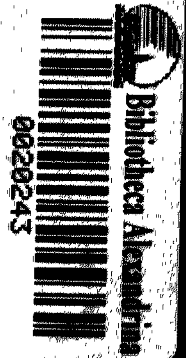
الأهرام

تاريخ الوزارات المصرية

تأليف : الدكتور يونان لبيب رزق

إشراف : حسن يوسف



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
وحدة الوثائق والبحوث التاريخية

تاريخ الوزارات المصرية
١٨٧٨ - ١٩٥٣

تأليف: الدكتور يونان لبيب رزق   اشراف: حسن يوسف

١٩٧٥

المحتويات

تقديم

جرت فى السنوات الأخيرة محاولات جادة تهدف الى اعادة تقييم تاريخ مصر المعاصر . ولقد كانت مبادرة وزارة الثقافة بانشاء دار للوثائق التاريخية القومية سنة ١٩٥٤ ، ودعوتها للسياسيين القدامى لموافاتها بمذكراتهم وانطباعاتهم عن الاحداث التى عاشوها أو شاركوا فيها ، كانت تلك المبادرة خطوة هامة فى سبيل « جمع شتات الوثائق القديمة وترتيبها ترتيبا علميا ييسر على المؤرخين البحث فيها والاطلاع عليها » فالتاريخ فى مفهومه العلمى — كما قال أحد الكتاب الفرنسيين — هو فى المقام الأول معرفة الحقائق مسندة الى دراسة متعمقة للوثائق .

واسهاما من مركز الدراسات الاستراتيجية « بالأهرام » فى هذا الميدان فقد عن له أن يقوم بدراسة حقبة من تاريخ مصر ، من خلال تاريخ الوزارات المصرية ، فى الفترة من ١٨٧٨ أول عهد الوزارة المسئولة ، الى سنة ١٩٥٣ آخر عهد الملكية والانتقال الى نظام الجمهورية .

والدراسة التى يقدمها المركز اليوم ، تقوم أساسا على الوثائق البريطانية والكتب والمذكرات والمراجع المصرية المعتمدة .

ولقد تداخلت فى اعداد هذا المشروع ، الذى استغرق اربع سنوات ، عوامل متباينة منها ما هو مثبط ، ومنها ما هو مشجع ..

من عوامل التثبيط :

١ — امتداد المسطح الزمنى للموضوع (٧٥ سنة) على نحو قد لا يسمح بالتحرك بالعمق ، مما يسلب الدراسة أهم مقوماتها العلمية ، ولذا فقد التزمنا بتاريخ الوزارات ، دون الانزلاق الى غيره من جوانب التاريخ المصرى .

٢ — تعذر الحصول على الوثائق المصرية ، وقد كنا ومازلنا نطمع فى الاطلاع عليها ، رغبة فى عقد مقارنة صحيحة بينها وبين ما يقابلها من الوثائق البريطانية . على أن للوثائق الأخيرة أهميتها فى التاريخ لتلك الحقبة ، فقد كانت انجلترا فى ذلك الوقت ، تؤثر فى مجرى الحياة السياسية فى مصر وبخاصة فى قيام الوزارات واسقاطها . وقد ذكر لورد كرومر فى احدى كتاباته « نحن لا نحكم مصر ولكننا نحكم الذين يحكمون مصر » ..

ومن عوامل التشــجيع :

١ ــ وفرة الوثائق وخاصــة البريطانية ، التى قــام المركز بجمعها وتصويرها عن دور الوثائق فى الداخل والخارج ، على نحو ربما لم يتح لباحث فى تاريخ مصر الحديث من قبل . وقد نشر « الأهرام » فى مارس ســنة ١٩٦٩ مقتطفات منها وصدر بها كتاب « خمسون عاما على ثورة ١٩١٩ » .

٢ ــ وجود شاهد ، عايش جزءا من تاريخ الوزارات المصرية ، وشارك فى احداثها خلال السنوات العشرة الأخيرة (١٩٤٢ ــ ١٩٥٢) وهى الفترة التى لم تتناولها الوثائق بدرجة كافية .

وبعد ، فاننا لم نجد حاجة لعمل كشاف لمحتويات هذا الكتاب ، اكتفاء بما سبقنا اليه ، مشكورا ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر بوزارة الثقافة ، من نشر سجل كامل شامل ، لنصوص المراسيم والأوامر الملكية ، وبه مجموعة فهارس منسقة ..

.. ونحن اذ نقدم ثمرة هذه الدراسة الى القارىء العربى نأمل أن يكون حافزا للباحثين والمؤرخين لتقــديم مزيد من الكتابات المتخصصة فى هــذا الموضـــوع .

والله ولى التوفيق

د. يونان لبيب رزق   حسن يوسف

يوليــو ١٩٧٥

دراســـة تمهيـــدية

- نشـــــاة الوزارة وتطـــــورها .
- الوزارة ــ الأبعـــاد السياســـية .
- الوزارة ــ المنطلقـــات الاجتماعية .
- الوزارة ــ المؤسسة الدستورية .

تستلزم المتابعة التاريخية لحركة « النظارات والوزارات المصرية » على طول امتداد زمنى يبلغ ثلاثة أرباع القرن دراسة الأوضاع التالية :

١ — منشأ الوزارة المصرية وتطورها .

٢ — وضع الوزارة ككائن سياسى يتعامل مع غيره من القوى السياسية يتأثر بها وتؤثر فيه .

٣ — بحث فى « هوية الوزارة المصرية » أو بمعنى آخر رد هذه الوزارة الى أصولها الاجتماعية باعتبارها كائنا اجتماعيا لا يمكن فصله عن « الوسط » الاجتماعى الذى نشأ فيه .

٤ — تحديد موقع الوزارة « كمؤسسة دستورية » تتعامل مع غيرها من المؤسسات الدستورية وبالذات المجالس النيابية أو الشبيهة بالنيابية التى شهدتها مصر على امتداد تلك الفترة .

أولا — نشأة الوزارة (النظارة) المصرية وتطورها :

ترتبط هذه النشأة بالجهاز البيروقراطى الذى أسسه محمد على فى مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، فقد شغلت مجموعة من الادارات التنفيذية الجانب الأهم من هذا الجهاز . تلك الادارات التى أطلق عليها مع نشأتها اسم « الدواوين » .

وقد تأسست تلك الدواوين تبعا للاحتياجات الادارية ديوان بعد آخر حتى عام ١٨٣٧ حين تم التنظيم النهائى لها بعد صدور « قانون السياستنامه(١) » فى تلك السنة .

تضمن القانون المذكور توصيف دواوين سبعة كانت على الوجه الآتى :

١ — الديوان الخديوى (الداخلية) .

٢ — ديوان كافة الايرادات .

٣ — ديوان الجهادية .

٤ — ديوان البحر .

---

(١) نص هذا القانون فى : احمد فتحى زغلول : المحاماة ، القاهرة ١٩٠٠ ، الملحقات ص ٤ — ص ٢٦ .

٥ — ديوان المدارس .

٦ — ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية .

٧ — ديوان الفاوريقات(٢) .

ومن هذه الدواوين نشأ النظام النظارى فى مصر ، فقد شهدت السنوات التالية لصدور قانون السياستنامه تحول الدواوين الى نظارات وهذا التحول قد تم على مرحلتين :

أولاهما : تحول رئيس الديوان من « مدير عموم الديوان » كما كان يلقب فى « السياستنامة » الى « ناظر » وذلك قبل مرور عقد واحد على صدور القانون المذكور .

ولا يعنى هذا أن لقب « الناظر » لم يكن معروفا فى السياستنامة فقد استخدم فى التعبير عن وظيفة رئيس الورشة وهى قسم من أقسام الديوان(٣) ، كما استخدم اللقب فى نفس الوقت فى « المعية السنية » التى وجد بها ناظران يرأس أحدهما الادارة العربية ويرأس ثانيهما الادارة التركية والترجمة(٤) .

الا أن استخدام اللقب المذكور تعبيرا عن رئاسة الديوان قد حدث لأول مرة مع مطلع الأربعينات من القرن التاسع عشر بعد حوالى ثلاث سنوات من صدور السياستنامة ، ففى التقرير المشهور الذى رفعه « باتريك كامبل » الى وزارة الخارجية البريطانية فى يولية ١٨٤٠ تحدث عن « النظار » باعتبارهم رؤساء الدواوين(٥) وهو ما استقر عليه الأمر بعد ذلك .

ويجدر التنبيه فى هذا الصدد الى أن لقب « الناظر » مع بداية استخدامه تعبيرا عن رئاسة أهم اقسام السلطة التنفيذية فى مصر فانه من حيث الشكل لم يكن له صلة بلقب « الوزير » الذى تحول اليه بعد ذلك ، فبينما يعود لقب « الوزير » الى أصل فارسى فان لقب الناظر من أصل عربى مصدره تنظر بمعنى أشرف(٦) ، وان كان من حيث المضمون قد اتصل بهذا اللقب الأخير أشد الاتصال ، فمنذ البداية والأوربيون الموجودون فى مصر وقتذاك يرون فى الناظر « وزيرا »(٧) .

---

(٢) المصدر السابق ص ٤ — ٦ .

(٣) البند الثانى من نفس القانون — المصدر السابق ص ٦ .

(٤) Deny G. Sommaire Des Archives Turques du Caire Publications specials de la Societé de Geographie Le Caire 1930 p. 166.

(٥) د. محمد فؤاد شكرى ، عبد المقصود العنانى ، سيد محمد خليل : بناء دولة مصر محمد على — تقرير كامبل ، ص ٧٨٨ ، القاهرة ١٩٤٨ .

(٦) Deny G. Op. Cit. p. 106,

(٧) Hamont, Pierre N. L'Egypte sous Mehmet Ali 2 Vols. Paris 1843 Vol. II p. 52.

والعزوف عن استخدام لقب « الوزير » والأمر على هذا النحو لم يصدر عن اختلاف فى المضمون وانما صدر عن رغبة بعدم المســاس بالتبعية التى كانت تربط مصر بالدولة العثمانية وهى تبعية لم يكن ليستقيم معها اطلاق هذا اللقب على رؤساء الادارات المصرية اذ يعنى ذلك محاكاة الدولة فى انظمتها دون مراعاة وضع مصر بوصفها احدى الولايات العثمانية مفــروض الا تطاول متبوعتها(٨) .

ثانيتهما : تسمى الدواوين بالنظارات تبعا للتغييرات التى استقرت بتحول مديرى عموم الدواوين الى نظار .

وهذه المرحلة الثانية من مراحل التطور قد تمت على عهد الخديو اسماعيل.

فمع بداية هذا العهد ــ ١٨٦٣ ــ كانت هذه التسمية لا زالت غالبــة على الأقسام الادارية الكبيرة مثل ديوان المدارس وديوان بيت المــــال وغيرها(٩) .

ولكن لا يكاد ينقضى عقد واحد حتى تكون قد انقرضت تقريبا واضحى استخدامها محدودا فى نطاق ضيق للغاية بعد أن حل محلها « النظارة » ، ففى عام ١٨٧٢ تمتلىء الأوامر الخديوية بذكر نظــارة المدارس والأوقاف والأشغال ، ونظارة الداخلية ، ونظارة المالية ونظارة الحقانية وغيرها(١٠) .

مع هذه التغييرات فى الشكل فان الدواوين شهدت تغييرات موضوعيــة فى نفس الحقبة التى امتدت بين تنظيم السياستنامه (١٨٣٧) وتأليف أول نظارة مصرية بعد ذلك بأكثر من اربعين عاما (١٨٧٨) فهناك دواوين قــد اختفت تماما بعد النكسة التى أصابت الجيش المصرى خلال الأربعينات نتيجة لتدخل الدول الكبرى فى الحروب المصرية ــ العثمانية وما تمخض عنهــا من فرامانات تحديد اعداد الجيش المصرى (١٨ الفا) وتحريم تملك مصر لقوة بحرية فاختفى نتيجة لذلك « ديوان البحر » كما اختفى فى نفس الظــروف « ديوان الفاوريقات » لأن الصناعة التى أشرف عليها هذا الديوان كانت تخدم أساسا المجهود الحربى .

والدواوين الأخرى التى بقيت ، تغيرت اسماؤها فتحول الديوان الخديوى الى نظارة الداخلية ، وتحول ديوان كافة الايرادات الى نظارة المالية ، وديوان الجهادية الى نظارة الجهادية والبحرية وديوان المدارس الى نظارة المعارف والأوقاف ، وديوان الأمور الافرنكية والتجارة المصرية الى نظارة الخارجية .

فى نفس الحقبة ظهرت نظارات جديدة استدعتها التطورات التى تلاحقت خلال تلك السنوات ، فظهرت « نظارة الحقانية » تعبيرا عن التغييرات التى

---

(٨) احمد بك قمحه ، عبد الفتاح بك السيد ، نظام القضاء والادارة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٢٥ ، ص ٧٩ .

(٩) انظر أمين سامى ، تقويم النيل ، المجلد الثانى من الجزء الثالث ملاحظات تاريخية، ١٨٦٣ ، ص ٤٩٤ .

(١٠) المصدر السابق ، ملاحظات تاريخية ، ١٨٧٢ ، ص ٩٨٥ .

اصابت طبيعة التقاضى نتيجة لمحاولة تنظيم القضاء التى تمت بانشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٤ ، وظهرت « نظارة الاشغال » تعبيرا عن تلك الزيادة الهائلة فى حجم المرافق العامة مثل الترع والموانى والخطوط الحديدية وغيرها(١١) .

ولم يقتصر هذا التغيير على اختفاء أقسام ادارية وظهور أقسام ادارية جديدة أو على ما طرأ على أسماء أقسام ادارية قديمة وانما امتد ليشمل النوعية الوظيفية لهذه الأقسام .

وأوضح مثل « لتغير النوعية الوظيفية » ما أصاب « ديوان الأمور الأفرنكية » الذى تحول الى « نظارة الخارجية » .

وظائف ديوان الأمور الافرنكية كما جاءت فى قانون السياستنامه « النظر فى المسائل المتعلقة بمعاملة الاهالى والأجانب فى التجارة وفى بيع متاجر الحكومة ومشترياتها وحسابات مصالح الايرادات بالمحمية « القاهرة(١٢) » ، وهو على هذا النحو أقرب ما يكون الى مصلحة حكومية تتعامل مع الأجانب الموجودين داخل مصر ، اما وظائف « نظارة الخارجية » على عهد اسماعيل فمن الواضح انها قد اختلفت جد الاختلاف ، فقد شملت هذه « النظارة » ادارة مصلحة منع الرقيق والمصلحة الصحية المالية فيما يختص من ذلك بالمعاهدات الدولية : المطابع والمطبوعات الأورباوية والمحلية(١٣) .

ويرتبط هذا التغير النوعى فى وظائف نظارة الخارجية بحقيقتين : تتمثل احداهما فيما حدث « للوجود الأوربى » فى مصر من تغير حجمى : واضح فى ذلك الزيادة الهائلة للجاليات الأوربية فى البلاد فى عصر سعيد واسماعيل ، وتغير كيفى : واضح فيما تمتعت به تلك الجاليات من اوضاع خاصة فيما عرف بنظام الامتيازات .

وتتمثل الثانية فيما تحصلت عليه الخديوية المصرية على عهد اسماعيل من صلاحيات واسعة فى التعامل مع الخارج جاءت فى موضع من الفرمان الشامل عام ١٨٧٣ بمنح الخديو « الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وامور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها » ، وجاءت فى موضع آخر بانه « قد صار أعطاء المأذونية التامة له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية(١٤) » .

---

(١١) Safran Nadav: Egypt — in Search of Political Community pp. 33 — 35.

(١٢) احمد فتحى زغلول ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(١٣) أمر عال صادر فى ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بشأن اختصاصات النظار ووظائفهم ، فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ، المجلد الثالث ص ٨٣٥ .

(١٤) المصدر السابق ، المجلد السادس ، ص ٧٣٧ .

برصد كل تلك التغييرات يعثر الباحث على سبع نظارات(١٥) عام نشأة النظارة — ١٨٧٨ — هى : الخارجية ، والمالية ، والجهـادية والبحرية ، والمعارف ، والاوقاف ، والداخلية ، والحقانية والاشغال .

وقد خضعت كل من تلك النظارات بصفتها .اقسام الادارة الكبيرة للخديو مباشرة اذ انحصرت مسئولية كل من نظارها أمام والى مصر وحده ، وعندما كانت تدعو حاجة العمل الى اتصال النظار فقد كانت هذه الاتصالات تتم من خلال الخديو .

والذى حدث عام ١٨٧٨ لم يكن ابتداعا لنظام النظارة فى مصر انما الذى قرره الأمر العالى الصـادر فى ٢٨ اغسطس من هذا العـام كان نوعا من (المسئولية الجماعية) أو على حد تعبير هذا الأمر العالى « ان يكون اعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا فان ذلك أمر لابد منه(١٦) » .

وهذه « المسئولية الوزارية » — أو النظارية — التى اقرها الخديو اسماعيل فى خطابه الى نوبار الخاص بتكليف الأخير بتأليف « هيئة نظارة » ليست مسئولية النظار منفردين او النظارة مجتمعة امام المجالس الشعبية كما هو المفهوم السائد للمسئولية الوزارية وانما قد عنت تضامن اعضاء مجلس النظار فى مسئوليتهم امام الخديو .

وقد ارتبط ظهور « النظام النظارى » فى مصر بارتفاع مد التدخل الأجنبى فى شئون البلاد ذلك ان قيام أول نظارة مصرية مسئولة قد تم بناء على تقرير « لجنة التحقيق » التى أوصت بتنازل الخديو عن الحكم المطلق(١٧) .

بعد نشأة النظام الوزارى فى مصر لم يكن من المنتظر ان يتجمد على الشكل الذى نشأ عليه ، ومن ثم فان متابعة لشكل الوزارة المصرية ومحاولة لتفسير كل تغير فى هذا الشكل يجب أن تجرى . فقد شهدت السنوات موضع الدراسة ظاهرتين عبرت كل منهما عن التغييرات التى ظلت تصيب الوزارة المصرية .

اولى هاتين الظاهرتين : ذلك النمو المتزايد فى حجم الوزارة المصرية .

مع نشـأة النظارة المصرية عام ١٨٧٨ كانت تتكون من سبع نظارات(١٨)

---

(١٥) استخدم الامر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ التسمية القديمة « الدواوين » ولكن عددا كبيرا من الدكريتات الخديوية الصادرة قبل هذا التاريخ كانت قـد استخدمت تسمية « النظارات » .

(١٦) أمر عال صادر الى دولتلو نوبار باشا « باللغة الفرنسية » بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ الموافق غرة رمضان ١٢٩٥ المؤسس لهيئة النظارة الجديدة ووظائفها . فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ . جورج جندى ، جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية (القاهرة ١٩٤٧) ص ٧٤ — ٧٦ .

(١٧) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصروالمسالة المصرية ، القاهرة ١٩٦٥ ص ٦٥ ، عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ص ٧٥ .

(١٨) انظر عاليه .

ظلت تتزايد على طول ثلاثة ارباع القرن التالية حتى بلغت ١٥ وزارة[١٩] قبيل الغاء النظام الملكى عـــام ١٩٥٣ .

وهذا النمو لم يعبر دائما عن تلبية لاحتياجات حقيقية كما هو مفروض أو كما هو متصور وانما عبر فى كثير من الأوقات عن اتجاهات شخصية أو حزبية للتوسع فى عدد الوزارات . ففى الفترة التى امتدت بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٥٣ زاد عدد الوزارات خمسا (من ٩ الى ١٤) تم انشاء ثلاث منها فى عهود تولية على ماهر لرئاسة الوزارة ، الصحة فى ابريل ١٩٣٦ ، الشئون الاجتماعية فى أغسطس ١٩٣٩ ، والشئون القروية فى فبراير ١٩٥٢ .

الا أن هناك بعض الوزارات نشـــأت أو اختفت لظروف موضـــوعية استلزمت هذا الانشاء أو الاختفاء .

فمثلا يرتبط فصل نظارة المعارف العمومية عن نظارة الاشغال وتشكيلها لنظارة مستقلة فى أكتوبر عام ١٩٠٦ بالاحوال التى كان عليها التعليم وقتذاك والذى كان قد أصبح أرض المعركة فقد وجد الانجليز انفسهم وجهـــا لوجه أمام هبة قوميةابطالها تلاميذ المدارسالذين وجدوا فى مصطفى كامل رجل مصر الفتية ، كما ان تعريب التعليم قد أصبح مطلبا عاما وكذلك تمصيره وحركة انشاء الجامعة المصرية كانت فى طريق النجاح[٢٠] .

والغاء نظارة الخارجية فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ يرتبط بتغير وضع مصر الدولى واعلان الحماية البريطانية وما قررته حكومة لندن بمقتضاها من أن « تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر[٢١] » ، وقد استمر اختفاء هذه النظارة حتى الغاء الحماية فى ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ فعادت مع أول وزارة تكونت بعد هذا التصريح[٢٢] .

ويرتبط انشاء وزارة للتجارة والصناعة فى ديسمبر عام ١٩٣٤ بما شهدته البلاد من انتعاش صناعى وتجارى بعد قوانين الحماية الجمركية الصادرة عام ١٩٣٠ والتى عاونت كثيرا على هذا الانتعاش .

وقد نتج انشاء « وزارة التموين » أو « وزارة الوقاية المدنية » خلال الحرب العالمية الثانية عن الظروف التى واجهتها مصر فى تلك السنوات

---

(١٩) هى : الداخلية ، والمالية والاقتصاد ، والزراعة ، والاشغال العمومية ، والصحة العمومية ، والعدل ، والمعارف العمومية ، والمواصلات ، والخارجية ، والشئون البلدية والقروية ، والاوقاف ، والشئون الاجتماعية ، والتجارة والصناعة ، والتموين ، والوقاية المدنيـــة .

(٢٠) عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ــ دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، ص ٤٦ ، القاهرة ١٩٧٠ .

(٢١) نص التصريح فى : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٩ ــ ٧٢ ، (مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الاهرام) .

(٢٢) هى وزارة عبد الخالق ثروت التى تشكلت فى أول مارس ١٩٢٢ .

مما استلزم توفير الأقوات الضرورية لجموع الشعب من جانب وتوفير الحماية للمدنيين من الغارات الكثيفة التى شنتها طائرات المحور من جانب آخر .

وكان من الطبيعى وهاتان الوزارتان قد انشئتا بسبب ظروف استثنائية هى ظروف الحرب ان تختفيا مع زوال تلك الظروف ، وبالفعل ما أن تنتهى موجة الغارات الجوية حتى تنتهى معها وزارة الوقاية المدنية فى أكتوبر عام ١٩٤٤ وما أن تنتهى الحرب ويبدو كأن مشكلة التموين قد انتهت معها حتى يتقرر الغاء وزارة التموين وضم اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة فى فبراير عام ١٩٤٦ . ولكن لم تلبث الايام أن اثبتت تسرع هذا الاجراء فعادت تلك الوزارة الى الوجود .

الظاهرة الثـــانية : ما أصاب الوزارة من تغييرات فى الاسماء .

ويمكن العثور على مثلين لتلك الظاهرة .

١ ــ التغيير الذى أصاب « النظارة » ككل فحولها الى « وزارة » وقد نتج أساسا عن تغير « الوضع القانونى » لمصر باعلان الحماية عليها فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ . وكان لابد من مجموعة من « التغييرات الاسمية » لتأكيد الوضع الجديد أصاب « النظارة » منها شىء فتحولت الى « وزارة » . وقد استهدف هذا التغيير ــ فى الاسم ــ الى التأكيد على حقيقة تقطع العلاقات التى ظلت تربط استنبول بالقاهرة لاربعة قرون سابقة (١٥١٧ ــ ١٩١٤) على أساس أن ما منع مصر من انتحال تسمية « الوزارة » انما قد نتج عن أن نفس الاسم كان « للوزارة العثمانية » ولم يكن معقولا أن يستخدم التابع والمتبوع تسمية واحدة .

هذا عن « الاسم » ومبررات التغيير القانونية أما مالحق بهذا التغيير من تغييرات فى اختصاصات الوزارة أو حجمها أو طبيعة عملها فلا يكاد الباحث يعثر على شىء يذكر .

فوزارة حسين رشدى التى تألفت فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ لم تختلف فى كثير عن « نظارته » التى كانت فى السلطة قبل ذلك اليوم حتى من حيث اشخاص النظار الذين استمروا ــ تقريبا ــ كوزراء .

حقيقة ان « نظارة الخارجية » قد الغيت لتتواءم البلاد مع أوضاع الحماية وتحولت الشئون الخارجية لتصبح من اختصاص ممثل بريطانيا فى القاهرة ولكن من قال ان الشئون الخارجية المصرية على عهد « النظارة » كانت من اختصاص آخر غير المعتمد البريطانى فى قصر الدوبارة والخارجية بلندن .

٢ ــ ثم هناك «التغيير فى الاسهم» الذى دخل على بعض الوحدات الوزارية ولعله لم تصب وزارة بأكثر من تغيير كما أصيبت وزارة الحربية مما يدعو الى اختيارها كمثل مناسب .

فقبل الاحتلال حملت هذه الوزارة اسم « نظارة الجهادية والبحرية » وهو ما ظلت تتسمى به لحوالى عام بعد الاحتلال — ١٨٨٣ — حين تقرر تغيير اسمها ليصبح « نظارة الحربية والبحرية(٢٣) » .

ويبدو هذا التغيير منطقيا للغاية فكيف بنظارة فى بلد تحكم حكما اجنبيا ويمثلها جيش ضباطه من البريطانيين أن تبقى نظارة جهاد .. جهاد ضد من ؟! ..

وتستمر نظارة — ثم وزارة — الحربية والبحرية باسمها هذا حتى مطلع عام ١٩٣٩ ، ففى خلال الشهور الأولى من ذلك العام كانت نذر الحرب قد اخذت فى التجمع ، وبالوعى بهذه الحقيقة من جانب ، وبتزايد الاحساس بالوجود الايطالى فى الأراضى الليبية من جانب آخر ، وبالرغبة فى ألا تكون مصر طرفا من أطراف الصراع خارج أراضيها من جانب ثالث فقد تقرر استبدال وزارة الحربية والبحرية « بوزارة الدفاع » فى يناير عام ١٩٣٩ .

ولا يمر عقد الا وتسود ظروف مختلفة بعد أن دخلت مصر الحرب الفلسطينية وخاضت قواتها المسلحة المعارك خارج حدودها الدولية .

وتلاؤما مع الظروف الجديدة تقرر فى سبتمبر عام ١٩٤٨ العودة الى التسمية القديمة « وزارة الحربية والبحرية » .

ثانيا — الوزارة — الأبعاد السياسية :

ثلاث قوى أثرت التأثير كله فى عمليات تشكيل الوزارة المصرية بطول الثلاثة ارباع القرن من عمرها الممتد بين عامى ١٨٧٨ ، ١٩٥٣ هى على توالى حجم تأثيرها :

١ — التدخل الأجنبى قبل عام ١٨٨٢ ثم بعد ذلك الوجود البريطانى باشكاله المختلفة من احتلال أو حماية أو علاقة فى ظل تصريح أو معاهدة .

٢ — القصر بمختلف القابصاحبه : خديو أو سلطان او ملك .

٣ — الحركة القومية بنوعيتها المتحركة : سياسية أو ثورية .

وقد حدد « حجم التأثير » الذى مارسته كل من تلك القوى امكانيات الضغط التى تملكها وتستطيع من خلالها ان تهدد وان تفرض ، وقد تنوعت تلك الامكانات :

---

(٢٣) جرجس حنين : الاطيان والضرائب فى القطر المصرى — القاهرة ١٩٠٤ ، ص ٢٤ .

١ ـــ الوجود البريطانى :

استخدم لفرض ارادته فى تشكيل الوزارة المصرية ما يسمى بوســـائل « الديبلوماسية الثقيلة » التى مارسها سواء ضد الوزارات بنفسها أو ضد القصر اعلاء لارادته وتنفيذا لقراره .

وكانت « التبليغات » هى الوسيلة الأساسية من وسائل تلك الديبلوماسية فلأكثر من مرة على طول تاريخ مصر المعاصر تسقط وزارات وتتألف وزارات جديدة من جراء تبليغات بريطانية .

فلم يكن قد انقضى على الوجود الاحتلالى فى مصر عامان ونصف حين تلقى شريف باشا فى ١٠ يناير ١٨٨٥ « تبليغا » بوجوب الاستماع لنصائح حكومة جلالتها المتعلقة بضرورة اخلاء المصريين للسودان وكان من جرائه استقالة وزارة شريف الرابعة وتأليف نوبار لوزارته الثانية(٢٤) .

وكان قد انقضى على تولية « عباس الثانى » لمسند الخديوية أقل من عام واحد حين سلمه اللورد كرومر فى ١٧ يناير عام ١٨٩٣ « تبليغا » جاء فيه ان الحكومة البريطانية « تنتظر أن يؤخذ رأيها فى الأمور الهامة مثل مسألة تغيير الوزارة ، وهى لا ترى أن هناك ضرورة لتغيير الوزارة فى الوقت الحاضر ومن ثم فاننا لا نوافق على التعيين المقترح لفخرى باشـــا(٢٥) » .

وقد جاء هـــذا « التبليغ » ردا على محاولة عباس التخلص من نظارة مصطفى فهمى الحائز على الرضا البريطانى واحلال نظارة جديدة برئاسة فخرى باشا محلها .

تبليغ ثالث هو الذى قدمته حكومة لندن الى النحاس باشا فى يولية عام ١٩٣٠ بعد ان شرع الوفد فى مقاومة « العهد الصدقى » بالقوة ، وكان لهذا التبليغ أقوى الأثر فى توقف هذه المقاومة وتثبيت دعائم الوزارة الجديدة(٢٦) .

ومثل رابع حدث فى عهد « وزارة عبد الفتاح يحيى » حين تقدمت دار المندوب السامى بطلبات محددة فى اكتوبر عام ١٩٣٤ باقالة وزيرين معينين فيها هما وزير الزراعة ووزير المواصلات(٢٧) مستهدفة بذلك احراج مركز الوزارة ودفعها للاستقالة ، وعندما تلكأ القصر فى الاستجابة للمطلب البريطانى كتبت « التايمز » ذات العلاقات الوثيقة بدوائر حكومة لندن تقول ان انذارا بريطانيا فى الطريق مما أدى الى اسراع الفهم لرأس الملك فاستقالت الوزارة! .

---

(٢٤) نص التبليغ ـــ الوثيقة رقم (٤) .
رئاسة مجلس الوزراء : الســـودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبـــراير ١٩٥٢ (القاهرة ١٩٥٣) ص ٤ .

(٢٥) Cromer, The Earl of : Abbas II (London 1915) p. 24.

(٢٦) F.O. 407/212 Tel. No. 237 to Sir P. Loraine, July 16 1930.

(٢٧) F.O. 407/217, No. 43, John Simon to Peterson, Oct. 24, 1934, Tel. No. 231.

مثل خامس للتبليغات البريطانية للقصر ما حدث فى يونيه عام ١٩٤٠ عندما أبرق اللورد هاليفاكس الى السفير البريطانى بالقاهرة بأن « عدم ثبات على ماهر فى تنفيذ روح المعاهدة لا يتفق مع مصلحة مصر كما لا يمثل مشاعر المصريين فالحال يقتضى تشكيل وزارة جديدة » .. فخرج على ماهر من الوزارة(٢٨) .

ومثل سادس عندما قرر الملك فاروق فى ابريل سـنة ١٩٤٣ اقالة وزارة النحاس باشا نتيجة لمـا نشر فى الكتاب الأسود ، فاعترض السفير البريطانى وابلغ الملك ان حكومة لندن لا ترى ما يدعو لتغيير الوزارة(٢٩) .

ومثل سابع عندما تدخل السفير البريطانى لدى الملك قائلا انه لا يستطيع التعاون مع النقراشى باشا وطلب عزله ، فما كان من الملك الا أن أوحى الى رئيس الحكومة بتقديم استقالته فى فبراير سنة ١٩٤٦(٣٠) .

ومع كل تلك الاعمال من « الديبلوماسية الثقيلة » التى استخدمها الوجود البريطانى فقد كان كثيرا ما يتصاعد بهذه الديبلوماسية الى حد العنف باستخدام القوة العسكرية لفرض وزارة غير مرغوبة ، ويلاحظ ان هذا التصاعد لم يقتصر على مرحلة دون أخرى من مراحل الوجود السياسى البريطانى بل شمل اغلب تلك المراحل .

فعلى عهد الاحتلال (١٨٨٢ ــ ١٩١٤) ومع أزمة وزارة فخرى باشا عام ١٨٩٣ تم ابلاغ الخديو ان الحكومة البريطانية قررت بالنظر للحوادث الأخيرة وبالنظر لمـا أبداه المعتمد البريطانى وقائد قوات الاحتلال « أن تزيد الحامية البريطانية فى مصر(٣١) » .

وعلى عهد العلاقة فى ظل تصريح ٢٨ فبراير (١٩٢٢ ــ ١٩٣٦) استخدمت بريطانيا القوة المسلحة عام ١٩٢٤ واحتلت بعض المرافق المصرية لاجبار الوزارة الزغلولية على الاستعفاء .. وقد حدث وقدم سعد زغلول استقالته فى ٢٣ نوفمبر بالرغم من الشعبية الكاسحة التى كان يتمتع بها .

كما استخدمتها عام ١٩٣٠ عندما صدرت الأوامر لبارجتين بريطانيتين بالتوجه الى الاسكندرية تجسـيدا لتبليغها لرئيس الوفد وتدعيما لوزارة صـدقى(٣٢) .

ثم أخيرا وفى ظل علاقات المعاهدة (١٩٣٦ ــ ١٩٥٣) ، فهناك ما حدث مساء يوم ٤ فبراير من تطويق الدبابات البريطانية لقصر عابدين وتخيير الملك

---

(٢٨) F.O. 407/224 No. 53, Halifax to Lampson, June 16, 1940, Tel 468.

(٢٩) انظر الفصل الثانى من الباب الخامس .

(٣٠) انظر الفصل الثالث من الباب الخامس .

(٣١) Cromer : Abbas II p. 38.

(٣٢) F.O. 407/212 to Sir P. Loraine July 6, 1930, Tel. No. 237.

بين أمرين اما النزول عن العرش واما استدعاء النحاس لتأليف وزارة وفدية واختار الملك الحل الثانى وتم للبريطانيين ما أرادوا من تأليف وزارة يرضون عنهــا .

٢ ــ القصــــــر :

والذى حرص سيده أن تكون له الكلمة الأخيرة فى فرض النظارة او الوزارة التى يرى فرضها ، ومن الواضح أن هذه الرغبة قد نبعت أساسا من تصور أوتوقراطى لحكام مصر من أبناء أسرة محمد على بوجوب أن تبقى ســائر أدوات السلطة التنفيذية فى البلاد وأولها الوزارة امتدادا لهم باعتبارهم رأس تلك الســلطة .

وقد توفرت امكانات تحقيق هــذه الرغبة فى بعض أحقاب تاريخ مصر المعاصر من ثلاثة مصــادر :

أولهــا : الوجود البريطانى .. فبالرغم من أن هذا الوجود ظل العقبة الأساسية أمام حرية حركة القصر فى اختيار الوزارات الا أنه كثيرا ما تحالف الطرفان ومن ثم فقد وفر لحكام مصر هذه الحرية فى مناسبات متعددة والأمثلة كثيرة .

فى عام ١٩٠٨ كان اختيار نظارة بطرس باشا غالى « اختيارا خديويا » بموافقة المعتمد البريطانى ومباركته .

وسقوط الوزارة الزغلولية عام ١٩٢٤ كان بارادة ملكية اتفقت مع طلبات انجلترا وتمت تحت التهديد البريطانى .

وعهد صدقى ــ كما سبق القول ــ فمع أن بدايته ســنة ١٩٣٠ قد نبعت من رغبة الملك فؤاد فان هذه البداية قد دعمها موقف الانجليز المتعاطف مع هذا العهــد .

ثانيهــا : الصلاحيات الدستورية التى تحصل عليها الملك بمقتضى دستور عــام ١٩٢٣ .

فهذا الدستور أجاز للملك اقالة أى وزارة اذ جاء فى نص المــادة ٤٩ ان « الملك يعين الوزراء ويقيلهم » ، وبالرغم من أنه كان من المفروض الا يتم استخدام هذا الحق الا فى أضيق الحدود الا أنه قد استخدم مرتين على عهد الملك فؤاد وثلاث مرات على عهد الملك فاروق .

منح أيضا دستور ١٩٢٣ للملك حق حل مجلس النواب ــ (المادة ٣٨) ــ تخلصا من أى مجلس مساند لوزارة غير مرغوبة ومن المعلوم أن هذا الحق قد استخدم على نطاق واسع على طول العقــود الثــلاثة الممتــدة حتى عــام ١٩٥٢ .

ثالثها : ظاهرة الانشطار التى صاحبت الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٥٢ .

وقد عمل القصر على الاستفادة من هذه الظاهرة للتخلص من الوفد الممثل الأساسى للحركة الوطنية كما حدث فى ديسمبر عام ١٩٣٧ حين نشر الدكتور أحمد ماهر بيانه المشهور الذى يهاجم فيه الوزارة الوفدية فى وقت كانت الأزمة الدستورية ناشبة فيه بينها وبين القصر مما أضعف موقفها كثيرا خلال هذه الأزمة ومهد للاطاحة بها .

كما أن هؤلاء المنشطرين ظلوا أدوات تعاون القصر فى ابعاد الوفد عن السلطة فمنهم تكونت الأحزاب المنافسة (الأحرار الدستوريين ـ السعديين ـ الكتلة الوفدية) التى ظلت العمد الأساسية التى تتكون منها أغلب الوزارات غير الوفدية .

من ناحية أخرى فان الوفد كممثل للحركة الوطنية وجريا وراء السلطة قد تساهل فى أمور كثيرة خاصة على عهد الملك فاروق وهذا التساهل قد منح الفرصة للقصر لممارسة مزيد من السلطات على الوزارة .

٣ ـ الحركة الوطنية :

فبينما كان من المفروض أن هذه الحركة باعتبارها الممثلة الأساسية للأمة يكون لها القرار الأخير فى كل ما يتعلق « بالوزارة » على أساس ان الأمة مصدر السلطات والوزارة احدى هذه السلطات الا انها ـ أى الحركة الوطنية ـ كانت أقل القوى الثلاث تأثيرا فى الوزارة .

وحتى هذا التأثير كان فى أغلب الأوقات بالسلب وفى المرات القليلة التى وصلت فيها زعامة هذه الحركة الى الوزارة عبورا على ارادة القصر فان هذا الوصول قد تم بمعاونة الوجود الاحتلالى كما حدث عام ١٩٣٥ مع انهاء العهد الصدقى وعام ١٩٤٢ فى حادثة ٤ فبراير الشهيرة .

هذا عن الامكانات وتنوعها ، تبقى محاولة متابعة « تراوح موقف » كل من القوى الثلاث بين مرحلة وأخرى .

ويمكن فى هذا الصدد أن نقسم تاريخ الوزارة المصرية الى مراحل متعددة اتسم بعضها بالصراع بين القوى المؤثرة فى الوزارة مما خلق معه « اضطرابا وزاريا » واتسم بعضها بنجاح احدى هذه القوى فى الانفراد بالقرار وحجب سائر القوى مما خلق معه « استقرارا وزاريا » .

ونلاحظ أن الوزارة التى تألفت فى نهاية الفترة موضع الدراسة كانت الوزارة رقم ٧٠ ، والوزارات الـ ٦٩ السابقة عليها يمكن توزيعها على مراحل ثلاث :

١ ــ تسع نظارات فى الفترة الســابقة للاحتلال والتى ناهزت السنوات الأربع (١٨٧٨ ــ ١٨٨٢) **بمعدل وزارة كل خمسة شهور ونصف تقريبا .**

٢ ــ ثم عشرون نظارة ووزارة فى فترة السيطرة البريطانية الخالصــة (الاحتلال والحماية) ، والتى قاربت الأربعين عاما (١٨٨٢ ــ ١٩٢٢) **بمعــدل وزارة كل عامين .**

٣ ــ وأخيرا أربعون وزارة على عهد الاستقلال بعد عام ١٩٢٢ وحتى ثورة يولية عام ١٩٥٢ (أكثر من ثلاثين سنة قليلا) **بمعدل وزارة كل تسعة شــــهور .**

معنى ذلك أن « الاستقرار الوزارى » قد بلغ أوجه على عهد الاحتــلال والحماية البريطانية بينما تدهور الى أدنى درجاته خلال السنوات الأولى من نشأة النظارة ثم انه افتقد الى حد كبير خلال سنوات الاستقلال .

بالنســبة للمرحلــة الأولى (١٨٧٨ ــ ١٨٨٢) يمكن فهم اســـباب « الاضطراب الوزارى » بملاحظة ذلك الصراع العنيف بين القوى الثلاث التدخل الأجنبى تقوده حكومة لندن يصــارع الخديوية بل ويصرع الخــديو اسماعيل ، والحركة الوطنية تواجه التدخل الأجنبى ، والخديوية تدور حول محاولات هذا التدخل ســاعية الى التملص منه ومما فرضه عليها وكانت « النظارة المسئولة » احدى هذه المفروضات .

وبالرغم من تغير مواقع القوى المتصارعة مع زيادة حجم الحركة الوطنية وقيام الثورة العرابية الا أن « المناخ الثورى » نفسه كان بالطبع مناخا مثاليا لمزيد من « الاضطراب الوزارى » .

ويأتى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ونستظل الخديوية به فى نفس الوقت تذبل الحركة الوطنية وتصبح هناك قوة أساسية ووحيدة صاحبة القــرار فى الاختيار وصاحبة القدرة على الاشراف هى قوة الاحتلال .

حقيقة كانت هناك محاولات من القوتين الاخريين للمشاركة فى صنع القرار باختيار الوزارة أو بالتأثير فى سياستها على طول الاربعين عاما عمر هذه الفترة (١٨٨٢ ــ ١٩٢٢) الا أن هذه المحاولات قد أجهضت كما حدث فى عــام ١٨٩٣ فى مسألة نظارة فخرى باشا .

واذا كان قد سمح للقصر فى بعض الاوقات بهذه المشاركة خلال تلك المرحلة الا أن ذلك قد تم لفترة قصيرة هى التى عرفت بعهد الوفاق ١٩٠٧ ــ ١٩١١ ، فالنظارتان اللتان تم تأليفهما خلال هذا العهد قد قام باختيارهما الخديو عباس بالاتفاق مع جورست (المعتمد البريطانى) .

نظارة « بطرس غالى » التى تشكلت فى نوفمبر عام ١٩٠٨ اختار الخديو رئيسها واعضاءها ووافق جورست على الاختيار(٣٣) .

---

(٣٣) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ ، القسم الثانى ، ص ١٥٨ ــ ١٦٣ .

ونظارة « محمد سعيد » التى تألفت فى فبراير عام ١٩١٠ ترك ايضا حرية اختيارها لعباس الثانى(٣٤) .

وبالرغم من اعتراض جورست على « سعد زغلول » فى النظارة الأولى فانه قد وافق على وعد بطرس باشا الذى سجله على نفسه حيال سعد بأن يتركه له « وانا اعرف ما أفعل لاخرجه(٣٥) » ، ومن اعتراضه على « محمد باشا سعيد » كرئيس نظار فى النظارة الثانية بسبب ما اشتهر عنه من « ود مفقود » نحو سلطات الاحتلال فقد تخلى عن هذه المعارضة بعد تعهد الخديو بأنه فى حالة وقوف سعيد باشا موقف العــداء من الاحتلال فانه سوف يقيله(٣٦) .

وان كان لابد من تسجيل أنه حتى فى هاتين الحالتين فان القرار النهائى فى الاختيار ظل بريطانيا ذلك أنه لم تصدر مراسيم تأليف أى من النظارتين قبل وصول موافقة لندن على تشكيلهما(٣٧) .

ولم يقتصر استئثار الاحتلال « بصنع القرار » على مستوى « التشكيل الوزارى » فقط بل امتد ليشمل جانب « العمل الوزارى » .

وكان المستشارون البريطانيون الذين انبثوا فى سائر النظـــارات منـــذ السنوات الأولى لعهد الاحتلال هم صناع القرارات الحقيقيين فى داخـــل النظارات ، اما النظار فقد اقتصر دورهم فى كثير من الأحوال على مجرد توقيع هذه القرارات ، وهناك اسماء عديدة لهؤلاء المستشارين اكتسبت شهرة فى النظارات المصرية أكثر مما اكتسب النظار أنفسهم مثل الدون جورست فى المالية وجون سكوت فى الحقانية ووليم جارستين فى الاشغال ودنلوب فى المعـــارف(٣٨) .

ولعل هذا الاستئثار « بصنع القرار » على كافة المستويات الوزارية يوفر تفسيرا معقولا عن اسباب ذلك « الاستقرار الوزارى » الذى شهدته مصر خلال تلك الفترة الى درجة ان احدى نظاراتها وهى نظارة « مصطفى فهمى » الثالثة قد عاشت ثلاث عشرة سنة بالتمام والكمال (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ — ١١ نوفمبر ١٩٠٨) .

تأتى بعد ذلك المرحلة الثالثة التى تلت ثورة ١٩١٩ واعلان الاســـتقلال عام ١٩٢٢ والتى امتدت على طول العقود الثلاثة التالية .

وأهم ما يلاحظ خلال تلك المرحلة ما اصاب مفهوم الوزارة فى مصر من تغيير ، ذلك ان مطلع العشرينات قد شهد التحول من « الوزارة الادارية » الى « الوزارة السياسية » .

---

(٣٤) احمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٣٥) F.O. 407/175 No. 22 Gorst to Grey; Feb. 21, Tel. No. 9 Conf.

(٣٦) F.O. 407/175 No. 22 Gorst to Grey Feb. 21, 1910 Tel. No. 9 Conf.

(٣٧) Ibid No. 23 Grey to Gorst Feb. 22, 1910, Tel. No. 12.

(٣٨) Cromer, The Earl of : Modern Egypt (2 Vols) Vol. II pp. 286—293.

ولفهم اهمية هذا التحول يلزم دراسته من جانبين : اولهما التفرقة بين هذين النوعين من الوزارة ، وثانيهما كيف تم التحول :

١ ــ أكثر من فارق يمكن أن يميــز (الوزارة الادارية) عن (الوزارة الســياسية) .

فارق أول يتصل (باختيار الوزراء) فبينما كان هؤلاء فى النوع الأول من الوزارات ــ الادارية ــ من الموظفين الذين تدرجوا فى المناصب حتى وصلوا الى منصب الوزارة باعتباره ، أعلى المناصب .. وكان الخروج عن « قاعدة التدرج » يسبب فى كثير من الاحيان احتجاجات أو استقالات ممن تجاوزهم هذا الخروج مما يوضح طبيعة النظرة الادارية البحتة لمنصب الوزارة(٣٩) .. بينما كان اختيار الوزراء فى النوع الأول يخضع لهذه القواعد البيروقراطية فان هذا الاختيار فى النوع الثانى قد اختلف معياره .

كان معيار الاختيار فى الوزارة السياسية « الماضى السياسى » لا المنصب الادارى . وعندما كان يتم الاختيار دون تحكيم هذا المعيار فان رئيس الوزراء كثيرا ما كان يتعرض لانتقادات عنيفة ، مثــال ذلك ما حدث فى الوزارة النحاسية الثالثة (اغسطس ١٩٣٧) عندما اختير المستشاران محمود غالب وزكى العرابى للوزارة نقلا من كرسى القضاء دون أن يكون لهما ماض سياسى فقد دعا ذلك الكثيرين الى ابداء الدهشة بل الرفض لمثل هذا الاختيار وخاصة ان الوفد كان يفيض بأعداد غير قليلة من المستشارين السابقين الصالحين للوزارة(٤٠) ، بينما كان مثل هذا الاختيار منطقيا للغاية فى الوزارة الادارية .

فارق ثان : يتصل بمفهوم (الوظيفة الوزارية) ، فمن الواضح أنه قد غلب على الوزارة خلال المرحلة الأولى « العمل الادارى » بمعنى أنها لم تكن احدى قوى « التأثير السياسى » أو أحد مراكز «اصدار القرارات السياسية»

حقيقة ان جانبا من مهامها قد ارتبط بالعمل السياسى الا أنها كانت فى هذا مركزا « لتنفيذ القرارات السياسية » لا صنعها ذلك لأن الوزارة كانت فى النهاية تمثل مركزا من مركزى السلطة أو تصدر عن اتفاق بينهما وهى على هذا النحو كانت ملزمة بالتعبير عن مراكز الســلطة وبتنفيذ قراراتهــا الســياسية .

وحتى فى بعض الاوقات عندما دخل حزبيون الى الوزارة ــ كما حدث بشغل « أحمد حشمت » وكيل حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية لمنصب

---

(٣٩) كما حدث حين تولى محمد سعيد نظارة الداخلية عام ١٩٠٨ فابدت الصحف دهشتها من تخطى ابراهيم باشا نجيب وكيل الداخلية منذ اعوام (المقطم فى ١٩٠٨/١١/١٢) ، يعبر سعد زغلول أدق التعبير عن مفهوم الوزارة حين يقول فى مذكراته (كراس ٢٠ ص ٩٦١) عندما تولى النظارة ١٩٠٦ « نقلت الى نظارة المعارف » ! .

(٤٠) مثل على سالم وحسن نبيه المصرى وعبد الهادى الجندى وعلى حسين ، انظر البلاغ فى ١٩٣٧/٨/٧ .

ناظر المالية فى نوفمبر ١٩٠٨(٤١) — فانهم دخلوها بحكم صلتهم بطرف من اطراف السلطة لا بصفتهم السياسية .

ويختلف هذا المفهوم كثيرا عن مفهوم وظيفة الوزراء فى الوزارة السياسية ، وكما عبر عنه احد الوزراء الذين تولوا الوزارة اكثر من مرة بعد عام ١٩٢٢ بانهم — أى الوزراء — مندوبو البرلمان لمباشرة السلطة التنفيذية ومراقبة اعمالها على أكمل وجه .

« ومن هنا فان للوزراء مهمتين : تنفيذ برنامج سياسى وادارى محدد كانت الاغلبية وليدته فى الانتخابات ، ثم مراقبة تنفيذ هذا البرنامج على الوجه الاكمل تحت اشراف البرلمان وتحت المسئولية الوزارية(٤٢) » .

٢ — اما التحول فقد تم تقنينه فى دستور ١٩٢٣ ، فمعنى قرار الدستور بتشكيل الوزارة من أصحاب الاغلبية البرلمانية ان « القوة السياسية » التى تختارها الأمة تؤلف الوزارة . وقد تبع هذا « الاختيار السياسى » للوزارة أن أصبحت ذات « وظيفة سياسية » .

ولكن بالرغم من تقنين هذه الحقيقة عام ١٩٢٣ فان بروزها لم يحدث فجأة فقد شهدت السنوات الممتدة على طول الفترة بعد عام ١٩١٤ وحتى عام ١٩٢٢ فرض هذه الحقيقة لذاتها بالتدريج .

فالتغييرات الكبيرة التى اصابت الوضع السياسى فى مصر منذ أواخر عام ١٩١٤ من اعلان الحماية ثم ما تلا الحرب من ثورة وأحداث جسيمة كان لابد أن ينسحب اثرها على الوزارة التى حاولت من خلالها ان تنتزع بعض الصلاحيات السياسية . . وقد نجحت .

فاتخاذ قرار الحماية على مصر مع كونه قرارا بريطانيا بالدرجة الأولى الا أنه كان لابد من وقوف قوى مصرية على هذا القرار ومشاركتها فى تنفيذه ، فاشركت وزارة حسين رشدى فى هذا القرار السياسى المصيرى ، وكان هذا الاشراف مجرد بداية الا أنه كان بداية كبيرة اضفت على الوزارة ثوبا جديدا .

ولا شك أن « حسين رشدى » قد ادرك ماهية التغيير الذى حدث مما دعاه فى مطلع العام التالى — ١٩١٥— أن يقدم مشروعا للممثل البريطانى فى القاهرة عن « مستقبل النظام السياسى والادارى للقطر المصرى(٤٣) » .

وبغض النظر عن محتوى هذا المشروع أو عما اثير حوله من اعتراضات هنا أو قبول هناك فان مجرد تقدم رئيس الوزراء به يدل على مدى الصلاحيات

---

(٤١) د. يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٢٩ .
(٤٢) محمد على علوبة ، مبادىء فى السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٤٢ ، ص ١٣٥ .
(٤٣) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٧٨ — ٧٩ ، مركز الوثائق التاريخية بالاهرام .

السياسية التى خولتها الوزارة لنفسها خلال فترة التغيير السياسى بعد اعلان الحماية على البلاد .

وتنتهى الحرب وتنفجر ثورة ١٩١٩ وتوفر مناخا لمزيد من الصلاحيات والمواقف السياسية تنتزعها الوزارة لنفسها .

من هذه (الصلاحيات) ما حدث من قبول بريطانيا لخروج ممثلين عن الوزارة لمفاوضتها فى مستقبل مصر السياسى وهو ما حدث فى المفاوضات التى جرت بين الوفد المصرى برئاسة عدلى يكن رئيس الوزارة المصرية وبين اللورد كرزون (يوليو ــ نوفمبر ١٩٢١(٤٤)) .

صحيح أن هذه المفاوضات قد باءت بالفشل ولكن مجرد أن تقبل القوتان الكبيرتان (القصر والاحتلال) ان تقوم الوزارة بمثل هذا الدور السياسى المؤثر .. هذا القبول كان خطوة كبيرة نحو تسييس الوزارة .

ثم من ناحية (المواقف) ، ففى خلال عام واحد ــ ١٩١٩ ــ تستقيل وزارتان (رشدى باشا ومحمد سعيد) لاسباب لا يمكن أن توصف الا بأنها سياسية ؛ وزارة رشدى استقالت لرفض السلطات البريطانية التصريح للوفد بالسفر ، ووزارة محمد سعيد استقالت احتجاجا على قدوم لجنة ملنر الى البلاد رغم اعتراضها .

وتستلفت ظاهرة « الاستقالة السياسية » النظر باعتبارها خطوة كبيرة نحو « الوزارة السياسية » ، فمنذ عام ١٨٨٥ بعد استقالة وزارة شريف بسبب موقفها من مسألة اخلاء السودان فانه لم تستقل وزارة مصرية واحدة « لموقف سياسى » بل ان اغلب الاستقالات التى قدمت على طول العقود التالية وحتى عام ١٩١٩ كانت اقرب ان تكون « استغناء عن خدمات الوزارة » وهو منطق مقبول فى اطار الادارية التى اتسمت بها .

ومن ثم وعلى ضوء هذه التغييرات كان ما حدث من تقنين «تسييس الوزارة» بمقتضى دستور ١٩٢٣ مجرد نهاية منطقية ترتبت على خطوات عديدة سبقتها .

مع هذا التغيير الأساسى الذى أصاب الوزارة خلال المرحلة الأخيرة (١٩٢٢ ــ ١٩٥٢) لم يكن مفروضا أن يصحبه ما صحبه من « عدم استقرار » بالعكس فان المتصور أن وزارة تمثل ارادة الأمة يجب ان تتسم بالاستقرار .

ولكن هل كانت القوتان الآخريان « القصر والوجود البريطانى » على استعداد للنزول عند هذه الارادة ! ؟

---

(٤٤) شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، جـ ١ ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٩٠ ــ ١٠١ .

واضح من متابعة التاريخ المصرى خلال تلك السنوات الثلاثين أن الاجابة على هذا السؤال كانت بالسلب .

فالوجود البريطانى وان لم يعد بعد عام ١٩٢٢ يستأثر بصنع القرار كما كان الحال قبلها الا أنه لم يتردد فى أكثر من مرة فى التدخل سواء لوقف القصر عند حده أو لكسر ارادة الأمة .

والقصر لأنه يتمتع بصلاحيات وفرها له دستور ١٩٢٣ ، حاول أن يستغلها الى أبعد حدود الاستغلال .

والحركة الوطنية ممثلة فى الوفد كانت تحاول فى كل مناسبة ان تحسم الموقف اعلاء لارادة الأمة .

بمعنى آخر فقد تعددت مراكز « صنع القرار » ، وكان من الطبيعى ان يصحب هذا التعدد « عدم الاستقرار الوزارى » الذى شهدته هذه الحقبة طالما أن تلك المراكز كان لها مصالحها المتضاربة مما ترتب عليه صراعاتها الممتــدة .

والتيار الغالب فى هذه الصراعات تمثل فى استمرار محاولات القصر لابعاد الوفد عن الوزارة ، وقد توصل القصر الى صيغة معينة فرضها على الوزارة المصرية واصبحت ظــاهرة غلابة عليها هى ظــاهرة (الائتلاف الوزارى) مما يستوجب دراسة هذه الظاهرة .

فمن بين ٣٧ وزارة تم تشكيلها منذ ٢٨ يناير عام ١٩٢٤ حين تألفت وزارة سعد زغلول كأول وزارة دستورية وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ يعثر الباحث على ١٦ وزارة ائتلافية .

الائتلاف الوزارى ينتج فى العادة عن أسباب معينة ، فقد ينتج :

أولا : عن رغبة فى مواجهة خطر محدق بالوطن فتتآلف كافة الجماعات السياسية فى داخله وتمثل فى الحكم ايمانا بضرورة الوحدة الوطنية لمواجهة الخطر ومثل على ذلك بريطانيا خلال الحرب الثانية ، وقد ينتج .

ثانيــا : عن ظاهرة « الشرذمة السياسية » التى يتسبب فيهــا فى العادة فشل حزب ســياسى واحد أو حزبين اثنين فى استقطاب الغــالبية العظمى من جموع النــاخبين وقد ســادت تلك الظاهرة فى فرنســا قبل الجمهورية الخامسة ، وقد ينتج أخيرا ـــ لرغبة فى وضع صيغة للتعايش بين مجموعات بشرية غير متجانســة تجمعت فى وطن واحــد ومثل على ذلك فى الوزارة الاسرائيلية .

ومحاولة تطبيق أى من المقــاييس المذكورة على الوزارة المصرية لن يصيبها الا الاخفــاق ومن ثم كان لابد من « تفسير محلى » مناسب للظاهرة.

بمزيد من التأمل فى نوعية الوزارات الائتلافية بين عامى ١٩٢٣ ، و١٩٥٢ يمكن تصنيفها الى قسمين :

١ — وزارات ائتلافية شارك فيها الوفد وهى قلة .

٢ — وزارات ائتلافية استبعد منها الوفد وهى كثرة .

تبلغ وزارات القسم الاول أربعا ، ثلاث منها تلت الحكم الزيورى بين يونية عام ١٩٢٦ ويونيه عام ١٩٢٨ (٤٥) .

ومع ما عبرت عنه هذه الوزارات الثلاث من رفض القصر والاحتلال لاستئثار الوفد بالحكم بعد ما عاناه كل منهما من وزارة سعد زغلول فانها قد عبرت أيضا عن عجز القصر عن ابعاد الوفد نهائيا عن الوزارة بعد فشل تجربة زيور وحزب الاتحاد ، وعن رغبة الاحتلال فى اشراك الوفد فى لون من الائتلاف المعتدل يخفف من حدته ويجعل الوصول الى تسوية للتحفظات الأربعة فى حدود الممكن سياسيا وفى اطار المقبول شعبيا (٤٦) .

ولكن هذه المرحلة من الائتلاف قد تحطمت ، فمحاولات التفاوض مع لندن قد باءت بالفشل مما ترتب عليه نبذ البريطانيين لهذا اللون من التشكيل الوزارى الذى لم يحقق أى تقدم فى العلاقات الانجليزية — المصرية من وجهة نظرهم ، وتبع ذلك أن بدأ الائتلاف يتشقق من الداخل خاصة بعد وفاة سعد زغلول ، ولم يبق بعد كل هذا سوى الرغبة الملكية وكانت جاهزة فى صورة اقالة للوزارة النحاسية .

المرحلة الثانية من الائتلاف الذى شارك فيه الوفد تمثلت فى وزارة حسين سرى الثالثة التى تألفت فى يوليه عام ١٩٤٩ واشترك فيها الوفد مع السعديين والاحرار الدستوريين والحزب الوطنى .

وتختلف هذه المرحلة تماما عن سابقتها ، فالوفد دخل ذلك الائتلاف بناء على رغبة ملكية اذ كان من الواضح أن سياسة القصر خلال هذا الوقت قد انتهجت خطة تأليف وزارة قومية يشترك فيها الوفد .

وكان وراء هذا الخط الجديد من القصر عدة دوافع .

أولها : جو الفشل السياسي العام الذى ساد بعد الحرب فتسوية العلاقات المصرية — البريطانية لم تتم بالرغم من استنفاد وسائل المفاوضة أو اللجوء الى منظمة الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن ، بالاضافة الى نكسة الجيش المصرى بعد التقدم الذى أحرزه فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ .

---

(٤٥) هى على التوالى وزارة عدلى يكن الثانية ووزارة عبد الخالق ثروت الثانية ووزارة النحاس الأولى .

(٤٦) محمد زكى عبد القادر ، محنة الدستور ، ص ٦٤ .

ثانيها : ان دوائر القصر قد تصورت أن الوفد بعــد أن أبعــد عن السلطة لخمس سنوات متتالية فسوف يعود فيقبل مبدأ الوزارة الائتلافية أو القومية بعــد أن ظل يرفضها طوال الســنوات الســابقة .

هذا عن تصور القصر ، أما الوفــد فمع قبوله دخول الوزارة الائتلافية مدفوعا بطول بعــده عن الســلطة الا أنه ــ بلا شك ــ لم يكن خالص النية فى قبول الائتلاف وانمــا كانت خطته أن تمهــد تلك العودة الى انفراده مرة أخرى بالوزارة وقد نجح بالفعل فى ذلك حين حول الائتلاف الى اختلاف ، فكان النزاع على تعديل الدوائر الانتخابية سببا فى اســقاط الوزارة والعهــد الى حسين سرى بتأليف وزارة محــايدة لاجراء انتخابات جــديدة .

القسم الثانى من أقسام وزارات الائتــلاف هو القســم الذى لم يشترك فيه الوفد ويبلغ ما ضمه من وزارات ١٢ وزارة .

وواضح من متابعة تشكيل هذه الوزارات أن هذا النوع من الائتلاف قد قام أساسا لمواجهة « الشعبية الوفــدية » .

وقد ضمت تلك الوزارات حزب الأحرار الدستوريين باعتبــاره المنافس التقليدى للوفد كما ضمت الأحزاب التى ظلت تنشق على الحزب الكبير مثل الهيئة السعدية والكتلة الوفدية المستقلة .

وكان طبيعيا أن تكون تلك الوزارات أكثر اعتمادا على القصر ، وأن يعمل الوفــد على مناهضتها فتحولت أعمــال الســياسيين الى لون من المزايدات لحق ضررها بالقضية الوطنية فى بعض الأوقــات .

على أى حال يمكن الخروج بمحصلة نهــائية عن ظاهرة الائتــلاف وهى أن تلك الظاهرة بدلا من أن تحقق المستهدف منهــا من قوة « التجمع » اذا بها تتمخض عن عوارض ضعف وتفتت لكل من اشترك فى صنعها . وكان هذا أهم أســباب عــدم الاستقرار .

الحركة الوطنية بدورها ممثلة فى حــزب الوفد الذى اســتقطب منــذ بداية تلك الفترة الغــالبية العظمى من جمــاهير الشعب المصرى قد فشلت فى فرض وجودها فى السلطة وما يمكن أن يترتب على هذا الفرض المنطقى من « استقرار وزارى » .

ويمكن تقسيم موقف الحركة الوطنية طوال هذه العقود الثلاثة الى مرحلتين :

تمتد أولاهما منذ ألف سعد زغلول وزارة الشعب ١٩٢٤ ، وحتى وفاة الملك فؤاد عام ١٩٣٦ ، وفى خلال تلك السنوات جرت محاولات من جانب القصر والوجود البريطانى « لتطويع » الوفد تمثلت فى محاولات اشراكه فى الوزارة دون ان يستأثر بها ، وقد قبل الوفد هذا الاشتراك ودخل الائتلاف الوزارى على طول الوزارات الثلاث التى تشكلت بين يونية عام ١٩٢٥ ويونيه عام ١٩٢٨ املا فى تحقيق آمال الأمة ولمــا لم تأت تلك المحاولات

بثمارها المطلوبة فقد جرت محاولات لاستبعاد حزب الاكثرية . كما يتضح فى تجربتى الوزارات الملكية التى قاد حزب الاتحاد أولاها (١٩٢٤ — ١٩٢٦) وقاد حزب الشعب ثانيتها (١٩٣٠ — ١٩٣٤) .

ولعل ادراك الزعامات الوفدية بمستهدفات القصر من سياساته تلك هو الذى دعاها خلال نهاية تلك المرحلة الى رفض الاشتراك فى أى وزارة ائتلافية جديدة بعد فشل تجربة الوزارات الملكية الثانية وسقوط وزارة عبد الفتاح يحيى فى ١٤ نوفمبر عـــام ١٩٣٤ .

وتشغل المرحلة الثانية بقية الفترة الممتدة حتى قيام ثورة يولية (١٩٣٦ — ١٩٥٢) وبالرغم من أن وفاة الملك فؤاد مع مطلع تلك الفترة بدت لأول وهلة وكأنها قــد اضعفت جانب القصر بتولية ملك شـــاب ليست له تجربة أبيه أو صلابته الا أن ما حدث بعد ذلك قد اخلف هذا الظن تماما .

فان كثيرا مما جرى خلال عهد الملك فاروق اضاف أسبابا من الضعف « للوفــد » وهز بالتـــالى من مكانته فى المواقف السياسية ومن امكانياته للوصول الى المواقع الوزارية ويمكن ترتيب هذه الأسباب على النحو التالى :

١ — فالملك الجديد قد تقدم للشعب يحمل تلك البراءة من جانب ويقـــدم نياته الطيبه للشعب من جانب آخر مما كفل له حملة شعبية واسعة أدت الى نتيجتين :

أولاهما : ان القصر قد دخل شريكا مؤثرا للوفد فى شعبيته .

ثانيتهما : ان صورة القصر القديمة كمركز للاستبداد والسلطة قد اخذت تتبدد لتحل محلها صورة جديدة .

وكانت هاتان النتيجتان وراء اخفاق المحاولة الوفدية فى تكرار المواقف الزغلولية من القصر وهو ما حاوله النحاس باشا فى مستهل عهد فاروق ، ذلك انه كما لا يمكن بحال المقارنة بين شعبية مصطفى النحاس وبين شعبية سعد زغلول لا يمكن أيضا المقارنة بين الفتور الشعبى نحو الملك فؤاد والمحبة السابغة التى استقبل بها المصريون الملك فاروق فى مستهل عهده .

٢ — الانشقاقات التى عانى منها الوفد خلال تلك الفترة والتى ترتب عليها ظهور جماعات سياسية جديدة منافسة للحزب الكبير .

وبالتأمل يتضح أن حساب السلبيات أطول كثيرا من حساب الايجابيـــات لمـــا تمخضت عنه تلك الانشقاقات .

فملاحظة أولى ان الانشقاقات المذكورة بدلا من أن تكون بمثابة عمليات جراحية مفيدة كانت اقرب الى عمليات بتر لعناصر وفدية فعالة ذات قدرة تنظيمية عالية (النقــراشى وأحمــد ماهر) أو ذات قدرة دعائية مؤثرة (مكرم عبيــد) .

وملاحظة ثانية أن تلك الانشقاقات لم تتم بهدوء ولكنها تفجرت بأكبر قدر من الضجة نالت من شعبية الوفد كما حدث بالنسبة للكتاب الأسود وتأثيره الخطر على مستقبل الحزب الكبير .

وملاحظة ثالثة أنه قد واكب هذه الانشقاقات وخروج العناصر الوفدية المجاهدة دخول عناصر اقطاعية الى الحزب لم تلبث أن استولت على قياداته، ففى عام ١٩٣٦ انضم الى الوفد فؤاد سراج الدين ثم دلف اليه فى العام التالى مجموعة من اهم كبار الملاك تضم محمد سليمان الوكيل ومحمد المغازى عبد ربه وبشرى حنا ومحمد حفنى الطرزى وأحمد مصطفى وويصا (٤٧) .

وكان بالامكان أن يتم هذا الدخول دون أن يكون له مدلولات طبقية لولا انه قد حدث بعد معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها من انخفاض الاهتمامات بالقضية الوطنية ونمو الاهتمامات بالقضايا الاجتماعية .

٣ ـ ثم ان ما شهدته الفترة التى تلت عام ١٩٣٦ من ضمور لشعبية الوفد ، من جانب ، ومن نمو للاهتمامات بالقضايا الاجتماعية من جانب آخر ومن عجز الاحزاب التقليدية القديمة او الجديدة عن ملأ الفراغ السياسى أو الاجتماعى الذى خلفه الوفد من جانب ثالث . . ترتب على كل هذا ان توفر المناخ المناسب لنمو جماعات سياسية جديدة استقطبت العناصر الشابة ، وهى الجماعات العقائدية التى تطرفت سواء لأقصى اليمين مثل الاخوان المسلمين أو لأقصى اليسار مثل الشيوعيين .

٤ ـ يضاف الى كل أسباب الضعف التى اخذ الوفد يعانى منها ، ظهور صحافة مؤيدة من القصر ومعادية لحزب الوفد ، استطاعت أن تشوه صورته الى حد كبير (٤٨) .

٥ ـ اخيرا فقد شهد عهد الملك فاروق مجموعة من التنازلات الوفدية أدت الى أن يتحول الحزب فى النهاية خاصة فى وزارته الأخيرة (يناير ١٩٥٠ ـ يناير ١٩٥٢) الى صورة مهزوزة من وفد سعد زغلول أو وفد مطلع الثلاثينات .

وقد بدأت هذه التنازلات للقوى المسيطرة (القصر والانجليز) تتوالى بعد شهور قليلة من تولية الملك فاروق ، ففى أكتوبر عام ١٩٣٧ صدر الأمر الملكى بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى ولم يؤخذ رأى الوزارة الوفدية فيه وكان كل ما فعله النحاس باشا أن احتج على هذا التعيين ثم سكت ولم يفعل ما فعله سعد زغلول حين عين الملك فؤاد حسن نشأت وكيلا للديوان

---

(٤٧) Baer, G. A history of Landownership In Modern Egypt 1800 — 1950 Oxford 1962 pp. 145 — 146.

(٤٨) نشرت « أخبار اليوم » بعد انشائها فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ١٦ مقالا بعنوان « لماذا ساءت العلاقات بين القصر والوفد » .

من اصرار على أن يكون هذا التعيين بموافقة الوزارة(٤٩) . وتلا ذلك ما حدث فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ من عودة الوفد الى الوزارة محمولا على الدبابات الانجليزية . ومع ما سببته هذه العودة من عار للوفد فانها على الجانب الآخر قد اجبرت الزعامات الوفدية على انتهاج لون من الاستسلام للمطالب الانجليزية خصوصا ما يتصل منها بشئون الحرب .

لا يعنى كل ذلك ان الوفد قد انتهى كقوة شعبية كبيرة ذلك انه قد ظل له من ماضيه العظيم ومن تنظيماته الدقيقة رصيد ، مكنه من ان يبقى أكبر القوى السياسية فى مصر ، ولا شك أن فشل الاحزاب التقليدية الأخرى فى كسب شعبية تذكر مما يمكن أن يضاف الى ذلك الرصيد . وانما لا يمكن انكار ان كل الظروف السابقة قد اضعفت كثيرا من الوفد كقوة التـأثير الأساسية فى تشـكيل الوزارة المصرية مما كان من أهم أسـباب ضعف « الاستقرار الوزارى » خلال تلك المرحلة .

واخيرا بقى ((**الوجود البريطانى**)) وقد استمر هذا الوجـود يمـارس تدخله بنفس الوسائل وان لم يكن من نفس المواقع .

فقبل عام ١٩٢٣ ، تم هذا التدخل لنزاعات على (موقع السلطة) فقد حاول الوجود البريطانى فى المرتين اللتين تدخل فيهما (١٨٨٤ — ١٨٩٣) ان يؤكد لكافة الجوانب انه فى الموقع الأعلى للسلطة .

بعد عام ١٩٢٣ تم التدخل لأسباب تتعلق (بالوجود البريطانى) ذاته ، فما حدث فى أواخر العام التالى — ١٩٢٤ — من تدخل مشهور لاسـقاط وزارة سعد زغلول لم يكن سببه حادثة السردار وحدها وانما نتج عن تلك الاجراءات التى اتخذتها الوزارة الزغلولية والتى تصورت ان بامكانهـا ان تمنح تصريح ٢٨ فبراير محتوى يجعل من استقلال مصر حقيقة مفروضة(٥٠) وما يمكن ان يترتب على فرض هذه الحقيقة من تهديد (للوجود البريطانى) .

وتدخل ٤ فبراير ١٩٤٢ المشهور تم أيضا لأن (الوجود البريطانى) فى مصر كان يتعرض لاخطار خارجية داهمة قادمة من الحدود الغربية على هيئة غزو محورى فى نفس الوقت الذى اخذت الضغوط الداخلية فيه تترى ممثلة فى زيادة حدة الرأى العام المعادى . . وحدث التدخل للتخلص من أحد الخطرين ممثلا فى الرأى العام المعادى .

وفيما عدا التدخل البريطانى للحفاظ على وجوده فقد وقف الانجليز فى كثير من الأحوال موقف المتفرج ادراكا منهم ان المزيد من الصراع بين القصر والوفد لن يؤدى سوى الى مزيد من احتمالات استمرار هذ الوجود .

---

(٤٩) F.O. 407/199, No. 53, Allenby to Chemberlain No. 718, Dec. 7th., 1924.

(٥٠) Wavell, Viscount; Allenby In Egypt (London 1943) p. 116.

وبهذا الموقف اضافت السياسة البريطانية خلال تلك المرحلة سببا أساسيا من أسباب ضعف « الاستقرار الوزارى » الذى اتسمت به .

ثالثا — الوزارة — المنطلقات الاجتمـاعية :

تعددت انتماءات القوى الاجتماعية التى اسهمت فى شغل مقاعد الوزارة ويمكن اختيار ثلاث من هذه القوى باعتبار انها قد شاركت بالقسط الأوفى فى هذا العمل أو على الأقل كانت ممثلة فيه بانتظام .

أول هذه القوى ذات انتماء (طبقى) ممثلة فى طبقة كبار الملاك أتراك فى أول عهد النظارة ثم مصريون بعد ذلك .

ثانيتها — ذات انتماء (مهنى) ظاهرة فى جماعة الحقوقيين الذين استمرت لهم الغلبة فى تولى المناصب الوزارية .

ثالثتها — ذات انتماء (دينى) وهى الأقلية القبطية التى روعى باستمرار تمثيلها فى الوزارة بوزيرين أحيانا وبوزير واحد على الأقل .

وفيما يلى محاولة لتقصى ومتابعة العلاقة بين كل من هذه القوى الاجتماعية وبين الوزارة .

١ — كبار الملاك فى الوزارة :

فقد استمر كبار ملاك الأراضى أهم القوى الاجتماعية الممثلة فى الوزارة على طول عمرها الى ما قبل عام ١٩٥٢ — فمن الاحصـاءات يتأكد أن عددا معينا من عائلات الملكيات الكبيرة ظل ابناؤها يدخلون الوزارة على الدوام خلال الفترة بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٥٠ (٥١) .

وكان وراء هذا الاستمرار أكثر من عامل :

عامل أول : أنه لمـا كانت الاوضاع السياسية اخيرا بمثابة انعكاسات مؤكدة « لعلاقات انتاجية » وانه لما ظل كبار الملاك يمثلون أهم عناصر تلك العلاقات فى مصر منذ عصر محمد على حتى سنة ١٩٥٢ . فان النتيجة الطبيعية أن يبقى هؤلاء فى موقع السـلطة ، ممثلة فى الوزارة على امتـداد تلك السـنوات .

وقد استمر هذا البقاء « مستريحا » بمعنى أنه طوال تلك السنوات فانه لم يواجه ابناء هذه الطبقة تحديا يذكر من أى من القوى الاجتماعية الأخرى .

---

(٥١) هى عائلات غالى ، مظلوم ، حنا ، بركات ، دوس ، يكن ، محمد محمود ، صبرى ، عبد الغفار ، علوبه ، عبد الرازق ، اباظة ، سراج الدين ، الوكيل ، ويصا .. الخ .

وكان هذا التحدى يمكن أن يصدر عن قطاعين اجتماعيين معينين :

ــ قطاع البورجوازية من أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية والتى اخذت تنمو نموا واضحا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ . وما تسبب عنها من انخفاض حاد فى أسعار الحاصلات الزراعية ، وبعد أن زادت الأرباح العائدة من المشاريع الصناعية الى حد كبير بعد سياسة الحماية الجمركية التى تقررت عام ١٩٣٠ .

ولكن وبدلا من أن تنمو الطبقة الجديدة ــ البورجوازية ــ بعيدة عن طبقة كبار الملاك مما يتيح ميدانا مناسبا لصراع سياسى بين الطبقتين اذا بها تنمو فى احضان الطبقة القديمة بل ومنها . والأمثلة كثيرة على كبار الملاك الذين اسهموا فى المشروعات الصناعية والتجارية أو على ابناء البورجوازية الذين تحولوا الى كبار ملاك(٥٢) .

وترتب على ذلك ان صراعا سياسيا طالما شهدته حركة التاريخ فى بلاد كثيرة بين هاتين الطبقتين لم يحدث فى مصر .

ــ قطـــاع المثقفين من خريجى المدارس الحديثـــة الذى ظل ينمو خاصة خلال السنوات الخمس والسبعين موضع الدراسة . فالتعليم الحديث فى مصر كان قد بدأ يستفيق من النكسة التى أصابته على عهد الاحتلال .

وبالرغم من أن جموع المثقفين الذين تخرجوا من مدارس هذا النوع من التعليم استمروا اقلية الا انهم كانوا نوعا من « الاقلية المؤثرة » مما كان من المنتظر معه ان يشكلوا احد عناصر التحدى لكبار الملاك .

لكن هذا التحـــدى لم يتحقق أيضا لعـــدة اعتبـــارات منهـــا اقبـــال الارستقراطية من كبار الملاك على الحاق ابنائهم بمدارس التعليم الحديث وعلى توفير سبل ارسالهم فى البعوث الى الخارج وترتب على ذلك أن ارتبط المثقفون أو طليعتهم على الأقل بالطبقة التى نبعوا منها وظلوا ينتمون اليها .

من جانب آخر فانه حتى المثقفين ممن لم يكن لهم انتماءات طبقية لكبار الملاك استطاعت هذه الطبقة ان تحتويهم فى النهاية .

عامل ثان : انه بالرجوع الى ظروف نشأة كل من طبقة كبار الملاك من جانب وقيادات البيروقراطية من جانب آخر والتى استولت خلال الربع الأخير

---

(٥٢) فاحمد عبود الراسمالى المشهور رئيس مجلس ادارة شركة السكر المصرية والمدير العام لشركة الاسمدة الكيماوية بالسويس ورئيس مجلس ادارة شركة البوستة الخديوية كان يمتلك أكثر من خمسة آلاف فدان فى قنا . ثم من كبار الملاك البدراوى عاشور كان عضـــوا بمجالس ادارة خمس شركات صناعية كبيرة منها شركة مصر للغزل والنســـيج وشركـــة البلاستيك الاهلية ، وفؤاد سراج الدين كان عضوا بمجلسى ادارة شركة الكوكاكولا وشركة تصدير الاسمدة وامثلة عديدة أخرى .
Baer, Gabriel : Op. Cit. pp. 141 — 142.

من القرن التاسع عشر على الوظائف النظارية باعتبار ان النظارة ظلت لفترة غير قصيرة ، كما أشرنا من قبل ــ قمة للعمل الادارى .

بالرجوع الى ظروف تلك النشأة يلاحظ ان المجموعتين قد نبعتا من مصدر واحد وانهما لم يفترقا على طول عهد النظارة أو الوزارة المصرية .

يتضح معنى هذا اكثر اذا وضع فى الاعتبار ان الملكية الكبيرة فى مصر قد نشـــأت مما منحه محمد على للضباط الاتراك وكبار الموظفين من اراض زراعية على هيئة « شفالك » أو على شكل «عهد(٥٣)» . وقد خلق هذا لونا من الأخذ والعطاء .. فالوظيفة الكبيرة تعطى أرضا والملكية الكبيرة تعطى وظيفـــة .

والتغيير الوحيد فى هذا المعنى هو الذى حدث فى مطلع القرن بدخول بعض العناصر من « المصريين » أو على حد التعبير السائد وقتذاك من « الفلاحين » الوزارة المصرية بعد أن كانت عضويتها مقتصرة تقريبا على الطبقة التركية والشركسية ، ويمثل اشتغال سعد زغلول بالذات ناظرا للمعارف عام ١٩٠٦ فى نظارة مصطفى فهمى الايماءة الأساسية لهذا التغيير .

ويجدر أن تسجل هنا مجموعة من الملاحظات تضفى على ذلك الحـــدث لونا طبيعيا ليس فيه أى أثر للطفرة .

أولاها : ان الطبقة التركية الحاكمة كانت آخذة فى الضعف خـــلال تلك السنوات(٥٤) . وكانت بالتالى فى حاجة حقيقية الى تجديد دمائهـــا ، وكان اختيار شخصيات مصرية نابهة مثل سعد زغلول للمشاركة فى مســـئولية السلطة انما يمثل جانبا من هذا التجديد .

ثانيتها : ان سعدا نفسه وان بدأ « فلاحا » الا أنه نجح فى أن يعقد أوثق الأواصر ــ مع هذه الطبقة سواء بغشيانه صالوناتها مثل صالون الأميرة نازلى أو بمصاهرته لأسرها كما حدث عندما تزوج ابنة مصطفى فهمى أحـــد أقطاب هذه الطبقة(٥٥) .

ومن ثم لم يكن غريبا أن يقبله ابناء هذه الطبقة بين صفوفها خاصة وقـــد اصبح يدانيها فى الثروة(٥٦) .

---

(٥٣) هيلين آن ريفلين (ترجمة د. احمد عبد الرحيم مصطفى) الاقتصاد والادارة فى مصر (القاهرة ١٩٦٧) ص ٩٥ ــ ١٠٧ .

(٥٤) Baer, Gabriel : Social Change In Egypt 1800 — 1914 Political and Social Change in Modern Egypt pp. 147 — 148.

(٥٥) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق ص ٣٥ ، ص ٣٨ .

(٥٦) فقد بلغت ممتلكاته فى مطلع القرن (١٩٠٢) أربعمائة فدان (لا شين ص ٢٢٦) .

ثالثتها : ان ظروف نمو الحركة الوطنية خلال السنوات الأولى من القرن حدت بكرومر أن يدفع « أحد الفلاحين » الى الصفوف الأمامية وقد تصور انه بهذا سوف يمتص جانبا من تلك الحركة .

على أى حال يعتبر شغل سعد زغلول لمنصب النظارة ــ كما ذكرنا ــ تغييرا طبيعيا هاما فى نوعية طبقة كبار الملاك وليس فى علاقة هذه الطبقة بالوزارة التى ظلت علاقة سيطرة حتى قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وصدور قانون الاصلاح الزراعى الذى مع ما غيره فى طبيعة العلاقات الانتاجية قد غير بالحتم من موقع الطبقات وبالتالى من علاقتها بالسلطة مما يعتبر بمثابة فصل جديد فى التاريخ المصرى .

٢ ــ الحقوقيون فى الوزارة :

فترات قصيرة للغاية تلك التى لم يتول فيها الحقوقيون الوزارة سواء من خلال منصب الرئيس أو من خلال مقاعد الوزراء .

ولعل السنوات الأولى من عمر الوزارة خاصة تلك التى سبقت الاحتلال البريطانى كانت أهم هذه الفترات حين تولى مراكز الوزارة عدد من كبار الموظفين ممن غلب عليهم « المنبت العسكرى » حيث أن سنوات ما قبل عام ١٨٨٢ لم تشهد فصلا واضحا بين الوظائف المدنية والوظائف العسكرية(٥٧) .

فيما عدا تلك السنوات وعلى تعدد ما تلاها من الوزارات فقد شغل الحقوقيون الغالبية العظمى من المناصب الوزارية(٥٨) خاصة منذ نوفمبر عام ١٩٠٨ مع تأليف نظارة بطرس غالى التى تكونت من ستة أعضاء كان أربعة منهم من خريجى الحقوق(٥٩) مما دفع محمد فريد الى التنويه بهذه الحقيقة(٦٠) التى يمكن أن يضاف اليها خامس من اعضاء تلك الوزارة هو بطرس باشا نفسه رئيسها وناظر الخارجية فيها فقد اشتغل بالأعمال القانونية لفترة من حياته وساهم فى وضع قانون المحاكم الأهلية(٦١) مما يوضح أن ناظرا واحدا من مجموع أعضاء النظارة الستة (هو اسماعيل سرى باشا) لم يكن حقوقيا أو ممن اتصلوا بالأعمال القانونية .

يدفع ذلك الى التساؤل عن الدواعى التى أدت الى فرض هذه الحقيقة لنفسها على تشكيل الوزارة المصرية سواء فى عهد الوزارات الادارية قبل عام ١٩٢٣ أو الوزارات السياسية بعد صدور الدستور فى ذلك العام ، ويمكن تقصى هذه الدواعى فيما يلى :

---

(٥٧) شريف باشا وصل الى رتبة اللواء ومصطفى رياض وصل الى رتبة المير ميران ومحمود سامى البارودى الى رتبة اللواء أيضا .

(٥٨) لمن بين ٢٧ رئيس نظارة ووزارة بعد الاحتلال كان ١٦ من الحقوقيين .

(٥٩) هم سعد زغلول وحسين رشدى ومحمد سعيد وأحمد حشمت .

(٦٠) Ziadeh Farahat : Lawyers — The Rule of Law of Liberalism In Modern Egypt — (Stanford —California 1968) p. 67.

(٦١) أنظر ترجمة حياته . الباب الثانى ــ الفصل الثالث .

اولها : انه فى عهد « ادارية الوزارة » نمت علاقات معينة بين الوزراء — من مواقعهم الادارية — من ناحية ، وبين مدرسة الحقوق العليــا من ناحية أخــرى .

ومتابعة نشأة هذه المدرسة تقدم تفسيرا مقبولا لذلك النمو ، فمعــلوم انها قد نشأت عام ١٨٦٨ على عهد اسماعيل باسم (مدرسة الادارة العليا)، وكان الهدف منها تخريج الموظفين اللازمين للوظائف العليا بالأداة الحكومية .

وبمرور الوقت وبترقى خريجى تلك المدرسة لأعلى الوظائف ثم باختيار النظار من أصحاب هذه الوظائف — وقد تحكم فى أختيارهم قبل أى شىء كونهم من كبار الموظفين — اخذت العلاقة فى التوطد بين النظارة كوظيفة وبين أصحاب شهادة مدرسة الادارة التى تحولت الى مدرسة الحقــوق العليــا بعد ذلك .

من جانب آخر فقد صحب نمو هذه العلاقة انعكاس على أكبر قدر من الأهمية ، ذلك أن الطبقة القادرة الساعية الى السلطة وقتذاك ونعنى بها طبقة (كبار الملاك) قد دفعت بابنائها الى تلك المدرسة لتعدهم لتولى المناصب بعد ذلك والوزارة قمتها ، وقد ظهر هذا الانعكاس منذ السنوات الأولى من عمر المدرسة المذكورة ، اذ كان يختار أغلب تلامذتها من « فرقة الانجال(٦٢) » ، من المدرسة التجهيزية بما هو معلوم عن أبناء هذه الفرقة من انتماء للعائلات الكبيرة .

هذه العلاقة التي اتسمت بالأخذ والعطاء بين الطبقــة الارستقراطية من ناحية وبين مدرسة الحقوق العليا من ناحية أخرى قد وصلت مع الوقت لتصبح نوعا من « الحقيقة المستمرة » فقد كتب أحد من تخرجوا من الحقوق خلال عشرينات هذا القرن وبعد حوالى ستة عقود من انشائها يصفها بأنها « مثوى الارستقراطية »(٦٣) .

وبحكم « العلاقة المستمرة » ايضا بين الارستقراطية كطبقة اجتماعية متميزة وبين الوزارة كما تمت الاشارة من قبل فان عنصر الاستمرار فى العلاقة بين الوزارة وبين الحقوقيين يصبح طبيعيا بل وحتميا فى اطار هذا التشابك .

ثانيها : تأتى بعد ذلك الوزارة السياسية والتى استمر الحقوقيون أيضا مستولين عليها وان اختلفت الأسباب .

من هذه الأسباب ما اتصل بالحقوق (المدرسة العليا) ومنها ما اتصــل بطبيعة العمل السياسى فى البلاد .

---

(٦٢) د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على الى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ — ١٨٨٢ .

(٦٣) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ص ٢٨ .

١ ــ فيما اتصل (بمدرسة الحقوق) أو الادارة العليا فقد نشأت أواخر ستينات القرن التاسع عشر وهى بذلك من أولى المدارس العليا النظرية ، ولما كانت طبيعة الدراسات النظرية تؤهل دارسها فى النهاية للعمل السياسى نتيجة للاهتمامات السياسية المتزايدة التى توليها هذه الدراسات أكبر قدر من العناية فقد كان من الضرورى وبطول السنوات أن ينمو لون من العلاقة المتبادلة بين خريجى هذه المدرسة وبين الحركة السياسية فى مصر بل وان يكونوا المحور الأساسى لهذه الحركة .

من ناحية اخرى فهناك « نوعية الدراسة » ولاشك ان غلبة تدريس القانون الفرنسى بمحتواه وفكره التقدمى قد عاونت كثيرا على مزيد من الاهتمامات السياسية .

وتتاكد هذه الحقيقة بملاحظة أنه على عهد مدرسة الحقوق العليا كان هناك قسمان .. الانجليزى والفرنسى ، وكان الاقبال على القسم الثانى اكبر كثيرا من الاقبال على القسم الأول ، ثم ان اغلب بعوث الدراسات القانونية كانت توجه الى فرنسا ، ثم أخيرا وبعد صدور دستور ١٩٢٣ وتأثر القوانين المصرية بالقانون الفرنسى أحرزت الدراسات القانونية الفرنسية نصرها النهائى فى كلية الحقوق .

ومن الذين درسوا القانون الفرنسى ثم أصبحوا روادا للعمل السياسى بعده .. مصطفى كامل ، وأحمد لطفى السيد ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، وحسين رشدى .. الخ وغيرهم كثيرون .

يضاف الى هذين الاعتبارين (النشأة المبكرة ــ غلبة الدراسات الفرنسية) ان العقد الأول من هذا القرن قد شهد فائضا كبيرا من خريجى الحقوق(٦٤) مما نتج عنه ان تخلفت مجموعة من هؤلاء ممن لم تستوعبهم وظائف الحكومة أو ممن لم تتسع لهم ابواب المحاماة خاصة أولئك الذين كانت لهم امكانيات مادية تغنيهم عن هذا الاحتراف ، وشكل هؤلاء بدراساتهم القانونية طبقة من محترفى العمل السياسى .

٢ ــ أما فيما اتصل (بطبيعة العمل الوطنى) فى مصر فى ظل الاحتلال وحتى عام ١٩٥٢ فقد أتاحت فرصاحقيقية لأن يقود الحقوقيون الحركة الوطنية ومن ثم يمثلون هذه الحركة فى الوزارة بعد أن اصطبغت بصبغتها السياسية خاصة بعد ثورة ١٩١٩ وصدور دستور ١٩٢٣(٦٥) .

ذلك أن « العمل الوطنى » فى مصر كان بالدرجة الأولى عملا سياسيا فى اغلب مراحله ولم يتسم بالثورية الا فى مناسبات قليلة ومتباعدة .

---

(٦٤) اشارت كافة تقارير المعتمدين البريطانيين الى هذه الظاهرة على طول الفترة بين ١٩٠٦ ، ١٩١٣ Annual Reports 1906 — 1913

(٦٥) فقد جاء فى المادة ٧٨ من هذا الدستور اشتراط أن يكون اعضاء مجلس الشيوخ من احدى الطبقات الاتية .

من ناحية أخرى فان غلبة العمل السياسي على الحركة الوطنية المصرية قد أدت الى الحاجة الى استخدامات قانونية متعددة لتأكيد (لا شرعية) الوجود الإحتلالي ، أو لواد اجراءات القهر التى طالما استخدمت لتثبيت هذا الوجود لا سيما اذا ما لوحظ أن تلك الاجراءات انما كانت على صورة (قوانين ومحاكمات) .

يضاف الى كل ذلك انه لما ظلت (الخطابة) الواسطة الأساسية لبلوغ قلوب الجماهير المصرية ، ولما كانت الخطابة تمثل جانبا جوهريا من عمل الحقوقيين فقد كان طبيعيا أن تحدث المزاوجة التى وقعت بين هؤلاء وبين العمل السياسى الذى يجيدون واسطته الأساسية(٦٦) .

أخيرا فان (القضية المصرية) — ولعل تسميتها (بالقضية) اختيار حقوقى — بما غلب عليها من مفاوضات ومناقشات واجراءات رآها الحقوقيون ميدانا طبيعيا يستأثرون فيه بالقسط الأهم بل القسط الأكبر .

وعلى ضوء كل تلك الاعتبارات يمكن فهم ظروف واسباب ذلك الدور الأساسى الذى لعبه الحقوقيون فى الحياة السياسية المصرية وما ترتب على ذلك من مشاركة أساسية فى الوزارة سواء قبل عام ١٩٢٣ أو بعد أن تسيست الوزارة بمقتضى الدستور الصادر خلال تلك السنة .

٣ — الأقباط فى الوزارة :

بالرغم من أن الوثائق الثلاث(٦٧) — (٦٨) — (٦٩) التى نظمت الوزارة المصرية على طول الفترة موضع الدراسة لم تتضمن أى لون من الوان تنظيم التمثيل الطائفى وهو ما تضمنته دساتير دول أخرى الا أنه من الملاحظ أنه كان هناك نوع من « اتفاق الجنتلمان » على تمثيل الأقلية القبطية بوزير على الأقل مما يدعو الى البحث عن الظروف التى برز فيها هذا الاتفاق ثم العوامل التى أدت الى ترسيخه وجعلت منه نوعا من « البديهيات الوزارية » .

= « الحاليون أو السابقون من الوزراء والممثلين السياسيين ورؤساء مجلس النواب ووكلاء الوزارات (ورؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، والنواب العموميين ونقباء المحامين) وموظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا » .

ويلاحظ أن الغالبية الكبرى الذين اختيروا لانتماءاتهم الحزبية ، تم اختيارهم لانتماءات حقوقية ويكفى ان نقيب المحامين كان الوحيد من نقباء أصحاب المهن الحرة ممن وافق الدستور على قبول عضويتهم لمجلس الشيوخ ! وقد علل أحد اعضاء لجنة الدستور هذا التمييز بأن « المفروض أن نقباء المحامين من أكفأ رجال القانون ولهم ميزة خاصة على نقباء الهيئات الاخرى فلا محل لاستنكار تمييزهم » (!) .

د. عثمان خليل ، د. سليمان الطماوى : القانون الدستورى — القاهرة ١٩٥١ ص ٤٥٢ — ٤٥٣ .

(٦٦) سعد زغلول أو النحاس أو مكرم كان من أهم ما يميزهم قدرتهم الخطابية .. وغيرهم كثيرون من الحقوقيين .

(٦٧، ٦٨) اولاها الأمر العالى المؤسس لهيئة النظارة الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨، وثانيتها القانون الصادر ١٨٨٣ ، وثالثتها دستور ١٩٢٣ .

ويمكن فى هـذا البحث التمييز بين مرحلتين هامتين تفصل بينهما ثورة ١٩١٩ .

خلال المرحلة الأولى : هناك أكثر من حقيقة تحكمت فى اختيار النظار غير المسلمين :

١ — ان مصر كانت مرتبطة بالدولة العثمانية وانسحب اثر ذلك على جانبين :

أولهما : انه عندما كان يتم اختيار أحد النظار من غير المسلمين فقد كان يحدث هذا فى « الاطار العثمانى » لا فى « الاطار المصرى » ، ولعل بهذا الفهم وحده يمكن تفسير اختيار بعض النظار الأرمن خلال تلك المرحلة على أساس أن أرمينيا كانت أخيرا قسما من الدولة العثمانية ، بل انه كما هو معلوم فان أول رئيس للنظارة المصرية — نوبار باشا — كان أرمينيا .

ويؤكد هذه الحقيقة ما حدث من أن استقالة وزارة نوبار الأخيرة فى نوفمبر عام ١٨٩٥ كان من أهم أسبابها المذابح الشهيرة التى جرت فى أرمينيا ذلك العام وما نتج عنها من حرج وضع الأرمينيين فى كل أنحاء الدولة(٧٠) .

ثانيهما : انه قد ترتب على هذا الارتباط أن ظلت « الطبقة التركية » على طول تلك المرحلة تتقدم « الصفوف النظارية » بل وتشكل الغالبية العظمى لهذه الصفوف ، وقد صحب ذلك ان تم اختيار بعض النظار من غير المسلمين بحكم صلتهم بهذه الطبقة لا بحكم انتماءاتهم الطائفية ، ولدينا المثل على ذلك فى بطرس باشا غالى ، فمن المعروف ان والده غالى بك ناروز كان من كبار موظفى الدايرة الخاصة للخديو رأس الارستقراطية التركية مما أتاح لبطرس باشا الاختلاط مع أبناء هذه الطبقة والتربى فى أحضانها ، ويكفى لتأكيد هذه الحقيقة أن بطرس غالى قد قضى جانبا من سنوات تعليمه فى المدرسة التى أنشأها الأمير مصطفى فاضل لتعليم ابنائه(٧١) .

حقيقة ان اشتغال بطرس غالى بالنظارة ثم برئاستها قد أنعش الأقلية القبطية كما أن اغتياله قد أثارها الا أن هذا لا يعنى أنه كان يمثل الأقباط فى النظارة بدليل أنه بعد وفاته وبعد تأليف وزارة محمد باشا سعيد فان يوسف باشا سابا المسيحى الذى أختير فى تلك الوزارة كان سوريا لا ينتمى بحال للأقلية القبطية .

٢ — انه لما كانت النظارة خلال تلك المرحلة « نظارة ادارية » فقد كان من الطبيعى أن يكون اختيار أعضائها « اختيارا اداريا » ، بمعنى أن يتم هذا الاختيار من جموع الفئات التى استمدت منها « البيروقراطية المصرية » أدواتها منذ نشأت خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

---

(٧٠) جريدة ليكورديان الفرنسية فى ١٤ نوفمبر ١٨٩٥ — نقلا عن د. محمد نجيب ابو الليل الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية (القاهرة ١٩٥٣) ص ١٠٨ .

(٧١) ترجمة حياة بطرس غالى — المقتطف المجلد ٣٦ جزء ٤ ص ٣١٣ .

وكان من أهم تلك الفئات (الأرمن) الذين لعبوا دورا هاما فى الجهاز الادارى المصرى على عهد محمد على يتودهم شخصية شهيرة هو يوسف بوغوص بك(٧٢) ، وايضا (الأقباط) الذين ظلوا يلعبون دورا أساسيا فى الادارة المصرية حتى قبل انشاء محمد على لجهازه الادارى الشهير(٧٣) .

ومن ثم فان اختيار أرمنى أو قبطى كناظر أو حتى كرئيس نظار فى تلك الفترة لم يتم لاعتبارات مراعاة التمثيل الطائفى بقدر ما تم لاعتبارات فنية أو اعتبارات تاريخية .

وتأتى ثورة ١٩١٩ وكان واضحا أن الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى ثم المعاناة التى عاشها المصريون خلال سنوات الحرب نفسها قد ينتج عنها شىء مختلف له السمة المصرية الكاملة . ولا شك أن ما أصاب العلاقات المصرية — العثمانية من قطع كامل نتج عن ظروف الحرب واعلان الحماية ثم ما ترتب على الحرب من تصفية الامبراطورية العثمانية .. هذا من جانب .. ثم عوامل الضعف التى أخذت فى التسلل الى « الطبقة التركية الحاكمة » والتى بدت واضحة حتى فى الفترة التى سبقت الحرب من جانب آخر ، كل ذلك قد عاون على تقوية مصرية الحركة الوطنية فى البلاد بعد الحرب .

وكان من الطبيعى والأمر كذلك أن يختلف تركيب زعامة ثورة ١٩١٩ عن الزعامات التى سبقتها .

حقيقة ان هذه الزعامة استمرت على نفس تشكيلها من تحالف كبار الملاك من جانب ومن المثقفين من جانب آخر الا أن هاتين الجماعتين كانتا قد تخلصتا تقريبا من العناصر التركية واصبحتا مصريتين الى حد كبير .

ومع هذا التغيير أصبح لهاتين الطبقتين تركيب جديد اتسم أكثر بالمصرية ، ولما كان الأقباط يشكلون مجموعة هامة من المصريين فقد كان طبيعيا أن يجدوا لهم مكانا فى هذا التركيب .

بالنسبة لكبار الملاك من الأقباط فقد كونوا عنصرا هاما فى الزعامة المصرية الجديدة . ويبدو تأثير كبار الملاك الأقباط — خاصة فى الصعيد — من مساهمتهم الفعالة فى تمويل الوفد المصرى وتقديم كل الوان المساندة لزعامته والمشاركة فى جهاده .

أما بالنسبة للمثقفين أو طبقة الأفندية فان الأقباط كانوا يشكلون فيها جانبا كبيرا ، ولدينا فى هذا الصدد احصاء عن الموظفين المصريين بالحكومة

---

(٧٢) ريفلين : المصدر السابق ص ١٥٠ .

(٧٣) فقد كان المماليك يستعينون بهؤلاء لشئون حساباتهم — انظر الجبرتى : عجائب الاثار فى التراجم والاخبار — الجزء الثانى ، د. دونالد ريتشاردز : الادارة القبطية فى عهد المماليك ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس — ابريل ١٩٦٩) ج ١ ص ٤٩٣ — ص ٤٩٥ القاهرة ١٩٧٠ .

عام ١٩١٠ يكشف لنا هذه الحقيقة فبينما بلغ المسلمون من هؤلاء ٥٤٫٧٪ بلغ الأقباط ٤٥٫٣٪(٧٤) . ومما لا شك فيه أن (مصرية) ثورة ١٩١٩ قد استقطبت هؤلاء وجعلتهم من عناصرها المتحمسة .

وكان من الطبيعى ومع كل هذا التغيير أن يخلف انعكاساته فى اعقاب سنوات الثورة .

أخيرا فان ثورة ١٩١٩ قد غيرت من نوعية اختيار الوزارة اذ شحب ذلك اللون من « الاختيار الادارى » ليحل محله لون آخر من « الاختيار السياسى » وكان من المنتظر على هذا النحو أن (الاختيار الجديد) يقوم على (اعتبارات جديدة) منها :

١ — التعبير عن نوعية القيادة السياسية فى تاليف الوزارات الجديدة .

٢ — محاولة استقطاب كتل اجتماعية معينة لجانب هذه الجماعة السياسية أو تلك ، ولا شك أن الأقباط كونوا كتلة لها ثقلها .

على ضوء هذه النظرة نستطيع أن نفسر أكثر من ظاهرة شهدتها مصر على طول الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٣ ، ١٩٥٢ خاصة بتمثيل الأقباط فى الوزارة :

١ — فقد شهد عام ١٩٢٤ اختيار سعد زغلول لوزيرين قبطيين(٧٥) فى وزارته التى ألفها فى ٢٨ يناير عام ١٩٢٤ والتى عرفت بوزارة الشعب بالرغم من معارضة القصر لهذا الاختيار .

٢ — وشهدت كافة وزارات الوفد بعد ذلك تمثيل الأقباط فيها بوزيرين حتى حدوث الخلاف المشهور بين النحاس ومكرم وما تسبب عن اصدار الأخير لكتابه المعروف بالكتاب الأسود من اعادة تأليف الوزارة النحاسية فى مايو عام ١٩٤٢ تم فيها اخراج مكرم ولم يعين فى الوزارة الجديدة سوى وزير قبطى واحد(٧٦) .

٣ — أعقب ذلك أن أخذت الأحزاب الأخرى تسعى لسلب الوفد « التأييد القبطى » ويتضح ذلك من خطة أحمد ماهر الذى ألف الوزارة التى أعقبت النحاس فقد أشرك فيها وزيرين قبطيين(٧٧) وهو أمر يحدث لأول مرة فى أى وزارة غير وفدية .

---

(٧٤) Annual Report, 1910.

(٧٥) هما مرقص حنا بك وواصف بطرس غالى افندى .

(٧٦) هو كامل صدقى باشا .

(٧٧) هما مكرم عبيد باشا وراغب حنا بك .

رابعا — الوزارة — المؤسسة الدستورية :

لما كانت الوزارة أخيرا هى أحدى المؤسسات التى ينص اى دستور على اقامتها فانه — من الأهمية بمكان — البحث فى طبيعة العلاقة بينها وبين اهم هذه المؤسسات وهى المجالس النيابية أو الشبيهة بالنيابية .

وفيما هو معروف من الأطر الدستورية فان هذه العلاقة تقوم على اســـاسين :

أولهما : أن الوزارة فى العادة تنبثق عن المجلس أو المجالس النيابية انطلاقا من بديهية ان هذه المجالس انما تمثل فى النهاية الارادة الشـــعبية .

ثانيهما : وانطلاقا من نفس البديهية فان لتلك المجالس أن تمارس نوعا من الرقابة على « الوزارة » فتستفسر وتسأل وتستجوب وتمنح الثقة أو تســـحبها .

من هنا فان قضيتين تطرحان للمعالجة الموضوعية بحثا عن مدى تحقق هذين الأساسيين فى العلاقة بين الوزارة المصرية وبين المجالس النيابية التى شهدتها مصر على مدى الثلاثة أرباع القرن التى بدأت بمجلس شورى النواب ١٨٦٦ تحـــول الى مجلس نواب ١٨٧٩ ثم الى جمعية عمـــومية ومجلس شورى قوانين فى عام ١٨٨٣ واستمر حتى عام ١٩١٢ ، حين تلاهما جمعية تشريعية حتى عام ١٩١٤ ، ثم برلمان يتكون من مجلسين احدهما للشيوخ والآخر للنواب سواء فى ظل دستور ١٩٢٣ أو بمقتضى دستور ١٩٣٠

القضية الأولى :

انبثاق الوزارة عن المجالس النيابية .

السؤال المطروح فى بدء علاج مثل هذه القضية « أيهما مفروض » ان ينبثق عن الآخر : الوزارة عن المجلس النيابى أو العكس ؟

ردا بالمفهوم الديمقراطى فان الوزارة مفروض أن تنبثق عن المجلس النيابى الذى من المفروض أنه بدوره يمثل الارادة الشعبية .

ولكن المتأمل فى تاريخ مصر وتاريخ النظارات والوزارات يلاحظ اكثر من حقيقة فى هـــذا الشأن .

أولاها : أن تلك « الرابطة العضوية » لم تتوفر حقيقة بين المؤسستين الدستوريتين .. الوزارة والمجالس النيابية .. خاصة فى الفترة التى سبقت دستور ١٩٢٣ ، وذلك لأن المجالس النيابية قبـــل عام ١٨٨٢ قد نبعت

من « ارادة سامية » لخديو مصر ثم انها بعد الاحتلال البريطانى نشأت بناء على تقرير وضعه اللورد دفرين سفير بريطانيا فى استنبول(٧٨) .

حقيقة ان تلك المجالس النيابية قبل الاحتلال (مجلس شورى النواب ثم مجلس النواب) أو بعده (الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين) قد عارضت التدخل الأجنبى أو السياسة الاحتلالية الا أن هذه المعارضة كانت فى الواقع تعبيرا عن نمو مطرد للروح الوطنية وانعكاسها داخل هذه المجلس اكثر منها فهما لدور دستورى كان عليها أن تلعبه .

وحقيقة اخرى وهى أن النظار قد اشتركوا فى عضوية الجمعية العمومية (١٨٨٣ — ١٩١٢) أو الجمعية التشريعية (١٩١٢ — ١٩١٤) الا انهم دخلوا الى تلك المجالس ولم يخرجوا منها ، بمعنى أن عضويتهم فيها قد نتجت عن كونهم نظارا وليس العكس وهو أن يتولوا النظارة بسبب هذه العضوية .

يوضح هذه الحقيقة ما جاء فى المادة (٤٠) من القانون النظامى (١٨٨٣) عن تشكيل الجمعية العمومية . . تذكر هذه المادة :

تشكل الجمعية العمومية :

١ — من النظار .

٢ — من رئيس ووكيلى واعضاء مجلس شورى القوانين .

٣ — من الاعيان والمندوبين(٧٩) .

ثانيهما : انه بالرغم من دستور صدر عام ١٩٢٣ ومن ضمانات نص عليها هذا الدستور استهدفت تأكيد وضبط العلاقة العضوية التى اشرنا اليها الا أن هذا الدستور كثيرا ما انتهك وخولفت احكامه ، تنفيذا لسياسة القصر وضغوط الاحتلال بدليل ما تكرر من وقف العمل بالدستور وحل البرلمانات واقالة الوزارات .

فمن بين سبع وزارات الفها النحاس باشا اقيلت أربع ، وبالرغم من ان رئيس الوزراء (محمد محمود) الذى أعقبه بعد أقالة وزارته الأولى فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨ قد وصف هذه الاقالة بأنها « عمل خارق للعادة(٨٠) » ، فان هذا العمل الخارق قد تكرر بعد ذلك ثلاث مرات ومع النحاس بالذات فى وزارته الرابعة التى اقيلت فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ — والسادسة التى اقيلت فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ والأخيرة المقالة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

---

(٧٨) Cromer : Modern Egypt. Vol. II pp. 271 — 279.

(٧٩) فيليب جلاد : المصدر السابق ج ٣ ص ٣٨٠ .

(٨٠) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية — الحولية الخامسة ص ٦٣٩ .

على الجانب الآخر كانت مراكز السلطة (وبالذات القصر) تؤلف الوزارات التى تقوم باجراء انتخابات تتكفل « الادارة » بتوجيهها مما كان يؤدى فى النهاية الى تشكيل برلمانات تسيطر عليها احزاب الاقليات السياسية مثل الأحرار الدستوريين أو السعديين(٨١) مما يعنى أن البرلمانات قد انبثقت عن الوزارات القائمة وليس العكس وهى بذلك قد خالفت تماما روح الدستور ومفاهيمه الأساسية .

القضية الثانية :

تتصل بطبيعة الرقابة التى مارستها تلك المجالس النيابية على الوزارة بالاستفسار والسؤال والاستجواب والثقة بالمنح أو السحب .

وقد اختلفت صلاحيات هذه المجالس بين مرحلة واخرى من المراحل السياسية الثلاث التى شهدتها مصر بين عامى ١٨٧٨ ، ١٩٥٣ .

خلال المرحلة الأولى (١٨٧٨ — ١٨٨٢) أقر الأمر العالى رقم ١١ الصادر فى ١٤ أكتوبر عام ١٨٨١ الخاص بتأسيس مجلس النواب .. أقر مبدأ « مسئولية النظارة » امام المجلس (المـــادة ٢١) بعد أن كانت هذه المسئولية قبل ذلك أمام الخديو ، وترتب على اقرار المـــادة المذكورة ان تضمن نفس الأمر (المادة ٢٣) امكان استعفاء النظارة فى حالة اختلافهـــا مع مجلس النواب(٨٢) .

ويمكن ان يقال أنه بتطبيق مفهوم هذه المادة — بالرغم من أن اللائحة لم تكن قد اقرت بعد .. بتطبيق هذا المفهوم استقالت نظارة شريف الثالثة فى ٤ فبراير ١٨٨٢ وهى حالة نادرة فى تاريخ النظارات المصرية لأن القاعدة التى اتبعت بعد ذلك هى حل المجلس لا خروج الوزارة(٨٣) .

تأتى بعد ذلك المرحلة الثانية (١٨٨٢ — ١٩٢٢) ويلاحظ خلالها ان المجالس شبه النيابية التى أقامها الاحتلال قد سلبت من أى صلاحيات لمراقبة الوزارة .

فتبعا « للقانون الأساسى » الصادر عام ١٨٨٣ لم يكن لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية من حقوق سوى ابداء رأيها فى القوانين التى تقدمها لها « النظارة » واذا كان هذا الرأى بالاعتراض فهو غير ملزم للنظارة

---

(٨١) ففى وزارة محمد محمود التى تلت الوزارة النحاسية الرابعة تجرى انتخابات يحصل بها الاحرار الدستوريون على أكثر من ٨٠ مقعدا بينما لم يكن لهم فى مجلس النواب الســابق سوى ١٢ مقعدا وأمثلة كثيرة تعددت بعد ذلك انظر : محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص ١٠٣ .

(٨٢) فيليب جلاد : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٧ .

(٨٣) د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ — ١٨٤ .

التى ليس عليها فى مثل هذه الحالة ـ وطبقا للقانون ـ الا أن ترسل لأى من المجلسين تبلغه أنها ترى وجوب تنفيذ القانون رغم اعتراضه .

ومع هذه الصبغة الاستشارية الكاملة للمجلسين فلم يكن لاعضائهما حتى حق تقديم الأسئلة للنظارة ناهيك عن الاستجواب أو طرح الثقة .

فى عام ١٩٠٩ ومع زيادة حجم الحركة الوطنية وتوالى ضغوطها وانعكاسها بوضوح على مواقف مجلس شورى القوانين رأت النظارة منح حق السؤال لأعضاء هذا المجلس .

ووصل للمجلس خطاب من رئاسة مجلس النظار بهذا المعنى وان قيد هذا الحق بعدة قيود كان منها : ان كل سؤال يسأله أحد الأعضاء لاحد النظار يجب أن يكون مكتوبا ، وأن يودع فى سكرتارية المجلس قبل القائه فى الجلسة بخمسة أيام ، وان لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل كل سؤال يكون ماسا بالشخصيات أو باعثا على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الأمة أو مختصا بالعلاقات والاتفاقات الدولية ، ومع ذلك يجوز للنظار عدم الرد على السؤال اذا رأوا أن المصلحة العامة تقضى بذلك ، وأخيرا الا يكون جواب النظار محل مناقشة(٨٤) .

ومن الواضح بعد كل تلك القيود ان حتى ذلك الحق الصغير الذى منحته النظارة لأعضاء مجلس شورى القوانين قد فقد كل مضمون له .

نفس العلاقة تقريبا ظلت سائدة بين الجمعية التشريعية من جانب وبين النظارة من جانب آخر اذ بقى للنظارة « الكلمة الأخيرة » فى أى خلاف بين الطرفين حتى لو أدى هذا الخلاف الى حل الجمعية التشريعية (المادة ١٥ من قانون الجمعية) ثم اعادة تكوينها (المادة ١٦ من نفس القانون)(٨٥) .

ومع هذه العلاقة التى قامت على « اللارقابة » من جانب المجالس شبه النيابية على النظارة فان هناك حادثة تستلفت النظر خلال تلك المرحلة وهى اذعان هيئة النظارة فى ٧ أبريل ١٩١٠ لقرار الجمعية العمومية برفض مد أجل امتياز شركة قناة السويس لأربعين عاما أخرى(٨٦) .

الا أن هذه الحادثة ـ مع أهميتها ـ فانه يجدر النظر اليها فى اطار الحركة الوطنية التي كانت قد بلغت ذروة انتعاشها قبل الحرب الأولى خلال تلك الشهور ، وفى اطار فتور حماس الانجليز للمشروع .

---

(٨٤) محاضر مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ ، جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٨٥) مواد قانون الجمعية التشريعية ـ البرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ حتى الآن ، (القاهرة ١٩٢٤) ص ٥٣٨ ـ ص ٥٣٩ .

(٨٦) Lloyd : Egypt since cromer, Vol. I p. 96.

يلى ذلك المرحلة الثالثة التى تلت اعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢ ، وفى خلالها تتأكد مسئولية الوزارة امام البرلمان — وخاصة مجلس النواب — الى اقصى حد من المسئولية .

فقد خول دستور ١٩٢٣ لهذا المجلس حق سحب الثقة من الوزارة (المادة ٦٥) كما خوله ايضا « حق اتهام الوزراء فيما يقع بينهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم » وان يقوم بدور الادعاء فى « مجلس الأحكام المخصوص » الذى يشكل لمحاكمة هؤلاء (المادة ٦٦) يضاف الى كل ذلك أن أى وزير تثبت ادانته لا يعفى عنه الابموافقة مجلس النواب(٨٧) .

ولا شك أن دستور ١٩٢٣ قد عنى قصر مسئولية الوزارة السياسية على مجلس النواب لحكمة سياسية أرتآها واضعوه وسجلها وزير الحقانية وقتذاك فى المذكرة التفسيرية التى أرتفعت* بهذا الدستور وجاء فيها « مسئولية الوزراء السياسية تكون امام مجلس النواب .. فهذا المجلس هو الذى يعرض على الحكومة السياسة التى يجب اتباعها ، والوزارة التى لا تنال ثقة هذا المجلس يجب أن تستقيل(٨٨) .

وقد استمر العمل بمواد دستور ١٩٢٣ طوال الفترة التى امتدت حتى عام ١٩٥٢ باستثناء السنوات القليلة التى طبق خلالها دستور صدقى المشهور (١٩٣٠ — ١٩٣٤) .

وتبعا لما جرى عليه هذا الدستور الأخير فان واضعيه قد حاولوا الانتقاص من حقوق مجلس النواب فى مساءلة الوزارة وبالذات فيما اتصل بقضية طرح الثقة فبينما كان دستور عام ١٩٢٣ يمنح مجلس النواب حق سحب الثقة من الوزارة اذا ما قررت ذلك الأغلبية المطلقة (للحاضرين) بشرط ان يكون الاجتماع قانونيا اى يكون حاضرا على الأقل نصف عدد أعضاء المجلس زائد واحد فان دستور ١٩٣٠ قيد هذا الحق — سحب الثقة من الوزارة — بان تقرره الاغلبية المطلقة (لمجموع الأعضاء) .

ومع القيد الذى وضعه دستور ١٩٢٣ على الاقتراع بعدم الثقة منح الوزراء الحق ان يطلبوا من مجلس النواب تاجيل المناقشة على هذا الاقتراع لمدة ثمانية ايام فان دستور ١٩٣٠ وضع اكثر من قيد آخر توجب أن يطلب الاقتراع بعدم الثقة عدد مخصوص من الأعضاء مقدما بالكتابة وان يمضى زمن ولو قصير بين انتهاء المناقشة فى موضوع الاقتراع والاقتراع نفسه(٨٩) .

---

(٨٧) محمد حسن الفريق ، القانون الدستورى المصرى وتطور نظام الدولة الحديثة ابتداء من الفتح العثمانى (عام ١٥١٧) الى الوقت الحاضر (القاهرة ١٩٢٤) ، القسم الثالث ص ١٣ — ١٥ .

(٨٨) نص المذكرة فى : محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا ج ٥ (القاهرة ١٩٣٩) ص ٥٣٨ — ٥٣٩ .

(٨٩) نقلا عن « البيان الخاص بالتعديلات التى يراد ادخالها على الدستور وقانون الانتخابات » ، محمد خليل صبحى : المصدر السابق ، ج ٥ ص ٧٧٤ — ص ٧٧٦ .

هذا عن النصوص التى احتوتها دساتير ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ والتى خولت البرلمـــان امكانات القيام بدوره المفترض فى رقابة الوزارة واسقاطها اذا لزم الأمر .

الا انه يجب التفريق بين هذه الرقابة فى النظرية وبينها فى التطبيق ذلك ان متابعتها على امتداد تاريخ الوزارة المصرية يؤكد تماما انهـــا كانت فى النهاية مجرد « رقابة نظرية » فانه لم يحدث على طول هذه الفترة ان استخدم مجلس النواب حقه فى اسقاط وزارة بسحب الثقة منها .

ويرتبط « عدم استخدام » هذه الصلاحية بعدة أوضاع ســـادت خلال تلك المرحلة .

أولها : ان يكون المجلس ممثلا حقيقيا للغالبية الشعبية وهو فى هـــذا حريص على بقاء ممثلى هذه الغالبية فى الوزارة .

ثانيها : أن تأتى الى الحكم وزارة « غير شعبية » وتنجح فى تصنيع برلمان ، وفى مثل هذه الحالة فان كل طرف يبقى حريصا على الحفاظ على الآخـــر لأن كل جانب يعلم ان بقـــاءه مرتهن بوجود الآخر فى السلطة . ووصل الأمر فى هذا الصدد أنه كثيرا ما كانت تختلف هوية أولئك الموجودين فى الوزارة عن هوية البرلمان ورغم ذلك كانا يتعايشان ، ولعل اشهر مثل على ذلك وزارة على ماهر الثانية التى تشكلت فى اغسطس عام ١٩٣٩ فبينما لم يكن الرجل حزبيا ، وبينما ساد «انعدام الثقة» بينه وبين الحزبين الممثلين فى البرلمان .. الأحرار الدستوريين لأنه تسبب فى اسقاط وزارة محمد محمود الأخيرة ، والسعديين لعدم اتفاقه مع رئيسهم الدكتور أحمد ماهر حول مسألة دخول مصر الحرب .. بالرغم من كل ذلك فقد استمرت وزارته حتى اسقطها « تبليغ بريطانى » ولم يسقطها قرار بسحب الثقة .

ثالثها : ان أعضاء البرلمـــان انفسهم فى أغلب الأحوال « شركاء للوزارة فى سلطاتها لا رقباء عليها فى تصريفها لهذه السلطات » .

ويرتبط هذا التفكير الذى شاع فى السياسة المصرية خلال تلك الحقبـــة ، بالتناحر الحزبى الذى كان قائما وما كان يترتب عليه من تنكيل كل حزب بأعضاء الاحزاب الأخرى ثم بالفهم المحدود لبعض الناخبين بأن نائبهم مسئول قبل أى شىء عن تحقيق مصالحهم .

وهذه الظاهرة وان كانت قد استشرت على طول عهود الوزارات المختلفة بين عامى ١٩٢٣ و ١٩٥٢ الا أنها كانت أكثر استشراء خلال عهود وزارات الوفد مما دعا وزارة اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ الى أن تسجلها فى بيانهـــا الذى قدمت به لدستورها الذى أصدرته خلال العام المذكور فقد جاء فى هـــذا البيـــان :

« كذلك رئى الاشارة بصورة واضحة الى تحريم التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية على أعضاء البرلمـــان . ومثل هذا التحريم نتيجة لازمة لفصـــل

السلطات وكل ما يملكه أعضاء البرلمـــان هو الرقابة على أعمال تلك السلطة بطريق السؤال والاستجواب .

« والاشارة الواضحة الى النهى عن التدخل تكون عادة من التزيد ولكن ما جرى من المساوىء فى هذا الشأن يجعلها ضرورية للفت العضـــو الى حدوده ولتمكين المجلس التابع له العضو من حسابه على مخالفة النهى بل ومن فصله اذا وقع منه ما يستدعى ذلك .. وناهيك على ضرورة هـــذه الاشارة وعلى معيار الأمانة فى أداء النيابة عند البرلمـــان الحالى ان المرسوم بقانون الذى سن عقوبة على انجار أعضاء المجالس بنفوذهم اعتبره فريق الأوتوقراطية(٩٤) قانونا حزبيا وقرر لذلك أبطاله »(٩٥) .

وبالرغم من انتقادات عنيفة صدرت عن المجالس النيابية المصرية لأعمال بعض الوزارات أو أصوات احتجاج حادة سمعت داخل القاعات البرلمانيـــة الا أن هذه الانتقادات وتلك الأصوات ظلت فى حدود « تعبير الأقليـــة » بل ودنت فى كثير من الأحوال لتصبح تعبيرا عن « موقف شخصى » وهى بهذا لم تكن فى أى وقت ذات وزن مؤثر فى الوزارة .

وربما على طول تاريخ مصر خلال تلك المرحلة لا يعثر الباحث على مجلس نيابى رفض قانونا عرضته الوزارة القائمة الا فيما حدث عام ١٩٥١ حين رفض مجلس النواب الوفدى قانونا لتقييد الصحافة قدمته الوزارة بواسطة أحد النواب الوفديين (اسطفان باسيلى) ، ولمـــا كان هذا القانون فى الواقع « مطلبا ملكيا » فان رفضه من جانب « البرلمـــان الوفدى » لم يكن رفضـــا لقانون تقدمت به الوزارة الوفدية بل كان قبل أى شىء مناورة حزبية أرادت بها الوزارة أن ترضى القصر فتقبل طلبه فى نفس الوقت يمتنع برلمانهـــا عن تمرير القـــانون .

يتأكد أخيرا من هذه الصورة ان العلاقة بين الوزارة وبين المجالس النيابية على مختلف مراحل تاريخ مصر المعاصر لم تأخذ ــ من الناحية الواقعيـــة ــ الشكل الدستورى المتعارف عليه سواء بانبثاقها عن هذه المجالس أو بخضوعها لرقابتهـــا .

---

(٩٤) يقصد الوفد .
(٩٥) محمد خليل صبحى : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٧٨٣ .



الخديوى اسماعيل

الباب الأول

النظارة فى عهد التدخل الأجنبى

١٨٧٨ — ١٨٨٢

—

الفصل الأول

النظـــارة فى عصر اسماعيل

١٨٧٨ — ١٨٧٩

—

سجلت مجموعة التداخلات الأجنبية التى عانت منها مصر خلال السنوات الأخيرة من عصر اسماعيل مولد أول « نظارة مسئولة » فى تاريخهـا الحـديث .

فلم يكن يمضى عام واحد خلال النصف الثانى من سبعينيات القرن الماضى الا وكانت هذه التداخلات تكسب أرضا جديدة ، ففى عام ١٨٧٥ تأتى « بعثة كيف » ، يتلوها فى منتصف عام ١٨٧٦ انشاء « صندوق الدين » ثم قبل أن تنتهى هذه السنة يتم فرض « الرقابة الثنائية » ، وتشهد الشهور الأولى من عام ١٨٧٨ تشكيل « لجنة التحقيق العليا الأوربية »(١) .

وتوصلت هذه اللجنة — من بين ما توصلت اليه — الى أن « كل مفاسد وفوضى الأوضاع المالية فى مصر وكل الظلم الذى يعانى منه دافع الضرائب انما هو ناتج أساسا عن السلطة المطلقة التى يمارسها الخديو فى البلاد »(٢) .

وانطلاقا من هذا المفهوم بدأ السعى لانشاء « هيئة نظارة مستقلة » بعيدة عن نفوذ اسماعيل ، بل أكثر من ذلك قادرة على مقاومة هذا النفوذ .

وكانت أولى الخطى فى هذا السعى ما فعله المستر « ريفرز ويلسـون R. Wilson » نائب أول رئيس اللجنـة بل رئيسها الحقيقى نتيجـة لعدم اشتراك رئيسها « دلسبس » فى أعمالها بصـورة جدية(٣) .. ما فعله عند تقديم قراراتها الى الخديو بتذكيره للأخير بوعده بالأخذ بتوصياتها وضغطه عليه لتنفيذ هذا الوعد(٤) .

على الجانب الآخر فان « نوبار باشا » الذى عاد فى منتصف اغسطس الى القاهرة بعد مشاورات ناجحة فى لندن وباريس مع حكومتيهما(٥) قـد شارك فى الضغط على اسماعيل ليقبل قرارات اللجنة خاصة ما تعلق منهـا « بتقييد سلطة الخديو المطلقة » وبدا واضحا أن الرجل مرشح الدولتين الكبيرتين لرئاسة هيئة النظارة المقترحة سبيل هذا التقييد .

وتتأكد تلك الحقيقة مما احتوته الوثائق البريطانية من برنامج وضـعه نوبار للنظارة المطلوب تشكيلها وذلك حتى قبل أن يوافق اسماعيل على مطالب لجنة التحقيق .

وقد تضمن هذا البرنامج الرغبة فى تشكيل مجلس للنظارة يتكون من أحسن العناصر الوطنية ويدعمه وجود ناظر انجليزى وآخر فرنسى .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٥٦ — ص ٧١

(٢) Egypt No. 2 (1879) No. 231 Vivian to Salisbury, Aug. 19, 1878.

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ص ٦١

(٤) Egypt No. 2 (1879) No. 232 Vivian to Salisbury, Aug. 20, 1878.

(٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق ص ٦٢ — ص ٦٤ .



نوبار باشــا

—

— ارمنى ولد بازمير عام ١٨٢٤ وتلقى تعليمه بفرنســا وســويسرا .

— استدعاه قريبه « بوغوص بك » وزير محمد على للعمل فى مصر فاشتغل بقلم المترجمين ثم سكرتيرا خاصــا لابراهيم باشــا .

— اتخذه عباس باشا سكرتيرا أيضا وتوثقت العلاقة بينــه وبين القنصل الانجليزى فى هذا العهد .

— عين مديرا للسكك الحديدية فى عهد سعيد .

— كان رسول اسماعيل لأوربا لحل المشكلات وكان هــو صاحب مشروع المحاكم المختلطة .

— كان بعد ذلك أول رئيس نظارة مسئولة فى مصر ١٨٧٨ .

وبرر الرجل هذا الاشتراك الأوربى فى النظارة المصرية بأنه السبيل الوحيد لضمان استقلالها على أساس أن « العنصر الوطنى غير كفؤ فى تحمل شئون الادارة أو مستقل الى الحد الذى يمكنه من الوقوف أمام السلطة المطلقة لرئيس الدولة » وهو الراى الذى أدلى به للقنصل البريطانى العام فى القاهرة وتتذاك(٦) .

وباستمرار الضغط قبل اسماعيل — وبدون قيد أو شرط — كل مطالب لجنة التحقيق ، وتفرع عن ذلك قبوله لاستدعاء نوبار لتشكيل النظارة ، هذا من ناحية ، وقبوله ببرنامج نوبار المتضمن اشراك ناظرين أوربيين من ناحية أخرى(٧) .

١ — نظارة نوبار باشا الأولى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ — ٢٣ فبراير ١٨٧٩ :

وفى ٢٨ اغسطس صدر « الأمر العالى » بتكليف نوبار باشا تشكيل أول « نظارة مسئولة » فى مصر ، أو على حد التعبير الذى تضمنه هذا الأمر « أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا فان ذلك أمر لابد منه » .

وتوجب الأهمية الكبيرة لهذا الأمر العالى اثبات نصه .

ترجمة الأمر العالى الصادر الى دولتلو نوبار باشا باللغة الفرنساوية بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الموافق غرة رمضان سنة ١٢٩٥ المؤسس لهيئة النظارة الجديدة ووظائفها(٨) :

« انى أطلت الفكر وامعنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها اليكم أن أؤكد لكم ما توجه تصدى اليه وثبت عزمى عليه من اصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى ادارات ممالك أوربا .

« وأريد عوضا عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى انى **أروم القيام بالأمر من الآن فصاعدا بالاستعانة بمجلس النظار والمشاركة معه .**

« وعلى هذا الترتيب أرى أن اجراء الاصلاحات التى نبهت عليها يستلزم

---

(٦) Egypt No. 2 (1879) No. 233 Vivian to Salisbury, Aug. 22, 1878.

(٧) Ibid Inc. In No. 234 Statement of His Highness the Khedive to Mr. Rivers Wilson.

(٨) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء جـ ٢ ص ٤٣٥ ، جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية (القاهرة ١٩٤٧) ص ٧٤ — ص ٧٦ نقلا عن الوقائع المصرية رقم ٧٧٧ .

أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضـــهم لبعض كفيلا فان ذلك أمر لازم لابد منـــه .

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمـــة المتعلقـــة بالقطر ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عددا فيكون حينئـــذ صدور قراراته على حسب الأغلبية وبتصديقى عليها اقرر الرأى الذى تكون عليه الأغلبيـــة .

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصـــدق عليها منا فى الادارة المنوطة به .

« تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه .

« الناظر الذى يكون المأمورون وارباب الوظائف السالف ذكرهم تحت ادارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء وظائفهم وذلك بعـــد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار واما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون الا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا .

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لادارتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه . وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان .

« أعمال كل ناظر تجرى فى الأمور التى تكون من خصائصه لا غير وأرباب الوظائف والمستخدمين فى كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون الأوامر الا من رئيس المصلحة الذين هم مستخدمون بها وتابعون لها ولا تجب عليهم طاعة أمر غـــيره .

« ينعقد مجلس النظار تحت رياستكم لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد الى عهدتكم وجعلت مسؤوليته عليكم .

« وانى أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفا لعوائدنا وأخلاقنا ولا لآرائنا وأفكارنا بل موافقا لأحـــكام الشريعة الغراء وبتعميم ترتيب محاكم الحقانية تكون فيها الكفاية لحاجات هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تتميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية .

« وانى معتمد عليك فى اجراء الاصلاحات التى صممت عليها مؤملا أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التى لها الحق فى انتظارها والحصول عليهـــا من حكومتنـــا » .

وبالرغم من صدور هذا « الأمر العالى » فانه كان لابد من مرور بعض الوقت لاستكمال « التشكيل النظارى » ، ومرور المزيد من الوقت لاستكمال « البنـــاء النظـــارى » .

فيما يتصل بالتشكيل النظارى فانه لما كان البرنامج الذى وضعه « نوبار باشا » يتضمن ادخال ناظرين أوربيين ، ولما كان اشراك هذين لابد وأن يسبقه موافقة حكومتيهما مما يحتاج لبعض الوقت فقد كان الانتظار حتميا مما بدأ من رد نوبار على اسماعيل والذى جاء فيه .

مولاى

بناء على أوامر سموكم أتشرف بأن أعرض على جلالتكم طلب الموافقة على الأسماء الآتية لتشكيل النظارة الجديدة وهم :

- رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية والحقانية — نوبار باشا
- ناظر الداخلية — رياض باشا
- ناظر الجهادية — راتب باشا
- ناظر الأوقاف والمعارف العمومية وناظر الأشغال العمومية بالنيابة — على باشا مبارك

وارجو سموكم أن تسمحوا لى بأن اترك لمدة قصيرة نظارة المالية شاغرة ، غير اننى سأقوم بادارة هذه المصلحة الهامة ، الى أن اتمكن من عرض اسم شخص أعرفه بأنه يحظى بتقدير سموكم ، وانه يتمتع بالثقة العامة(٩) .

وواضح أن هذا الرد يتضمن الاعتراف بنقص التشكيل الوزارى ، سواء فى اسناد أكثر من نظارة الى ناظر واحد كما هو حادث بالنسبة لنوبار أو على مبارك ، أو فى المطالبة بمهلة لتعيين « شخص أعرفه بأنه يحظى بتقدير سموكم » وكان يعنى به المستر ريفرز ويلسون .

وقد اقتضى استكمال هذا التشكيل نحو ثلاثة شهور من عمر الوزارة النوبارية الأولى الذى لم يتجاوز الشهور الستة .

ذلك ان ادخال الناظرين الأوربيين كان يستدعى أكثر من اجراء :

١ — التأكيد على انه تم بناء على رغبة الحكومة المصرية وذلك للمخاوف التى ساورت نوبار من أن تتصور أى حكومة أجنبية أن من حقها الاشتراك فى النظارة المصرية ، ومن ثم تسعى للحصول على هذا الحق(١٠) وقد

---

(٩) وزارة الثقافة — مركز وثائق تاريخ مصر المعاصرة : النظارات والوزارات المصرية — جـ ١ ص ٧٧ .

(١٠) Egypt No. 2 (1879) No. 234 Vivian to Salisbury, Aug. 23, 1878.

حدث اذ كانت روما راغبة فى تعيين ايطالى ناظرا للحقانية وفيينا طلبت تعيين نمسوى ناظرا للمعارف(١١) .

٢ ـــ العمل على الاتصال بالحكومتين المعنيتين فى لندن وباريس ، الأولى لتصرح للمستر « ريفرز ويلسون » لشغل منصب ناظر المالية ، والثانية لتصرح للمسيو « دى بلينير » لشغل منصب ناظر الأشغال .

ولم تتم هذه التعينات بسهولة لأكثر من عقبة ، منها مخاوف فرنسا من وضع الشئون المالية التى تعنى كل الدول فى يد انجليزى مما يعنى سيطرة لندن على هذه الشئون ، ومنها رغبة الحكومة الانجليزية فى سلخ كل « المصالح » ذات الصلة بالديون مثل ميناء الأسكندرية وقناة السويس والسكك الحديدية عن دائرة اختصاص نظارة الأشغال التى تقرر ان يتولاها الناظر الفرنسى ، ومنها الخلاف بين نوبار وبين الحكومة الفرنسية عمن يختار فى هذا المنصب حتى استقر الرأى على « بلينير »(١٢) .

وبعد تذليل هذه العقبات صدر الأمران العاليان باختيار « ويلسون » ناظرا للمالية فى ٢٦ سبتمبر ، وبلينير ناظرا للأشغال فى ١٦ نوفمبر .

أما نقص « البناء النظارى » فيعترف به رد نوبار أيضا الذى جاء فيه .. « وسيتولى المجلس نظارة الزراعة والتجارة ، وسوف يقرر عما اذا كانت هذه النظارة قائمة ، أو أن تقسم الى قسمين مندمجين فى نظارة ، أو أن يكونا نظارتين » .

ولم ينفذ أى من هذه النوايا فلا الزراعة أو التجارة تحولتا الى نظارة واحدة أو نظارتين منفصلتين وانما بقيتا ملحقتين بسائر النظارات .

وقد تم التوصل الى الشكل النهائى « للبناء النظارى » بعد نحو أربعة شهور من تشكيل النظارة وذلك بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ « بشأن اختصاصات النظار ووظائفهم » والذى تضمن توصيف وظائف رئيس مجلس النظار وسائر النظار ، كما أشتملت هيئة النظارة على سبع نظارات هى على توالى ترتيبها فى الأمر العالى المذكور : الخارجية ، والمالية ، والجهادية والبحرية ، والمعارف والأوقاف ، والداخلية ، والحقانية ، والأشغال(١٣) .

وواضح أن النقص الذى أصاب النظارة النوبارية فى (تشكيلها) أو فى (بنائها) انما نتج قبل أى شىء عن أن النظام النظارى المصرى لم ينمو نموا طبيعيا فى مناخ سياسى وظروف ادارية مواتية حتى بلغ مرحلة « النظارة المسئولة » بقدر ما فرضته قوى التدخل الأجنبى وسعت الى تنفيذه بأكبر ضغط وفى أسرع وقت .

---

(١١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق ص ٦٨ ـــ ص ٧٩ .
(١٢) نص الأمر العالى من : فيليب جلاد : المصدر السابق جـ ٣ ص ٨٣٥ .
(١٣) نص الأمر العالى من : فيليب جلاد : المصدر السابق جـ ٣ ص ٨٣٥ .

تبع هذه الحقيقة نتيجة أخرى وهى أن قبول الخديو اسماعيل لتأليف أول نظارة مسئولة شابه الكثير من الفتور بل والاعتراض ، فقد قال بالحرف الواحد للقنصل الانجليزى فى مصر الذى ذهب يهنئه بما اتخذه من قرارات خاصة بتنفيذ مطالب لجنة التحقيق .. قال « انى منزعج نوعا من التنازلات التى قدمتها والتضحيات التى ضحيتها ، ولكن طالما انى أعلم انها ضرورية لبلادى فقد قبلتها بدون أسف بالرغم من انها تكلفنى خسارة كبيرة فى سلطتى وهيبتى ، كما انها تكلف عائلتى أملاكها » . وان كان هذا لم يمنع « فيفيان » من أن يسمى القرار الذى اتخذ « بالعهد الأعظم »(١٤) !

وقد وعت بريطانيا وفرنسا طبيعة موقف اسماعيل خاصة بعد أن وصلت الى العاصمة البريطانية الشائعات بأن الخديو يبث العراقيل فى طريق النظارة النوبارية بالقول بأن التدخل الأجنبى هو الذى سبب كل المتاعب لمصر(١٥) .

دعا ذلك القنصل البريطانى العام فى القاهرة الى تقديم « تحذير رسمى » لاسماعيل من سلوكه نحو النظارة وذلك فى أول ديسمبر ١٨٧٨ ، وقد استقبل الخديو هذا التحذير بغضب ظاهر متسائلا عما يراد منه بعد أن تنازل عن سلطته وعن أملاكه ، مما دعا فيفيان أن يذكره « بالبرود بل وبالكراهية » التى يعامل بها النظارة ويطالبه بأن يتقدم للنظارة كل معونة ممكنة(١٦) .

وأهم من المعارضة الخديوية ما ترتب على تشكيل النظارة النوبارية وعلى سياستها من نمو معارضة أخطر كثيرا عليها من برود القصر أو كراهيته .

فان ما شهده عصر اسماعيل من زيادة نطاق التعليم واتساع قاعدة المثقفين ، وظهور العديد من الصحف الأهلية ، والانفتاح على الفكر الأوربى . كان حتميا أن يصحبه ارهاصات حركة وطنية قادها جمال الدين الأفغانى وتلاميذه ، وكانت النظارة النوبارية (بتشكيلها) هدفا واضحا لا يمكن أن تتجاهله هذه الحركة .

من ناحية أخرى فان استقرار الملكية الزراعية وما تمخض عنه من ظهور طبقة من كبار ملاك الأراضى ومتوسطيها كان طبيعيا أيضا أن يكون لها موقف من نظارة نوبار (بسياستها) التى لم ترع فيها سوى مصلحة الدائنين ، وقد أقلق هذه الطبقة كثيرا ما تردد عن نية النظارة على زيادة الضرائب على الأراضى العشورية(١٧) .

تجمعت هذه المواقف لتتبلور فى معارضة قوية فى « مجلس شورى النواب » الذى تم افتتاحه فى أول يناير ١٨٧٩ والتى استهدفت أكثر ما استهدفت الوجود الأوربى فى النظارة ، فتم استدعاء « بلينير » أكثر من مرة أمام المجلس

---

(١٤) Egypt No. 2 (1879) No. 237 Vivian to Salisbury, Aug. 25, 1878.

(١٥) Egypt No. 5 (1879) No. 1 Salisbury to Vivian, Dec. 2, 1878.

(١٦) Ibid, No. 3 Vivian to Salisbury, Dec. 14, 1878.

(١٧) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ١٦٨ .

حيث أجاب على تساؤلات أعضائه العديدة ، كما ركز هؤلاء الأعضاء جل اهتمامهم على المسألة المالية الا أن « ويلسون » من ناحية لم يستجب لدعواتهم المتكررة كما أن النظارة من ناحية أخرى قد نجحت فى اصدار مرسوم فى ٦ يناير ١٨٧٩ يقضى باصدار القوانين المالية بمجرد التصديق عليها من الخديو ومجلس النظار مما أدى الى عاصفة من الاحتجاجات فى المجلس ، يقودها عبد السلام المويلحى ومحمود العطار ، على تجاهل حقوقه التشريعية(١٨) .

وتأتى مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير(١٩) تعبيرا عن حجم المعارضة التى حاقت بالنظارة النوبارية والتى وقعت خلالها اهانة شديدة بكل من نوبار وريفرز ويلسون .

وكان لنجاح الخديو فى فض هذه المظاهرة اثره الكبير فى تحسن مكانته مما أراد معه أن ينتهزها فرصة ليطيح بالنظارة النوبارية . فعندما توجه القناصل للاعراب عن رضائهم من مسلكه طلب منهم ابلاغ حكوماتهم انه لا يستطيع الاستمرار طويلا فى موقعه القائم من « المسئولية بدون سلطة » وانه مع بقاء هذا الموقف فانه لن يعتبر نفسه مسئولا عن النتائج .

ثم تبع ذلك ان أسر للقنصل الانجليزى برغبته فى التخلص من نوبار باعتباره مسئولا عما جرى من احداث وأعرب الخديو عن نيته على استبداله بشريف(٢٠) .

ثم فى اجتماع مع الممثلين السياسيين لبريطانيا وفرنسا فى القاهرة ابلغهما اسماعيل انه اذا كانت حكومتاهما ترغبان فى الحفاظ على الأمن العام فان على نوبار أن يقدم استقالته بأسرع ما يمكن .

ولما كان نوبار عاجزا عن أن يتعهد بما تعهد به الخديو من الحفاظ على الأمن اذا ما بقى فى النظارة فلم يكن أمامه من سبيل سوى قبول مطلب اسماعيل(٢١) ، واستعفت النظارة النوبارية فى ٢٣ فبراير ١٨٧٩(٢٢) .

بقيت البلاد بعد ذلك لأكثر من أسبوعين بلا نظارة مسئولة جرت خلالها مفاوضات طويلة بين الانجليز والفرنسيين من ناحية وبين الخديو اسماعيل من ناحية أخرى حتى تم الاتفاق وتأليف نظارة توفيق فى ١٠ مارس ١٨٧٩ .

---

(١٨) د. عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ص ١٠٣ — ص ١١٣ .

(١٩) فقد كانت نظارة نوبار بعيدة عن الحكمة حين دعت كل الضباط المسرحين لتسليم أسلحتهم فى القاهرة ولما كان حال هؤلاء قد ساء كثرا خاصة وانهم لم يتقاضوا اى مرتبات طيلة عشرين شهرا فقد انتهزوها فرصة وقاموا بمظاهرتهم التى اشترك فيها ٢٦٠٠ ضابط يصحبهم اربعة من اعضاء مجلس النواب إحتجزوا خلالها نوبار وويلسون فى نظارة المالية فى قصر النيل حتى أمكن فض مظاهرتهم واطلاق سراح المحتجزين بعد حضور الخديو .
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٧٥ — ص ٧٦ .

(٢٠) Egypt No. 5 (1879) No. 35 Vivian to Salisbury Feb. 19, 1879.

(٢١) Ibid No. 36 Vivian to Salisbury, Feb. 19, 1879.

(٢٢) الوقائع المصرية العدد ٧٩٩ .



الأمير محمـــد توفيق

—

— ابن اسماعيل ولد فى عام ١٨٥٢ .

— تلقى تعليمه فى مدرسة المنيل فالمدرسة التجهيزية حيث تعلم التركية والفرنسية والانجليزية .

— اشتغل بالجهاز الادارى فعين رئيسا للمجلس الخاص .

— تولى فى بعض الأوقات نظارة الداخلية والأشغال .

٢ ـ نظـارة الأمير محمـد توفيـق باشـا (١٠ مـارس ١٨٧٩ ـ ٧ أبريل ١٨٧٩) :

تدرجت المفاوضات التى جرت قبل تشكيل النظارة التوفيقية فبدأت بمحاولة من اسماعيل للقضاء على عهد النظارة المسئولة وذلك باقتراحه بأن يتولى بنفسه رئاسة النظارة(٢٣) .

ولكن هذا المطلب رفضته كل من الدولتين الكبيرتين(٢٤) مما دعاه الى أن يتنازل خطوة بتقديم اقتراحات بديلة :

اولها : أن يتولى ابنه « الأمير محمد توفيق » رئاسة النظارة .

ثانيها : أن ترفع اليه كل المسائل التى تتطلب موافقته عن طريق النـاظر المختص لتبحث فى مجلس برئاسته .

ورفضت هذه المقترحات بدورها من جانب الناظرين الأوربيين على أساس أنها تتعارض مع مرسوم ٢٨ اغسطس بالفصل بين الخديو والنظارة وأن معنى الاستجابة لها أن يقع النظار الوطنيون مرة أخرى تحت نفوذ اسماعيل .

وتم تقديم مقترحات مضادة تضمنت قبول سماع رأى الخديو ، بالنص على انه قبل اتخاذ أى قرار من مجلس النظار حول مشروع أى قانون على الناظر المختص أن يرفع التقارير والآراء التى تأسس على ضوئها المشروع للخـديو للعلم ، كما انه اذا ما رغب الخديو فى اتخاذ أى قرار فعليه أن يحيط به مجلس نظاره ، وفى أى الحالين ينعقد مجلس النظار بناء على طلب الخـديو اتخاذ أى اجراء « ولكن بدون حضوره » .

وبتقديم هذه المقترحات الجديدة لاسماعيل عبر عن ضيقه الشديد بهـا وأبلغ ممثلى الدولتين انه والحال هكذا فان على دولتيهما أن تتحملا النتائج التى يمكن أن تتمخض عن رفضهما لمقترحاته .

وأدى هذا التهديد الخفى من جانب الخديو الى انزعاج القنصلين البريطانى والفرنسى اللذين رأيا الاستجابة لمطالبه بشرط تقوية الوجود الأوربى فى النظارة بأن يكون للناظرين الأوربيين حق الاعتراض (الفيتو) على أى من القرارات النظـارية(٢٥) .

وبدلا من أن تنساق لندن أو باريس لمخاوف ممثليهما فى القاهرة حبـذتا آراء ويلسون وبلينير وصممتا على ضرورة ابعاد الخديو عن الاشتراك فى مجلس النظار ، كما تبنت لندن وجهة نظر المستر ريفرز ويلسون بضرورة اشراك نوبار فى النظارة الجديدة على نحو أو آخر(٢٦) .

---

(٢٣) Egypt No. 5 (1879) No. 36 Vivian to Salisbury, Feb. 19, 1879.
(٢٤) Ibid, No. 58 Salisbury to Lord Lyons, Feb. 25, 1879.
(٢٥) Egypt No. 5 (1879) No. 60 Vivian to Salisbury, Feb. 26, 1879.
(٢٦) Egypt No. 5 (1879) No. 62 Salisbury to Vivian, Feb. 27, 1879.

ولكن الوكالة البريطانية فى القاهرة ظلت على رأيها بوجوب ايجاد نوع من الارتباط بين الخديوية والنظارة طالما ظل الخديو اسماعيل على العرش فى مقابل تقوية العنصر الأوربى فى النظارة ، كما أنها نظرت الى التصميم على ادخال نوبار الى النظارة الجديدة باعتباره خطأ كبيرا يمكن أن يؤدى الى نتائج وخيمة وتعقيدات خطيرة »(٢٧) .

الا أن الحكومتين الكبريين لم تأخذا بآراء قنصليهما فى القاهرة وتقرر أن يتقدم هذان فى أول مارس بمذكرة مشتركة الى الخديو .

تضمنت هذه المذكرة الرأى بضرورة عدم المساس بأسس الاصلاح فى مصر ، وبأنه لما كان نوبار باشا يمثل هذه الأسس كما انه الموظف المصرى الوحيد القادر على تنفيذها فانه لابد من اشتراكه فى النظارة الجديدة .

كما تضمنت الموافقة على قبول رئاسة توفيق باشا لمجلس النظار ورفضت السماح بأن يتولى اسماعيل هذه الرئاسة فى أى وقت من الأوقات وان رأت ضرورة تنسيق العمل بينه وبين النظار .

رد اسماعيل على المذكرة المشتركة فى ٢ مارس — أى بعد تقديمها بيوم واحد — وقد تمسك بموقفه المعارض لتعيين نوبار فى النظارة الجديدة ، وحذر الحكومتين من أن تعيينه سوف يؤدى الى اثارة الاضطرابات من جديد ، ثم أن الخديو تنازل عن سائر مطالبه ، بل أكثر من ذلك أبدى استعداده لتقديم تنازلات اضافية فى حالة الاستجابة لطلبه(٢٨) .

ولما فشلت آخر محاولات نوبار نفسه بالبقاء فى النظارة وذلك عندما تقدم للخديو بخطاب جاء فيه انه لا يرغب فى حماية الدول الأجنبية وانه يطمع أن يتمتع بحمايته وحده بأمل أن يرق قلب اسماعيل عليه الا أن الأخير استمر على تصلبه(٢٩) .. بفشل هذه المحاولة الأخيرة تقرر الاستفادة من رغبة الخديو فى تقديم تنازلات للتدخل الأجنبى اذا ما تمت التضحية بنوبار فيتم قبول بريطانيا وفرنسا لاقتراح تمتع الناظرين الأوربيين بحق الفيتو فى النظارة الجديدة(٣٠) .

وصدرت بعد ذلك المراسيم ، ليس بتأليف نظارة توفيق فقط وانما بتجسيد كل ذلك الصراع الذى دار فى الطريق الى تأليفها .

فقد جاء فى « الارادة السنية الصادرة من الحضرة الفخيمة الخديوية فى ١٠ مارس ١٨٧٩ الى حضرة دولتلو أفندم رئيس مجلس النظار »(٣١) ما نصه :

---

(٢٧) Egypt No. 5 (1879) No. 66 Vivian to Salisbury, Feb. 28, 1879.
(٢٨) Egypt No. 5 (1879) No. 73 Vivian to Salisbury, March, 2, 1879.
(٢٩) Egypt No. 5 (1879) No. 76 Vivian to Salisbury, March 4, 1879.
(٣٠) Egypt No. 5 (1879) No. 77 Salisbury to Vivian, March 4, 1879.
(٣١) الوقائع المصرية العدد ٨٠٣ .

« لمـــا احلت على عهدة امانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رايت من المهم ان استجلب دقتكم فيما يجب من اتحاد الراى بين اعضاء ذلك المجلس وان احيطكم علما بما فى افكارى مما يتعلق بادارة المصالح طبقا لمـــا هو مدون فى الدكريتـــو المؤرخ فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ الذى هـــو اســـاس لهيئـــة الحـــكومة .

« فانى عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفكرى قط الانفراد عن وكلائى بل غاية قصدى أن أكون معهم باتحاد تام .

« ولذلك ينبغى أنه قبل ان يقر مجلس النظار على اى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظار ان تعرض على مع اسانيدها من طرف الناظر التى هى من خصائصه حتى يمكن أن أحيط المجلس علمـــا بجميع ما يترآى لى من التدابير اللازم اتخاذها ـــ وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتى بذلك لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على . **انما لأجل التأمين على تمامية استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة** . وحيث أن النظار الوطنيين حائزون الاغلبية فى المجلس **فلأجـل التعادل هناك يكون للنظار الأوروباويين تأثير فى الراى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم راى الأغلبية** .

« هذا وفى املى ان ذلك الترتيب يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصرى وليكن مجلس النظار مطمئنا فى سائر الأحوال على مساعدتى له وحسن مساعى كما أنى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيمـــا فيـــه نفـــع العموم .

اســـماعيل

تبع ذلك القرار بتشكيل هيئة النظارة التوفيقية(٣٢) على النحو الآتى :

وجهت نظارة الحقانية مؤقتا الى حضرة سعادتلو رياض باشا ، مع بقاء نظارة الداخلية الجليلة على عهدته .

وجهت نظارة الجهادية والبحرية الى حضرة سعادتلو أفلاطون باشا .

اســـماعيل

وكان توفيق راغبا أن يبذل اقصى جهده ليتجاوز الأزمة ، كما ان الخديو اسماعيل على الجانب الآخر بدا راغبا فى العمل بانسجام مع النظـــارة الجديدة(٣٣) ولكن لم يكن الخديو او ولى عهده او حتى قوى التدخل الأجنبى هى الأطراف الوحيدة المؤثرة فى الاستقرار النظارى خلال تلك المرحلة خاصة وقد أثبتت الأحداث ان اسماعيل لم يكن مخلصا فى رغبته .

---

(٣٢) الوقائع المصرية ـــ العدد السابق .

(٣٣) Cromer : Modern Egypt (London 1911) p. 75.

ذلك انه لم يمضى وقت طويل على تشكيل النظارة التوفيقية بالصلاحيات الواسعة التى تمتع بها فيها الناظران الأوربيان حتى بدت بوادر الرفض الوطنى المصرى لها مما صحبه اهتزاز هذه النظارة ثم انهيارها السريع ولم تكمل فى السلطة اكثر من خمسة اسابيع .

فمنذ الأيام الأخيرة من مارس والشيخ البكرى قد بدأ فى عقد اجتمـــاعات للمشايخ والعلماء وغيرهم فى منزله وذلك بهدف اثارة العـــداء ضد الناظرين الأوربيين بل وضد سائر النظار المشتركين فى هذه النظارة(٣٤) مما أدى الى أن يبلغ ناظران مصريان(٣٥) ريفرز ويلسون بنيتهما على الانســحاب من النظــارة .

وقد تأكد لدى « المستر بورج » المسئول عن المخابرات فى القنصــلية البريطانية وقتذاك بأن الخديو وراء كل هذه الأعمال ، كما تأكد انه كان وراء هذه الحركة هدفان :

١ ـــ مساندة المشروع المالى الذى قدمه الخديو فى مواجهة مشروع ريفرز ويلســون .

٢ ـــ ادخال تعديلات دستورية مستوحاة من الدستور التركى الصـــادر عام ١٨٧٧ بمسئولية النظار أمام مجلس النواب ، والا يتم اتخاذ اى قرار نظارى دون الموافقة عليه من مجلس النواب مما يضعف كل الفاعليـــة التى كانت مطلوبة من النظار الأوربيين(٣٦) .

ادى ذلك الى أن تنتقل المعركة الى مجلس شورى النواب الذى طالب بحضور المستر ريفرز ويلسون ليناقشه فى الاقتراحات المالية المقدمة من الخديو ولمـــا امتنع ناظر الماليـــة عن الحضـــور اقر المجلس اقتراحات اسماعيل مما ترتب عليه أن قررت النظارة استصدار « الدكريتو » الخاص بفض دورة المجلس وكانت دورته الأخيرة تمهيدا لاجراء انتخابات جديدة .

على الجانب الآخر استقر رأى أعضاء المجلس على عدم الاذعان ففى جلسته التى عقدت فى ٢٧ مارس(٣٧) والتى أبلغ فيها بقرار الفض اجمـــع الأعضاء على رفض القرار الى أن يتم النظر فى مسائل « ميزانية المالية بسبب التشكى الذى حصل من الأهالى »(٣٨) .

فى نفس الوقت احتج أعضاء المجلس على الحبس على حريته وان ناظر

---

(٣٤) Egypt No. 5 (1879) No. 105 Lascelles to Salisbury, April, 1, 1, 1879.

(٣٥) رياض باشا وعلى باشا مبارك .

(٣٦) Egypt No. 5 (1879) No. 107 Lascelles to salisbury, April 4, 1879.

(٣٧) نص محضر هذه الجلسة فى : محمد خليل صـــبحى : تاريخ الحياة النيـــابية فى مصر جـ ٤ ص ٢٨ ـــ ص ٣٢ .

(٣٨) من كلمة العضو باخوم افندى .



محمد شريف باشا

— ابن محمد شريف أفندى الشركسى الذى كان قاضيا لقضاة مصر ولد بالقاهرة فى نوفمبر ١٨٢٦ .

— تلقى تعليمه فى مصر ثم فى فرنسا بمدرستها العسكرية والتحق بخدمة الجيش الفرنسى .

— لما عاد الى مصر اشتغل ياورا لسليمان باشا الفرنسى .

— ظل يترقى فى رتب الجيش حتى وصل فى عهد سعيد الى رتبة فريق .

— انتقل بعد ذلك للأعمال الادارية فتولى ١٨٦٧ رئاسة المجلس المخصوص ، وعام ١٨٧٥ رئاسة مجلس شورى النواب ، ووقع عن الحكومة معاهدة الرقيق ١٨٧٧ حتى عين رئيسا للنظار فى ابريل ١٨٧٩ .

الداخلية قد « أحضر أصحاب الجرانيل واكد عليهم بعدم درج شيء في جرانيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع من التضييق »(٣٩) .

وبالرغم من فض المجلس فقد عقد أعضاؤه عددا من الجلسات دونوا مطالبهم خلالها في « محضر أهلي مفصل »(٤٠) ، وكان مما طالبوه في هـذا المحضر بالنسبة لمجلس النظار أن يكون تعيين رئيس هذا المجلس بأمر يصدر من الخديو وأن يقوم الرئيس « باختيار النظار وعرض أسمائهم على ولي الأمر لاعتمادهم ، ويكون هذا المجلس مفوضا تفويضا تاما في جميع اجراءاته ومسئولا امام مجلس النواب عن جميع تصرفاته » .

ورأى اسماعيل انه باقراره لهذا المحضر سيحقق هدفين :

أولهما : أن يبدو أمام جميع الأطراف معبرا عن الآمال الوطنية(٤١) .

ثانيهما : التخلص من النظارة الأوربية وتشكيل نظارة لا يشترك فيهـا الناظران الأجنبيـان .

وبالفعل أقر اسماعيل « المحضر الأهلي المفصل » في ٧ أبريل ١٨٧٩ وبناء عليه استقالت نظارة توفيق في نفس اليوم .

٣ ــ نظارة محمد شريف باشا الأولى (٧ أبريل ــ ٥ يوليو ١٨٧٩) :

ملاحظتان جديرتان بالتسجيل عن تكوين النظارة الشريفية الأولى :

أولاهما : نوعية اختيار رئيس النظار ، فهذا الاختيار قد بدا منسـجما تماما مع الأهداف في التخلص من النظارة السابقة ، ذلك انه لـما كانت هذه الأهداف تدور أساسا حول الرغبة في التخلص من الوجود الأوربي فلم يكن أنسب من « شريف » صاحب السمعة الطيبة في مواجهة هذا الوجـود بعد استقالته الشهيرة رفضا للمثول أمام لجنة التحقيق الأوربية خلال العـام السابق .. لم يكن أنسب منه رئيسا للنظارة الجديدة .

ثانيتهما : أن الخديو اسماعيل وقد رغب في وضع التدخل الأجنبي أمام الأمر الواقع فانه في نفس وقت ابلاغه للقناصـل باستقالة نظارة توفيق واستجابته لمطالب أعضاء مجلس شورى النواب .. في نفس الوقت أبلغهم بتكليف شريف بتشكيل النظارة الجديدة(٤٢) ، وفي نفس اليوم صدرت مراسيم التشـكيل .

---

(٣٩) من كلمة محمد أفندي راضي .

(٤٠) نص المحضر في : محمد خليل صبحي : المصدر السابق جـ ٥ ص ١٠٠

(٤١) Egypt No. 5 (1879) No. 113 Lascelles to Salisbury, April, 7, 1979.

(٤٢) Ibid.

الارادة العلية الصادرة الى حضرة دولتلو أفندى شريف باشا بتاريخ ٧ ابريل ١٨٧٩(٤٣) .

« انه بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية . لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضاء الملة والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونبهتهم على تلك الملحوظات فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا اليها . وزيادة عن ذلك فان النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها ان القطر فى حالة العدم وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة كانت سببا لتغيير قلوب الأمة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى فى هذا الخصوص فاجابة لما عرض على بذلك وبالنظر لثبوته عندى قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين مصريين يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الارادة المذكورة وأن يتحفظوا على مأموريتهم كل التحفظ اذ انهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريته بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها ولتجتهد النظارة قبل كل شىء فى أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل فى أوربا مع مراعاة عوائد الأهالى وأخلاقهم وما يلزم لهم . وتلتفت أيضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبه عمد القطر وأعيانه وحصل التصديق عليه منى ولا تتأخر عن اجراء اللازم للقطر والمنافع المرهون عليه ومنصوص عنها فى الارادة الصادرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

وهذا لعلمى بحسن اخلاصكم بخدمة الوطن فلا أشك فى أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لتتم بكم المقاصد المؤدية الى التمدن والعمارية التى أريد أن يقترن بها اسمى » .

وتبع ذلك تشكيل هيئة النظارة على النحو الآتى :

« وجهت رياسة مجلس النظار العالى بمقتضى امر الكريم مع نظارتى الداخلية والخارجية الى حضرة دولتلو شريف باشا .

- وجهت نظارة المالية . . . . . الى حضرة سعادتلو راغب باشا
- وجهت نظارة الجهادية . . . . الى حضرة سعادتلو شاهين باشا
- وجهت نظارة الحقانية . . . . الى حضرة سعادتلو ذى الفقار باشا

---

(٤٣) الوقائع المصرية العدد ٨٠٧ .

● وجهت نظارة المعارف والأوقاف . الى حضرة سعادتلو محمد ثابت باشا

● وجهت نظارة الأشغال العمومية . الى حضرة سعادتلو زكى باشا

اسماعيل

وكان من الطبيعى أن يناصب التدخل الأوربى نظارة شريف العداء لأنه مع ما صحب تشكيل هذه النظارة من تخلص من الناظرين الأوربيين فقد لاحظ القنصل البريطانى العام فى القاهرة انها « عودة للنظام القديم » — على حد تعبيره — لأنه رأى من بين رجالها شاهين باشا والذى كان يعمل من قبل مفتشا عاما للصعيد وعرف عنه جمعه للأموال بالوسائل القديمة(٤٤) .

من ناحية أخرى فقد أصدر اسماعيل فى ٢٢ ابريل مرسومه المالى الذى خفض الفائدة على الدين الموحد من ٧٪ الى ٦٪ وبذلك مس الاحتياطى المخصص لاستهلاك الدين العام ولم يعبأ بقانون المحاكم المختلطة(٤٥) .

يضاف الى كل ذلك انه فى محاولة النظارة انقاذ مصر من الأزمة المالية ومنع التدخل الأوربى فقد سلكت أساليب عنيفة فى جمع المال من الفلاحين الذين ساءت أحوالهم كثيرا خلال تلك الأيام .

ونتج عن كل ذلك أن تعددت أوجه الرفض الأوربى ليس للنظارة الشريفية فحسب بل لعهد اسماعيل برمته ، فقدم أعضاء لجنة التحقيق فى ١٠ أبريل استقالة جماعية محتجين على تشكيل نظارة شريف وقد ذكروا فى احتجاجهم انه لن يتم تنفيذ الاصلاحات المالية الا على يد نظارة يمثل فيها العنصر الأوربى(٤٦) .

ثم تبع ذلك تدخل المانيا وسعى كل من بريطانيا وفرنسا لخلع اسماعيل ، وقد استجابت استنبول لهذا المسعى وصدرت ارادة(٤٧) فى ٢٦ يونية ١٨٧٩ بخلع الخديو اسماعيل وكانت تلك نهاية عهد النظارة الشريفية الأولى .

---

(٤٤) Egypt No. 5 (1879) No. 117 Lascelles to Salisbury, April, 8, 1879.

(٤٥) د. احمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق — ص ٩٣ .

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق — ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٤٧) المصدر السابق : نص الارادة ص ٢٣٢ — ص ٢٣٣ .

الباب الأول

الفصل الثانى

توفيق والنظارة المصرية ١٨٧٩ ـ ١٨٨١

كان خلع الخديو اسماعيل ــ تعبيرا عن تزايد حجم التدخل الأجنبى فى البلاد ــ أمرا موجبا للحذر من احتمالات ردود الفعل الوطنية المنتظرة ضد هذا التزايد .

ويصف أحد المعاصرين يوم رحيل اسماعيل فى ٢٦ يونية عام ١٨٧٩ فيقول انه فى ذلك اليوم « قبل شروق الشمس غصت رحبة عابدين بجماهير الناس والجند وأرباب الوظائف العالية والمأمورين والعلماء والمشايخ والأعيان وقاضى القضاة والمفتى وجميع اتباع اسماعيل باشا والعائشين فى نعمته وقد علا الضجيج وكثرت الغوغاء وظلوا على هذه الحال الى الساعة الثالثة عربى »(١) .

وفى مثل هذا الجو كانت هناك عناصر عديدة على استعداد أن تتحرك ضد التدخل الأجنبى . ويمكن رصد عدة مجموعات من هذه العناصر على النحو الآتى :

١ ــ مجموعة المثقفين الذين انتظموا فى سلك مدرسة « السيد جمال الدين الأفغانى » والتى ضمت أكثر من ثلاثمائة عضو يصفهم أحد من كتبوا عنه بأنهم كانوا « من نخبة المفكرين والناهضين المصريين »(٢) .

٢ ــ مجموعة ملاك الأراضى ممن زادت اهتماماتهم بالعمل السياسى بعد أن تحولوا الى طرف « صاحب مصلحة » فيما يجرى فى العاصمة نتيجة لأنهم انخرطوا فى صفوف دائنى الحكومة بعد قانون المقابلة المشهور ، والذين رأوا أن هناك اتجاها لتصفية مصالحهم لحساب مصالح الدائنين الأجانب فوقفوا يدافعون عن أنفسهم وكان مجلس شورى النواب ميدانهم فى هذه الوقفة .

٣ ــ مجموعة العسكريين من ذوى الأصول المصرية والذين أصابتهم الأزمة المالية بعنت شديد اضطروا معه فى وقت من الأوقات أن يعبروا عن أنفسهم بالعنف فى مظاهرة الضباط المشهورة(٣) .

٤ ــ مجموعة رجال الدين يتزعمها الشيخ البكرى والتى كانت تتكون من حوالى سبعين ألفا من الدراويش « هم أرباب الأشاير والطرق ومشايخ السجاجيد وأصحاب العكاكيز والمتعممين »(٤) والذين تحركوا مرة قبل ذلك بالتنسيق مع اسماعيل بهدف اسقاط النظارة التوفيقية(٥) .

---

(١) ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ج ٤ ص ٢١٣ .
(٢) أحمد أمين : زعماء الاصلاح ، ص ٧٤ .
(٣) أنظر الفصل الأول .
(٤) ميخائيل شاروبيم : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢١٠ .
(٥) Egypt No. 5 (1879) No. 105 Lascelles to Salisbury, April 4, 1879.

مع الادراك برغبة هذه المجموعات فى التحرك ، فقد كان طبيعيـــا أن تتجه الأنظار الى رئيس النظارة الأخيرة .. شريف باشا بكل ما اشتهر به الرجل من تصدى للتدخل الأجنبى ، وبكل ما تجسد فى نظارته من نقض لمثلى هذا التدخل ، بالاضافة الى مساعيه الحثيثة خلال هذه النظارة لتطــوير مجلس شورى النواب بهدف تدعيم الأسس الدستورية التى بدأت البـــلاد تضعها خلال تلك السنوات .

٤ ــ نظارة محمد شريف باشا الثانية ٥ يوليو ــ ١٨ اغسطس ١٨٧٩ :

مع كل الرغبة من جانب توفيق لاستمرار شريف فى النظارة باعتبـــاره « صمام أمن » ضد احتمال تحركات المجموعات النشطة التى بدأت تفــرض وجودها على ميدان السياسة المصرية فان أوضاعا سياسية أخرى أملت على الخديو ما يمكن تسميته بسياسة « **تجميد الموقف** » يمكن رؤيتها فى :

أولا : الصراع الذى نشب حول الغاء الفرمان الشامل الذى حصـــلت عليه مصر من الدولة العثمانية عام ١٨٧٣ ، ذلك أنه قد صدرت « ارادة » من جانب السلطان بهذا الالغاء بعد قرار خلع اسماعيل ، وكان لابد أن يتبع هذا الاجراء من جانب استنبول صراع مع القاهرة تدخلت فيه كل من لندن وباريس واستمر حتى ١٤ اغسطس ١٨٧٩ (٦) .

وكان مطلوبا « تجميد الموقف » الداخلى خلال هذا الصراع حتى يتفرغ الخديو توفيق تعاونه حكومتا بريطانيا وفرنسا لاحباط المبادرة السلطانية .

ثانيا : فان تغيير شريف كان من الممكن أن يصحبه عودة **طرح مســـألة تعيين النظار الأجانب** فى النظارة الجديدة ، أو العودة الى الحـــديث عن اشتراك « نوبار » فى هذه النظارة ، وكلا الأمرين كانا مرفوضين من جانب توفيق ، وقد أكد هذا الرفض فى حديث له مع مراسل التيمس فى القـــاهرة فى أعقاب توليه ، فقد جاء فى هذا الحديث بعد قوله برفض عودة نوبار حتى الى مصر انه « لا يصح الرجوع الى مسألتهم (أى النظار الأوروبيين) فان ذلك الا اعادة خطأ جسيم » ويستطرد فيقول ان « الوزارة ينبغى أن تكون مصرية وطنية ولا ننكر أننا فى حاجة الى الأوربيين نعينهم رؤساء ادارات اذا شئت أو وكلاء نظارات اذا رمت ولكنا لا نروم وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين »(٧) .

وهذا الموقف من جانب توفيق قد انبعث من أكثر من منطلق ، منها ما تعلق بكراهيته لنوبار ذاته ، ومنها مخاوفه أن يبدو ثمن توليته نوعا من الاستسلام الكامل للتدخل الأجنبى .

بالتأثر بكل هذه الاعتبارات صدرت القرارات بتأليف الوزارة الشريفيـــة الثانيـــة .

---

(٦) Cromer : Modern Egypt. pp. 121 — 124.

(٧) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ، ج ٤ ، ص ١٦ .

صورة **أمر سام كريم صادر** من الحضرة الفخيمة الخديوية الى حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار يعود ان شـــاء الله تعـــالى على الرعية بالمنافع العمومية(٨) .

« ان العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية الى يدنا فضـــلا منه واحسانا فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله ، فهذه نعمة لا يؤدى شكرها الا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى ، فعلى السعى والاجتهـــاد فى تمشية مصالح العباد وادارة أمور الحكومة على محور الاستقامة . وانى اعلم أن المقام صعب لكن بحسن اخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من النـــاس جميعا ، خصوصا من سكنة الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير . **ولعلمى أن الحكومة الخـديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا اتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها** لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رئاستكم وانى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ويعرفون أن معظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأغلى الحلى حلية الاستقامة وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة .

« فأول ما يجب المبادرة اليه من الأمور **هو دفع المشكلات المالية** التى هى منشأ الصعوبات كلها فيلزم بذل المساعى المقتضية فى اندفاعها لايصـــال الحقوق الى أربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة . وهذه المسألة وان كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة ، لكن مأمول حصول التخلص منهـــا باستعمال التدابير الحسنة ولا شك أنكم تبذلون فى ذلك جهدكم بالاتحـــاد مع سائر النظار . ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لأنها هى ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى وينجو الرشيد من جور الغوى ، ويجب علينا أيضا دوام السعى فى تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب وأيضا يجب الاهتمام بالأشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع الغنى فى القطر المصرى ، وأيضا التجارة مما يلزم الاعتناء بشأنها والســـعى فى تكثيرها واعطاء كل الحرية لها . هذا مع الاهتمام باصلاح ما يلزم اصلاحه من أصول الادارة فى جهات الحكومة بأجمعها واراحة العبـــاد على قـــدر الامكان .

فهذه أظنها سبل الرشاد ومناهج العدل والسداد ومسالك تدبير الممالك فى كافة الأقطار . فالأمل أن تصرفوا هممكم فى رؤية أمور الحكومة متحـــدى القلوب متفقى الأفكار . وفقنا الله لمـــا فيه الخـــير والصلاح ، انه ولى التـــوفيق » .

---

(٨) الوقائع المصرية ، العدد ٨١٨ .

وتتأكد الحقيقة من أن استمرار شريف فى النظارة فى عهد توفيق لم يكن أكثر من « **اجراء اضطرارى** » مما جاء فى « الأمر الكريم » السابق من رغبة الخديو فى « تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع قوانينها » وهى ما كان ضدها على طول الخط بعد ذلك .

كما تزداد هذه الحقيقة يقينا بما اجراه الخديو من تغيير فى تشكيل النظارة ، فبالرغم من أنه قد احتفظ « بشريف » كرمز الا انه قد تخلص من سائر النظار كممثلين للعهد القديم .

من ناحية أخرى فانه فى اختياره للنظار الجدد كان حريصا على أن يتم هذا الاختيار من بين العناصر التى تحوز ثقة التدخل الأجنبى ، فمثلا وقع اختياره فى نظارة المالية على « اسماعيل باشا أيوب » وكيل هذه النظارة والذى كان معروفا عنه أنه يتبنى اتجاه تنظيم النظارة المذكورة على النسق الأوروبى وذلك حسب التوصيات التى كان قد تقدم بها المستر « فيتزجرالد » ولما كانت هذه النظارة أهم ما يعنى قوى التدخل الأجنبى فقد قوبل هذا الاختيار بالترحيب الواضح من ممثلى هذه القوى(٩) .

كما قوبل أيضا اختيار مصطفى فهمى محافظ الأسكندرية ناظرا للأشغال العمومية ، ومحمود سامى البارودى « مأمور ضبطية مصر » ناظرا للأوقاف والمعارف بترحيب أيضا باعتبارهما « **من أفضل العناصر الأمينة والنشيطة** » على حد تعبير المستر « لاسلز » القنصل البريطانى العام فى القاهرة وقتذاك(١٠) .

وقد تم تشكيل نظارة شريف الثانية على النحو الآتى :

- تعين حضرة دولتلو محمد شريف باشا رئيسا لمجلس النظارة وناظرا للداخلية والخارجية .

- تعين حضرة سعادتلو اسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية بعد أن كان وكيلا لها .

- تعين حضرة سعادتلو مراد حلمى باشا لنظارة الحقانية بعد أن كان رئيس محكمة مصر المختلطة .

- تعين حضرة سعادتلو محمود سامى باشا لنظارة الأوقاف والمعارف .

- تعين حضرة سعادتلو مصطفى فهمى باشا لنظارة الأشغال العمومية بعد أن كان محافظا للأسكندرية .

---

(٩) Egypt No. 1 (1880) Lascelles to Salisbury, July 5, 1879.
(١٠) Ibid.

● تعين حضرة سعادتلو على غالب باشا لنظارة الجهادية بعد أن كان مديرا للمنوفية »(١١) .

وقد عكف شريف ونظارته بعد ذلك على وصل ما انقطع من وضع **أسس الحياة النيابية التى** كان قد بدأ فى وضعها خلال نظارته الأولى والتى تتمثل فى لائحتين أحداهما لائحة المجلس الأساسية وثانيتهما لائحة الانتخاب .

ولكن — وبدون انتظار — أخذت ميول توفيق العدائية نحو الحكم النيابى تتبدى .. هذا من ناحية ، كما تعرض الخديو لضغوط الدولتين الكبريين اللتين حضتاه على عدم اصدار اللائحتين من ناحية أخرى .

عبرت هذه (الميول) وذلك (الضغط) عن نفسيهما بما تم من صرف اعضاء مجلس شورى النواب القائم — الذى تحول فى هذا الوقت الى جمعية تأسيسية لاقرار اللائحتين — الى بلادهم وذلك فى ٦ يولية فى أعقاب تشكيل النظارة ، ثم بما حدث فى ٣٠ من نفس الشهر حين رفع شريف كتابه الى الخديو طالبا التصديق على اللائحتين فأشار توفيق « بوقف ذلك »(١٢) .

ولم تقتصر ممارسة الدول الأوروبية فى ضغطها على مجرد رفض مشاريع شريف النبيلة بل انها قد امتدت بهذا الضغط من أجل الخلاص من وجود الرجل ذاته فى منصبه ، وقد بدا هذا الضغط واضحا فى الاستمرار فى رفض اعادة نظام المراقبة الثنائية وهو ما كان قد اتفق عليه فى حالة انهاء التمثيل الأوروبى فى النظارة .

والواقع ان القضيتين كانتا متصلتين فانه بتولى مجلس نيابى الاشراف الحقيقى على الأمور المصرية ستصبح سلطة المراقبين محدودة بطبيعة الحال وذلك نتيجة لخضوعهما فى عملهما لنواب الأمة(١٣) .

وتولد عن كل ذلك قرار الخديو توفيق فى ١٨ أغسطس عام ١٨٧٩ برفض التوقيع بتاتا على لائحتى شريف مما أدى الى استقالة النظارة الشريفية الثانية بعد نحو شهر ونصف من تشكيلها بعد أن أدت مهمتها فى تهدئة الموقف المتفجر الذى أعقب خلع اسماعيل من ناحية ، وبعد اجتياز المشاكل التى صاحبت هذا الخلع خاصة ما اتصل برغبة السلطان فى حرمان مصر والخديوية مما ناله كلاهما فى الفرمان الشامل الصادر عام ١٨٧٣ ، ففى نفس اليوم الذى غادر فى صباحه مندوب السلطان « على بك فؤاد » باشكاتب المابين الهمايونى القاهرة قاصدا الاستانة بعد تسوية المشكلة (١٧ أغسطس) استدعى الخديو فى مسائه شريف باشا والنظار فوفدوا عليه واجتمعوا به ، وبعد انتهاء الاجتماع قدمت النظارة استقالتها »(١٤) .

---

(١١) الوقائع المصرية العدد ٨١٨ .

(١٢) د. عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، ص ١٣٢ .

(١٣) تيودور روتشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ — ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ، محمد بدران ، ص ١٠٥ .

(١٤) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى (القاهرة ١٩٦٦) ، ص ٣٧ .

٥ ــ النظارة التوفيقية الثانية ١٨ اغسطس ــ ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ :

تتضارب الآراء حول ماهية ذلك (النظام) الذى قام خلال تلك الفترة التى جاوزت الشهر قليلا والممتدة بين استقالة النظارة الشريفية الثانية (١٨ أغسطس) وتشكيل نظارة رياض باشا الأولى (٢١ سبتمبر) .

ــ هل هو عود الى نظام الحكم المطلق أو بالأحرى عهد ما قبل « النظارة المسئولة » .

ــ أم هو كما ساد الاعتقاد « نظارة توفيقية ثانية » حقيقة ! ؟

يقتضى ذلك طرح قضية « النظارة المسئولة » ، ومفهوم « النظارة المسئولة » كما جاء فى الأمر العالى المؤرخ فى ٢٨ اغسطس عام ١٨٧٨ **أن يكون أعضاء مجلس النظارة بعضهم لبعض كفيلا فان ذلك امر لابد منه :** فالمسئولية هنا بمعنى التضامن فيها .

ولا شك أن مثل هذا المفهوم لا يتفق فى كثير مع المفهوم الأوروبى عن « مسئولية الوزارة » والذى يدور أساسا حول مواجهتها لهذه المسئولية أمام نواب الأمة المنتخبين .

يدعو ذلك الى تحديد نوعية « المسئولية النظارية » التى عرفت آنذاك فى مصر من المنطلقات الآتية :

١ ــ انه بعد أن كان هناك « نظار » مسئولين أمام الخديو أصبحت هناك « نظارة » غير مسئولة أمامه على حد تعبير مراسل التيمس فى الأسكندرية فى ٣٠ أغسطس عام ١٨٧٨ .

٢ ــ انه كان بمثابة استبدال حكم « حملة السندات » المطلق بحكم الخديو المطلق أيضا .

٣ ــ ان مسألة الترويج لما حدث من « ادخال المسئولية النظارية » مما سعت الصحافة الأوروبية الى القيام به لم يكن اكثر من ذر للرماد فى عيون الأوروبيين على أساس أن ما تقدمه أوروبا الى مصر يفضل كثيرا ما كان قائما فيها(١٥) .

يبقى بعد تحديد نوعية « المسئولية النظارية » الاجابة على التساؤل المطروح عن ماهية « النظام القائم » خلال ما اصطلح على تسميته بعهد النظارة التوفيقية الثانية .

---

(١٥) تيودور روتشتين : المصدر السابق ، ص ٦٣ .

تؤكد مجموعة الاجراءات التى أقدم عليها الخديو توفيق بعد خلع اسماعيل نيته على العودة الى نظام « **النظار المسئولين أمامه** » لا النظـارة غـير المسـئولة .

من هذه الاجراءات رفضه « للمؤسسات الحرة والتمثيل الشعبى » ، على اعتبار انهما لا يناسبان على الاطلاق أهالى البلاد ، وقد نظـر بسبب ذلك الى الدستور الذى قدمه له شريف باشا بأنه ليس أكثر من « **ديكور مسرحى** » على حد تعبيره للقنصل البريطانى العام فى القاهرة وقتذاك(١٦) .

ومنها أيضا قراره بأن يتولى « مسئوليته عن حكم البلاد » والتى ارتآها فى مسئولية النظار أمامه باعتباره رئيسهم الأعلى سواء تفاوتت « درجة المسئولية » هذه بين أن يكون مجموع النظار مسئولين بالتضامن عن أى نصيحة يتقدمون بها له أو ان كل ناظر مسئول عن نظارته أمامه(١٧) .

ومنها كذلك نص التعليمات التى أصدرها توفيق لأعضاء نظارته الجديدة والتى تنص على « أن يجتمع مجلس النظار تحت رئاسة الخديو مرتين اسبوعيا ، وان على كل ناظر أن يكون مستعدا بالمذكرات والموضوعات التى يرغب فى تقديمها الى المجلس والتى سوف تعرض للبحث الدقيق كما تقـرر تسجيل محاضر هذه الجلسات حتى يكون كل ناظر مسئولا فى نظارته عن القرارات التى تم اتخاذها فى المجلس »(١٨) .

وقد تجسدت كل هذه الاجراءات فى « **الأمر الكريم الخاص بالغاء مجلس النظار وابطاله ومسئولية كل ناظر أمام مجلس برياسة الخديوى** » الصادر فى ١٨ أغسطس عام ١٨٧٩ ونصه :

« بما أن مجلس النظار صار لغوه وابطاله وتقرر لدينا أن كل ناظـر يكون مسئولا عن الأشغال المنوطة بادارة نظارته وأن المواد التى كان جاريا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعدا يكون النظـر فيهـا بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا . وكل من النظار اذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتهـا عند حضوره الى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم ، فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية وقد عينـاكم ناظرا على ديوان .. وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة فى مباشرة ادارة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كمـا هو مطلوبنـا » .

وقد الحق بهذا الأمر تعيين النظار الجدد على النحو الآتى :

---

(١٦) Egypt No. 1 (1880) No. 87 Lascelles to Salisbury, Aug. 19, 1879.

(١٧) Egypt No. 1 (1880) No. 91 Lascelles to Salisbury, Aug. 21, 1879.

(١٨) Egypt No. 1 (1880) No. 92 Lascelles to Salisbury, Aug. 21, 1879.

- تعين حضرة دولتلو منصور باشا لنظـــارة الداخلية
- تعين حضرة سعادتلو على حيدر باشا لنظـــارة الماليـــة
- تعين حضرة سعادتلو ذى الفقار باشا لنظـــارة الحقانيـــة
- تعين حضرة سعادتلو مصطفى فهمى باشا لنظـــارة الخارجية
- تعين حضرة سعادتلو محمد مرعشلى باشا لنظارة الأشغال العمومية
- تعين حضرة سعادتلو عثمان رفقى باشا لنظارة الجهادية والبحرية
- تعين حضرة سعادتلو محمود سامى باشا لنظـــارة عمـــوم الأوقاف
- تعين حضرة سعادتلو على ابراهيم باشا لنظـــارة المعارف العمومية(١٩)

ولكن على الجانب الآخر لم يكن توفيق صاحب « **الارادة الوحيدة** » فى اتخاذ مثل هذا القرار « والنظارة المسئولة » انما كانت أصلا وليدة التدخل الأوربى، ومن ثم فقد كانت « **الارادة الأوربية** » موجودة أيضـــا .

نتيجة لهذا الوجـــود فقد اتخذ الخديو توفيق مجموعة من الخطـــوات استهدفت احراز الموافقة الاوروبية على التغيير الذى قام به .

من هذه الخطوات حرصه البالغ على اطلاع القنصلين العامين الفرنسى والبريطانى على كل ما يفعله مقدما ومحاولة تقديم المبررات المقنعة فهو مثلا يؤكد لهما عدم حرصه على الاستمرار فى رياسة النظارة ـــ على عكس منطوق أمره الكريم ـــ وأنه اذا ما عثر فى أى وقت على الشخص المناسب لتولى مثل هذا المنصب فانه سيوليه له بدون ابطاء .

ومنها ايضا محاولة ادخاله بعض العناصر المعروفة بكراهيتها الشديدة للحركة الدستورية وبميلها للتهاون مع التدخل الاوربى ، فالخديو قد حجز نظارة الداخلية لرياض باشا الذى كان هاربا فى هذا الوقت من مصر بعد سـقوط الوزارة التوفيقية الأولى والتى وجهت اليه خلالها أقذع الاتهامات بالتعاون مع الأجانب(٢٠) .

ومنها أخيرا الالحاح لعودة نظام المراقبة الثنائية والذى عاد فعلا فى ٤ سبتمبر بعد أيام قليلة من تشكيل النظارة(٢١) .

بينما كان توفيق يسعى الى تطويع التدخل الاوروبى فقد بادر فى نفس الوقت الى توجيه ضربة لجناح المثقفين المناهض لسياسة قمع الحريات التى بدأ يتبعها وذلك بقرار من مجلس النظار الذى يرأسه بنفى السيد جمال الدين الأفغانى « لأنه رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا »(٢٢) والذى تم تنفيذه فى ٢٤ اغسطس .

---

(١٩) الوقائع المصرية ، العدد ٨٢٥ .

(٢٠) Egypt No. 1 (1880) No. 92 Lascelles to Salisbury, Aug. 21, 1879.

(٢١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ص ٤٠ ـــ ٤١ .

(٢٢) أحمد أمين : المصدر السابق ، ص ٧٦ .



مصطفى رياض باشا

— ولد فى سنة ١٨٣٤ بالقاهرة وتخرج فى مدرسة المفروزة العسكرية وعين كاتبا بديوان المالية سنة ١٨٤٨ .

— تدرج فى الوظائف حتى التحق كاتبا بالمعية . وفى سنة ١٨٥٢ عين ياورا بمعية عباس الأول .

— ظل يترقى بعد ذلك حتى نال رتبة الاميرآلاى ثم عين مديرا للجيزة .

— فى عهد الخديو اسماعيل عين عضوا فى المجلس المخصوص الذى كان بمثابة مجلس نظار .

— عين بعد ذلك رئيسا للديوان الخديوى ثم ناظرا فى أول نظارة مسؤولة (نوبار سنة ١٨٧٨) .

واذا كان توفيق قد نجح فى عمله الأخير ــ ولو لفترة قصيرة حتى تفجرت الثورة العرابية فى مواجهته ومواجهة التدخل الأوروبى ــ الا انه لم ينجح فى محاولته لتطويع التدخل الاوروبى .

ذلك انه فى أعقاب عودة رياض باشا الى مصر بدعوة من الخديو لتولى نظارة الداخلية بدأت الضغوط ــ خاصة من الجانب البريطانى ــ بهدف أن يتخلى توفيق عن رئاسته للنظارة ليتولاها رياض وهى الضغوط التى لم يمض وقت طويل حتى أثمرت .

٦ ــ نظارة مصطفى باشا رياض الأولى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ ــ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

فى منتصف سبتمبر عام ١٨٧٩ وصل رياض باشا الى القاهرة بدعوة من الخديو توفيق للاشتراك فى نظارته .

الا انه كان واضحا أن للرجل رأيا آخر فى قضية رئاسة توفيق للنظــارة فقد طالب فى أعقاب وصـــوله التفاهم مع الخديو حول طبيعة الاسس التى ستقوم عليها الحكومة (٢٣) .

وقد شهدت تلك الأيام ضغطا متواصلا من جانب القنصل البريطانى لاشراك رياض فى النظارة الجديدة من ناحية(٢٤) ، ورفضـــا متشـــددا من رياض للاشتراك فى النظارة المذكورة على شكلها القائم من ناحية أخرى (٢٥) .

وتحت الضغط وفى مواجهة الرفض دارت مفاوضات قصيرة بين توفيق ورياض انتهت بقبول الخديو العودة الى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، **مع بعض التعديلات الهامة .**

اهم ما تضمنته هذه التعديلات حق الخديو فى دعوة مجلس النظار وحقه ايضا فى رئاسته فى ظروف معينة(٢٦) .

وقد تبع ذلك صدور « الامر الكريم » الذى أقر التغييرات الجديدة .

تعريب الأمر الكريم الصادر من الحضرة الفخمية الخديوية الى حضرة عطوفتلو رياض باشا فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (٢٧) .

عزيزى رياض باشـــا :

« أنى لما اخذت اخيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية وانما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بينى وبين اعضاء هيئة النظار ، ولم يخطر

---

(٢٣) Egypt No. 1 (1880) No. 117 Lascelles to Salisbury, Sept. 16, 1879.

(٢٤) Egypt No. 1 (1880) No. 97 Lascelles to Salisbury. Aug. 24, 1879.

(٢٥) Egypt No. 1 (1880) No. 117 Lascelles to Salisbury. Sept. 16, 1879.

(٢٦) Egypt No. 1 (1880) No. 116 Lascelles to Salisbury, Sept. 16, 1879.

(٢٧) الوقائع المصرية ، العدد ٨٢٩ .

ببالى أن يكون ذلك أمرا قطعيا ولا أمرا مخالفا للاصول التى اتخذتها منذ اخذى بزمام الحكومة أعنى **الحكم بالاشـــتراك مع نظارى وبواسطتهم** وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر **بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨** ولا يتعلق بى ألا تكون مرعية الاجراء على الدوام .

« ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى ادارة المملكة . وانى لمتيقن انكم مشتركون معنا فى هذه الافكار والتصورات وانكم عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الافكار بالتمام وانى لأعرف درجة اخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم فى بذل المجهود بحفظ حقوقه . ولهذا فانى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رياسة مجلس النظار على عهدتكم **حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته وتولى رياسته عند الاقتضاء** ، وانى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار ثم ترفع أسماؤهم لدينا لأصـــدق على توظيفهم . وبعد أن تشكل هيئة النظار تأخذ فى الاشغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى **٢٨ أغسطس ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعى الاجراء فى جميع أحكامه التى لايعتريها تغيير بأمرنا هذا** . وان المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظـــارات وكتاب أسرارها ومفتشى الاقاليم ومديرى الادارات المهمة لا يكون تنصيبهم ولا عزلهم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا ، وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسا من نظارهم الذين هم تابعون لهم ، ولا يخفى عليكم أننا فى شاغل من المسائل المهمة . وقد دعتنى الحاجة الى أن أذكركم من جملة تلك المســـائل بأهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن عنايتنا ومعظم هممنا ، وانى على يقين بانى اعتمد عليكم فى حل هذه المســـائل وما شاكلها من الأمور المهمة . ولخبرتكم التـــامة وحبكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالاصلاح الحقيقى الذى هو متمنى للجميع ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد ســـبله » .

(محمد توفيق)

وتنبعث أهمية هذا « الأمر الكريم » من مجموعة من الاعتبارات :

١ ـــ أنه قد استمر القـــاعدة التى تشكل على أساسها كافة النظـــارات والوزارات التى شهدتها مصر على امتداد ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن حتى اعلان الجمهورية فى ١٨ يونيه ١٩٥٣ .

٢ ـــ كما أنه قد أنهى الانفصـــال بين القصر والنظارة الذى أقره الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وهو قد وفر بذلك نوعا من الانسجام بين الطرفين كان افتقاده من أهم أسباب عدم الاستقرار النظارى(٢٨) ، الذى شهدته الفترة السابقة ، ففى خلال عام وثلاثة أسابيع تألفت فى البلاد نظارات خمس .

Cromer : Op. Cit. p. 121.

٣ ــ تبع كل ذلك التغيير انعكاس لاثاره على الاوضاع القائمة فتقرر مع صدور الأمر الجديد تشكيل نظارة جديدة تنفيذا للأمر المذكور فكان تكليف مصطفى رياض باشا بتأليف نظارته والتى تشكلت على النحو الآتى :

● عثمان رفقى باشا	ناظر الجهادية والبحرية
● مصطفى باشا فهمى	ناظر الخارجية
● على باشا مبارك	ناظر الاشغال
● فخرى باشا	ناظر الحقانية
● على باشا ابراهيم	ناظر المعارف العمومية
● محمود باشا سامى	ناظر الأوقاف(٢٩)

وتبدو مظاهر الانسجام واضحة بين القصر ورئيس النظار الجديد فى أكثر من ناحية ، فالنظارة قد تشكلت ــ باستثناء ناظر واحد ــ من الرجال الذين اختارهم توفيق لنظارته ، كما أنه عندما أختير الناظر الوحيد الذى دخل النظارة مع رياض (فخرى باشا) فان هذا الاختيار قد تم بمعرفة الخديو(٣٠) .

وقد عبر رياض باشا مع الأيام الأولى من تشكيل نظارته عن ارتياحه الشديد للطريقة التى يتعاون بها الخديو مع النظارة(٣١) ، كما عبر توفيق عن مشاعر مماثلة(٣٢) .

يضاف الى كل ذلك انه لما كان سقوط النظارة التوفيقية وتشكيل النظارة الجديدة وليدا للضغوط الأوربية فان نظارة رياض قد تمتعت بالرضا الأوروبى .

ومع ما ترتب على هذا **الانسجام** من طول عمر النظارة الرياضية والتى كانت أطول نظارات هذه الفترة عمرا فانه قد صحبه ــ ثمنا للرضاء الأوروبى ــ مزيد من التدخل الأجنبى .

فقد تم خلال النصف الأول من عام ١٨٨٠ خطوة من أهم خطى التدخل الأجنبى فى مصر بتشكيل ما عرف « بلجنة التصفية » ، ويصف بعض المؤرخين ما تمخض عن نشاط هذه اللجنة من صدور قانون التصفية فى ١٩ يوليه من هذا العام بقولهم « استسلمت مصر للمرة الثانية فى أربعين عاما

(٢٩) الوقائع المصرية ، العدد ٨٢٩ .

(٣٠) Egypt No. 1 (1880) No. 117 Lascelles to Salisbury, Sept. 16, 1879.

(٣١) Egypt No. 1 (1880) No. 122 Lascelles to Salisbury, Sept. 25, 1879.

(٣٢) Egypt No. 1 (1880) No. 128 Lascelles to Salisbury, Sept. 30, 1879.

لارادة أوروبا التى فرضت وضعها الدولى عام ١٨٤١ ، ثم فرضت وضعها المالى عام ١٨٨٠(٣٣) » .

وقد صحب زيادة التدخل الاوروبى على هذا النحو تزايد العمل الوطنى برفضه ، فطلاب الأزهر يحاصرون مكان اجتماع لجنة التصفية والعرائض ترسل الى ولسون عضو اللجنة للمطالبة بعدم الغاء دين المقابلة والصحف تحتج والحزب الوطنى يعلن عن وجوده حين أصدر ٢٠ ألف نسخة من بيانه الذى احتوى على برنامج محدد لانقاذ مصر من ويلاتها وجماعة « مصر الفتاه » تصدر مشروعا اصلاحيا موجها للخديو(٣٤) .

ورد رياض على هذا المد الوطنى بأعمال قمع شديدة ، فهو ينفى الزعماء الموقعين على العرائض المرسلة الى ولســـون ، الى النيل الأبيض ، كما يصادر صحيفتى أديب اسحاق « مصر » و « التجارة » وفى نفس الوقت صودرت صحيفتا « مصر الفتاه » و « لاريفورم » الفرنسية التى أبدت العطف على القضية الوطنية . وصودرت الصحف التى كانت تنشر فى الخارج مثل « النحلة » و « أبو نضارة » و « أبو صفارة » و « القاهرة » و « الشرق » . كما شددت الرقابة على الزعماء الذين اشتبه فيهم من أمثال شريف وسلطان وسليمان أباظه ، واعتقل ونفى الكثيرون(٣٥) .

وفى هذا الجو من القمع كان منتظرا أن تتحرك بعض عناصر المقـــاومة الوطنية ، وجاءت المبادرة من جانب «**أبناء الفلاحين**» من رجال الجيش المصرى ممن استهدف تحركهم أول ما استهدف النظارة المصرية فى (تشكيلها) مما أدخل تلك النظارة فى مرحلة جديدة .

---

(٣٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٢٨ .
(٣٤) المصدر السابق ، ص ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٢ .
(٣٥) المصدر السابق ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

الباب الأول

الفصل الثالث

النظارة بين الثورة العرابية والسلطة الخديوية

١٨٨١ – ١٨٨٢

— — —

بالرغم من المنطلق العسكرى الذى تفجرت منه الثورة العرابية حيث انها قد بدأت من بين « العناصر العسكرية » ولأسباب تتصل بالخلافات بين عناصر الجيش المصرية وغير المصرية .. بالرغم من ذلك فقد تجمعت سائر العناصر القادرة على الحركة كتفا بكتف مع العسكريين من مثقفين أو ملاك أراضى ليضفوا على هذا المنطلق ابعادا سياسية وفكرية واجتماعية جعل لها كل هذه المساحة فى البناية العامة لتاريخ مصر الحديث(١) .

ويتصل هذا التطور الذى أصاب الثورة المصرية ١٨٨١ — ١٨٨٢ بموقفها من السلطة ، فانه لما كانت الثورة بلا « سلطة » لا تزيد عن أن تكون « تمردا » فقد كان من الطبيعى أن يسعى الثوار الى ممارسة تأثيرهم على السلطة حتى حد الاستيلاء عليها .

والاستيلاء هنا يعنى أحد أمرين :

فاما « الاستيلاء الكامل » بمعنى السيطرة على كافة مراكز السلطة ، وكانت فى هذا الوقت تتمثل فى الخديوية والنظارة . واما « الاستيلاء الجزئى » بمعنى السيطرة على أحد مراكز السلطة ، ويتمثل فى النظارة .

حقيقة قد تنادت بعض العناصر الثورية « باعلان مصر جمهورية مستقلة ذات سيادة(٢) » ، ولكن كان يحول دون اتخاذ هذه الخطوة اعتبارات أكبر من تلك التى تحكم العلاقة بين الثورة والسلطة فى مصر لعل اهمها ما يمكن أن يصيب مركز مصر الدولى الذى حددته تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ والذى استمد جانبا كبيرا من وضعه الممتاز من « حق التوارث » فى أسرة محمد على .

اذن فلم يكن أمام الثورة سوى النظارة تسعى الى التأثير فيها ثم تعمل على الاستيلاء عليها وهو ما حدث (!)

وتتداخل مراحل علاقة الثورة بالسلطة ممثلة فى النظارة — بالتأثير أو بالاستيلاء — تداخلا كبيرا ، وان كان بالامكان التمييز بينها تمييزا نظريا ..

تمتد مرحلة (**التأثير**) خلال الفترة الواقعة بين أجبار الثوار للخديو على خلع عثمان رفقى من نظارة الجهادية فى أول فبراير ١٨٨١ حتى استقالة نظارة شريف الثالثة بعد ذلك بأكثر من عام قليلا (٤ فبراير ١٨٨٢) .

ثم مرحلة (**الاستيلاء**) والتى امتدت خلال الشهور التالية حتى انهاها

---

(١) انظر للكاتب : موقع الثورة العرابية فى التاريخ المصرى — الاهرام فى ١٩٧١/٩/٩ .
(٢) Blunt, W.S. Secret History of English Occupation of Egypt p. 374.

الاحتلال البريطانى ، وتضم النظارتين المشهورتين : النظارة البارودية الأولى ، والنظارة الراغبية الأولى ، وكانت كلتا النظارتين أولى وأخيرة (!)

مرحلة التأثير :

والتى استهدفت أولا تغييرا جزئيا للنظارة ثم لم تلبث ان امتدت بالرغبة فى التغيير الكلى .

وبينما يرتبط التغيير الجزئى بالمنطلق العسكرى الذى بدأت منه الثورة العرابية فان التغيير الكلى يرتبط بالمنطلق الوطنى الذى اضفاه عليها اشتراك عناصر عديدة — غير عسكرية — فيها مما يوضح تأثير التطور الثورى على العلاقة بين الثورة والسلطة .

ذلك انه ردا على استمرار محاولات « عثمان رفقى » ناظر الجهادية فى عزل الضباط المصريين واحلال الضباط الشراكسة محلهم تم ذلك التجمع من كبار الضباط المصريين (عرابى ، على فهمى ، عبد العال) الذين تقدموا فى يناير ١٨٨١ بعريضة مشهورة يطالبون فيها بعزل ناظر الجهادية .

وقد تبع ذلك من الأحداث — مما هو معروف — محاولة محاكمة هذه المجموعة من كبار الضباط المصريين فى ثكنات قصر النيل والتى فشلت بعد أن أتخذ هؤلاء التحوطات اللازمة لانقاذهم فى الوقت المناسب .

وكانت أول مواجهة بين الثورة وبين السلطة ، الثورة وقد استطاعت أن تجمع أسباب القوة ممثلة فى استقطاب كل « آلايات » الجيش العاملة وقتذاك، والسلطة وقد سلبتها سياستها تأييد القوة العسكرية والجموع الشعبية ، وكما ذكر توفيق للمسيو « دى رينج » القنصل الفرنسى العام فى القاهرة انه لم يكن يملك أى قوة ليقاوم(٣) . ومن ثم لم يكن هناك من سبيل سوى الاستسلام وقبول استعفاء عثمان باشا رفقى .

يسترعى النظر انه بعد اخراج هذا الباشا الشركسى من نظارة الجهادية أن يصدر القرار باسناد هذه النظارة الى شركسى آخر هو « محمود سامى البارودى » الى جانب عمله كناظر للاوقاف .

ويمكن تفسير ذلك من اكثر من زاوية :

اولا :

ان الحركة حتى هذا الوقت لم تطلب أكثر من تغيير عثمان رفقى دون أن تملك بعد القدرة على فرض خليفته .

(٣) Malet, Sir Edward : Egypt 1879 — 1883. pp. 99 — 100.

ثانيـــا :

ان البارودى رغم شركسيته كان مقبولا من رجال الحركة ، وقد وصفه عرابى وقتذاك بقوله « أنه من المتعلقين بالحرية . كان من أصل شركسى ولكن عائلته عاشت فى مصر نحو ستمائة سنة(٤) » .

على أى الأحوال فان « البارودى » قد أصبح رجل الثورة بعد ذلك خاصة بعد أن تحول بعدها العسكرى الى بعد قومى ، وبالتالى لم يصبح للحساسيات القديمة نفس الحجم .

كان هذا النجاح فى « **التغيير الجزئى** » خطوة مشجعة نحو « **التغيير الكلى** » وقد شهدت الشهور السبعة الممتدة بين فبراير وسبتمبر ١٨٨١ مجموعة من التطورات جعلت التغيير الكلى للنظارة فى حدود الممكن .

أول هذه التطورات ما أصاب مركز عرابى من تحسن وما صحب ذلك من تحول الحركة العسكرية التى بدأها الى انتفاضة شعبية .

فعرابى قد تحول بعد نجاحه فى أول فبراير من مجرد قائد عسكرى الى زعيم وطنى انضوت تحت لواء زعامته عناصر مؤثرة رأت فيه محققا لآمالها خاصة من الأعيان والمثقفين . وقد انعكس هذا التحول على طبيعة مطالب الحركة ذلك أن عرابى قد أخذ فى شهر مايو فى جمع التوقيعات على عريضة تطالب بزيادة عدد الجيش الى ١٨ ألفا وفق ما نصت عليه الفرمانات ، وبقيام مجلس تمثيلى تصبح الحكومة مسئولة امامه ويكون من حقه مناقشة الميزانية . وقد لاحظ المسيو مونج — القائم الفرنسى بالاعمال — سرعة انتشار هذه الأفكار فى أوساط المدنيين(٥) .

التطور الثانى : ما تأكد لدى زعامة الثورة من مسيرة الأحداث بأن تغييرا جزئيا سيكون وخيم العواقب ان لم يصحبه التغيير الكلى .

وفى البداية كانت هناك شكوك من جانب هذه الزعامة على أثر ما تواتر من اشاعات بأن ثمة تدبيرا لدس السم للضباط الثلاثة الذين قادوا الحركة مما دعاهم الى احاطة أنفسهم ودورهم بحراس موثوق بهم .

تحولت هذه الشكوك الى يقين بعد صـــدور الأمر العالى المؤرخ فى ١٤ اغسطس عام ١٨٨١ « بأنه بناء على ما تقرر واستحسن قد تعين سعادتلو داود باشا ناظرا للجهادية والبحرية(٦) » .

و « داود باشا » مع قرابته للخديو اذ كان صهره فقد كان فى نفس الوقت شركسيا بالمولد . . . هذا من ناحية . .

---

(٤) Blunt, W.S. Op. Cit.

(٥) د. احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ص ٤١ .

(٦) الوقائع المصرية العدد ١١٩٢ .

ومن ناحية أخرى فقد بادر هذا الباشا فى أعقاب توليه للنظـــارة باتخاذ مجموعة من الاجراءات استهدفت كسر العمود الفقرى للحركة ممثلة فى زعامتها العسكرية فأصدر أوامره الى « الآلايات » التى اشتركت فى أحداث فبراير بالخروج من القاهرة الى الأقاليم وكان نصيب عرابى وآلايه من هذه الأوامر أن يخرج الى الاسكندرية(٧) .

وكان معنى ذلك أن « السلطة » قد حصلت على الوقت اللازم لالتقاط انفاسها وانها قد استعدت للرد على ما فرض عليها فى فبراير ، وكان على « الثورة » أن تتحرك أو تفقد كل شىء . .

تطور ثالث : أن النظارة الرياضية فقدت خلال تلك الشهور السبعة كثيرا من ألوان المساندة التى كانت تتمتع بها من قبل .

ففى سعر الرجل للدخول فى حلبة السباق مع الزعماء الجدد أصحاب الشعبية على انتزاع بعض هذه الشعبية منهم . . فى هذا السعى اتخذ اجراء اغضب قوى التدخل الأجنبى ، ففى أغسطس وأثناء غياب « السير أوكلاند كولفن » — المراقب الانجليزى — عن مصر انتهز رياض الفرصة ودون أن يستشير أحدا من الأوربيين لم يدع « بلينير » — المراقب الفرنسى — الى جلسات مجلس النظار ، ثم أنه لما كتب له هذا عن بعض الارتباكات الناشبة فى نظارة الاشغال حاول أن يفهم الرأى العام ان المراقب الفرنسى يطالب باستقالة « على باشا مبارك » ناظر الاشغال وأعلن فى « الوقائع » أن على مبارك يتمتع بثقة الخديو . وكان لهذا الاصطدام « بالمراقبة الأوربية » أثره فى سحب جانب هام من رصيد التأييد الأوربى للنظارة .

وامتدت اصطدامات رياض للخديوية ، ففى بعض اجتماعات مجلس النظار التى رأسها توفيق تصدى له رياض بالمعارضة مما استشعر معه الخـديو ان الرجل قد استنفد دوره(٨) .

على ضوء كل هذه التطورات أصبحت الظروف مواتية تماما « للثورة » لتتحرك خطوة أخرى فى دائرة « التأثير » فى السلطة وهو ما حدث فى مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ المشهورة التى تضمنت ثلاثة مطالب كان أولها « عزل رياض باشـــا » ولم يكن هناك مناص من الاستجابة للمطلب الثورى (!)

٧ — نظارة محمد شريف باشا الثالثة ١٤ سبتمبر ١٨٨١ — ٤ فبراير ١٨٨٢ :

اتسعت دائرة تأثير الثورة العرابية فى النظارة المصرية بعد ذلك النجاح الذى تم باسقاط وزارة رياض .

---

(٧) Dicey, Edward : The Story of the Khedivate. p. 263.

(٨) د. أحمد عبد الرحيم : المصدر السابق ص ١٤٢ — ١٤٣ .

وكان أهم مظاهر هذا الاتساع ما خولته قيادة الثورة لنفسها من حق **اختيار رئيس النظار الجديد** ، أكثر من ذلك تدخلها فى مسألة **تشكيل النظارة الجـديدة** .

فاختيار الرئيس الجديد « شريف باشا » تم بناء على رغبة عرابى وزملائه ، فالخديو كان يفكر فى اسناد منصب الرئاسة لأحد رجلين : حيدر باشا يكن أو اسماعيل باشا أيوب ، وقد رفض عرابى مرشحى توفيق ، الأول لأنه شقيق داود باشا صهر الخديو وناظر الجهادية السابق ، والثانى لأن خبرته قد اقتصرت على الشئون المالية(٩) .

وقدمت الزعامة الشعبية مرشـحها .. الباشا العنيـد « شريف »(١٠) صاحب مواقف الرفض الشهيرة والمتعددة ضد التدخل الأوربى ، ووافق توفيق على الاختيار .

تبع هذه الموافقة الخديوية زيارة عرابى لشريف فى اليوم التالى مهنئا برئاسة النظارة مطالبا بالاعتناء « بانتخاب من يؤازرونه فى سرعة تأليف مجلس النواب ونشر الحرية فى البلاد(١١) » ، وكانت ايماءة واضحة من زعيم الثوار تعبيرا عن الرغبة فى التدخل فى **اختيار النظار الجـدد** .

وقد تأكدت هذه الرغبة من طلب عرابى باشراك محمود سامى البارودى فى النظارة الجديدة ناظرا للجهادية ، ومصطفى فهمى ناظرا للخارجية « لمـا كان يعلم من ميلهما الى العدل والحرية » .

على الجانب الآخر رفض شريف هذا المطلب لأن الرجلين وكانا يشاركاه فى نظارته السابقة قد أخلا بوعد قطعاه على نفسيهما بانه فى حالة عدم قبول الخديو للائحتين المقدمتين له من النظارة(١٢) أن يتضامن جميع أعضائها فى الاستقالة والا يقبل أى منهم الاشتراك فى النظارة الجديدة ، ولكن كلا من البارودى ومصطفى فهمى قبلا الاشتراك فى نظارة رياض التى خلفت نظارة شريف المستقيلة .

ونشبت أزمة قصيرة انتهت باذعان شريف للمطالب العرابية بعد ضغط واضح من أحمد عرابى نفسه(١٣) وصدر قرار تشكيل النظارة الشريفية الثالثة على النحو الآتى :

ـــ **ترجمة النطق السامى** الصادر من الحضرة الفخيمـة الخديوية الى دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار فى ١٤ نوفمبر ١٨٨١ (١٤) .

---

(٩) مذكرات عرابى ـــ كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية بقلم احمد عرابى (كتاب الهلال ـــ فبراير ١٩٥٣) جـ ١ ص ٨١ .

(١٠) Blunt, W.S. Op. Cit. p. 150.

(١١) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٨١ .

(١٢) أنظر الفصل الثانى .

(١٣) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٨٢

(١٤) الوقائع المصرية العدد ١٢١١ .

« ان فى قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها ، حالة كون الوطن محفوفا بالمصاعب دليلا قويا على اخلاصكم وحميتكم الوطنية .

« وانى لم أكلفكم بتحمل اعباء هذه المأمورية الجسيمة الا لعلمى بغيرتكم ووثوقى باخلاصكم ، ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام مع وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الالحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم .

« وانى موافق على ما تضمنه تقريركم(١٥) من مهام الأمور ، وأرى كما ترون أنه متى عادت الطمأنينة الى الخواطر تهتم حكومتى فى اجراء الاصلاحات الادارية والقضائية ، من تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام الصريحة الأحكام وتحديد القوى العمومية وتعيين وظائف كل منها وانتظام سيرها ، والنظر فى الأعمال المتعلقة بتحديد مدة المحاكم المختلفة ، وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية والزراعة والتجارة ، وعقد ما يلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة كل هذه المواد ذات المصلحة العمومية العائدة نفعها على البلاد ، وانى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على انجازها بصدق نية واخلاص طوية ، اما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وبين حكومتى فهو أمر لازم يجب دوامه وتمكينه .

«ترجمة أمر كريم»

— نحن خديو مصر ..

— بناء على ما رفعه لدينا رئيس مجلس نظارنا :

قد أمرنا بما هو آت ..

المــادة الأولى

— تعيين :

- سعادة مصطفى باشا فهمى — ناظرا للخارجية
- وسعادة حيدر باشـــا — ناظرا للمالية
- وسعادة اسماعيل باشا أيوب — ناظرا للاشغال العمومية
- وسعادة محمود باشا فهمى — ناظرا للجهادية والبحرية
- وحضرة قدرى بك — ناظرا للحقــانية
- وسعادة محمد زكى باشا — ناظرا للمعارف والاوقاف

(١٥) نص ترجمة التقرير المرفوع للحضرة الفخيمة من دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٨١ — الوقائع المصرية العدد ١٢١١ .

من الواضح انه الى تشكيل نظارة شريف فان علاقة الثورة بالسلطة لم تنعد مرحلد التأثير الى مرحلة الاستيلاء .. يؤكد ذلك اكثر من حقيقة :

اولاها :

انه بالرغم من رفض عرابى قبول « حيدر باشا » او « اسماعيل باشا أيوب » مرشحى القصر لرئاسة النظارة فانهما قد شاركا فيها ، الأول ناظرا للمالية ، والثانى ناظرا للاشغال العمومية .

ثانيهما :

ان شريف قد تمنع عن قبول رئاسة النظارة الا بشروطه والتى كانت تستهدف أساسا « **منع استمرار تدخل العسكريين فى شئون السياسة** » وقد تراوحت من هذا المنطلق بين الرغبة فى عزل أمراء الآلايات الثلاثة أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى من مناصبهم فى نظير أن يكفل لهم الدفاع عن جميع حقوقهم(١٦) وبين انتزاع تعهد من هؤلاء يتضمن الخضوع التام له شخصيا(١٧) .. وقد أنتزعه .

كما انه لم يمض وقت طويل بعد تشكيل النظارة حتى استجاب « عرابى » للتعليمات التى أصدرها رئيس النظار بالخروج بآلايه من القاهرة الى « رأس الوادى » الواقعة بين الاسماعيلية والسويس فوصلها فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ (١٨) .

لكن رغم هذا الخروج فقد أثبتت الأحداث عدم امكان انسحاب العسكريين نهائيا من الحياة السياسية ، فهم وقد امتدت دائرة تأثيرهم لتشمل النظارة (**فى تشكيلها**) فقد كان من المنتظر أن تتسع هذه الدائرة لتشمل النظارة (**فى عملها**) فى فترة من احرج فترات الملل السياسى المصرى

من ثم فقد شهدت الشهور الخمسة ــ عمر النظارة الشريفية ــ الوانا من محاولات عرابى وزملائه بالامتداد بالتأثير الى العمل النظارى واجهتها فى نفس الوقت محاولات مستمرة من النظارة للتملص من هذا التأثير .

وتتعدد المواقف التى توضح هذا الصراع ، منها ما اتصل بالمطلب الثانى من مطالب مظاهرة ٩ سبتمبر بزيادة عدد الجيش الى ١٨ الفا فقد رفضه شريف ، ثم ما اتصل بهذا الرفض من رفض لمطلب القادة العسكريين بزيادة ميزانية الجيش والتى انتهت أخيرا بمحاولة للتوفيق نجح فيها المستر بلنت صديق العرابيين(١٩) .

---

(١٦) ميخائيل شاروبيم : المصدر السابق جـ ٤ ص ٢٤٨ .

(١٧) Egypt No. 3 (1882) No. 10 Cookson to Granville, Sept. 14, 1881.

(١٨) Ibid No. 105 Malet to Granville, Oct. 9, 1881.

(١٩) Blunt : Op. Cit. p. 177.

ومنها ما اتصل بالمذكرة الانجليزية التى قدمها مالت — القنصل البريطانى العام فى القاهرة — الى شريف فى ٤ نوفمبر عام ١٨٨١ بهدف اظهار المقاصد البريطانية فى مصر **بالحفاظ على « الأوضاع القائمة »** ومساندة الاصلاحات التقدمية فيها ، والتى تقبلها شريف باستحسان ورضاء بينما صدم المعلقون الأذكياء بما جاء فى هذه الرسالة من حديث عن « حالة الفوضى » لا سيما ان وجود عرابى فى القاهرة وقتذاك كان يخلق مثل هذه الحالة على حد رأى المستر مالت .

فى نفس الوقت لم تتمكن النظارة الشريفية من ممارسة نفوذها على الجيش ، وفى أكثر من مناسبة بدأ الانفصام واضحا بين العسكريين وبين السلطة المدنية تمثلها النظارة ، ففى نوفمبر اضطرت قوات الشرطة الى الافراج عن جنديين من الجيش كانت قد احتجزتهما لاخلالهما بالأمن وذلك تحت ضغط زملائهما ، وبعد ذلك بوقت قصير قررت الحكومة تغيير قائد آلاى المدفعية المعسكر بالقاهرة ولكن رجال الآلاى عارضوا هذا القرار ، ثم ان القوات الموجودة فى السويس أعربت عن عدم رضائها نتيجة لمقتل واحد من رجالها على أيدى أحد الايطاليين(٢٠) .

كانت كل هذه الحوادث الصغيرة وغيرها تؤكد بازدواج السلطة مما دعا الى محاولة تجنب هذا الازدواج بتعيين **عرابى وكيلا لنظارة الجهادية فى** أوائل ١٨٨٢ (٢١) .

ولكن لم تجد هذه المحاولة خاصة وان شريف فى سعيه لايجاد نوع من التوازن بين سائر القوى السياسية قد اضطر أخيرا الى مواجهة الثورة فيما عرف بأزمة « النظر فى الميزانية » .

ذلك انه بناء على المطلب الثالث من مطالب مظاهرة ٩ سبتمبر تم انتخاب مجلس جديد لشورى النواب عقد أولى جلساته فى أواخر ديسمبر ١٨٨١ .

ولما كان هذا المجلس قد اجتمع على أساس دستور سنة ١٨٦٦ فقد تقدمت له النظارة بلائحة جديدة عكفت لجنة منه برئاسة « حسن باشا الشريعى » على درسها .

وقد رفض المجلس ما نصت عليه هذه اللائحة من حرمانه حق « النظر فى الميزانية » ، واستقر رأى النواب على ضرورة تمتع مجلسهم بهذا الحق وأدخلوا تعديلا على اللائحة المذكورة بهذا المعنى ولكن « شريف » أبى التصديق على اللائحة على هذا النحو (٢٢) .

تمخض عن تلك المواجهة نتيجتان :

---

(٢٠) Cromer : Op. Cit. pp. 164 — 165.

(٢١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق ص ١٦٦ — ١٦٧ .

(٢٢) د. عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ص ١٦٦ .

أولاهما : استقالة نظارة شريف الثالثة .

ثانيتهما : دخول العلاقة بين الثورة والسلطة مرحلتها الثانية (باستيلاء) الثورة على السلطة ممثلة فى النظارة .

مرحلة الاســتيلاء :

٨ — نظارة محمود سامى باشا البارودى الأولى (٤ فبراير — ٢٦ مايو ١٨٨٢) .

ففى ٢ فبراير عام ١٨٨٢ وبعد أن رفض « شريف » طلب مجلس شورى النواب ادراج حق « النظر فى الميزانية » ضمن اللائحة التى كانت تعد وقتذاك طالبه وفد المجلس بالاستقالة ، فرد عليهم بأن الخديو هو الذى عينه وهو الذى يملك الأمر بهذا لا اعضاء المجلس .

عندئذ توجه الأعضاء — وفى نفس اليوم — الى قصر الاسماعيلية متقدمين بمطلبهم للخديو .

وقد ثارت فى هذا الموقف مناقشة هامة توضح نوعية « المسئولية النظارية » كما كان يدركها القصر فى هذا الوقت ، فالخديو توفيق يسأل أعضاء المجلس عن (القانون) الذى منحهم حق المطالبة باستقالة النظارة فيرد عليه هؤلاء ، بأنها « رغبة المجلس » فيصرفهم توفيق بعد أن وعدهم بوضع هذه الرغبة موضع الاعتبار(٢٣) .

واعضاء مجلس شورى النواب فى هذا — ولأول مرة فى تاريخ النظارة المصرية — سحبوا الثقة من النظارة الشريفية ، وقد نجح هؤلاء — بالدعم العرابى — من أن يضعوا « سحب ثقتهم » موضع التنفيذ .

اكثر من ذلك أن أعضاء شورى النواب قد تقدموا باقتراح فى اليوم التالى — ٣ فبراير — باختيار رئيس النظار الجـديد ، وقد وقع هذا الاختيار على « محمود سامى البارودى » ناظر الجهادية فى نظارة شريف وأكثر النظار التصاقا بالحركة الثورية(٢٤) .

ولمـا لم يكن أمام توفيق سوى القبول فقد أرسل يستدعى محمود سامى باشا ليكلفه بتشكيل النظارة الجديدة التى صـدر مرسوم تشكيلها على النحو الآتى :

---

(٢٣) Egypt No. 7 (1882) No. 20 Malet to Grey, Feb. 6, 1882.

(٢٤) Ibid.



محمود سامى البارودى

- ولد عام ١٨٣٩ وجده عبد الله بك الجركسى من الكشاف.
- اضيف الى اسمهم لفظ البارودى نسبة الى ايتاى البارود التى كانت فى التزام احد أجداده فى عهد الالتزام .
- تلقى علومه فى مدارس محمد على الحربية وترقى فى السلك العسكرى حتى وصل الى رتبة الاميرالاى .
- بعد اشتراكه فى القضاء على ثورة كريت وفى الحرب ضد روسيا رقى الى رتبة اللواء وتولى النظارة لاول مرة فى ٥ يوليو ١٨٧٩ (نظارة المعارف) .

خطاب الجناب الخديو المعظم(٢٥)

« عزيزى محمود سامى باشا

ان فى قبولكم تاليف هيئة نظارة جديدة مع ما فى ذلك من عظيم الاهمية دليلا قويا على حسن اخلاصكم وشدة غيرتكم وانى لم اكلفكم باحتمال اعباء هذا المسند العظيم الا لعلمى بحميتكم ووثوقى باخلاصكم التام بما اديتم من الخدمات الصادقة فيما تقبلتم فيه من المصالح المتنوعة . وانى موافق على ما احتواه تقريركم عن المبادىء المهمة التى هى اساس للعدل ورابطة للنظام وكافلة باستقرار الأمن وشموله جميع سكان الديار المصرية . وارى مثل ما رأيتم أن من الضرورى ان تهتم حكومتى باجراء الاصلاحات القضائية والادارية ، وتأسيس قانون مجلس النـــواب على النحو المبين فى تقريركم وتوسيع دائرة المعارف العمومية والزراعة والتجارة والصناعة .

« وانى مستعد على الدوام لمساعدتكم كل المساعدة على تنجيز ذلك بصدق النية واخلاص الطوية ونســـأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد وراحة العبـــاد » .

« محمد توفيق »

أمـــر كريم
نحن خديو مصر

بناء على ما رفعه الينا رئيس مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت :

المـــادة الأولى :

- تعيين سعادتلو مصطفى فهمى باشا ناظرا للخارجية والحقانية
- تعيين عزتلو أحمد عرابى بك ناظرا للجهادية والبحرية
- تعيين سعادتلو محمود فهمى بك ناظرا للمـــالية
- تعيين سعادتلو عبد الله فكرى باشا ناظرا للاشـــغال العمومية
- تعيين سعادتلو على صـــادق باشا ناظرا للمعارف العمومية
- تعيين سعادتلو حسن شريعى باشا ناظرا للاوقـــاف

المـــادة الثـــانية :

رئيس مجلس نظارنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا ،

صدر بسراى الاسماعيلية فى ١٥ ربيع الأول ١٢٩٩ (٤ فبراير ١٨٨٢) .

« محمد توفيق »

---

(٢٥) الوقائع المصرية العدد ١٣٢٦ .

وكما بدأ (استيلاء) الثورة على النظارة من **الطريقة** التى تم بها تشكيلها بدأ أيضا من طبيعة هذا التشكيل .

١ ــ فقد دخل أحمد عرابى النظارة الجديدة ناظرا للجهادية ، ولمـــا كان هذا المنصب من أهم المناصب النظارية واكثرها رمزا للسلطة فقد كان موقع عرابى فيه له دلالة (الاستيلاء) ومحتواه .

٢ ــ لم يدخل فى تلك النظارة من بين النظار القدامى سوى ناظرين ، سامى البارودى رئيسا ومصطفى فهمى للخارجية والحقانية ، على الجانب الآخر دخلها خمسة أعضاء يتولون لأول مرة منصب النظارة مما يدل على مدى الشحوب الذى اصـــاب العناصر القديمة خاصة وأن من أختير من هذه العناصر تحكم فى اختياره معيار ولائه للعهـــد الجديد .

٣ ــ ان **جناحى الثورة** قد مثلا فى النظارة الجديدة ، العناصر العسكرية يمثلها كل من أحمد عرابى ومحمود فهمى ، وكبار الملاك ممن تصدوا للعمل السياسى ودخلوا مجلس شورى النواب يمثلهم حسن الشريعى .

كان من الطبيعى والأمر على هذا النحو أن تتحرك النظارة الجديدة من قاعدة التعبير عن طبيعتها الثورية ، وبدا هذا التعبير واضحا فى أكثر من جانب ، فالنظارة قد شكلت مع مجلس شورى النواب ما يشبه المؤتمر الوطنى الذى وضع نصب عينيه العمل على انفراد المصريين بحكم بلادهم مع المحافظة على المراقبة الثنائية على أن لا تتعدى الشئون المالية (وهو ما نص عليه مرسوم انشائها) وافساح مجال العمل امامها كوسيلة لتجنب تدخل انجلترا وفرنســـا .

ثم أنها من جانب آخر وجهت اهتمامها الى الجيش واتخذت مجموعة من الاجراءات لتقويته كانت تعبيرا عن ادراكها لاحتمالات التدخل العسكرى الأوربى مما جعلها « وزارة دفاع قومى(٢٦) » .

وقد تركت مثل هذه الاجراءات بصمات قوية على العلاقة ســـواء مع « العناصر القديمة » أو مع « قوى التدخل الأجنبى » .

العناصر القديمة يمثلها « الضـــباط الشراكسة » الذين دبروا مؤامرة اكتشفت فى أبريل ١٨٨٢ هدفها اغتيال النظار وكبار زعماء الحزب الوطنى واعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الثورة .

وكان موقف « توفيق » من هؤلاء المتآمرين يتسم بالعطف الواضح واستعان على النظارة الوطنية بالسطان العثمانى وبقوى التدخل الأوربى مما دعا

---

(٢٦) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق ص ١٩٢ ، ص ١٩٥ .

القنصل البريطانى العام أن يسجل فى ١٨ مايو ١٨٨٢ « ان العلاقات قد تقطعت بين الخديو ووزرائه ، وأن الموقف قد أصبح خطيرا للغاية(٢٧) » .

من ناحية أخرى فقد حدث شرخ كبير فى جدار الوحدة الوطنية عندما رفضت العناصر المدنية يمثلها كبار الملاك أعضاء مجلس شورى النواب السير فى الشوط الوطنى الى آخره فانضم عدد منهم يتزعمهم رئيس المجلس الى العناصر القديمة(٢٨) .

ووصل الأمر بسلطان باشا — رئيس المجلس — الى أن يرجو الخديو فى ١٤ مايو ١٨٨٢ ابعاد رئيس النظار واستبداله بأى رئيس آخر ، وتردد فى هذا الصدد اسم « مصطفى فهمى » ناظر الخارجية(٢٩) .

وقوى التدخل الأجنبى : رأت الفرصة مواتية لضرب نظارة الثورة وكما كتب القنصل البريطانى العام فى القاهرة الى لندن فى ١٦ مايو يقول « لقد توفرت لنا فرصة ممتازة للدخول فى المعركة . فنحن نأتى لمساندة الخديو الذى يستند بدوره الى مجلس شورى النواب والرأى العام »(٣٠) .

تبع ذلك ان قامت الدولتان الكبريان — بريطانيا وفرنسا — بمظاهرة بحرية أمام الشواطىء المصرية عند الاسكندرية صحبتاها بتقديم « مذكرة مشتركة » فى ٢٥ مايو الى محمود سامى البارودى رئيس النظارة كانت انذارا وقد تضمنت المطالب الآتية :

١ — رحيل عرابى مؤقتا من مصر مع احتفاظه برتبته ومرتبه .

٢ — رحيل على فهمى وعبد العال الى داخل البلاد بشروط مماثلة .

٣ — إستقالة النظارة .

ولما توجه النظار الى الخديو يسألونه عما يراه بشأن الرد على هذه المذكرة اجابهم بأنه يقبل شروطها(٣١) .

وردت النظارة البارودية على ذلك بأن أرسلت خطابا الى الخديو تبلغه فيه باستقالتها « بالنظر لقبوله شروط أنجلترا وفرنسا — ولأنه قد استسلم للتدخل الأجنبى مناقضا شروط الفرمانات »(٣٢) .

---

(٢٧) Cromer : Op. Cit. p. 206.

(٢٨) Blunt : Op. Cit. p. 269.

(٢٩) Malet : Op Cit. p. 269.

(٣٠) نقلا من د. أحمد عبد الرحيم ص ٢٠٥ .

(٣١) المصدر السابق ص ٢١٤ — ٢١٥ .

(٣٢) Egypt No. 8 (1882) No. 86. Malet to Granville, May 27, 1882.

وأجاب الخديو على الفور بقبول الاستقالة « طالما انها رغبة الأمة » ، أما فيما يتصل بنقض شروط الفرمانات . فقد رد توفيق عليها بأنها مسألة « تخصه وتخص السلطان » فقط(٣٣) .

شهدت مصر بعد ذلك **فترة غريبة من فترات تاريخها النظارى** امتدت الى ١٧ يونية حين تم تشكيل نظارة اسماعيل راغب .

وقد امتدت هذه الفترة لعشرين يوما كفت خلالها نظارة البارودى بعد استقالتها عن الاستمرار فى تأدية عملها فى الوقت الذى استمر ناظر الجهادية فى هذه النظارة « أحمد عرابى » فى القيام بعمله ، وكان لهذا الوضع الغريب أسبابه .

حاول توفيق أولا فى أعقاب استقالة نظارة البارودى تكوين نظارة جديدة برئاسة شريف ، ولكن كان لهذا الأخير شروط لقبول تكليف الخديو ، فقد طالب بنفى عرابى ورفاقه خارج البلاد وحل الجيش المصرى واستقدام قوات تركية لاعادة النظام(٣٤) .

ولما كان من الواضح أن تنفيذ هذه الشروط فى حكم الاستحالة فى ظل الظروف القائمة فقد رفض شريف قبول رئاسة النظارة الجديدة متذرعا بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئا ذا قيمة هو أو أى سياسى آخر طالما أن زعماء الحركة العسكرية باقون فى مصر وما يستتبع **ذلك من غلبة سلطة** الجيش على سلطة الحكومة(٣٥) .

اعقب ذلك الفشل أن أبرق ضباط الجيش والشرطة المعسكرين فى الاسكندرية الى الخديو يبلغونه بأنهم لا يوافقون على استقالة عرابى وأنهم يتركون له ١٢ ساعة للاستجابة الى مطالبهم باعادة الزعيم المصرى الى منصبه وهددوا بأن أى تأخير بعد ذلك سيؤدى الى تخليهم عن حفظ الأمن العام فى البلاد(٣٦) .

وتحت هذا الضغط من ناحية ، ومدفوعا بمخاوف القناصل مما قد يصيب رعاياهم نتيجة لما أصاب السلطة من تفكك أذعن توفيق لمطلب رجوع عرابى الى نظارة الجهادية والبحرية فى (**ارادة سنية**) صادرة فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ جاء فيها « ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفيت لكن مراعاة لحفظ الراحة والأمنية ، **استصوبنا بقاءكم على نظارة الجهادية والبحرية** ، واصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه أنتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى ارادتنا(٣٧) .

---

(٣٣) Ibid.

(٣٤) Livres Jaune 1882 — 1884 No. 105 Freycint à Noailles 28 May 1882.

(٣٥) Malorite, Baron D. Egypt-Native Rulers and Foreign Interference p. 306.

(٣٦) Egypt 8 (1882) No. 93 Malet to Granville May 27, 1882.

(٣٧) الوقائع المصرية العدد ١٤٢١ .

ويمكن أن يقال ان النظارة فى هذا الوقت قد فقدت سمتها السياسية ولم يبق لها سوى سمتها العسكرية « كجهاز لحفظ الأمن » .. هـــذا من ناحية ، وسمتها الادارية لتصريف شئون الادارة اليومية من ناحية أخرى ذلك أن الخديو قد طلب من وكلاء النظارات أن يتولوا عمل النظار الى حين تشكيل نظارة جديدة(٣٨) .

ولم يكن متوقعا أن يستمر الوضع على ذلك !

٩ ــ نظارة اسماعيل راغب باشا ١٧ يونية ــ ٢١ أغســـــطس ١٨٨٢ :

بتقلص حجم نظارة الثورة فى شخص عرابى وحده ، وباقتصار وظائفهـــا على « حفظ الأمن » فى البلاد فقد كان مطلوبا من أعداء الثورة عمل واحد يثبتون به فشل النظارة وجاء هذا العمل فى صورة الاضطرابات العنيفة التى شهدتها الأسكندرية فى ١١ يونية ١٨٨٢ والتى اصطلح على تسميتها بمذبحة الأســـكندرية .

وبالرغم من تقاذف الاتهامات بين سائر أطراف الصراع السياسى فى مصر وتتذاك (الخديو ــ التدخل الاجنبى ــ العرابيين) فانه لم يثبت على نحو قاطع لمن كانت اليـــد الطولى فى مثل هذا العمل المؤسف .

الا أن أهمية هذا الحدث تبدو هنا فيما أصاب عرابى (الناظر الوحيـــد الباقى) والعمل القائم عليه (حفظ الامن) من خيبة أصبح الجو مهيأ معهـــا لتوجيه ضربة لبقية العناصر الثورية ممثلة فى العسكريين .

تبع ما حدث فى الأسكندرية أن بدت النيات واضحة من جانب أطراف النزاع المختلفـــة .

الدولتان الكبريان الساعيتان الى التدخل (بريطانيا وفرنسا) رأتا أن ما حدث غير كاف وأنه يجب ترك الأمور تزداد تعقيدا حتى يمكن الوصـــول الى حل نهائى فى صالح تدخلهما .

بقية الدول الأوربية وعلى وجه التحديد دول التحالف الثلاثى (ألمانيا والنمسا وايطاليا) رأت ضرورة الاسراع بمعالجة الموقف خوفا من مزيد من الأضرار بمصالحها ومزيد من المخاطر على رعاياها .

وهذا التناقض فى الموقف وضح تماما حول قضية « النظارة » فبينمـــا لم تكن الدولتان الغربيتان متحمستين للاسراع بتشكيل نظارة جـــديدة كان موقف دول التحالف على العكس .

---

(٣٨) Egypt 8 (1882) No. 88 Malet to Granville May 27, 1882.



اسماعيل راغب

— ولد ١٨١٩ فى بلاد المورة ونشأ بها ثم سافر الى الأناضول

— هاجر الى مصر ١٨٤٦ وتلقى العلم بالمكتب الأميرى وعين مساعد ترجمة بمجلس الملكية .

— ظل يترقى فى مناصب الدولة الى أن اختير ناظرا للمالية .

— له عديد من الانجازات الادارية منها أحداث الميزانية فى مصر . وقانون ادارة الكتابة . وقانون الرواتب . واللائحة السعيدية . وقوانين الزراعة . وعدة قوانين أخرى .

ولعل البرقية التى ارسلها القنصل البريطانى العام الى وزير خارجيته تجسد تماما هذا الموقف .. يقول مالت .

« لم نشارك أنا والمستر سنكفكز (القنصل الفرنسى العام) فى توصيه الخديو بتشكيل نظارة برئاسة راغب باشا ، وقد اقتصر كلانا على نصحه بالاستماع الى نصائح درويش باشا (مبعوث السلطان) » .

وقد كلف الخديو راغب باشا بتاليف النظارة بناء على نصيحة مشددة بل اكثر من ذلك بناء على اجبار من جانب القنصلين النمسوى والالمانى اللذين منحاه مهلة مدتها ٢٤ ساعة للاستجابة الى مطلبيهما . كما جاءت التعليمات للقنصل الايطالى من حكومته بأن يتبع نفس سياسة زميليه النمسوى والالمانى(٣٩) .

واسماعيل راغب باشا الذى كلف بتشكيل النظارة الجديدة كان من « العناصر القديمة » ، فهو من ناحية يمتد الى أصول غير مصرية فهو « مورى » الأصل جاء الى مصر أيام حرب « المورة » ، وهو من ناحية أخرى من رجال المعية القدامى عمل فيها كاتبا وظل يترقى حتى بلغ عهد سعيد منصب « الباشمعاون » وهو المنصب الادارى الذى عادل بعد ذلك منصب رئيس النظار(٤٠) .

وهو من ناحية ثالثة كان قريبا الى العناصر الوطنية ذلك أن صحيفة (التجارة) قد ذكرت فى ٣ أبريل عام ١٨٧٩ أن البرنامج الوطنى الذى وضع قبل تاليف نظارة شريف المسئولة لأول مرة قد صيغ فى منزل راغب(٤١) .

وهذا الاختيار يعبر تماما عن الاتجاه الى **« التهدئة بعد اضطرابات الاسكندرية »** فراغب باشا لا يمثل الجناح المحافظ من العناصر القديمة كما أنه فى نفس الوقت لا ينضوى تماما تحت لواء العناصر الثورية .

يتمثل أيضا الاتجاه الى « التهدئة » فى تعهد عرابى رسميا ــ بعد الضربة التى أصابته نتيجة لفشله فى حفظ الأمن ــ باطاعة كل أوامر الخديو الذى أخذ على عاتقه ضمان الأمن العام ، وأن يضع حدا لعنف الصحف وخطباء المساجد(٤٢) .

وانعكس كل ذلك أخيرا على تشكيل النظارة نفسها الذى صدر به أمر عال فى ١٨ يونيه(٤٣) جاء فيه .

---

(٣٩) Malet : Op. Cit. p. 423.

(٤٠) محمود عزمى : اسماعيل راغب باشا ــ أول من وضع لوزارته فى مصر برنامجا مقاله فى : ٩٠ سنة على الثورة العرابية ــ اعداد مايدة العزب موسى ص ١٥٦ ــ ص ١٦٤ .

(٤١) د. احمد عبد الرحيم : المصدر السابق ص ٢٣٣ .

(٤٢) المصدر السابق ص ٢٣٢ .

(٤٣) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء جزء ٢ ص ٣٠٤ .

« أنه بناء على أعراضكم لطرفنا بانتخاب النظار الذين استنسبتم تشكيل الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ، قد استصوب لدينا استنسابكم فى ذلك وهو بقاء نظارة الخارجية فى عهدتكم علاوة على مقام الرئاسة ، وتعيين :

● أحمد رشيد باشــــا	ناظرا للداخليـــة
● وبقاء أحمد عرابى باشــــا	بنظارة الجهادية والبحرية
● وتعيين عبد الرحمن رشدى بك	ناظرا للماليـــة
● وعلى ابراهيم باشــــا	ناظرا للحقـــانية
● ومحمود باشــــا الفلكى	ناظرا للنـــافعة
● وسليمان باشــــا أباظة	ناظرا للمعـــارف
● وحسن شريعى باشــــا	ناظرا للاوقـــاف

وفى تاريخه صدرت أوامرنا للنظار المشار اليهم بذلك ، وهذا لعطوفتكم اشعار بما ذكر حسبما تعلقت به ارادتنـــا .

١٨ يونيـــة ١٨٨٢ »

ومن الملاحظ فى هذا التشكيل أن راغب باشا قد استعان بأحمد باشــــا رشـــيد وعبد الرحمن باشــــا رشدى وهما « من زمرته » على حد تعبير عبد السلام باشــــا المويلحى فى مذكراته(٤٤) .

ويلاحظ أيضا أن العناصر الثورية قد تقلصت الى حد كبير فمن العسكريين لم يبق سوى عرابى ومن زعماء مجلس شورى النواب لم يبق سوى حسن شريعى .

أما بقية النظارة فقد كانت من العناصر النظارية التقليدية التى طالما أسهمت من قبل فى العمل النظارى ، ومن ثم فقد أنصف صاحب تلك الترجمة القصيرة اسماعيل باشا راغب حين رأى فى نظارته **شكلا من اشكال الائتلاف**(٤٥) .

برغم ذلك الشكل الذى استهدف منه التهدئة الا أن بلوغ هذه الغاية كانت تواجهه عقبتان :

أولاهمـــا :

صعوبة استمرار **الائتلاف** والذى تصوره كل من طرفيه أنه سيطرة على الطرف الآخر ، وقد شكا « راغب باشا » من عدم امكانه السيطرة على العنصر

---

(٤٤) محمود عزمى : المصدر السابق ص ١٥٧ .
(٤٥) المصدر السابق ص ١٦٢ .

العسكرى فى الوزارة ، وكان رأيه ان الضباط أكثر ميلا للحرب ولا يقيمون وزنا لاعبارات اقرار النظام أو اعادة الأمور الى طبيعتها(٤٦) .

ثانيتهمـــا :

ان الدولتين الكبريين ـــ بريطانيا وفرنسا ـــ اللتين رفضتا هذه التهدئة خاصة الانجليز قد قررتا السير قدما فى طريقهما بالتدخل الى غايته فشهد عهد هذه النظارة الاحداث الجسام التى أدت فى النهاية الى الاحتلال البريطانى لمصر .

فقبل أن يمضى شهر واحد على تشكيل النظارة الراغبية ضرب الاسطول البريطانى الاسكندرية فى يوليو ، وكان لهذا الضرب وما ترتب عليه من انسحاب القوات المصرية من هذا الميناء آثاره على السلطة فى مصر .

فالخديو قد لجأ الى قصره فى « رأس التين » محتميا بالوجود البريطانى ، والائتلاف الوزارى أخذ فى التشقق .

فلم تكن قد انقضت أيام خمسة على ضرب الاسكندرية حين قرر توفيق طرد عرابى من نظارة الجهادية(٤٧) ، وتبع ذلك أن بعث راغب باشا الى قائد الاسطول الغازى برسالة يتنصل فيها هو والنظارة من المقاومة التى لقيها أسطوله من عرابى ويؤكد أن هذا الأخير قد تصرف فى ذلك الأمر ضد أوامر الخديو وأوامر النظارة وأن مسئولية اعماله تقع عليه وحده(٤٨) ولم تنقض الا بضعة أيام حتى أصدر مجلس النظار منشورا يدين فيه عرابى(٤٩) .

وهكذا انحازت النظارة الى الخديو والقوات الاحتلالية ، وكان على عرابى أن يواجه تلك القوات خارجا عن اطار السلطة .

وبانحياز راغب باشا الى قوى الغزو ، وبوقوع النظارة المصرية فى دائرة التأثير الاحتلالى دخلت هذه النظارة فى مرحلة جديدة من مراحلها التاريخية هى مرحلة « النظارة فى ظل الاحتلال » .

---

(٤٦) Egypt No. 17 (1882) No. 57 Cartwright to Granville, June 28, 1882.

(٤٧) Egypt No. 17 (1882) No. 281 Cartwright to Granville, July 16, 1882.

(٤٨) Ibid No. 303 Cartwright to Granville, July 17, 1882.

(٤٩) Ibid No. 521 Cartwright to Granville, Aug. I, 1882.

الباب الثانى

النظارة فى ظل الاحتلال

١٨٨٢ — ١٩١٤

الفصل الأول

عهــد الاستسلام

١٨٨٢ — ١٨٩٢

واجهت « النظارة الراغبية » اهتزازات عديدة خلال الأيام التى صاحبت ضرب الاســطول البريطانى للاسكندرية أو التى أعقبتها ، وامتدت هذه الاهتزازات لتصيب النظارة فى تكوينها بالتخلص من أقوى عناصرها « أحمد عرابى باشا » الذى صدر له أمر عال فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ جاء فيه « أنى أخلعكم من مهام وظيفتكم كناظر للحربية والبحرية » ، ولتصيبها فى ولائها بما أعلنه رغب باشا فى ١٧ يولية من عصيان عرابى وعدم استجابته لأوامر النظارة وقد أرسل خطابا بهذا المعنى لقائد الاسطول الغازى(١) .

ونتيجة لهذا الاهتزاز من ناحية ، ونتيجة لتغير الظروف عن تلك التى كانت قائمة أثناء تشكيل النظارة الراغبية بادر الخديو الى التقدم بعرض لشريف باشا لتأليف نظارة جديدة والذى وافق على العرض وان كان قد طلب من الخديو ان يبقى الاقتراح طى الكتمان(٢) .. ومضى على العرض ثلاثة أيام طويلة فى وقت كانت مصر تتعرض فيه لاتمام عملية الاحتلال البريطانى لأراضيهـــا .

١٠ ــ نظارة محمد شريف باشا الرابعة ٢١ أغسطس ١٨٨٢ ــ ١٠ يناير عـــام ١٨٨٤ :

فى ٩ أغسطس تقدم توفيق باقتراحه لشريف لتأليف النظارة ، ولكن لم يكن الخديو وحده هذه المرة يتقدم بالعروض ويختار المرشحين فقد كان هناك الاحتلال الذى ما أن وصل ممثله القنصل البريطانى العـــام فى القاهرة « المستر مالت » الى الاسكندرية حتى بادر بدوره الى العمل ، وكان بحركته وبمظلة القوة التى وفرها له الغزو البريطانى للاسكندرية وما حواليها أكثر فعالية من توفيق المحتمى بهذه المظلة .

فى ١٢ أغسطس ــ يوم وصول مالت الى الاسكندرية ــ اتصل بشريف يسأله عن أسباب التأخير فى تشكيل النظارة المقترحة عليه ، ويبلغه بضرورة الاسراع بهذا التشكيل لسببين(٣) :

أولهمـــا :

الحاجة الى تشكيل نظارة تحوز الثقة البريطانية ونظارة راغب لا تحوزها

---

(١) انظر الفصل السابق .

(٢) Egypt No. 17 (1882) Cartwright to Granville Aug. 9, 1882.

(٣) Egypt No. 17 (1882) Malet to Granville, Aug. 12, 1882.

ثانيهمـــا :

الحاجة الى نظارة قوية تواجه المرحلة الحرجة التى كان منتظرا أن تواجهها مصر .. مرحلة العمليات الحربية بين القوات البريطانية والمصرية .

فيما يتصل « **بالثقة** » فمن الواضح أن شريف قد تمتع بها وهو قد عبر للقنصل البريطانى العام آنذاك عن اعجابه بالمعونة التى تقدمها انجلترا الى مصر فى وقت شدتها .

وفيما يتعلق « **بالعناصر القوية** » فيكفى ما حدث من قبول رياض باشـــا لدخول النظارة الجديدة ناظرا للداخلية وهى بذلك قد جمعت شخصيتين من أكبر ثلاث شخصيات سياسية فى مصر وقتذاك ، وان كان مالت قـــد طمع أن تضم النظارة الشخصية الثالثة الكبيرة — نوبار باشـــا — لولا رفض الآخرين لهذا الضم(٤) .

وصدرت فى ٢٨ أغسطس مراسيم وأوامر تشكيل النظارة الشريفية ..

مرسوم اسناد دولة شريف باشا رياسة مجلس النظار ونظارة الخارجية .
« نحن خديوى مصر

« بعد الاطلاع على أرادتنا المؤرخة ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ — ٢١ سبتمبر عام ١٨٧٩ و ٢٠ أغسطس عام ١٨٨٢ .

رسمنا بما هو آت

« يعين سعادة شريف باشا رئيس مجلس نظارنا لنظارة الخارجية .

وامر عال بتشكيل هيئة النظارة الجديدة(٥) .

« نحن خديوى مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس نظارنا ..

نامر بما هـــو آت

المـــادة الأولى

« قـــد تعين :

- دولتلو أفندم مصطفى رياض باشا ناظرا للداخليـــة
- وسعادة أحمد خيرى باشـــا ناظرا للمعارف العمومية
- وسعادة على حيدر باشا ناظرا للماليـــة
- وسعادة عمر لطفى باشا ناظرا للجهادية والبحرية
- وسعادة على مبارك باشـــا ناظرا للاشغال العمومية
- وسعادة حسين فخرى باشـــا ناظرا للحقـــانية
- وسعادة محمد زكى باشـــا ناظرا للاوقـــاف

---

(٤) Malet, Egypt 1879 — 1883. pp. 411 — 442.

(٥) الوقائع المصرية فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٢ .

أهم ما يلاحظ فى عملية انتقاء أعضاء أول نظارة مصرية فى ظل الاحتلال أنهم قد كانوا أساسا اما ممن أصابتهم أحداث الثورة بأضرار مباشرة واما من المعروفين بنصرتهم للخديوية على طول الخط .

رياض اقالت الحركة الثورية نظارته فى سبتمبر ١٨٨١ ، وشريف ناله ما نال رياض فى فبراير من العام التالى ، وعلى مبارك كان ناظرا فى نظارة رياض التى اسقطتها الثورة كما كان أحد الأعضاء الذين أرسلوا الى الخديو من جانب الزعامة الثورية فى القاهرة لتحديد موقفه عقب احتلال الانجليز للاسكندرية فتخلف هناك وانضم الى الخديو ، وحيدر باشـــا وزكى باشـــا وعمر لطفى باشـــا أهم ما يميزهم ولاؤهم القوى لتوفيق .

والعداء للثورة أو الولاء للخديو أو كلاهما كانا من أفضل معايير الانتقاء البريطانى خلال تلك المرحلة خاصة وأن أغلب اعضاء النظارة الجديدة قد أخذ الرأى فيهم قبل تعيينهم من جانب الممثلين البريطانيين فى مصر(٦) .

ملاحظة أخرى وهى لا تنسحب على نظارة شريف بل تمتد الى سائر النظارات التى تشكلت على امتداد ربع القرن الذى أعقب الاحتلال البريطانى للبلاد عندما تم تعيين سعد زغلول ناظراً للمعارف ١٩٠٦ .

فبطول تلك الحقبة تمت العودة الى استبعاد « العناصر المصرية » التى كانت قد اتت بها الثورة العرابية الى النظارة مثل عرابى والشريعى ومحمود فهمى وقصر المناصب النظارية على العناصر التركية .

وقد برر بيرنج — اللورد كرومر — رجل بريطانيا الأول فى مصر فى اغلب سنوات الحقبة المذكورة تلك السياسة بأنه قد تم سلوكها بسبب توقع المتاعب من « **العنصر المصرى** » الذى قام بالثورة وبأنه اذا ما أشرك فى السلطة فلن يكون « **مريحا** » على عكس احتمالات التعاون البادية من العناصر القديمة .

وعندما قاد « بلنت » حملة فى لندن للدعوة لاشراك العناصر المصرية فى السلطة كتب بيرنج الى وزارة الخارجية يقول أن هذا الاشراك مثله مثل « تعيين أحد زعماء الهنود الحمر المتوحشين حاكما عاما على كندا(٧) » .



عاشت النظارة الشريفية زهاء عام ونصف شهدت خلالها احداثا جساما ظلت تؤثر فى التاريخ المصرى على امتداد السنوات السبعين التى تلتها .

(٦) Egypt No. 18 (1882) No. 103 Malet to Granville, Aug. 29, 1882.
(٧) Lutfi Al-Sayyid, Afaf : Egypt and Cromer. pp. 60 — 61.

ففى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ دخل « الجنرال ولسلى » الى العاصمة المصرية بعد انحدار الثورة العرابية تماما ، ونزل بسراى عابدين التى أمر الخـديو باعدادها وأرسل الى وزارة الحربية البريطانية برقية جاء فيها « انتهت الحرب » وهكذا تم احتلال الانجليز للبلاد .

تبع ذلك صدور « دكريتو » من الخديو « بالغاء الجيش المصرى » واجراء محاكمات واسعة للعرابيين نال زعماء الثورة من جرائها مصادرة الأملاك والنفى المؤبد(٨) .

تم خلال نفس الفترة قدوم بعثة « دفرين » الى البلاد حيث وضعت التقرير المشهور باسم الرجل والذى أرسى أسس السياسة الاحتلالية فى مصر خلال السنوات التاليـة .

ومع كل ما كان يحدث فى مصر فقد شهدت الأراضى السودانية خـلال نفس الوقت استشراء الثورة المهدية لتلتهم الوجود المصرى مبتدئة من الغرب زاحفة نحو المناطق النيلية متفجرة فى الشرق ، وكانت ظروف الاضطراب فى مصر فى صالح هذا الاستشراء تماما .

أثرت تلك الأحداث المتتالية على النظارة الشريفية مما أدى الى اهتزازها ثم الى سقوطها .

الاهتزاز حدث نتيجـة لمـا ارتآه أشد العناصر خصـومة للعـرابيين ـــ رياض باشا ـــ من رحمة لقيها هؤلاء أثناء محاكمتهم ثم ما تبع هذه المحاكمة من تخفيف للأحكام الصادرة فيها الى مصادرة الأملاك والنفى المؤبد بدلا من الاعدام وهى رحمة ـــ فى رأى رياض باشا ـــ لا يستحقها هؤلاء ، ومن ثم قدم الرجل استقالته وخرج من النظارة فى ١٠ ديسمبر ١٨٨٢(٩) .

والسقوط حدث نتيجة للخلاف الذى اشتد بين أن تكون لمصر سياسـة خاصة فى السودان وبين أن تملى بريطانيا عليها هذه السياسة .

فلأسـباب عديدة قررت الحكومة البريطانية تبنى سـياسة « اخـلاء السودان » من المصريين ، وقد تمثلت هذه الأسباب فى :

١ ـــ ظروف مصر المالية الصعبة خلال تلك الفترة وعجزها عن الانفاق على مجهود حربى كبير يمكنها فى النهاية من حصر الثورة المنتشرة ثم الاجهاز عليهـا(١٠) .

---

(٨) الوقائع المصرية فى ١٤ ديسمبر ١٨٨١ .
(٩) الوقائع المصرية فى ١١ ديسمبر ١٨٨١ .
(١٠) Lutfi Al-Sayyid, Afaf : Op. Cit. p. 57.

٢ — ما يمكن أن يترتب على هذا الاخلاء من تواجد تهديد مستمر على الحدود المصرية الجنوبية يقدم المبرر المناسب لاستمرار الاحتلال البريطانى للبـــلاد(١١) .

على الجانب الآخر كان لشريف آراء مختلفة تقدم بها على صورة مقترحات محددة الى القنصل البريطانى العام فى القاهرة فى ٢ يناير ١٨٨٤ وقـــد تمثلت فى :

١ — مطالبة استنبول بارسال عشرة آلاف رجل الى سواكن .

٢ — ابلاغ الباب العالى أن مصر قد قررت ارجاع ادارة سواحل البحر الأحمر وشرق السودان الى العثمانيين (وهى المناطق التى كان قد حصـــل عليها المصريون من هؤلاء على عهد اسماعيل) .

٣ — ان تقوم مصر بتجميع قوة قدرها ١٥ الف رجل تعاون على السيطرة على مناطق نهر النيل الممتدة حتى الخرطوم لتحمى الأراضى المصرية(١٢) .

الا أن الحكومة البريطانية لم توافق على مذكرة شريف لأنها رأت عجـــز مصر عن الدفاع عن الخرطوم فى تلك الظروف كما أنها رفضت عودة الوجود التركى الى شرق السودان وما يمكن أن يصحب هذه العودة من تزايد النفوذ العثمانى فى البحر الأحمر وهى حريصة كل الحرص على « تنظيف » هـــذا البحر من أى نفوذ آخر خصوصا بعد فتح قناة السويس مما جعله من أهم الممرات المائية العالمية .

ووقف كل طرف وقد تجمد على آرائه ، وفى تلك الظروف بعث اللورد جوانفيل بتبليغه المشهور الى شريف والذى أصبح بعد ذلك أساسا للتعامل بين الوجود الاحتلالى والنظارة المصرية .

جاء فى هذا التبليغ المؤرخ فى ٤ يناير عام ١٨٨٤ .. « لا أرى حاجة الى ان اوضح لكم أنه من الواجب ، ما دام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتبـــاع النصـــائح التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها للخطر . ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها . ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وان حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه اذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين ، سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب اقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بنـــاء على نصائح حكومة جلالة الملكة(١٣) » .

---

(١١) Zetland : Lord Cromer, p. 95.

(١٢) Egypt No. 1 (1884) Inc. In No. 204 Cherif Pasha to Sir Baring. Jan. 2, 1884.

(١٣) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ص ٤



لورد كرومر

كان هذا التبليغ قمة التدخل البريطانى فى الشئون المصرية بعد الاحتلال اذ أنه فى الواقع ترجم الاحتلال العسكرى الى سيطرة سياسية الى حد تصورت معه بعض الأطراف أنه خطوة لفرض سيطرة بريطانية دائمة على مصر ذلك أن القنصل البريطانى العام فى القاهرة قد هدد فى أعقاب تقديم هذا الانذار بأنه اذا لم يقبل احد من المصريين تشكيل النظارة الجديدة فانه سوف يقوم بادارة البلاد بنفسه وحرص على انتشار خبر هذا التهديد(١٤) .

وقد ترتبت على التبليغ المذكور نتيجتان :

١ ـــ استقالة نظارة شريف باشا التى رفعها الى الخديو مساء ٧ يناير عام ١٨٨٤(١٥) . وقد سجل فيها رأيه بأن اخلاء السودان انتهاك للفرمانات الذى تمنع اتخاذ مثل هذه الخطوة « لأن تلك المديريات التابعة للباب العالى قد وضعها أمانة فى أيدينا لنديرها ، فاذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضة منا كان هذا العمل متناقضا مع أحكام الدكريتو الخديوية الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ الذى يشترط أن يحكم الخديو بواسطة وزرائه وبالاشتراك معهم . لذلك نقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقا للدستور »(١٦) .

٢ ـــ تسليم الخديو بكل ما طلبه الاحتلال ، فقد قبل استقالة النظارة الشريفية ، هذا من ناحية ، ثم انه من ناحية أخرى أبلغ القنصل البريطانى العام أنه يقبل ـــ بروح ودية ـــ ما تقرر من سياسة اخلاء كل السودان والتى يعتقد أنها قد تقررت لتحقيق مصالح البلاد ، وأضاف الى ذلك ابداء كامل ثقته بأن أى نصيحة ستتقدم بها الحكومة البريطانية انما تستهدف مصلحة مصر(١٧) .

وقد كان بيرنج محقا حين رأى انه قد تخلف عن هذه الأزمة أن أصبح الوجود البريطانى فى مصر « **أكثر وضوحا** »(١٨) ، كما أنها من ناحية أخرى قد أكدت أن حاكم مصر الحقيقى منذ ذلك الوقت قد أصبح القنصل البريطانى العام فى القاهرة(١٩) .

١١ ـــ نظارة نوبار باشا الثانية ١٠ يناير ١٨٨٤ ـــ ٩ يونية ١٨٨٨ :

بدأ البحث عن أحد أقطاب العهد القديم ليخلف شريف فى رئاسة النظارة وكان هناك رياض ونوبار ، وقد عرض الخديو المنصب أولا على رياض الذى رفضه مما دعاه الى أن يستدير بعرضه الى السياسى الكبير الوحيد الباقى ـــ نوبار باشا ـــ الذى وافق على تشكيل النظارة الجديدة على قاعدتين :

---

(١٤) Cromer : Modern Egypt. p. 297.

(١٥) Egypt No. 1 (1884) No. 214 Baring to Granville, Jan. 7, 1884.

(١٦) رئاسة مجلس الوزراء : المصدر السابق ص ٤ .

(١٧) Egypt No. 1 (1884) No. 221 Baring to Granville, Jan. 8, 1884.

(١٨) Zetland : Op. Cit. p. 105.

(١٩) Lutfi Al-Sayyid : Op. Cit. p. 58.

اولاهمـــا :

قبول النصيحة البريطانية لاخلاء السـودان .

ثانيتهمـــا :

ان تتشكل نظارته من أهالى البلاد تماما(٢٠) وذلك بعد أن رفضت وزارة الخارجية البريطانية اقتراحا لبيرنج مؤداه تشكيل نظارة من الانجـــليز بعد أن رفض رياض تكليفه بتشكيل النظارة الجديدة(٢١) .

وصدرت قرارات تأليف النظارة النوبارية الثانية على الوجه الآتى :

أمر عـــال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمرين الصادرين بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ و ٢١ ســبتمبر ١٨٧٩ .

امرنا بمـــا هو آت

تعين دولتلو نوبار باشا رئيس مجلس النظار ناظرا للخارجية والحقانيـــة

و

أمـــر عـــال

نحن خديو مصر

بناء على ما رفعه الينا رئيس مجلس نظار حكومتنا

امرنا بما هو آت

المـــادة الأولى

- تعيين سعادة ثابت باشـــا ناظرا للداخليـــة
- تعيين سعادة مصطفى فهمى باشا ناظرا للماليـــة
- تعيين سعادة عبد القادر حلمى باشـــا ناظرا للحربية والبحـــرية
- تعيين سعادة عبد الرحمن رشدى بك ناظرا للأشغال العمومية
- تعيين سعادة محمود باشا الفلكى ناظرا للمعارف العمومية

---

(٢٠) Egypt No. 1 (1884) No. 222 Baring to Granville, Jan. 8, 1884.

(٢١) Cromer : Op. Cit. p. 297.

وقد امتلأ عهد هذه النظارة الذى امتد لسنوات اربع أو أكثر قليلا بالصراع بين الوجود الاحتلالى الراغب فى تأكيد الحقائق التى فرضها فى اقالة النظارة السابقة وبين النظارة النوبارية الساعية الى منع سريان النفوذ الانجليزى الى كافة المراكز الحساسة من كيان الحكومة المصرية .

ويمكن تقسيم هذا الصراع الى مرحلتين اتسمت أولاهما (**بالهجوم**) من جانب نوبار على التقدم البريطاني واتسمت ثانيتهما (**بالهجوم المضاد**) من جانب المحتلين والذى نجح فى رد الهجوم بل والقضاء على النظارة النوبارية .

مرحلة (**الهجوم**) وكانت أسلحة نوبار خلال هذه المرحلة تتمثل فى :

١ — تزعزع الوجود البريطانى فى البلاد بعد بدء مفاوضات عثمانية — بريطانية تستهدف تحديد ميعاد لجلاء القوات الانجليزية عن البلاد هى تلك المعروفة بمفاوضات مختار — درمندوولف (١٨٨٥ — ١٨٨٧) .

٢ — انه — أى نوبار — كان الرجل الوحيد الذى قبل التعاون مع انجلترا ، ولما لم يكن أمام الوجود الاحتلالى من الساسة المصريين الكبار وقتذاك سواه فقد كان هذا التفرد من أهم الأسلحة التى يستطيع أن يلعب بها .

أما ميدان الهجوم الذى اختاره نوبار فقد كان فى صراعه مع المستر « كليفورد لويد » مستشار نظارة الداخلية الانجليزى .

وكانت نقطة الصدام الرئيسية بين الطرفين هى مسألة « علاقة مديرى المديريات بقوات الشرطة فى مديرياتهم » ، فقد قرر لويد فى مركزه فى نظارة الداخلية أن تتبع شرطة الأقاليم رئيسا خاصا بها فى كل مديرية ، وأن يكون هؤلاء مسئولين أمام المفتش العام بالداخلية وهو انجليزى ، وقد اعترض نوبار على هذه السياسة التى تضعف من سلطة مديرى المديريات بل انه اعترض أساسا على دور « كليفورد لويد » كمستشار للداخلية اذ كان يؤمن أن نظارة الداخلية مسئولة عن « حياة البلاد الخاصة » وان التدخل الأجنبى فى شئونها انما يعنى ادخال ارتباكات عديدة على هذه الحياة(٢٣) .

وبالأسلحة المناسبة التى اختارها نوبار أحرز نصره بالتخلص من كليفورد لويد وخاصة أن مستشار الداخلية قد أساء الى مركزه عندما دخل فى صراع مع السير « بنسون ماكسويل » مستشار نظارة الحقانية .

جرت محاولة بعد ذلك لتعويض تلك الخسارة التى أصابت النفوذ البريطانى بتعيين مفتشين انجليزيين عامين ، ولكن أمام اصرار نوبار أخفقت المحاولة . وكانت ضربة قوية للنفوذ البريطانى احتاج الى وقت طويل لتعويضها(٢٤) .

---

(٢٣) Lutfi Al-Sayyid, Afaf : Op. Cit. pp. 70 — 71.

(٢٤) Milner, Alfred : England In Egypt. pp. 92 — 93.

يدعو ذلك الى محاولة التعرف على المناطق الذى شن منه نوبار (**هجومه**) على الوجود البريطانى وهو ليس بالتأكيد منطلق العداء الكامل لهذا الوجود ذلك انه بينما كان يرى ضرورة استمرار « الوجود العسكرى البريطانى » فانه كان يتشكك فى قيمة تشغيل الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية ، وكان يقول دائما « انى فى صف الاحتلال .. ولكن ليس الاحتلال الادارى » ، بمعنى انه كان يريد المعونة لا النصيحة من الجانب البريطانى . وكان يرى أن هذا الجانب قدم له قدرا كبيرا من النصائح وقدرا قليلا من المعونة خاصة فيما يتصل بحماية مصر من الدول الأجنبية(٢٥) ، وكان أوضح مثل على هذا ما جرى فى حادثه جريدة « البوسفور اجبسيان » حين اضطر نوبار فى ١٨٨٥ الى الذهاب بكامل ملابسه الرسمية الى دار القنصلية الفرنسية ليقدم اعتذارا رسميا عن الاجراءات التى اتخذتها حكومته — بموجب النصح البريطانى ! — ضد تلك الصحيفة الفرنسية(٢٦) .

وقد تعددت مظاهر الرفض من جانب حكومة نوبار للنصيحة البريطانية :

١ — بالرغبة فى الحد من سلطات مفتشى الرى الانجليزى ، وكانت حجة نوبار فى هذا أن هؤلاء يتصرفون على أساس أنهم فوق القانون ، وقد رد السير كولن سكوت مونكريف مستشار نظارة الأشغال على ذلك بأنه لابد أن يأخذ هؤلاء حق التصرف فى أيديهم وأنه بدون ذلك فلن يكون لقراراتهم فى الحالات العاجلة أى قيمة .

٢ — بالضيق من السياسة الانجليزية التى منحت الشئون المالية الأسبقية على ما عداها من شئون ، خاصة فى ظل التنظيم الجديد للخزينة المصرية الذى وضعه المحتلون . فبمقتضى هذا التنظيم اصبح « ادجار فنسنت » مستشارا للمالية وقد بادر بتشكيل ما أسماه « باللجنة المالية » والتى تشكلت من ناظر المالية واثنين من الانجليز (فنسنت وفتزجرالد) ونمساوى (بلوم باشا) وفرنسى (مازوك) والتى أصبحت الهيئة المالية العليا فى البلاد . وكانت قرارات هذه اللجنة فى الشئون المالية تجب أى قرار حتى ولو كان صادرا من مجلس النظار .

وقد وصلت الأمور خلال عام ١٨٨٧ الى صدام مكشوف بين الطرفين مما دعا نوبار الى أن يقوم برحلة الى لندن فى صيف ذلك العام ليطلب من الحكومة الانجليزية تخليص مصر من طغيان مستشار المالية وقنصلها العام فى القاهرة ولكنه فشل فى بلوغ هدفه بعد أن ساندت حكومة لندن رجالها(٢٧) ، وكان عليه أن يواجه (**الهجوم المضاد**) .

وقد تهيأت الظروف خلال عامى ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ لشن هذا (**الهجوم المضاد**) ممثلة فيما يأتى :

---

(٢٥) Ibid. p. 105.

(٢٦) د. عبد العزيز الشناوى : حادث جريدة البوسفور اجبسيان — المجلة التاريخية المصرية — مجلد ٩ ، ١٠ ص ١١٧ — ٢١٣ .

(٢٧) Milner, Op. Cit. pp. 106 — 112.

اولا :

الاخفاق الذى أصاب معاهدة وولف ــ مختار مما أصبح معه الاحتلال البريطانى للبلاد غير محدد بأجل مسمى .

ثانيا :

ان السنوات التى مضت من عهد نوبار كانت قد غيرت من موقف ثالث اقطاب الساسة المصريين ممن لم يتولوا رئاسة النظارة المصرية فى عهد الاحتلال بعد ــ رياض باشا ــ ويصف أحد المعاصرين موقف هذا السياسى المصرى عندما علم بتوتر العلاقات بين نوبار والمحتلين .. يقول « أحس مصطفى رياض باشا بما وراء ذلك ــ يقصد التوتر ــ فعاد يومئذ الى عمل المآدب للكبراء والأمراء وأصحاب الوظائف ، وبالغ فى التودد الى الناس والاقلاع عن التحجب فكثر تردد المديرين وأعيان البلاد على بيته تزلفا ، فلما كان شهر رمضان من سنة ١٣٠٥ هجرية جاء من مزرعنه بمحلة روح الى القاهرة وأكثر من عمل تلك المآدب فقوى حينئذ ظهور المنحازين له وظهرت جلبتهم وكثرت اجتماعاتهم »(٢٨) . ولم يكن بالامكان أن يغيب معنى كل ذلك عن عيون سلطات الاحتلال التى أدركت انها قد عثرت على البديل وأن نوبار لم يعد يتمتع بميزة التفرد .

ثالثا :

السخط العام الذى استقبل به مشروع نوبار للمحاكم الأهلية ولا شك أن فشله فى هذا الميدان قد حسب عليه أكثر من أى ميدان آخر ، فهو من ناحية فشل فى ميدان الاصلاح القضائى الذى كان نوبار يرى نفسه فيه فارسا بغير منازع ، كما أنه من ناحية أخرى كان لا يستطيع الادعاء بالتدخل الانجليزى ذلك أنه كان قد تخلص من (بنسون ماكسويل) مستشار الحقانية الانجليزى منذ ١٨٨٤ ، ثم انه من ناحية ثالثة ملأ المحاكم برجال عينهم بنفسه . ومن ثم فان عجز القضاة من جانب ، وتأخر اجراءات التقاضى من جانب آخر ، وتعيين بعض القضاة المسيحيين (سوريين واقباط) من جانب ثالث .. كل هذا قد فجر السخط العام ضده .



وكانت المعركة هذه المرة حول منصب « رئيس البوليس » وذلك أنه فى أوائل ١٨٨٨ توفى « فالنتين بيكر » الذى كان يتولى هذا المنصب ، وانتهز نوبار الفرصة لاعادة تنظيم قوات البوليس بهدف التخلص من الضباط الانجليز فيها باعادة تبعية هذه القوات الى مديرى المديريات والغاء مركزها الرئيسى فى القاهرة(٢٩) .

---

(٢٨) ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ج ٤ ص ٤٤٦ .

(٢٩) Milner, Op. Cit. pp. 112, 113, 115.

على الجانب الآخر وجدها بيرنج فرصته لدفع الخلاف الى ذروة الأزمة والتخلص من نوبار ((**غير المتعاون**)) .

وقد قبل رئيس النظار التحدي واعتقد أن الفرصة ملائمة لانزال ضربة أخرى ((**بالاحتلال البريطاني الاداري**)) ، ذلك ان تلك الأيام قد شهدت سفر الخديو السابق ((اسماعيل)) الى استنبول ، ولما كانت العلاقة بين توفيق وبين الباب العالي ليست على ما يرام تماما فقد اعتقد أن ظهور أبيه في هذا الوقت في العاصمة التركية قد يكون علامة على النية على خلعه ، ورأى انه يستطيع الاعتماد في موقف كهذا على نوبار .

ومدعوما بالتأييد الخديوى خاض نوبار معركته الأخيرة ضد بيرنج ووصل به الأمر الى ارسال تيجران باشا وكيل الخارجية وزوج ابنته الى لندن ليشكو من قنصلها العام ، ولكن الحكومة البريطانية وهى تعى بأبعاد الموقف الجديد وبأن نوبار أصبح في مركز ضعف لا مركز قوة ساندت قنصلها العام فلقيت البعثة النوبارية لدى وزارة الخارجية بلندن الاخفاق وفي نفس الوقت تم التنبيه على الخديو بأنه اذا كان يرغب في الحصول على عون بريطانيا في الشئون الخارجية فعليه أن يصغى الى نصائح ممثلها في الشئون الداخلية . وكان على توفيق في هذه الحالة أن يختار تأييد نوبار أو التأييد البريطاني واختار الأخير ، خاصة وأن بيرنج قد لوح له بأن ((اسماعيل)) على استعداد للعودة ! (٣٠) .

وحسمت قضية الخلاف لصالح القنصل العام هذه المرة . وقد تكرر في هذه المناسبة المبدأ الذى كان قد وضعه اللورد جرانفيل بشأن اخلاء السودان بوجوب اطاعة النصائح البريطانية ، واستعيدت بذلك الأرض التى كانت قد فقدت خلال الصراع مع كليفورد لويد .

ولم يفق نوبار أبدا بعد هزيمته الأخيرة ، فالخديو أخذ بزمام الأمور في يديه بترأس مجلس النظار على نحو شبه مستمر والتدخل في كل أمر كبيرا كان أو صغيرا ، ذلك أنه لم يغفر لنوبار أبدا أنه قد جره الى معركة خاسرة ، كما أن بيرنج لم يكن مستعدا أن يقدم يد المعونة لرئيس النظار ، ولم يطل الوقت فلم يلبث أن بعث اليه في ٩ يونية ١٨٨٨ خطاب اقالة جاء فيه ((انه بناء على ما وقع في جلسة المجلس بالأمس وما هو الا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين في الآراء مما رأيت معه استحالة بقائك في منصبك فلهذا قد أقلتك منه))(٣١) .

وأحرز بيرنج بذلك نصره الثانى في طريق تدعيم الوجود السياسي للاحتلال في البلاد وأكد قولته المشهورة التى كان قد أطلقها مرة من ((اننا لا نحكم مصر وانما نحكم اولئك الذين يحكمون مصر !))(٣٢)

---

(٣٠) Lutfi Al-Sayyid, Afaf, Op. Cit. pp. 72 — 74.

(٣١) ميخائيل شاروبيم : المصدر السابق ج ٤ ص ٤٤٥ — ٤٤٦ .

(٣٢) Lutfi Al-Sayyid, Afaf, Op. Cit. p. 68.

١٢ ــ نظارة مصطفى رياض باشا الثانية ٩ يونية ١٨٨٨ ــ ١٢ مايو ١٨٩١ :

لم يبق من الشخصيات الثلاث الكبيرة التى تولت رئاسة النظـارة فى مصر قبل الثورة العرابية سوى رياض الذى لم يتعامل معه بعـد الوجـود الاحتـلالى .

وقد أبدى رياض باشا خلال فترة الصراع الأخيرة بين نوبار والمحتلين استعدادا لتأليف النظارة وهو ما لم يبده عند سقوط شريف ١٨٨٤ ، بل ان استعداده هذا كان أحد مسببات الاسراع باسقاط نوبار ــ كما تمت الاشارة ــ ومن ثم فان اختياره كان جاهزا حتى قبل اسقاط سلفه .

ومن ثم فان مراسيم تشكيل النظارة الجديدة لم تستغرق وقتـا ، فقـد صدر فى ٩ يونية الأمر العالى بتكليف رياض بالرئاسة ، ثم صدر بعـد ذلك بيومين **الأمر العالى بتأليف النظار**(٣٣) ، وقد جاء فيه انه :

قـد تعين

● دولتلو رياض باشـا	ناظرا للداخلية وللماليـة
● وسعادة مصطفى فهمى باشا	ناظرا للحربية والبحرية
● وسعادة ذو الفقـار باشـا	ناظرا للخارجيـة
● وسعاد محمد زكى باشـا	ناظرا للأشغال العمومية
● وسعادة حسين فخرى باشـا	ناظرا للأشغال العمومية
● وسعادة على مبـارك باشـا	ناظرا للمعارف العمومية »

وقد كانت كل الظروف فى صالح بقاء النظارة الرياضية الثانيـة لأطول أمد ممكن :

١ ــ فالأوضاع العامة للبلاد كانت افضل كثيرا من الأوضاع التى تولى فيها نوبار أو شريف ، فالأزمة المالية كانت قد بدأت فى الانفراج ، ثم أنه بعد شهور من قيام النظارة أحرز الجيش المصرى انتصاره على المهـديين فى « طوشكى » ــ ١٨٨٩ ــ أخذ بعده المد المهدى ينحسر نحو الجنـوب ، فى نفس الوقت ثم تخفيض ضريبة الأطيان فى المديريات الفقيرة بنسبة ٣٠ ٪ بينما أخذت الايرادات تفوق المصروفات .

٢ ــ ان الرجل كان يملك من الامكانيات ما يمكن أن يوفر له شـعبية كبيرة ، فهو (كمسلم غيور) له نفوذه الدينى فى البلاد ، وهو (كمالك كبير) يدرك تماما ما يريده الناس وقادر على كسب ولاء المشايخ المحليين(٣٤) .

---

(٣٣) نص الأمر فى الوقائع المصرية العدد ٦٩ لعام ١٨٨٨ .
(٣٤) Milner, Op. Cit. pp. 128 — 129.

٣ — بالاضافة الى كل ذلك فهناك تلك العلاقة القديمة التى ربطت بينه وبين الانجليز قبل الاحتلال اذ أنه لعب خلال توليه للمناصب النظـــارية آنذاك دورا يتسم بالولاء الواضح لهؤلاء .

الا أن كل تلك المواصفات والتى تصورها المحتلون فى صف البقاء الطويل للنظارة الجديدة لم تمنع الرجل من أن يرفض استمرار التغلغل البريطـــانى فى الادارة المصرية وهو فى هذا لم يختلف كثيرا عن سلفه .

وقد انسحب الرفض هذه المرة على ميدان القضاء ، ذلك انه قبل شهور قليلة من تاليف نظارة رياض كان قد تم تعيين مدع عام بلجيكى هو المسيو « ليجريل » طلب منه اجراء فحص شامل لعيوب الجهاز القضائى ، فكان أول ما أوصى به ، الغاء اللجان التى كان قد انشأها نوبار لمحاكمة قطـــاع الطرق ، وقد تبنى بيرنج مطلب ليجريل وسعى الى اخراجه الى حيز التنفيذ ونجح فى ذلك فى مايو ١٨٨٩ .

أدى الغاء هذه اللجان الى ضرورة التوسع فى الجهاز القضائى ورأى بيرنج أن الوسيلة لذلك بتدعيم هذا الجهاز بعدد من القضاة الأوربيين ، وقد قاوم رياض هذا الاتجاه الا أنه استسلم له فى نوفمبر ١٨٨٩ عنــدما تم تعيين قاضيين انجليزيين فى محكمة الاستئناف .

تبع ذلك أن اقترح القنصل البريطانى العام فى القاهرة تعيين قاض ممن اشتغلوا فى المحاكم الهندية لاعادة النظر فى الجهاز القضائى المصرى برمته ، وتم فعلا عام ١٨٩٠ مجىء « المستر سكوت » قاضى المحكمة العليا فى بومباى للنظر فى المسألة وتقرر تعيينه اولا لمدة عام واحد(٣٥) .

فى نهاية ١٨٩٠ كان مستر سكوت قد أعد تقريره الذى اقترح فيه عدة تغيرات ، وحول هذا التقرير دارت المعركة ، فقد شكل فخرى باشـــا ناظر الحقانية لجنة لدراسة المشروع أبدت عليه مجموعة من الاعتراضات(٣٦) .

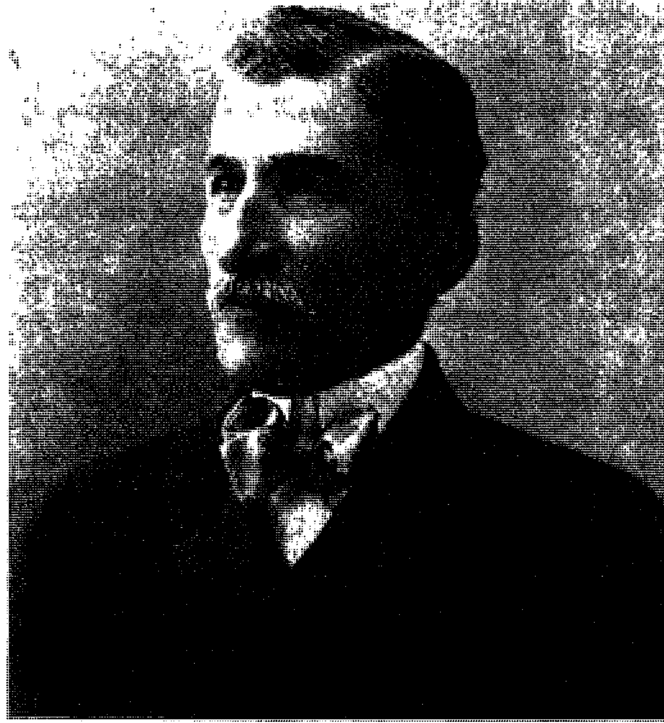
ولكن وكما حدث من قبل فقد جاءت التعليمات من لندن لبيرنج بضرورة التمسك بمشروع سكوت بل اكثر من ذلك بضرورة تعيين الرجل فى منصب يكون قادرا منه على متابعة تنفيذ مشروعه .

وقد تصور رياض أنه قادر على اشراك الخديو فى هذا الصراع ، وبدا لأول وهلة أنه سينجح فى ذلك ، ولكن ما أن تبين توفيق حجم الخـــلاف حتى بادر بالانسحاب بنفس الطريقة التى انسحب بها من قبل مع نوبار ، وبنفس المشاعر غير الودية التى حملها لرئيس النظار السابق(٣٧) .

وقبلت اقتراحات المستر سكوت وعين الرجل فى منصب مستشار الحقانية رغم أنف النظارة المصرية ، وقد حاول رياض بالاشتراك مع ناظر الحقانيـــة

---

(٣٥) Ibid. pp. 130 — 131.
(٣٦) Lutfi Al-Sayyid, Afaf. Op. Cit. p. 77.
(٣٧) Milner, Op. Cit., p. 132.



مصطفى فهمى باشــا

— ابن حسين افندى البكباشى التركى الأصل ولد فى كريت ١٨٤٠ أثناء اقامة والده بها .

— تكفل بتربيته خاله محمد زكى باشا ناظر ديوان الأشغال .

— تعلم بالمدرسة الحربية بالقلعة والتحق بالجيش وظــل يترقى فى مناصبه حتى نال رتبة الفريق .

— عين مديرا للمنوفية ثم محافظا للقاهرة وبورسعيد وناظرا للخاصة الخديوية وسر تشريفاتى خديوى .

— قبل أن يتولى رئاسة النظارة اشتغل ناظرا لنظــارات متعددة هى الأشغال ، والخارجية ، والحقانية ، والمالية، والداخلية ، والحربية والبحرية .

احراج مركز هذا المستشار الجديد بأن اعلن فخرى باشا ان سكوت لا يملك صلاحيات ادارية ، ثم تبع ذلك الاعلان أن عين رياض « هربرت كنشنر » رئيسا للبوليس على أمل أن يصطدم الرجلان ، ولكن لم يتحقق هذا الأمل فقد اشتركا في وضع تقرير قدماه رأسا الى الخديو متجاهلين فى ذلك النظارة ورئاستها مما دفع رياض الى الاستقالة فى ١٢ مايو ١٨٩١ متذرعا بسوء صـــحته(٣٨) .

١٣ ــ نظارة مصطفى فهمى باشا الأولى ١٤ مايو ١٨٩١ ــ ١٧ يناير ١٨٩٢ :

يؤرخ تشكيل هذه النظارة الانتصار الكامل لتغلغل الاحتلال البريطـــانى فى الشئون المصرية ، واذا كانت موقعة التل الكبير فى سبتمبر ١٨٨٢ تسجل **استسلام مصر العسكرى للغزو البريطانى** فان تشكيل نظارة مصطفى فهمى بعد ذلك بنحو تسع سنوات يسجل **استسلامها السياسى** .

ومصطفى فهمى ظل رجل الجميع لأنه كان يجيد تنفيذ الأوامر أكثر مما يجيد اصدارها ، ثم انه من ناحية أخرى كان يعرف كيف يهرب من المواقف التى تستلزم مساندة أحد أطراف السلطة ، فهو مثلا بالرغم من اشتراكه فى نظارات الثورة العرابية الا أنه عندما تعقدت الأمور ترك البلاد بدعوى سوء صحته وسافر الى أوربا ولم يعد منها الا بعد أن هدأت الأمور .

ولا شك أن المحتلين قد اختاروا الرجل لهذه الصفات التى تميز بهـــا ، ويصف لورد ملنر هذا الاختيار بقوله أن تولى مصطفى باشا للســـلطة أصاب طبيعة الحكومة المصرية بتغيير كبير « فهو أول رؤساء النظار المصريين المتعاطفين مع الانجليز بلا تحفظ ذلك أنه مقتنع تماما ان مصر تحتاج الى **الارتكان الى دولة كبرى وانه ليس مثل انجلترا فى هذا** »(٣٩) ، وبيرنج يصف رئيس النظار الجديد بأنه « أداة طيعـــة فى أيدى الممثـــل البريطانى فى القـــاهرة(٤٠) .

ثم أن التجربة كانت فى صف هذا الاختيار ، ذلك أن مصطفى فهمى كان ناظرا للحربية والبحرية خلال النظارتين السابقتين (نوبار ورياض) وهى أكثر النظارات التى شهدت تغلغلا من جانب الاحتلال دون أن يبدى أى اعتراض على هذا التغلغل ، وعلى حد تعبير الصحيفة الفرنسية «لوسفنكس» التى كانت تصدر وقتذاك فى القاهرة بأن الرجل « قد ارتضى لنفسه طيـــلة هذه السنين أن يتوارى خلف السردار ويتنازل عن وجوده وكيانه(٤١) » .

---

(٣٨) Milner, Op. Cit. p. 132.

(٣٩) Milner, Op. Cit. p. 132.

(٤٠) Lutfi Al-Sayyid, Afaf. Op. Cit. p. 78.

(٤١) لوسفنكس فى ١٧ مايو ١٨٩١ ــ نقلا عن :
محمود نجيب ابو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية ص ٩٦ .

وهكذا ومن منطلق الاستسلام الكامل تشكلت نظارة مصطفى فهمى الأولى فى ١٤ مايو ١٨٩١ وصدر الأمر العالى(٤٢) بهذا التشكيل على النحو الآتى :

عـــين

● عطوفتلو مصطفى فهمى باشا	ناظرا للداخليـــة
● وسعادة عبد الرحمن رشدى باشا	ناظرا للماليـــة
● وسعادة محمـــد زكى باشـــا	ناظرا للأشغال العمومية والمعـــارف
● وسعادة حســـين فخـــرى باشا	ناظرا للحقانيـــة
● وسعادة يوسف شهدى باشا	ناظرا للحربية والبحرية
● وسعادة تكران باشـــا	ناظرا للخارجيـــة

وكان من الطبيعى ورئيس النظار قد أختير من **منطلق الاستسلام** أن تكون نظارته **نظارة استسلام** ، فهى مع تشكيلها قبلت ما لم تقبله النظارة السابقة من حضور مستشار الحقانية البريطانى لجلساتها وما يمكن أن يعنيــه هذا من سلب سلطة الناظر وضياع هيبته .

ولعـــل ذلك ما دعا بعض الدوائر فى ذلك الوقت ـــ وبالذات الدوائر الفرنسية ـــ الى المطالبة بالغاء مناصب النظار « ما داموا قد أصبحوا لا فائدة منهم(٤٣) » .

ولم تعد المشكلة بعد ذلك بالنسبة للوجود الاحتلالى تتمثل فى التغلب على معارضة النظارة لدخله فى الشئون المصرية بقدر ما تتمثل فى المحافظة على هذه النظارة وهو ما عبر عنه ممثله أدق التعبير فى احدى رسائله الى لندن بقوله « ان أهم ما يحتاجه النظار الشعور بالاحترام ـــ ذلك أن المصريين يصفونهم بالدمى ـــ وهو ما نسعى الى تقديمه لهم . والنتيجة على أى الحالين ستكون واحدة ولكن مع ارضائهم فان دولاب العمل سوف يســـير نحو الأفضل(٤٤) » .

ولكن اذا كان المحتلون قد نجحوا فى فرض الاستسلام على أدوات السلطة المصرية فان نجاحهم فى ابقاء هذا « **الاستسلام المفروض** » كان مشـــكوكا فيه خاصة وانه بعد شهور قليلة وفى مطلع ١٨٩٢ توفى الخـــديو توفيق وتولى خديو جديد كان له معهم شأن آخر (!) .

---

(٤٢) الوقائع المصرية العدد ٥٥ عام ١٨٩١ .
(٤٣) لوفار دالكسائدرى فى ٢٣ مايو ١٨٩١ نقلا عن :
محمود نجيب أبو الليل : نفس المصدر السابق ص ٩٧ .
(٤٤) Lutfi Al-Sayyid, Afaf, Op. Cit. p. 78.

الباب الثانى

الفصل الثانى

عهـــد الشـــقاق الأول ١٨٩٢ ـــ ١٩٠٧



عبـــاس حـــلمى

باعتلاء « الخديو عباس حلمى باشا » لمسند الخديوية فى مطلع عام ١٨٩٢ بدا وكأن عهده استمرار لعهد أبيه الاستسلامى نحو الوجود الاحتلالى ، وقد دعمت مجموعة الأحداث التى وقعت خلال النصف الأول من تلك السنة هذا الظن .

فمن ناحية عاونت دار المعتمد البريطانى بالتعجيل فى تولية الشاب الصغير لعرش أبيه متذرعة فى ذلك بحساب عمره بالسنوات العربية لا الميلادية ومستهدفة من وراء ذلك منع استنبول من التدخل بشكل أو بآخر فى هذه التولية(١) .

ومن ناحية أخرى فان بريطانيا — بكل ثقلها السياسى — قد ساندت ، عباس الثانى فيما عرف بأزمة فرمان التولية ، وذلك حين حاول الباب العالى سلخ سيناء من مصر عندما حدد الأراضى المخول لعباس ادارتها بمقتضى الفرمان الصادر بتوليته ، فوقف الانجليز موقف الرفض من هذا العمل مما دعا السلطان الى التراجع عنه فى ابريل عام ١٨٩٢ (٢) .

ومن ناحية أخيرة فقد حاول العثمانيون التدخل فى الشئون المصرية فى الأيام الأولى من عهد عباس مما أغضب الخديو بشدة وبدا واضحا أن رد الفعل المنتظر لهذا الغضب مزيد من الاعتماد على الوجود البريطانى .

ذلك أن مختار باشا القومسيير العثمانى فى القاهرة ضغط على عباس الثانى من أجل تغيير « نظارة مصطفى فهمى » يعاونه فى ذلك كل من القنصل الفرنسى والقنصل الروسى بهدف استقدام آخر أقل ولاء لانجلترا .

وكان رد حاكم مصر الجديد على ذلك ابعاد حرسه الخاص من الأتراك تعبيرا عن غضبه من التدخل التركى فى الشئون المصرية . وتبع ذلك بدعوته لنظارته كاملة كما دعا القومسيير العثمانى وخطب فيهم مؤكدا ثقته بالنظارة(٣) .

***

مع كل تلك الأحداث تصور الانجليز أن المكان الطبيعى « للخديو الصغير » فى أحضانهم ، ولكن قبل نهاية السنة — ١٨٩٢ — ومع مطلع العام التالى يتبدد هذا التصور تماما .

---

(١) Cromer, The Earl of : Abbas II. p. 2.

(٢) Cromer, The Earl of : Modern Egypt, London 1908, Vol. II pp. 267 — 269.

(٣) Zethand, The Marques of : Lord Cromer. pp. 193 — 194.



حسين باشا فخرى

* ابن الفريق جعفر صادق باشا الشركسى ولد بالقـــاهرة ١٨٤٣ .

* بعد توظفه ١٨٦٣ انتهز فرصة سفره الى باريس لدراسة القانون وعاد منها ١٨٧٤ حيث عمل فى نظارة الحقانية .

* ظل يترقى حتى عين ناظرا للحقانية فى نظارة رياض باشا الاولى ثم فى نظارة شريف باشا الرابعة واخيرا فى نظارة رياض باشا الثانية .

* أخرج من هذه النظارة الاخيرة بسبب معارضته لمشروعات الانجليز القضائية .

وقد بدا التطور الى الأسوأ فى العلاقات بين القصر والانجليز بمجموعة من **الأشياء الصغيرة** — على حد تعبير المعتمد البريطانى فى القاهرة — وقد احصى عباس الثانى فى مذكراته بعض هذه **الأشياء الصغيرة** فذكر انه عند وصوله الى مصر بينما عزفت فرقة موسيقى الجيش المصرى السلام الوطنى المصرى عزفت فرقة موسيقى الجيش البريطانى السلام التركى مما كان علامة بأن بريطانيا تنظر اليه من خلال تبعيته للسلطان ، ضايق عباس أيضا الاعتقاد السائد بانه من غير المسموح للنظار المصريين بزيارة القصر دون أن يكون فى صحبتهم المستشار المالى البريطانى الوين بالمر Elwin Palmer ، ومن ثم فانه عندما قام عباس بجولة فى الوجه البحرى فقد رفض استصحاب بالمر معه .

اكثر من ذلك ما تردد من شائعات من أن مصطفى فهمى رئيس النظار يسعى الى تعيين مستشار بريطانى فى « المعية السنية » استكمالا لحلقات السيطرة البريطانية على البلاد(٤) .

وآذنت كل تلك « الأشياء الصغيرة » ببداية عهد جديد فى العلاقات بين الخديوية والوجود البريطانى يختلف عن سابقه هو ما اتفق على تسميته **بعهد الشقاق الأول** .

(١٥) نظارة حسين فخرى باشا الأولى (١٥ يناير ١٨٩٣ — ١٨ يناير ١٨٩٣ :

كانت **النظارة** اهم الميادين التى انعكس عليها صراع السلطتين الفعلية والشرعية وقد تصور كل منهما أن اثبات وجوده فى هذا الميدان مع ما يضفى عليه من صورة انه يمثل **السلطة الحقيقية فى** مصر فانه يمتلك **الاداة** التى تدعم من نفوذه .

وعلى ذلك فقد شهد شهر يناير عام ١٨٩٣ أزمة نظارية يمكن القول أن عهد الاحتلال البريطانى كله (١٨٨٢ — ١٩١٤) لم يشهد لها مثيلا .

وقد نشبت الأزمة من رغبة الخديو تغيير نظارة مصطفى فهمى أو « السير مصطفى فهمى » على حد تعبير الصحف الفرنسية التى كانت تصدر فى مصر وقتذاك — بنظارة موالية .

وكان على عباس لتنفيذ رغبته :

١ — استخدام ظروف مواتية .

٢ — اتخاذ زمام المبادأة واصدار القرار .

٣ — تملك الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار الذى أصدره .

Lutfi Al-Sayyid Afaf : Egypt and Cromer. pp. 99 — 100.

فيما يتصل **بالظروف المواتية** فقد خلق عباس بعضها وخلقت الظروف بعضها الآخر .

ففى خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٨٩٢ ظهرت حملة فى الصحف المناوئة للوجود البريطانى(٥) تؤكد أن « الأمير هو المصدر الوحيد للسلطة فى البلاد » وكان واضحا أن عباس وراء هذه الحملة .

وفى أواخر نفس السنة ظهر كتاب ملنر المعروف « انجلترا فى مصر » وقد دافع فيه مؤلفه عن **احتلال بريطانى دائم لمصر** مما أثار موجة من الاحتجاجات من جانب المصريين واوجد **مناخا مصريا مناسبا** لمحاولة ضرب الوجود البريطانى(٦) .

ثم أنه فى أغسطس ١٨٩٢ وبعد اجراء انتخابات عامة فى انجلترا تولت وزارة الأحرار السلطة بعد وزارة سولسبرى المحافظة ، ولما كان معلوما أن الأحرار أو قسما منهم على الأقل راغب فى جلاء عاجل عن مصر ، وهو ما كان قد بدا فى تصريحات جلادستون رئيس الوزراء الجديد أيام كان زعيما للمعارضة(٧) فقد وفر ذلك **مناخا بريطانيا** للاجراء الذى رغب الخديو فى اتخاذه .

يأتى بعد ذلك القبض على **زمام المبادأة** واستخدامه فيما يريد ، وقد سنحت لعباس فرصة هذا القبض عندما أرسل « كولس باشا Coles » رئيس البوليس منشورا الى مديرى المديريات دون أن يمر على الناظر المختص مما دعا الخديو أن يمسك بدليل لا يقبل الجدل على اتهاماته المتكررة لنظارة مصطفى فهمى بالضعف(٨) .

وانطلاقا من هذا الموقف أرسل عباس أحد رجاله لمصطفى باشا يدعوه الى الاستقالة فاعتذر الرجل وأكد أنه لا يستطيع الاقدام على ذلك دون استشارة كرومر مما أدى الى أن يستشيط الخديو غضبا ويصدر قرارا باقالة النظارة ، ويذكر كرومر أن ابلاغه بقرار الخديو كان مفاجاة كاملة له(٩) .

وتبع ذلك — امعانا فى التحدى — اختيار حسين فخرى باشا رئيسا للنظارة الجديدة ، وكان وراء هذا الاختيار قبل أى شىء موقف سابق لفخرى باشا ضد المشروع البريطانى لاصلاح القضاء المعروف **بمشروع سكوت** مما أدى الى ابعاده وقتها عن منصبه كناظر للحقانية قبيل وفاة الخديو توفيق بأيام قليلة(١٠) .

---

(٥) البوسفور اجبسيان فى ٢٥ نوفمبر والأهرام فى أول ديسمبر .
(٦) Lutfi Al-Sayyid : Op. Cit. pp. 100 — 101.
(٧) Cromer : Abbas II pp. 12 — 13.
(٨) Lutfi Al-Sayyid : Op. Cit. pp. 106 — 107.
(٩) Cromer : Abbas II. p. 21.
(١٠) ١٤ ديسمبر ١٨٩١

فى نفس الوقت وفى تشكيل النظارة الجديدة الذى تم على النحو الآتى :

- حسين فخرى باشا ناظرا للداخلية
- تكران باشا ناظرا للخارجية
- محمد زكى باشا ناظرا للأشغال العمومية والمعارف العمومية
- يوسف شهدى باشا ناظرا للحربية والبحرية
- بطرس غالى باشا ناظرا للمالية
- أحمد مظلوم باشا ناظرا للحقانية(١١) .

فانه فى هذا التشكيل قد تم استبعاد ناظر المالية « عبد الرحمن رشدى باشا » وناظر الحقانية « ابراهيم فؤاد باشا » والذى كان قد حل محل فخرى باشا بعد ابعاد الأخير . وكانت التهمة الأساسية الموجهة للرجلين والتى ترتب عليها استبعادهما هى ما أبدياه من **تعاون ودى** — على حد تعبير كرومر — مع الموظفين البريطانيين كل فى نظارته(١٢) .

بقى بعد كل هذا وضع القرار موضع التنفيذ والذى كان المعيار الأساسى لمكانة الخديوية ولامكانياتها فى هذا الصراع .

وعند هذا انتقل زمام المبادأة الى كرومر ليفسد كل ما أقدم عليه الخديو وما أسماه « بالانقلاب Coup d'etat»

فهو أولا انتزع وعدا من عباس بعدم نشر مراسيم تأليف الوزارة الجديدة فى الجريدة الرسمية قبل استشارة لندن ، ثم تبع ذلك — زيادة فى الحيطة — بارسال قوات بريطانية كافية الى المطبعة التى تطبع فيها هذه الجريدة لمنع نشر المراسيم اذا أخل الخديو بوعده(١٣) .

وواكب هذا الاجراء امتناع الموظفين الانجليز العاملين فى الحكومة المصرية عن الذهاب الى مكاتبهم خلال أيام الأزمة(١٤) .

فى نفس الوقت هددت « التايمز » اللندنية ذات العلاقات الوثيقة بدوائر وزارة الخارجية البريطانية بأنه اذا لم يتراجع الخديو فى الوقت المناسب فان الانجليز سوف يضعون أيديهم على كل المرافق والمصالح التى ما زالت تتمتع بنوع من الاستقلال(١٥) .

---

(١١) الأهرام فى ١٦ يناير ١٨٩٣

(١٢) Cromer : Abbas II. p. 21.

(١٣) Lutfi Al-Sayyid : Op. Cit. p. 109.

(١٤) Le Bosphore Egyptien 18 Janvier 1893.

نقلا عن محمود نجيب أبو الليل : الصحف الفرنسية والاحتلال البريطانى ص ١٢٠

(١٥) ابو الليل : المصدر السابق ص ١٢٦

ووصل الأمر الى التفكير فى احتلال القوات البريطانية لنظارات الداخلية والمالية والحقانية لمنع النظار الجدد من دخولها لولا الخوف من ان يؤدى هذا العمل الى تداخلات من الدول الأوربيـــة (خاصة فرنسا وروسيا) فى هذه المسألة التى رغب الانجليز فى حصارها فى نطاق الأزمة الداخلية(١٦).

وبلغت الأزمة ذروتها بالقرار الذى اتخـــذه مجلس الوزراء البريطانى فى ١٧ يناير وابرق به الى كرومر فى القاهرة لتقديمه الى عباس الثانى وكان نصــــه :

« ان الحكومة البريطانية تنتظر ان يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظار ، وانه فى الوقت الحاضر لا تبدو اى ضرورة للتغيير ، لذلك لا تستطيع الحكومة البريطانية أن توافق على تعيين فخرى باشـــا » .

ومع هذا الانذار التحريرى تقدم كرومر بانذار شفوى بأنه فى حالة عدم استجابة عباس للنصــيحة البريطانية فان الموقف سيتخذ طابعا خطيراً ومعقداً(١٧) .

وقد وصف عباس الرسالة الانجليزية بانها كانت **برنامجا مفروضا**(١٨) .

وكان لابد من حل .. ففى عصر نفس يوم تقديم الانذار — ١٧ يناير — جرت مناقشات طويلة بين بطرس غالى وتيجران ممثلين للخديو وبين المعتمد البريطانى تم فى نهايتها التوصل الى حل الأزمة .

(١٦) نظارة مصطفى رياض باشا الثالثة ١٩ يناير ١٨٩٣ — ١٥ ابريل ١٨٩٤ :

وقد تضمن هذا الحل الذى تم التوصل اليه اربعة قرارات :

١ — الا يعود « مصطفى فهمى » الى رئاسة النظارة استجابة لطلب الخديو وحفاظا لمساء وجهه .

٢ — أن يستقيل حسين فخرى باشا من رئاسة النظارة وفى الحال استجابة لطلب كرومر ونزولا على « الانذار البريطانى » .

٣ — أن يقدم الخديو للورد كرومر بلاغا رسميا وضعه المعتمد البريطانى بنفسه وجاء فيه أنه يرغب رغبة شديدة فى أن يوجه عنايته لايجاد أصدق العلاقات الودية مع انجلترا وانه يسير بكل رضاء بموجب نصيحة الحكومة الانجليزية فى كل المسائل الهامة فى المستقبل(١٩) .

---

(١٦) Lutfi Al-Sayyid : Op. Cit. p. 109.

(١٧) Cromer : Abbas II. pp. 24 — 25.

(١٨) مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى ، صحيفة المصرى فى ٣ مايو ١٩٥١ .

(١٩) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ — القسم الأول ص ٥٩ — ٦٠ .

٤ ـــ تعيين « رياض باشا » رئيسا للنظار ، وقد وافق كرومر على اختيار الرجل لأنه يتمتع بسمعة طيبة « كمسلم متعصب » ـــ على حد تعبيره ـــ مما يضمن معه تأييد المسلمين لتغيير فخرى باشا(٢٠) .

ومن ثم صدرت قرارات تشكيل نظارة رياض الثالثة وقد جاء فيها :

أمر عـــال(٢١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار .

أمرنا بمـــا هو آت

ـــ عين

• دولتلو رياض باشـــا	ناظرا للداخلية
• وسعادة محمد زكى باشـــا	ناظرا للاشغال العمومية والمعارف العمومية
• وسعاد يوسف شهدى باشـــا	ناظرا للحربية والبحرية
• وسعادة تكران باشـــا	ناظرا للخارجية
• وسعادة بطرس باشا غالى	ناظرا للمالية
• وسعادة أحمد مظلوم باشـــا	ناظرا للحقانية

المـــادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ١٩ يناير ١٨٩٣

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار ـــ رياض

(٢٠) Ztland : Op. Cit. p. 200.

(١) الوقائع المصرية العدد التاسع عام ١٨٩٣ .

بدلا من أن ينهى **الحل الوسط** الذى تم التوصـــل اليـــه الأزمة فان الموقف الذى وقفه الخديو الشاب فى مواجهة الوجود الاحتلالى بغض النظر عما انتهى اليه قد أثر تأثيرا بالغا فى رأى عام مصرى متلهف بعد أكثر من عشر سنوات عجاف من الاستسلام الكامل للمحتلين مما أثار موجة وطنية جارفة تردد صداها فى طول البلاد وعرضها ، وقد كتب أحد قناصل انجلترا فى الوجه البحرى يقول « ان أن الآمال قد تزايدت باقتراب وقت التخلص من الانجليز »(٢٢) .

كما أنه من ناحية أخرى قامت المظاهرات فى القـــاهرة احتجاجا على بريطانيا ، ومن وسط هذه المظاهرات ظهر الحزب الوطنى الذى قاد حركة النضال فى تلك المرحلة من مراحل التاريخ المصرى ذلك أن طلاب مدرســـة الحقوق الذين تظاهروا أمام دار صحيفة المقطم باعتبارها الصحيفة الناطقة بلسان الاحتلال كان يقودهم شاب لم يتجاوز عمره الثمانية عشر عاما .. ولم يكن هذا الشاب سوى مصطفى كامل(٢٣) .

ولمواجهة هذا الموقف كان على كرومر أن يتحرك بسرعة ، ومن ثم فانه ضغط على الحـــكومة البريطانية للموافقة على « زيادة قوات الاحتلال فى مصر » ونجح « روزبرى » وزير الخارجية فى انتزاع قرار من الوزارة البريطانية بهذه الزيادة فى ٢٣ يناير طير الى المعتمـــد البريطـــانى لابلاغه للخديو فى الحال .

ويقول كرومر أن تأثير هذا الابلاغ كان مفيدا لأبعد الحدود اذ تغير اتجاه وزارة رياض نحو المصالحة كما هدأت التظاهرات التى كانت قد سادت البلاد فى الفترة السابقة(٢٤) .

ولكن لم يكن هذا كل ما يبتغيه الرجل فقد كان راغبا فى أن يلقى على الخديو درسا ، وواتته الفرصـــة لذلك بعد نحو عام فيمـــا عرف **بحـــادث الحـــدود** .

ذلك انه فى زيارة عباس الثانى لحدود مصر الجنوبية أبدى بعض الملاحظات على بعض (أورط) الجيش المصرى فى استعراض تم أمامه فى وادى حلفا مما أدى الى ثورة كتشنر الذى كان يشغل وظيفة السردار وقتذاك وتهديده بالاستقالة .

واهتبل كرومر الفرصة وصمم على أن يمرغ كرامة عباس الثانى فى الوحل فهدد بخلعه اذا لم يصدر بيانا رسميا يسحب فيه انتقاداته فى نفس الوقت الذى قدمت فيه للخديو برقية من وزير الخارجية البريطانية جاء فيها أنه

---

(٢٢) Lutfi Al-Sayyid : Op. Cit. p. 110.

(٢٣) Goldsschmidt, Arthur, The Egyptian Nationalist Party 1892 — 1919. p. 310.

(٢٤) Cromer : Abbas II. pp. 38 — 39.

« اذا رفضت مصر اجابة المطالب الانجليزية اضطررنا الى اتخاذ الوسائل الفعالة لوضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال »(٢٥) .

ومع ما نتج عن هذه الأزمة من اهانة مقصودة للخديو فانها فى نفس الوقت قد أودت بالوزارة الرياضية الثالثة ، ونترك عباس الثانى يروى فى مذكراته القصة بنفسه .. يقول ..

كم كانت دهشتى عندما وصلت الى الفيوم فى طريق عودتى الى القاهرة اذ أرى رئيس مجلس وزرائى رياض باشا يهرع لاستقبالى ليبلغنى بامتعاض اللورد كرومر الشديد لوقوع ذلك الحادث مع كتشنر ، وليقدم لى — للتوقيع — أمرا يوميا صيغ فى عبارات مذلة للبلاد ولشخصى .

وعبثا حاولت اقناع رياض باشا بانى لا أستطيع أن اتصرف بما يجافى الحقيقة وانى ساكون بالقاهرة بعد ظهر اليوم نفسه وأرى من الضرورى أن اقابل اللورد كرومر قبل أن أضع توقيعى .. وعبثا جعلت ألفت نظر رئيس وزرائى الى ما فى ذلك التصريح من خدش لشخصى ولمصر .. فلقد أبى أن يستمع الى قولى ، ولم يحاول أن يفهمنى .. ولم تكن عنده غير فكرة ثابتة : أن يطيع .. لا أوامرى ، بالرغم من أنى أنا مولاه ، بل أوامر كرومر الذى كان يجب أن يكون بالنسبة له ، أجنبيا(٢٦) .

ومع ما أصاب نظارة رياض من **عدم الرضاء السامى** نتيجة لموقفه من ناحية ، ومع الموقف الفاتر لسلطات الاحتلال من البداية نحو هذه النظارة من ناحية أخرى لا سيما أنها لم تبد تعاونا كاملا معها فى أكثر من مسألة مثل مسألة قلم الرقيق الذى كان يريد النظار الغاءه ويريد الانجليز بقاءه ، ومثل تعيين مفتش انجليزى فى مصلحة الصحة العامة لم تر النظارة ضرورة لتعيينه .. وأمور أخرى شبيهة(٢٧) .

مع كل هذا ومع شعور النظار بعدم ارتياح عباس اليهم قدم رياض باشا استقالته فى ٤ ابريل ١٨٩٤ موقعا عليها من كل من بطرس غالى باشا وتجران باشا ، وبنوا هذه الاستقالة على كونهم « آنسوا من الجناب العالى عدم الارتياح وانهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا الا اذا كانوا حائزين لتمام رضائه وكامل ثقته » .

ويذكر « شفيق باشا » أن ذكر هذه الأسباب الصريحة كان مدعاة لتردد الخديو قليلا فى قبول هذه الاستقالة ، ولكن بعد المداولة مع كبار رجال المعية تقرر قبولها(٢٨) .

---

(٢٥) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٢٣ — ١٢٥ .
(٢٦) المصرى فى ١٩٥١/٥/٤ .
(٢٧) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٧٩ .
(٢٨) المصدر السابق ص ١٣٨ — ١٣٩ .

١٩ ـ نظـــارة نوبـــار باشـــا الثـــالثة
(١٥ أبريل ١٨٩٤ ــ ١٢ نوفمبر ١٨٩٥) :

لم يحاول الخديو مرة أخرى أن ينفرد بقرار تشكيل النظارة ويتعرض لمخاطر مثل هذا التصرف مما دعاه الى أن يستدعى كرومر يطلب رأيه بعد استقالة نظـــارة رياض .

وتقدم المعتمد البريطانى بمجمـــوعة من الاقتراحات لتشكيل النظـــارة الجـــديدة :

فاولا :

اختار لرئاسة النظارة « نوبار باشا » الأرمنى ورئيس النظار السابق ذا الميول الانجليزية القوية .

وبالرغم من انه قبل ذلك بأقل من عامين رفض كرومر تعيين « تيجران باشا » ناظرا للخارجية فى نظارة مصطفى فهمى الثانية ما للنظارة بدلا من مصطفى باشا الذى كان يمر بأزمة صحية وتتذاك بدعوى **ارمنيته** الا أنه كان هذه المرة مستعدا لعودة رجل بريطانيا العتيد نوبار باشا مرة أخرى بعد أن أثبتت التجربة عدم امكان تطويع المسلمين « برئيس نظـــار ذى ميول اسلامية متشددة » على حد تعبير كرومر .

ثانيـــا :

تم فى نفس الوقت اختيار « مصطفى فهمى باشا » و « ابراهيم باشـــا فؤاد » وكليهما من أكثر المتعاونين مع الاحتلال فى النظارة المقترحة .

وثالثـــا :

لارضاء الخديو تم على الجانب الآخر اختيار « حسين فخرى باشـــا » صاحب أزمة يناير المشهورة(٢٩) .

وبعد تردد قليل وافق القصر على كافة المقترحات التى تقدم بها المعتمد البريطانى مما ترتب عليه تشـــكيل **نظـــارة توفيقية** ــ على حـــد تعبير الصحف الصادرة فى مصر وقتذاك(٣٠) على اعتبار انها قد استهدفت أساسا

---

(٢٩) Le Bosphore Egyptien 16 et 17 Avril 1894.

(٣٠) Le Bosphore Egyptien 16 et 17 Avril 1894.

نقلا عن نجيب أبو الليل ص ١٣٧ .

التوفيق بين جناحى السلطة **الخديو والاحتلال** ، وصـــدرت مراسيم تأليف الوزارة فى ١٥ أبريل ١٨٩٤ على النحو الآتى :

أمر عال(٣١) .

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبنـــاء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار .

أمرنا بمـــا هو آت

المـــادة الأولى

عـــين :

● دولتلو نوبار باشـــا	ناظرا للداخليـــة
● وسعادة مصطفى فهمى باشا	ناظرا للحربية و البحرية
● وسعادة حسين فخرى باشـــا	ناظرا للأشغال العمومية والمعارف العمومية
● وسعاد بطرس باشـــا غالى	ناظرا للخارجيـــة
● وسعادة أحمـــد مظلوم باشـــا	ناظرا للماليـــة
● وسعادة ابراهيم فؤاد باشـــا	ناظرا للحقانيـــة

المـــادة الثانيـــة

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار (نوبار)

ولم تقتصر **محاولة التوفيق** على تشـــكيل النظـــارة النوبارية الثالثـــة بل امتدت الى طبيعة عملها حيث أن كل جهودها خلال العام والنصف وهو العمر الذى امتد بها قد كرست ـــ كما قال كرومر ـــ **للتوفيق** بين الموظفين

---

(٣١) الوقائع المصرية عدد ٤٢ فى ١٥ ابريل ١٨٩٤ .

(٣٢) Cromer : Abbas II. p. 62.

المصريين والموظفين البريطانيين والتى يرى المعتمد البريطانى انها قد كللت بالنجاح والذى بدا على وجه الخصوص فى اعادة تنظيم نظارة الداخلية(٣٢) .

ولكن شهد عام ١٨٩٥ أحداثا ثلاثة كبيرة أودت بحياة آخر النظارات النوبارية .

أول هذه الأحداث ما أصاب صحة رئيس النظار من تدهور خطير مما أضطره الى التغيب فترة غير قصيرة عن البلاد عاد بعدها بحالة صحية غير طيبة مما دعاه الى التعبير للمعتمد البريطانى فى القاهرة عن رغبته فى اعتزال الحياة العامة تماما(٣٣) .

الثانى : يتمثل فى أحداث أرمينيا حين أجرى الاتراك مذابح كبيرة بين الأرمينيين فى أواخر سبتمبر ١٨٩٥ ، وقد ترتب على هذه المذابح ان اتخذت حكومة لندن موقفا عنيفا حيال الدولة العثمانية(٣٤) .

وكان استمرار نوبار باشا **الأرمنى** فى رئاسة النظارة المصرية بكل ما يثيره من حساسيات من جانب المصريين من ناحية بالاضافة الى الموقف الانجليزى نحو استنبول يمكن أن يحدث تراكمات كان الاحتلال فى غنى عنها(٣٥) .

الثالث : ما شهده مطلع عام ١٨٩٥ من تفاقم المرض على الخديو اسماعيل ، وكان عباس راغبا فى عودة جده الى مصر ليقضى فيها أيامه الأخيرة ، ولكن نظارة نوبار اتخذت موقفا صلبا بالرفض لهذه الرغبة والذى استمر على صلابته ـ بالرغم من تعدد محاولات اثنائها عن هذا الموقف ـ على ضوء أن هذه العودة « يمكن أن تحدث شيئا من الارتباك مع الانجليز(٣٦) » .

ومع عدم ارتياح الخديو لهذا الموقف ، ومع وفاة اسماعيل بعد ذلك بأقل من شهرين فان مشاعر النفور قد ملأت نفس عباس الثانى نحو نوبار مما كان دافعا الى تفكيره فى التخلص من نظارته لولا أن كرومر تدخل فى الأمر ورأى الخديو أن تشدده قد يؤدى الى أزمة أخرى قريبة الشبه بأزمة عام ١٨٩٣ مما دعاه الى ترك الأمر لفرصة أخرى(٣٧) .

---

(٣٣) Ibid. p. 62.

(٣٤) Goosch, G.P. History of Modern Europe 1878 — 1919, pp. 239 — 242

(٣٥) L'Echo D'Orient 7 Nov. 1895.
نقلا عن نجيب ابو الليل ص ١٥٨

(٣٦) La Reforme 14 Fev. 1895.

(٣٧) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢١٠ .

١٨ ــ نظارة مصطفى فهمى باشا الثــالثة
(١٢ نوفمبر ١٨٩٥ ــ ١١ نوفمبر ١٩٠٨) :

وصلت رغبة عباس الثانى فى التخلص من نوبار الى الحد الذى قرر معه « اقتراح » مصطفى فهمى **صـديق الانجليز الوفى** رئيسا جديدا للنظــار وذلك حتى يغرى دار المعتمد البريطانى على قبول اقالة النظارة النوبارية .

وقد لقيت رغبة الخديو هذه المرة قبولا من الجانب البريطانى ترتب عليه تعجيل نوبار بتقديم استقالته وتكليف مصطفى فهمى باشا بتأليف نظــارته على النحو الآتى :

امر عـــال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار

امرنا بمـــا هو آت
المـــادة الأولى

- عطوفتلو مصطفى فهمى باشا ناظرا للداخليـــة
- وسعادة أحمد مظلوم باشــــا ناظرا للأشغال العمومية والمعارف العمومية
- وسعادة بطرس باشـــا غالى ناظرا للخارجيـــة
- وسعادة أحمد مظلوم باشــــا ناظرا للماليـــة
- وسعادة ابراهيم فؤاد باشــــا ناظرا للحقانيـــة
- وسعادة محمد عبانى باشــــا ناظرا للحربية والبحرية

المـــادة الثانيـــة

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى القبة فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٣ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥) .

عبـــاس حلمى(٣٨)

---

(٣٨) الوقائع المصرية العدد ١٣٤ فى ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ .

وواضح من هذا التشكيل الجديد أن الأمر اقتصر تقريبا على اخـراج نوبار باشا واحلال مصطفى فهمى محله ودخول عبانى باشا فى المنصب الذى خلا بتعيين مصطفى باشا رئيسا للنظار .

وكانت هذه النظارة **اطول النظارات المصرية عمـرا** فقد عمـرت ثلاث عشرة سنة كاملة يمكن أن نرصد خلالها أحداثا كبيرة دخلت الحياة السياسية فى مصر بعدها مرحلة جديدة من مراحلها .

١ ــ فقد تم خلال عهد هذه النظارة استعادة السودان واسقاط الدولة المهدية (١٨٩٦ ــ ١٨٩٨) .

ولكن بدلا من أن تؤدى هذه الاستعادة الى التمهيد للتخلص من الاحتلال البريطانى على أساس أن من أهم المبررات التى نذرع بها البريطانيـون للبقاء خلال تلك السنوات تعرض مصر للأخطار من الجنوب اذا بها على العكس تؤدى الى **انتشار** الوجود البريطانى فى مصر والسودان بدلا من مصر وحدها وذلك بعد توقيع اتفاقية الحكم الثنائى فى يناير ١٨٩٩ والتى قام البريطانيون بمقتضاها بدور **الشريك الارجح** فى الجنوب .

وبذلك ازدادت مشكلة التخلص من الوجود البريطانى صعوبة بعد أن تشعب بطريقة أخطبوطيه ليشمل السودان مع مصر .

٢ ــ ضعفت خلال تلك الفترة حدة **دوليـة المسألة المصرية** وذلك بعـد خروج فرنسا من ميدان المنافسة حولها .

حقيقة أنه فى أواخر القرن قد وصلت هذه الحدة الى ذروتها بحـادثة فاشودة الشهيرة (١٨٩٨ ــ ١٨٩٩) الا أنه بعد تراجع فرنسا فى تلك الأزمة أخذت هذه الحدة فى الانحسار حتى وصلت أخيرا الى ما هو معـروف « بالوفاق الودى » المنعقد بين بريطانيا وفرنسا فى أبريل ١٩٠٤ والذى كان أهم ما تضمنه اعتراف حكومة باريس بالوجود البريطانى فى مصر وتعهدها بعدم عرقلته .

وكان من الطبيعى أن يصـحب ما ترتب على **الوفاق الودى من زيادة** استقرار الوجود البريطانى فى مصر زيادة فى سلطة الانجليز على مختـلف المؤسسات السياسية والادارية فى البلاد وعلى رأسها النظارة .

٣ ــ الا أنه على الجانب الآخر فقد شهدت تلك الفترة أيضـا تصـاعد الحركة الوطنية المصرية يقودها مصطفى كامل والحزب الوطنى المصرى .

وقد تعددت مظاهر هذا النمو وان كان تأسيس اللواء عام ١٩٠٠ كصحيفة ناطقة بلسان جماعة الوطنيين يعتبر نقطة تحول واضحة فى مسيرة الحركة الوطنية التى وصلت الى قمتها بالنجاح الكبير الذى أحرزته هذه الحـركة فى حادثة دنشواى عام ١٩٠٦ ، بفضح أساليب الاحتلال ودعاويه بأن وجوده يقترن بالاصلاح ، فقد ثبت من تلك الحادثة أن هذا الوجود يقترن بالارهاب .

وقد ادت هذه التطورات فى مجموعها الى نتائج هامة انعكس بعضها على **النظارة** وانعكس البعض الآخر على **الوجود الاحتلالى** .

فيما يتصل **بالنظارة** فان التغيير الوحيد الذى أصابها على عمرها الطويل كان ما حدث فى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦ بفصل « نظارة المعارف العمومية » عن « نظارة الأشغال العمومية » وتعيين سعد باشا زغلول ناظرا لها .

وواضح أن هذا التعيين قد استهدف به كرومر — قبل أى شىء — مواجهة المصاعب التى نشأت أمام الاحتلال من جراء حادثة دنشواى من ناحية ، ولما كان معروفا عن سعد من كراهية للخديو من ناحية أخرى(٣٩) ، ومن ثم كان تعيينه محسوبا للوجود الاحتلالى لا عليه .

أما فيما يتصل **بالاحتلال** فمع اشتداد ساعد الحركة الوطنية أصبح واضحا أن الأسلوب الذى ظل يستخدمه كرومر ضدها لن يمكن الاستمرار فيه ، كما أصبح واضحا أيضا ضرورة الفصل بين الخديو وبين الحركة الوطنية مما كان اللورد كرومر لا يستطيع فى اطار علاقته القديمة « بعباس » أن يفعله .

ومن ثم كان لابد من التغيير الذى امتدت يده الى السياسة البريطانية فى مصر والى رجلها الذى طالما قام على تنفيذها مما آذن ببداية عهد جديد فى تاريخ الوطن المصرى انعكس أثره على النظارة المصرية .

---

(٣٩) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول — دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ٤٦ — ٤٧ .

الباب الثانى

الفصل الثالث

عهد الوفاق ١٩٠٧ ـ ١٩١١

ـ

١٩ ــ نظارة بطرس باشا غالى (١٣ نوفمبر ١٩٠٨ ــ ٣١ فبـراير ١٩١٠) :

بتخلى « اللورد كرومر » عن منصب المعتمد البريطانى فى القـاهرة عام ١٩٠٧ بعد أن ظل يحتله لمـا يناهز ربع قرن ، وباحتلال « السير الدون جورست » لهذا المنصب بدأت حقبة جديدة من تاريخ مصر فى ظل الاحتلال البريطانى هى التى أطلق عليها سياسيو العصر **« عهد الوفاق »** لمـا اتسمت به من تزايد مؤشرات التفاهم بين المعتمد البريطانى الجديد وبين الخـديو عباس الثانى وما ترتب على ذلك من تغييرات هائلة فى مختلف ميـادين السياسية المصرية كان لابد أن تصيب أول ما تصيب « النظارة المصرية » باعتبارها أهم ميادين الاتفاق أو الاختلاف بين سلطة الخديو وسلطة احتلال .

ومع تبلور **« سياسة الوفاق »** ادرك « مصطفى فهمى باشا » رئيس نظار أطول نظارات تاريخ مصر الحديث (١٨٩٥ ــ ١٩٠٨) ان لا مكان له فى هذا المنصب وهو رجل كرومر الذى لم ينل سياسى فى مصر ثناء قدر ما ناله من اللورد فى خطبته الشهيرة التى القاها فى الأوبرا بمناسبة تخليه عن منصبه والمعروفة بخطبة الوداع فى ٤ مايو عام ١٩٠٧ (١) .

ومن هذا الادراك قدم « مصطفى باشا فهمى » استقالته فى ١١ نوفمبر عام ١٩٠٨ متذرعا بسوء صحته(٢) .

وتشكلت أول نظارة فى عهد الوفاق وهى تلك التى رأسها « بطرس باشا غالى » ناظر الخارجية فى النظارة المستقيلة .

ولمـا كانت **النظارة الجـديدة** انما تعبر فى النهـاية عن **السياسـة الجديدة** فقد كان من الطبيعى أن تتكون من منطلقات جديدة .

وتبدو جدة هذه المنطلقات من اكثر من حقيقة :

اولاها :

ان فرصة **الاختيار** قد تركت كاملة للخديو عباس الذى اختار « بطرس باشـا » ، وبالرغم من تخوف المعتمد البريطانى مما قد يترتب على اختيار رئيس نظار قبطى من ردود فعل فى الدوائر الوطنية فان الخديو قد أصر على اختياره متعللا فى اصراره بأن كفاءة الرجل تجب اى اعتبار آخر مؤكدا بأن الرجل مصرى أولا وأخيرا وانه بهذا يختلف جد الاختلاف عن « نوبار باشـا » الأرمنى . وقد أبدى جورست اقتناعا كاملا بآراء الخديو(٣) .

---

(١) نص الخطبة فى المقطم واللواء والمؤيد والجريدة فى ٥ مايو عام ١٩٠٧ .

(٢) Lloyd : Egypt since Cromer Vol. I, p. 72.

(٣) أحمد باشا شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ــ القسم الثانى ص ١٥٩ .



بطرس باشــا غالى

— ولد فى بنى سويف عام ١٨٤٧ أكبر أبناء غالى بك نيروز الذى كان موظفا فى الدائرة السنية .

— بعد عودته من أوربا عين كاتبــا فى مجلس التجــارة ثم سكرتيرا له وبعد تأسيس المحاكم المختلطة تولى منصب رئيس كتابها عام ١٨٧٤ .

— فى عام ١٨٨٢ عهد اليه بسكرتارية مجلس النظــار ثم أصبح وكيلا للحقانية ، وكان من أهم واضــعى قانون المحاكم الأهليــة .

— فى عام ١٨٩٣ تولى نظارة المالية ثم الخارجية عام ١٨٩٥

من جانب آخر فمما لا شك فيه أنه قد شجع الخديو على اختيار بطرس باشا غالى ما أشاعه الدستور العثمانى فى ذلك الوقت من ايمان بالحرية والمساواة والكفاءة « دون مراعاة للاعتبارات القديمة(٤) » .

يضاف الى كل ذلك أن رئيس النظار الجديد ظل طوال عمله كناظر خلال الخمس عشرة سنة السابقة حريصا على ابقاء حسن الروابط سواء مع الاحتلال أو مع القصر(٥) بالرغم من الاختلاف بين الجانبين ولعل سعيه الى هذا قد نتج عن أن دخوله النظارة لأول مرة عام ١٨٩٣ (نظارة فخرى باشا القصيرة العمر) قد تم باختيار من الخديو .

وكان اختيار بطرس باشا رئيسا للنظار وهو على هذه الروابط الحسنة مع الطرفين صاحبى القرار انما يمثل تجسيدا تاما لسياسة الوفاق .

ثانيتهـا :

ان النظارة الجديدة قد تشكلت وليس بها من نظار النظارة السابقة التى خدمت الوجود الاحتلالى لثلاث عشرة سنة متوالية سابقة سوى ناظرين ، أولهما بطرس باشا غالى نفسه وثانيهما سعد باشا زغلول .

وحتى فى استمرار « سعد باشا » فى نظارة المعارف فان أسبابا ملحة هى التى فرضت هذا الاستمرار يمكن أن نعددها فيما يلى :

١ — ان تعيين سعد زغلول فى نظارة المعارف عام ١٩٠٦ انما كان ايماءة لتغييرات هامة وتعبيرا عن تعديل مواقع القوى الاجتماعية بنمو طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية المصريين وترجمة هذا النمو بالمشاركة فى النظارة المصرية التى كانت قد اقتصرت حتى هذا الوقت تقريبا على طبقة « الأعيان التركية » ، ومن ثم فقد لقى تعيين سعد ترحيبا بالغا سواء من طبقة الأعيان الجديدة أو من قطاعات عريضة من الشعب المصرى .

٢ — من جانب آخر فان سعد زغلول قد اكتسب شعبية كبيرة خلال العامين اللذين قضاهما فى نظارة صهره مصطفى فهمى وذلك لمجموعة من المواقف بدا منها روح التحدى والرفض للهيمنة البريطانية على نظارة المعارف ممثلة فى مستشارها « المستر دنلوب » .

ومن ثم لم يكن ابعاد سعد ضمن من تقرر التخلص منهم من نظار النظارة السابقة فى حدود **الممكن السياسى** ، وان كان قبول هذه الحقيقة لم يعن منذ البداية الاستعداد للاذعان لها ويبدو هذا فى التعهد الذى قطعه بطرس

---

(٤) المقطم فى ١٩٠٨/١١/١٦ .

(٥) Les Nouvelles 13 Nov. 1908.

نقلا عن د. محمود نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية (القاهرة ١٩٥٣) ص ١٢٣ .

باشا غالى على نفسه مع تشكيل النظارة بأن يتركوا له سعدا « وأنا أعرف ما أفعله لاخراجه(٦) » .

ثالثتهـا :

ان البعض ممن دخلوا النظارة لأول مرة دخلوها ليس لسبب سوى ولائهم للخديوية ، ولدينا المثل على هذا فى « أحمد حشمت باشـا » الذى عين ناظرا للمالية فى النظارة الجديدة ، وكان « حشمت باشا » من أقوى المناصرين للخديوية أمام القوى الوطنية التى كانت وقتذاك اما تناصب عباس الثانى العداء أو على الأقل فترت علاقاتها به .

ويبدو موقع حشمت باشا السياسى من أنه كان قبل أن يعين ناظرا للمالية وكيلا « لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » وهو الحزب الذى نشأ برياسة الشيخ على يوسف صاحب المؤيد وقد رفع شعار (مساندة الخديوية(٧)) .

على ضوء هذه الحقائق تعبيرا عن المرحلة الجديدة .. مرحلة الوفاق .. صدرت قرارات تشكيل « الوزارة البطرسية » على النحو الآتى :

الارادة السنية الصادرة فى ١٨ شوال ١٣٢٦

١٢ نوفمبر ١٩٠٨

—

« سعادتلو بطرس غالى باشا حضرتلرى

بناء على ما هو معلوم فيكم من الكفاءة والدراية ، ووثوقنا بكم قد وجهنا لعهدتكم مسند رئاسة مجلس نظار حكومتنا ، وعلى هذا نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة .

وكونوا على يقين من تعضيدنا ومساعدتنا اياكم فى جلال الأعمال التى عهدنا بها اليكم ، ونسأل الحق جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد ورفاهية العباد ، انه نعم المولى ونعم النصير » .

عباس حلمى

---

(٦) أحمد شفيق : المصدر السابق جـ ٢ — القسم الثانى ص ١٦٠ .
(٧) د. يونان لبيب : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ص ٢٦ — ص ٣١

أمر عالى(٨)

نحن خديو مصر

« بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار .

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

عين :

● سعادة بطرس غالى باشا	ناظرا للمعارف العمومية
● وسعادة سعد زغلول باشا	ناظرا للداخلية
● وسعادة حسين رشدى باشا	ناظرا للمالية
● وسعاد محمد سعيد بك	ناظرا للحقانية
● وسعادة اسماعيل سرى باشا	ناظرا للأشغال العمومية وللحربية وللبحرية
● وسعادة أحمد حشمت باشا	ناظرا للخارجية

المادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٨ شوال سنة ١٣٢٦ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨) » .

عباس حلمى

رئيس مجلس النظار
بطرس غالى

وكما يعبر تشكيل الوزارة « البطرسية » عن طبيعة التغيير الذى طرأ على علاقات مراكز القوى فانه يؤرخ لمرحلة من أهم مراحل الحركة الوطنية فى عهد الاحتلال ، وهى مرحلة اتسمت بتعدد الجماعات الوطنية وبتشعب الميادين التى مارست فيها عملها الوطنى(٩) .

---

(٨) الوقائع المصرية العدد ١٢٩ فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ .
(٩) د. يونان لبيب : المصدر السابق .

وواضح منذ البداية أن عديدا من هذه الجماعات قد رفضت قبول « النظارة الجديدة » ، وقد نشأ هذا الرفض أحيانا من منطلقات دينية وصدر من آخرين لأسباب وطنية ، وقد عبرت احدى صحف الحزب الوطنى الصادرة فى أعقاب تأليف الوزارة أصدق تعبير عن هذا « الرفض » بمانشيت صحفى كبير جاء فيه ست كلمات فقط وهى « لتسقط وزارة بطرس غالى القبطى الاحتلالى(١٠) ! » .

ويمكن أن تسمى الفترة التى عاشتها نظارة بطرس باشا (عام وبضع عام) **بسنوات المواجهه** بين ما مثلته تلك النظارة من تحالف السلطه وبين الحركة الوطنية النامية . وفى تلك المواجهة استخدم الطرفان كل ما سمحت به الظروف من وسائل الضغط .

فهيئة النظارة أعادت احياء قوانين القمع واهمها « قانون المطبوعات » الصادر فى نوفمبر عام ١٨٨١ وكان قد بطل استخدامه منذ عام ١٨٩٤ فأعيد الى الحياة على عهد تلك النظارة (٢٥ مارس ١٩٠٩) وهو قانون يقيد حرية الصحافة الى حد كبير(١١) .

كما أن ممثلى الحركة الوطنية استحدثوا أساليب ضغط جديدة لم تكن معروفة من قبل فى ميدان العمل السياسى المصرى مثل التظاهر أو المعارضة داخل المؤسسات شبه النيابية التى كانت معروفة وقتذاك ونعنى هنا بالذات « مجلس شورى القوانين » .

وقد زاد من حدة المواجهة ما حدث فى استنبول فى مايو ١٩٠٩ من محاولة انقلاب ضد رجال الأتحاد والترقى الذين كانوا قد نجحوا فى الاستيلاء على السلطة منذ يولية من العام السابق ، وقد ترتب على فشل هذا الانقلاب الاطاحة بالسلطان عبد الحميد الثانى .

ولطبيعة العلاقة الخاصة بين القاهرة واستنبول حتى هذا الوقت ، ولما ترتب على بلوغ رجال « تركيا الفتاة » لأهدافهم فى النهاية أمام سلطة « السلطان عبد الحميد الثانى » .. لهذين السببين كان من الطبيعى أن ينسحب هذا **الحدث العثمانى** على نوعية المواجهة فتزداد حدة ، ذلك أنه مما لا شك فيه أن أحداث استنبول قد منحت **ارادة التحدى الوطنى** فى مصر دفعات قوية زادتها صمودا وصلابة .

ومع زيادة **حدة المواجهة** كان من المنتظر أن يحدث أى شىء ، وقد حدث هذا الشىء وذلك باغتيال أحد الشبان المتطرفين (ابراهيم ناصف الوردانى) لرئيس النظار بطرس باشا غالى فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٠(١٢).

---

(١٠) القطر المصرى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٠٨ .

(١١) د. يونان لبيب : أثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية فى مصر ١٩٠٩ — ١٩١٢ — المجلة المصرية للجمعية التاريخية مجلد ١٤ .

(١٢) تفاصيل الحادثة وظروفها . محمد أمين عبده المحامى : قضية الوردانى عام ١٩١٠ — مجلة الشباب العدد العاشر فى ١٩٣٦/٤/٢٠ .

ويمكن النظر الى هذا الحدث الهام فى تاريخ مصر المعاصر فى ثلاثة أطر :

أولهـا :

اطار تاريخ مصر الحديث والمعاصر عامة فهو بمثابة ثانى جريمة اغتيال سياسى كبيرة حدثت فى البلاد لأسباب وطنية وذلك بعد اغتيال سليمان الحلبى لكليبر يفصل بين الحادثتين نحو مائة وعشر سنوات .

ثانيهـا :

اطار تاريخ الوزارات المصرية فهى أول جريمة اغتيال لرئيس وزارة مصرية تكررت بعد ذلك خلال الأربعينات باغتيال كل من الدكتور أحمد ماهر باشا ثم بعده محمود فهمى النقراشى باشا .

ثالثهـا :

اطار الفترة موضع الدراسة فان هذه الجريمة كانت بمثابة نقطة تحول بارزة فى « مرحلة الوفاق » تم التخلى فيها عن **سياسة المواجهة** الى سياسة جديدة هى **سياسة القمع** بدت واضحة فى خطة الوزارة الجديدة التى تشكلت بعد الوزارة البطرسية .

٢٠ ــ نظارة محمد سعيد باشا الأولى (٢٣ فبراير ١٩١٠ــ٥ أبريل ١٩١٤):

سقطت النظارة البطرسية بمقتل رئيسها ، وكان هذا السقوط بمثابة اسدال للستار على **مرحلة المواجهة** بين السلطة والحركة الوطنية بعد أن وصلت هذه المواجهة الى ذروتها .

ومن جانب آخر فان ما ترتب على حادثة الاغتيال من ارتباك مؤقت فى صفوف السلطة كان داعيا لاعادة النظر فى الموقف برمته .. فالخديوية أمسك بتلابيبها مشاعر الخوف على العرش وقد أخذت قوائمه فى الاهتزاز . ودار المعتمد البريطانى أحدقت بها الحملات(١٣) المنددة بسياسة التساهل مع رجال الحركة الوطنية .

وفى هذا المناخ السياسى (تشكلت) نظارة محمد باشا سعيد الأولى ، وبتأثيره أيضا تطورت خطتها فى الحكم .

---

(١٣) Lloyd : Op. Cit. pp. 96, 97, 107 — 112.



محمد سعيد باشا

— ولد بالاسكندرية عام ١٨٦٣ ونال شهادة القانون بتفوق فعين وكيلا للنيابة فى محكمة الاستئناف المختلطة عام ١٨٨٢ .

— نقل بعد ذلك الى نيابة المحاكم الأهلية ثم اسندت اليه رئاسة محكمة الاسكندرية الكلية .

— فى عام ١٨٩٥ نقل مفتشا فى لجنة المراقبة القضائية .

— اصبح مستشارا فى محكمة الاستئناف ١٩٠٥ .

— تولى نظارة الداخلية عام ١٩٠٨ .

من حيث **التشكيل** : فقد كان اختيار « محمـد باشا سـعيد » لرئاسة النظارة الجديدة داعيا للتساؤل اذ كان معلوما انه من المتعاطفين مع الحزب الوطنى .

الا انه يمكن تفسير هذا الاختيار على ضوء الاعتبارات الآتية :

١ ـ منح الحركة الوطنية احساسا مؤقتا بالأمان .

٢ ـ محاولة نثر بذور الشقاق بين زعامات هذه الحركة مما يؤدى الى اختلال الموازين واختلاط الأمور أمام هذه الزعامات .

٣ ـ أن محمد سعيد باشا كان من جناح الحزب الوطنى الذى استمر على تعاطفه مع الخديو بالرغم من تغير موقف هذا الأخير بعد سياسة الوفاق ويبدو هذا التأييد والتعاطف حتى منذ اختياره ناظرا للداخلية فى نظارة بطرس باشا غالى فان الخديو فى هذا الاختيار قد تخطى غيره من الموظفين القدامى الأكفاء فى النظارة المذكورة(١٤) ، ومن ثم فان هـذا الاختيار كان له معيار أساسى الا وهو معيار الولاء لمسند الخديوية .

الا انه مع وضع هذه الحقائق موضع الاعتبار فيجب عدم اغفال احتمال آخر تخوفت سلطات الاحتلال البريطانى من تحققه وهو أن يستمر رئيس النظار الجديد فى تعاطفه مع الحركة الوطنية مما يخلق موقفا صعبا للغاية أمامها وقد أعرب السير الدون جورست عن بعض هذه المخاوف للخديو عباس الثانى ولكن هذا الأخير قد بدد من مخاوف المعتمد البريطانى بوعـد منه بأنه سوف يقـوم على الفور باقالة النظارة السعيدية اذا ما بدا من رئيسها أى نزوع عن التعاون مع سلطات الاحتلال ، فى نفس الوقت تم ابلاغ رئيس النظار الجديد أن بقاءه فى منصبه مرهون بمدى اخلاصه فى هـذا التعاون(١٥) .

ملاحظة اخرى على تشكيل النظارة الجديدة هو ما حدث من تغيير بعض مواقع نظار النظارة السابقة .. وبالذات ابعاد « سعد باشا زغلول » عن نظارة المعارف الى نظارة الحقانية .

ولا شك أنه كانت هناك رغبة قوية فى التخلص من هذا الناظر استمرارا لنفس الرغبة فى التخلص منه التى سادت وقت تشكيل النظارة البطرسية بل أن هذه الرغبة قد ازدادت مع موقف سعد المتصلب نوعا من عودة احياء قانون المطبوعـات فى مارس ١٩٠٩ والتى وصـلت الى حـد التهـديد بالاستقالة(١٦) .

---

(١٤) مثل ابراهيم باشا نجيب انظر : المقطم فى ١٩٠٨/١١/١٢ .

(١٥) F.O. 407/175 No. 22 Sir Eldon Gorst to Sir Edward Grey, Feb. 21, 1910. Tel. No. 9 Conf.

(١٦) أحمد شفيق : المصدر السابق ـ ٢ ـ القسم الثانى ص ١٧٥ .

الا أن تنفيذ هذه الرغبة كان مما يتناقض مع « الاحساس بالأمن المؤقت » الذى رغبت السلطات فى اشاعته ، ومن ثم فقد تقرر الابقاء على سعد مع وضعه فى الموقف الحرج .

وما نعنيه **بالوضع فى الموقف الحرج** بتعيين سعد باشا زغلول فى نظارة الحقانية .. ذلك انه لما كانت النية متجهة الى استصدار مجموعة من قوانين القمع ضد الوطنيين ، ولما كانت النظارة المسئولة عن هذا الاستصدار هى نظارة الحقانية فقد كان أمام سعد زغلول طريقان كلاهما يؤدى الى التأثير فى سمعة الرجل السياسية :

الطريق الأول :

أن يستجيب سعد الى مطالب السلطة فيكون يدها فى اصدار مجموعة القوانين المطلوبة وهو بهذا يفقد كل مكانة شعبية استطاع تكوينها خلال السنوات الأربع السابقة(١٧) .

الطريق الثانى :

أن يقف الى جانب رفض تقديم مثل هذه القوانين وهو بهذا يتعرض لتهمة **عدم التعاون** فضلا عن تهمة **عدم الشعور بالمسئولية** التى طالما رددها خصومه بتركه حبل الفوضى والارهاب على غاربه .

الملاحظة الثالثة :

انه اذا كان قد صحب تأليف النظارة الجديدة تبادل مواقع النظار فى النظارة السابقة الا انهم هم انفسهم الذين شكلوا النظارة الجديدة فيما عدا بطرس باشا غالى الذى حل محله « يوسف سابا باشا » وقد شغل منصب ناظر المالية .

هذا عن **طبيعة تشكيل** النظارة السعيدية الأولى اما عن **كيفية التشكيل** فلم تختلف كثيراً عن « الوزارة البطرسية » فان الوزارتين قد تم تشكيلهما فى مناخ سياسى واحد ، وكما كان اختيار بطرس باشا مبادرة خديوية كان اختيار « محمد باشا سعيد » مبادرة خديوية ايضا .. وكما بدا لون من التردد من سلطات الاحتلال ازاء اختيار بطرس باشا غالى لكونه من الأقلية القبطية بدا هذا التردد مرة ثانية من نفس السلطات ازاء رئيس النظار الجديد بسبب ميوله الوطنية وان كان هذا التردد ما لبث أن تبدد

---

(١٧) عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ــ دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٥٩ .

بوعد من الخديو باقالة محمد باشا سعيد اذا ما بدا من عمله فى النظـــارة تأثره بهذا الميول(١٨) .

ثم مع طبيعة التشكيل وكيفيته تبقى مراسيمه .

ارادة سنية صادرة لمحمد سعيد باشا فى ١٣ صفر ١٣٢٨ (٢٣ فبراير ١٩١٠)(١٩)

« انه لوفاة المأسوف عليه المرحوم بطرس غالى باشا الذى كان رئيســا لمجلس النظار ، ولمـــا هو معلوم لدينا فيكم من الكفاءة والدراية ، وبما لنا من ثقة بكم قد وجهنا اليكم رئاسة المجلس المشار اليه ، وعليه نكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة ، وكونوا على يقين من تعضيدنا ومساعدتنا اياكم ونسأل الحق جلت قدرته أن يوفقنا جميعا لمـــا فيه خير البلاد ورفاهية العباد انه نعم المولى ونعم النصير » .

عبـــاس حلمى

امـــر عـــال

« نحن خديوى مصر

« بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار .

امرنا بمـــا هو آت

المـــادة الأولى

عين :

- محمد سعيد باشـــا — ناظرا للداخليـــة
- وسعد زغلول باشـــا — ناظرا للحقانيـــة
- وحسين رشـــدى باشـــا — ناظرا للخارجيـــة
- واسماعيل يسرى باشـــا — ناظرا للأشغال العمومية وللحربية والبحـــرية
- وأحمد حشمت باشـــا — ناظرا للمعارف العمومية
- ويوسف ســـابا باشـــا — ناظرا للماليـــة

(١٨) F.O. 407/175 No. 23 Grey to Gorst Feb. 22, 1910 Tel. No. 12.

(١٩) الوقائع المصرية عدد ٢٣ مكرر ١٩١٠ .

المــادة الثانيــة

ـــ على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

ـــ صدر بسراى عابدين فى ١٢ صفر ١٣٢٨ (٢٣ فبراير ١٩١٠) » .

عبــاس حلمى
بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظــار
محمــد سـعيد

وقد تطورت خطة هذه النظارة كما تميز عهدها بسمتين أساسيتين :

اولاهمــا :

احتواء الحركة الوطنيــة .

ثانيتهمــا :

عودة الشقاق بين قصر عابدين من جانب وبين قصر الدوبارة من جانب آخــر .

فيما يتعلق بالسمة الأولى بدأت نظارة « محمد سـعيد » بتقديم تنــازل أساسى للحركة الوطنية المصرية .. ذلك أنه قبل اغتيال بطرس باشا كانت « الشركة العالمية لقناة السويس » قد تقدمت باقتراحها لمد أجل امتيازها أربعين سنة أخرى بعد عام ١٩٦٨ وهو عام نهاية أجل امتيازها الأول ، وقد خلق تقديم هذا الاقتراح جوا من الاثارة أدى فى النهاية الى اغتيال رئيس النظــار .

وقد استهلت النظارة الجديدة عهدها بالاستمرار فيما كان قد تعهد به رئيس النظار السابق بعرض المسالة على الجمعية العمومية والالتزام بقرارها فيهــا .

ولمــا كان من المعلوم مسبقا طبيعة موقف الجمعية بالسلب من المشروع المذكور فان تفسيرا لابد أن يقدم لموقف النظارة السعيدية .

ويتدافع أكثر من تفسير : اول هذه التفسيرات معارضــة الحــكومة الانجليزية نفسها للمشروع على أنها كانت راغبة أن يتحمل النظــار المصريون مسئولية الدفاع عنه أمام الجمعية العمومية وذلك حتى لا تتحمل أمام الرأى العام الأوربى مسئولية رفض مد الامتياز(٢٠) .

---

(٢٠) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٤٥ ـــ ص ٤٦ ، عبد الخالق لاشين : المصدر السابق ص ١٧٩ .

ويتصل التفسير الثانى بالرغبة فى محاولة احتواء المد الوطنى .

أما التفسير الأخير فيتصل بتهيئة المناخ المناسب لاقتنـاع الرأى العام الأوربى وخاصة فى فرنسا أن ترك الأمور على غاربها لم يؤد فقط الى جريمة منكرة وانما يمكن أن يؤدى الى ما هو أكثر من ذلك بتعريض المصالح الأجنبية فى مصر للخطر .

ويمكن فهم قيمة هذا التفسير اذا لاحظنا أنه فى تلك الشهور بالذات التى سبقت اغتيال بطرس باشا غالى تعرض تطبيق « قانون المطبوعات » على الصحف المصرية التى يملكها أجانب لمقاومة صلبة من جانب كل من فرنسا والمانيا . ولمـا كان هذا القانون من أول القوانين التى رغبت السلطة فى مصر فى استخدامها فى مواجهة الحركة الوطنية فقد كانت الرغبة فى اسقاط أى عوائق تعرقل حركة هذا القانون جارفة .

وعلى ضوء هذه التفسيرات يمكن فهم اتجاهات السلطة نحو مواجهـة الحركة الوطنية وزعاماتها .

بالنسبة « للزعامات » فقد صدر فى منتصف يونية — أى بعد تكوين النظارة السعيدية بشهور أربعة — قانون نظر الجرائم الصحفية أمام محاكم الجنايات لا محاكم الجنح(٢١) .

واستخداما لهـذا القانون صدر الحكم على الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء بالحبس ثلاثة شهور فى أغسطس عام ١٩١٠ ، وعلى محمد بك فريد رئيس الحزب الوطنى بالحبس ستة شهور فى يناير من العام التالى ، وكانت التهمة الموجهة للزعيمين تقريظ كتاب « وطنيتى » الذى كتبه الشيخ الغاياتى ورأت السلطة أنه « يحض على كراهة الحكومة والازدراء بهـــا » .

ثم فى أول مايو عام ١٩١٢ يصدر حكم على رئيس الحزب الوطنى بالحبس سنة أفلت منه بعد أن كان قد غادر البلاد قبل صدوره ، وحذا حذو الزعيم عدد من قادة الحزب الآخرين على رأسهم الشيخ جاويش .

ثم بالنسبة لمواجهة الحركة الوطنية فقد كان هناك الانقضاض على الصحافة الوطنية ، ففى خلال فترة تزيد عن عام قليـلا تم تعطيل أربع من صحف الحزب(٢٢) ، من جانب آخر فقد عملت على الحد من النشاط الطلابى فصدر قانون « المواظبة والسلوك » (!) فى أكتوبر عام ١٩١٠ والذى خول نظـارة المعارف حق فصل أى طالب بسبب عدم انتظامه فى الدراسـة أو لسوء سلوكه ، وقد منح هذا القانون للسلطة على ذلك النحو تأثيرا هائلا على قدرة الطلاب على الحركة السياسية . كما شمل أخيرا انثناءة العمل الوطنى نحو السرية فصدر قانون « الاتفاقات الجنائية » الذى حدد عقوبات معينة بهدف متابعة الجمعيات السرية وصبغها بعدم الشرعية(٢٣) .

---

(٢١) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ — ١٩١٠ ص ٦٥٥ — ص ٦٥٦ .

(٢٢) هى على التوالى مصر الفتاة فى ٥ أكتوبر ١٩١١ ، ووادى النيل فى ٧ أبريل ١٩١٢ ، واللواء فى أول سبتمبر من نفس السنة ، والعلم بعد ذلك بنحو شهرين أنظر : يونان لبيب : أثر قانون المطبوعات هو ٤١٤ .

(٢٣) يونان لبيب : الحياة الحزبية ص ٢١٢ — ص ٢١٦ .

وتبع هذا حدثان كبيران أثر أحدهما في تشكيل النظارة ذاتها وأثر الآخر في نوعية العلاقة بين السلطتين الخديوية من جانب والاحتلال البريطاني من جانب آخر ..

فيما يتصل بالتأثير في تشكيل النظارة فان الظروف الموضوعية التي دعت في قبول عضوية سعد باشا زغلول في النظارة السعيدية قد زالت بعد أن صدرت تشريعات القمع والمحافظة على الأمن .

وبالرغم من المبررات التي سيقت حول « قبول استعفاء » سعد باشا في أول ابريل ١٩١٢ (٢٤) فان هذا الخروج كان أمرا مقررا منذ اشتراك سعد في الوزارة البطرسية ولم تكن المسألة من ثم سوى مسألة انتظار الوقت المناسب لهذا الخروج ، وقد حان هذا الوقت بالفعل وقد كان الخديو وكتشنر متفقين عليه(٢٥) .

وفيما يختص بالعلاقة بين عابدين وقصر الدوبارة فهي لا شك تمثل حلقة من سلسلة متصلة الحلقات احدى حلقاتها الحركة الوطنية وحلقة أخرى النظارة المصرية .

ويتضح ما نعنيه بهذا اذا لاحظنا أن الحركة الوطنية صعودا أو هبوطا قد أثرت في العلاقات بين مركزي السلطة في البلاد بالتلاحم او التنافر ، وأن نوعية هذه العلاقات قد أثرت بالتالي في تشكيل النظارة وسياستها .

وعلى ذلك فانه اذا كان نمو الحركة الوطنية المتزايدة خلال السنوات السبع الأولى من العقد الأول من القرن العشرين قد أدى في النهاية الى مرحلة جديدة من مراحل العلاقات بين الخديوية وسلطة الاحتلال البريطاني هي مرحلة الوفاق فان مواجهة هذه الحركة في مطلع العقد الثاني قد أزال الظروف التي فرضت مثل هذا التحالف بين طرفين يحاول كل منهما أن يستأثر بالسلطة في البلاد ويستغلها لمصلحته أولا ولما يعتقد أنه المصلحة العامة بعد ذلك .

والواقع أنه لا يمكن رسم خط فاصل حاسم بين المرحلتين التاريختين موضع الدراسة .. مرحلة الوفاق ومرحلة الشقاق الثاني ، فنهاية المرحلة الأولى التي اتسمت ببلوغ حالة الانقضاض ذراها وبداية المرحلة الثانية التي عاد خلالها فتور العلاقات بين مركزي السلطة قد تواكبتا ، وان كانت هناك نقطة معينة مرغوب اتخاذها كنقطة بدء فهي تولية اللورد كتشنر لمنصب المعتمد البريطاني في البلاد بما له من سمعة باطشة تراكمت من تاريخ عسكري طويل مما كان ايماءة ببلوغ الانقضاض منتهاه وبما له من ماض في مصر اتسم بالصراع مع الخديو(٢٦) مما كان ايماءة بعودة الشقاق .

---

(٢٤) بينما يذكر أحمد شفيق أن هذه الاستقالة قد ترتبت على الشروع في محاكمة محمد فريد بتهمة تحريضه على الحكومة دون استشارة سعد بوصفه وزيرا للحقانية (مذكراتي في نصف قرن ج ٢ — القسم الثاني في ٢٧١) يذكر عباس العقاد أن سبب الاستقالة ما حدث من خلاف بين سعد من جانب وبين قيم على املاك أميرة مصرية وتزوجت من روسي مسيحي — مسنودا من الخديو — الذي كان هذا القيم أحد رجاله ضد ناظر الحقانية (سعد زغلول — سيرة وتحية ص ١٢٨ — ١٢٩) .

(٢٥) عبد الخالق الاشين : المصدر السابق ص ١٥٦ — ص ١٥٩ .

(٢٦) نكتشنر هو بطل حادثة الحدود المشهورة التي اجبر فيها عباس الثاني على الاعتذار .

انظر Cromer : Abbas II pp. 51 — 59.

الباب الثانى

الفصل الرابع

النظارة فى عهـد الشقاق الثـانى

١٩١١ ــ ١٩١٤

على امتداد الجيل الذى عاشه الاحتلال البريطانى فى مصر (١٨٨٢ — ١٩١٤) لم يتول رجل قوى منصبا قويا كما حدث عندما تولى « الفيكونت كتشنر أوف خرطوم » منصب « قنصل عام ومعتمد الحكومة البريطانيـــة » فى القاهرة .

فمن ناحية كان وراء « كتشنر » تاريخ لم يكن وراء ســلفيه ، فبينمـا احرز هذا انتصارات عديدة فى استعادة السودان مرة وفى هزيمة البوير مرة أخرى لم يكن السير بيرنج — اللورد كرومر منذ ١٨٩١ — عند توليـه المنصب عام ١٨٨٣ أكثر من سكرتير خاص لنائب الملك فى الهند ، ولم يكن السير جورست عام ١٩٠٧ سوى أحد كبار موظفى الخارجية البريطانيــة وبينما أتى كل منهما ليصنع له تاريخا فى مصر فان كتشنر قد جاء يحمـل على كتفيه تاريخه .

ومن ناحية أخرى فان منصب « المعتمد البريطانى » عندما تولاه بيرنج ١٨٨٣ لم يكن يفضل كثيرا مناصب سائر المعتمدين فى مصر الا فيما يتصل بالوجود المؤقت — أو مما كان يتصور الجميع أنه مؤقت — لقوات بريطانية فى البـــلاد .

كما أنه عندما تولى جورست نفس المنصب ١٩٠٧ فانه كان يهتز بشـــدة بعد ما بدا وكأن رحيل كرومر انما قد حدث نتيجة لمـــا جرى فى دنشـــواى خلال العام الذى سبقه وما صحب ذلك من تزايد الحركة الوطنية وفعاليتها الواضحة فى التعبير عن نفسها .

ولكن مع مجىء كتشنر الى قصر الدوبارة فى سبتمبر عام ١٩١١ فان منصب المعتمد البريطانى أصبح وقد اعترف به الجميع على أنه منصب **الحاكم الحقيقى لمصر** ، كما أن الحركة الوطنيـــة نتيجـــة لسياسات القمع التى اتبعت ضدها لم تعد تملك من الوسائل ما تستطيع أن تسبب به حرجا يذكر لصاحب هذا المنصب .

ومن هذين المنطلقين : **الرجـــل القـــوى و المنصب القـــوى** عاد عهــد الشقاق ذلك أن هذه « القوة » كانت لابد أن تترجم نفسها الى واقع سياسى بالاستئثار بمزيد من السلطة ، وكان هذا الاستئثار لابد أن يتم على حساب الطرف الآخر — الخديو — ، ومع كل هذا كان طبيعيا أن يعود الشقاق .

فانه لما كان جانب من « قوة الرجل » يستمده من تاريخ سابق ، ولما كانت مرحلة من مراحل هذا التاريخ قد اتسمت بالصراع بينه وبين الخديو(١) فقد كان منتظرا ان تنسحب ذكرى هذا الصراع على الموقف الجديد .

---

(١) Lord Lloyd : Egypt Since Cromer Vol. 1. p. 129.

فى نفس الوقت فان مبادراته فى التعامل مع الآخرين قد فاقت « **اللورد** » المحنك « والسير » الحذر ، ويروى « أحمد شفيق » أنه منذ عين معتمدا فى مصر لم يفتأ يهتم بأبسط المسائل ويزور البلاد ويتحدث مع أهلها ويسمع اقتراحاتهم كأنه **الحاكم الشرعى للبلاد** وكانت استقبالاته من ذوى الحاجات لا تدع مجالا للشك فى انه **قابض على كل السلطة فى مصر**(٢) » .

ولم يكن متوقعا أن يتقبل عباس الثانى هذا السلوك من المعتمد الجديد بأى رضـــاء .

من ثم فقد عاد عهد « الشقاق » بين السلطتين الشرعية والفعلية وان اختلف هذا العهد الجديد عن « عهد الشقاق الأول » فى أكثر من جانب :

فمن ناحية بينما بدأ عهد الشقاق الأول ونجم عباس فى صعود فان هذا العهد الأخير قد بدأ ونجمه يأفل ، ذلك ان الصورة الشعبية التى حظى بها الخديو عباس حلمى فى بداية عهده والآمال الدى عقدت عليه ليكون نصير الحركة الوطنية .. الصورة شحبت والآمـــال تبددت بعد تعدد المـــواقف «اللا وطنية » من الرجل وبعد أن اتضح انه يعمل لحساب نفسه لا لحساب الوطن مما تأكد تماما فى ظل سياسة الوفاق بينه وبين جورست المعتمد الراحـــل .

صحب هذا من ناحيـــة أخرى أن تهاوت أى احتمالات للتعـــاون بين الخديوية وبين الحزب الوطنى وهو ما كان قائما خلال عهد الشقاق الأول .

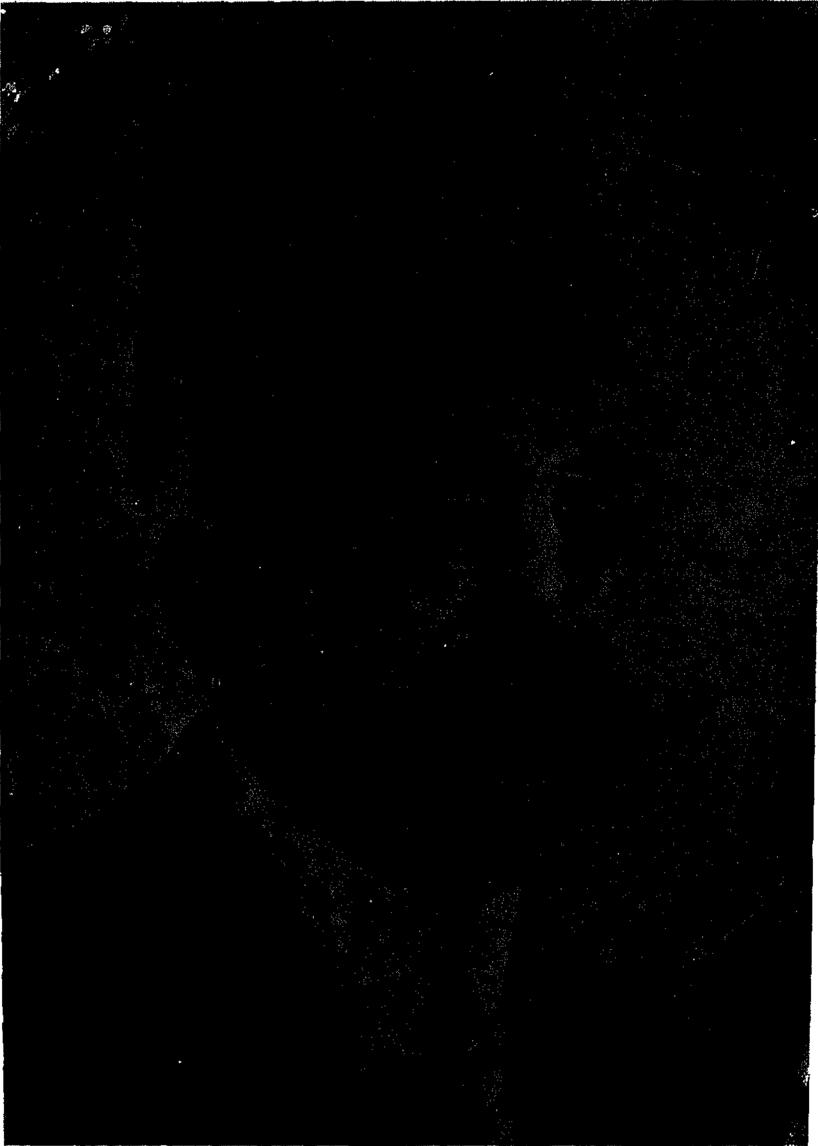
فالزعامات الوطنية بعد التجربة المريرة التى خاضتها مع الخديو الذى شارك فى ضرب الحزب الوطنى خلال سنوات الوفاق لم تكن مستعدة أن تمد أيديها مرة أخرى لعباس تناضل معه ضد الوجود الاحتلالى وقد حاول الرجل أكثر من مرة العودة الى خطة التعاون مع هذه الزعامات(٣) ولكن الوقت كان متأخرا للغاية .

وعلى ذلك فقد كان الخديو يحارب هذه المرة وظهره الى الحائط مما دفعه الى الاعتكاف خلال أغلب سنوات الشقاق الثانى فى قصر القبة « وامتنع عن التدخل فى أمور البلاد ولم ينزل الى سراى عابدين الا للضرورة القصوى ولم يرأس مجلس النظار الا نادرا(٤) » !

انعكست عودة الشقاق على « النظارة » فى أكثر من جانب ... فى الشكل وفى التشكيل ، وفى العلاقة بالمؤسسات الأخرى .

---

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ــ القسم الثانى ص ٢٧٤ .
(٣) ففى صيف عام ١٩١٢ حاول أن يرسل لمحمد فريد فى استنبول مبلغا من المال رفضه هذا ، كما أنه تمت محاولة أخرى للصلح بين الرجلين فى سبتمبر عام ١٩١٣ ولكنهـــا اخفقت أيضـــا . مذكرات محمد فريد ص ٢٤ ــ ص ٢٥ ، ص ٤٩ .
(٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٧٥ .



محمد فريد

اولا ــ فى الشــكل :

ففى ٢٠ نوفمبر عام ١٩١٣ صدر مرسومان بانشاء نظارتين احداهما للأوقاف ، والأخرى للزراعة . . ولهذا الانشاء قصة .

فقد كانت الأوقاف تتبع قبل ذلك ادارة تحت اشراف الخــديو مباشرة ، وقد اشتهرت هذه الادارة بسمعة سيئة للغاية مما دعا جورست الى أن يتدخل عام ١٩١١ ويطالب بطرد « أحمد بك ديلاور » الذى كان مسئولا عن دخل هذه الادارة ، و « محمد بك اباظة » الذى كان مسئولا عن مصروفاتها ، واستجاب الخديو الى طلب المعتمد البريطانى (٥) .

رغم ذلك فقد استمرت الاقاويل عن تصرفات خديوية فى أموال الأوقاف خاصة ما تردد من أن تلك الأموال تستخدم فى تدبير أعمال الاثارة ضد الوجود الاحتلالى(٦) .

وبادر كتشنر الى العمل فحصل على تصريح من لندن بتحــويل تلك **الادارة** الى **نظارة** تخضــع لاشراف هيئـــة النظــارة ، فى نفس الوقت ولـــا « للأوقاف » من حساسية دينية خاصة فقد سعى المعتمد البريطانى للحصول على موافقة الصدر الأعظم وشيخ الاسلام ، ولـــا كان « البرنس سعيد حليم باشا » ابن عم عباس الثانى وعداؤه للخديو معروف . يتــولى منصب الصدر الأعظم فى هذا الوقت فقد كللت المساعى البريطانية بالنجاح وتم احراز الموافقة المطلوبة(٧) .

تبع ذلك أن تقدم كتشنر فى ٧ نوفمبر عام ١٩١٣ بمطلبه للخديو « بتحويل ادارة الأوقاف الى نظارة يتولاها ناظر مسلم » .

وقابل عباس الثانى المطلب البريطانى بطريقة تدل على عدم استعداده للاستجابة اليه مما دعا ممثل الاحتلال الى أن يبلغه أن المسألة قد تقــررت وليست محل مناقشة وان ما هو مستعد للبحث فيه هو مجرد النـــواحى الاجرائية الخاصة بتنفيذ القرار ، وطلب عباس الثانى مهلة لأسبوع يستطيع أن يتخذ خلاله قرارا(٨) .

وشهد اليومان التاليان صراعا عنيفا بين السلطتين الفعلية والشرعية يمكن القول أنه كان بمثابة ذروة الشقاق فى عهده الثانى فقد وصل الأمر الى حد الرغبة فى خلع الخديو فى وقت من الأوقات .

---

(٥) F.O. 407/181 No. 31 Kitchener to Grey Nov. 21, 1913 Desp. No. 129.

(٦) Lloyd : Op. Cit. p. 171.

(٧) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٩٧ .

(٨) F.O. 407/181 No. 24 Kitchener to Grey. Nov. 7, 1913 Tel. No. 99.

فعباس من جانبه جمع مجلس النظار فى اليوم التالى — ٩ نوفمبر — وابلغه بعدم قبوله لطلب المعتمد البريطانى وأنه قرر اعداد مذكرة بأسباب الرفض ليرفعها مباشرة الى وزارة الخارجية البريطانية(٩) .

فى نفس الوقت فقد سعى الخديو الى استغلال الصبغة الدينية للمسألة فتم تدبير الاجتماعات فى بعض المنازل للاحتجاج على التدخل الانجليزى فى هذه المسألة ، وقد اكدت الأخبار الواردة الى قصر الدوبارة أن هذه الاجتماعات قد تمت بتحريض من بعض رجال المعية السنية وبرئاستهم ، كما انه من ناحية اخرى أرسلت برقيات الاحتجاج الى استنبول ولندن ووزعت المنشورات بين رجال الدين بهدف اثارة الشعب ، وقد تأكد أيضا أن أحد موظفى القصر(١٠) كان وراء هذه الأعمال(١١) .

وكتشنر من جانبه أيضا سعى الى اجبار الخديو على قبول القرار البريطانى ورأى أن سبيله الى ذلك تهديد الخديو بالخلع أن لم يذعن لمطلب انشاء النظارة الجديدة .

وقد حرص على اقناع لندن بهذه الخطة على أساس أن عباس الثانى قد أصبح مكروها فى مصر ، فى نفس الوقت تمكن من الحصول على وعد من استنبول مؤداه انه « اذا ما كان ضروريا لمصلحة مصر عزل عباس الثانى فان الحكومة العثمانية ترحب بمثل هذا الاجراء وسوف تتعاون فى تنفيذه(١٢) » .

وبتلك المساندات القوية لقرار كتشنر تقدم بانذاره الى الخديو الذى لم يكن أمامه ، وقرار العزل يحلق فوق رأسه ، سوى الخضوع .

وصدر القرار بانشاء نظارة للأوقاف بدلا من ديوان عموم الأوقاف وهذا نصه :

امر عال

بانشاء نظارة للأوقاف بدلا من ديوان عموم الأوقاف

—

« نحن خديو مصر

« بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ١٣ يوليو ١٨٩٥ بالتصديق على لائحة الأوقاف .

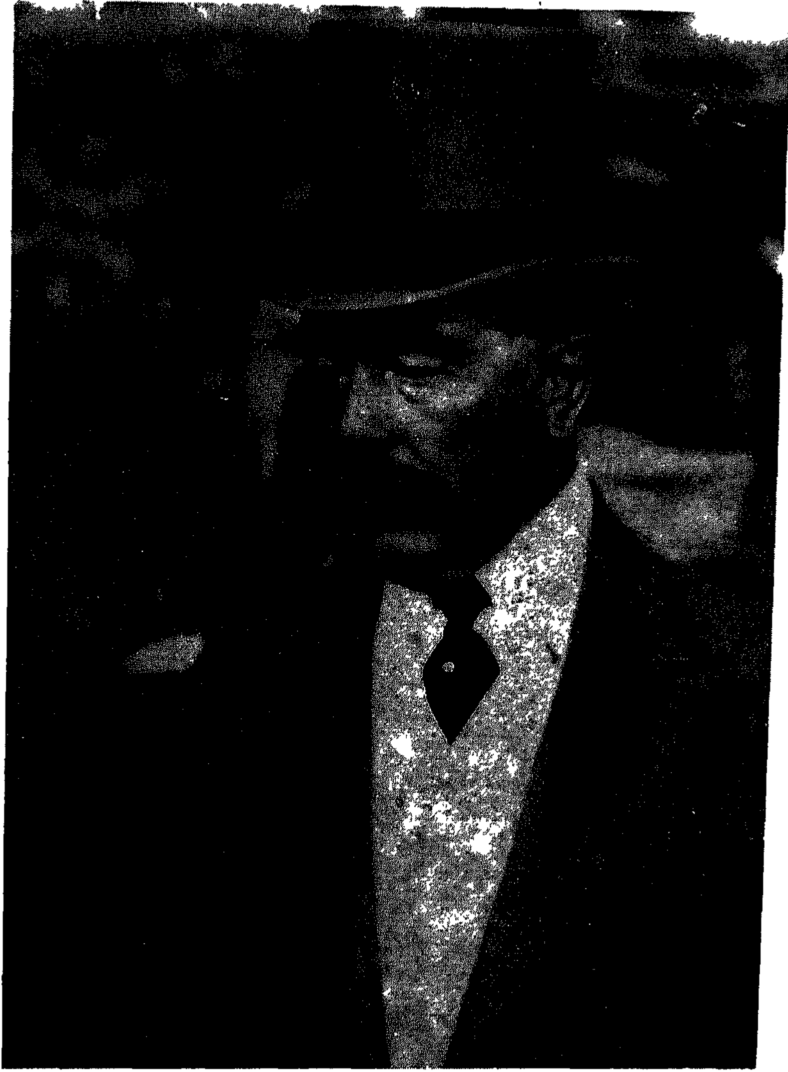
---

(٩) F.O. 407/181 No. 25 Kitchener to Grey. Nov. 9, 1913 Tel. No. 100.

(١٠) هو حافظ عوض

(١١) F.O. 407/181 No. 27 Kitchener to Grey. Nov. 11, 1913 Tel. No. 102

(١٢) F.O. 407/181 No. 25 Kitchener to Grey. Nov. 9, 1913 Tel. No. 100.



لورد كتشنر

المعتمد البريطانى

ومراعاة لرغبتنا فى زيادة تحسين السير فى جميع المصالح العمومية بحكومتنا وتمكين رعايانا من الاشتراك فى مراقبة مرافق الأمة طبقا للقوانين النظامية .

ونظرا للازدياد الذى طرأ على الأعمال القائم بها ديوان عموم الأوقاف ، واتساع نطاق الأمور الموكولة اليه وتعددها ، فضلا عما هو منظور لها من النماء .

ونظرا للفائدة التى تترتب حينئذ على جعل هذا الديوان نظارة يتولى شؤونها ناظر بعنوان « ناظر الأوقاف » يدخل فى هيئة مجلس النظار ، ويعطى له توكيل منا بالصيغة المقررة من قديم الزمان ، ويدير الأعمال التى من اختصاصات ديوان عموم الأوقاف بنفس المسئولية الملقاة على عاتق سائر النظار فى نظاراتهم بحيث يبقى لمصلحة الأوقاف استقلالها الذاتى ، وتكون ميزانياتها قائمة بنفسها على حدتها ، ويكون على هذا الناظر السهر على حسن سير تلك المصلحة واستعمال أموالها فى شئون الأمة الاسلامية ، والمحافظة على الاحترام الواجب للشروط والقيود المدونة فى الوقفيات طبقا لأحكام الشرع الشريف ، مع الاهتمام باقامة الشعائر الدينية والأعمال الخيرية المتعلقة بها كما يجب ، والرجوع الى المحكمة الشرعية فى جميع الأحوال التى نصت اللائحة المالية على الرجوع فيها اليها .

ولما كان من الضرورى البحث فى التعديلات والتحسينات التى قد تدعو الحاجة الى ادخالها فى نظام مصلحة الأوقاف ، ومن المفيد أن يضم الى الناظر المشار اليه مجلس يعاونه فى هذه المهمة ويحل محل مجلس الأوقاف الأعلى الحالى بنفس الاختصاصات المخولة له ، بحيث تبلغ نتيجة هذا البحث الى مجلس النظار ، كما أن كل تعديل فى النظام الحالى يجب تقديمه الى الجمعية التشريعية للمناقشة فيه ، ثم عرضه علينا لصدوره فى صيغة قانون .

فبعد موافقة مجلس النظار

امرنا بما هو آت

—

المادة الأولى

—

تنشأ نظارة للأوقاف يتولى ادارتها ناظر يعاونه وكيل نظارة ، وتحل محل ديوان عموم الأوقاف .

المادة الثانية

يتألف المجلس الأعلى من ناظر الأوقاف بصفة رئيس ، ومن شيخ الجامع الأزهر ، ومن مفتى الديار المصرية ، ومن ثلاثة أعضاء آخرين ، يكون تعيينهم منا بناء على طلب مجلس النظار .

فاذا حدث مانع لناظر الأوقاف تكون رياسة المجلس الأعلى لوكيل نظارة الأوقاف .

واذا حدث مانع لواحد من العالمين المشار اليهما فيقوم مقامه عالم آخر يعينه مجلس النظار .

وتكون مداولات المجلس صحيحة اذا حضره أربعة من الأعضاء على الأقل .

وعند انقسام الآراء يكون رأى الرئيس مرجحا .

المادة الثالثة

تكون ميزانية الأوقاف نافذة المفعول بمقتضى ارادة خديوية تصدر منا بناء على طلب ناظر الأوقاف وتصديق المجلس الأعلى ، وبعد أخذ رأى الجمعية التشريعية .

ويقدم للجمعية التشريعية أيضا الحساب الختامى لكل سنة بعد انقضائها .

المادة الرابعة

تلغى جميع النصوص المخالفة لأمرنا هذا .

وفى جميع النصوص الأخرى يكون اسم « ناظر الأوقاف » و « نظارة الأوقاف » بدلا من « مدير عموم الأوقاف » و « ديوان عموم الأوقاف » .

المادة الخامسة

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ، ويسرى العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بسراى القبة فى ٢١ ذى الحجة ١٣٣١ (٢٠ نوفمبر ١٩١٣) » .

عباس حلمى
رئيس مجلس النظار
بأمر الحضرة الخديوية
محمد سعيد(١٣)

---

(١٣) الوقائع المصرية ــ العدد ١٣ فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٣ .

ويذكر كتشنر أن نشر هذا « الأمر العالى » قد استقبل بترحيب كامل من الرأى العام المصرى وباهتمام واضح من الصحف الاسلامية وفى نفس الوقت وصل فيض من برقيات التأييد من المديريات الى المعتمد البريطانى(١٤) .

واكب انشاء **نظارة الأوقاف** اقامة نظارة للزراعة ، وكان قد تم انشاء **ادارة للزراعة** كاحدى الادارات الملحقة بنظارة الأشغال العمومية منذ عام ١٩١٠ ، وقد اثبتت هذه الادارة اهميتها الهائلة خلال السنوات القليلة التى اعقبت قيامها مما دعا الى اتجاه النية الى استصدار القرار بتحويلها الى نظارة فى يناير ١٩١٤(١٥) .

ولكن ومع صدور القرار الخاص بقيام نظارة الأوقاف روعى ان الفرصة مناسبة ليصدر فى نفس الوقت القرار الخاص بانشاء نظارة الزراعة والذى صدر فعلا فى اليوم نفسه وكان نصه . .

امر عال

بانشاء نظارة الزراعة

« نحن خديو مصر

« بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع مصالح الحكومة بين النظارات .

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٣٤ لسنة ١٩١٠ بانشاء مصلحة للزراعة .

وبما أن رغائبنا متجهة على الدوام الى البحث والتنقيب عن كل الوسائل التى تؤدى الى ازدياد الثروة فى هذه البلاد .

ونظرا للحالة الخاصة بهذا القطر الذى هو قطر زراعى بطبيعته بحيث يجب بذل أقصى الاهتمام بتنظيم اعمال مصلحة الزراعة وتوسيع نطاقها ، حتى يكون لها أثر فعال فى السير بالبلاد فى طريق الرفاهية والارتقاء أكثر من ذى قبل .

فبعد موافقة رأى مجلس النظار

امرنا بما هو آت

المادة الاولى

تكون مصلحة الزراعة نظارة يتولى ادارتها ناظر يعاونه وكيل نظارة .

---

(١٤) F.O. 407/181 No. 31 Kitchener to Grey. Nov. 21, 1913 Desp. No. 129.

(١٥) F.O. 407/181 No. 29 Kitchener to Grey. Nov. 15, 1913 Tel. No. 108.

المـادة الثانية

على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ، ويكون العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بسراى القبة فى ٢١ ذى الحجة ١٣٣١ (٢٠ نوفمبر ١٩١٣) » .

عباس حلمى
بأمر الحضرة الخديوية ــ رئيس مجلس
النظار
محمد سعيد(١٦)

ومع ما استهدفه انشاء « نظارة الزراعة » من مصلحة عامة الا انه كان من ناحية أخرى مظهرا لزيادة النفوذ البريطانى فى الادارة المصرية فقد تم تعيين بريطانيين فى أهم المناصب حساسية فى النظارة الجديدة : هاينز J. Haines سكرتيرا مساعدا للنظارة ، ودوديجبون G. Dudegeon مستشارا فنيا لها ، بالاضافة الى أن ناظرها « محمد محب باشا » قد أختير من جانب المعتمد البريطانى لما رآه فيه من « حيوية وذكاء كبيرين أبداهما فى كثير من أمور الاصلاح فى مديرية الغربية التى ظل يديرها لعدة سنوات(١٧) » .

وكان حصيلة هذه التغييرات فى **الشكل** أن زاد حجم النظـارة المصرية من ست الى ثمانى نظارات .

أما عن **التشكيل** فانه مع تفكك وحدة السلطة نتيجـة لعودة سياسـة الشقاق كان من الطبيعى أن ينعكس ما أصاب العلاقات بين سائر الأطراف السياسية فى مصر من تغير على « تشكيل النظارة » مما تسبب فى النهـاية فى سقوط نظارة سعيد باشـا التى تأسست على عهد الوفاق فى ابريل عام ١٩١٤ .

والواقع أنه قد ترتب على « عودة الشقاق » موقف لا يحسـد عليـه محمد باشا سعيد أو نظارته .

فالرجل قد تولى رئاسة النظارة بعد اغتيال بطرس باشا غالى انطلاقا من الايمان بقدرته على مواجهة الموقف الصعب الذى ترتب على هذا الاغتيال بحكم علاقته الطيبة بسائر أطراف الصراع السياسى خاصة الخديوية من جانب والحزب الوطنى من جانب آخر(١٨) .

---

(١٦) الوقائع المصرية ــ العدد ١٣٠ فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٣ .
(١٧) F.O. 407/181 No. 32 Kitchener to Grey. Nov. 22, 1913 Desp. No. 130.
(١٨) F.O. 407/182 No. 21 Kitchener to Grey. March. 28, 1914 Desp. No. 55 Conf.

ولكن مع مجيء كتشنر وفتور العلاقات بين القصرين ، عابدين والدوبارة ، كان لابد لرئيس النظار أن يتخذ جانبا فى سائر مواقف الصراع التى نشبت ، وقد اختار سعيد باشا الجانب الأقوى ، يتضح ذلك من موقفين محددين :

١ — مسألة خط حديد مريوط :

ذلك انه بعد يومين فقط من وصول كتشنر الى القاهرة ليتولى منصبه الجديد شنت ايطاليا حربها بهدف الاستيلاء على طرابلس مما شغل المعتمد البريطانى الجديد سعيا لتأمين حياد مصر خلال هذه الحرب التى انتهت بتوقيع معاهدة « أوشى لوزان » بين ايطاليا والدولة العثمانية فى أكتوبر عام ١٩١٢ .

وبالرغم من الانسحاب العثمانى فان حركة الكفاح ضد الوجود الايطالى قد اشتدت يحمل لواءها « أحمد السنوسى الكبير » مما دعا الايطاليين الى عرض شراء خط حديد مريوط الذى كان يمتلكه الخديو منذ ١٨٩٩ — والذى كان يمتد غرب الاسكندرية بمسافة ٢٨٠ كيلومترا — بهدف منع وصول الامدادات التركية عن طريقه الى السنوسيين فى الداخل وقد رحب الخديو بالعروض الايطالية(١٩) .

ولكن كتشنر على الجانب الآخر رفض اى صفقات من هذا النوع تؤدى الى تدعيم النفوذ الايطالى فى أراضى مصر الغربية ، وقد التزمت النظارة السعيدية بنفس موقف كتشنر وقدمت اعتراضها على مفاوضات الخديوى مع بنك روما على أساس انه يبيع ما لا يمتلكه لأن الخط الحديدى قد تم بناؤه على أرض تمتلكها الحكومة المصرية(٢٠) .

وأعقب ذلك أن تقدمت سلطات الاحتلال بتحذير حاد للخديو تبعه استسلام عباس وبيع الخط الحديدى الى الحكومة المصرية بمبلغ ٣٩٠ ألف جنيه ، ويقول أحد رجال الخديو انه — اى الخديو — قد رأى « أن هذه الصفقة لم تأت بالربح المنتظر لأن محمد سعيد باشا رئيس النظار لم يساعده فيها فحنق عليه لذلك(٢١) » .

٢ — ازمة انشاء نظارة الأوقاف :

فقد وضح خلال تلك الأزمة الموقف المنحاز تماما من جانب سعيد باشا للمصلحة العامة وذلك خلال الجلسات التى عقدها الخديو مع مجلس النظار لبحث الموقف فى أعقاب تقديم المعتمد البريطانى لانذاره لعباس الثانى .

---

(١٩) د. جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب الطرابلسية — المجلة التاريخية المصرية المجلد ١٣ (١٩٦٧) ص ٣٣٢ — ٣٣٣

(٢٠) Lloyd : Op. Cit. p. 171.

(٢١) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٣٠٩ .

اكثر من ذلك يذكر كتشنر فى احدى رسـائله السرية للغاية لوزارة الخارجية البريطانية أن العمل خلال تلك الأزمة ضـد الخديو كان يتم بتنسيق كامل بينه من ناحية وبين كل من رئيس النظار وناظر الحقانيـة من ناحية أخرى(٢٢) .

* * *

وكذلك وقف محمد سعيد باشا موقف المساندة للاحتلال فى بعض القضايا الأخرى وينوه المعتمد البريطانى فى هذا الشأن بجهود سعيد باشا خـلال الحرب الطرابلسية ثم خلال حرب البلقان ، ويرى أنه قد فعل كل شيء من أجل تهدئة الرأى العام وكسر حدة التعصب وذلك باستغلاله لعلاقاته الوثيقة مع كبار المشايخ من ناحية ومع بعض العناصر الوطنية من ناحية أخرى(٢٣) .

ولكن تحول رئيس النظار والتزامه بموقف المساندة للسلطة الفعليـة لا يعنى أن أعضاء نظارته ممن تم اختيارهم فى ظروف سياسة الوفاق قد سايروه ، وتمخض عن ذلك أن أصاب **الوحدة النظـارية** التى كانت قائمة قبل مجيء كتشنر تشققات عديدة ، ويبدو أن هذا الأخير لم يتفهم حقيقـة الظروف التى نتجت عنها هذه التشققات وان كان قد سجل فى كتاباته انه منذ مجيئه « وسعيد باشا » يسمح لنفسه بالدخول فى صراعات مع زملائه النظـار(٢٤) .

* * *

يبقى بعد ذلك العلاقة مع المؤسسات السياسية الأخرى ، فقد واجهت النظارة السعيدية على عهد الشـقاق نوعا جـديدا من العلاقات أثر فى استقرارها أشد التأثير مما يتمثل فى علاقاتها مع « الجمعية التشريعية » التى تم تكوينها وقتذاك (١٩١٣ — ١٩١٤) .

ذلك انه مع نمو العمل الحزبى ونجاحه فى أن يفرض وجوده بشـكل مؤثر على المجالس شبه النيابية القديمة (الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين) فقد سعى كتشنر الى القضاء على هذه المجالس واحلال مجلس جديد واحد محلها — هو الجمعية التشريعية — مستهدفا من وراء ذلك العمل اضعاف موقف طبقة كبار الملاك فيها ، عماد العمل الحزبى واستبدالهم بمتوسطى وصغار ملاك الأراضى الزراعية(٢٥) .

وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف فقد تضمن قانون الجمعية التشريعيـة تغييرين :

---

(٢٢) F.O. 407/181 No. 28 Kitchener to Grey. No. 21, 1913 Desp. No. 126 Very Conf.

(٢٣) F.O. 407/182 No. 21 Kitchener to Grey, March 28, 1914 Desp. No. 55 Conf.

(٢٤) F.O. 407/178 No. 146 Kitchener to Grey, April 14, 1912 Desp. No. 41.

(٢٥) Ibid.

١ — توسيع قاعدة التصويت فبلغ عدد المقيدين فى جداول الانتخابات الجديدة ٢ مليون مصرى .

٢ — التوسع فى **الصلاحيات الاستشارية** عما كان للمجلسين القديمين فأصبح من حق الجمعية تأخير أى قانون ، كذا عقد لجان مع الممثلين الحكوميين فى أى مسألة محل خلاف ، وحق مساءلة الحكومة تحريرا وشفاهة، بالاضافة الى حق تقديم اقتراحات القوانين لتعبر بها عن رغبات ممثلى الشعب(٢٦) .

وكان وراء التوسع فى **الصلاحيات الاستشارية** الرغبة فى اضفاء الأهمية على الطبقات الجديدة التى تصور المعتمد البريطانى انها ستدخل الجمعية التشريعية مما يضعف من الدور السياسى الذى استمرت تقوم به طبقة كبار الملاك فى معارضة الاحتلال خلال السنوات السابقة .

ولكن أتت النتيجة مخيبة تماما للآمال الانجليزية ذلك أن نفس الطبقة التى استهدف الاحتلال ابعادها قد دخلت الجمعية التشريعية أيضا ولكن بقدر أكبر من الشعبية وفره لها اتساع قاعدة التصويت وقدر أكبر من الصلاحيات وفره لها القانون الجديد يدل على ذلك طبيعة المناقشات الحادة التى حفلت بها جلسات الجمعية التى بدأت منذ ٢٢ يناير ١٩١٤ (٢٧) .

وقد أثرت هذه النتيجة على نظارة « محمد سعيد » التى كان عليها أن تواجه كتلة معارضة قوية يتزعمها « سعد زغلول » ناظر الحقانية السابق ووكيل الجمعية المنتخب والتى دأبت على احراج النظارة السعيدية بمختلف الوسائل يدعمها فى ذلك اهتمام واضح من قطاعات عريضة من المصريين وامكانيات لمساءلة النظار لم تكن متوفرة لدى المجالس الشورية السابقة(٢٨) .

ومن الواضح أن « النظارة » بافتقارها للوحدة من ناحية وباخفاق رئيسها عن محاجاة سعد وأنصاره من ناحية أخرى قد سجلت عجزا بالغا فى مواجهة الموقف الجديد ، وقد أدرك المعتمد البريطانى فى القاهرة هذه الحقيقة مما دعاه الى أن يشكو من فشل محمد باشا سعيد « فى التعامل مع الجمعية التشريعية » وذلك بعد حوالى شهرين فقط من قيام هذه الجمعية(٢٩) .

وكان منتظرا والأمر على هذا النحو أن ينقضى عمر النظارة السعيدية الذى امتد لأربع سنوات .

---

(٢٦) د. يونان لبيب : الحياة الحزبية فى مصر ص ١٨٧ — ١٨٨ .

(٢٧) انظر الجمعية التشريعية ، مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول ١٩١٣ — ١٩١٤ (القاهرة ١٩١٤) .

(٢٨) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول — دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٩٩ — ص ٢١٤ .

(٢٩) F.O. 407/182 No. 21 Kitchener to Grey, March 28, 1914 Desp. No. 55 Conf.

٢١ — نظارة حسين رشدى باشا الأولى ٥ أبريل — ١٩ ديسمبر ١٩١٤ :

فى ٢٣ مارس ١٩١٤ وفى لقاء بين الخديو عباس الثانى وبين اللورد كتشنر أعرب الأول عن أن النظارة السعيدية قد فقدت ثقته تماما وعن رغبته فى تغييرها فى أقرب وقت ممكن .

وبنفس الخطة التى استخدمها من قبل لتغيير نظارة نوبار باشا عام ١٨٩٥(٣٠) اقترح مصطفى باشا فهمى — نفس الرجل الذى اقترحه من قبل — كبديل لرئيس النظار المرغوب فى التخلص منه وذلك لاغراء سلطات الاحتلال على قبول التغيير(٣١) .

وكان أمام دار المعتمد البريطانى والخارجية فى لنـــدن احتمالان :

أولهمـــا :

بقبول مطلب عباس الثانى على أساس وجود بعض المسائل المعلقـــة وقتذاك مع استنبول مما خلق الرغبة فى العزوف عن أى تعقيدات مع الخديوية المصرية يمكن أن تمنح فرصة لتدخل عثمانى(٣٢) .

ثانيهمـــا :

برفض مطـــلب قصر عابدين على ضـــوء أنه متـــأثر أساســـا **بالأهواء الشخصية** بالاضافة الى الاحتمالات التى يمكن أن تترتب على اقالة النظارة فى وقت تتزايد فيه معارضة الجمعية التشريعية ويتزايد فيه تأثيرها مما يمكن أن يؤدى الى اضطرابات تعانى منها السلطة(٣٣) .

ونتيجة لعدم امكان المفاضلة بين الاحتمالين فقد أعد المعتمد البريطانى بالاشتراك مع مستشارى الماليـــة والداخلية ردا رسميا على الطلب الخديو كان هذا نصـــه :

« أن تغييرا واحدا يمكن قبوله والترحيب به وهو ذلك الخاص بمصطفى باشـــا .

« ولكن الحكومة البريطانية التى استشرتها برقيـــا — بنـــاء على رغبة سموكم لا ترى أن المصلحة العامة تستدعي التغيير المطلوب فى الوقت الحالى، وقد طلب منى ابلاغ سموكم أن الحكومة البريطانية ترى أن عليكم الأخـــذ بنصيحتها فى مثل هذا الأمر .

---

(٣٠) انظر الفصل الثانى من هذا الباب .

(٣١) F.O. 407/182 No. 16 Kitchener to Grey, March 23; 1914 Tel. No. 22.

(٣٢) F.O. 407/182 No. 17 Grey to Kitchener, March 25, 1914 Tel. No. 22.

(٣٣) F.O. 407/182 No. 16 Kitchener to Grey, March 23, 1914 Tel. No. 22.

« من ناحية اخرى فانه يلزم مرور بعض الوقت حتى يستطيع مصطفى باشا أن يستعيد صحته كاملة ويتحمل أعباء المنصب .

« وفى هذه الظروف فلا يمكن سوى تأجيل مطلب سموكم(٣٤) » .

وقد عبر كتشنر عن رأيه فى الموقف فبعث الى لندن يقول « عندما حضرت الى مصر وجدته ــ أى سعيد باشا ــ فى منصبه وقدمت له كل معونة ممكنة لادارة شئون البلاد . ولكن مع الوقت تزايدت لدى مشاعر عدم الاطمئنان نحو طريقته فى الادارة مما أضعف من رغبتى فى تقديم كل المعونة القلبية التى كنت أمنحها له من قبل(٣٥) » .

كما أن تأجيل الاستجابة لمطلب الخديو كان يستهدف قبل أى شىء افهام عباس حقيقة لم تغب وهى أن ما تقرر منذ عام ١٨٩٣ من أن تغيير النظارة انما يتم بارادة الاحتلال لم يزل قائما وان ما حدث على عهد الوفاق من ترك حرية الاختيار لقصر عابدين لا يعنى ان السلطات الاحتلالية قد تخلت عما خولته لنفسها من حق التغيير أو الاختيار .

على أى حال فان هذا التأجيل لم يستمر طويلا ، فقبل أن ينتهى نفس الشهر ــ مارس ١٩١٤ ــ كان قد تم الاتفاق بين السلطتين الفعلية والشرعية على أن تبدأ كل منهما مشاوراتها مع مصطفى فهمى باشا لتشكيل النظارة الجديدة وذلك فى أعقاب العودة المنتظرة لمصطفى باشا من رحلته للاستشفاء فى الصعيد فى أوائل الشهر التالى(٣٦) .

الا أن اكثر من عقبة حالت أخيرا دون تشكيل رجل الاحتلال العتيد مصطفى فهمى لنظارته الرابعة التى لم يقدر له أن يشكلها قط .

العقبة الأولى : استمرار سوء الحالة الصحية للرجل فقد اشترط أطباؤه لقبوله رئاسة النظارة أن يتولاها فقط ولا يتولى معها أعباء أى نظارة أخرى ، كما اشترطوا أيضا أن يقوم بكافة أعماله من منزله(٣٧) .

العقبة الثانية : رغبة مصطفى باشا فى اطلاق يده فى تشكيل النظارة الجديدة ، وقد رفض فى هذا الصدد ما أوصت به دار المعتمد البريطانى من اشراك ناظرين هما حشمت باشا ومحب باشا فى هذه النظارة(٣٨) .

وبالرغم من كل المحاولات التى بذلها السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية لاقناع مصطفى فهمى باشا بالاستجابة للمطالب الانجليزية فانها لم تثمر

(٣٤) F.O. 407/182 No. 18 Kitchener to Grey, March 27, 1914 Tel. No. 23.
(٣٥) F.O. 407/182 No. 21 Kitchener to Grey, March 28, 1914 Desp. No. 55 Conf.
(٣٦) Ibid.
(٣٧) F.O. 407/182 No. 23 Kitchener to Grey, April 5, 1914 Tel. No. 25.
(٣٨) Lloyd : Op. Cit. p. 173.



حسين رشـــدى باشـــا

- ابن محمود حمدى باشـــا طبوزاده محافظ القـــاهرة ووكيل الداخليـــة .

- أتم تعليمه فى السربون حيث حصل منها على شـــهادة الحقوق وعاد للقاهرة ليفتح مكتبا للمحاماة نال شـــهرة طيبـــة .

- عمل مفتشـــا للغات الأجنبية فى نظارة المعـــارف ثم قاضيا فى المحاكم المختلطة فبرز فيها .

- تولى نظارة الحقانية فى نظارة بطرس غالى ١٩٠٨ ثم تولى نظارة الخارجية فى نظارة محمد سعيد ١٩١٠ حتى خرج سعد زغلول من الحقانية فعاد اليها حتى تشكيل نظارته الأولى فى ٥ أبريل ١٩١٤ .

جميعا مما دعا سلطات الاحتلال الى الاعتقاد بأن رجلها القديم واقع تحت تأثير زوج ابنته سعد باشا زغلول(٣٩) أو على الأقل قد منح وعدا للأخير بعدم ادخال الناظرين المذكورين(٤٠) .

على ذلك فقد تقرر البحث عن رئيس جديد للنظار وكان أمام سلطات الاحتلال والخديو مرشحان من أعضاء نظارة سعيد باشا ، سرى باشا ناظر الأشغال العمومية ورشدى باشا ناظر الحقانية .

والأول وان كان يتميز بالولاء للوجود الاحتلالى بالاضافة الى كفاءة شهد له بها المعتمد البريطانى فى القاهرة الا انه كان رجلا فنيا لا يصلح للعمل السياسى .

أدى ذلك الى ترجيح كفة حسين باشا رشدى الذى زكاه المعتمد البريطانى بقوله أنه « قانونى قدير ومتحدث لبق مما يصلح معه لمواجهة الموقف الحالى » .

وتبع موافقة رشدى على رئاسة النظارة الجديدة تأليفها وقد ضمت من الشخصيات الجديدة « عدلى باشا يكن » الوكيل المعين للجمعية التشريعية، واسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت اللذين تم اختيارهما « لأنهما من أقدر الرجال وسوف يقوى وجودهما الوزارة بالاضافة الى أنهما من المتحدثين المفيدين فى الجمعية التشريعية حيث تتعرض الحكومة لهجمات المعارضة(٤١) » .

لم يبق بعد ذلك سوى موافقة الخديو وموافقة الخارجية البريطانية اللتين تم الحصول عليهما(٤٢) وصدر الأمر العالى بتشكيل النظارة ، الجديدة على النحو الآتى :

امر عـال(٤٣)

بتشكيل النظارة الجديدة

« نحن خديوى مصر

« بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار .

---

(٣٩) Storrs, Ronald : Orientations pp. 117 — 118.
(٤٠) F.O. 407/182 No. 23 Kitchener to Grey, April 5, 1914 Tel. No. 25.
(٤١) F.O. 407/182 No. 23 Kitchener to Grey, April 5, 1914 Tel. No. 25.
(٤٢) F.O. 407/182 No. 23 Grey to Kitchener, April 6, 1974 Tel. No. 23.
(٤٣) الوقائع المصرية ـ العدد ٤٢ فى ٥ أبريل ١٩١٤ .

امرنا بمـــا هو آت

المـــادة الأولى

—

« عـــين :

● حسين رشدى باشـــا	ناظرا للداخليـــة
● واسماعيل سرى باشـــا	ناظرا للأشغال العمومية والحربية والبحرية
● واحمد حلمى باشـــا	ناظرا للمعارف العمومية
● ويوسف وهبه باشا	ناظرا للماليـــة
● ومحمد محب باشا	ناظرا للأوقاف
● وعدلى يكن باشـــا	ناظرا للخارجيـــة
● وعبد الخالق ثروت باشا	ناظرا للحقانيـــة
● واسماعيل صدقى باشا	ناظرا للزراعة

المـــادة الثانيـــة

« على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

« صدر بسراى عابدين فى ٩ جمادى الأولى (١٣٣٢ — ٥ ابريل — ١٩١٤)

عبـــاس حلمى
بأمر الحضرة الخديوية
رئيس مجلس النظـــار
حسين رشـــدى

ولم يمض وقت طويل على تشكيل هذه النظارة حتى سافر الخـــديو فى مايو الى الخارج وكانت رحلته الأخيرة التى لم يعد بعدها الى مصر .

على أى حال فان تلك المدة القصيرة من ناحية ورحيل كتشنر بعـــده من ناحية أخرى ثم تفجر الحرب العالمية الأولى بعد ذلك بشهور قليلة من ناحية ثالثة قد آذن بدخول مصر فى مرحلة تاريخية جديدة مما جعل نظارة حسين رشدى آخر عهد البلاد بالنظارات (!) .

الباب الثالث

الوزارة تحت الحمــاية

١٩١٤ - ١٩٢٢

الفصل الأول

الوزارة أثناء الحرب العالمية الأولى

تبدو الوزارة المصرية طوال السنوات الاربع الممتدة بين اعلان الحماية (ديسمبر ١٩١٤) ونهاية الحرب الأولى (نوفمبر ١٩١٨) وكأنها قد تمتعت بقدر كاف من الاستقرار ، وبقدر قليل من الحركة .

ذلك انه لم يحدث خلال هذه السنوات سوى أن « حسين باشا رشدى » رئيس آخر وزارات عهد الاحتلال قد أعاد تأليف وزارتـــه مرتين . مرة مع اعلان الحماية فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، ومرة ثانية مع وفاة السلطان حسين وتولية خلفه السلطان أحمد فؤاد فى ١٠ أكتوبر ١٩١٧ .

وفى المرتين فان الوزارة قد تألفت على نحو مطابق لما كانت عليه قبل ذلك فيما عدا « محمد محب باشا » ناظر الأوقاف الذى كان بصحبة الخديو عباس فى أستنبول بعد خلعه وبقى فيها .

ويظهر الأمر على هذا النحو وكأن الوزارتين اللتين ألفهما رشدى خلال الحرب امتداد لوزارته الأولى قبلها ، ومن ثم لا يزيد الامر عن أن يكون تغييرا شكليا استلزمته ظروف تغير الوضع القانونى بعد اعلان الحماية عام ١٩١٤ وظروف وفاة سلطان وتولية آخر عام ١٩١٧ .

الا أن النظر لتاريخ الوزارة المصرية فى تلك السنوات بهذه البساطة يسلبها من كل مضمون حركى مما يفقد هذا التاريخ موضوعيته ، ذلك أن النفاذ تحت سطح الأحداث يؤكد أن الوزارة المصرية قد شهدت حركة متنوعة وممتدة خلال هذه الفترة .

من حيث النوعية فقد بدأت الوزارة فى تغيير سماتها قبل شهور من اعلان الحماية ، وعلى وجه التحديد فى اغسطس ١٩١٤ ، ففى هذا الشهر وجد رئيس النظارة المصرية حسين باشا رشدى نفسه فى موقف لم يواجهه رئيس نظار من قبل ، ذلك انه لأول مرة منذ الاحتلال البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢ بدأ واضحا أن السلطات الثلاث التى ظلت تتحكم فى مصر كل تلك السنوات على حافة صدام مصير .

والسلطات الثلاث التى نعنيها هى السلطة الفعلية الممثلة فى الاحتلال البريطانى ، والشرعية ممثلة فى الخديوية ، والقانونية ممثلة فى الدولة العثمانيـــة .

أما ما نعنيه **بصـــدام المصـير** فهو ما اتضـــح بعد تفجر الحرب فى اغسطس ١٩١٤ من أن احدى هذه السـلطات القانونية تنوى الدخول فى الصراع القائم ضد سلطة أخرى (الفعلية) ومن أن ممثل السلطة الثالثة (الخديو) ينوى أن يتخذ جانب السلطة الأولى فى الصراع المنتظر .

حقيقة لم تخلو السنوات السابقة من صدامات مستمرة بين السـلطات الثلاث الا أنها كانت فى النهاية صدامات محدودة تسـتهدف من كل جانب تدعيم نفوذه على حساب الجانب الآخر كما حدث خلال ١٩٠٦ فى أزمة العقبة بين السلطتين القانونية والفعلية أو ما حدث على طول عهدى الشـــقاق

بين السلطتين الشرعية والفعلية(١) ، ولكن لم نصل الأمور أبدا الى **صدام المصير** كما حدث بدخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب دول الوسط ضد بريطانيا وبالتزام الخديو عباس الثانى بمساندة العثمانيين فى حربهم عموما وضد الوجود البريطانى فى مصر على وجه الخصوص .

وكان من الطبيعي أن يصحب هذا الصدام ويترتب عليه آثار بالغة الأهمية على الوزارة المصرية ، فقد وجدت وزارة حسين رشدى الأولى — القائمة آنذاك — نفسها متحررة من ارادة القصر مشتركة فى تشكيل مستقبل مصر ، ومن ثم تصورت أن لها أن تلعب دورا لم تلعبه نظارة سابقة فى تقرير مصير البلاد السياسى .

ولا شك أنه كان لهذا التصور أسبابه ..

فمن ناحية رأت الوزارة نفسها القوة المحلية الوحيدة الباقية على المسرح السياسى فى فترة التغيير المصيرى التى واجهت البلاد ، وذلك بعد أن اختفت سائر القوى .. الخديو فى استنبول وقد بدا واضحا أنه لن يعود الى القاهرة بحال ، وقد تأكدت رغبة الاحتلال فى التخلص منه ، تم **الجمعية التشريعية** فى غير دورة انعقادها وكل الظروف — خاصة ما تعلق منها بالحرب — تشير الى أنها لن تعقد دورة أخرى على الأقل طوال فترة الحرب القائمة ، وأخيرا **الحركة الوطنية** قد وهنت قواها ولم تعد أى مجموعة من مجموعاتها أو أى حزب من الأحزاب السياسية قادرة أو قادرا على أن يقوم بأى دور فعال يجعل بالامكان استشارته أو دخوله كطرف من أطراف تقرير المصير .

ومن ناحية أخرى فقد وعت الوزارة أن السلطة الاحتلالية لن تتمكن من القيام منفردة بالتغيير المترتب على صدام المصير ، ذلك أن الانفراد بالتغيير سيؤدى فى النهاية الى وقوع هذه السلطة فى محاذير عديدة كانت حريصة بالقطع على توقيها ، ولعل أهم هذه المحاذير ما يمكن أن يترتب على هذا الانفراد من ردود فعل اسلامية واسعة بين الجماهير المصرية خاصة وأن تقرير المصير سيتبعه الفصل بين مصر ودار الخلافة الاسلامية هذا من جانب .. ثم من جانب آخر فان المد الاسلامى فى مصر كان قد شهد ارتفاعا واضحا قبيل الحرب وذلك خلال الاشتباكات العثمانية — الايطالية فى طرابلس بعد ما أصابه من تقلص واضح فى أعقاب سيطرة الاتحاديين على الحكم فى استنبول ١٩٠٨ — ١٩٠٩ .

ويبدو الالمام الواسع من جانب رشدى باشا رئيس النظار بكل حقائق المواقف السابقة عندما تقدم فى أواخر أكتوبر ١٩١٤ — فى حديث شخصى مع جراهام مستشار الداخلية وفى حديث رسمى مع شيتام القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة آنذاك .. تقدم مطالبا بأن يقترن قيام الحرب بين بريطانيا وتركيا باعلان اجراء واسع للحكم الذاتى فى مصر . ثم لوح

---

(١) انظر الفصلين الثانى والرابع من الباب الأول .



السـلطان حسين كامل

بأن بقاءه هو وزملاءه فى الوزارة وتعاونهم مع الوجود البريطانى سوف يتقرر بناء على طبيعة هذا الاعلان . وقال انه « يستطيع أن يبقى فى منصبه لأطول فترة ممكنة طالما يحكم برضاء المصريين وليس بقهرهم وانه يخشى أن ينمو شعور دينى موال لتركيا فى حالة عدم الوعد بالحكم الذاتى(٢) » .

ويقدر الطرف البريطانى من جانبه حقائق الموقف ويحث شيتام حسين رشدى باشا والوزراء على الاستمرار فى مناصبهم(٣) ويوافق هؤلاء بشرط ارسال مذكرة رسمية الى رئيس الوزراء تتضمن اعلانا قصيرا من القائد العام بقيام الحرب مع تركيا وأن بريطانيا تتحمل كل مسئولية بالدفاع عن البلاد ، وأن يرد رئيس الوزراء على هذه المذكرة بقبوله هو وزملائه مسئولية الادارة المدنية(٤) .

ويتضح من ذلك أن **الوزارة** باعتبارها القوة المحلية الوحيدة الباقية فى مصر باحساسها بالموقف الذى لم تواجهه وزارة من قبل رأت أنها تستطيع من خلال هذا الموقف أن تبادر وأن تطلب بل وأن تهدد بالبقاء أو بالخروج .

وللحقيقة فان رشدى باشا قد حاول أن تستفيد مصر من هذا الموقف بتوسيع قاعدة الاستقلال المصرى ، فقد رأى أن التخلص من السيادة العثمانية يقدم لمصر فرصة معقولة للتخلص من أحد سادتها وما يمكن أن يصاحب هذا من تأثير بالايجاب نحو تحقيق مزيد من اسباب الاستقلال للبلاد ولكن على الجانب الآخر فان بريطانيا لم تشارك رئيس الوزارة المصرية نظرته ورأت أن ابعاد الدولة العثمانية عن المشاركة فى السيادة على مصر يجب أن يحسب قبل أى شىء لرصيد النفوذ البريطانى فيها ، وكما جاء فى أحد التقارير البريطانية المكتوبة فى أول سبتمبر ١٩١٤ من انه سيترتب على الوضع الجديد « أن الوزراء سيكونون اكثر اعتمادا على الاحتلال ولن يتمزقوا بينه وبين القصر كما كانوا خلال العام السابق »(٥) .

وقد ترتب على ذلك أن تضمن قرار اعلان الحماية الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ذلك الوعد الباهت « بسرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى »(٦) .

حقيقة أن رشدى باشا لم يبلغ اهدافه بالحصول على وعد قاطع بالاستقلال الذاتى الا انه على الجانب الآخر فان الوزارة قد اكدت ذاتيتها خلال فترة الصراع التى سبقت اعلان الحماية ، ذلك أن بريطانيا لم تستطع الاستغناء عن **الوجود الوزارى** رغم الموقف المتصلب نوعا الذى وقفه رشدى باشا منها وقد كان من أهم اسباب عزوف المسئولين البريطانيين عن اتخاذ القرار « بالضم » بديلا عن القرار « بالحماية » ما جاء فى أحد تقارير المسئول

(٢) F.O. 407/183 No. 29 Cheetham to Grey Oct. 30, 1914 Tel. No. 232.
(٣) Ibid No. 37 Cheetham to Grey Nov. 3, 1914 Tel. No. 239.
(٤) Ibid No. 39 Cheetham to Grey Nov. 5, 1914 Tel. No. 244.
(٥) Ibid No. 7 Cheetham to Sir E. Crowe Sept. 1, 1914.
(٦) نص القرار فى : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٨ — ٧٢ .

البريطانى الأول فى القاهرة وقتذاك — المستر شيتام — من « أن مخاطر جسيمة ستترتب على عدم الحكم بوساطة الوزراء من تقطع اسباب الاتصال مع العناصر الدينية ، ممن يمكن أن تؤدى أعمالهم فى المستقبل الى متاعب خطيرة قد لا يمكن مواجهتها »(٧) .

وكان هذا التأكيد بداية لتغير جلد الوزارة من الطبيعة الادارية الى الطبيعة السياسية مما تأكد بعد ثورة ١٩١٩ ، ويمكن العثور بامتداد السنوات الأربع فترة الحرب على أكثر من علامة فى طريق هذا التغيير .

من هذه العلامات ذلك الدور الذى لعبه رشدى باشا رئيس الوزراء وعدلى يكن زميله فى الوزارة فى المفاوضات التى جرت خلال سبتمبر ١٩١٧ أثناء مرض السلطان حسين كامل لنقل حق وراثة العرش من الأمير كمال الدين ابن السلطان الى الامير أحمد فؤاد اخيه(٨) .

ومنها أيضا مطالبات رئيس الوزراء المستمرة بالاقرار السريع لمسألة وراثة العرش وهى من المسائل التى تركت معلقة مع اعلان الحماية وكان آخرها مطالبته فى أغسطس ١٩١٧(٩) .

ومنها كذلك مذكرات رشدى باشا المتتالية بالمطالبة بايجاد « جنسية مستقلة » للمصريين حتى جاءه الرد من لندن فى يوليه ١٩١٧ بأن هذا الطلب سيكون محل الاعتبار بعد الحرب (١٠) .



مع كل تأثير الأوضاع الجديدة على « الوزارة » ودورها فى الحياة السياسية فان الوجود الاحتلالى ظل حريصا على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى كل مايتعلق بهذه المؤسسة من مؤسسات السلطة فى البلاد ، اكثر من ذلك ان ممثلى بريطانيا فى القاهرة قد راوا أن اعلان الحماية لابد أن يصحبه مزيد من تشديد القبضة على الوزارة وهو ماعبر عنه ممثل المعتمد البريطانى فى مصر من انه « مع الحفاظ على المؤسسات المصرية قائمة بدون تغيير فانه يجب أن تزداد السيطرة البريطانية عليها »(١١) .

وقد عبر البريطانيون عن سياستهم هذه رسميا أثناء المفاوضات التى جرت بينهم وبين الأمير حسين كامل بهدف توليته العرش خلفا لأخيه فقد

(٧) د. يونان لبيب رزق : قضية الحماية البريطانية على مصر — السياسة الدولية — العدد ٢٨ ، ص ١٠٣ .

(٨) F.O. 407/183 No. 122 Wingate to Balfour Sept. 24, 1917.

(٩) Ibid No. 116 Wingate to Balfour, Aug. 19, 1917 Desp. No. 184 Secret.

(١٠) Ibid No. 107 Hardinge to Wingate, July 25, 1917 Private.

(١١) F.O. 407/183 No. 68 Cheetham to Grey Dec. 2, 1914 Tel. No. 300 Urgent.

ابلغوا الأمير وبوضوح — على حد تعبير احد التقارير البريطانية — بأن حكومة لندن « تنظر الى مسألة تعيين الوزراء كمسألة من الضرورى أن يؤخذ فيها رأيها خاصة بالنسبة لمسئوليتها عن المصالح الاجنبية فى مصر التى يمكن أن تتأثر بشكل الحكومة »(١٢) .

ومع ما يبدو من أن هذا التبليغ لم يضف كثيرا الى السلطة التى ظل يتمتع بها الوجود الاحتلالى الا أن الممارسة اكدت ان المحتلين قد فرضوا كل السيطرة على حركة الوزارة المصرية ، فمثلا كان الجالس على العرش يستطيع التخلص من وزرائه أو بعضهم عند حدوث التناقضات الحادة بين الطرفين فجاء العهد الجديد وحرمه من ممارسة هذا الحق بدون اذن بريطانى كما حدث فى الأزمة المعروفة بأزمة فتحى باشا مما سيكون محل دراسة فى هذا الفصل .



أثر أيضا اعلان الحماية على **بنية الوزارة المصرية** التى تقلصت بالغاء وحدة من أهم وحداتها واحد رموز السيادة الوطنية المصرية وهى نظارة الخارجية المصرية .

تبدو أهمية هذه الوزارة من أكثر من حقيقة : منها أن شاغلها كان غالبا ما يصبح رئيس النظار الدالى(١٣) ، من ناحية أخرى فان توسيع اختصاصات هذه النظارة ظل مرتبطا بتوسيع قاعدة الاستقلال المصرى مما اصبحت معه رمزا لهذا الاستقلال ، ومن ثم فان الغاءها مع كل تأثيره على الشكل الوزارى فانه كان بمثابة طعنة لآمال الحرية المصرية مما يكسب هذا الالغاء كل أهمية .

وقد واكب التفكير فى الحماية التخطيط لالغاء نظارة الخارجية فكما جاء فى احدى برقيات وزير الخارجية البريطانى الى القاهرة فى منتصف اكتوبر ١٩١٤ « ان اعلان الحماية يحتم اشرافنا على العلاقات الخارجية المصرية »(١٤) .

ومع اتفاق رجال الوكالة البريطانية فى القاهرة مع حكومتهم على الاشراف البريطانى على العلاقات الخارجية المصرية فانهم قد تقدموا بعدة اقتراحات للتنفيذ على النحو الآتى :

١ — ان تتم الاتصالات بين الحكومة المصرية وبين ممثلى الدول الاجنبية فى القاهرة من خلال ممثل الحكومة البريطانية فى العاصمة المصرية ،

---

(١٢) Ibid No. 56 Cheetham to Grey Nov. 23, 1914 Tel. No. 283.

(١٣) فمن بين عشرة نظار تولوا الخارجية قبل ١٩١٤ نوبار ، وذو الفقار ، وشريف ومصطفى فهمى ، اسماعيل راغب ، وتكران ، وبطرس غالى ، وحسين رشدى ، ويوسف وهبه ، وعدلى يكن .. من بين هؤلاء العشرة تولى ثمانية رئاسة الوزارة .

(١٤) F.O. 407/183 No. 24 Grey to Cheetham, Oct. 17, 1914 Tel. No. 266.

٢ — الابقاء على الهيكل القائم لنظارة الخارجية للقيام ببعض الاعمال الادارية تحت اشراف رئيس الوزراء المصرى وذلك باعتبارها « هيئة تتعامل فى المسائل الخارجية من وجهتها المصرية » .

٣ — كما أثار هــؤلاء مسألة الاتصال بممثلى الدول الاجنبية صاحبة الامتيازات ورأوا انه اذا طلب من هؤلاء ان يتصلوا فى كافة الاحوال بالممثل البريطانى فانهم سوف يفقدون الميزات العديدة التى ظلوا يتمتعون بها من وراء اتصالهم المباشر بالحكومة فى مسائل عديدة مثل العقود وغيرها .

ومن ثم فقد اقترحوا ان يطلب من ممثلى الدول صاحبة الامتيازات الاتصال بوكيل الشئون الخارجية المصرى فى كافة الأمور التى يرون عدم ضرورة الاتصال بالممثل البريطانى بشأنها .

وقد دعموا اقتراحهم هذا بأن هيئة موظفى الوكالة البريطانية القائمة لا تستطيع مواجهة كل الأعباء المترتبة على القاء مسئولية العلاقات الخارجية المصرية على عاتقها(١٥) .

حسم هذه الاقتراحات والمناقشات البرقية التى ارسلها وزير الخارجية البريطانى الى القاهرة قبل اعلان الحماية بأربعة أيام والتى أصبح محتواها دستورا لطبيعة العلاقات الخارجية المصرية خلال الحرب مما يدعو الى اثباتها بنصها :

« ردا على البرقية رقم ٣١٨

« روح الحماية أن الدولة الحامية وحدها ومباشرة هى المسئولة عن العلاقات الخارجية للدولة المحمية وان حكومة جلالته تعنى أن المندوب السامى سيصبح وزيرا للخارجية كما هو الحال فى تونس ومراكش .

« ويمكن أن تستمر ادارة الخارجية بالرغم من التغييرات التى ستترتب على اعلان الحماية ولكن يجب أن تقتصر اتصالات ممثلى الدول الأجنبية على وزير الخارجية فقط وهو المندوب السامى ، وفى حالة غيابه يتم الاتصال بممثل المندوب السامى وليس بوكيل الشئون الخارجية أو رئيس الوزراء .

« والمندوب السامى بصفته وزيرا للخارجية يبعث بما يصله من مراسلات الى الادارات المختصة مع تعليماته بشأنها مما يستوجب تنظيم طريقة للاتصال بينه وبين ادارة الخارجية(١٦) » .

وبهذه التعليمات المحددة تم الغاء وزارة الخارجية وتم فى نفس الوقت ابلاغ الممثلين الأجانب فى القاهرة بأن اتصالهم بالحكومة المصرية يجب أن يتم من خلال المندوب السامى البريطانى فى العاصمة المصرية(١٧) .

---

(١٥) Ibid No. 80 Cheetham to Grey Dec. 14, 1914 Tel. No. 318 Conf.
(١٦) Ibid No. 82 Grey to Cheetham Dec. 15, 1914 Tel. No. 425.
(١٧) Ibid No. 84 Grey to Cheetham Dec. 17, 1914 Tel. No. 428.

٢٢ — وزارة حسين رشدى الثانية ١٩ ديسمبر ١٩١٤ — ٩ أكتوبر ١٩١٧ :

بقى بعد ذلك اعادة تشكيل الوزارة المصرية فى ظل النظام الجديد وقد تحكمت عدة اعتبارات فى اختيار الوزارة الجديدة .

أولهـا : انه كان من المرغوب فيه أن تستمر الوزارة الرشدية خاصة بعد أن أسهمت فى احداث التغييرات — من الاحتلال الى الحماية — وعاونت على حصر ردود الفعل المحتملة من وراء هذا التغير .

ثانيهـا : انه لما كانت بعض العناصر الوزارية لا يطمأن الى ولائها تماما ، فقد عزل بعض منها كما حدث بالنسبة لمحب باشا ناظر الأوقاف والذى كان بصحبة الخديو فى استنبول أثناء الأحداث التى ادت الى اعلان الحماية على البلاد ، كما أبعد البعض الآخر عن الوزارات ذات الحساسية الخاصة كما حدث بالنسبة لعدلى يكن الذى تم ترشيحه أولا لوزارة الداخلية بديلا عن وزارة الخارجية التى ألغيت(١٨) فرفضت حكومة لندن الاقتراح خوفا من « ميول يكن التركية » على حد تعبير تعليماتها الى القاهرة واختارت للرجل منصبا اقل حساسية وزيرا لوزارة المعارف(١٩) .

ثالثها : رفضت السلطات البريطانية على مختلف مستوياتها ادخال اى عناصر اشتهرت بمناوئتها للوجود الاحتلالى الى الوزارة . فقد اقترح كل من السلطان حسين كامل ورئيس وزرائه حسين رشدى ادخال سعد زغلول فى الوزارة الجديدة على أساس أن مجموع مواقفه كوزير أو كوكيل منتخب للجمعية التشريعية توفر رداء شعبيا مناسبا تتقدم به أول وزارة فى ظل الحماية الى الشعب المصرى ، ولكن من قال أن سلطات الحماية ترغب فى أن يعتمد السلطان أو الوزارة على غيرها ومن ثم فقد كان رد لندن حاسما فقد جاء فيه « لا يجب أن يدخل سعد زغلول الوزارة على وجه التأكيد(٢٠) » .

وبالنظر الى كل هذه الاعتبارات تشكلت وزارة حسين رشدى الثانية على النحو الآتى :

المرسوم السلطانى بتشكيل الوزارة الرشدية الثانية :

« نحن سلطان مصر

« بعد الاطلال على الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩(٢١) .

« وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر فى هذا اليوم .

« وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

---

(١٨) Ibid No. 78 Cheetham to Grey Dec. 12, 1914 Tel. No. 316.

(١٩) Ibid No. 79 Grey to Cheetham Dec. 15, 1914 Tel. Private.

(٢٠) Ibid.

(٢١) الوقائع المصرية العدد ١٧٢ .

أمرنا بمـــا هو آت

المـــادة الأولى :

« عين حسين رشدى باشا وزيرا للداخلية ، اسماعيل سرى باشا وزيرا للأشغال العمومية والحربية والبحرية ، احمد حلمى باشا وزيرا للزراعة ، يوسف وهبه باشا وزيرا للمالية ، عدلي يكن باشا وزيرا للمعارف العمومية، عبد الخالق ثروت باشا وزيرا للحقانية ، اسماعيل صدقى باشـــا وزيرا للأوقاف « لا توجد وزارة خارجية لخضوع البلاد للحماية البريطانية » .

المادة الثانية :

« على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا .

« صدر بالقاهرة فى ٢ صفر سنة (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) » .

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

ويلاحظ الباحث أن السنوات الثلاث ــ أو نحوها ــ عمر الوزارة الرشدية الثانية قد تميزت بالاستقرار الكامل ولمجموعة من الاعتبارات أوجــدت بالضرورة هذا الاستقرار نسجلها على النحو التالى :

١ ــ تعرض البلاد للحملات العثمانية ١٩١٥ ــ ١٩١٦ وما صاحب هذا التعرض من تعبئة كل الجهود الداخلية ــ على مستوى مؤسسات السلطة على الأقل ــ لمواجهتها مما اضعف كل احتمـــالات الخـــلاف بين هـــذه المؤسسات .

٢ ــ وقوع الشعب المصرى تحت الأحكام العسكرية وخنق كل وسائل التعبير عن الرأى السياسى والتضييق على كل منظمات العمل السياسى مما أدى الى اختفاء أهم عوامل الضغط على الوزارة ، ومن ثم ظلت مؤسسات السلطة ومنها الوزارة تعمل متعاونة دون أى تأثيرات محسوسة يمكن ان تؤثر فى طبيعة هذا التعاون .

٣ ــ ما تميزت به العلاقة بين السلطان حسين كامل وبين سلطات الحماية من ود ملحوظ كان لابد بالضرورة أن ينسحب على علاقة الوزارة بنفس السلطات ، ذلك انه كان من الصعب رغم كل شىء أن يتخذ رشدى باشا أو رفاقه موقفا مخالفا لسلطة الاحتلال ولسلطة القصر فى آن واحد .

وعلى ضوء كل هذه الاعتبارات فلا عجب لهذا الاستقرار الذى ساد على طول عمر الوزارة الرشدية الثانية والذى لم يهتز الا لفترة قصيرة جدا عند خروج اسماعيل صدقى وزير الأوقاف وحلول ابراهيم فتحى باشا محله فى ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ ، الا أن هذا التغيير لم يحدث على الاطلاق لأسباب سياسية (٢٢) .

ولكن لا يدوم هذا الاستقرار بعد وفاة السلطان حسين كامل وتولية السلطان أحمد فؤاد وتأليف الوزارة الرشدية الثالثة .

٢٣ ــ وزارة حسين رشدى الثالثة ١٠ أكتوبر ١٩١٧ ــ ٩ ابريل ١٩١٩ :

اختلفت الظروف الموضوعية لتأليف الوزارة الرشدية الثالثة عن ظروف سابقتيها فى أكثر من جانب :

١ ــ ففيما يتصل بتطورات الحرب تلاشت التهديدات التى ظلت تحلق على الأرض المصرية خلال السنوات السابقة وتحول البريطانيون من الدفاع الى الهجوم حيث كانت قوات « اللنبى » قد بدأت سيرها مقتحمة الأراضى العثمانية فى الشرق ، وقد خلق هذا التحول فى العمليات العسكرية مناخا مناسبا للنقاش بل وللاختلاف بين مؤسسات السلطة وهــو المناخ الذى افتقده العمل السياسى خلال الفترة السابقة .

٢ ــ وفيما يتصل بشخصية الحاكم الجديد فلا شك أن شخصية فؤاد اختلفت الى حد كبير عن شخصية حسين كامل ، فقد تميز الأول بصلابة ارادة افتقر لها الثانى كثيرا .

وبدا تأثير هذه الاعتبارات حتى قبيل وفاة السلطان حسين ذلك أنه خلال المفاوضات التى جرت لتولية فؤاد العرش خلفا لأخيه كان من ضمن طلباته ادخال تغيير فى الوزارة الجديدة التى تقرر أن تشكل مع توليته لسلطاته الدستورية ، وقد دار طلب التغيير حول ابعاد فتحى باشا وزير الاوقاف الذى وصفه الأمير أحمد فؤاد بانه « غير اخلاقى » ، ولكن تقرر تأجيل المسألة الى ما بعد تولية السلطان الجديد العرش ، وقد تعلل المندوب السامى فى قرار التأجيل بامرين :

أولهما .. أن اتهامات السلطان المنتظر لفتحى باشا « تحتاج الى مزيد من التحرى » ، وثانيهما .. « أن الوقت غير مناسب للتغيير »(٢٣) .

ورضخ السلطان المنتظر للقرار البريطانى وصدرت مراسيم تشكيل الوزارة الرشدية الثالثة على نفس النحو الذى كانت مشكلة عليه من قبل(٢٤) .



(٢٢) محمد سيد كيلانى : السلطان حسين كامل ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ١٧٠ .
(٢٣) F.O. 407/183 No. 125 Wingate to Balfour Oct. 9, 1917 Dec. No. 232.
(٢٤) الوقائع المصرية ، العدد ٨٦ .

لم يمض وقت طويل على بداية عهد السلطان أحمد فؤاد حتى عادت أزمة التغيير الوزارى تفرض نفسها على العلاقات بين القصر والوزارة من جانب وبين سلطات الحماية البريطانية من جانب آخر .

ففى ٩ ديسمبر ١٩١٧ وبعد شهرين من تولية السلطان فؤاد الأول تقدم رشدى باشا ــ بالاتفاق مع السلطان ــ باقتراحات واسعة لتغيير وزارى وان كان من الملاحظ أن جوهر هذه الاقتراحات كان العمل على ابعاد فتحى باشا ، نفس المطلب الذى تقدم به فؤاد قبيل توليته .

تضمنت هذه الاقتراحات أمورا ثلاثة :

أولهــا : استبعاد كل من فتحى باشا وزير الأوقاف وحلمى باشا وزير الزراعة من الوزارة .

وكان واضحا أن طلب ابعاد وزير الزراعة وهو **شخصية لا قيمة لهــا** على حد تعبير التقرير البريطانى السرى الذى تناول الأزمة .. كان واضحا ان هذا الطلب قد استهدف من ورائه أن يبدو الأمر وكأنه مطالبة بتغيير وزارى جزئى وليس مقصودا به فتحى باشا بالذات .

ثانيها : المطالبة بتعيين كل من سعد باشا زغلول وعبد العزيز فهمى محل الوزيرين المبعــدين .

ثالثها : واكب المطالبة بالتغيير الوزارى مطالبة بتحديد حجم التــدخل البريطانى فى شئون الوزارة يمكن أن نذكرها فى نصها الرسمى الذى بعثت به دار المندوب السامى فى القاهرة الى لندن .. جاء فى هذه المطالبة « يجب تحديد حقوق بريطانيا العظمى فى التدخل خاصة فيما يتصل بالنواحى المالية والعلاقات الخارجية والجيش ، وربما العدل » ، كما وصف تدخل الحكومة البريطانية فى اختيار الوزراء بأنه **تعسف** ورأى أن المستشارين البريطانيين فى الوزارات يجب أن يقتصر عملهم على تقديم الاستشارة الفنية والا يتدخلوا فى السياسة(٢٥) .

وكان رد الجانب البريطانى على تلك المقترحات الوزارية على النحــو الآتى :

ــ فيما يتصل بالمطالبة بتحديد حجم التدخل البريطانى فى شئون الوزارة فقد وصفها وزير الخارجية البريطانية بأنها « لا يمكن أخذها مأخــذ الجــد »(٢٦) وقد تخلى رشدى باشا عن هذه المطالبــة عنــد أول مواجهة بينه وبين المندوب السامى فى القاهرة(٢٧) .

(٢٥) F.O. 407/183 No. 127 Wingate to Balfour, Dec. 9, 1917 Tel. No. 1320 Conf.

(٢٦) Ibid No. 128 Balfour to Wingate, Dec. 13, 1917 Tel. No. 1195.

(٢٧) Ibid. No. 131 Wingate to Lord Hardinge, Dec. 24, 1917 Private.

— عن ادخال سعد زغلول وعبد العزيز فهمى فقد جاء عن الأول بالحرف الواحد فى خطاب لوينجت « ان سياسته — اى زغلول — فى مهاجمة الوزارة على عهد اسلافى دعت حكومة جلالته الى أن تقرر استبعاده من أى مشاركة فى العمل الرسمى فى البلاد اذ معنى هذا الاشراك تشجيع الآمال الوطنية المصرية »(٢٨) أما عن عبد العزيز فهمى فقد وصفه المندوب السامى فى خطاب آخر بأنه « ليس لديه أى خبرة ادارية(٢٩) » .

— لم يبق بعد ذلك محل أخذ ورد سوى مسألة استبعاد الوزيرين المرغوب استبعادهما أو بالأحرى فتحى باشا وزير الأوقاف .

ولم يتمسك السلطان ورئيس وزرائه رشدى باشا بمقترح كما تمسكوا بهذا المقترح الأخير ، وقد ترددت السلطات البريطانية فى الاستجابة اليه وأثارت المناقشات حول قضية هامة الا وهى قضية حق السلطان فى التخلص من وزرائه من غير المرغوب فيهم ، وقد ذكر رشدى باشا للمندوب السامى البريطانى أن هذا الحق لم يكن محل مناقشة فى أى وقت مضى .

السلطان أيضا أكد حقه فى التخلص من وزرائه غير المرغوب فيهم ودلل على ذلك بما فعله أخوه السلطان الراحل بالتخلص من اسماعيل صدقى .

وبعد مناقشات طويلة أمكن التوصل الى حل وسط بأن يقوم أحد الوزراء — ووقع الاختيار على ثروت باشا — بمحاولة اقناع فتحى باشا بأن السلطان غير متعاطف معه وباستحالة استمرار الموقف القائم ومن ثم فان عليه تقديم استقالته فى مقابل الا ينشر شىء ما بقصد التشهير به أو اهانته .

وقد وافق المندوب السامى على هذا الحل وراى انه مخرج من موقف لم يعد محتملا .

ولكن رفض فتحى أن يقدم استقالته قبل أن يرى « وينجت » الذى أبلغه استحالة استمرار الموقف القائم وموافقته على الحل المقترح(٣٠) .

وتقدم ابراهيم فتحى باشا باستقالته فى ١٩ ديسمبر وكان نصها :

« الآن وقد أكدتم لى دولتكم أن التحقيق الذى جرى على اثر الوشايات التى وصلت الى علم دولتكم قد تبين منه عدم صحتها أقدم لدولتكم استقالتى

---

(٢٨) Ibid.
(٢٩) Ibid No. 122 Wingate to Balfour, Dec. 9, 1917 Tel. No. 1320 Conf.
(٣٠) Ibid No. 131 Wingate to Lord Hardinge, Dec. 24, 1917 Private.

التى عقدت النية على تقديمها منذ بلغنى خبر الشروع فى هذا التحقيق ، ولم أؤجلها الى اليوم الا خشية ما يخطر على الذهن من أن ذلك كان تفاديا من حصول هذا التحقيق .

« وانى ارفع لدولتكم مع رجائى فى قبولها خالص الشكر على التعضيد الصادق الذى لقيته من دولتكم اثناء اشتغالى معكم » .

وجاء رد رشدى باشا على الوزير المستقيل بقبول الاستقالة ، ونصه :

« ان اصرار معاليكم على تقديم استقالتكم بعد الذى أكدته لكم من أن التحقيق الذى أجريته عن المطاعن التى وصلت الى عن تصرفات معاليكم فى بعض مسائل وزارتكم قد اثبت فساد تلك المطاعن لم يسعنى معه الا تقديمها مع مزيد الأسف للعتبات السلطانية وقد قبلتها .

« وانى أنتهز هذه الفرصة لابلاغ معاليكم فائق شكرى على التعضيد الصادق الذى بذلتموه فى مدة هذه السنوات وارجو قبول عظيم احترامى(٣١) .

وحل أحمد زيور باشا محافظ الاسكندرية محل الوزير المستقيل فى وزارة الأوقاف وانتهت الأزمة(٣٢) .

تبع هذه الأزمة تغيير كبير أصاب نوعية العلاقات التى ظلت سائدة بين قوى السلطة على عهد السلطان حسين كامل .

فمن ناحية لم تستمر العلاقة بين السلطان ورئيس وزرائه على ما يرام بعد الأزمة وذلك لسببين أولهما ما شعر به السلطان من أن رشدى باشا لم يقدم للقصر المعونة المنتظرة خلال الأزمة وثانيهما ما شاع وقتذاك من أن رئيس الوزراء كان يفضل الأمير كمال الدين ابن السلطان حسين على عرش مصر بدلا من أحمد فؤاد .

من ناحية اخرى فقد أغرى النجاح فى ابعاد فتحى باشا السلطان على مزيد من أسباب التدخل فى الشئون الوزارية مما أدى الى نشوب الخلاف بين فؤاد ووزرائه .

وزير الحقانية عبد الخالق ثروت رفض المحاولة السلطانية للتأثير على قضاة المحكمة الشرعية فى قضية تخص أحد المقربين للقصر وهو أمين باشا يحيى مما فجر الخلاف بينه وبين السلطان .

---

(٣١) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٧ .

(٣٢) فى هذا الوقت كان منصب محافظ القاهرة خاليا وكان مفروضا أن يتولاه زيور باشا ، ولما كان هذا المنصب يدر على صاحبه دخلا طيبا بسبب تنظره على وقف قاسم باشا فقد تقرر منحه لفخرى باشا تمهيدا لمصاهرته للسلطان ، وارضاء لزيور الذى فقد المنصب والدخل فقد حصل على وزارة الاوقاف (!) انظر حسن الشريف الرجال أسرار ص ٢٥

وزير الاشغال اسماعيل سرى باشا تقدم بالشكاوى المريرة من سلوك موظفى القصر معه ، ذلك انه لما كانت وزارته مسئولة عن تأثيث قصر عابدين ونتيجة لما حدث من استنفاد موظفى القصر لكافة الاعتمادات المخصصة لهذا التأثيث واستمرار مطالبهم بمزيد من الاعتمادات فقد كان لابد من ايقافهم وقد قام بهذا الدور مستشار الوزارة البريطانى مما تمخض عنه جفوة بين السلطان وبين الوزير بدت فى المعاملة التى ظل يلقاها سرى باشا من القصر(٢٣) .

ربما كانت الوزارة الوحيدة التى لم يجد القصر اى مقاومة لتغلغله فيها هى وزارة الأوقاف ، ذلك أنه بعد استقالة فتحى باشا من هذه الوزارة وتعيين احمد زيور أحد المخلصين للسلطان فيها مما أمكن معه تعيين عدد كبير من رجال القصر فى هذه الوزارة(٢٤) .

ولا شك أن دار المندوب السامى كانت تغذى الخلافات بين أحمد فؤاد ووزرائه كما يبدو من تقارير « وينجت » الى لندن(٢٥) .

ولكن ومع هذه الخلافات فقد سعى القصر من جانب آخر الى استقطاب بعض العناصر الوزارية منها زيور باشا وزير الأوقاف ويوسف باشا وهبه وزير المالية ، أكثر من ذلك محاولة ضم أحمد حشمت باشا وزير الزراعة ، وكان قد سعى السلطان من قبل الى استبعاده خلال أزمة فتحى باشا(٢٦) .

كان الموقف على هذه الصورة عندما تم اللقاء المشهور بين سعد زغلول ورفاقه وبين المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مما كان ايذانا بتفجر ثورة ١٩١٩ ودخول الوزارة المصرية فى مرحلة جديدة من مراحلها التاريخية .

---

(٢٣) F.O. 407/183 No. 134 Wingate to Balfour, Aug. 31 ,1918 No. 201 Very Conf.

(٢٤) Ibid No. 137 Wingate to Balfour, Oct. 8, 1918 Desp. No. 239 Very Conf.

(٢٥) Ibid.

(٢٦) Ibid No. 134 Wingate to Balfour, Aug. 31, 1918 No. 201 Very Conf.

الباب الثالث

الفصل الثاني

ثورة ١٩١٩ والوزارة

فى نفس يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وبينما يلتقى سعد زغلول ورفاقه مع السير « ريجنالد وينجت » المندوب السامى البريطانى فى القاهرة يتحدثون معه عن مستقبل مصر بعد الحرب كان رشدى باشا رئيس الوزراء يرفع الى السلطان أحمد فؤاد تقريرا يبلغه فيه ما استقر عليه رايه من السفر الى لندن مصحوبا بعدلى باشا يكنَ « لبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة(١) » .

وبهذا التنسيق فى الحركة بين **الوزارة الرشدية الثالثة** وبين مجموعة الرجال التى شكلت **زعامة ثورة ١٩١٩** وقعت تلك الوزارة فى دائرة التأثير الثورى حتى تم قبول استقالتها بعد ذلك بنحو خمسة شهور فى ٩ ابريل ١٩١٩ .

تتأكد هذه الحقيقة من متابعة الأحداث على امتداد تلك الشهور الخمسة .
فقد جاء رد الحكومة البريطانية على طلب رشدى وعدلى بالسفر بأن الوقت ليس مناسبا لهذه الزيارة على أساس أن المستر « بالفور » وزير الخارجية كان يعد عدته للسفر الى باريس لحضور مؤتمر الصلح الذى تقرر انعقاده فيها . فى نفس الوقت تم رفض الطلب المماثل الذى تقدم به سعد زغول ورفاقه .

وكان معنى هذا الرفض انهيار الخطة التى وضعها رشدى بالاتفاق مع زغلول ومؤداها سفر الوفدين الرسمى والشعبى الى لندن لابداء رأى مصر فى مصيرها بعد الحرب ، ثم ان معنى تأجيل سفر وفد الوزارة الى ما بعد مؤتمر باريس الذى سوف يتقرر فيه مصير عالم ما بعد الحرب الأولى — ومنه مصر — ان يفقد هذا السفر كل معنى له .

دعا ذلك رئيس الوزراء الى أن يتقدم فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ بأولى استقالاته هو وزميله عدلى باشا ، وقد بنى هذه الاستقالة على ما جاء فى الرد البريطانى من « تسويف الى ما بعد الصلح » بينما يرى هو وزميله « ان الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية(٢) » .

استقبل ممثلو بريطانيا فى القاهرة استقالة رشدى وعدلى بدهشة بدت فى مراسلاتهم مع لندن .

---

(١) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية الجزء الاول من التمهيد ص ١٧٢ — ص ١٧٣ .

(٢) نص الاستقالة فى : عبد الرحمن الرافعى : ثورة سنة ١٩١٩ جـ ١ ص ١٥٤ — ١٥٥ القاهرة ١٩٥٥ .



سير ريجنالد وينجيت
المعتمد البريطانى

تصوروا فى البداية ان كل هذا ما كان ليحدث لولا تعضيد السلطان احمد فؤاد ومعونته ، وقد اسسوا هذا التصور على اكثر من دليل :

١ — ان السلطان قد صدق مسبقا على سفر وزيريه وذلك قبل أن يتشاور مع دار المندوب السامى .

٢ — ان الملك فؤاد عند توليته حاول أن يدخل الى الوزارة كلا من سعد زغلول وعبد العزيز فهمى « الرجلين المسئولين عن الاضطرابات » على حد تعبير مراسلة سرية من وينجت الى لندن فى ١٨ ديسمبر ١٩١٨(٣) .

وعلى ذلك فقد التقط المندوب السامى فى القاهرة اقتراحا من ثروت باشا بضرورة اتخاذ « خطوة كبيرة » من الجانب البريطانى لمنع تفاقم الأمور ، وقد تمثلت هذه « الخطوة الكبيرة » فى رأى ثروت فى خلع السلطان ، التقط هذا الاقتراح وبعث به الى لندن وقد منحه كل تأييد(٤) .

ولكن بينما كان بالفور يستعد للسفر الى باريس وينتوى أن ينتزع من مؤتمر السلام فيها اقرارا باستمرار الحماية البريطانية على مصر فلم يكن من المصلحة وقتذاك تفجير المسألة المصرية بمثل هذا العمل العنيف .. خلع السلطان ، من ناحية أخرى فلا شك أن المزاج السياسى للخارجية البريطانية كان اقل حدة من مزاج رجالها بن القاهرة مما دعاها الى أن تستقبل فكرة خلع احمد فؤاد بفتور واضح وتوصى بتجنبها ما أمكن(٥) .

تبع احباط أول ردود الفعل التى تمخضت عن استقالة الوزارة الرشدية أن بدأ البريطانيون فى تنفيذ سياسة طويلة المدى متعددة المسالك بهدف الخروج من المأزق الذى وضعتهم فيه تلك الاستقالة التى لم تكن بحال استقالة عادية ولأكثر من سبب :

أولا : انها قدمت — ولأول مرة فى تاريخ الوزارة المصرية — تضامنا مع مد ثورى آخذ فى التصاعد مما أكسبها قوة وشهرة لم تحظ بهما استقالة أى وزارة مصرية من قبل أو من بعد .

ثانيا : انه كان من الصعب ان لم يكن من المستحيل — وفى ظل هذا الجو من تصاعد المد الثورى — أن يقبل بعض أولئك الذين تمرسوا بالعمل الوزارى من قبل أو حتى بعض المصريين من ذوى المكانة أن يشتركوا فى تأليف وزارة جديدة .

من ثم لم يكن أمام السلطات البريطانية فى القاهرة الا تنفيذ سياسة « طويلة المدى متعددة المسالك » .

---

(٣) F.O. 407/183 No. 158 Wingate to Balfour, Dec. 18, 1918 Tel. No. 1901 Conf.

(٤) Ibid.

(٥) F.O. 407/183 No. 159 Balfour to Wingate, Dec. 23, 1918 Tel. No. 1558.

طول المدى يبدو من تعليق اســتقالة رشدى وعدلى لأكثر من أربعــة شــهور (٢ ديسمبر ١٩١٨ ــ ٩ ابريل ١٩١٩) حاولت خلالها أن تتقــدم بأكثر من حل للأزمةِ فيما أسميناه **بتعدد المسالك** .

اول هذه المسالك السعى الى كسب الوقت بهدف الفت فى عضد الوزيرين المستقيلين وهى سياسة بريطانية قديمة استخدمتها قبل ذلك فى مصر ومع حسين رشدى بالذات اثناء العمل على فرض الحماية على البلاد (سبتمبر ــ ديسمبر ١٩١٤) ونجحت فى تحقيق أغراضها(٦) .

وتتأكد سياسة **كسب الوقت** من الوثائق البريطانية ، ففى ٢٣ ديســمبر تكتب الخارجية من لندن الى مندوبها السامى فى القاهرة توصيه « بعــدم ابداء اللهفة على حل الأزمة الوزارية طالما أن الأعمال الحكومية تســير فى مجراها ، وان بعض الصبر قد يؤدى الى اعتــدال مزاج الســلطات المحليــة(٧) » ! .

وفى ٢٦ من نفس الشهر تكتب القاهرة الى لندن بأن « الوزراء يتحققون مع الوقت بأنهم قد ذهبوا بعيدا فى مطالبهم وانهم يتمنون التراجع لو عثروا على ما ينقذ ماء وجوههم أمام الراى العام(٨) » .

ثم بعد ذلك بنحو شهرين وعلى وجه التحديد فى ٢٤ فبراير ١٩١٩ يبلور ممثل المندوب السامى فى القــاهرة نتيجة ســياسة **كسب الوقت** فيقــول فى رسالة له الى الخارجية البريطانية « ان الانتظار الطويل لرشدى وعدلى لقبول استقالتيهما قد أفقد هذه الاستقالة كل شــعبية مما افقد الوزيرين أيضا اى نجاح أحرزاه من وراء هذه الاستقالة(٩) » .

وبينما كان العمــل على **كسب الوقت** قائمــا كانت الجهــود تبذل على الجانب الآخر لاثناء رشدى وعدلى عن استقالتيهما كمسلك آخر من مســالك الخروج من الأزمة ، وقد استمرت هذه الجهود بطول الشهور الأربعــة التى علقت الاستقالة خلالها حتى أن دار المندوب السامى قد ظلت تضغط على السلطان الذى كان يدعم موقف وزيريه فى البداية حتى غير موقفه أخيرا وشارك فى محاولة اقناع وزيريه للتخلى عن استقالتيهما(١٠) ، ولــكن بدون طــائل .

وتمثل المسلك الثالث فى محاولة تشكيل وزارة جديدة ، وقد تفرع هــذا المسلك الى طريقين :

---

(٦) د. يونان لبيب : قضية الحماية البريطانية على مصر ــ السياسة الدوليــة العدد ٢٨ ص ١٠٦ .

(٧) F.O. 407/183 No. 159 op. cit.

(٨) F.O. 407/183 No. 143 Wingate to Balfour Dec. 26, 1918 Tel. No. 1944.

(٩) F.O. 407/184 No. 55 Cheetham to Curzon Feb. 24, 1919 Tel. No. 294.

(١٠) F.O. 407/183 No. 157 Wingate to Balfour, Dec. 18, 1918. Tel. No. 1900.

١ ــ باقناع بعض العناصر القوية من خارج الوزارة بتشكيل هــذه الوزارة ، وقد وقع الاختيار فى هذا الصدد على « مظلوم باشا » رئيس الجمعية التشريعية(١١) . وكان الهدف من وراء هذا الاختيار ضرب دعوى سعد زغلول بتمثيل الشعب المصرى باعتباره الوكيل المنتخب لهذه الجمعية ، ذلك أن وجود مظلوم باشا رئيسها على رأس الوزارة الجديدة يجب دعوى سعد .

٢ ــ بمحاولة عزل الوزيرين المستقيلين وتشكيل وزارة تعتمد اساسا فى عضويتها على وزراء الوزارة الرشدية .

وقد بدأت هذه المحاولة بنشر روح التذمر بين الوزراء ضد رئيسهم ، فقد بدا الغضب على هؤلاء من رشدى باشا لأنه أبلغهم باستقالته بعد تقديمها فعلا وقد شكا أربعة من هؤلاء* للمندوب السامى أن رئيسهم لم يبلغهم مقدما بهذه الاستقالة(١٢) .

تبع ذلك محاولة جس نبض كل من عدلى وثروت ــ باعتبارهما اقوى عناصر الوزارة القائمة ــ لتشكيل الوزارة الجديدة وذلك من خلال « برونيات » مستشار الحقانية ، وقد رفض كلاهما العرض البريطانى .

عدلى رد بأن مركز الوزراء المصريين أصبح صعبا للغاية فى ظل الحماية وانهم تحت السيادة التركية كان لهم حقوق معينة وهم يتوقون الى معرفة ماهية حقوقهم فى مواجهة الحماية البريطانية .

ثروت اعتذر بعجزه عن تشكيل وزارة دون زميليه المستقيلين وان كان قد أدان من أسماهم بالمتطرفين ، أى الوفد ورجاله(١٣) .

مع مطلع ١٩١٩ بدا واضحا أن كل المسالك قد سدت أمام محــاولات الخروج من الأزمة الوزارية ، فى نفس الوقت كانت الروح الثورية أو أعمال الاضطراب والعنف على حد تعبير التقــارير البريطانية تتصــاعد يوما بعــد يوم .

دعا ذلك المندوب السامى البريطانى والخارجية البريطانية الى ســلوك آخر السبل التى تصورت أنها ستؤدى الى انفراج الأزمة ، ففى لقاء للسير وينجت بالوزيرين المستقيلين فى منتصف يناير اقترح تقديم دعــوة لهمــا لزيارة لنــدن .

وقد أحبطت هذه المحاولة الأخيرة لاعتقاد الوزيرين المستقيلين أن هذه الدعوة جاءت متأخرة للغاية اذ أن الحكومة الانجليزية سوف تكون خــلال

---

(١١) F.O. 407/183 No. 158 Wingate to Balfour, Dec., 18, 1919 Tel. No. 1901 Conf.

* هم سرى ووهبه وثروت وزيور .

(١٢) F.O. 407/183 No. 158 Wingate to Balfour, Dec. 18, 1918 Tel. No. 1901 Conf.

(١٣) F.O. 407/183 No. 158 Wingate to Balfour, Dec., 18, 1818 No. 1901 Conf.



لورد اللنبى
المعتمد البريطانى

هذا الوقت قد استصدرت قرارا بقبول الحماية من الدول المشتركة فى مؤتمر السلام ومن ثم سوف يكون مركزهم ضعيفا جدا عند السفر الى العاصمة البريطانية(١٤) .

من ناحية أخرى فقد رأيا أن لا قيمة للتصريح بسفرهم الى لندن ان لم يقترن هذا التصريح باجراء يعيد لهم بعض شعبيتهم ، وقد أكدوا أن موقفهم سيصبح ميئوسا منه اذا لم يسافر سعد زغلول الى لندن ويعود منها خاوى الوفاض وهو ما كانت الحكومة البريطانية على غير استعداد لقبوله(١٥) .

رأى البريطانيون بعد فشل هذه المحاولة الأخيرة أن استمرار الموقف على ما هو عليه بدلا من أن يفت فى عضد الوزراء المستقيلين فانه يشجع استمرار الانتفاض على الوجود البريطانى مما أدى الى ارسال تحذير الى رشدى باشا بهذا المعنى ولكن لم يلق هذا التحذير آذانا صاغية مما دعا ممثل المندوب السامى فى القاهرة الى أن يطلب من السلطان قبول استقالة الوزارة الرشدية الثالثة(١٦) ، وصدرت الارادة السلطانية بهذا القبول فى أول مارس ١٩١٩ وقد جاء فيها :

« عزيزى رشدى باشا

« ان استقالة دولتكم التى رفعتموها الينا كانت من اشد بواعث الأسف
« لدينا ، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من
« الخدمات الصادقة ، أرجو الاستمرار فى ادارة الأعمال الى أن يتم
« تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان(١٧) » .

لم ينه قبول استقالة وزارة حسين رشدى الثالثة الأزمة الوزارية التى ظلت قائمة منذ تقديم هذه الاستقالة فى أوائل ديسمبر ١٩١٨ ، بالعكس فان هذا القبول كان بداية أسبوع من الصراع سعت خلاله كل من السلطة البريطانية من جانب والحركة الوطنية من جانب آخر الى تأكيد غلبتها ، وكانت الوزارة ميدان المعركة .

السلطة البريطانية حاولت التعجيل بتشكيل وزارة جديدة فعقد شيتام فى ٢ مارس اجتماعا مع أقوى عناصر الوزارة الرشدية المستقيلة (اسماعيل سرى وعبد الخالق ثروت ويوسف وهبه) حيث تم ابلاغهم أنه يقع على عاتقهم تشكيل الوزارة الجديدة(١٨) .

---

(١٤) F.O. 407/184 Inc. In No. 31 Notes on Conversations on Jan. 14 and 15, 1919.

(١٥) F.O. 407/184 No. 23 Wingate to Curzon Jan, 16 1919 Tel. No. 89.

(١٦) F.O. 407/184 No. 60 Cheetham to Curzon March 2, 1919 Tel. No. 333

(١٧) احمد شفيق — المصدر السابق ص ٢٧٣ .

(١٨) F.O. 407/184 No. 60 Cheetham to Curzon March 2, 1919 Tel. No. 333

وقد اشترط كل من سرى ووهبه للاشتراك فى الوزارة أن يؤلفها ثروت مما أدى الى توجيه كل الضغوط البريطانية عليه ليقبل ولكنه أمام كل التطورات البادية على مسرح السياسة المصرى صمد أمام تلك الضغوط ونصح الجانب البريطانى أن يفرض ادارة مباشرة على البلاد فى ظل الأحكام العرفية لمدة كافية مما يتأكد معه الشعب المصرى أن لا جدوى من الوعود التى قدمتها له الزعامات الوطنية ، ورأى ثروت أنه سوف يستتبع هذا هدوء الموقف مما سوف يمكن من تشكيل وزارة جديدة وأضاف أنه بعد ذلك على استعداد لتاليف الوزارة وليس قبله(١٩) .

فى نفس الوقت دخلت زعامة الثورة معركة الوزارة الرشدية بكل ثقلها فقدم الوفد ما يشبه الانذار للسلطان أحمد فؤاد فى اليوم التالى لقبوله استقالة الوزارة جاء فيها التعبير عن دهشة الأمة . فقد ورد فى كتاب الوفد بالنص « كيف فات مستشاريكم ان عبارة استقالة رشدى باشا لاتسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ كيف فاتهم ان وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل(٢٠) ؟ » .

واتبع الوفد هذا الانذار للقصر باحتجاج قدمه الى معتمدى الدول الأجنبية فى القاهرة ، وقد جاء فيه « ان الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق(٢١) » .

ونجحت الزعامة الوطنية بالفعل فى منع تشكيل وزارة جديدة مما دعا الوجود البريطانى الى انتهاج ما حرص على تجنبه خلال الشهور السابقة ، أسلوب العنف الذى بقى أمامه لينتهجه .

فى ٦ مارس ١٩١٩ استدعى قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة رئيس الوفد وأعضاءه والقى عليهم بلاغا رسميا حذرهم فيها من العقبات التى ينثرونها فى طريق تشكيل الوزارة الجديدة وأنذرهم بأنهم سوف يتعرضون « للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » اذا استمروا على سياستهم .

ولما لم ينصع زعماء الوفد للانذار كانت الخطوة التالية باعتقالهم فى ٨ مارس ١٩١٩ ونفيهم من البلاد .

تصورت السلطات البريطانية فى القاهرة أن هذا العمل العنيف سوف يخمد كل صوت للمعارضة ، وكما كتب شيتام ممثل المندوب السامى فى

---

(١٩) F.O. 407/184 No 63 Cheetham to Curzon, March, 15, 1919 Tel. No. 347

(٢٠) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

البلاد فى ٩ مارس الى لندن يقول « ان نفى سعد زغلول سيسهل الموقف » ، ويتوقع أن يوافق سرى باشا أو وهبه باشا على تأليف الوزارة الجديدة(٢٢) .

ولكن لم تلبث أن خابت تصورات السلطات البريطانية وتوقعات رجالها عندما اندلعت فى نفس اليوم الذى بعث فيه شيتام برسالته السابقة الى لندن — ٩ مارس — أعمال العنف مبشرة بقيام احدى ثورات عظيمة فى تاريخ مصر الحـديث .

٢٤ — وزارة حسين رشدى الرابعة — ٩ — ٢٢ أبريل ١٩١٩ :

بالرغم من أن تسجيل تطورات المقاومة الوطنية (٩ مارس — ٨ أبريل ١٩١٩) مكانه ليس هنا الا انه من الجدير تسجيل مجموعة من الملاحظات عن ذلك الشهر الذى عاشت فيه مصر بلا وزارة :

١ — ان ما تصوره شيتام ان ما قام به من عمل عنيف باعتقال سعد وزملائه سوف يؤدى الى حل الازمة الوزارية اذا به يؤدى الى مواجهته باعمال عنف وطنية مما استتبعه تفاقم الازمة الوزارية بدلا من حلها .

٢ — ان الوزارة خلال هذا الشهر كانت رمزا للاستجابة للمطالب الوطنية بمعنى أن تشكيل وزارة جديدة كان من المستحيل اتمامه دون هذه الاستجابة ، وعندما وصل الجنرال بلفن لقيادة قوات الاحتلال فى مصر فى منتصف مارس كان من أول طلباته « الاسراع بتشكيل وزارة مصرية لتتعاون مع الجيش فى تهدئة البلاد(٢٣) ولكن ما كان بالامكان الاستجابة لهذا الطلب دون الرضوخ للمطالب الوطنية والافراج عن الزعماء المعتقلين وهو ما ادركه شيتام فى هذا الوقت .

٣ — ان الازمة على هذا النحو أصبحت تدور فى فراغ ، فاستمرار الاعمال الثورية يمنع تشكيل الوزارة ، وبقاء البلاد بلا وزارة يشجع على استمرار الاعمال الثورية .

ولم يكن بالامكان الخروج من هذه الدائرة المفرغة الا بقرار جرىء ، وكان ما حدث حين أصدر اللنبى الذى وصل الى مصر فى ٢٥ مارس ١٩١٩ مندوبا ساميا فوق العادة .. أصدر فى ٧ أبريل بلاغا يصرح لمن يشاء من المصريين بمبارحة البلاد وبالافراج عن سعد زغلول وزملائه الثلاثة والتصريح لهم بالتوجه الى حيث يرغبون(٢٤) .

---

(٢٢) F.O. 407/184 No. 69 Cheetham to Curzon March 9, 1919 No. 364.

(٢٣) F.O. 407/184 No. 63 Cheetham to Curzon, March 15, 1919 Tel. No. 403 very urgent.

(٢٤) نص البلاغ فى : احمد شفيق : المصدر السابق ص ٣١٠ — ص ٣١١ .

وبالرغم من الهجوم الذى تعرض له هــذا البلاغ من جهات بريطانية عديدة(٢٥) الا أنه كان المخرج الوحيد من الموقف المتازم الذى واجهه الوجود البريطانى فى مصر طوال الشهر المنصرم .

ولما كان قد تم التوصل الى هذا القرار من خلال مفاوضات مع أطراف مصرية كان منها الوزارة الرشدية المستقيلة فانه لم يكن أمام حسين باشا رشدى بعد ذلك أى حجة يتذرع بها لاستمرار رفضه تاليف وزارة جديدة .

ومن ثم فانه لم ينقض يوم أو يومان بعد صدور بلاغ اللنبى حتى تشكلت الوزارة الرشدية الرابعة فى ٩ أبريل ١٩١٩ على النحو الاتى :

- حسين رشدى باشا — للرياسة والمعارف بصفة مؤقتة
- عدلى يكن باشا — للداخلية
- يوسف وهبه باشا — للمالية
- عبد الخالق ثروت باشا — للحقانية
- جعفر والى باشا — للاوقاف
- حسين حسيب باشا — للاشغال الحربية والبحرية
- أحمد مدحت يكن باشا — للزراعة(٢٦)

ومن الملاحظ أن هذه الوزارة قد اختلفت من حيث التشكيل عن سابقتها فى اختفاء بعض العناصر التى اشتهرت بولائها المطلق للوجود البريطانى على راسها « اسماعيل سرى » الذى كثيرا ما وصفه الانجليز فى رسائلهم بانه « رجلنا فى مصر » ، كذا بعض العناصر الضعيفة الآخرى ليحل محلها جعفر والى باشا الذى كان وكيلا لوزارة الداخلية ، وأحمد مدحت يكن باشا الذى كان محافظا للاسكندرية ، وحسن حسيب باشا الذى كان مديرا للغربية .

ويتفق هذا التغيير تماما مع مفهوم الانجليز من تشكيل الوزارة الجديدة باعتبارها **وزارة تهدئة** ، ومن ثم كان من الطبيعى أن تضم رجالا أقوياء ، أو على حد تعبير اللنبى فى رسالة له الى لندن غداة تاليف الوزارة الرشدية الرابعة أنها « تشكلت من أقوى العناصر »(٢٧) .

ولكن لم تجد المحاولة الانجليزية فان الروح الثورية كانت اشبه بالمارد الذى خرج من القمقم وكان من اشد الامور صعوبة اعادته اليه .

---

(٢٥) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، ص ١٥١ .
(٢٦) الوقائع المصرية ، العدد ٣٣ .
(٢٧) F.O. 407/184 No. 161 Allenby to Curzon, April, 9, 1919 Tel. No. 359 Urgent.

فقد تشكلت فى القاهرة وقتذاك لجنة من ٣٢ عضوا من موظفى الحكومة أطلقت على نفسها اسم « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها » وكان أول أعمالها قرار أصـــدرته فى ١٠ ابريل باضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ أبريل حتى تجاب المطالب الاتية :

١ ــ أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية .

٢ ــ أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية .

٣ ــ الغـــاء الاحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الامن والنظام الى رجال البوليس المصرى .

وفشلت كل جهود وزارة التهدئة فى انهاء اضراب الموظفين الذى انتشر ليصبح اضرابا عاما فى منتصف الشهر حين انضم اليه أرباب المهن الحرة وأصحاب الصناعات(٢٨) .

ومن الغريب أن رشدى باشا دافع عن نفسه امام وفد صحفى فى ١٥ أبريل بانه ما كان يستطيع أن يعترف بصفة الوفد الرسمية لان هذا الاعتراف كان يعنى الاخلال بالاتفاق الذى كان قد أبرمه مع الجنرال اللنبى والذى على أساسه أطلق سراح زعماء الوفد(٢٩) ، من الغريب أن يصرح رشدى باشا بهذا بينما تؤكد الوثائق البريطانية أنه تقدم الى اللنبى فى ٢٠ أبريل يدعوه الى اعتبار سعد زغلول ممثلا لمصر كما طالب الموظفون .

ويؤكد اللنبى أن هذا المطلب هو الذى قصم ظهر الوزارة الرشدية الرابعة وجعل استقالتها مسالة وقت ــ على حد تعبيره ــ كما أن هذا الطلب أيضا هو الذى دعا السلطان أحمد فؤاد بدوره الى التعجيل بقبول استقالة وزارة حسين رشدى الرابعة(٣٠) فى ٢٢ أبريل ١٩١٩ وذلك قبل أن تكمل أسبوعين من عمرها ، وقبل حتى أن تملأ بعض الوظائف الشاغرة فيها .. فى وزارة المعارف التى كان رشدى يقوم بأعبائها بصفة مؤقتة ووزارة المواصلات التى كان قد تقرر انشاؤها وقتذاك(٣١) .

٢٥ ــ وزارة محمد باشا سعيد الثانية ٢٠ مايو ــ ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ :

مرة أخرى ولشهر آخر تبقى مصر بدون وزارة فى الفترة بين استقالة وزارة رشدى الرابعة (٢٢ أبريل) وتأليف وزارة سعيد باشا الثانية (٢٠ مايو) .

---

(٢٨) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

(٢٩) نص الحديث فى : أحمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٣٤٢ ــ ٣٤٧ .

(٣٠) F.O. 407/184 No. 86 Cheetham to Curzon March 17, 1919 Tel. No. 639.

(٣١) F.O. 407/184 No. 161 Allenby to Curzon, April 9, 1919 Tel. No. 359 Urgent.

ويبدو أن السلطات البريطانية قد أخذت هذه المرة بنصيحة قديمة كان قد أسداها لها ثروت باشا خلال الازمة الوزارية السابقة بحكم البلاد حكما مباشرا فصدر فى ٢٨ أبريل قرار من المندوب السامى بأن يؤدى كل وكيل وزارة جميع أعمال الوزير فى الوزارة التابع لها ، كما انتحل المندوب السامى لنفسه سلطات مجلس الوزراء وباشر المهام التى كان يقوم بها هذا المجلس(٣٢) .

ثم وفى خلال هذا الشهر تتابعت اجراءات اعادة احكام السيطرة على البلاد فعاد الموظفون الى دواوينهم والمحامون الى ممارسة أعمالهم وعمال العنابر الى عنابرهم ، وتم أيضا فى نفس الوقت اصلاح السكك الحديدية واعادة البريد كما انتزع البريطانيون فى تلك الاثناء اعتراف الرئيس ويلسون بالحماية ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها(٣٣) .

وكانت خاتمة هذه الاجراءات التصريح الذى القاه اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم فى ١٥ مايو ١٩١٩ والذى جاء فيه « أن حكومة جلالة الملك لاتنوى مطلقا أن تجهل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ، وهذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان حمايتنا على البلاد » .

كما جاء فى جانب آخر من التصريح الاعلان عن نية الحكومة البريطانية على ارسال « لجنة عظيمة » الى مصر « تحدد صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بادارة البلاد فى المستقبل »(٣٤) .

وكان مطلوبا بعد هذا التصريح تأليف وزارة جديدة تقبل به من جانب وتستقبل « اللجنة العظيمة » والتى عرفت بلجنة ملنر من جانب آخر .

ووقع الاختيار فى هذا الصدد على محمد باشا سعيد رئيس النظار السابق والذى رئى انه أنسب من يقوم بهذه المهمة لأكثر من سبب .

١ — انه لم يكن فى أى وقت من المنضمين الى سعد زغلول وجماعته ، فقد كان معلوما أن سعيد باشا قد أنضم الى أصحاب اتجاه الحزب الوطنى بهدف مناوأة الشعبية الجارفة التى كان قد اكتسبها سعد خـــلال الفترة

٢ — كان بين الرجلين (سعيد وسعد) خصومة قديمة بدأت منذ أن احتل سعيد منصب رئيس الوزراء خلفا لبطرس غالى ١٩١٠ وهو المنصب الذى كان يطمع فيه سعد ، ثم زادت بخـــروج سعد من الوزارة السعيدية ، واستحكمت بمواقف سعد العدائية من هذه الوزارة أثناء وكالته للجمعية التشريعية ، وقد رأى الانجليز استغلال هذه الخصومة .

٣ — قبول سعيد باشا للحماية البريطانية على البلاد أساسا لتأليف الوزارة الجديدة(٣٥) متمشيا فى ذلك مع تصريح كرزون .

---

(٣٢) أحمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٣٥٥ — ٣٥٦ .
(٣٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ج ٢ ، ص ٢٨ — ٢٩ .
(٣٤) نص التصريح فى : أحمد شفيق المصدر السابق ، ص ٣٦٥ — ٣٧٣ .

وتألفت الوزارة السعدية الثانية على النحو الاتى :

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية .. اسماعيل سرى باشا للاشغال العمومية والحربية والبحرية .. يوسف وهبه باشا للمالية .. احمد زيور باشا للمعارف العمومية .. عبد الرحيم صبرى باشا للزراعة .. أحمد ذو الفقار باشا للحقانية .. محمد توفيق نسيم بك للاوقاف .. وفى ٢ يونيه صدر مرسوم بتعيين أحمد طلعت باشا وزيرا للمعارف العمومية ، وانشئت وزارة المواصلات فى نفس اليوم وعين لها أحمد زيور باشا .

ويوافق أغلب من أرخ لتلك الفترة على ما أعلنه سعيد باشا عند قيام وزارته بأنها وزارة ادارية ، ويرون أنها فاتحة وزارات ثلاث من هذا النوع (سعيد ووهبه ونسيم) وذلك على أساسين :

أولهما : أن هذه الوزارات قد تشكلت بهدف تسيير دفة الأمور الادارية فى البلاد ، أما الشئون السياسية فهى تتركها للوفد فى أوروبا يقرر مصيرها مع حكومة لندن .

ثانيهما : الحديث الذى أدلى به محمد باشا سعيد فى ٢٢ مايو بعد يومين من تشكيل وزارته الى جريدة مصر صرح فيه ببرنامج وزارته ومن بين ما جاء فيه « ان مهمة الوزارة هى تسيير الامور المعطلة واعادة النظام الداخلى الى السلطة المدنية والاجتهاد فى عودة الجمعية التشريعية الى الانعقاد والسعى فى رفع الاحكام العرفية والغاء الرقابة على الصحف والغاء قانون المطبوعات »(٣٦) .

وتبدو الوزارة السعيدية على هذا النحو وكأنها وزارة **اعادة الأمور الى مجاريها** دون أن يكون لها أى برنامج سياسى ، الا أن الوثائق البريطانية لاتلبث أن تبدد هذا الوهم الشائع مما ينفى تلك الصبغة الادارية التى حرصت الوزارة أو المحتلون على صبغها بها .

فقراءة هذه الوثائق تؤكد أنه كان لتلك الوزارة برنامج سياسى تمثل فى السعى فى تدعيم ما أسماه اللنبى « بالتيار المعتدل »(٣٧) وذلك بأن يسعى سعيد باشا الى تأليف جماعة سياسية جديدة تمثل هذا التيار وتتعاون مع الوجود الاحتلالى لتواجه الوفد أو من نظرت اليهم السلطات البريطانية باعتبارهم جماعات المتطرفين .

وتتأكد الصبغة السياسية للوزارة السعيدية من الخطة التى انتهجتها والتى أدت فى النهاية الى استقالتها بعد سنة شهور من تأليفها .

---

(٣٥) F.O. 407/184 Allenby to Curzon, May 23, 1919 Tel. No. 833 Urgent.

(٣٦) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بالاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٧٢ .

(٣٧) F.O. 407/184 No. 350 Allenby to Curzon, May 24, 1919 Tel. No. 833 Urgent.

ذلك أنه كان على وزارة سعيد باشا مع تاليفها أن تعد لاستقبال لجنة ملنر ــ كما أشرنا ــ ولكن كان رأى رئيس الوزراء تأجيل قدوم اللجنة الى أن يتمكن من تنفيذ برنامجه السياسى ، وكما جاء بالحرف الواحد فى احدى مراسلات ممثل المندوب السامى فى القاهرة الى وزير الخارجية البريطانية « أن سعيد باشا يصر على أن وصول لجنة ملنر فى المستقبل القريب يعنى تدمير جهوده لاقامة حزب معارض لسعد زغلول » .

من جانب آخر تشير نفس المراسلة أن سعيد باشا سوف يتعرض من جراء قدوم اللجنة الى هجوم شديد من جانب دوائر الوطنيين وصحفهم على أساس أنه يعاون من اجل استقبال البعثة(٣٨) .

والواقع أن سياسة الوزارة السعيدية بخلق شرخ بين أعضاء الوفد تنفذ منه لتحطيم حركته كانت قد بدت تؤتى بعض أكلها باستقالة بعض أعضاء الوفد فى باريس(٣٩) لا سيما اذا لاحظنا أن رئيسها قد تعرض فى ٢ سبتمبر الى اعتداء على حياته عندما ألقى أحد الوطنيين قنبلة على موكبــه فى الاسكندرية انفجرت فى المركب ولكن لم تصب محمد سعيد بأذى(٤٠) .

ومن ثم فقد رأى أن قدوم لجنة ملنر سيؤدى الى تحطيم كل الجهود التى بذلت ، فمع اخبار هذا القدوم عادت صفوف الوفد للالتئام ، وعادت الحركة الوطنية للتصاعد ، بالاضافة الى كل ذلك فقد أدرك سعيد أنه سوف يتمخض عن قرارات هذه اللجنة تشكيل مجلس دستورى سيستتبعه حتما خروجه من الحكم حيث أن الوزارة الجديدة لابد أن تنبثق عن هذا المجلس(٤١) .

وعلى ذلك وفى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ عندما قرأ اللنبى على محمد سعيد المذكرة التى تضمنت ما قررته الحكومة البريطانية من سياسة فى مصر والتى أشارت الى القرار بارسال لجنة ملنر رد رئيس الوزارة المصرية على ذلك بأنه لا يمكن أن يستمر فى منصبه مع وصول اللجنة الذىيعنى الاضطراب وسفك الدماء .

وطالب بمهلة يجتمع خلالها بوزرائه للتشاور فى الموقف وتقدم محمد سعيد باستقالته للسلطان فؤاد الأول الذى قبلها فى ١٧ نوفمبر (٤٢) ومن الملاحظ أن استقالة الوزارة السعيدية لم تنشر فى الوقائع الرسمية . كما لم ينشر مرسوم قبول هذه الاستقالة (٤٣) والتى كانت آخر عهد محمد سعيد بالوزارة .

---

(٣٨) F.O. 407/184 No. 190 Cheetham to Curzon Sept. 1919 Tel. No. 1410.

(٣٩) أحمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٤٣٣ ــ ٤٣٤ .

(٤٠) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥٠ .

(٤١) F.O. 407/185 No. 239 Allenby to Curzon Nov. 14, 1919 Tel. No. 1582.

(٤٢) F.O. 407/185 No. 296 Allenby to Curzon Nov. 17, 1919 Tel. No. 1594.

(٤٣) لا توجد أى وثائق رسمية خاصة بهذه الاستقالة بالوقائع المصرية التى تم البحث فى الاعداد بين ١٠٣ و ١١٧ منها كما لم ينشر نص كتاب الاستقالة ولا خبر عن قبولهــا فى اى مصدر آخر (شفيق ص ٥٦٠) .



يوسف وهبه باشـــا

- ولد فى سنة ١٨٥٢ بالقـــاهرة .
- تلقى علومه بمدرسة البطريركية القبطيـــة وأتقن اللغات والعلوم الرياضية .
- اشتغل بنظارة المالية ثم الحقانية .
- عام ١٨٨٣ عين كاتب سر لجنة التحقيق مع العرابيين .
- ظل يترقى حتى عين مستشارا فى محكمة الاستئناف المختلطة بالأســـكندرية .
- عام ١٩١٤ عين وزيرا للمالية وكان اول وزير مصرى يوقع أوراقا مالية مصرية هى التى صدرت خلال الحرب .

٢٦ — وزارة يوسف باشا وهبه الأولى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو ١٩٢٠:

عرضت الوزارة مرة أخرى بعد استقالة محمد سعيد على مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية السابق ، وللمرة الثانية رفض الرجل هذا المنصب(٤٤) .

وقف اسماعيل سرى نفس موقف مظلوم من قبول رياسة الوزارة وان اعرب عن استعداده لقبول الاشتراك فى الوزارة الجديدة فعرض المنصب على يوسف وهبه الذى قبله بشرط أن يتمكن من تأليف الوزارة (٤٥) .

وتمكن بالفعل ونجح فى مهمته بتشكيل الوزارة السادسة والعشرين من الوزارات المصرية على النحو الآتى :

● يوسف وهبه باشا	رئيسا ووزيرا للمالية
● اسماعيل سرى باشا	وزيرا للأشغال العمومية وللحربية والبحرية
● أحمد زيور	وزيرا للمواصلات
● أحمد ذو الفقار باشا	وزيرا للحقانية
● محمد توفيق نسيم باشا	وزيرا للداخلية
● محمد شفيق باشا	وزيرا للزراعة
● يحيى ابراهيم باشا	وزيرا للمعارف العمومية
● حسين درويش بك	وزيرا للأوقاف (٤٦)

نترك الوثائق البريطانية بعد ذلك تتحدث عن أسرار تشكيل وزارة يوسف وهبه يتحدث اللنبى فى التقرير الذى كتبه عن هذا التشكيل عن سبب استمرار يوسف وهبه فى الاحتفاظ بوزارة المالية فيذكر أن هذا قد حدث تلبية لرغبة وهبه باشا نفسه ، وعن أسباب نقل توفيق نسيم الى وزارة الداخلية لأنه أبدى جهودا طيبة فى وزارة الأوقاف من ناحية ولأنه يحظى بالثقة الكاملة لرئيس الوزراء من ناحية أخرى .

ثم ينتقل التقرير بعد ذلك الى الوزراء الجدد .

محمد شفيق باشا أحد موظفى الرى والذى أدار بنجاح الدايرة الخاصة الخديوية والذى كان وكيلا لوزارة الأوقاف عند انشائها ومعروف عنه اخلاصه وتعاطفه مع البريطانيين .

يحيى باشا ابراهيم الذى ترك رئاسة محكمة الاستئناف الأهلية ليصبح وزيرا للمعارف ، وقد أبدى — على حد تعبير التقرير البريطانى — « شجاعة فائقة فى مقاومة الاثارة الوطنية فى المحاكم خلال اضطرابات الربيع الماضى » .

---

(٤٤) F.O. 407/185 No. 296 Allenby to Curzon Nov. 19 1919 Tel. No. 1610.

(٤٥) F.O. 407/185 No. 305 Allenby to Curzon Nov. 19, 1919. Tel. No. 1610.

(٤٦) الوقائع المصرية العدد ١٠٦ ، فى ٢٢ نوفمبر ١٩١٩ .

حسين درويش بك القاضى والذى اختير لوزارة الاوقاف بسبب سمعته الطيبة وقدرته الخاصة على القيام بأعباء هذه الوزارة .

وأخيرا يتحدث التقرير عن الوزراء المستقيلين مع محمد سعيد :

أحمد طلعت باشا وذلك بسبب ضعفه فى مواجهة اضطرابات طلاب المدارس العليا — على حد تعبير التقرير أيضا — وقد رئى بسبب سمعته القضائية أن يشغل مركز رئيس محكمة الاستئناف الذى خلا بخروج يحيى باشا .

وعبد الرحيم باشا صبرى صهر السلطان والذى اثبت قليلا من الكفاءة ، ومن ثم سارعت السلطات بالاستجابة لرغبته فى عدم الاشتراك فى الوزارة الجديدة(٤٧) .

وينتهى تقرير اللنبى الى وزارة الخارجية البريطانية ليؤكد أن معيار الاختيار كان الولاء للانجليز ومعيار البقاء كان مدى النجاح فى تثبيت الوجود البريطانى من ناحية اخرى فقد رأت زعامة الحركة الوطنية فى هذا الوقت — وهى على حق — ان اختيار يوسف وهبه بالذات لرئاسة الوزارة قد استهدف من ورائه ضرب الوحدة الوطنية المصرية والتى كانت أهم سمات ثورة ١٩١٩ مما دعاها الى اختيار مرقس حنا وكيلا للجنة الوفد المركزية « ليترأس اللجنة ، رادين بذلك كيد المسلطين فى نحرهم ، ولتثبت لهم أن هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا »(٤٨) .

وقد شهد عهد هذه الوزارة مجىء ملنر بكل المد الوطنى الذى واجه هذا المجىء مما استتبعه أن تعرض اعضاؤها الى سلسلة من الاعتداءات لم يتعرض لها أعضاء أى وزارة سابقة .

فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ وبعد تأليف الوزارة بأقل من شهر تعرض يوسف وهبه نفسه للاغتيال من طالب قبطى بكلية الطب هو يوسف عريان سعد ، وفى ٢٨ يناير ١٩٢٠ القى مجهول قنبلة على اسماعيل سرى باشا انفجرت الى جوار سيارته ولكنه نجا من الاصابة ، وفى ٢٢ من الشهر التالى القيت قنبلة على محمد شفيق وزير الزراعة انفجرت ولكن لم تصبه أيضا وضبط من القاها وهو طالب يدعى عبد القادر شحاته ، وفى ٨ مايو من نفس السنة القيت قنبلة أخرى على وزير الاوقاف حسين درويش الذى أصيبت سيارته باضرار)(٤٩) .

دعا ذلك الى محاولة استرضاء الوزراء فصدر فى عهد هذه الوزارة القانون الذى منح الوزير لقب صاحب معالى من يوم تعيينه بالوزارة ويبقى له بعد ذلك ماعاش ، وجعل للوزير أيضا من ساعة قبوله الوزارة معاشا

---

(٤٧) F.O. 407/185 No. 388 Allenby to Curzon Nov. 3 24, 1919 Desp. No. 584.

(٤٨) من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٣ ديسمبر ١٩١٩ . د. محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٨ — ١٥٩ .

(٤٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ١٢٩ — ١٣٠ .

الفا وخمسمائة جنيه يستمتع بها طيلة حياته ، ويستمتع بها أبناؤه وورثته من بعده(٥٠) .

ولكن لا يمكن القول بنجاح محاولة الاسترضاء ، ففى أول فبراير يكتب المندوب السامى الى لندن أن رئيس الوزراء وسرى باشا قد أرجفتهما التهديدات باغتيالهما(٥١) وفى ٢١ فبراير يقدم سرى استقالته ويضطر المسئولون البريطانيون الى قبول هذه الاستقالة(٥٢) .

وبينما كانت الوزارة تتداعى على هذا النحو كانت لجنة ملنر تتفاوض مع عدلى فى القاهرة والذى نجح فى انتزاع تنازلات منها تمثلت فى استعدادها للمفاوضة على أساس الاستقلال التام على أن تكون هذه المفاوضة مع حكومة مسئولة لا مع الوفد مما دعا سعد زغلول الى المطالبة بتكوين « وزارة ثقة » برئاسة عدلى باشا ، ولكن عدلى رفض الفكرة تخوفا من الفشل مما يمكن الوفد منه(٥٣) .

نتج عن ذلك أن وافق ملنر أخيرا على التوجه الى لندن لمفاوضة الوفد وبدلا من أن تؤدى هذه النتيجة الى تبدد مخاوف الوزارة الوهبية أدت الى الشعور بأنها سيضحى بها على مذبح هذه المفاوضات مما أضاف مزيدا من أسباب تداعيها .

أكثر من ذلك أن العلاقة بين يوسف وهبه وبين القصر كانت قد فترت على امتداد شهور عمر الوزارة بسبب النجاح الذى أحرزه وزير الداخلية توفيق نسيم فى سياسته فى « حشد الناس الى التشريفات » وهو أسلوب كان لا يوافق عليه رئيس الوزارة(٥٤) .

مدفوعا بكل تلك الظروف تقدم يوسف وهبه باستقالة وزارته فى ١٩ مايو ١٩٢٠ مدعيا أنها لاسباب صحية ، ويؤكد اللنبى فى رسالته الى لندن صحة هذه الأسباب(٥٥) .

٢٧ — وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى ٢١ مايو ١٩٢٠ — ١٦ مارس ١٩٢١ :

بينما كان للقصر اليد الطولى فى استقالة يوسف وهبه كانت له أيضا نفس اليد فى اختيار خلفه توفيق نسيم ، فهذا الاختيار قد تم باقتراح من السلطان الى المندوب السامى الذى رأى انه « خدم بكفاءة فى وزارة الداخليـة وله تأثير واضح على زملائه وعلى السلطان نتيجة لاخلاصه ولوضوحه »(٥٦) .

---

(٥٠) د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ص ٩٣ .

(٥١) F.O. 407/186 No. 47 Allenby to Curzon Feb. 1920 Tel. No. 89.

(٥٢) F.O. 407/186 No. 68 Allenby to Curzon Feb. 21, 1920 Tel. No. 154.

(٥٣) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ، ص ٢٥٣ — ٢٥٥ .

(٥٤) حسن الشريف : الرجال أسرار ، ص ١٩ — ٢٢ .

(٥٥) F.O. 407/186 No. 255 Allenby to Curzon May, 19, 1920 Tel. No. 440.

(٥٦) F.O. 407/186 No. 302 Allenby to Curzon June, 1, 1920 Desp. No. 578.



محمد توفيق نسيم باشا

ـــ ينتمى لأسرة تركية موطنها فى الأناضول .

ـــ تعلم فى مصر وتخرج فى مدرســـة الحقوق الخديوية بالقاهرة

ـــ عين فى النيابة وتقلب فى عديد من الوظائف حتى عين وزيرا للأوقاف فى الوزارة السعيدية الثانية .

ـــ تولى بعد ذلك وزارة الداخلية فى وزارة يوسف وهبه مما مهد له الطريق لرياسة الوزارة .

ومنذ البداية كان توفيق نسيم يأمل فى أن تضم وزارته نفس عناصر وزارة يوسف وهبه الا أنه لم يقبل الاشتراك من هؤلاء الوزراء سوى أحمد زيور .
دعا ذلك رئيس الوزراء الجديد الى طلب ضمان من السلطات البريطانية تتأكد بمقتضاه الصبغة الادارية للوزارة والذى حصل عليه وكان نصه « سوف لا يتم البت فى مصير جميع المنظمات أو المؤسسات الهامة ذات الصبغة السياسية فى مصر الا بعد أن يتم الاتفاق عليه بين الحكومتين »(٥٧).

وبعرض هذا الضمان على أعضاء الوزارة السابقة وافقوا جميعا على الاشتراك فى الوزارة الجديدة فيما عدا يحيى ابراهيم باشا الذى صمم على الاستقالة لسوء صحته ولأسباب عائلية(٥٨) .

ومن ثم فقد تشكلت وزارة توفيق نسيم على النحو الآتى :

- محمد توفيق نسيم باشا — للرئاسة والداخلية
- أحمد زيور باشا — للمواصلات
- أحمد ذو الفقار باشا — للحقانية
- محمد شفيق باشا — للاشغال الحربية والبحرية
- حسين درويش باشا — للاوقاف
- محمد توفيق رفعت باشا — للمعارف العمومية
- محمود فخرى باشا — للمالية
- يوسف سليمان باشا — للزراعة(٥٩)

والوزراء الجدد فى هذه الوزارة هم محمد توفيق رفعت الذى كان يعمل نائبا عاما ، وفخرى باشا الذى كان محافظا للاسكندرية ، ويوسف سليمان وهو قاض قبطى فى محكمة الاستئناف استهدف من اختياره أن يحل محل يوسف وهبه فى تمثيل الأقباط فى الوزارة .

ومن الواضح من الضمان الذى سعت الوزارة النسيمية الى الحصول عليه مع تشكيلها ، ومن طبيعة هذا التشكيل أنها « وزارة ذات صبغة ادارية تامة »(٦٠) ومن ثم لم يكن أمامها سوى انتظار ما يمكن أن يتمخض عنه الموقف السياسى .

وقد استغرقت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر كل عمر هذه الوزارة والتي نتج عنها ، أخيرا بالرغم من فشلها ، التبليغ البريطانى بأن « الحماية علاقة غير مرضية » مما انسحب أثره على الوزارة وأدى الى تغيير هويتها .

---

(٥٧) F.O. 407/186 No. 270 Allenby to Curzon May 27, 1920 Desp. No. 516.

(٥٨) F.O. 407/186 No. 302 Allenby to Curzon June 1, 1920 Desp. No. 578.

(٥٩) الوقائع المصرية العدد ٢١٣ .

(٦٠) F.O. 407/186 No. 302 Allenby to Curzon June 1, 1920 Desp. No. 578.

الباب الثالث

الفصل الثالث

بداية عهـــد الوزارة السياسية

فتح تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الصادر عن الحكومة البريطانية بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية مع مصر ، صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات بين البلدين مما انسحب أثره على طبيعة الوزارة المصرية بصبغها بالصبغة السياسية .

وكما سبقت الاشارة فان الوزارة قد سعت خلال عهد الحماية وبالذات وزارات رشدى وسعيد ، الى انتزاع بعض الصلاحيات السياسية ولكن وبالرغم من ذلك فانه طالما استمر نظام الحماية قائما فقد ظلت سلطاته هى فى النهاية التى تخطط لاصدار القرارات السياسية كما انها بقيت فى كل الأحوال صاحبة القرار السياسى ، بمعنى آخر أن دور الوزارة قد اقتصر على القبول بتنفيذ ما تقرره سلطات الحماية فى نهاية الأمر وهو دور تغلب عليه الصبغة التنفيذية بلا شك .

فى نفس الوقت فان الوزارة لم تنبثق عن اى تجمع سياسى بل انبثقت دائما من ارادة دار الحماية ، أو على أحسن الأحوال من الاتفاق بين المندوب السامى والسلطان .

ومع صدور تصريح ٢٨ فبراير وقد تضمن اعتراف بريطانيا بالقبول بانهاء الحماية على مصر فان هذا الاعتراف كان لابد أن يتبعه تغيير فى طبيعة الوزارة ، وللأسباب الآتية :

١ — فمن ناحية فان الهدف الرئيسى من وراء تشكيل الوزارة الجديدة كان أن تتولى المفاوضات مع الجانب البريطانى لتحديد نوعية العلاقات المصرية — البريطانية ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تحديد مستقبل الوطن المصرى ذاته ، بمعنى آخر ان الوزارة الجديدة كانت ستتشكل للقيام بعمل سياسى لا شك فيه ، وهل هناك أمر ذو صبغة سياسية أكثر من تحديد مستقبل مصر ؟

٢ — ومن ناحية أخرى فان اختيار اعضاء هذه الوزارة قد تم لأسباب سياسية تماما .

٣ — من ناحية ثالثة فربما لم تتمتع الوزارة الجديدة بتأييد سعد زغلول نفسه ولكنها تمتعت بتأييد جناح هام من أجنحة الوفد أقوى الجماعات السياسية المصرية القائمة ، ثم ان تشكيلها قد أدى فى النهاية الى ذلك الانقسام الذى أصاب الوفد والذى استمر يؤثر على الحياة السياسية فى مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، ويسجل الأستاذ شفيق غربال تلك الحقيقة فيقول ان حوادث ذلك الانقسام « قد طبعت الحياة السياسية فى بلادنا بالبعد عن القصد والاعتدال فى التفكير والحكم ، وطبعتها بتوخى المنفعة والمصلحة القريبة جدا فى الخطة السياسية ، فلا ينظر الزعيم الا الى الاثر

المباشر لعمله ، وأصبح العمل فى السياسة وفى الادارة وفى التعليم وفى العلم مجرد « مناورة » تدفع شيئا أو تجلب شيئا ، وأصبحت الحياة فى مصر معركة أو سلسلة معارك . . »(١) .

ولا شك أن كل هذه الأسباب كانت أمام ناظرى المعاصرين مما دعاهم الى اعتبار وزارة عدلى يكن أول وزارة سياسية فى تاريخ مصر الحديث .

٣٨ — وزارة عدلى يكن باشا الأولى
١٦ مارس ١٩٢١ — ٢٤ ديسمبر ١٩٢١

سعت بريطانيا بعد اصدار تصريحها بالاعتراف بالحماية كعلاقة غير مرضية بين البلدين الى تشكيل « وفد مصرى محترم » يوقع معها المعاهدة التى ستقرر طبيعة العلاقات الجديدة بينها وبين مصر ، وقد وضع البريطانيون ثلاث مواصفات للوفد المقترح تشكيله كانت على النحو الآتى ، كما جاء فى احدى برقيات المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الى لندن :

١ — أن تكون فى يد هذا الوفد السلطة اللازمة للسيطرة على الموقف فى البلاد ابان المفاوضات .

٢ — أن يكون لديه أقوى احتمال ممكن للحصول على موافقة الهيئة النيابية المستقبلية على الاتفاقية المزمع عقدها .

٣ — أن يكون موافقا بصفة عامة على السياسة التى تتبناها الحكومة البريطانية(٢) .

ومن المباحثات التى جرت حول تشكيل هذا الوفد تأكدت حقيقة مؤداها أن استمرار وزارة توفيق نسيم القائمة امكانية غير محتملة مما دعا بعد أكثر من أسبوعين استغرقتهما تلك المباحثات الى استقالة تلك الوزارة وتأليف وزارة عدلى الأولى .

يدعو ذلك الى متابعة ، ولو سريعة ، لتلك المباحثات ، ليس لأنها كانت وراء اسقاط وزارة وقيام وزارة جديدة فقط ، بل لأنها هى التى حددت مستقبل الوزارة العدلية ، سواء فى الدور السياسى الذى قامت به لتحديد مستقبل العلاقات المصرية البريطانية ، أو فى علاقتها بالقصر ، أو فى علاقتها بالوجود الاحتلالى .

رشح السلطان أول من رشح أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية لرياسة الوفد ، والذى رأى أن الوفد يجب أن يضم نسبة تصل الى الثلث

---

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ٨٧ .

(٢) F.O. 407/188 No. 164 Allenby to Curzon March 8, 1921 Tel. No. 147.



عدلى يكن باشا

— ولد عام ١٨٦٤ . وهو ينتمى بصلة القربى لمحمد على الكبير .

— درس مبادىء العلوم فى الاستانة ثم عاد الى مصر وتلقى تعليمه فى مدارس الارساليات بها .

— الحق سنة ١٨٨٠ بقلم الترجمة بوزارة الداخلية ثم قلم المطبوعات ثم أصبح سكرتيرا لنوبار باشا وزير الخارجية .

— بدأ منذ عام ١٨٩١ يترقى فى المناصب الادارية فعين وكيلا لمديريات المنوفية ثم المنيا ثم محافظة القنال ، ومديرا للفيوم فالمنيا فالشرقية فالدقهلية فالغربية ثم محافظا للقاهرة فمديرا لعموم الأوقاف .

— فى عام ١٩١٤ ارتقى الى منصب الوزارة فى الخارجية ثم المعارف فالداخلية .

على الأقل من أعضاء هذه الجمعية ، كما رأى ايضا أن يشترك فيه وزيران أو ثلاثة . ثم حتى يقطع على الحكومة البريطانية حجتها بأن المفاوضات لن يمكن اتمامها دون وجود سعد زغلول فقد قرر السلطان دعوته الى المشاركة فى الوفد بالرغم من شكوكه فى قبول زغلول لمثل هذه الدعوة(٣) .

وكان واضحا منذ البداية ان لكل من دار الحماية والقصر موقفين متناقضين فى نظرتهما الى حجم عدلى باشا يكن السياسى .

ذلك أن ما قام به الرجل من وساطة بين لجنة ملنر والوفد المصرى ، وما بذله من جهد أثناء مباحثات الهيئتين ، للتوفيق بينهما وتذليل الصعوبات ، رشحه فى نظر الحكومة الانجليزية ليكون الزعيم المصرى الذى يقبل التسوية التى ينوى البريطانيون تقديمها(٤) .

على الجانب الآخر لم ينظر السلطان لعدلى باشا نفس النظرة الانجليزية ، وفى أكثر من مناسبة ظل يحذر المندوب السامى البريطانى من المبالغة فى اهمية الرجل .

يوم ٢٤ فبراير ١٩٢١ عندما بحثت لأول مرة فكرة تكوين الوفد المصرى بعد أن علم السلطان بالنية البريطانية على اصدار التصريح الذى صدر بعد ذلك بيومين قال اللنبى : « أن عدلى باشا لا يمثل أى حزب حقيقى فى البلاد ، وأنه من الخطورة الاسراف فى الاعتماد عليه أكثر مما ينبغى » .

وفى يوم ٤ مارس يقول اللنبى بالحرف الواحد وفى احدى مذكراته الى لندن أن السلطات « قد اسهب فى التحذير من اعطاء عدلى تنازلات اكثر مما ينبغى مؤكدا مرة اخرى بأنه لا يجب الاعتماد عليه فى السيطرة على الموقف فى البلاد ابان المفاوضات الرسمية »(٥) .

ولكن والحكومة البريطانية كانت قد استقر رأيها على أن عدلى باشا هو الرجل المناسب ، وقد دعم من هذا الاستقرار علمها بأن الرجل ذو علاقات وثيقة مع قسم مهم من أعضاء الوفد المصرى ، وأنه قادر بقوة هذه العلاقات على محاصرة سعد زغلول والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم ، وهى المعارضة التى يحسب كل الأطراف حسابها ، باستقرار لندن على هذا الرأى فقد اصمت آذانها عن **صيحات النصح الملكية** وبادرت بمنح عدلى الأهمية التى رأتها فيه .

فى اللقاء الذى تم بين المندوب السامى وبين السلطان فى ١٤ مارس وقد رأى الأول أن القصر يسعى لتشكيل الوفد المقترح دون أن يكون لعدلى دور

---

(٣) F.O. 407/188 No. 222 Allenby to Curzon, 18 March 1921 Desp. No. 225.

(٤) شفيق غربال : المصدر السابق ص ٢٢٢ .

(٥) F.O. 406/188 No. 222 Op. Cit.

اساسى فيه نبه اللنبى بضرورة اعطاء « كل الاهتمام لاراء عدلى باشــا فيما يتعلق بتشكيل الوفد الرسمى » .

ثم فى نفس اليوم يبادر المندوب السامى الى دعوة عدلى باشا ليستمع الى آرائه ، وكانت هذه الآراء التى أخذ بها الجانب البريطانى نقطة تحول سواء فى التخلص من الوزارة القائمة ، أو فى احباط مساعى القصر لتشكيل الوفد على النحو الذى ارتآه ، أو فى تكوين الوفد الجديد .

رأى عدلى باشــا أن الوفد على النحو الذى فكر فيه الســلطان ، يستوفى فى تشكيله الشرط البريطانى بأن يكون قادرا على الحصول عى موافقة الجمعية التشريعية على الاتفاقية التى سوف يتوصل اليها ، كما رأى أن عدد أعضاء الوفد يجب أن يكون محــدودا وأن يتكون من رجال يحترمهم الرأى العام فى البــلاد على أن يكونوا متعاطفين بوجه عام مع السياسة البريطانية .

تبع ذلك أن دبرت دار الحماية بالقاهرة لقاء مشتركا لكل من عدلى باشا ورئيس الوزراء توفيق نسيم ، وفى هذا اللقاء اعرب عدلى للمسئولين البريطانيين ، وفى مواجهة رئيس الوزراء عن رأيه بأن الوزارة القائمة لن تتمكن من الوفاء بالشرط البريطاني بتمرير الاتفاق المزمع التوصل اليه فى الهيئة التشريعية القادمة .

وبدلا من أن يعترض توفيق نسيم على ذلك الرأى او يدافع عن استمرار وزارته اذا به يوافق تماما عليه ، ويذكر أنه كان يرى دائما أن وزارته قد شكلت لأسباب ادارية وبناء على ذلك ، فانه كان يرى أيضا أنه عندما يحين الوقت لاجراء المفاوضات الرســمية فانه يجب أن تأتى وزارة أخرى ذات لون سياسى اقوى ، ثم أكد كل هذا بتذكير المجتمعين برفضه القيام بأى دور فى المفاوضات السياسية وهو ما لوحت له به دار الحماية خلال شهر يونيو من العام السابق .

وبهذا القرار من جانب توفيق نسيم والذى نتج عن مبادرة عدلى باشا اصبح للمهمة جانبان : يتعلق احدهما بتاليف الوفد ، ويتعلق الثانى بتشكيل الوزارة .

وتصور الوثائق البريطانية وجود جماعتين ذات مواقف متناقضة من جانبى المهمة ، أولاهما جماعة القصر يمثلها الباشوات مظلوم وسرى ووهبه ومحمد سعيد تعمل برأى السلطان وبدعمه ، وثانيتهما جماعة المعتدلين من رجال التيار الوطنى يمثلها الباشوات عدلى ورشدى ولمــا كانت بريطانيا قد عقدت على هذه الجماعة آمالها فى التوصل الى التسوية فقد القت بثقلها ورائها .

وتتعدد قضايا الصراع بين الجماعتين .. أول هذه القضايا ما دار حول اشراك محمد سعيد فى الوزارة الجديدة ، وعن النيه على تركه فى منصب رئيس الوزراء بالنيابة خلال سفر بقية أعضاء الوزارة للتفاوض فى لندن ،

فقد رفضت الجماعة الثانية قبول تلك النية ، على أساس أن سعيد باشا ، وهو رجل مؤامرات كما رآه عدلي ورشدي ، سوف يسعى الى بث العراقيل امامهما في مصر بينما هما يسعيان الى الوصول الى تسوية مع الحكومة البريطانية في لندن ، وايد المندوب السامي هذا الراي ، وبعد تردد من جماعة القصر اضطرت الى الموافقة على عدم اشراك سعيد باشا .

القضية الثانية تتصل باختيار أعضاء الوزارة أو أعضاء الوفد ، فبينما تصورت جماعة القصر انه يكفي عدلي ورشدي اختيارهما عضوين فان الرجلين رفضا ذلك ، واشترطا لقبولهما تلك العضوية أن يكون لهما رأيهما في اختيار بقية أعضاء الوفد ، وعلى حد تعبير السلطان احمد فؤاد للمندوب السامي البريطاني « ان عدلي باشا يحاول أن يفرض نفسه عليّ » .

بين العقبات التي أخذ عدلي باشا يبثها في طريق جماعة القصر ، وبين ضغوط « اللنبي » المتوالية على السلطان للاسراع بتشكيل الوفد والوزارة وضرورة الاستماع الى آراء عدلي باشا والتي وصلت الى نوع من الانذار قدمته سلطات الاحتلال الى القصر في ١٤ مارس ١٩٢١ — استدعى السلطان عدلي باشا يكن لتأليف أولى وزاراته وذلك بعد أن تخلى مظلوم باشا عن محاولة تأليفها(٦) . وتألفت وزارة عدلي باشا يكن على النحو الآتي :

حسين رشدي نائبا لرئيس مجلس الوزراء ، وعبد الخالق ثروت وزيرا للداخلية ، واسماعيل صدقي للمالية ، وأحمد زيور للمواصلات ، وجعفر ولي للمعارف العمومية ، وأحمد مدحت يكن للاوقاف ، ومحمد شفيق للاشغال العمومية والحربية والبحرية ، ونجيب بطرس غالي للزراعة ، وعبد الفتاح يحيى للحقانية(٧) .

ومع ما يلاحظ على هذا التشكيل من أن عدلي باشا قد ابعد مجموعة الرجال الأقوياء المتعاونين مع السلطان ، أو كما اسميناها « جماعة القصر » ممثلة في مظلوم ونسيم وسعيد وسري ووهبه بل اكثر من ذلك بتعيين وزراء كان القصر يرفض تعيينهم (ثروت وصدقي)(٨) فانه في نفس الوقت ، وعلى حد تعبير التقرير البريطاني الذي تناول الأزمة ، « لم يضم الى وزارته احدا من الزغلوليين »(٩) .

اهم من طبيعة تشكيل الوزارة العدلية البرنامج الذي تقدمت به والذي يعتبر **اول برنامج سياسي** لأول وزارة مصرية سياسية مما يدعو الى اثبات بعض ما تضمنه بنصه .

---

(٦) Ibid.

(٧) الوقائع المصرية العدد ٢٧ لسنة ١٩٢١ .

(٨) F.O. 407/190 No. 73 Allenby to Curzon, Sept. 7, 1921 Desp. No. 773.

(٩) F.O. 407/188 No. 222 Allenby to Curzon, March 18, 1921 Desp. No. 225.

جاء فى هذا البرنامج « ان الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقة الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق اليه البلاد ، ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة . وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

« ومما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ، ستفضى الى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للامة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق .

« وبما أن هذه الجمعية ستكون ايضا بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية ، وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها ، وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا .

« وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى ، وانها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية ، والغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وانا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة »(١٠) .

وبما كان معلوما من أن الوزارة العدلية تحوز ثقة الوفد المصرى وبما تضمنه برنامجها من الاشارة الى دعوة سعد زغلول الى الاشتراك فى عملها ، فقد استقبلت استقبالا حافلا من جموع الشعب المصرى يصفه احمد شفيق فيقول « ظلت البلاد فى هرج ومرج مظهرة شعورها بهذا الحادث الجديد ــ أى تأليف الوزارة ــ ردحا من الزمان لا يقل عن الاسبوع والناس فى حبور وسرور »(١١) .

وينتهى **الحبور والسرور** ويبدأ العمل ، وكان على عدلى باشا ووزارته السياسية ان يتعاملا مع القوى السياسية الثلاث صاحبة التأثير فى البلاد ، القصر والوفد وسلطات الاحتلال ، ولا شك أن هذا التعامل هو الذى شكل مسيرة تلك الوزارة ، كما أنه هو الذى حدد مصيرها .

١ ــ فيما يتصل بالقصر كان موقفه واضحا منذ البداية ، اذ انه قد أرغم وتحت تهديد الانذار البريطانى على قبول تأليف عدلى لوزارته ، ومن ثم لم

---

(١٠) الوقائع المصرية العدد ٢٧ لسنة ١٩٢١ .
(١١) أحمد شفيق : تمهيد حوليات مصر السياسية ج ٢ ص ٣١ .

يكن السلطان احمد فؤاد راضيا اى وقت عن الوزارة العدلية او عن رئيسها الى الحد أنه اثناء وقوعه تحت الضغط البريطانى قال للمندوب السامى ما نصه « ان وزارة برياسة عدلى قد تنهار خلال أسبوع حيث أن عدلى تنقصه الشجاعة »(١٢) .

وعلى ذلك فمنذ البداية يمكن اعتبار القصر فى صف اعداء الوزارة وقد وقف منها موقف التربص .

٢ — فيما يتصل بالوفد المصرى برئاسة سعد زغلول فان كل التأييد الشعبى الذى حصلت عليه الوزارة مع تأليفها كان مطلوبا ليستمر أن يستمر معه تعاون سعد زغلول واتفاقه معها .

ففى ٤ ابريل وصل زعيم ثورة ١٩١٩ الى ارض الوطن ليستقبل استقبالا شعبيا لم تعرفه مصر من قبل دعا ذلك المندوب السامى فى القاهرة الى ان يتساءل فى خطاب له الى لندن فى ٨ ابريل عما اذا كانت الوزارة ستستطيع أن تتحكم فى الموقف بعد ذلك وان كان قد اجاب على هذا التساؤل بانه على اى الاحوال لن يسمح بالاساءة الى القانون أو النظام ، خاصة وأنه ليس من المستبعد أن يقوم سعد باشا « بانقلاب شبيه بذلك الذى قام به عرابى باشا »(١٣) .

ولم تلبث الأحداث أن حققت مخاوف دار الحماية ، بعد الفشل فى ضم عدلى باشا لسعد زغلول الى صفه ، أو بالأحرى الى صفوف المعتدلين ، وبعد أن أعقب هذا الفشل انفجار الموقف بين الطرفين الى صراع .

لم يكن قد مضى وقت طويل على عودة سعد باشا الى أرض مصر حين بدأت مفاوضاته مع عدلى بهدف انضمامه الى « هيئة المفوضين الرسميين »، وقد وضع لهذا الانضمام الشروط الآتية كما جاءت فى حديث أدلى به الى جريدة الأهرام :

أولا : الوصول الى الغاء الحماية الغاء تاما صريحا ، اى الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، والتى وردت فى معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها .

ثانيــا : الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما ســواء كان فى الداخل أو الخارج مع مراعاة ارادة الأمة التى ابدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عند ما عرض عليها قبل الدخول فى المفاوضات .

ثالثــا : الغاء الأحكام والمراقبة الصحفية قبل الدخول فى المفاوضات .

---

(١٢) F.O. 407/188 No. 222 Op. Cit.
(١٣) Lloyd : Egypt Since Cromer Vol. II p. 40.

رابعـا : أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد وأن تكون رياسة الهيئة المفاوضة من الوفد (١٤) » .

ويذكر عدلى باشا يكن انه قد تم تسوية الشروط الثلاثة الأولى ، على أساس أن برنامج الوزارة قد تضمن أول شرطين ، ثم انها تسعى من ناحية أخرى لتحقيق الشرط الثالث . وبقى رابع الشروط الخاص برئاسة الوفد موضع الخلاف .

وقد تصور عدلى انه سوف ينجح فى اجبار سعد على التخلى عن هذا المطلب ، وكانت خطته فى ذلك ، كما جاء فى حديث له مع اللنبى ، أن يوجه خطابا رسميا للسلطان يبلغه فيه بموافقة سعد زغلول على تسوية شروطه الثلاثة الأولى ، ولا يكون أمام زغلول بعد ذلك الا السير يدا بيد مع وزارة لا تقل رغبة عنه فى تحقيق الآمال الوطنية ، أو يعادى هذه الوزارة لأنها لم تقبل شرطه الرابع بتوليته رئاسة الوفد ، وهو شرط يغلب على الرغبة فى تحقيقه الطابع الشخصى ، مما يؤدى على حد تعبير عدلى باشا ، الى أن « يستنتج الرأى العام فى هذه الحالة أن لزغلول أهدافا شخصية »(١٥).

من ناحية أخرى كان عدلى يعلم أن سعدا لن يتمكن من استصدار قرار من الوفد بعدم الثقة بوزارته ، لأن أغلبية الوفد كانت فى صفه(١٦) .

ومتسلحا بتلك الاعتبارات رفض رئيس الوزراء مطلب زعيم الثورة برئاسة وفد المفاوضات متذرعا بأن « التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولى المفاوضة » ، ونشر هذا الرفض فى حديث له الى « الأهرام » فى ٢٥ أبريل ردا على حديث زغلول معربا عن نيته على السير فى المفاوضة حتى بدون الوفد(١٧) .

والواقع أن مثل هذا الرفض انما يدل على عدم فهم كامل لعقلية سعد باشا زغلول بكل ما اتسمت به هذه العقلية من صلابة فى مواجهة التحديات مهما كان حجمها .

ففى نفس يوم نشر رفض عدلى باشا لرئاسة سعد زغلول للوفد الرسمى المقرر تشكيله ، وبالرغم من رفض أعضاء الوفد المصرى لمطلب رئيسهم بسحب الثقة من الوزارة ، كما توقع عدلى ، فى نفس اليوم — ٢٥ أبريل — القى سعد زغلول باشا خطبة شهيرة فى شبرا رد فيها على رئيس الوزارة مفندا فيها ما ذكره عدلى عن توليته لرئاسة الوفد على أساس « ان الوزارة فى مصر لا تمثل الأمة لا حقيقة ولا حكما . بل تمثل سلطة الحماية المضروبة

---

(١٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٥٣ — ٥٤ .

(١٥) F.O. 407/189 No. 39 Allenby to Curzon, April 15, 1921 Tel. No. 243.

(١٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ ص ٣٢٢ .

(١٧) نص الحديث فى : أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٥٧ — ٦٠ .

عليكم رغم انوفكم » وخرج من ذلك بأن رئاسة عدلى باشا لوفد المفاوضة تعنى أن « جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس »(١٨) .

وكانت هذه الخطبة اعلانا صريحا من جانب سعد زغلول بسحب التأييد الذى كان قد منحه من قبل للوزارة العدلية . حقيقة حدث الانقسام الشهير بعد ذلك فى الوفد بخروج أغلب أعضائه منه ، وفى الأمة بالانقسام بين سعديين وعدليين الا أن سعد باشا ، وكعادته ، سار فى طريقه لا يلوى على شىء يشن حربا لا هوادة فيها على الوجود الاحتلالى وعلى الوزارة العدلية .

حاول عدلى رأب الصدع بالتوصل الى **حل وسط** باقتناع سعد زغلول بمصاحبة الوفد الرسمى الى لندن دون أن يكون عضوا فيه ، ولكن رفض البريطانيون تلك المحاولة على أساس انه فى حالة قبول سعد لها ، وهو أمر استبعدوه ، فان ذلك سوف يمنحه مركزا غير رسمى « لا يلبث أن يصبح رسميا واعلى مقاما من وفد المفاوضات »(١٩) .

ونصح المندوب السامى البريطانى عدلى باشا بأن يمضى فى طريقه دون الاهتمام بسعد زغلول (٢٠)، وقبل رئيس الوزارة النصيحة ولكنه خسر مع هذا القبول ، وتماما ، أى أمل فى استمرار تأييد الوفد ، وبالعكس كان عليه أن يواجه عداء سعد ، وعداء القاعدة الشعبية العريضة التى يمثلها معه .

٣ ـــ بقيت القوة الثالثة ممثلة فى « الاحتـــلال » ، وبدلا من أن يحسب الخلاف بين عدلى وسعد لحساب العلاقة بين الوزارة والخارجية البريطانية اذا به يحسب عليها .

فبالرغم من أن « دار الحماية » هى التى نصحت عدلى باشا رئيس الوزارة ورئيس الوفد المصرى بعدم الاذعان لسعد الا أن ما ترتب على الصدام بين الرجلين قد افقد عدلى اهم ما اشترطه الانجليز فيمن سيتولى مفاوضتهم سواء من قدرة « على السيطرة على الموقف فى البلاد اثناء المفاوضات » أو امكانه الحصول « على موافقة الهيئة النيابية المستقبلة على الاتفاقية » .

فقد تبينت الحكومة البريطانية ان سعد زغلول ، على غير ما توقعت قد سيطر على الموقف الداخلى تماما واكتسح خصومه مما لم يدع مجال للامل بنجاح عدلى فى تنفيذ اى اتفاق يمكن أن يتوصل اليه فى مفاوضاته فى لندن(٢١) .

من جانب آخر فقد خف الضغط على الوجود البريطانى بعد أن تحول العمل الوطنى فى مصر الى نفسه فأخذ الزعماء الوطنيون يهاجمون بعضهم البعض

---

(١٨) نص الخطبة فى : احمد شفيق : المصدر السابق ص ٦١ ـــ ٦٩ .
(١٩) F.O. 407/189 No. 104 Allenby to Curzon, May 10 1921, Tel. No. 316.
(٢٠) Ibid.
(٢١) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ص ٣٢٧ .

وبدأت التشققات التى أصابت الحركة الوطنية وظلت السمة المميزة على امتداد النصف الأول من هذا القرن .

من ناحية ثالثة فان ما أصاب بعض الأجانب ، خاصة فى الاسكندرية من خسائر نتيجة لصداماتهم مع المواطنين قد خلق جوا مواتيا لاستمرار التمسك البريطانى بوجود عسكرى فى البلاد .

وهكذا ، وعلى ضوء كل تلك الاعتبارات ، تغير موقف سلطات الحماية من وزارة عدلى ومن فكرة المفاوضة الى حد كبير كما يبدو من مجموعة الحقائق الآتية :

١ — فبينما كان الجانب البريطانى متلهفا فى البداية الى التعجيل باجراء المفاوضات الى الحد الذى وجه معه انذارا للسلطان عندما تلكأ فى تشكيله الرسمى اذا به يسوف فى القبول ببدئها ، فبينما كان عدلى يلح فى المطالبة بالسفر للقيام بهذه المفاوضات كان المندوب السامى على الجانب الآخر ينصح ببعض التأخير ويسأل رئيس الوزراء عما يمكن أن يحدث اذا ما استمرت الاضطرابات والمسئولين عن ادارة البلاد غائبين عنها (!)(٢٢) .

٢ — ثم وفى الاعداد للسفر تصور عدلى أن الحكومة البريطانية يمكن أن تقدم له تنازلا يقوى من موقفه ، فطلب من المندوب السامى فى أواخر مايو الموافقة على تعيين وزير خارجية فى وزارته(٢٣) ، على أساس انه وهو فى طريقه الى مفاوضات سياسية لابد وأن يتضمن وفده وزيرا للخارجية ، وان كان الأهم من ذلك ان اعادة وزارة الخارجية الى الوجود باعتبارها رمزا للسيادة والاستقلال الوطنيين كانت بلا شك ، لو وافق الانجليز على اعادتها ، من أهم المكاسب التى لو أحرزها عدلى لدعمت من موقفه داخل البلاد الى حد بعيد يضاف الى كل ذلك أن مثل هذا العمل يجب دعوى سعد زغلول التى ذكرها فى خطابه الشهير بشبرا بقوله « ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة بعلاقتها مع الحكومة الانجليزية(٢٤) .

ولكن وبرغم كل هذه الاعتبارات التى لم تكن لتغيب عن الحكومة البريطانية فقد جاء ردها بأن « التسليم بتعيين وزير خارجية لمصر يتعارض مع الأسس التى وضعتها وزارة الخارجية البريطانية للمفاوضات »(٢٥) ! وتم بذلك احباط محاولة أخرى من جانب عدلى لتدعيم مركزه .

٣ — وأخيرا فى المفاوضات التى جرت فى لندن بين الجانبين المصرى والبريطانى والتى استغرقت أكثر من أربعة شهور (١٦ يوليو — ١٩ نوفمبر

---

(٢٢) Lloyd : Op. Cit. p. 44.

(٢٣) F.O. 407/189 No. 135 Allenby to Curzon, May 23, 1921 Tel. No. 135.

(٢٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٦٧ .

(٢٥) F.O. 407/189 No. 146 Curzon to Allenby, May 25 1921, Tel. No. 302.

١٩٢١) وقد عرفت بمفاوضات عدلى — كيرزون ، فقد انعكس ضعف المفاوض المصرى ، كذا موقف الحكومة البريطانية الجديدة من عدلى على طبيعة مقترحات كيرزون التى وصفها رئيس الوفد المصرى بأنها كانت « مختلفة جد الاختلاف عما اقترحته لجنة لورد ملنر » وقد ابدى دهشته من أن « الحكومة الانجليزية تفكر جديا فى ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على اساس اقل مما عرض عليهم فى العام الماضى »(٢٦) .

لم يبق بعد ذلك للوزارة العدلية اى من قوى التأثير السياسى تعتمد عليها فى بقائها فى السلطة ، ومن ثم فانه فى اعقاب عودة عدلى الى أرض الوطن (٥ ديسمبر) لم يلبث أن تقدم باستقالته الى السلطان (٨ ديسمبر) .

لم يسع اى من أطراف التأثير السياسى الى اثناء الوزارة العدلية عن استقالتها ، بالعكس فقد رأت كل هذه الأطراف أنها استقالة طبيعية كل ما فى الامر ان السلطان حاول تأخير قبول الاستقالة حتى يتم العثور على البديل المناسب ، هذا من ناحية ، وحتى يمكن تقرير مصير سعد زغلول الذى استمر عقبة امام نجاح السلطة فى القضاء على ما اسمته بالاضطرابات وذلك بمـــا اتخذ من قرار نفيه الى سيشل لينفذ هذا القرار فى ظل الوزارة المستقيلة ، من ناحية أخرى .

وقد تنبه عدلى الى تلك الاحتمالات مما دعاه فى كتاب بعث به الى السلطان الى الالحاح فى قبول استقالته حتى لا يرمى بأن له فى تصرف الانجليز ، بالقبض على سعد ومن معه ، يدا أو رأيا(٢٧) . وقبلت الاستقالة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ وكان على مصر ان تواجه أزمة وزارية أخرى .

ومرة اخرى تتعرض مصر للبقاء بدون وزارة لاكثر من شهرين مما دعا اللنبى الى أن يصدر « اعلانا » بعد قبول استقالة الوزارة بثلاثة أيام جاء فيه « قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع اعمال الوزير ، وأن يتولى سلطته فى المسائل الادارية ، بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة امام جميع المحاكم وذلك بصفة وقتية ولحين تشكيل وزارة جديدة »(٢٨) .

وفى خلال هذين الشهرين ظلت قضـــية **تاليــف الوزارة** تدور فى دائرة مفرغة ، فالسلطات البريطانية ، خاصة بعد اعادة نفى سعد تحتاج الى وزارة مشكلة من عناصر قوية من المعتدلين ذات علاقات طيبة بطرفى السلطة ، القصر والحماية ، ثم أن هذه العناصر القوية رفضت قبول الاشـــتراك فى العمل الوزارى قبل أن تنجح فى تحقيق بعض المطالب الوطنية ، على الأقل حتى لا تحرق بقية جسورها ، مع الشعب المصرى ، وتحقيق تلك المطالب يحتاج الى تزحزح الجانب البريطانى عن بعض موقفه .

---

(٢٦) من نص التقرير الرسمى الذى رفعه الوفد الرسمى الى السلطان عن المفاوضات — احمد شفيق : المصدر السابق ص ٥٠٥ — ٥١٩ .

(٢٧) د. حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٢٧ .

(٢٨) الوقائع المصرية العدد ١١٥ لسنة ١٩٢١ .

وكان لابد ، لانهاء مثل هذا الموقف ، أن يأخذ أحد الأطراف بزمام المبادأة ، وقد أخذ اللنبى بهذا الزمام(!) .

ولنبدأ الدائرة من نقطة البـــدء ..

فقد رشح المندوب السامى فى القاهرة ، بعد استقالة الوزارة العدلية ، عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية فى الوزارة المستقيلة لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد بنى اللنبى هذا الترشيح عى أساسين :

١ — أن ثروت باشا اصبح أقوى ممثلى تيار المعتدلين حيث انه نجح فى وزارة الداخلية فى وقت تحملت فيه تلك الوزارة عبء المحافظة على الأمن ضد محاولات سعد زغلول لتدمير هيئة الحكومة واسقاطها كما أنه من ناحية أخرى استطاع أن يصمد أمام الهجمات الضارية التى شنها الوفد اثناء توليه « مقاليد رياسة مجلس الوزراء » على امتداد الشهور التى بقيها عدلى فى لندن ، وقد تعددت المناسبات التى كالت فيها دار المندوب السامى فى القاهرة المديح « لثبات وقدرة الطريقة التى يدير بها مجلس الوزارة بقيادة ثروت باشا القائم بعمل الرئيس الأمور فى البلاد »(٢٩) ، ثم أن ثروت وهو لم يشترك فى وفد المفاوضات فانه لم يتحمل تبعة أى فشل منى به هذا الوفد على اختلاف الأمر مع كل من عدلى ورشـــدى .

٢ — تحسن العلاقات بين ثروت والسلطان أحمد فؤاد ، ومن الغريب أن تلك العلاقات حتى قيام الوزارة العدلية كانت سيئة الى حد كبير الى الدرجة التى كان السلطان يرفض معها قبول الرجل كأحد أعضاء الوزارة .

ولكن ، وفى الفترة التى تولى فيها ثروت رياسة الوزارة ، يذكر السلطان لممثل المندوب السامى انه قد ظهر له خلالها « مزايا لا يشك فيها فى ادارة الحكم عند ذلك السياسى » ، وواضح أن الرجل قد نجح فى الاستجابة الى كثير من الرغبات الشخصية للسلطان لعل أهمها ما فعله فى تحميل اعتمادات الدولة لاصلاحات قصر المنتزة والذى كان يرغب الملك فؤاد فى استخدامه ، مما جعل القصر أخيرا ينظر لثروت باشا باعتباره الخليفة المنتظر لعدلى(٣٠) .

الا أن ثروت باشا ما كان ليقبل مثل هذا الاشتراك الا بشروط معينـــة نشرت فى ٣٠ يناير ، وكان نصـــها :

أولا : عدم قبول مشروع كرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به .

ثانيا : تصريح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء .

---

(٢٩) F.O. 407/190 No. 73 Allenby to Curzon, Sept. 7, 1921, Desp. No. 773.

(٣٠) Ibid.

ثالثا : اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وتناصل .

رابعا : انشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على اعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة امامه .

خامسا : اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع اعمال الحكومة .

سادسا : لا يكون للمستشارين فى الوزارات الا راى استشارى . وان يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء .

سابعا : حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة . —

ثامنا : استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين . واخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصـــلات والخارجية) .

تاسعا : رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة ، اعتمادا على حسن موقف الأمة ، فى سحب كل ما أتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك الافراج عن المعتقلين واعادة المبعدين .

عاشرا : الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان ، مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فى ما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والأجانب . ولحل مسألة السودان بشرط الاتكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كرزون . ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمـــانها .

حادى عشر : يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية(٣١) .

ولا شك أن اللنبى كان موافقا على تلك الشروط والا ما سمح بنشرها بل يمكن القول أن صياغتها قد تمت بالاتفاق بينه وبين كل من عدلى وثروت ، وقد سعى بعد ذلك الى اقناع حكومته والضغط عليها لقبولها مما تمخض عنه أخيرا نجاحه فى انتزاع ما عرف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من لندن(٣٢) والذى ترتب عليه تشكيل وزارة ثروت الأولى ، واهم من ذلك اعلان مصر **دولة مستقلة ذات سيادة** ، مما انتقل بتاريخ مصر والوزارة المصرية الى احدى مراحلها الجديدة .

---

(٣١) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٧١٢ — ٧١٤ .
(٣٢) شفيق غربال : المصدر السابق ص ١٠٩ — ١١٠ .

الباب الرابع

وزارات عهد الملك فـؤاد

١٩٢٢ – ١٩٣٦

الفصل الأول

نحو صـدور دسـتور ١٩٢٣

مهد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، من جانب واحد ، الى تغييرات كبيرة فى ميدان السياسة المصرية يتم هنا الاقتصار على تسجيل ما اتصل منها بالوزارة :

١ ـــ فلأول مرة فى التاريخ المصرى الحديث يتم الاعتراف بمصر « دولة مستقلة ذات سيادة » ، وقد استتبع هذا ، ولأول مرة أيضا ، تسليم كافة قوى التأثير السياسى فى البلاد « للوزارة » بأنها قد أصبحت طرفا أصيلا فى العمل السياسى ، وقد تمخض عن هذا التسليم نتيجة هامة الا وهى أن الوزارة لم تعد بالضرورة تمثل ، وبصورة مبهمة ، ارادة الاحتلال أو سياسة القصر ، كما كان الحال من قبل ، بل وجب عليها أن تكون ذات لون سياسى محدد ، وكان هذا اللون فى الغالب حزبيا .

ربما حاول القصر أو الوجود البريطانى استخدام بعض الأحزاب لأهدافها أو ضد بعضها البعض ،ولكن غالبا ما لاحظنا ان تلك الاحزاب كثيرا ما تمردت لاعتبارات خاصة بها ، على الملك أو على المندوب السامى البريطانى .

بمعنى آخر ، انه حتى فى الحالات التى تشكلت فيها الوزارات تنفيذا لسياسة ملكية أو احتلالية فان هذا التشكيل انما قد تم على صورة « تحالف » مع حزب أو أكثر ، لا بناء على مجرد « ارادة » من القصر أو « رغبة » من الانجليز .

٢ ـــ ومع هذا التغيير مما كان حتميا أن يصيب « طبيعة الوزارة » فقد كان هناك تغيير آخر لابد أن يصيب « بنية الوزارة » ، .. وبالذات فيما اتصل بعودة « وزارة الخارجية » تعبيراً عن الاعتراف بالاستقلال والسيادة على أساس أن تلك الوزارة انما كانت فى النهاية « رمزا » لهما .

وان كان هناك أكثر من ملاحظة حول هذه العودة ، « فوزارة خارجية ١٩٢٢ » التى عادت غير « نظارة خارجية ١٩١٤ » التى الغيت .

ذلك أن النظارة الملغاة انما كانت مقتصرة فى اتصالاتها على الممثلين الأجانب فى القاهرة وذلك تبعا لوضع مصر القانونى وقتذاك والذى كان يضعها فى مرتبة التابع لا طرفا أصيلا فى العلاقات الخارجية .

أما الوزارة التى أعيدت فقد تأسست من منطلق الاستقلال الوطنى وذلك بعد أن سقطت التبعية المصرية لاستنبول وسقطت الحماية البريطانية عن البلاد ، ومن ثم كان طبيعيا أن يكون لوزارة الخارجية الجديدة الصلاحيات المعروفة لسائر وزارات الخارجية فى العالم خاصة ما اتصل منها بارسال الممثلين السياسيين لشتى العواصم التى تستدعى المصلحة المصرية اقامة تمثيل ديبلوماسى معها .



الملك فؤاد

٣ ـ يضاف الى كل تلك التغييرات التى تسجل تحولات هامة فى طبيعة الوزارة وفى بنيتها فان الوزارة ، أو مجموعة الوزارات التى تشكلت بعد تصريح ٢٨ فبراير وقد بلغ مجموعها ثلاثا ، كانت وزارات .. **ذات مهمة خاصة** .

فقد كان على هذه الوزارات أن تشرع فى مهمة مزدوجة جانبها الأول بالسعى لاقامة الهيكل التنظيمى والسياسى لمصر المستقلة ، وجانبها الثانى بالعمل على تسوية كافة المسائل المعلقة التى تخلفت عن عهد ما قبل الاستقلال .

بمعنى آخر أن المرحلة التى امتدت لعامين من تاريخ الوزارة المصرية والممتدة بين تشكيل أول وزارة بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبين تأليف أول الوزارات الدستورية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ انما كانت تمثل « مرحلة انتقال » بين النظام القديم و « العصر الجديد » على حد تعبير البرنامج الذى أعده ثروت باشا ووجهه للملك مع تشكيل وزارته فى أول مارس ١٩٢٢(١) .

وكان من الطبيعى أن يصيب الاستقرار الوزارى من جراء هذه المرحلة ما أصابه .

بريطانيا تصورت أن اعلان الاستقلال المصرى سيترتب عليه تكسر موجة المد الوطنى وانهيار شعبية من أسمتهم « بالمتطرفين » على أن يتم ذلك لحساب من رأت فيهم « الاعتدال » مما سيوفر مناخا من الاستقرار السياسى والتعاون بين المحتلين والمعتدلين مما افتقدته البلاد خلال السنوات الثلاث السابقة .

القصر رأى أن ما تنازلت عنه بريطانيا من مظاهر السيادة أو جوهرها يجب أن يتم لحسابه ، والاستقلال بهذا المعنى انما كان فكا لاسار الملك من الوصاية الانجليزية ليصبح مطلق الحرية فى التصرف فى الشئون المصرية .

أما القوى الوطنية فقد رأت من جانبها ان التنازلات التى تمت من جانب المحتل ، وان لم ترضها ، الا أنها تمت كنتيجة لجهادها وثمرة لتضحياتها ، ومن ثم فقد أعتقدت أن تلك الثمرة يجب أن تكون من نصيبها .

ويسجل تاريخ الوزارات الثلاث (ثروت الأولى ، وتوفيق نسيم الثانية ، ويحيى ابراهيم الأولى) . ما عانته من تمزق بين القوى المتنازعة والذى كان السمة المميزة لتلك الفترة من التاريخ الوزارى .

٢٩ ـ وزارة عبد الخالق ثروت الأولى أول مارس ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ :

كان نشر شروط ثروت باشا لقبول تأليف الوزارة الجديدة فى ٣٠ يناير ١٩٢٢(٢) بالاضافة الى تصريح ٢٨ فبراير بمثابة الخطى التمهيدية لتأليف الرجل لأولى وزاراته والتى تشكلت فى أول مارس من نفس السنة وذلك بعد يوم واحد من صدور التصريح المشهور .

---

(١) نص جواب ثروت باشا بقبول تأليف الوزارة ـ الوقائع المصرية العدد ٢١ سنة ١٩٢٢
(٢) انظر الفصل السابق .



عبد الخالق ثروت

ـ ابن اسماعيل باشا عبد الخالق ولد عام ١٨٧٣ فكان أصغر من تولى رياسة الوزارة .

ـ امتاز بالتفوق فى مراحل دراسته وتخرج من مدرسة الحقوق فى سن مبكرة .

ـ اشتغل بالقضاء حتى عين مديرا لأسيوط ثم نائبا عموميا .

ـ عين وزيرا للحقانية على تعدد الوزارات التى امتدت بين ٥ ابريل ١٩١٤ ، ٢٢ ابريل ١٩١٩ ثم وزيرا للداخلية من مارس الى ديسمبر ١٩٢١ .

وقد تضمن البرنامج(٣) الذى قبل بمقتضاه ثروت باشا تاليف الوزارة مجموعة من الحقائق يجدر تسجيلها :

١ — فهو من ناحية قبل تشكيل الوزارة الجديدة على أساس تصريح ٢٨ فبراير اذ رأى « ان الشعور القومى أصاب ترضية » من ذلك .

٢ — وهو من ناحية أخرى يرى أن من مهام الوزارة الجديدة « اعــداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ، ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبــل » .

٣ — النية على الغاء الأحكام العرفية مما يقتضيه انفاذ الدستور .

٤ — اعادة منصب وزير الخارجية وما سيتمخض عن ذلك من العمل « لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج » .

٥ — اعتزام الوزارة « أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم » .

وقد احتفظ ثروت باشا بوزارتى الداخلية والخارجية بالاضافة الى رئاسة مجلس الوزراء ثم وزعت بقية المناصب الوزارية على النحو الآتى :

● اسماعيل صدقى باشـــا	لوزارة المالية
● جعفر والى باشا	لوزارة الأوقاف
● محمد شكرى باشا	لوزارة الزراعة
● حسين واصف باشا	لوزارة الأشغال العمومية
● ابراهيم فتحى باشا	لوزارة الحربية والبحرية
● مصطفى ماهر باشا	لوزارة المعارف العمومية
● مصطفى فتحى باشا	لوزارة الحقــانية
● واصف سميكة بك	لوزارة المواصلات(٤)

ويستوجب هذا التشكيل ابداء مجموعة من الملاحظات :

أولاها :

انه مع عودة منصب وزير الخارجية فقد اختفى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء والذى كان قائما خلال الوزارة السابقة ويبدو انه قد انشىء خصيصا ليشغله رشدى باشا رئيس الوزراء الأسبق فلما استقال الرجل اختفى معه المنصب .

---

(٣) نص البرنامج فى : الوقائع المصرية العدد ٢١ لسنة ١٩٢٢ .
(٤) المصدر السابق .

ثانيتها :

ان ثروت باشا ومعه صدقى ووالى وابراهيم فتحى كانوا من ضمن أعضاء الوزارة السابقة ، وكان معنى هذا التأكيد بغلبة التيار المعتدل من رجال العمل الوطنى وهو التيار الذى تزعمه عدلى باشا والذى كان وراء أصدار تصريح ٢٨ فبراير من ناحية ثم وراء قبوله من ناحية أخرى .

ثالثتها :

ان بقية الوزراء ممن شكلوا اكثر من نصف الوزارة قد تولوا مناصبهم الوزارية لأول مرة ، ولعل ثروت باشا قد أراد من وراء ادخال هذه الغالبية من الوجوه الجديدة فى وزارته ان يؤكد على نوعيتها المختلفة عن كل النظارات والوزارات السابقة التى تشكلت فى ظل التبعية للدولة العثمانية أو فى ظل الاحتـــلال او الحمـــاية .

على اى الاحوال فقد كان لهذا العمل الأخير من جانب ثروت « بغالبية جديدة » فى وزارته اثره السيىء فيحكم «المندوبالسامى البريطانى» فىالقاهرة فى تقرير سرى طويل له مؤرخ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٢ بعد نحو سبعة شهور على تشكيل الوزارة الثروتية .. يحكم على كافة الوزراء الجدد حكما قاسيا فيقول بالحرف:الواحد انالوزراء الخمسةالجدد «الذين كان يرجى منهم بعض الخير قد فشلوا فى القيام بالدور المرتجى منهم كاملا » .

وتصف نفس المذكرة وزراء المواصلات فى عهد وزيرها الجديد بأنها قد «اصبحت مقلوبة رأسا على عقب» وترى فى واصف سميكة انه « رجل مهذب سلبى ذو ميل معروف الى محاباة الأقارب » أما وزير الحقانية فيصفه المندوب السامى بأنه « رجل ليس له كبير وزن » ، ووزير المعارف « رجل ذكى ولكن لا يملك أى كفاءة ادارية » ، ثم لم تجد المذكرة بالنسبة للوزيرين الأخيرين الا أن تصف وزير الزراعة « بالسمعة الطيبة » ووزير الأشغال العمومية « بالظرف »(٥) .

ولا يمكن فى هذا الصدد اتهام « اللنبى » بالتحامل ومعروف عنه انه كان متعاطفا مع الوزارة الثروتية ساعيا الى دعمها .

تأتى بعد ذلك محاولة وزارة ثروت لتنفيذ برنامجها ، وهى فى سعيها نحو ذلك قد اصطدمت بكافة القوى ذات التأثير فى البلاد .

يدعو ذلك الى محاولة تبين الخطوط الأساسية لمختلف المواقف والعلاقات مع الأيام الأولى من تاليف الوزراء رقم ٢٩ من النظارت والوزارات المصرية .

---

(٥) F.O. 407/195 No. 7 Allenby to Curzon Sept. 30, 1922 Desp. No. 799. Conf.

بالنسبة لقوى السلطة فلا شك أن « الوجود البريطانى » كان يساند تماما وزارة عبد الخالق ثروت نظرا الى الامال التى كانت تعقدها دار المندوب السامى فى القاهرة على تدعيم « الخط المعتدل » الذى كانت تمثله الوزارة .

أما عن « القصر » فليس فى الوثائق البريطانية على الاطلاق ما يشير الى ما شاع وظل فى مرتبة البديهية من أن الملك فؤاد قد ارغم على قبول ثروت باشا رئيسا للوزراء ، بالعكس تؤكد احدى هذه الوثائق انه كان من الأمنيات الملكية فى ديسمبر ١٩٢١ « أن يخلف ثروت عدلى فى رئاسة الوزارة »(٦) .

ويمكن تعليل هذا التمنى من جانب القصر بأكثر من سبب ، منها الرغبة الجارفة للملك فى التخلص من عدلى وأن يتم ذلك بالتلويح بآخر يكون مقبولا من البريطانيين وهى لعبة قديمة طالما لعبها القصر قبل ذلك ، ومنها ذلك التقارب الواضح من الملك فؤاد الذى نجح ثروت فى احرازه بخطوات واسعة خلال فترة قيامه بعمل رئيس الوزراء أثناء غياب عدلى فى لندن مما تمت الاشارة اليه من قبل(٧) . ولكن هل كان مقدرا استمرار تلك العلاقة الطيبة التى قامت نتيجة للرغبة فى التخلص من الوزارة السابقة أو لعلاقة موقوته ! ؟ ..

على مستوى القوى السياسية الأخرى فقد كان هناك الوفد بشعبيته الجارفة ، ثم التيار المعتدل الذى تنتمى اليه حكومة ثروت .

منذ البداية وقف الوفد موقف العداوة المتشددة من الوزارة الجديدة ، بدا ذلك من الاضطرابات الخطيرة التى شهدتها طنطا فى اليوم التالى لتاليفها (٢ مارس) ، ثم ما أعقب ذلك من قرار المحامين بالاضراب خمسة أيام ، وما صحب هذا القرار من مظاهرات الطلاب(٨) .

ولا شك أنه كان وراء هذا الموقف أسباب عديدة منها ما كان معروفا بما بين سعد وثروت من خصومة وخاصة ان الأخير عندما كان وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى كان مسئولا عن حوادث الضغط التى وقعت فى عهد تلك الوزارة على سعد وانصاره(٩) .

من ناحية أخرى فان موقف الوفد بالعداء الحاسم لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى وصفه سعد زغلول بأنه « أكبر نكبة على البلاد » كان لابد وأن يستتبعه عداء حاسم أيضا لحكومة تعلن انها قد تشكلت على أساس التصريح المذكور .

على الجانب الآخر كان هناك التيار المعتدل يتزعمه عدلى باشا ممن رأى رجاله أن تصريح ٢٨ فبراير أساس طيب للاستقلال المصرى والذى تبلور فى حزب الأحرار الدستوريين فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، ولا شك أن ثروت كان جزءا من هذا التيار بالرغم من كل ما يقال من أنه لم يكن يحظى تماما بتأييد عدلى ،

---

(٦) F.O. 407/195 No. 30 Allenby to Curzon Oct. 15, 1922. Desp. No. 836.

(٧) انظر الفصل السابق .

(٨) Lloyd : Egypt Since Cromer Vol. II pp. 64 — 65.

(٩) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثوره المصرية ج ١ ص ٦٥ .

ويكفى فى هذا الصدد رد ثروت على تساؤل للمندوب السامى عمن سيتولى رياسة الوزارة الجديدة بعد الانتخابات عدلى أم ثروت .. قال رئيس الوزراء فى رده وبالنص « ما يمكننى ان اقــوله أن ثروت هو عدلى وأن عــدلى هو ثروت »(١٠) .

اذن كان الموقف مع تأليف وزارة ثروت .. الانجليز وجماعة المعتدلين برئاسة عدلى يساندونها ، والملك يوافق عليها ، والوفد وراءه الجموع الشعبية وحدهم فى صف المعارضة لها ، فماذا جرى خلال شهور عمرها التسعة مما أدى الى استقالتها فى النهاية وذلك قبل أن تنجز الجانب الأساسى من مهمتها باصدار دستور للبلاد واجراء انتخابات عامة تتألف بعدها أول وزارة مصرية نابعــة من ارادة الأمة ؟

المساندون للوزارة أولا .. فيما يتصل بجماعة المعتدلين من الساسة المصريين على رأسهم عدلى باشا فلا شك أنهم قد ظلوا على مساندتهم للوزارة الثروتية ولكن ومع الوقت كان يتأكد أن قواعدهم الشعبية محدودة للغــاية وذلك نتيجة لعجزهم عن ايقاف « أعمال الاضطراب والفوضى » التى بقيت على انتشارها كما رأت دار المندوب السامى ، خاصة وان الانجليز كانوا قد علقوا على هؤلاء المعتدلين آمالا واسعة فى اقرار الأمن والنظام « وكسب الموقف » سيما انهم كانوا قد اخلوا لهم الميدان بنفى سعد وزملائه ثم باعمال القمع الموجهة للقيادات الوفدية المتتالية وذلك على أساس أن الأحكام العرفية كانت لا زالت معلنة وان القائد العسكرى البريطانى كان لا يزال هو القائم على تنفيذها .

فيما يختص بالانجليز فمن الواضح من مجموع الوثائق البريطانية المتوفرة لدينا ان وزارة عبد الخالق ثروت قد فقدت **ارضا غير قليلة** خلال ما انقضى من بقائها فى السلطة .. ولأسباب عدة ، اهمها عجز تلك الوزارة عن توفير مناخ الاستقرار بالأمن الذى طمع فيه الوجود البريطانى والذى من أجله قدم أهم التنازلات على امتداد تاريخ بقائه فى مصر فى تصريح ٢٨ فبراير .

يبدو هذا العجز من تعدد العمليات الوطنية ضد الشخصيات البريطانية العاملة فى مصر ، وبالرغم من محاولة دار المندوب السامى فى بداية الأمر كبح جماح نفسها وذلك حتى لا تحرج الوزارة الا انها لم تلبث أن أبدت تبرمها من استمرار تلك العمليات فى احتجاج رسمى قدمته الى حكومة عبدالخالق ثروت وذلك قبل انقضاء ثلاثة شهور على تأليفها وكان مما جاء فى هذا الاحتجاج « ان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته ان أدركته الوفاة . كما انها تحتفظ بحق تقدير ما اذا كان التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية كافيا أو غير كاف »(١١) .

---

(١٠) F.O. 407/195 Inc. In No. 30 Allenby to Curzon Oct. 15, 1922.

(١١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الجزء الثالث من التمهيد ص ٢١٤ .

يضاف الى ذلك الخلافات التى احتدمت بين ثروت (واللنبى) فى وقت ما على تقدير مبلغ التعويض اللازم للموظفين الأجانب ممن تقرر أن يتركوا خدمة الحكومة المصرية(١٢) الى الحد الذى دفع الجانب البريطانى الى التفكير فى وقت ما فى فرض اشرافه على مصدر من مصادر الدخل المصرية ورئى أن يتم ذلك بالاشراف على مصلحة الأملاك الأميرية(١٣) .

ثم جاءت قضية تلقيب ملك مصر « بملك مصر والسودان » والتى بدأ بحثها فى لجنة الدستور ، وكان أن رفض الجانب البريطانى هذا الاتجاه وأبلغ هذا الرفض الى ثروت باشا على أساس أن « السودان » بقى أحد التحفظات الأربعة بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير الذى قبلت به بل وقامت عليه الوزارة الثروتية ، وعلى أساس ان اتفاقية ١٨٩٩ لم تنص على تلقيب « عباس حلمى » بخديو مصر والسودان وانه لو كان الأمر كذلك « لأصبح هناك مبرر قوى لتسمية صاحب الجلالة الملك جورج (ملك السودان) (!)(١٤) .

وكان موقف ثروت فى هذه القضية حرجا للغاية بين الملك الذى « يتهم كل من يحاول حرمانه من نصف مملكته بالخيانة » ، وبين الأغلبية الشعبية التى ما كان بالامكان أن تصمت على التفريط فى « جزء لا يتجزأ من الوطن المصرى » ، أضف الى ذلك جماعة المعتدلين المساندين للوزارة من حزب الأحرار الدستوريين الذى اتخذ قرارا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ « بايقاف مساندته للوزارة. اذا استجابت لمطالب المندوب السامى الخاصة بمواد الدستور المتعلقة بالسودان(١٥) » .

على ضوء كل تلك المواقف والاعتبارات فان الجانب البريطانى كان مستعدا للتفريط فى وزارة ثروت ، ويبدو هذا الاستعداد منذ وقت مبكر وقبل استقالة تلك الوزارة بأكثر من ثلاثة شهور ، ففى وثيقة سرية كتبها « اللنبى » الى حكومته فى ٨ أغسطس ١٩٢٢ يقول بالحرف الواحد « ان اهتمامنا الأساسى بخصوص استقالة ثروت باشا هو أن نضمن من خليفته المنتظر جميع الضمانات المحددة بأنه سيأخذ على عاتقه كل تعهدات ثروت باشا على الأقل ، مع احترام المسائل التى تم الاتفاق عليها خارج تصريح ٢٨ فبراير خصوصا ما يتعلق منها بأعمال المستشارين المالى والقضائى ، ونتائج المعاهدات ، وقواعد تعويض الموظفين الأجانب »(١٦) .

يأتى بعد ذلك دور **الموافقين** ، وهو الدور الذى لعبه القصر ، وكما سبقت الاشارة فان موافقة القصر على تشكيل عبد الخالق ثروت للوزارة انما نبعت من الرغبة فى التخلص من عدلى ، وكان من الطبيعى والأمر هذا الا تستمر ولوقت طويل هذه الموافقة .

---

(١٢) المصدر السابق ص ٧٠٧ .

(١٣) F.O. 407/194 No. 55 Curzon to Allenby, Aug. 16, 1922 Tel. N. 210.

(١٤) F.O. 407/195 No. 34 Curzon to Allenby, 25, 1922 Tel. No. 272.

(١٥) F.O. 407/195 No. 98 Allenby yto Curzon, Nov. 28, 1922 Tel. No. 418.

(١٦) F.O. 407/194 No. 52 Allenby to Curzon, Aug. 8. 1922 Desp. No. 640 Conf.

تشير مصادر القصر الى أن الخلافات بين الملك ورئيس وزرائه قد بدأت قبل انقضاء شهر واحد على تشكيل الوزارة وذلك حين منعت حكومة ثروت اجتماعا دعا اليه الأمير يوسف كمال فى ٢٤ مارس كان المبنى الذى تأسس عليه برنامجه « الاخلاص للعرش » ، كما يقول أحمد شفيق(١٧) .

أما المصادر البريطانية فتذكر ان الخلافات بين القصر والوزارة قد طفت على السطح خلال شهر يوليو وذلك نتيجة لان عبد الخالق ثروت لم يقم بابلاغ الملك بالنية على اعتقال أعضاء الوفد قبل اتمام هذا الاعتقال ، كذا تعطيل الوزارة لصحيفة « الليبرتيه » التى وان كانت ذات ميول وفدية الا أن القصر كان يستخدمها فى كثير من الاحيان « فى اغراض الدعاية » ، كما يقول المندوب السامى فى احدى رسائله الى لندن(١٨) .

أهم من ذلك كسبب للخلاف ، تؤكد كافة المصادر — مصرية وبريطانية — ما ارتآه القصر من أن لجنة الدستور التى شكلتها الوزارة قد ذهبت بعيدا فى تقييدها لسلطاته ، وأن ذلك انما يتم برعاية ثروت وتشجيعه .

ودعا ذلك الملك فؤاد الى انتهاج سياسة **بث العراقيل** فى طريق الوزارة المصرية مما بدا واضحا فى رفضه لانعقاد مجلس الوزراء لبضعة أسابيع مما ترتب عليه « تعطيل سير الأعمال الحكومية الى حد خطير »(١٩) .

وقد وصل الأمر الى حد المواجهة المباشرة بين الطرفين عندما ظهر فى « الأهرام » مقال افتتاحي بعنوان « أوصلونا الى الدستور لنرتاح » وقد تضمن تلميحات واضحة الى أن القصر يسعى الى تعطيل استكمال لجنة الدستور لعملها(٢٠) .

فقد صمم الملك فؤاد بعد هذا المقال على اغلاق « الاهرام » ورفض ثروت باشا تنفيذ الرغبة الملكية مما دعا الى مطالبة القصر لبريطانيا بالتصريح له بالتخلص من الوزارة(٢١) .

وتوسط المندوب السامى بين الطرفين واستطاع أن يضغط على الملك لمنع اقالة وزارة ثروت فى هذا الوقت بالذات على أساس انه لم تمض سوى فترة قصيرة على اعتقال أعضاء الوفد فى ٢٥ يوليو ثم محاكمتهم التى تقررت فى ٩ من الشهر التالى(٢٢) وقد رأى الجانب البريطانى أن المصريين سوف يربطون بين الحدثين .

---

(١٧) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢١٨ .

(١٨) F.O. 407/194 No. 52 Allenby to Curzon, Aug. 8, 1922 Desp. No. 640 Conf.

(١٩) F.O. 407/194 No. 47 Allenby to Curzon, Aug. II, 1922 Tel. No. 278.

(٢٠) الاهرام فى ٨ اغسطس ١٩٢٢ .

(٢١) F.O 407/194 No. 52 Allenby to Curzon, Aug. 8, 1922 Desp. No. 640. Conf.

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ٦٨ .

من ناحية اخرى فان اللنبى لوح للملك بأن احدا لن يصدق انه اقال الوزارة بسبب « مقال فى صحيفة » ومن ثم فلن يبقى سوى الافتراض الآخر من أن الملك فؤاد قد بدأ فى التبرم من تقدم أعمال لجنة الدستور .

ونتيجة لهذه الوساطة — أو الضغط — من الجانب البريطانى توصل القصر والوزارة الى تسوية للازمة بقرار بتعطيل « الاهرام » ثلاثة أيام ، وبعودة صحيفة « الليبرتيه » الى الصدور ، وبالاتفاق على انعقاد مجلس الوزراء دون امهال . وتم بذلك اجتياز أزمة يوليو — اغسطس (كما يسميها المندوب السامى البريطانى) الا أن ذلك لم يعن — على حد تعبيره أيضا — « ان العلاقة بين الملك والوزارة قد عادت الى حالة التوازن »(٢٣) .

وفى خلال الشهور المتبقية من عمر وزارة ثروت (اغسطس — نوفمبر ١٩٢٢) كان واضحا ان القصر قد اتخذجانب الوفد فى معارضته لها ، بل وصل الأمر الى تقارب محسوس بين العدوين التقليديين .

يسجل أحد التقارير البريطانية هذه الحقيقة فيقول ان الدلائل قد تراكمت على التقارب بين الملك والوفد ويسوق عددا من هذه الدلائل فيقول ان الملك فؤاد قد انتهز فرصة لقائه بمديرى المديريات فى حفل عيد جلوسه فى ٩ أكتوبر ليلومهم على « استخدام نفوذهم لصالح حزب عدلى » ، وانه — أى الملك — قد استقبل رئيس الوفد « المصرى السعدى بك » . — وذلك بعد نفى سعد زغلول واعتقال سائر زعمائه — فى نفس الحفل « استقبالا وديا ملحوظا » ، كما يضيف التقرير ان رجال القصر يعلنون فى كل مكان عن تأييدهم للوفد ، وانهم على اتصال تام بالصحف الوفدية(٢٤) .

وتبدو طبيعة هذا التقارب اخيرا فى التدبير الذى تم لاسقاط الوزارة والذى استهدف أن تقوم الجماهير الوفدية بالاعتداء بالضرب على رئيس الوزراء والوزراء ممن تقرر أن يكونوا فى صحبة الملك فى صلاة الجمعة بالازهر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ وان هذا التدبير قد تم بين رجال الوفد وبين بعض رجال السراى(٢٥) .

وكان علم عبد الخالق ثروت بهذا التدبير قبل تنفيذه القشه التى قصمت ظهر الجمل فبادر بتقديم استقالته قبل تنفيذه بيوم واحد ، وسارع الملك الى قبولها فور تقديمها ، ولم يتجاوز كتاب قبول الاستقالة أكثر من ثلاثة سطور مما دعا أحمد شفيق ان يصفه بأنه كان « قصيرا وجافا »(٢٦) كما يذكر الدكتور محمد حسين هيكل ان قبول تلك الاستقالة من جانب القصر لم يستغرق سوى ساعة واحدة(!)(٢٧) ، على أى حال فان هذا القبول قد انهى حياةاولى وزارات ما بعد الاستقلال .

---

(٢٣) F.O. 407/194 No. 68 Allenby to Curzon, Aug. 21, 1922 Desp. No. 671 Conf.

(٢٤) F.O. 407/195 No. 30 Allenby to Curzon, Oct. 15, 1922, Desp. No. 836.

(٢٥) حسن الشريف : الرجال أسرار ص ٨٤ .

(٢٦) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٣٦٢ .

(٢٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ١٥٦ .

٣٠ — وزارة محمــد توفيق نسيم الثـــانية
٣٠ نوفمبــر ١٩٢٢ — ٩ فبـــراير ١٩٢٣

لمـــا كان اسقاط وزارة عبد الخالق ثروت يمثل قبل أى شيء نجاحا ملكيا ، من ثم فقد كان منتظرا وطبيعيا أن يسعى القصر لجنى ثمار هذا النجاح .

وقد ظهر التعجيل بجنى تلك الثمار فى حقيقتين بدتا فى تشكيل الوزارة الثلاثين من الوزارات المصرية .

أولاهمـــا :

المبادرة بهذا التشكيل فور قبول استقالة الوزارة الثروتية دون السماح بتدخل أى طرف آخر ، خاصة الجانب البريطانى .

يسجل اللنبى هذه الحقيقة فى احدى برقياته الى لندن فى نفس يوم تشكيل الوزارة فيقول أن الملك قد ارسل اليه « شخصا يثق فيه تمام الثقة » ، ليطلب منه الا يزور القصر حتى تتسلم الحكومة الجديدة مقاليد السلطة ، وان مثل هذه الزيارة فى تلك الظروف قد تترك الانطباع بانه يسعى للتأثير على الملك فى اختيار وزرائه خاصة وأن كثيرا من المشاكل التى عانت منهـــا الوزارة السابقة كان وراءها الاحساس العام بأن جميع اعضائها كانوا من مرشحى دار المندوب السامى(٢٨) .

وبدون شك فان هذه المبادرة من الملك قد ترتب عليها ضيق شديد للجانب البريطانى بدا واضحا فى ذلك التبليغ الرسمى الذى قدمه المندوب السامى فى القاهرة بعد تشكيل الوزارة الجديدة بأربعة أيام فقط للملك فؤاد والذى جاء فيه أن اجراءاته « قد سببت الاستياء العميق لدى حكومة حضرة صاحب الجلالة » . مما اضطره الى التأكيد باستمرار نيته على العمل بولاء نحونا »، أى نحو البريطانيين(٢٩) .

لا يمنع ذلك من أن دار المندوب السامى بالقاهرة قد رأت فى ابعادها عن المشاركة فى تشكيل الوزارة الجـــديدة أكثر من فائدة يمكن أن تعود على بريطانيا منها ، فهى من ناحية رأت ان وزارة لا شبهة فى التأييد البريطانى لها قد تكون أكثر استعداداً لتقديم تنازلات لحكومة لندن دون خشية اتهامها بالخيانة من جانب القوى الوطنية ، من ناحية أخرى فان الجانب البريطانى قد رأى أنه أقدر على ممارسة ضغوطه على وزارة لم يؤخذ رأيه فى تكوينها منه على ممارسة هذه الضغوط على وزارة تحظى بتأييده(٣٠) .

---

(٢٨) F.O. 407/195 No. 103 Allenby to Curzon, Nov. 30, 1922 Tel. No. 420.

(٢٩) F.O. 407/195 No. 109 Allenby to Curzon, Dec. 4, 1922 Tel. No. 424.

(٣٠) F.O. 407/195 No. 103 Allenby to Curzon, Nov. 30, 1922 Tel. No. 520.

ثانيتهما :

ان الوزارة الجديدة قد تشكلت وكل ما فيها يتسم قبل اى شىء **بالولاء للقصر .**

رئيسها محمد توفيق نسيم : اكتسب سمعته منذ أن كان وزيرا للداخلية فى وزارة يوسف وهبه من قدرته على تجميع عرائض التأييد للملك وجذب وفود الولاء للقصر ، ثم انه كان منذ ابريل ١٩٢٢ رئيسا للديوان الملكى وكان وراء كثير من العقبات التى نثرت فى طريق الوزارة الثروتية .

اعضاؤها : كان اغلبهم من زملاء توفيق نسيم سواء فى وزارة يوسف وهبه أو فى وزارته الأولى ، ويصفهم الاستاذ الرافعى فيقول ان « معظمهم لا رأى ولا برامج لهم فى المسائل السياسية والمسائل القومية عامة ، بل هم موظفون يرون فى الوزارة منصبا ارفع مما كانوا يشغلون ، أو وزراء سابقون يريدون العودة الى مناصبهم الزائلة(٣١) .

برنامجها : يصفه ايضا الأستاذ الرافعى فيقول « ان جواب نسيم باشا بقبوله تاليف الوزارة كان بذلك الاسلوب العتيق الخالى من البرامج ، المجرد من المعانى السامية فى ولاية الحكم فهو لا يعتبر ولاية الوزارة الا انها منحة من ولى الأمر ، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة »(٣٢) .

وعلى ضوء هاتين الحقيقتين تشكلت وزارة محمد توفيق نسيم الثانية على النحو الاتى :

● محمد توفيق نسيم	الرئاسة والداخلية
● اسماعيل سرى	الاشغال العمومية
● أحمد ذو الفقار	الحقـــانية
● يحيى ابراهيم	المعارف العمومية
● محمد توفيق رفعت	المواصــــلات
● محمود فخرى	الخارجيـــة
● يوسف سليمان	المـــالية
● أحمد على	الزراعـــة
● محمد ابراهيم	الاوقـــاف
● محمود عزمى	الحربية والبحرية(٣٣)

---

(٣١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ٨٩ .
(٣٢) المصدر الســابق ص ٨٩ .
(٣٣) الوقائع المصرية العدد ١٠٦ لعام ١٩٢٢ .

واستمرارا لطبيعة وزارة توفيق نسيم الثانية الموالية للقصر من حيث التأليف فانها فى عمرها القصير والذى زاد عن شهرين قليلا كانت تتحرك من نفس المنطلق .. منطلق الولاء للملك ، وهى فى حركتها هذه قد عادت أغلب القوى الاخرى مما عجل بانهاء وجودها .

فهى أولا عادت « الاحرار الدستوريين » الذين لم ينسوا لنسيم دوره فى اقصاء وزارة ثروت والذين ساءهم ما قام به وزير الحقانية فى الوزارة الجديدة باحالة مشروع الدستور الى « اللجنة التشريعية الاستشارية » وما تردد من أن هذا العمل يستهدف به تضييق سلطة الامة لحساب سلطة الملك ، وهو ما حدث فعلا ، مما دعا الاحرار وصحيفتهم « السياسة » الى شن الحملة شعواء على الوزارة النسيمية(٣٤) .

وهى ثانيا لم تفعل شيئا ذا قيمة تقنع به القواعد العريضة من الجماهير ذات الولاء الوفدى ، فالمعتقلون بقوا فى معتقلاتهم ، وسعد زغلول وزملاؤه بقوا فى منافيهم ، والاحكام العرفية ظلت قائمة بالمرصـــاد لحق الشـــعب فى التعبير . وكانت النتيجة الطبيعية لكل هذا استمرار حوادث الاغتيال للموظفين البريطانيين الموجودين فى البلاد(٣٥) . الا ان ذلك لا يمنع من تسجيل حقيقة أخرى وهى أن الملك فؤاد قد ظل حريصا خلال عهد الوزارة النسيمية على استمرار التقارب بينه وبين الزعامة الوفدية مما بدا من مقابلاته المتكررة للمصرى السعدى وصادق حنين فى القصر ، ومن منحه مبلغا كبيرا للاخير ليعاونه على تأسيس صحيفة وفدية جديدة(٣٦) .

وهى ثالثا ، فى تنفيذها للطموح الملكى ، قد اصطدمت — ومباشرة — مع الوجود البريطـــانى وذلك فى الازمـــة التى عرفت « بأزمة ملك مصر والسودان » ، فقد تضمن مشروع الدستور نصا فى مادتين من مواده على تلقيب الملك بلقب « ملك مصر والسودان » ، وعلى أن يتقرر نظام الحكم فى السودان فيما بعد بمقتضى وثيقة خاصة .

ورغم اعتراض الجانب البريطانى على هذين النصين على عهد حكومة ثروت فان وزارة توفيق نسيم يدعمها الملك فؤاد مضيا فى نفس الطريق لا يلويان على شىء مما أدى أخيرا الى القرار البريطانى بتقديم انذار الى الملك بأن هذه الفقرات فى الدستور « لا تتفق مع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ولا نصوص تصريح ٢٨ فبراير »(٣٧) فى نفس الوقت تقرر القيام بمظاهرة عسكرية فى الاسكندرية وبور سعيد(٣٨) لتوفير مظلة القوة المناسبة للانذار البريطانى .

---

(٣٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق جـ ٢ ص ١٠٧ .

(٣٥) Lloyd : Op. Cit. Vol. II p. 70.

(٣٦) F.O. 407/196 No. 48 Allenby to Lindsay, Jan. 25, 1923 Tel. No. 41.

(٣٧) F.O. 407/196 No. 51 Allenby to Curzon, Jan. 26, 1923 Tel. No. 43.

(٣٨) F.O. 407/196 No. 56. Allenby to Curzon, Jan. 30, 1923 Tel. No. 47.

وبتقديم الانذار وقيام المظاهرة وقعت الوزارة النسيمية فى موقف بالغ الصعوبة ، وتصور رئيسها أنه يمكن الخروج من هذا الموقف بتقديم استقالته وسرعة ابلاغها الى دار المندوب السامى اعتقادا منه انها المستهدفة من الانذار ومن المظاهرة ، ولكن لم يقبل الجانب البريطانى هذا الحل وصمم على الحصول على الرد على الانذار ، وفى الموعد الذى حدده .. وكان امام الوزارة أن تصمم على استقالتها وتترك الملك يتحمل مسئولية التنازل عن احد الحقوق المصرية ، أو أن تتحمل هى هذه المسئولية وتحمى الملك منها .

يروى توفيق رفعت وزير المواصلات فى تلك الوزارة فى مذكراته انه بعد ان طال الاخذ والرد بين الوزراء فانه قد ذكر زملاءه بأن ولاءهم للملك لا ينبغى « أن يقتصر على أيام الصفو والسلام وانما ينبغى أن يتجلى عند الشدائد والازمات . وما دام الانجليز سيفوزون بماربهم سواء كان ذلك عن طريقنا أو غير طريقنا ، فواجبنا أن نغطى العرش بأنفسنا ، وأن نفديه باشخاصنا » وقد تبع ذلك موافقة نسيم باشا وبقية الوزراء على الأخذ بنصيحة زميلهم وتحمل المسئولية بقبول الانذار البريطانى(٣٩) .

ولم يبق امام الوزارة النسيمية الثانية الا أن تخلى الطريق وذلك بعد أن أدت ما اعتقدت انه واجبها فى خدمة القصر وحتى الرمق الاخير .

٣١ — وزارة يحيى ابراهيم الأولى
١٥ مارس ١٩٢٣ — ٢٧ يناير ١٩٢٤

مرة أخرى ولأكثر من شهر (٩ فبراير — ١٥ مارس) تبقى مصر بدون وزارة نتيجة لما تمخض عن الانذار البريطانى من استقالة حكومة توفيق نسيم الثانية .

وقد جرت فى تلك الفترة محاولة لتشكيل « وزارة قوية تعلن الدستور وتجرى الانتخابات » ، على حد ما جاء فى أحد التقارير البريطانية المرسلة الى لندن وقتذاك .

أبان هذا التقرير أيضا عن استعداد الجانب البريطانى الى تقديم بعض التنازلات للوزارة الجديدة بهدف تقويتها مثل اطلاق سراح سعد زغلول وزملائه من سيشل والغاء الاحكام العرفية(٤٠) .

وتم ترشيح عدلى باشا بكل الثقل السياسى الذى يمثله لتشكيل الوزارة الجديدة ، وبدا ترشيح هذا السياسى بالذات وكأنه استكمال لما بداه الانذار البريطانى من اسقاط الهيبة الملكية(٤١) .

---

(٣٩) حسن الشريف : المصدر السابق ص ٧٧ — ٨٠ .
(٤٠) F.O. 407/196 No. 83 Allenby to Curzon, Feb. 15, 1923 Tel. No. 67.
(٤١) Lloyd : Op. Cit. p. 73.

وكان عدلى حذرا — كعادته — فقد رأى أولا أن يتبنى حزب الاحرار الدستوريين حملة لاتحاد الامة « لتبلغ غايتها الوطنية السامية » ، وانه اذا ما بلغت هذه الدعوة غايتها يتم الافراج عن المنفيين والغاء الاحكام العرفية واعلان الدستور ، ولكن جاء الرد عاجلا بحادثتى اغتيال قتل فيهما بريطانيان مما رأى معه عدلى أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الامة حول سياستها لم يتهيأ — فاعتذر عن قبول المهمة(٤٢) .

فى مواجهة هذا الموقف تقرر تأليف وزارة ادارية مهمتها معالجة الشئون الادارية العادية دون المسائل السياسية الى حين ظهور ما يدل على تخفيف حدة الاحكام العرفية أو الغائها كلية .

وقد رشح الملك يحيى باشا ابراهيم وزير المعارف فى الوزارة المستقيلة على اساس انه يمكنه التعاون معه لاعتقاده بامكان السيطرة عليه أكثر من أى سياسى بارز آخر(٤٣) .

وقبل الانجليز هذا الترشيح لانه من ناحية يخرجهم من مأزق بقاء البلاد بلا وزارة ، بالاضافة الى ما عرف عن الرجل من « استقامة وبعد عن الدنايا » من ناحية أخرى، وذلك على حد تعبير المندوب السامى البريطانى فى البلاد(٤٤) .

فى تشكيل الوزارة فقد اختار الملك بنفسه جميع الوزراء ، وقد قام هذا الاختيار على أساس موافقة هؤلاء على أمور ثلاثة ، تأييد تصريح ٢٨ فبراير ، والموافقة على الفقرات المعدلة فى الدستور الخاصة بالسودان ، والقبول بمبدأ قانون التعويضات(٤٥) .

وتم التشكيل الوزارى وصدرت قراراته فى ١٥ مارس على النحو الآتى :

● يحيى ابراهيم	للرئاسة والداخلية
● أحمد حشمت	للخارجية
● محمد محب	للمالية
● أحمد زيور	للمواصلات
● أحمد ذو الفقار	للحقانية
● محمد توفيق رفعت	للمعارف العمومية

(٤٢) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٦٠ — ١٦٣ .

(٤٣) F.O. 407/196 No. 134 Allenby to Curzon, March 31, 1923 Tel. No. III.

(٤٤) F.O. 407/197 No. 33 Allenby to Curzon, July 19, 1923 Desp. No. 492.

(٤٥) F.O. 407/196 No. 128 Allenby to Curzon, March 18, 1923 Desp. No. 153.



يحيى ابراهيم

— ولد عام ١٨٦١ باحدى قرى بنى سويف

— تخرج من مدرسة الحقوق وتدرج فى وظائف القضاء حتى صار قاضيا ثم رئيسا لمحــكمة بنى سويف ومستشارا بمحكمة الاستئناف فرئيسا لها عام ١٩٠٧

— اختير وزيرا للمعارف فى وزارة يوسف وهبه

— عاد الى نفس الوزارة فى وزارة محمــد توفيق نسيم الثــانية .

- أحمد على — للأوقـــاف
- محمود عزمى — للحربية والبحرية
- حافظ حسن — للاشغال العمومية
- فوزى جورجى المطيعى — للزراعـــة(٤٦) .

ويعلق « اللنبى » على هذا التشكيل فيقول ان الملك قد عين أربعة أعضاء من وزارة توفيق نسيم « لم يكن من بينهم صاحب شهرة أو أهمية خاصة ، اللهم الا توفيق رفعت باشـــا الذى تولى وزارة المعـــارف والذى أبدى فى مناسبة سابقة مقدرة جديرة بالثناء فى تأديب الطلبة المشاغبين » .

ويستطرد التقرير فى الحديث عن بقية الوزراء فيذكر ان الملك أختار « زيور وحشمت كوزيرين للمواصلات والخارجية ، وكان تعيين كلاهما مرضيا ، وحافظ حسن باشا الذى كان أخيرا محافظا للقاهرة ، وفوزى المطيعى بك وهو قبطى غير معروف نسبيا ، وأخيرا محمـــد محب باشا وزيرا للمالية » .

ويذكر « اللنبى » انه هو ورئيس الوزراء كانا معترضين على ضم محب للوزارة ولكن الملك وضعهما أمام الأمر الواقع بابلاغ اسماء أعضاء الوزارة الجديدة للصحف « وكان من الصعب احداث اى تغيير دون اثارة القيـــل والقال » فتمت الموافقة على الرجل على أساس ابعاده من الوزارة « اذا قام باحداث أية متاعب جدية مستقبلا »(٤٧) .

وبدأت وزارة يحيى ابراهيم فى عملها ، الملك يرى أنها طوع بنانه ، والانجليز يرون فيها وزارة ادارية تعبر بمصر ذلك الطريق المسدود الذى وصلت اليه الأمور بعد استقالة توفيق نسيم . ولكن لا يلبث يحيى باشا أن يثبت للجميع أنه ليس الرجل الذى عرفوه أو تصوروه وكما يصفه اللورد لويد فيقول « أن يحيى باشا كان حصانا أسود مجهولا سواء من جانب الرأى العام أو دار المندوب السامى ، وكانت أهم ميزاته انه لم يكن — شخصية معروفة أو سياسيا حزبيا ومن ثم فانه لم تكن هناك أى ضغائن شخصية يمكن أن تقيد حركته »(٤٨) .

وقد استغل يحيى باشا هذه الميزة منذ اللحظة الاولى فاعلن مع تعيينه أنه غير قانع بمجرد ادارة الاعمال ولكنه ينوى اعلان الدستور باصدار قانون الانتخابات وقانون التضمينات(٤٩) .

---

(٤٦) الوقائع المصرية : العدد ٢٩ لعام ١٩٢٣ .

(٤٧) F.O. 407/197 No. 33 Allenby to Curzon, July 19, 1923 Desp. No. 492.

(٤٨) Lloyd : Op. Cit. p. 74.

(٤٩) F.O. 407/197 No. 33 Allenby to Curzon, July 19, 1923 Desp. No. 492.

وفى انسجام واضح بين الانجليز ويحيى باشا توالت القرارات ، كان أول هذه القرارات قرار حكومة لندن بالافراج عن سعد زغلول وذلك بعد أقل من اسبوعين من توليه الوزارة فى ٢٧ مارس واذاع « اللنبى » النبأ فى بلاغ أصدرم فى ٣١ من نفس الشهر ، ويقول الاستاذ الرافعى ان الأمة المصرية تلقت هذا النبأ « بالغبطة والابتهاج العظيم »(٥٠) .

ثم تبع ذلك القرارات بالافراج عن المعتقلين فى مصر ، ثم الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم فى سيشل وفى ٥ يوليه أصدر اللورد اللنبى أمرا بالغاء الاحكام العرفية كما صدر فى نفس اليوم قرار بالعفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية وشهد اليوم نفسه صدور قانون التضمينات القاضى باجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من اجراءات مدة الاحكام العرفية(٥١) .

وبالرغم من المعارضة الوطنية لبعض هذه القرارات الا أن دار المندوب السامى فى القاهرة تسجل فى ١٩ يولية أن « جوا من الهدوء والنظام يسود البلاد فى الوقت الحاضر وفى رأى بعض المراقبين انه جو لا نظير له منذ سنوات(٥٢) » .

وكان أهم الأعمال التى انجزتها الوزارة الابراهيمية أصدارها للدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، وكان رئيس الوزراء قد أصدر بيانا عن الدستور قال فيه « أن الدواء الحاسم هو الرجوع الى تلك الطريقة التى دعت اليها الأمة من أول الأمر ، وهى عقد الجمعية الوطنية . ففيها تمتثل ارادة الشعب وبها تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق(٥٣) » .

وقد احاطت الشكوك بدستور ١٩٢٣ منذ بدايته خاصة بعد عمليات التعديل التى جرت فيه لصالح القصر على عهد الوزارة النسيمية والتى ظلت طى الكتمان حتى ازاح عنها عبد العزيز فهمى ستار السرية **بخطابين مفتوحين** مشهورين وجهها ليحيى باشا : الأول فى ١٦ مارس فى اعقاب تشكيل الوزارة والثانى فى ١٥ أبريل قبل اعلان الدستور بنحو أربعة أيام(٥٤) .

على أى حال فانه حتى هذا الدستور المعدل لم يصدر الا بعد ضغط من جانب يحيى ابراهيم على الملك مما يبدو فى الصورة الفجائية التى صدر بها وهو بهذا ينظر اليه باعتباره انجازا هاما من انجازات الرجل .

---

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١٢٠ — ١٢١ .

(٥١) المصدر السابق ص ١٢١ — ص ١٢٨ .

(٥٢) F.O. 207/197 No. 33 Allenby to Curzon, July 19, 1923 Desp. No. 492.

(٥٣) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٤٨٨ .

(٥٤) نص الخطابين فى الرافعى ص ١٠١ — ص ١١٣

ولا جدال أن كل تلك الانجازات التى قدمتها وزارة يحيى ابراهيم والتى لم تكن متوقعة منها بحال من الأحوال ، لم تتم بسهولة فقد لقيت فى طريقها كثيرا من العقبات والازمات ، الا أنه من الملاحظ ان البريطانيين قد ساندوا تلك الوزارة وعملوا معها منذ البداية بانسجام كمـــا اشرنا .

وقد وصلوا فى تلك المساندة الى حد توجيه نوع من الانذار للملك للتخلص من محب وزير المالية والذى حظى برعاية القصر طول الوقت ولكنه كان حجر عثرة فى طريق الوزارة(٥٥) مما أدى الى تقديم الرجل لاستقالته بالفعل فى ٨ اغسطس ١٩٢٣ .

وبعد كل ذلك لم يبق للوزارة الابراهيمية الا تطبيق الدستور وافســـاح الطريق لمن يختاره الشعب ، ولكن لهذا قصـــة اخرى . .

---

(٥٥) 407/197 No. 50 Scott to Curzon, Aug. 13, 1923 Desp. No. 507 Conf.

الباب الرابع

الفصل الثانى

الوزارة الشعبية ١٩٢٤

فى ١٢ يناير ١٩٢٤ وبعد حملة من الدعاية القوية شارك فيها جموع المرشحين فى أول انتخابات برلمانية حقيقية تجرى فى مصر تمت عمليات التصويت .

وانتهت تلك العمليات باكتساح وفدى فقد بلغ عدد المقاعد التى نالها الوفد ١٩٥ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغ ٢١٤ أى بنسبة تزيد على ٩٠٪ .

وترتب على ذلك مجموعة من القضايا التى فرضت نفسها بالنسبة للوزارة :

قضية أولى :

تتصل بوزارة « يحيى ابراهيم » التى أصدرت الدستور وأجرت الانتخابات ، وكان الاتفاق معقودا بين رئيسها وبين الملك فؤاد على البقاء فى الحكم الى أن يتم انعقاد البرلمان ولكن ، وبعد تلك النتيجة غير المتوقعة ، **وبعد سقوط رئيسها فى الانتخابات** ، وبعد التصريح الذى أدلى به سعد زغلول لمراسل رويتر فى القاهرة بوجوب استقالة الوزارة الابراهيمية(١) كل ذلك اضعف أى أمل فى الاستمرار فى تنفيذ الاتفاق المعقود بين القصر ويحيى باشا ابراهيم .

قضية ثانية :

تتصل بحزب الوفد ونظرته الى الوزارة الجديدة ، ذلك ان تساؤلا قد فرض نفسه على الحزب الشعبى الكبير فى ذلك الوقت الا وهو **هل يقبل سعد رئاسة الوزارة ؟ او يدعها لاحد من انصاره او من غير حزبه ممن يثق به ، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية ؟**

والواقع ان هذا التساؤل كان مطروحا طوال الشهور التى جرى فيها الاستعداد للانتخابات ، وكان للرأى بتولى سعد رئاسة الوزارة انصاره ، كما كان للرأى المخالف انصاره أيضا ، وكان لانصار كل رأى حججهم التى يتداولونها والتى بدت على درجة كبيرة من الاقتناع(٢) .

---

(١) F.O. 407/198 No. 21 Carr to Curzon Jan. 15, 1924 Tel. No. 20.

(٢) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٣٦ — ١٣٨ .

ولا شك أنه كان للاكتساح الوفدى فى الانتخابات أثره على ترجيح الرأى الاول ، ذلك ان وزارة يسندها كل هذا التأييد الشعبى تختلف عن وزارة تصل الى السلطة بأغلبية ضئيلة ، فبينما تستطيع الوزارة الاولى أن تتعامل مع سائر القوى السياسية من موقع القوة لا تملك الوزارة الثانية الا أن تقع اسيرة لهذه القوى خوفا على اغلبيتها الضئيلة من الاهتزاز .

بناء على ذلك يمكن القول ان حصول سعد زغلول على الاغلبية الهائلة كان أهم الاسباب وراء الترجيح بأن يتولى شخصيا رئاسة الوزارة الجديدة.

قضـــية ثالثة :

وهى قضية القصر هذه المرة والذى تحققت اسوأ مخاوفه فى النتيجــة التى اتت بها الانتخابات وكانت هذه المخاوف حافزا له للتصميم على الابقاء على وزارة « يحيى ابراهيم » حتى يتم انعقاد البرلمان مستهدفا من وراء ذلك أمرين :

١ — ملء اكبر عدد من الوظائف الحساسة بالموالين .

٢ — اطلاق يده من جانب الوزارة الابراهيمية فى تعيين خمس اعضاء مجلس الشيوخ المنصوص عليهم فى الدستور(٣) .

وبتحقيق هذين الهدفين تصور الملك فؤاد انه يستطيع ايجاد لون من الموازنة بينه وبين الحكومة الجديدة سواء داخل البرلمان أو خارجه .

* * *

يبدو من طرح هذه القضايا تناقض مواقف سائر القوى الســياسية فى مصر فى أعقاب اجراء الانتخابات ، الوزارة القــائمة ثم الوفد صاحب الاغلبية البرلمانية وأخيرا القصر .

وقد شكل هذا التناقض مسيرة الاحداث خلال الاسبوع الذى انقضى بين ظهور نتيجة الانتخابات وبين تشكيل الوزارة الدستورية الاولى برئاسة سعد باشا زغلول .

وبدأت تلك الاحداث ، فيما سجله تقرير بريطانى سرى طويل .. بدأت بسعى الملك فؤاد الى تنفيذ خطته بالابقاء على وزارة يحيى ابراهيم من خلال عملين .

---

(٣) F.O. 407/198 No. 45 Carr to MacDonald, Feb. 13 1924 Desp. No. 78.

اولهمـــا :

بالضغط على يحيى باشا للابقاء على وزارته وعدم تقديم استقالته الا بعد انعقاد البرلمان .

ويسجل التقرير البريطانى ان رئيس الوزراء بعد الفشل الذى منى به فى الانتخابات كان فى مزاج سىء للغاية جعل قبوله للضغط الملكى صعبا ، وكما بث شكواه لممثل المندوب السامى البريطانى فى القاهرة « المستر كار » فى لقائهما يوم ١٧ يناير ، فقد جاء فى هذه الشكوى « ان الملك بارغامه على البقاء فى منصبه كان يفرض عليه تضحية لا تحتمل يشعر انه غير مطالب بالقيام بها »(٤) ومن ثم لم يكن من المنتظر أن يسفر هذا الضغط عن شىء .

ثانيهمـــا :

بمحاولة جر الانجليز الى تأييد تنفيذ سياسته بالابقاء على وزارة يحيى ابراهيم .

ويروى المستر « كار » ممثل المندوب السامى البريطانى فى القـــاهرة فى تلك الايام حيث أن اللنبى كان فى زيارة للسودان وقتذاك .. يروى قصة هذه المحاولة الملكية فيقول أن الملك فؤاد قد بعث له برسالة يبلغه فيها أنه كان وعد المندوب السامى قبل سفره بالابقاء على وزارة يحيى باشا الى حين انعقاد البرلـــان .

ويبحث الرجل فى أوراق دار المندوب السامى وفى نفس الوقت يتصـــل برئيسه فى الخرطوم ثم يتأكد أنه لا ظل من الحقيقة لهذا الادعاء ويعلم أن الملك يسعى الى توريط البريطانيين فى تدخل هم عازفون عنه مما يدفعه الى التأكيد للقصر برفض هذا الوعد وبالتأكيد على عدم الرغبة فى التدخل ، أكثر من ذلك يسعى المستر كار لتدبير لقاء مع سعد زغلول يوضح فيه حقيقة الموقف البريطانى(٥) .

وعلى ضوء كل تلك الاعتبارات ، وبفشل المحاولة الملكية بمد عمر الوزارة الابراهيمية لا يبقى أمام رئيس هذه الوزارة سوى الاستقالة التى تقدم بها بالفعل فى ١٧ يناير ، بعد أقل من أسبوع من اجراء الانتخابات وليقبلها الملك فى ٢٧ من نفس الشهر(٦) .

---

(٤) Ibid.

(٥) Ibid.

(٦) كتاب استقالة يحيى ابراهيم — الوقائع العدد ٩ لسنة ١٩٢٤ ، كتاب قبول الاستقالة — الوقائع العدد ١٠ لسنة ١٩٢٤ .



سعد باشا زغلول

ــ ولد فى ابيانة مركزة فوة ــ غربية (وقتذاك) عــام ١٨٥٩ من أسرة مصرية وكان ابوه شيخا للبلد ومن أصحاب الثراء فيها .

ــ بدأ تعليمه فى كتاب القرية ثم بالجامع الازهر ولم ينل ليسانس الحقوق الا فيما بعد وهو مستشار بالاستئناف

ــ عين سنة ١٨٨٠ محــررا بالوقائع المصرية ثم معاونا بوزارة الداخلية ثم بقلم قضايا الجيزة .

ــ اشترك ١٨٨٢ فى الثورة العرابية وسجن لبضعة أشهر عقب الاحتلال

ــ مارس المحاماة منذ ١٨٨٤ وتزوج وهو قاض من السيدة صفية ابنة مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء .

ــ عين سنة ١٨٩٣ مستشارا بمحكمة الاستئناف العليا

ــ عين ناظرا للمعارف سنة ١٩٠٦ ثم للحقانية فى وزارة محمد سعيد بعد اغتيال بطرس غالى .

ــ انتخب سنة ١٩١٣ نائبا بالجمعية التشريعية ثم أصبح وكيلها المنتخب .

ــ قاد ثورة ١٩١٩ وأصبح زعيما للأمة بلا منازع بعد ذلك سواء فى المنفى أو رئيسا للوزراء (١٩٢٤) أو رئيسا لمجلس النواب (٢٦ ــ ١٩٢٧)

٣٣ — وزارة سعد زغلول باشا الاولى
٢٨ ينـــاير — ٢٤ نوفمبـــر ١٩٢٤ :

منذ الساعات الأولى لتكليف الملك فؤاد لسعد باشا زغلول بتأليف وزارته الاولى — والاخيرة — وحتى الساعات التى تلت الانذار البريطانى للزعيم المصرى ولوزارته مما ادى الى استقالتها ولمـــا يقرب من عشرة شهور وقد شهدت « الوزارة المصرية » ما لم تشهده من قبل من أزمات متلاحقـــة وصراعات عنيفة مع غيرها من أطراف السلطة .

بدأت أولى الازمات التى واجهتها أو فجرتها الوزارة الزغلولية مع القرار بتشكيلها .

يقول الدكتور محمد حسين هيكل عن هذا التشكيل ما نصه « فى اليوم الذى تألفت الوزارة فيه فتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة . لقد ألف الناس منذ عشرات السنين ، وفى عهد الانجليز انفسهم ، أن يكون فى الوزارة قبطى واحد . أما سعد فقد أخذ فى وزارته اثنين من الاقباط . وقد ألف الناس أن يقولوا أن سعد نبى الوطنية ، وقد أخذ سعد فى وزارته توفيق نسيم باشا الذى كان يقول انه يحمد الله على انه لم يصب بداء الوطنية ومحمد سعيد باشا الذى الف وزارة من الوزارات الادارية التى لم تشترك فى الحركة الوطنية . وقد ألف الناس أن يكون الوزراء ممن لهم مكانة ملحوظة فى الحكومة أو خارج الحكومة ، فأشرك سعد فى وزارته رجالا لم يعرف لهم أحد ماضيا يقام له وزن ؟ اشرك نجيب الغرابلى المحامى بطنطا بغير شىء الا أنه « قاهر صدقى » فى الانتخابات ، وأشرك غيره فادهش ذلك أهل مصر ، وكان مثارا لدهشة البلاد العربية الاخرى دهشة رددتها صحفهم والحت فى ترديدها »(٧) .

صحيح أن الدكتور هيكل كان وقتذاك أحد خصوم الوفد الســـياسيين الا أنه من جانب آخر ليس من شك انه بحكم النوعية الجديدة للوزارة فقد كان منتظرا أن تكون معايير اختيار اعضائها مختلفة عن المعايير التى جرت العادة على الاخذ بها فى تأليف الوزارات السابقة :

لتفهم ذلك نسجل أولا نص المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الدستورية الاولى(٨) .

بعد الديباجة تضمن المرسوم المذكور مادة باسماء الوزراء جاء فيها :
مـــادة ١ — عين :

- سعد زغلول باشا — وزيرا للداخلية
- محمد سعيد باشا — وزيرا للمعارف العمومية

---

(٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ١٨٠ .
(٨) الوقائع المصرية العدد ١٠ لسنة ١٩٢٤ .

- محمد توفيق نسيم باشا وزيرا للمـــالية
- أحمد مظلوم باشا وزيرا للاوقاف
- حسين حسيب باشا وزيرا للحربية والبحرية
- محمد فتح الله بركات باشا وزيرا للزراعة
- مرقص حنا بك وزيرا للاشغال العمومية
- مصطفى النحاس بك وزيرا للمواصلات
- واصف بطرس غالى افندى وزيرا للخارجية
- محمد نجيب الغرابلى افندى وزيرا للحقانية

أول ملاحظة على هذا التشكيل دخول سعيد وتوفيق نسيم ومظلوم الى الوزارة الشـــعبية بكل ما عرف عنهم من انهم رجال الملك . واثنان منهم سعيد ونسيم ، توليا رياسة الوزارة من قبل أكثر من مرة بينما تولى الثالث رياسة الجمعية التشريعية ورشح مرات عديدة لرياسة الوزارة أيضا .

يفسر الاستاذ العقاد اشراك تلك الشخصيات الثلاث فى وزارة سعد باشا بالدور الذى لعبوه فى تسوية العلاقات بينه وبين القصر وكان اشراكهم بمثابة مكافأة عن جهودهم التى بذلوها فى هذا الصدد[٩] .

بالاضافة الى ذلك هناك تفسيرات أخـــرى يمكن تقديمها ، فاشتراك هؤلاء الرجال الثلاثة فى هيئة تحت رياسة سعد باشا انما كان يحمل أعمق الدلالات على نوعية التغيير الذى حدث بتغليب ارادة الشعب على ارادة القوى التى طالما حكمت وتحكمت من قبل وتتثبت هذه الحقيقة بتسجيل تلك المقارنة الطريفة بين عهد ما قبل الوزارة الشعبية وسعد زغلول يعمل تحت رئاسة محمد سعيد باشا فى نظارته الأولى عام ١٩١٠ ثم بعد ذلك بنحو أربعة أعوام (١٩١٤) وكيلا للجمعية التشريعية التى كان يرأسها أحمد مظلوم باشا ، ثم فى عهد الوزارة الشعبية حين يشترك فى عضويتها هذان ويرأسها سعد نفسه .

الملاحظة الثانية الخاصة بتشكيل الوزارة الشعبية ما حدث من خلاف حول اختيار اعضائها ، فقد اعترض الملك فؤاد على القائمة الأولى التى اعدها سعد باشا للوزراء وشمل هذا الاعتراض اكثر من جانب .

اعترض أولا على تعيين « على الشـــمسى بك » لانه كان من المؤيدين للخديو عباس حلمى الثانى .

واعترض ثانيا على تعيين « مرقص حنا بك » وزيرا للعدل لانه لا يليق أن يعين قبطى فى مثل هذا المنصب فى بلد اسلامى .

---

(٩) عباس محمود العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية ص ٤٣١ .

واعترض ثالثا على تعيين وزيرين قبطيين فى الوزارة (مرقص حنا وواصف غالى) لأن التقاليد جرت بالاكتفاء بوزير قبطى واحد « وقد يتأثر الشعب بالخروج على هذا التقليد » .

واعترض أخيرا على ترشيح نجيب الغرابلى افندى وزيرا للعدل « لضعف مكانته بالنسبة لضخامة المنصب الوزارى » .

واذا كان سعد قد قبل الاعتراضين الأولين الا انه لم يقبل الاعتراضين الاخيرين ، فقد رد على الاعتراض الثالث الخاص بنسبة الاقباط فى الوزارة بأنه لا يفرق بين مسلم وقبطى ، وانه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى ، واصر على اختيار الوزيرين . كما انه أبدى عدم اقتناعه بالاعتراض الرابع واصر على تعيين ذلك المحامى الناشىء من طنطا وكان تعيين هذا « الافندى » كما يقول أحد الكتاب المحدثين ، « تحطيما للقيم المظهرية التى كانت للباشوات ، وتأكيدا للطابع البورجوازى للوزارة وارضاء للانتلجنتسيا المصرية غاية الارضاء »(١٠) .

وتجىء الملاحظة الثالثة من الملاحظات المتعلقة بتشكيل الوزارة الزغلولية فى محاولة من جانب القصر لانكار الاساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها وعدم الاعتراف بسلطة الامة وحقها فى اختيار حكامها مما لاحظه الاستاذ الرافعى من الكتاب الملكى الصادر لسعد زغلول يكلفه بتاليف الوزارة(١١) . اذ تضمن عبارات عامة عن صدق وولاء سعد (كذا !) وعن عظيم خبرته وحكمته وسداد رأيه فى تصريف الامور ، وان ذلك (فقط) هو الذى دعا الملك الى اصدار الامر اليه « للاخذ فى تاليف هيئة الوزارة »(١٢) .

ولم يكن متوقعا أن يقبل زعيم الوفد مثل هذا الانكار مما بدا واضحا فى رده(١٣) على خطاب الملك فؤاد حين اكد على أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الامة على تمسكها بمبادىء الوفد **وهو بذلك لا يدع مجالا للشك ان تاليفه الوزارة قد نبع من ارادة الأمة لا من ارادة القصر .**

سجل سعد زغلول أيضا فى نفس الخطاب مجموعة من النقاط أسماها هو « بروجوام وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الامة » ، ويمكن تلخيص تلك النقاط فيما يلى :

١ — ان تشكيله للوزارة لا يعنى اعترافا « باية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى » .

---

(١٠) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ص ٤٢٣ .
(١١) نص الامر فى الوقائع المصرية العدد ١٠ لعام ١٩٢٤ .
(١٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٣٨ .
(١٣) نص الرد — الوقائع المصرية — نفس العدد السابق .

٢ ــ تأكيده على التمسك بمبادىء الوفد الرامية « لتمتع البلاد بحقها الطبيعي فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الاجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال » .

٣ ــ التمسك بالروح الدستورية فى جميع المصالح « وتعويد الكل على احترام الدستور والخضوع لاحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها ، أو الاخلال بما تقتضيه » .

يضاف الى ذلك التعهدات التى ظلت تقطعها كل وزارة على نفسها بالاهتمام بالتعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك .

ولم يكن أمام القصر الا القبول برد رئيس الوزراء الجديد الا ان هذا القبول لم يؤرخ لنهاية أسباب الخلاف بين الجانبين ، بالعكس فان الزعيم الشعبى كان جادا فى تنفيذ « البروجرام » الذى وضعه كلمة كلمة ، وكان لابد ان يقوده هذا التنفيذ الى صدامات متوالية سواء مع الملك أو مع الوجود الاحتلالى مما تمخض عنه ان تحالف هذان فى النهاية لانتهاز اقرب فرصة للتخلص من الوزارة الشعبية الأولى فى تاريخ الوزارات المصرية مما جرى فى نوفمبر من نفس عام تشكيلها (١٩٢٤) .

* * *

يلاحظ من يتابع تاريخ **الوزارة الشعبية** ملاحظتين تتصلان مباشرة باستقرارها وترتبطان بشكل أو بآخر بعلاقة القوى السياسية التى اتسمت بالاتفاق حينا وبالتناحر فى أغلب الاحيان .

الملاحظة الأولى :

كثرة التغييرات التى جرت فى شكل الوزارة سواء باختفاء وزراء وحلول آخرين محلهم أو بتبادل المواقع الوزارية بين أعضاء الوزارة .

ويمكن احصاء عدد غير يسير من هذه التغييرات التى حدثت خلال عمر الوزارة الذى لم يتجاوز الشهور العشرة .

التغيير الاول حدث فى ١٠ مارس حين تولى محمد توفيق نسيم وزير المالية وزارة الداخلية بالاضافة الى عمله لاعتلال صحة سعد باشا الذى كان قائما بأعمال هذه الوزارة(١٤) .

وكان التغيير الثانى تعديلا فى تاليف الوزارة حين نقل الغرابلى من الحقانية الى الاوقاف بعد أن تولى وزير الوزارة الاخيرة (مظلوم باشا) رياسة مجلس

(١٤) الوقائع المصرية العدد ٢٥ لسنة ١٩٢٤ .

النواب أما وزارة الحقانية فقد تولاها محمد سعيد باشا بالاضافة الى عمله وزيرا للمعارف . وقد تم هذا التغيير فى ٣١ مارس(١٥) .

وجاء التغيير الثالث فى ٢٤ يوليه بتعيين كل من احمد مظلوم واحمد زيور وزيرين بلا وزارة(١٦) .

ثم التغيير الذى تلاه بتعيين فتح الله بركات وزير الزراعة وزيرا للداخلية وأحمد ماهر افندى وزيرا للمعارف العمومية وقد حدث فى ٢٥ أكتوبر(١٧) .

ثم التغيير الاخير بتعيين على الشمسى افندى وزيرا للمالية بدلا من محمد توفيق نسيم الذى استقال(١٨) .

الملاحظـــة الثـــانية :

تقدم سعد زغلول باستقالة وزارته مرتين خلال تلك الشهور العشرة . أولاهما فى يونيه وثانيتهما فى أكتوبر .

وفى المرتين كان (الرئيس) يعدل عن استقالته نتيجة للضغوط الشعبية التى ربمـــا كانت استثارتها هى الهـــدف من تقـــديم الاســـتقالتين وذلك لاستخدامها فى التعامل مع القوى السياسية الأخرى ... الملك والانجليز وأحزاب المعارضة .

منمتابعة العلاقات بين الوزارة الزغلولية وتلك القوى السياسية يمكن أن تتأكد حقيقة صلة ما ذكرناه فى الملاحظتين السابقتين بهذه العلاقات .

فيما يتصل بالقصر فقد بدأت الوزارة الشعبية عهدها بنزاع دستورى معه حول حق تعيين الشيوخ المعينين ... وهل هذا الحق للملك أم للملك من خلال الوزارة . وقد انتهى النزاع بقبول الطرفين تحكيم أحد الفقهـــاء القانونيين هو البارون « فان دين بوش » العالم البلجيكى والذى كان نائبا عاما لدى المحاكم المختلطة وقد غلب وجهة نظر الوزارة على وجهـــة نظر القصر(١٩) .

وقد ترتب على هذا الصدام الأول اكثر من حقيقة فى العلاقات بين الطرفين بعد ذلك ، من هذه الحقائق ما بدا من صلابة الوزارة فى التمسك بحقوقها الدستورية الخاصة ما اتصل منها بتفسير ممارسة الملك لسلطاته من خلال

---

(١٥) الوقائع المصرية العدد ٣٢ لسنة ١٩٢٤ .
(١٦) الوقائع المصرية العدد ٦٥ لسنة ١٩٢٤ .
(١٧) الوقائع المصرية العدد ٩٤ لسنة ١٩٢٤ .
(١٨) الوقائع المصرية العدد ١٠٠ لسنة ١٩٢٤ .
(١٩) نص واقعة التحكيم من — الرافعى : المصدر السابق ص ١٤٥ — ١٥٠ .

الوزارة مما سلب هذه الممارسة كل فعالية ، منها ايضا تعميق الشكوك بين الملك الاوتوقراطى والوزارة الدستورية ومنها أخيرا ان الملك قد عول على عدم التورط فى نزاعات جديدة مع الوزارة طالما بقى سعد زغلول مدعوما بكل ما يتمتع به من تأييد شعبى وطالما استمر البريطانيون فى محاولاتهم للتفاهم معه لاقرار العلاقات المصرية الانجليزية ، ذلك ان التورط فى أى نزاعات مع سعد زغلول فى مثل هذا الجو لن يترتب عليه الا مزيد من سلب القصر من حقوق يعتقد أنها له .

على ذلك لم يكن أمام الملك سوى أن يعمل فى جانب وينتظر فى جانب آخـــر .

تمثل الجانب الذى أخذ الملك فى العمل فيه فى السعى لسلب الوزارة الشعبية من بعض شعبيتها باستقطاب بعض القطاعات التى ظلت سندا للوزارة وللوفد .

وكان الازهر بمجوعه قطاعا من أهم هذه القطاعات حيث نجح الملك فى ابقاء تعيين الرؤساء الدينيين بين يديه وذلك بمقتضى الدستور« وذلك لمنع تعريض هذا المركز الدينى المهم للتدافع والتصادم الذى يقوم بين الاحزاب » كما قال احد كبار المشايخ من رجاله(٢٠) .

وقد استتبع ابقاء هذا التعيين النجاح فى جذب الازهريين الى صفوف مؤيدى القصر وظهور الملك بمظهر المدافع عن حقوق هؤلاء فى مواجهـــة محاولات الوزارة للتعدى عليها .

فى هذا الجانب ايضا كانت الهجمات التى شنها المعارضـــون وبالذات الاحرار الدستوريين ذات تأثير لا بأس به ، كما يرى الدكتور هيكل — رئيس تحرير السياسة لسان حال الاحرار وقتذاك — (٢١) ، فقد نجحت تلك الهجمات فى سلب الوفد من بعض مؤيديه من عناصر المثقفين ممن تأثروا بالتهمة التقليدية التى ظل اعداء الحزب الكبير يرمونه بها وهى أنه يقيم نوعا من الدكتاتورية البرلمانية .

الجانب الآخر والذى أسميناه جانب الانتظار تمثل فى علاقة الوزارة بالوجود البريطانى فلم يكن أمام القصر فى هذا الجانب سوى الانتظار لوقت تسوء فيه تلك العلاقة فيبادر الى العمل ، وقد حدث .

* * *

يلفت نظر الباحث محاولات واضحة من جانب البريطانيين لبناء جسور من التفاهم والثقة مع الوزارة الســـعدية وذلك منذ الايام الأولى فى حياة هذه الوزارة .

---

(٢٠) د. فخر الدين أحمد الظواهرى : السياسة والازهر — من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى (القاهرة ١٩٤٥) .

(٢١) محمد حسين هيكل : المصدر الســابق ج ١ — الفصل الرابع : نحـــن والوزارة الدستورية الأولى ص ١٨٢ — ٢١٦ .

وقد بدأت تلك المحاولات حتى قبل تشكيل وزارة الشعب ، ففى أعقاب استقالة يحيى ابراهيم ينجح المستر كار ممثل المندوب السامى فى القاهرة فى تدبير لقاء مع سعد فى ١٩ يناير يصفه بأنه اجتماع لازالة الشكوك ، ثم بعد ذلك بخمسة أيام يتم لقاء آخر بين الرجلين يصفه الموظف البريطانى الكبير بقوله أنه كان « اجتماع التمهيد لاقامة علاقات ودية »(٢٢) .

ولا يلبث المستر كار فى أعقاب تشكيل الوزارة الزغلولية أن يضرب بالتقليد الذى كان متبعا من قبل بزيارة رؤساء الوزراء فى أعقاب توليهم مناصبهم لدار المندوب السامى .. يضرب بهذا التقليد عرض الحائط ويبادر هو بزيارة سعد زغلول فى مكتبه ، ويصف هذه الزيارة فى تقريره الى لندن فيقول : « استقبلنى زغلول باشا بمزيد من الشعور الودى واستقبلنى فى مكتبه نحو ساعة »(٢٣) .

وتتأكد سياسة بناء جسور التفاهم والثقة باجابة المستر مكدونالد رئيس الوزراء البريطانى لمطلب الوزارة المصرية بالافراج عن المسجونين السياسيين ممن صدرت ضدهم أحكام بالادانة من المحاكم العسكرية البريطانية ابان احداث الثورة(٢٤) ، ثم بالتهنئة التى ابرق بها الى سعد فى ١٥ مارس بمناسبة افتتاح أول برلمان مصرى يبدى فيها استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية(٢٥) .

وتشارك الوزارة الزغلولية فى سياسة بناء جسور التفاهم والثقة بمجموع البيانات المعتدلة التى أدلى بها رئيسها فى البرلمان المصرى والتى سعى من خلالها الى كبح جماح المعارضة التى كانت تدفعه الى مواجهة مع الوجود البريطانى ، وقد رأى اللنبى فى تلك البيانات دليلا على « روح رجل الدولة » وأنها قد اتصفت « بصراحة محببة » ، ويعرب المندوب السامى عن أمله أن يظل هذا النهج « رائدا لسياسة الوزارة المصرية »(٢٦) .

* * *

تصور كل من الانجليز والوزارة الوفدية انهما بمثل هذه السياسة يحققان أهدافهما النهائية .

وقد تمثلت هذه الأهداف بالنسبة للطرف الأول ـ الانجليز ـ فى الحصول من حكومة يرأسها سعد زغلول على اعتراف **بوجود بريطانى فعال** فى مصر وذلك عن طريق المفاوضات ، اذ أن مثل هذا الاعتراف سيؤدى الى استقرار للعلاقات البريطانية ـ المصرية على نحو يحقق مرامى الاستراتيجية البريطانية ، وهو استقرار افتقدته تلك العلاقات خلال السنوات السابقة نتيجة للنمو المتزايد للحركة الوطنية برئاسة سعد .

---

(٢٢) F.O. 407/198 No. 54 Carr to MacDonald, Feb. 13. Desp No. 78.

(٢٣) Ibid.

(٢٤) F.O. 407/198 No. 55 Izzet Pacha to MacDonald, Feb. 9.

(٢٥) F.O. 407/198 No. 87 MacDonald to Zaghlul, March, 14.

(٢٦) F.O. 407/198 No. 128 Allenby to MacDonald April 3, Desp. No. 231.

بالنسبة للطرف الثاني ــ الحكومة الوفدية ــ فقد رأت أن كل الظروف قد أصبحت مناسبة للحصول على **استقلال وطني حقيقي** وقــد تمثلت تلك الظروف في أنه ، لأول مرة في تاريخ مصر ، تصبح السلطة ممثلة للحركة الوطنية وذلك باكتساح الوفد للانتخابات البرلمانية وتأليفه للوزارة . ثم ماواكب ذلك من تأليف أول وزارة بريطانية برياسة زعيم عمالي هي وزارة المستر رامزي مكدونالد وقد علق عليها الوفد وزعامته آمالا واسعة سواء بسبب العلاقة الودية التي كانت تربط مكدونالد بزغــلول أو بسبب ما عرف عن « العمال » من عزوف بل وهجوم على السياسة الاســتعمارية للحكومات البريطانية السابقة .

وبالرغم من **الاســباب** التي توفرت لدى كل من الطرفين ودعتــه الى المشاركة في « بناء جسور التفاهم والثقة » الا ان المؤرخ يلاحظ اتساع شقة الاختلاف بين **أهداف** كل منهما .. بين « وجود بريطاني فعــال » كهدف للطرف الأول و « استقلال وطني حقيقي » كهدف للطرف الثاني مما يمكن القول معه ان مثل هذه السياسة كان مقضيا عليها بالفشل بمجرد أن يضع اى من الطرفين هدفه موضع التنفيذ .

ولم يمض وقت طويل حتى قطعت هذه الحقيقة الطريق على سياسة « بناء جســور التفاهم والثقة » مما ادى في النهاية الى تآكل الجسور ثم انهيارها .

وكان «السودان» ومنصب السردارية أهم ميادين الاختلاف بين البريطانيين والوزارة الشعبية مما بدا واضحا في التصريحات التي أدلى بها سعد زغلول في مجلس النواب خلال شهر مايو ، فيقول رئيس الوزراء المصري في جلسة هذا المجلس المنعقدة في ١٧ من ذلك الشهر ما نصه انه « لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الاعلى لقواتها اجنبيا بل ولا الرئيس الادنى ايضا ولكن هكذا كان من قبل ويجب علينا أن نمحوه . كما أن اقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل وهذا واقع من قبل ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك »(٢٧) . ويعلن في تصريح آخر في جلسة بعد ذلك باسبوع أنه « من المحال ترك السودان غنيمة باردة للانجليز »(٢٨) .

وسرعان ما جاء الرد البريطاني على حكومة الشعب في البيان الذى أدلى به اللورد بارمور نائبا عن حكومة العمال في مجلس اللوردات في ٢٥ يونيه والذى جاء فيه « ان الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظمى . واستطيع أن أقول من غير تردد أنه لن يسمح بتغيير نظام السودان ولا أن يتم ذلك التغيير دون موافقة البرلمان »(٢٩) .

---

(٢٧) المجلس النواب ــ مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول ــ جلسة ١٧ مايو ص ٣٤٤ .
(٢٨) المصدر السابق ــ جلسة ٢٤ مايو .
(٢٩) أحمد شفيق ــ حوليات مصر السياسية ــ الحولية الأولى ١٩٢٤ ص ٢٣٢ .

وقد اثار هذا التصريح غضبا شديدا فى القاهرة مما دعا سعد زغلول الى أن يتقدم باستقالته احتجاجا فى ٢٩ من نفس الشهر ، وقد رأى المندوب السامى لأول وهلة أن الغرض الظاهرى من تلك الاستقالة أن يخلص زغلول نفسه من هذا الجانب من برنامجه الذى يقول بدخوله المفاوضات مع الحكومة البريطانية ولكن الهدف الحقيقى هو استخدام بيان « بارمور » للتنصل من الأسس التى الزم نفسه بالمفاوضة على أساسها ثم ما لبث ان اقتنع بعدم كفايتهــا(٣٠) .

ولكن لم يلبث اللنبى أن تبين الهدف الحقيقى من استقالة سعد وهو أن « يعود الى الحكم بعد مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب » وهو ما حدث فعلا ليعدل الزعيم الشعبى عن الاستقالة بعد أن حقق هدفه بابلاغ الجانب البريطانى رسالة مضمونها « ان الامة كلها وراء سعد » مما يضعه فى مركز قوة فى مواجهة هذا الجانب وأمام احتمالات قريبة بالمفاوضات مع المستر مكدونالد ، وقد فهمت دار المندوب السامى الرسالة وبعثت بما فهمته الى لنــدن(٣١) .

وتتوالى الحوادث وتصل المواجهة الي ذروتها فى المفاوضات التى جرت بين رئيس الوزارة المصرية ورئيس الوزارة البريطانية فى لندن فى أواخر سبتمبر والمعروفة باسم مفاوضات سعد مكدونالد وانتهت بما كان متوقعا أن تنتهى اليه من حبوط كامل لأمل كل من الجانبين فى تحقيق أهدافه من خلال الاتفاق مع الجانب الآخر(٣٢) . وترتب على هذا الحبوط نتائج هامة فى العلاقات بين القوى السياسية مما انعكس بدوره على مصير الوزارة الزغلولية .

ظهرت التغييرات التى أصابت تلك العلاقات فى التقارب الذى بدا بين القصر والوجود البريطانى والذى أخذ فى التأكد خلال شهر أكتوبر .

ويتضمن تقرير بريطانى طويل أرسلته دار المندوب السامى بالقاهرة الى الخارجية البريطانية فى ٢٤ من هذا الشهر تلك الحقيقة .

يقول التقرير فى جزء منه أن الملك فؤاد قد رأى فيما حدث فى لندن بين زغلول ومكدونالد « فشلا ذريعا » ويقول فى جزء آخر أن الملك قد أبلغ ممثل المندوب السامى عن رغبته فى التعاون مع بريطانيا وأنهم سيجدون لتعاونه « قيمة كبيرة » كما يلمح الموظف البريطانى الكبير « المستر كار » للملك عن احتمالات حل البرلمان اذا ساءت الاحوال فى البلاد فيجيب الاخير عن استعداده لذلك « اذا أصبح هذا الوضع ضروريا » . ويرى المستر كار بعد كل تلك الدلائل أن الملك عاد يسعى « لاستئناف مشاركته النشطة المسيطرة فى الشئون العامة »(٣٣) .

---

(٣٠) **F.O. 407/198 No. 249 Allenby to MacDonald. Jan. 29, 1924 Tel. No. 217.**

(٣١) **F.O. 407/199 No. 6 Allenby to MaDonald. July 2, 1924 Tel. No. 222.**

(٣٢) شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ١٥٠ .

(٣٣) **F.O. 407/199 No. 38 Carr to MacDonald. Oct. 24 1924 Desp. No. 639.**

وتتابعت الاعمال الملكية بعد ذلك التى تأكد منها أن القصر قد عاد ليعمل ، وقد تضمن تقرير بريطانى تلك الأعمال وكانت على النحو الآتى :

١ — اضراب لطلاب الازهر بتحريض السراى ، وقد أكد سعد زغلول أن رجال الملك وبالذات توفيق نسيم وحسن نشأت كانا المحرضين الاساسيين وراء هذا الاضراب .

٢ — اتصالات مباشرة من جانب الملك ومن وراء ظهر الوزارة بممثلى مصر الدبلوماسيين فى الخارج الذين قاموا بدعاية واسعة لصالحه مما بدا من بعض خطب القاها آنذاك عزيز باشا عزت وزير مصر المفوض فى لندن .

٣ — تدخل الملك عن طريق حسن نشأت باشا فى محاضر جلسات ودستور المحافل الماسونية المصرية لاستخدامها ضد الوزارة .

٤ — تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى دون اخذ رأى الوزارة .

٥ — منح الملك الاوسمة لبعض الشخصيات دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء خاصة وان بعض هذه الاوسمة قد منحت لموظفين بريطانيين فى حكومة السودان بينما كانت العلاقات المصرية البريطانية فى غاية التوتر ، فى نفس الوقت منح حسن باشا نشأت وسام النيل وهو من ارقى الاوسمة المصرية فى وقتعرف فيه أن الرجليشارك فى التآمر ضد الوزارة الوفدية(٢٤) .

ووصلت العلاقة بين الطرفين الى ذروة التوتر عندما بدا ان رجال الملك فى طريقهم الى احداث أزمة وزارية فى منتصف نوفمبر عندما استقال توفيق نسيم ، وبدا محمد سعيد راغبا فى تقديم استقالته(٢٥) . ثم ما حدث فى نفس الوقت من رفض الملك اعتماد مرسوم لبعض التعيينات التى اجراها سعد فى وزارتى المالية والزراعة(٢٦) .

وبادر سعد الى العمل فعاد الى ما فعله فى يونيه بتقديم استقالته الى الملك ، وعلى نحو مفاجىء ، فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ وسط مظاهرات تم تفجيرها فى شوارع القاهرة تهتف « سعد أو الثورة » واضطر القصر الى تقديم التنازلات سواء برفض استقالة الوزارة او بالنزول على بعض رغباتها الا أن موقف الملك كان قد تحدد نهائيا خلال هذا الصدام بالعداء الكامل لوزارة الوفد .

على الجانب الآخر كان اللنبى متربصا بالوزارة فكلما ابرق الى حكومته فى ١٤ نوفمبر بأنه ينتظر الفرصة المناسبة لتحدى الحكومة المصرية « ان

---

(٢٤) F.O. 407/199 No. 53 Allenby to Chamberlain Dec. 7, 1924 Desp. No. 718.

(٢٥) F.O. 407/199 No. 49 Allenby to Chamberlain Nov. 16, 1924. Tel. No. 354.

(٢٦) F.O. 407/199 No. 64 Allenby to Chamberlain, Nov. 15, 1924 Tel. No. 353.

زغلول منذ عودته يريد أن يتلاقى الأزمة ، ولكنه ليس من المستبعد فى خلال المناقشات المقبلة ، أن يضطر الى التصريح بما يحملنا على اتخاذ اجراءات لتوضيح الحالة الراهنة فيما يختص بالسردار وبالوضع فى السودان »(٣٧) .

وجاءت هذه الفرصة بحادثة اغتيال السردار المشهورة فى ١٩ نوفمبر وما ترتب عليها من التخلص من الوزارة الزغلولية مما عبر عنه أحد الكتاب البريطانيين من أن « الأقدار قد أرسلت جثة السردار كحل لموقف لم يعد محتملا »(٣٨) .

فقد تقدم المندوب السامى البريطانى فى مظاهرة عسكرية بانذار الى رئيس الوزارة حمل كل المهانة للحكومة المصرية مما كان لا يمكن أن تقبله حكومة ذات كرامة أو حكومة حريصة على الاستقلال الوطنى ناهيك بحكومة يرأسها سعد(٣٩) .

ولم يكن أمام الوزارة الشعبية فى مواجهة اعمال القوة التى شرع البريطانيون فى القيام بها لتنفيذ الانذار الا التقدم باستعفائها الى الملك فى ٢٣ نوفمبر وقبل الملك الاستعفاء فى اليوم التالى وطويت بذلك صفحة من أهم صفحات تاريخ الوزارات المصرية .

---

(٣٧) ابراهيم أمين غالى : مقتل السردار والمؤامرة البريطانية فى السودان — السياسة الدولية العدد ٣٣ يوليو ١٩٧٣ ص ٩٠

(٣٨) Wavell, Viscount : Allenby In Egypt (London 1943) p. 116.

(٣٩) لتفاصيل حادثة السرداد : انظر د. يونان لبيب رزق : الحقيقة التاريخية وراء حادثة السردار ١٩٢٤ الهلال سبتمبر ١٩٦٨ .

الباب الرابع

الفصل الثالث

الوزارات الملكية ــ التجربة الأولى

نوفمبر ١٩٢٤ ــ يونية ١٩٢٦

فتح سقوط أول وزارة دستورية عرفتها مصر فيما سبقت الاشارة اليه.. فتح الطريق واسعا أمام القصر ليمارس سلطته فى اختيار الوزارة لما يقرب من عامين .

وتتعدد دلالات السيطرة الملكية على الوزارة خلال تلك الحقبة مما يمكن ملاحظته فيما يأتى :

١ — ان وزارتى زيور باشا لم تتمكنا بأى حال من أن يكون لهما أى سند شعبى أو أى شرعية دستورية .

الوزارة الزيورية الأولى غلت يدها عن الالتقاء بيد الشرعية الدستورية التى امتدت اليها فى أعقاب تأليفها ، فقد وقف سعد زغلول فى نفس يوم تأليف تلك الوزارة يصرح فى مجلس الشيوخ : « اننى وزملائى مستعدون بكل اخلاص لان نؤيد فى ملجس النواب الذى نحن اعضاء فيه ، كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد »(١) ، وكان واضحا أنه يبعث فى هذا برسالة تأييد للوزارة الجديدة .

كان رد تلك الوزارة على ذلك ان اشاحت بوجهها عن يد الشرعية الممتدة اليها بأن استصدرت فى نفس اليوم مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم بعد انقضاء ذلك الشهر صدر مرسوم آخر يقضى بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناخبين لاجراء انتخابات جديدة بعد ذلك بشهرين(٢).

ثم نفس الموقف تقفه الوزارة الزيورية الثانية ، فبعد اجراء الانتخابات الجديدة ، وبعد مجموعة من الاجراءات قام بها القصر لتأليف برلمان ذى اغلبية ملكية ظهران تلك الاجراءات لم تأت بما كان منتظرا من ورائها،وللمرة الثانية بتأليف برلمان شعبى للوفد الأغلبية فيه ، وللمرة الثانية أيضا وفى خلال أقل من ثلاثة شهور يصدر مرسوم آخر بحل البرلمان الجديد(٣) برغم كل ما فى هذا العمل من لا دستورية .

ودلالة كل ذلك أن وزارتى زيور بدلا من أن تعتمدا على مجالس شعبية اعتمدتا على مراسيم ملكية بحل تلك المجالس ، وما ترتب على ذلك من التأكيد على حقيقة مؤداها ان ارادة القصر كانت القاعدة التى ارتكز عليها وجود هاتين الوزارتين .

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية — الحولية الأولى ١٩٢٤ .
(٢) نص المراسيم المذكورة المصدر السابق ص ٤٥٠ — ٤٥٤ .
(٣) أحمد شفيق : الحولية الثانية (١٩٢٥) ص ٢٤٧ .

٢ـ كانت النتيجة المنطقية لاعتماد الوزارة على القصر فى وجودها اطلاقا للقصر فى شئون الوزارة سواء بتحديد السياسة أو بتغيير الوزراء مما يبدو فى مناسبات متعددة .

لعل اهم تلك المناسبات ما جرى فى الازمة الوزارية التى تفجرت فى خريف ١٩٢٥ حول كتاب « الاسلام واصول الحكم » والتى ترتب عليها استقالة وزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة .

ذلك أن ما نتج عن تلك الأزمة من خروج أربعة وزراء من مجموع الوزراء العشرة الذين يشكلون الوزارة ودخول أربعة جدد بدلا منهم .. كل هذا قد تم فى غيبة رئيس الوزراء والذى كان فى مصيفه فى « ايفيـان » ودون استئذان منه ، أو كما قال القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى مصر فى هذا الوقت المستر هندرسون فى برقية له الى حكومته فى لندن أن المرسوم الصادر بتعيين الوزراء الجدد سوف يذكر أن هذا التعيين قد تم بنـاء على توصية زيور باشا ، الا أنه يستطرد مؤكدا بعدم صحة ذلك على اعتبار أن التعيينات المذكورة كانت قد تقررت قبل ذلك(٤) .

ويعجب الدكتور هيكل من أن ما حدث لم يدع زيور باشا الى التفكير فى العودة الى مصر الا أنه يعلق على ذلك بقوله « وما باله يعود وهو يعلم أن الأمور تجرى فى غيابه وفى حضوره على حد سواء ؟ ثم ما باله يحضر وفى مقدوره أن يوافق بالتلغراف على كل ما يطلب منه أن يوافق عليه ؟ فلو أن تعديلا جديدا أريد اجراؤه ، ولو أن أمرا أجل خطرا من تعديل الوزارة أريد أن يتم ، لمـا عدل به شىء من ذلك عن اتمام استجمامه فى بلاد المياه التى ألف أن يستجم فيها ، ولمـا دعاه لأن يسرع بالعودة الى منصب تصرف أموره نفسها من غير حاجة اليه(٥) .

٣ ـ يبقى القول أن الوزارتين الزيوريتين قد اعتمدتا على هيئة سياسية شكلها القصر هى « حزب الاتحاد » .

وقد ذكر « حسن باشا نشأت » رجل السراى القوى أن الهدف من وراء تاليف هذا الحزب ايجاد نوع من التوازن بين الحزبين الكبيرين ، الوفد والأحرار الدستوريين ، حتى لا يستبد أحدهما بالسلطة اذا ما انفرد بها(٦) .

ومهما كان هدف القصر من تاليف الحزب الجديد فانه فيما يتصل بالوزارة الزيورية فقد اعتمدت فى تشكيلها سواء بصورة كلية أو بصورة جزئية على رجالات هذا الحزب مما استتبعه بالضرورة ولاء مطلق من جانبها للقصر .

* * *

(٤) F.O. 407/201 No. 27 Henderson to Chamberlain Sept. 12, 1925 Tel. No. 322

(٥) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٢٣ .



احمــد زيور باشــا

ـــ ولد بالاسكندرية ١٨٦٤ ينحدر من أسرة شركسية الأصل

ـــ تلقى تعليمه بالمدرسة الفرنسية بالاسكندرية ثم فى كلية الجزويت ببيروت وتخرج فى كلية الحقوق باكس بفرنسا

ـــ تقلب فى مناصب القضاء حتى عين مستشارا بمحكمــة الاستئناف ثم محافظا للاسكندرية .

ـــ عندما تحول ديوان الاوقاف الى نظارة كان أول نظارها وتولى بعد ذلك عددا من المناصب النظارية بعد ذلك .

ـــ اصبح رئيسا للوزراء بين عامى ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ .

مع وضع كل تلك الدلالات قيد الاعتبار فليس من قبيل الانحراف عن الأمانة العلمية القول بأن الوزارتين كانتا وزارتين ملكيتين ، أو بالأحرى أول تجربة للوزارات الملكية فى العهد الدستورى .

وتتأكد أكثر تلك الحقيقة لدى متابعة تاريخ هاتين الوزارتين على امتداد تسعة عشر شهرا هو عمر وجودهما .

٣٣ ـ وزارة أحمد زيور الأولى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ـ ١٣ مارس ١٩٢٥ :

صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة(٧) الزيورية الأولى على النحو الآتى :

- أحمد زيور باشا — وزيرا للداخلية والخارجية مؤقتا
- احمد محمد خشبه بك — وزيرا للمعارف العمومية وللحقانية مؤقتا
- عثمان محرم بك — وزيرا للاشغال العمومية
- محمد السيد أبو على باشا — وزيرا للزراعة
- محمد صدقى باشا — وزيرا للاوقاف
- يوسف قطاوى باشا — وزيرا للمالية
- نخلة جورجى المطيعى بك — وزيرا للمواصلات
- محمد صادق يحى باشا — وزيرا للحربية والبحرية

وتتعدد الملاحظات حول هذا التشكيل .

الملاحظة الأولى :

أنه قد تم على عجل فيما يبدو اذ أن وزارتين من أهم الوزارات وهما الخارجية والحقانية ظلتا بلا وزراء . ومصدر العجلة تداعى الأحداث على نحو سريع بعد اغتيال السردار مما لم يترك الوقت الكافى للملك ليتدبر الأمر ويختار كل رجال الوزارة الجديدة فى ظل الاوضاع الجديدة خاصة وأنه قد رأى وعلى حد تعبير تقرير بريطانى ، « استحالة تأجيل قبول استقالة الوزارة الزغلولية(٨) » .

(٧) الوقائع المصرية العدد ١٠٤ لسنة ١٩٢٤ .

(٨) F.O. 407/199 No. 499 Allenby to Chamberlain Dec. 14, Desp. No. 736.

الملاحظة الثـــانية :

بدت الوزارة مع هذا التشكيل ذات لون وفدى . ربما لا يكون على نفس درجة الوزارة السابقة ، الا انه لم يخطر على بال أحد أن يكون على النقيض . فمن ناحية كان زيور باشــا نفسه رئيس مجلس الشيوخ فى البرلمان الوفدى وصاحب ميول وفدية معروفة ، ومن ناحية ثانيــة كان كل من أحمد خشبه وعثمان محرم من رجال الوفد المعروفين .

الملاحظة الثالثة :

وتتصل بالملاحظة السابقة ، فقد جاء فى « جواب حضرة صاحب الدولة احمد زيور باشا » على الأمر الملكى الصادر اليه بتأليف الوزارة ما نصـــه « وستعلن الوزارة برنامجها عند تقدمها للبرلمان(٩) » .

وقد بدا هذا النص متفقا مع ما قر فى أذهان الناس وقتذاك عن لون الوزارة الوفدى على أساس انها فى النهاية سوف تتقدم الى البرلمان الوفدى.

ولكن لم يمض وقت طويل حتى تبدد هذا التصـــور .

تحت شعار ، **انقاذ ما يمكن انقاذه** ، قدمت الوزارة الزيورية خلال أيامها الأولى كل تنازل ممكن للحكومة البريطانية .. فى السودان : باجلاء القوات المصرية ، وبتمويل قوة الدفاع السودانية التى حلت محل الجيش المصرى وفى مصر : بقبول شروط المندوب السامى « بأكملها وبدون قيــد » والتى تمثلت فى قبول ادخال تعديلات على قانون تعويض الموظفين الأجانب والتسليم بسلطة المستشارين المالى والقضائى ، واحترام نظام الادارة للأمن العـــام فى وزارة الداخلية(١٠) ولم يكن أمام الوزيرين الوفديين (خشبة ومحـــرم) الا الاستقالة حتى لايبدو وكأن الوفد مشترك فى هذا التفريط ، وقد تمت هذه الاستقالة بعد نحو أسبوع من تأليف الوزارة(١١) .

وكانت هذه الاستقالة ايذانا باتبـــاع سياســـة **كشف النية** من جانب القصر بشن الحرب السافرة على الوفد وببناء وزارة ملكية بحته ، وقد صرح رئيس الوزراء بذلك الى المندوب السامى البريطانى فى اعقاب استقالة الوزيرين الوفديين بقوله أن الفكرة التى تسيطر عليه هى « ضرورة العمل على توجيه ضربة ساحقة الى الزغلولية اذا ما أريد للبلاد ادارة كريمة ونظام مستتب وعلاقات ودية مع بريطانيا(١٢) » .

---

(٩) الوقائع المصرية العدد ١٠٤ لسنة ١٩٢٤ .

(١٠) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ص ٤٨٨ — ص ٤٩٧ .

(١١) الوقائع المصرية العدد ١٠٨ لسنة ١٩٢٤ .

(١٢) F.O. 407/199 No. 434 Allenby to Chamberlain Dec. 5, 1924 Tel. No. 505.

وقد تتالت عمليات الضرب التى اخذ القصر واخذت الوزارة فى كيلها للوفد على النحو الآتى :

١ ــ فيما يتصل بتشكيل الوزارة بعد استقالة العضوين الوفديين ودخول كل من محمد توفيق رفعت ــ ومحمود صدقى بدلهما ثم تعيين اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية .. بعد هذا التعديل أصبحت الرابطة المشتركة بين مجموع الوزراء العداء للوفد والولاء للقصر .

فبالاضافة لاسماعيل صدقى وعدائه القديم لسعد زغلول تقر الوثائق البريطانية ان اختيار « محمد صدقى » لوزارة الأوقاف لم يتم الا لسبب واحد وهو انه « قد نجح عندما كان عضوا فى مجلس النواب ١٩٢٤ فى مضايقة سـعد زغلول » .

وكذلك احمد زيور رئيس الوزراء كانوا يلقبونه « باحمد الصغير » على اعتبار انه ليس أكثر من ظل « لاحمد الكبير » أى الملك أحمد فؤاد ، واللواء محمد صادق يحيى وزير الحربية والبحرية كان من كبار موظفى القصر(١٣) .

٢ــ العملية الثانية من عمليات ضرب النفوذ الوفدى تمثلت فيما تقرر من حل البرلمان الوفدى فى ٢٤ ديسمبر مما أشرنا اليه من قبل .

٣ ــ وتجىء العملية الثالثة بقرار تأسيس « حزب الاتحاد » ذلك أن القصر وقد نجح فى تأسيس وزارة ملكية فقد كان راغبا فى تشكيل « حزب ملكى » ايضا ، وهو ما شرع نشأت باشا فى القيام به من مطلع عام ١٩٢٥ .

ويقول التقرير السرى البريطانى عن هذا الحزب ان حسن باشـا نشأت قد فكر فى تأسيسه لسببين : احدهما : ايجاد هيئة سياسية للمنشقين عن الوفد ، وثانيهما ، خلق حزب منظم ذى طبيعة ملكية ولون محافظ .

ويبدو تحقيق ذلك من ان أول المنضمين للحزب كانا من رجال الوفد فى البرلمان الذى تم حله ، عبد الحليم البيلى الذى كان عضوا وفديا بمجلس النواب عن دائرة مصر القديمة ، واللواء موسى فؤاد الذى كان بدوره عضوا وفديا من الأعضاء المنتخبين لمجلس الشيوخ .

أيضا تم استقطاب صحيفة « الليبرتيه » لتصبح ناطقة باسم الحزب الجديد مع صحيفتين عربيتين أخريين (الاتحادوالشعب المصرى) وذلك بعد أن كانت هذه الصحيفة الفرنسية ذات لون وفدى من قبل(١٤) .

٤ ــ ثم كانت العملية الأخيرة من هذه العمليات المتتالية السعى الى التقارب بين حزب الاحرار الدستوريين عدو الوفد التقليدى وحزب الاتحاد وذلك ليدخل الحزبان الانتخابات الجديدة كقوة لها وزنها قادرة على انزال

---

(١٣) F.O. 407/210 Enc. In No. 9.
Leading Personalities in Egypt 1930.

(١٤) F.O. 407/200 No. 12 Allenby to Chamberlain, Jan. 25. 1925 Desp. No. 61.

الهزيمة بالوفد ، وحتى يتم هذا التقارب على نحو عملى فقد تقرر ومع اجراء الانتخابات ، تأليف وزارة جديدة يشترك فيها الحزبان فكانت الوزارة الزيورية الثانية(١٥) .

٣٤ ــ وزارة احمد زيور الثانية ١٣ مارس ١٩٢٥ ــ ٧ يونية ١٩٢٦ :

صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الزيورية الثانية على النحو التالى :

- احمد زيور باشا وزيرا للخارجية
- يحى ابراهيم باشا وزيرا للمالية
- اسماعيل سرى باشا وزيرا للاشغال العمومية
- اسماعيل صدقى باشا وزيرا للداخلية
- يوسف قطاوى باشا وزيرا للمواصلات
- موسى فؤاد باشا وزيرا للحربية والبحرية
- على ماهر بك وزيرا للمعارف العمومية
- عبد العزيز فهمى بك وزيرا للحقانية
- محمد على بك وزيرا للاوقاف
- توفيق دوس بك وزيرا للزراعة

وكان الهدف من التشكيل على هذا النحو ، كما ذكرنا ، تحقيق نوع من الائتلاف بين حزب الاتحاد الوليد وبين حزب الاحرار الدستوريين .

فقد ضمت الوزارة الجديدة عبد العزيز فهمى رئيس الاحرار الدستوريين كما ضمت يحيى ابراهيم رئيس الاتحاديين ، من ناحية أخرى فقد ضمت من الدستوريين ابرز رجالهم .. محمد على بك سكرتير الحزب وتوفيق دوس أهم خطبائه ، كما ضمت من الاتحاديين ابرز رجالهم .. يوسف قطاوى وموسى فؤاد وعلى ماهر(١٧) .

وتصور القصر وزيور باشا ان الوزارة الجديدة ، بقوة السلطة ، وبقوة ائتلاف الحزبين ، قادرة على أن تخوض غمار الانتخابات الجديدة لتنزل فيها هزيمة بسعد زغلول وحزبه لتطيب بعدها الاحوال للحكم الملكى .

---

(١٥) محمد حسين هيكل : المصدر السابق جـ ١ ص ٢٢٤ .

(١٦) الوقائع المصرية العدد ٢٩ لسنة ١٩٢٥ .

(١٧) F.O. 407/200 No. 12 Allenby to Chamberlain Jan 25, 1925 Desp. No. 61.

ولكن ، يجب القول مقدما أن مثل هذا التصور قد احاطت به كثير من أسـباب القصور .

واهم هذه الأسباب المنطلق السلبي الذى (نشـأ) منه الحزب الاتحادى والذى (تحرك) منه حزب الاحرار الدستوريين والذى (تم) منه الائتلاف بين الحزبين .. فكل ذلك قد حدث دون أن يكون الحافز اليه بنـاء بقدر ما كان الحافز اليه « تدمير مكانة الوفد » مما أدى الى ضعف المنطلق ثم تعثر المسيرة واخيرا توقفها .

فيمـا يتصل **بنشأة** حزب الاتحـاد تبدو السلبية فى أن الرابطة التى جمعت بين أعضائه كانت اما العداوة للوفد أو العلاقة الشخصية بنشـأت باشـا بغض النظر عن نوعية هؤلاء الأعضاء حتى من نال منهم المنصب الوزارى فى الوزارة الجديدة(١٨) .

من ثم كان من الطبيعى ان يولد الحزب ضعيفا ، فبالرغم من الحفل الباذج الذى اقيم فى « السميراميس » فى ١٠ يناير ١٩٢٥ بمناسبة اعلان تأسيس الحزب فقد عجز نشأت باشـا عن اغراء توفيق نسيم أو أحمد ذو الفقار وزيور باشا بقبول رئاسته(١٩) ، ولم يقبل هذه الرئاسة فى النهاية، وبعد لأى ، سوى يحيى باشا ابراهيم .

وفيما يتعلق بالمنطلق السلبى **لتحرك** الأحرار الدستوريين فيكفى هنـا تسجيل شهادة الدكتور هيكل رئيس تحرير « السياسة » لسان حال الحزب وأهم من أرخ له فى مذكراته ، جاء فى هذه المذكرات تعليقا على ابعاد الوفد واشتراك الدستوريين فى الوزارة ما نصه « اما ان ينزع الحكم من سعد عن طريق الانجليز وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك وأن ينتهزوها فرصة للوثوب الى الحكم — فذلك ما يجعلنى فى ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه(٢٠) » .

أخيرا فيما يخص **الائتلاف الوزارى** فان الوزارة الزيورية الثانية قـد جمعت اشتاتا متنافرة ، بين عبد العزيز فهمى احد ثلاثة فجروا الثورة بلقائهم الشهير مع « وينجت » فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وبين زيور باشـا .. ثم بين يحيى ابراهيم باشـا واسماعيل صدقى باشـا اذ تقول عنهما الوثائق البريطانية « ان كلا منهما لا يطيق الآخر(٢١) » .. باختصار فان الائتلاف قد تم بين رجال صنعوا ماضيهم السياسى بالجهاد الوطنى وان اختلفوا مع سـعد — الاحرار الدستوريين — وبين آخرين يعملون على صنع مستقبلهم السياسى بالاعتماد على القصر والهجوم على سعد .. وشتان بين

---

(١٨) F.O. 407/210 Enc. In No. 9 Leading Personalities in Egypt 1930.

(١٩) F.O. 407/200 No. 12 Allenby to Chamberlain Jan. 25, 1925 Desp. No. 61.

(٢٠) محمد حسين هيكل ، مصادر سابق ص ٢١٤ .

(٢١) Leading Personalities in Egypt 1930.

النوعين اذ لن يكون بينهما سوى زواج مصلحة ، وهو على أى حال زواج مؤقت (!) ولعل ذلك ما دعا صحيفة مثل « المقطم » الى الضن عن أن تصف الوزارة الجديدة بالائتلافية حين كتبت غداة تاليفها تقول انها « ليست وزارة ائتلافية ولكنها وزارة فئة من الأحزاب كوزارة (بوانكارية) أو وزارة (هريو) فى فرنسا(٢٢) » .

تبدأ الوزارة الجديدة ، أو بالأحرى التجربة الملكية فى تاليف الوزارات تواجه الامتحان غداة تاليفها أو حتى منذ اليوم السابق لهذا التاليف .

وكانت أولى مراحل هذا الامتحان التقدم للشعب لنيل ثقته والعمل على اكتساب الشرعية الدستورية وذلك بالنزول الى الشعب فى انتخابات برلمانية جديدة حيث سعت الوزارة والاحزاب التى تشكلها بشتى الوسائل التى تملكها لكسب الاغلبية فى مجلس النواب الجديد .

ولعل اغمض انتخابات عرفتها مصر كانت تلك التى جرت ابتداء من ١٢ مارس عام ١٩٢٥ ولم تظهر نتيجتها الا عند انتخاب رئيس مجلس النواب الجديد بعد ذلك بأكثر من عشرة أيام (٢٣ مارس) .

وخلال تلك الأيام ظلت الصحف المصرية والبريطانية تضرب اخماسا فى اسداس عمن نال الاغلبية فى المجلس الجديد .. السعديون أم خصومهم(٢٣) أكثر من ذلك أن المندوب السامى البريطانى فى القاهرة قد اختلط عليه الأمر فهو يكتب فى ١٣ مارس ان خصوم السعديين قد فازوا على سعد وانصاره وأنه بينما نال هؤلاء ١٠٥ مقاعد نال الزغلوليون ١٠١ مقعد فقط (٢٤) . ثم يعود ليذكر بعد ذلك ، بأربعة أيام وبعد اتمام الانتخابات أن المجلس الجديد ينقسم الى قسمين متساويين :

تسعون مع سعد وتسعون مع خصومه وثلاثون مع المترددين(٢٥) ولكن كل هذه التنبؤات كانت غير دقيقة كما اثبتت الاحداث بعد ذلك .

ففى تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٣ مارس وبعد القاء خطبة العرش من جانب زيور جرت انتخابات رئيس المجلس الجديد ووكيليه وفى هذا الوقت فقط عرف الجميع أن الاغلبية المطلقة فى المجلس الجديد لازالت للوفد ولسعد زغلول فقد فاز سعد بمنصب رئيس المجلس على ثروت باشا مرشح الحكومة والقصر بـ ١٢٣ صوتا ضد ٨٥ ، كما فاز كل من على الشمسى بك وويصا وواصف بك بمنصب الوكيلين على مرشحى الحكومة عبد الحميد سعيد بك ويوسف سليمان باشا بأغلبية كبيرة أيضا(٢٦) .

---

(٢٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية — الحولية الثانية ص ٣٠٦ .
(٢٣) انظر المصدر السابق ص ٢٩٢ — ص ٢٩٨ .
(٢٤) F.O. 407/200 No. 30 Allenby to Chamberlain, March 13, 1925 Tel. No. 108.
(٢٥) Ibid No. 33 Allenby to Chamberlain, March 17. 1925 Tel. No. 116.
(٢٦) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٤٥ — ٢٤٧ .

ولا شك أن هذه النتيجة قد نزلت نزول الصاعقة على رؤوس رجال الحكومة وأحزابهم ، وكما يقول رئيس تحرير لسان الاحرار الدستوريين « وجم انصار الحكومة ، وجعلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم ويسأل بعضهم بعضا : ترى ما عسى أن يتمخض عنه الموقف من بعد ؟ »(٢٧) .

وقد عنت هذه النتيجة فشل الوزارة الزيورية فى أول مرحلة من مراحل الامتحان الذى كان عليها أن تواجهه مما دعا رئيسها الى الاسراع بتقديم استقالته للملك الذى رفضها فتقدم يطلب حل مجلس النواب «حيث لا يمكننا العمل مع مجلس النواب الجديد الذى أظهر لاول وهلة ، ما يدل على اصراره على تلك السياسة التى جرت على البلاد نكبات ومصائب لم يحجم زعيمها من أن يقربها فى كتاب استقالته ومع أن الظروف التى قضت بتلك الاستقالة وبحل مجلس النواب تكاد لا تزال كما هى »(٢٨) .

ووافق الملك على طلب الوزارة وصدر القرار بحل المجلس فى نفس يوم افتتاحه .

* * *

دخلت الوزارة الزيورية الثانية المرحلة التالية من امتحانها مع نفسها أو بالاحرى مع نوعية تشكيلها .. هل يمكنه الصمود أم لا يلبث الائتلاف القائم أن يتبدد مع أول صدمة تواجهه ؟

فبعد نحو ستة شهور من الازمة مع مجلس النواب تخللتها شهور الصيف وهى شهور ركود سياسى فى مصر آنذاك ووجهت الوزارة الزيورية بما فض ائتلافها واجبر على تعديلها تعديلا واسعا .

ففى صيف ١٩٢٥ أصدر الشيخ « على عبد الرازق » كتاب « الاسلام وأصول الحكم » الذى نال شهرة فى التاريخ السياسى المصرى ، ربما لم ينلها كتاب آخر ، وقد تعرض الشيخ فى كتابه هذا للخلافة الاسلامية فدلل على أنها ليست من أصول الاسلام فى شىء مما بدا وكأنه تعريض بما كان يتردد وقتذاك عن رغبة الملك فؤاد فى نقل الخلافة الى القاهرة .

وقد انقسم الرأى العام المصرى حيال هذا الكتاب انقساما واضحا .. بين القوى المحافظة مدعومة من القصر تدين على عبد الرازق مؤلفه وبين جماعات الليبراليين يمثلهم مفكرو الأحرار الدستوريين يدافعون عن حرية الفكر .

وكان من المحتـــم أن ينتقل هذا الانقســـام الى الوزارة بين الاتحاديين المحافظين رجال الملك وبين الاحرار الليبراليين خاصة بعد أن رأت هيئة كبار العلماء اخراج الشيخ على من زمرة العلماء ، ثم اخراجه تبعا لذلك من منصبه فى القضاء الشرعى حيث كان يعمل قاضيا فى هذا السلك فى محكمة المنصورة .

---

(٢٧) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢٢٥ .
(٢٨) الوقائع المصرية العدد ٢٤ لسنة ١٩٢٥ .

وكان على عبد العزيز باشا فهمى رئيس الأحرار الدستوريين ووزير الحقانية القيام بهذا العمل ، فصل الشيخ على عبد الرازق من منصبه ، ولم يكن ضمير الرجل أو فكره ليسمحا له بذلك ، ومن هنا جاء الصدام .. وكان تجسيدا للواقع اذ أنه حدث بينه وهو رئيس للاحرار وبين يحيى ابراهيم وهو رئيس للاتحـــاديين ، ذلك أن رئيس الوزراء كان آنذاك فى مصيفه فى أوروبا . ويروى تقرير بريطانى ممتع تفاصيل هذا الصدام مما يدعونا الى نقله برمته ..

يقول المستر هندرسون القائم بأعمال المندوب السامى فى تقريره هذا المؤرخ فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ والمرسل الى لندن ما نصه :

« أصدر القائم بأعمال رئيس الوزراء — يحيى ابراهيم — تعليمات محددة الى عبد العزيز باشا فهمى لتنفيذ المـــادة ١٠١ من قانون الأزهر الصادر عام ١٩١١ على الشيخ على عبد الرازق والتى تقضى بأن أى عالم يتم فصله من هيئة العلماء بسبب أعمال أتى بها تجعله غير مستحق لعضوية الهيئة يجب أن يبعد فى نفس الوقت من وظيفته المدنية التى يشغلها فى الادارة الحكومية . وبدلا من أن ينفذ وزير الحقانية هذه التعليمات فانه قد أحال أوراق القضية الى المستشارين القانونيين للوزارة يطلب منهم الرأى .

« وقد أصر يحيى باشا ابراهيم ، عندما علم بذلك ، على استعادة تلك الأوراق فورا من اللجنة القانونية خاصة وأن عددا من أعضاء هذه اللجنة من الأجانب مما لا يسمح لهم بابداء رأيهم فى مسألة دينية اسلامية ، على الجانب الآخر تمسك عبد العزيز فهمى بموقفه وصمم على عدم اتخاذ أى اجراء قبل التعرف على رأى اللجنة .

« حتى هذا الوقت كان يحيى باشا مدعوما بتأييد سائر الوزراء الا أن كيله قد فاض نتيجة لتصميم عبد العزيز فهمى على عدم اطاعة تعليماته خلال اجتماع لمجلس الوزراء . وبعد نقاش عاصف أعلن يحيى باشا أنه اما أن يستقيل هو أو يستقيل عبد العزيز ، ثم أضاف وبدون روية أنه خارج الى دار المندوب السامى ثم الى الملك .

« ووصل الى هنا — أى الى دار المندوب السامى — فى حالة من الهياج الشديد حيث أخذت فى تهدئته ، وقد أبلغته أن دار المندوب السامى لا تستطيع أن تقدم رأيا فى نزاع يتصل بمسألة دينية . وأن حديثه عن تقديم استقالته لن يكون محل بحث لأن الملك لن يقبل هذه الاستقالة . من ناحية أخرى فان استقالة رئيس الأحرار الدستوريين سيكون لها نتائجها البعيدة المدى . وأنه يجب على القيام بكل ما يمكننى للحفاظ على وحدة الجبهـــة المعادية للسعديين . وقد تعهدت بالبحث عما أستطيع فعله للوصول الى حل .

« وخرج يحيى باشا من عندى الى القصر حيث رفض الملك قبول استقالته ووافق على قبول استقالة وزير الحقانية . وعاد يحيى باشا الى مجلس الوزراء وقد حمل فى جيبه موافقة الملك . فى هذا الوقت كان المجلس قد نجح فى الضغط على عبد العزيز فهمى واقناعه باعادة القضية دون تعليق من

اللجنة الا أن يحيى باشا رفض قبول أى تفاهم وطلب من وزير الحقانية تقديم استقالته ورفض عبد العزيز فهمى الانصياع فقام يحيى وبحضـــور جميع الوزراء باستدعاء أحد الموظفين حيث أمره بكتابة مرسوم ملكى يقضى بتعيين على ماهر وزير المعارف قائما بأعمال وزير الحقانية حتى يتم تعيين وزير جديد »(٢٩) .

حدث كل ذلك مساء ٥ سبتمبر ١٩٢٥ ، وكان على الأحرار الدستوريين رد اللطمة فاجتمعوا مساء ٨ من نفس الشهر وأصدر الحزب قرارا باجماع الحاضرين كان نصه :

« أولا : الثقة التامة برئيسه سعادة عبد العزيز باشا فهمى وبزميله صاحب السعادة محمد على باشا وتوفيق دوس باشا وتأييدهم .

« ثانيا : الاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية باقالة رئيس الحزب من الوزارة .

« ثالثا : استنكار ما يروجه خصوم الحزب من أن هذا التصرف المخالف للدستور منشؤه مسألة دينية . والتصريح بأن حزب الأحرار الدستوريين يحافظ أشد المحافظة على الاسلام دين الدولة .

« رابعا : عدم التعاون مع الحكومة الحاضرة واستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين منها .

« خامسا : طلب بيان تفصيلى يضعه الوزراء الأحرار الدستوريون عن التصرفات التى تمت أثناء وجودهم فى الوزارة وموقفهم ازاءها وما قاموا به لخدمة البلاد . ويعرض هذا البيان على مجلس الادارة »(٣٠) .

وخرج بذلك الوزراء الدستوريون الثلاثة من الوزارة (عبد العزيز فهمى ومحمد على وتوفيق دوس) ثم ما لبث أن لحق بهم اسماعيل صدقى الذى كان يستشفى فى فيشى آنذاك وعلم بما حدث فأبرق لرئيس الوزراء بالنيابة يقول أنه لا يستطيع مواصلة اشتراكه فى الوزارة ما لم تظل هذه الوزارة ائتلافيه كما كانت(٣١) . ولم تتم الاستجابة بالطبع لطلبه بالعكس فقد سارع يحيى باشا والقصر الى قبول الاستقالة وقد عزيت هذه المسارعة لسببين :

أولهمـــا :

الكراهية المتبادلة بين يحيى ابراهيم واسماعيل صدقى الى حد أن الأخير كان قد سافر الى الخارج خصيصا حتى لا يعمل تحت رئاسة الأول أثنـــاء انابته عن زيور باشا .

---

(٢٩) F.O. 407/201 No. 33 Henderson to Chamberlain, Sept. 12, 1925 Desp. No. 651.

(٣٠) السياسة فى ٩ سبتمبر ١٩٢٥ .

(٣١) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٨١٣ .

وثانيهمـــا :

ان القلق قد أخذ يشتد لدى كل من الملك ونشأت باشا نتيجـــة للتزايد المطرد لنفوذ صدقى باشا من خلال عمله وزيرا للداخلية(٣٢) .

وهكذا اخفقت الوزارة الملكية فى المرحلة الثانية من امتحان الحكم بفض الائتلاف وتمخض عن هذا الاخفاق ادخال تعديل واسع على الوزارة تحولت بمقتضاه الى وزارة اتحادية تماما فقد عين أحمد ذو الفقار وزيرا للحقانية وعين نخله جورجى المطيعى وزيرا للزراعة وعين محمد حلمى عيسى وزيرا للداخلية ، وعين محمد توفيق رفعت وزيرا للمواصلات بدلا من يوسف قطاوى الذى كان قد استقال منذ ٦ مايو بالاضافة الى توليه وزارة الأوقاف مؤقتا(٣٣).

والواقع أن القصر بما وافق عليه من تغييرات قد ابدى لونا من تخبط السلطة لم يكن فى صالح تجربته بتأليف الوزارات الملكية ، ويكفى تدليلا على هذا الاشارة الى أن استقالة — أو اقالة — يوسف قطاوى باشا وكان من رجال الحزب الاتحادى قد حدثت لانه ترك بطاقة لسعد زغلول بمناسبة العيد ولأنه لم ينفذ ، وعلى وجه السرعة ، بعض مطالب القصر فى وزارة المواصلات التى كان وزيرا لها(٣٤) .

* * *

فى الوقت الذى أبدى فيه المستر هندرسون القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أسفه على تهاوى الائتلاف الوزارى بعمل من جانب القصر فقد تنبأ بما يمكن أن يعقب ذلك من تقارب بين الأحرار الدستوريين والوفد فقد قال عن الدستوريين أنهم ينظرون الى نشأت باشا باعتباره أكثر خطرا عليهم وعلى الدستور من سعد باشا زغلول لا سيما أن الأخير رجل مسن وان عامين أوثلاثة من حكمه سوف تكون قطعا أفضل كثيرا من ثلاثين عاما من أساليب نشأت الميكيافيلية(٣٥) .

وقد قابل هذه الرغبة من جانب الأحرار الدستوريين رغبة مماثلة من جانب الوفد الذى أطلقت صحفه الدعوة لمؤتمر وطنى عام للنظر فيما يجب اتخاذه لاعادة الحياة النيابية تطورت بعد ذلك الى دعوة لانعقاد البرلـــان المنحل صدرت من جانب الحزب الوطنى . وبذلك شاركت الأحزاب الكبيرة كلها (الوفد والأحرار والوطنى) فى الدعوة الجديدة ، وكان واضحا أن هدفها الوزارة الزيورية الثانية ، بل تجربة الوزارات الملكية برمتها .

وقد اجتمع البرلمان الذى حلته الوزارة بمجلسيه تحت رئاسة سعد زغلول فى فندق الكونتننتال فى ٢١ نوفمبر حيث وافق مجلس النواب بالاجماع على « عدم الثقة بالوزارة الحاضرة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور » وامضى الشيوخ القرار وتقرر تشكيل وفد من المجلسين لرفع القرار الى الملك(٣٦)

(٣٢) F.O. 407/210 Enc. In No. 9 Leading personalities In Egypt 1930.
(٣٣) الوقائع المصرية — العدد ٨٧ لسنة ١٩٢٥ .
(٣٤) Leading Personalities In Egypt 1930.
(٣٥) F.O. 407/201 No. 33 Henderson to Chamberlain Sept. 25, 1925.
(٣٦) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٩٣٦ — ص ٩٤٠ .

واذا كان القصر والوزارة قد تجاهلا « اجتماع الكونتننتال » الا أنه من الواضح أن اللورد لويد ـــ المندوب السامى الجديد فى البلاد ـــ والذى كان قد وصل مؤخرا الى القاهرة قد لاحظه باهتمام شديد لمــا فيه من دلالة تجمع كل القوى الوطنية ضد الوزارة وما يمكن أن يترتب على هذا التجمع من مخاطر على الوجود البريطانى ، لذا فقد انتظر الرجل الى اللحظة المناسبة ليتحرك ، وقد جاءت هذه اللحظة بعد توقيع اتفاقية الحدود الغربية وتسليم ايطاليا واحة جغبوب فى ٦ ديسمبر حين طالب لويد الملك فؤاد بعزل نشأت باشا وابعاده عن القصر بسبب تدخله فى المسائل السياسية ، فأذعن الملك وترك نشأت القصر فى ١٠ ديسمبر قاصدا الى مدريد التى عين وزيرا مفوضا لمصر فيها(٣٧) .

ولم يكن هدف « لويد » بعد التخلص من الوزارة الزيورية بعد أن أدت كل ما أدت للوجود الانجليزى من خدمات بتقديمها له كل التنازلات التى طلبت منها انما كان هدف المندوب السامى بابعاد نشأت فتح باب لعودة الاتصال بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين وضرب تجمع القوى المناهضة للوزارة فيما ذكره زيور باشا فى حديث له الى جريدة الريفورم الفرنسية التى كانت تصدر آنذاك بالقاهرة والذى جاء فيه « فى أثناء غيبتى بأوروبا كان لرئيس الوزراء بالنيابة تمام الحرية فى التصرف وبالتالى عليه جميع التبعة . فاذا كانت قد وقعت أخطاء فلابد لى فيها . وقد عدت فألفيتنى أمام عــلاقات مقطوعة تماما بين الاتحاديين والاحرار الدستوريين فلم ادخر وسعا فى عرض مناصب وزارية على الأحرار الدســتوريين وعلى غيرهم من المســتقلين المشهورين وما زلت محافظا على هذه المناصب وســأحافظ على عرضـــها عليهم »(٣٨) .

ولكن كان الوقت متأخرا للغاية على مثل هذه المحاولة خاصة بعد أن أصدرت الوزارة « قانون الانتخاب المعدل » فى ٨ ديسمبر استهدفت من ورائه تضييق حق الانتخاب على المصريين وصعد من مقاومتها التى وصلت الى حد الاعداد لعقد « مؤتمر وطنى » سبقه تقديم مطلب الأحزاب للحكومة وكان أن تمتنع عن تنفيذ قانون الانتخاب الجديد ، ثم تعيد الحياة النيابية بوسيلة من وسيلتين :

اما بعقد البرلـــان الذى عقد فى الكونتننتال .

واما باجراء انتخابات جديدة على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

ولمـــا حاول زيور رفض مطلب المعارضة تدخل « لورد لويد » بعد أن رأى أن الأمور تتطور الى نزاع يهدد الأمن تهديدا خطيرا ونصح زيور بقبول الاقتراح باجراء انتخابات جديدة « على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ » وهو قانون الانتخاب المباشر الذى صدق عليه البرلمان الأول .

وقد كتبت وزارة زيور بانصياعها للنصيحة أو بالأحرى للأمر البريطـــانى .. كتبت صك استقالتها قبل حدوث هذه الاستقالة بالفعل بنحو أربعـــة شهور ، بل يمكن القـــول أنها كتبت بذلك اقرارا بنهاية التجـــربة الأولى للوزارات الملكية .

(٣٧) Lloyd, Lord : Egypt Since Cromer Vol. II p. 151.

(٣٨) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٠٠٢ .

الباب الرابع

الفصل الرابع

—

وزارات الائتلاف الوفدية
١٩٢٦ — ١٩٢٨

كان اذعان القصر وزيور باشا لنصيحة اللورد « لويد » بالموافقة على اجراء انتخابات جديدة تسليما بنهاية التجربة الأولى من تجارب الوزارات الملكيـــة .

صحيح أن الوزارة الزيورية قد حاولت (التسويف) أو (تغيير اتجاه الريح) ولكن تلك المحاولة ذهبت سدى .

من ناحية **التسويف** فقد سعى زيور باشا الى تأجيل ميعاد الانتخابات على قدر الامكان . فى البداية وتحت ضغط الأحزاب المؤتلفة ذكر الرجـــل بأن مرسوم الترشيح سيصدر فى ٢٥ مارس — **وأن الترشيحات ســـتبدأ** فعلا فى اليوم التالى .

ومضى الوقت المحدد دون أن يفى رئيس الوزراء بوعده مما دعا اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى الى الاجتماع فى أول ابريل وتشكيل وفد لمقابلة رئيس الوزراء . وقد نجح هذا الوفد بالفعل فى انتزاع موافقة جديدة من زيور باشا بتقرير ميعاد انعقاد البرلمـــان فى أواخر شهر مايو أو الأيام الأربعة من الشهر التالى(١) .

وصدر المرسوم المـــلكى بتعيين موعد الانتخابات النيابية فى ٢٢ مايو واعادة الانتخاب فى الدوائر التى لم يفز أحد المرشحين فيها بالأغلبية المطلقة فى ٢٩ من نفس الشهر(٢) .

بالرغم من ذلك فقد لاحظت « الأهرام » فى ٢ ابريل ان المرسوم لم يتضمن تحديد موعد انعقاد البرلمـــان خلافا لنص المـــادة ٨٩ من الدستور . وكان ذلك لونا آخر من الوان التسويف ، الا أنه تسويف محدود العمـــر ، فكما كتبت نفس الصـــحيفة بحتمية انعقـــاد البرلمـــان بعد اعلان نتيجة الانتخابات « بأربعة او خمسة أو ستة أيام أو أكثر ولكن لا يجوز مطلقا تأجيل انعقاده اكثر من عشرة أيام »(٣) .

تغيير اتجاه الريح : تصورت الوزارة الزيورية امكان احداثه بوضع كل قوتها وراء « حزب الاتحاد » ليفوز بأكبر قدر من المقاعد فى الانتخابات الجديدة وذهبت الوزارة فى هذا السبيل الى اجراء بعض تنقلات بين رجال الادارة كما حدث حين نقل مدير مديرية أسيوط الى مديرية الغربية لينفرد وكيل أسيوط ، المعروف بميوله للحكومة ، بالأمر ، وكما حدث من تلكؤ

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية — الحولية الثالثة ص ١٥٢ .
(٢) نص المرسوم الملكى : الوقائع المصرية فى ١٩٢٦/٤/٧ .
(٣) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ١٥٤ .

بعض العمد فى تسليم شهادات الانتخاب الى الناخبين ، وكما حدث من منع بعض العمد فى مديرية المنوفية من ممارسة صلاحيات مناصبهم لتخوف مرشح الحكومة من ميولهم غير الموالية . الى حد ان صحيفة محايدة مثل « الأهرام » قد كتبت فى ٢٥ ابريل مقالا قويا عن « اللعب بالانتخابات » اختتمته بقولها « يجب على الأمة كلها وعلى كل أفرادها أن يفهموا ويدركوا ادراكا تاما أن حرية البلد وحرية أهل البلد ملك مشاع لهم جميعا فلا يسمح أحد بمخالفة القانون وان كانت هذه المخالفة فى مصلحته »(٤) .

ولكن ، لم يكن مقدرا لتلك المحاولة بدورها اى نجاح ، ولأكثر من سبب ، فالمؤتمر الوطنى الذى تكون من كل الأحزاب الكبيرة فى البلاد كان مفتوح العينين لمحاولات الحكومة ، عاملا على افسادها أولا بأول ، ثم ان « حزب الاتحاد » كان فى حالة من الضعف واللاشعبية لا تمكنه بأى حال من القيام بالدور الذى طلب منه أن يقوم به ، ويكفى الاشارة فى هذا الصدد الى ما انتواه الحزب أولا من ترشيح ١٠٣ من أعضائه فى الانتخابات الجديدة ولكن لم يزد عدد هؤلاء فى الكشف النهائى للترشيحات عن ٦٦ مرشحا(٥) .. بمعنى أن الحزب لم يجد من اعضائه حتى من يستطيع ترشيحهم فى الدوائر التى قرر خوض غمار المنافسة بها .

وجرت الانتخابات فى الموعد المحدد وفاز حزب الحكومة بأربعة مقاعد لا غير بينما فاز الوفد بـ ١٥٩ مقعدا فى مقابل ٣٣ مقعدا للحزبين الآخرين ٢٨ للأحرار الدستوريين وخمسة للحزب الوطنى(٦) .. وانتهت بذلك الآمال الواهية التى تمسكت بها وزارة زيور ولم يكن أمامها الا أن ترحل فتقدمت باستقالتها فى ٧ يونية ١٩٢٦(٧) . وكان آخر عهد الرجل بالمناصب الوزارية كما كان آخر عهد حزب الاتحاد بالامساك بالسلطة .

٢٥ — وزارة عدلى يكن الثانية ٧ يونيه ١٩٢٦ — ٢١ ابريل ١٩٢٧ :

كانت وزارة « عدلى يكن » الثانية أولى وزارات **الائتلاف الوفدية** وتتعدد دوافع اختيار هذا التعريف لعهد الوزارات الثلاث « يكن الثانية » « وثروت الثانية » و « النحاس الأولى » والتى حكمت خلال الفترة بين ٧ يونيه ١٩٢٦ و ٢٥ يونيه ١٩٢٨ .. تتعدد هذه الدوافع على النحو الآتى :

١ — انها كانت المرحلة الوحيدة التى قبل الوفد المصرى دخول وزارة ائتلافية مع حزب الأحرار الدستوريين أو مع غيره ، ذلك أن زعامة الوفد قد درجت بعد ذلك على رفض قبول الاشتراك فى اى وزارة ائتلافية أو حتى

---

(٤) المصدر السابق ص ١٦٥ — ١٦٧ .
(٥) المصدر السابق ص ١٥٩ .
(٦) الأهرام فى ٢٧ و ١٩٢٦/٥/٢٨ .
(٧) الوقائع المصرية — العدد ٥٦ لسنة ١٩٢٦ .

قومية مهما كانت الاغراءات والضغوط التي تلقاها ومهما كانت النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا الرفض والتي وصلت في وقت من الأوقات الى تفجير حادثة خطيرة هي حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

٢ — أن الوزارات الثلاث التي تكونت خلال تلك المرحلة كانت وزارات ذات غالبية وفدية وأقلية دستورية (٩ من الوفد و ٣ من الدستوريين) ، ولعل ذلك ما دعا الصحف البريطانية الى أن تصفها بأنها « بناء من الوفديين وواجهة من الدستوريين »(٨) .

٣ — ان الوزارات المذكورة قد اعتمدت في النهاية على مجلس نواب ذى غالبية وفدية ساحقة ، ومن ثم فلم يكن أمام الحزب الآخر الا قبول توجيهات الوفد لأن ما لا يستطيع الحزب الكبير أن يفعله في مجلس الوزراء مع أغلبيته الكبيرة فيه يستطيع أن يفعله من خلال مجلس النواب مع اغلبيته الساحقة فيـــــه .

يلفت النظر ايضا أن وزارة « عدلى يكن الثانية » لم تتألف الا بعد اكثر من عشرة أيام من معرفة نتائج الانتخابات البرلـــانية ، وقد شهدت تلك الأيام العشرة أزمة وزارية حادة .

فقد كان من المتفق عليه بين سائر الأطراف ، الانجليز والقصر وأحزاب المعارضة التي كان متوقعا أن تفوز في الانتخابات أن يقوم عدلى باشا يكن بتأليف الوزارة الجديدة باعتباره ممثلا لتلك الأحزاب واستمر الجميع ملتزمين بالاتفاق الذى أملاه قبل أى اعتبار رفض السلطات البريطانية تولى سعد لرئاسة الوزارة مهما كان الثمن .

وحتى مساء ٢٦ مايو كان عدلى بصحبة اللورد لويد يؤكد له الالتزام بالاتفاق ، الا انه في الصباح المبكر من اليوم التالى فوجىء المندوب السامى بعدلى يطلب مقابلته ليبلغه أن سعد زغلول قد عدل عن موقفه خلال الليل وانه يطلب تأليف الوزارة الجديدة ورئاستها ، ولمـــا استفسر عدلى من سعد عن سر عدوله المفاجىء اجابه الأخير بأن صحف القصر تلمح بأنه لن يتولى رئاسة الوزارة بأيعاز من الانجليز وانه لا يقبل مثل هذه التلميحات وانه يرد عليها باعتزامه أن يقوم شخصيا بتأليف الوزارة الجديدة دون أن يدخل عليها أى تغيير سواء في طبيعة ائتلافها أو في برنامجها(٩) .

بادر اللورد على الفور الى العمل فعقد لقاء مع الملك فؤاد مساء نفس اليوم — ٢٧ مايو — حذره من مغبة اللهجة التي تكتب بها صحيفتا القصر (الليبرتيه والاتحاد) مقالاتهما والتي يســـتشف منها انهما تسعيان الى الوقيعة بين زغلول ودار المندوب السامى في وقت حرج للغاية(١٠) .

---

(٨) الأهرام في ١٩٢٦/٦/٧ .

(٩) F.O. 407/202 No. 38 Lloyd to Chamberlain May 27, 1926 Tel No. 242.

(١٠) Ibid No. 40 Lloyd to Chamberlain May 28, 1926 Tel. No. 246

بعد ذلك بدأ يتجه الى سعد بسعيا وراء منعه من تنفيذ ما اعتزم عليه خاصة وان تعليمات الحكومة البريطانية التى لديه كانت صريحة فى هـذا الشـأن .

وقد راى المندوب السامى البريطانى أن بواعث سعد لقراره المفاجىء لم تكن فقط لهجة صحف القصر وانما كانت هناك بواعث أخرى سجلها فيما يـأتى :

١ ــ الفوز الساحق الذى حققه الوفد فى الانتخابات حين أحرز ١٦٠ ــ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٢١٥ مقعـدا وهو فوز « ادار راس زغلول » على حد تعبير اللورد لويد .

٢ ــ ما حدث فى نفس يوم معرفة نتائج الانتخابات من صدور الحكم بالبراءة فى جريمة الاغتيالات السياسية على انصار سعد (أحمد ماهر والنقراشى) وهو حكم أدى على حد تعبير لويد أيضا « الى أخلاء مسئولية حكومة سعد الأخيرة عن حملة الاغتيالات رسميا وقانونيا(١١) » .

وبعد تفهم كل تلك الحقائق وبعد أن تعرف المندوب السامى على آراء الملك والأحرار الدستوريين قرر الالتقاء بسعد والسعى الى اثنائه عن قراره ، وتم اللقاء المنتظر فى قصر الدوبارة عصر يوم ٣٠ مايو ١٩٢٦ .

ويقدم اللورد لويد تقريرا كاملا عن هذا اللقاء نسوق هنا ملخصا له .

بدأ اللورد بتذكير سعد عما ترتب عن الأحداث التى جرت فى عهد وزارته الأولى من فقدان الثقة فيه ليس من جانب السلطات البريطانية فى القاهرة او الأجانب فى مصر بل أيضا من جانب الرأى العام البريطانى .

انتنى من ذلك ليحدثه عن خيبة الأمل التى أصيب بها هو وعدلى من جراء اعلانه المفاجىء بنيته على تاليف الوزارة الجديدة ورئاستها وأنه يطلب منه حلا للموقف غير ذلك الذى انتواه سعد .

أجاب سعد زغلول على ذلك بأنه قد تم ابلاغه أن اللورد يرغب فى بنـاء علاقات ودية مع مصر وانه لما كان عليه أن يعلم ان مصر هى سعد فهـو لا يرى أى مبرر لعدم ترحيبه بتوليه رئاسة الوزارة .

رد اللورد على ذلك بأن الثقة اذا ما فقدت مرة فلا تعود بمجرد تأكيدات حسن النية ، ثم انه لا يعرف أى شىء عما ينتويه حزبه خاصة وأن لهجـة الصحافة الوفدية لا زالت تتسم بالعداء الشديد .

واستمر الرجلان كل منهما يحاول اقناع الآخر بوجهة نظره لسـاعتين كاملتين أنهاهما سعد بأن قال للورد لويد أنه يعلم أن انجلترا بلد دستورى

---

(١١) Ibid No. 71 Lloyd to Chamberlain June 10, 1926 Desp. No. 342



لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى

وانه ليس على اللورد الا أن يكتب لوزارة الخارجية بلندن يبلغهـــا بانه يثق فى زغلول وان الأمور سوف تسير بعد ذلك على ما يرام . الا أن اللورد ظل حتى آخر لحظة يلح على سعد بالعدول عن موقفه والا سوف يترتب على ذلك وضع صعب قد يتحول الى حادثة مؤلمة ، ولكن سعد باشا أنهى المقابلة بقوله انه قد حزم أمره ولن يتراجع(١٢) .

وعند ذلك الحد تحركت السلطات البريطانية على نحو طالما تحركت به لتجعل من كلمتها هى العليا .. باستخدام القوة أو التلويح باستخدامها .

ففى ٢ يونية وبعد اللقاء العنيف بين زغلول ولويد بأقل من ٤٨ ســاعة نشرت الصحف المصرية أن « البارجة البريطانية الروزليوشن » فى طريقهــا الى ميناء الأسكندرية ، ويعترف المندوب السامى انه لم يكن هناك ثمة حاجة فعلية لتحريك هذه البارجة لأن القوات البريطانية فى مصر كانت كافية لمواجهة أى اضطرابات .. اذن فالمسألة مجرد استعراض قوة (!) .

وقد عاون هذا الاستعراض ما حدث من استقالة القاضى « كرشـــو » رئيس المحكمة التى اصدرت أحكام قضية الاغتيالات معربا عن عدم موافقته على الأحكام التى صدرت بأغلبية من جانب زميليه المصريين مما ترتب عليه ان عادت الاتهامات والشكوك تحوم حول الوفد ، خاصة وان الاستقالة قد أعلنت فى نفس اليوم(١٣) !

وكان مقررا أن يقوم النواب الجدد بتكريم سعد فى اليوم التالى ٣ يونية فى فندق الكونتننتال ، ولمـــا كان الزعيم المصرى قد فهم الرسالة الموجهـــة اليه من استعراض القوة ، ولمـــا كان عازفا عن ادخال بلاده فى تعقيـــدات جديدة مع دولة الاحتلال . فقد قرر انتهاز فرصة اجتماع الكونتننتال ليعدل عن نيته على تأليف الوزارة الجديدة . وحتى يحافظ الرجل على ماء وجهه فقد تم تدبير هذا العدول على نحو يبدو معه انه قد حدث بناء على رجـــاء المجتمعين المشفقين على صحة زعيمهم الشيخ(١٤) ، وانحلت بذلك الأزمة التى هددت تأليف وزارة عدلى يكن الثانية والتى أخرت هذا التأليف لنحـــو عشرة أيام .

الا أن هذا الانفراج لم يتم كاملا الا بعد تجاوز أزمة أخرى فرض اللورد لويد رأيه فيها أيضا ، ذلك أن المندوب السامى البريطانى قد رفض ترشيح مصطفى النحاس وزيرا فى الوزارة الجديدة لأن الأخير اثنـــاء عمله وزيرا للمواصلات فى وزارة سعد زغلول « قد فعل كل شىء يبدى به عداءه الشديد للموظفين البريطانيين وللمصالح البريطانية » وبالرغم من محاولة ســـعد زغلول الضغط من أجل ادخال النحاس الوزارة الا أن اللورد ظل صـــامدا

---

(١٢) F.O. 407/202 No. 43 Lloyd to Chamberlain May 30, 1926 Tels Nos. 249 — 250.

(١٣) F.O. 407/202 No. 71 Lloyd to Chamberlain June 10 1926 Desp No. 392.

(١٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٩٨ — ٣٠١ .

عند موقفه لا يتزحزح عنه مما أدى أخيرا الى استجابة سعد وعدلى يكن(١٥) وبعد كل ذلك فقط وفى ٧ يونية ١٩٢٦ قبلت استقالة وزارة زيور وصدر الأمر الملكى بتأليف الوزارة اليكنية الثانية على النحو الآتى :

• عبد الخالق ثروت باشا	لوزارة الخارجية
• احمد زكى أبو السعود باشا	لوزارة الحقانية
• محمد فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة
• مرقص حنا باشا	لوزارة المالية
• محمد نجيب الغرابلى باشا	لوزارة الأوقاف
• على الشمسى افندى	لوزارة المعارف العمومية
• احمد محمد خشبه بك	لوزارة الحربية والبحرية
• عثمان محرم بك	لوزارة الأشغال العمومية
• محمد محمود باشا	لوزارة المواصلات(١٦)

ويقيم اللورد « لويد » الوزراء الجدد ، فيرى أن ثروت باشا محل للثقة « لاعتداله وميوله الودية » ويذكر أن أحمد زكى أبو السعود يشتهر « بالحكمة والأمانة » ، هذا بالاضافة الى عدلى يكن بالطبع ، أما من عدا ذلك فيعرب عن مخاوفه منهم .. مرقص حنا « أسير عقدة الكراهية للانجليز » ، ومحمد محمود « الحصان الأسود فى الوزارة » ! ، ثم من بقى بعد هؤلاء فهم « من رجال زغلول أصحاب ميول متطرفة واضحة »(١٧) .

ولقد كانت العلاقات سواء بين عناصر الائتلاف فى الوزارة أو بينها وبين سائر القوى السياسية فى غاية التعقيد خلال تلك الشهور التى أمضاها عدلى يكن فى وزارته الأخيرة تلك .

فمن مظاهر التعقيد داخل الوزارة رئاسة أحد الدستوريين لها وكانوا بمثابة « الشريك الأصغر » فى الائتلاف مما دعا الأغلبية الوفدية فى البرلمان الى السعى فى كل وقت لتذكير عدلى ووزارته أن الوفد هو الحاكم الحقيقى برغم المظهر .

وقد تم هذا التذكير بوسيلة من وسيلتين : وسيلة أولى بالتدخل المستمر فى أعمال الوزارات المختلفة من جانب النواب الوفديين مما كان مثارا لشكوى الوزارة العدلية(١٨) ، ووسيلة ثانية بالعمل على احراج الوزارة فى مجلس النواب من جانب أغلبيته الوفدية ، وكان هذا الاحراج يتم بشكل أو بآخر

---

(١٥) F.O. 407/202 No. 64 Lloyd to Chamberlain June 8, 1926 Tel. No. 288

(١٦) الوقائع المصرية العدد ٥٧ لسنة ١٩٢٦ .

(١٧) Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer Vol. II pp. 175 — 176.

(١٨) Ibid pp. 182 — 183.

مما يمكن أن يتبينه بسهولة كل من يقرأ مضابط المجلس خلال تلك الحقبة ومما ادى فى النهاية الى استقالة الوزارة كما ستتم فيما بعد .

مظهر آخر من مظاهر التعقيد أن ذلك الوضع الشائك أو الوضع غير المستقر لم يقتصر فقط على حزبى الائتلاف فى الوزارة بل امتد الى الحزب الكبير منهما ، ذلك ان الوفد خلال تلك المرحلة قد بدأ يتعرض على نحو واضح لضغط ممن اسمتهم الوثائق البريطانية « الجناح المتطرف » وتعنى الجماعة التى يقودها أحمد ماهر والنقراشى مما أدى مع الوقت الى تغيير فى طبيعة المناقشات البرلمانية وضع الوزارة فى موقف حساس للغاية .. بين الاستمرار فى سياستها المعتدلة وبين الاستجابة لمطالب «الأعضاء المتطرفين» من رجال الوفد فى مجلس النواب .

المظهر الثالث من مظاهر التعقيد يتصل بعلاقة الوزارة ، بكل ما يحيط بتكوينها من تناقضات ، علاقتها مع طرفى السلطة الآخرين .. القصر والانجليز .

واخطر ما أصاب « الوزارة » فى هذا الشأن وقوعها ، أو بالأحرى وقوع الحزبين المؤتلفين فيها ، أسيرين للخوف من تكرار العهد الزيورى أو العهد اللا دستورى . ومن ثم فقد ظل شبح « حل البرلمان » يؤرق مضاجع زعماء حزبى الوزارة الذين بذلوا كل جهد لابعاد هذا الشبح قدر الامكان وان لم يتخلصوا منه !

ولما كانت الوزارة ، أو حزباها ، يعلمان تماما ان ما يخافانه لن يحدث الا اذا أطلق الانجليز يد القصر مرة أخرى كما حدث بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٦ فقد سعى الوفديون والأحرار الدستوريون الى عدم الوصول مع دار المندوب السامى الى مرحلة الصدام فى اى وقت وعلى أية مسألة ، وهى السياسة التى عرفت آنذاك **« بسياسة حسن التفاهم »** .. ويشير لويد الى كثير من مظاهر هذه السياسة سواء باعتدال الحكومة المصرية فى تخليص جهازها من الموظفين البريطانيين(١٩) أو بأسلوب سعد زغلول فى رئاسة مجلس النواب « بكبح جماح » اعضاء هذا المجلس ومنعهم من الانفلات فى الهجوم على الوجود الانجليزى(٢٠) .

على الجانب الآخر يجىء موقف القصر وهو موقف يتسم بانتظار وقيعة بين الوزارة ودار المندوب السامى بمعنى آخر ان كلا الطرفين كان ينظر طول الوقت لدار المندوب السامى يستوحى من موقفها حركته .. الوزارة خائفة أن تطلق هذه الدار يد القصر فى تعطيل الدستور ، والقصر راغب فى تحطيم **« حسن التفاهم »** بين الوزارة والانجليز .. ولم يكسب من هذا الموقف الا الأخيرين بالطبع كما اعترف بذلك اللورد لويد نفسه(٢١) !

---

(١٩) Ibid pp. 183 — 187.
(٢٠) Ibid pp. 177 — 178.
(٢١) Ibid p. 190.

على أى الأحوال فانه لم يكن متوقعا استمرار مثل هذا الموقف المعتقد لفترة طويلة ، فقد كانت تكفى أى حركة فى أى اتجاه لتزداد الأمور تعقيدا وينتهى الأمر كله بانفراط عقد الوزارة . وهذا هو ما حدث .

وكان الوفد مصدر الحركة اذ كان من غير المحتمل ان يقبل الحزب الكبير « القبوع فى فخ حسن التفاهم » الى ما لا نهاية ، فسياسة « حسن التفاهم » بالنسبة لسعد زغلول ورجاله كانت وسيلة لعبور مرحلة سياسية معينة ، لا غاية يتجمدون لدى الوصول اليها .

تتأكد هذه الحقيقة من حركة الوفد على صعيدين :

الأول هو (الصعيد الشعبى) :

يسعى الوفد الى تنظيم كوادره السياسية فى عمق الشعب المصرى ... فى الريف حيث الجموع الشعبية الكبيرة ، ذلك أن الغالبية الوفدية البرلمانية قد عملت على اصدار قانون جديد للعمد يجعل تولى هؤلاء لمناصبهم من خلال الاقتراع السرى العام ، وكان معنى هـذا ببساطة أن يتولى هذا المنصب الحيوى فى سائر مناطق الريف رجال وفديون بكل ما يعنيه ذلك من سيطرة وفدية على هذا الريف ، ومن تقليم لأظافر القوى المنافسة(٢٢) .

الثانى هو (الصعيد العسكرى) :

حيث أخذ أحمد خشبة وزير الحربية الوفدى فى تنفيذ سياسة واسعة تستهدف فى النهاية زيادة قوة وحجم الجيش المصرى ، هذا من ناحية ، ثم العمل على سلب المفتش العام الانجليزى لهذا الجيش « سبنكس باشا » من كافة سلطاته من ناحية أخرى .

ووصل الأمر فى هذه السياسة الى حد اقتراح الوفد على رئيس الحكومة بشراء الأسلحة للجيش من أى دولة أجنبية وعلى نحو سرى(٢٣) .

وبالاضافة للدوافع الوطنية لهذا العمل فلا شك أن زعامة الوفد قد رأت أن اتمام المهمة سيشكل خطوة هامة نحو تدعيم الارادة الوفدية التى هى الارادة الشعبية ضد سائر القـوى الساعية الى كسر هذه الارادة وكان واضحا مع الحركة الوفدية أن شيئا سيحدث للوزارة العدلية الثانية ... وقد حدث (!) .

---

(٢٢) F,O, 407/203 No. 18 Henderson to Chamberlain Aug. 6, 1926 Desp. No. 535.

(٢٣) F.O. 407/204 No. 19 Lloyd to Chamberlain April 21, 1927 Tel. No. 133.

ففى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ١٨ ابريل ١٩٢٧ واثناء مناقشة الميزانية تقدم خمسة عشر عضوا باقتراح بشكر (الحكومة الحاضرة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ توليها الحكم) الا أن احـد الأعضاء الوفديين بالمجلس « عبـد السلام فهمى جمعه » اعترض على الاقتراح ووافق المجلس بالأكثرية على الاعتراض(٢٤) .

ولدهشة الجميع اذا بعدلى باشا يتقدم استقالته ردا على ذلك ، هذا بالرغم من أن النواب والنحاس باشا الذى كان يراس المجلس آنذاك نيابة عن سعد الذى كان غائبا فى بلدته « مسجد وصيف » .. حاولوا بكل الوسائل التأكيد على أن ذلك لا يعنى عدم الثقة فى الوزارة او الرغبة فى احراجها(٢٥).

وقد انتقلت هذه الدهشة الى خارج البرلمان لتتضارب اقوال الصحف المصرية وغير المصرية فى تفسير اسباب تلك الاستقالة المفاجئة وقد اخذ كل منها يفسرها تبعا لهواه وميوله(٢٦) . بل أن اكثر من كتبوا بعد ذلك عن تاريخ هذه الفترة قد وقفوا حيارى أمام استقالة وزارة عـدلى الثانية وعزاها أغلبهم الى حساسية الرجل الشديدة واعتزازه بكرامته .

الا أن تلك هذه الدهشة لا تلبث أن تتبدد بما نسوقه من المذكرة السرية التى كتبها آنذاك اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة يشرح فيها الظروف والملابسات التى أدت الى تقديم تلك الوزارة لاستقالتها .

يقول تقرير اللورد لويد أنه قبيل استقالة الوزارة بأيام قليلة عقد اجتماع غير رسمى فى بيت احد المواطنين حضره بعض الزعماء الوفديين لمناقشة عدد من القضايا كان من اهمها بعض الأسئلة المطروحة من جانب بعض النواب والتى تناولت مسائل حساسة مثل حجم وتسليح الجيش المصرى ، ومركز المفتش العام ، والاعانة التى تدفع لقوة دفاع السودان . وقد رأى عدلى ان هذه المسائل سوف تؤدى الى أزمة شديدة مع الحكومة البريطانية بل انها سوف تؤدى الى تمزيق الاتفاق الحزبى القائم عليه الائتلاف الوزارى.

وأمام اصرار عدلى على أن الحكومة البريطانية سوف تعترض على بحث مثل هذه المسائل اقترح سعد أن يطلب من الملك الاتصال بالمندوب السامى حتى لا يحدث مثل هذا الاعتراض على اساس أن مثل هذا الموقف البريطانى قد يؤدى الى اثارة الاضطرابات .

عند ذلك ، كما يقول التقرير ، فقد عدلى صبره وقرر أن يصحب معه وزير الحربية الوفدى الى لقاء بالملك ليتبين موقفه ، وكان هذا الموقف واضحا برفض الملك للتدخل .

استتبع ذلك عقد اجتماع آخر بين رئيس الوزراء وزعامة الوفد انتقد فيه الأول انتقادا شديدا لأنه عارض اقتراحات وزير الحربية خلال اجتماعهما

---

(٢٤) احمد شفيق : حولية ١٩٢٧ ص ٥٣ — ٩٥ .
(٢٥) نص الاستقالة فى : الوقائع المصرية العدد ٣٥ لسنة ١٩٢٧ .
(٢٦) تعليقات الصحف المصرية والبريطانية على الاستقالة أحمد شفيق ، المصدر السابق ص ٩٩ — ١٠٩ .

بالملك وقد اشتد الجناح المتطرف من الوفد (احمد ماهر والنقراشى) فى انتقاداته لعدلى باشا .

ولم يتردد رئيس الوزراء فى الرد على الانتقادات الموجهة اليه واشار فى رده هذا الى اسباب الاختلاف بينه وبين الوفد ، وقد احصاها فيما يلى : قانون العمد ، قانون التسليح ، الجيش المصرى ، اعانة قوة دفاع السودان. وانتهى الى سعد يطلب منه كبح جماح المطرفين من رجاله الذين رأوا عرض القوانين الخاصة ابلجيش المصرى وتمريرها فى البرلمـــان سواء وافقت عليها الحكومة البريطانية أو لم توافق ، الا أن سعد خيب أمل عدلى حين وقف الى جوار رجاله وكان رأيه أن الوقت مناسب للعمل بسبب انشغال الحكومة البريطانية آنذاك بالموقف فى الصين وكذا ببعض المشاكل الداخلية فى بريطانيا نفسها مما سيدفعها الى تجنب المواجهة فى مصر بأى ثمن ، وينتهى التقرير الى القول أنه عند ذلك الحد لم يكن أمام عدلى من سبيل الا الاعلان عن نيته على تقديم استقالته(٢٧) وقيمة التقرير البريطانى السابق أنه يلقى الضوء على الظروف الحقيقية لاستقالة وزارة عدلى يكن الثانية ويبـــدد سحب الدهشة التى احاطت بتلك الاستقالة منذ ذلك الوقت . ويؤكد أن ما حدث فى مجلس النواب يوم ١٨ ابريل ١٩٢٧ لم يكن أكثر من ذريعة لتنفيذ قرار كان قد اتخذ من قبل .

٣٦ — وزارة عبد الخالق باشا ثروت الثانية ٢٥ أبريل ١٩٢٧ — ١٦ مارس ١٩٢٨ :

بعد أن أخفقت محاولات اثناء عدلى باشا عن استقالته . بدأ كافة اطراف السلطة يراجعون موقفهم . .

الانجليز .. ظلوا على موقفهم بعدم السماح لسعد والجناح المتطرف من الوفـــد بتولى أى مناصب وزارية ، فقـــد جاء فى التعليمات التى ارسلتها الخارجية البريطانية الى مندوبها السامى فى مصر وتتذاك « أن الحكومة البريطانية لن تسمح لزغلول بتولى الوزارة . ويمتد هذا المنع لكل من ماهر والنقراشى ، كما يمتد الى آخرين ، وليم عبيد مثلا ، ممن يشتبه فى اشتراكهم فى حملة الاغتيالات السياسية الى القدر الذى يبرر منعهم »(٢٨) .

الوفد .. والى اجتماعاته برئاسة سعد فى بيت الأمة خلال ليلتى ٢١ ، ٢٢ أبريل ، وبدأ واضحا خلال تلك الاجتماعات أن الحزب الكبير كان يتنازعه اتجاهان .. أولهما بالسير قدما فى السياسة المعادية للانجليز ، وثانيهما وقد أخذت به الأغلبية يرى العكس ، وقد مال سعد للاتجاه المعتدل وكانت

---

(٢٧) F.O. 407/204 No. 19 Lloyd to Chamberlain April 21, 1927 Tel. No. 133.

(٢٨) F.O. 407/204 No. 23 Chamberlain to Lloyd April 24, 1927 Tel. No. 113.

حجته فى وقف التيار الأول ما ابداه من مخاوف من احتمالات عودة حل البرلمان ووقف الحياة النيابية .. ومن ثم فقد رأى زعيم الوفد عدم التفكير فى تشكيل الوزارة الجديدة على اعتبار أن ذلك التشكيل انما قد يفسر فى النهاية باعتباره لونا من الوان معاداة الانجليز .

تبع ذلك ان طرحت الأسماء المناسبة التى يمكن أن يرشحها الوفد لتشكيل الوزارة الجديدة ، وقد طفا اسم ثروت باشا على السطح والذى رشحه زغلول نفسه خاصة وانه ، اى ثروت ، كان قد نجح فى التقرب الى الوفد خلال الشهور الأخيرة بصورة واضحة(٢٩) .

الملك بدوره أرسل للمندوب السامى يرشح ثروت ويرى انه انسب من يتولى تشكيل الوزارة فى الظروف القائمة(٣٠) .

وكما وافق الانجليز على قبول ثروت باشا رئيسا للوزارة الجديدة على اساس انه يجنبهم الصدام مع الوفد فقد وافق ثروت بدوره على قبول رئاسة الوزارة الا انه علق هذا القبول بشروط اربعة اشترطها على الوفد وهى :

١ ــ الا تتعرض وزارته لهجمات حادة من جانب النواب .

٢ ــ تأجيل اثارة قانون العمد كذا القوانين الخاصة بالجيش .

٣ ــ عدم طرح اى اسئلة مثيرة فى البرلمان خاصة بالعلاقات الانجليزية المصرية .

٤ ــ عدم الضغط على اى من الوزراء بهدف القيام بعمل يؤدى الى صدام بين الوزارة ودار المندوب السامى .

ويقول اللورد لويد أن زغلول قد استطاع انتزاع موافقة الوفد على تلك الشروط بصعوبة بعد أن أكد لاعضائه ان هذه الموافقة مؤقتة وأن برنامج الوفد سيبقى على ما هو عليه(٣١) .

وبهذه الموافقة شرع عبد الخالق باشا ثروت فى تشكيل وزارته والتى تشكلت على النحو الآتى .

- عبد الخالق ثروت باشا — وزيرا للداخلية
- جعفر ولى باشا — وزيرا للحربية والبحرية
- احمد زكى ابو السعود باشا — وزيرا للحقانية

(٢٩) F.O. 407/204 No. 24 Lloyd to Chamberlain April 25, 1927 Tel. No. 141.
(٣٠) F.O. 407/204 No. 22 Lloyd to Chamberlain April 23, 1927 Tel. No. 141.
(٣١) F.O. 407/204 No. 24 Lloyd to Chamberlain April 25, 1927 Tel. No. 144.

- محمد فتح الله بركات باشا — وزيرا للزراعة
- مرقص حنا باشا — وزيرا للخارجية
- محمد نجيب الغرابلي باشا — وزيرا للاوقاف
- على الشمسى باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- أحمد محمد خشبه باشا — وزيرا للمواصلات
- عثمان محرم باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- محمد محمود باشا — وزيرا للمالية(٣٢)

وقد اختلف تشكيل الوزارة الجديدة عن وزارة عدلى السابقة فى أمرين

أولهما :

خروج عدلى ودخول آخر من الاحرار الدستوريين هو جعفر ولى باشا وان كان هذا لم يحدث بسهولة ذلك أن ثروت باشا كان قد اقترح أولا اسم الدكتور حافظ عفيفى ولكن الملك فؤاد اعترض على تعيين هذا الأخير بسبب بعض كتاباته فى « السياسة »(٣٣) ، وكان الدكتور عفيفى مدير تحريرها مما دعا حزب الأحرار الدستوريين الى « الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الامم ذوات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الأغلبية ورئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين »(٣٤). وقد أدى هذا الاحتجاج الى نشوب أزمة كادت تودى بمحاولات تأليف الوزارة الجديدة الا أن ثروت باشا وقد أراد أن يحسن علاقاته بالقصر فقد قبل اعتراضه ورشح بديلا عن حافظ عفيفى من رضى القصر بترشيحه وكان جعفر ولى باشا(٣٥) .

ثانيهما :

تبادل بعض المواقع الوزارية ، ذلك أنه لما كان الاتفاق الذى عقد بين الوفد وبين ثروت قد تضمن عدم اثارة مسائل الجيش ، كما سبقت الاشارة ، ولما كان من الصعوبة بمكان أن يبقى خشبة باشا وزيرا للحربية وهو صاحب السياسة التى أدت الى اثارة هذه المسائل ، فلم يكن هناك من سبيل سوى أن يتخلى الرجل عن هذه الوزارة التى تولاها جعفر باشا الوزير الجديد ليتولى هو وزارة المواصلات التى تركها وزيرها ليتولى المالية ، أما وزير هذه

---

(٣٢) الوقائع المصرية العدد ٣٧ لسنة ١٩٢٧ .

(٣٣) F.O. 407/204 No. 28 Lloyd to Chamberlain April 29, 1927 Tel. No. 155.

(٣٤) أحمد شفيق : حولية ١٩٢٧ ص ١٢٥ .

(٣٥) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢٧٥ .

الوزارة الاخيرة مرقص حنا باشا فقد تركها الى الخارجية.وهى الوزارة التى كان يتولاها ثروت باشا نفسه فى الوزارة السابقة .

وبدات وزارة ثروت عملها فى ظروف لا يمكن أن توصف الا بالصعوبة مما يمكن أن تلحظه عين المؤرخ فى علاقاتها بسائر القوى والجماعات السياسية بامتداد الشهور التى عاشتها .

كان البرلمان ذو الاغلبية الوفدية أول هذه الجماعات فبالرغم من الشروط التى قبلها الحزب الكبير من جانب ثروت كشرط لتأليفه الوزارة بعدم تعريض وزارته لهجمات حادة يشنها عليها النواب الا أن الوفديين من هؤلاء النواب ، لم يلتزموا بتلك الشروط ، خاصة الجناح الذى يقوده ماهر والنقراشى من هؤلاء أو من اسمتهم صحيفة التايمز البريطانية « الجناح الايسر المتطرف » وقد رأت هذه الصحيفة أن « زغلول باشا قد فقد كل سلطة على هذا الجناح »(٣٦) .

وقد تتالت المتاعب من جانب البرلمان للوزارة الثروتية : منها ما أرتاته اللجنة المالية بمجلس النواب بطلب الاقتصاد فى المخصصات الملكية وأن يعهد بأعمال السرايات الملكية الى وزارة الاشغال التى تقوم بأعمال البناء بالنسبة لمبانى الحكومة . وقد اعترفت جريدة « كوكب الشرق » الوفدية أنه جرى فى هذه المناسبة خلال المناقشات التى دارت فى البرلمان « عبارات واشارات تعد شديدة نوعا لأن شعور المجلس فى تلك الجلسة كان ملتهبا وكان فياضا »(٣٧) .

ايضا تعرض المجلس لشئون العلاقات المصرية ــ البريطانية وتتالت الاستجوابات فى كثير مما يتصل بهذه العلاقات ففى ٢١ مايو يتقدم أحد النواب باستجواب لرئيس الوزراء يسأل فيه عما اذا كان المندوب السامى البريطانى قدم أوراق اعتماده الى الملك . واذا لم يكن قد قدمها فما هو السبب وما الذى اتخذته الحكومة من اجراءات لتلافى هذا النقص(٣٨) ؟ .

بعد ذلك بأقل من أسبوع قدم نائب آخر استجوابا جديدا حول زيارة اللورد لويد الى مديرية المنيا وعن اشتراك الادارة فى حفلة أقيمت له فيها وعن مخالفة ذلك للدستور ولواجبات الموظفين الحكومية(٣٩) .

ثم استجواب ثالث قدمه نائب آخر بعد ذلك بيومين يتهم فيه الحكومة البريطانية بالتدخل فى القضاء المصرى(٤٠) . ولا شك أن توالى هذه الاستجوابات ثم المناقشات التى دارت حولها والتى اتسمت بالعداء كانت لابد ان تزيد من حرج مركز وزارة ثروت باشا .

---

(٣٦) الأهرام فى ١٩٢٧/٥/٢١ .
(٣٧) احمد شفيق : حولية ١٩٢٧ ص ١٦٨ .
(٣٨) المصدر السابق ص ١٧٠ .
(٣٩) المصدر السابق ص ١٧٣ .
(٤٠) المصدر السابق ص ١٧٧ .

يسجل تقرير بريطانى عن لقاء تم بين الملك فؤاد ورئيس الوزراء . عصر ١٨ مايو ١٩٢٧ بأن الملك كان عنيفا للغاية وانه انتقد ثروت باشا بشده لعجزه عن السيطرة على مجلس النواب اثناء مناقشة الميزانية(٤١) وكان على ثروت أن يحتمل أو يستقيل . . وقد احتمل .

على الجانب الآخر لم تمض أيام قليلة على حملة الاستجوابات البرلمانية ضد الوجود البريطانى فى مصر حتى فجر لويد الأزمة المعروفة بأزمة الجيش حين تقدم فى ٣١ مايو ١٩٢٧ بمذكرة سياسية خطيرة الى ثروت باشا يطلب منه فيها الموافقة على مجموعة من الاجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطانى على الجيش المصرى ، وقد اقترنت طلبات المندوب السامى البريطانى بمظاهرة عسكرية بتوجه بعض الطرادات البريطانية الى الاسكندرية مما أدى الى قبول الوزارة المصرية لكل مطالب اللورد لويد اذ لم يكن أمام ثروت خلال هذه الأزمة أيضا الا أن يقبل أو يستقيل(٤٢) .

وبدلا من أن تؤدى هذه الأزمة الأخيرة الى تطبيعة بين الحكومتين البريطانية والمصرية اذا بها تؤدى الى جولة جديدة من المفاوضات بهدف اقرار العلاقات بين الطرفين ، فقد رأى ثروت وسعد وجوب الاسراع فى ذلك حيث ان بقاء هذه العلاقات على ما هى عليه هو الذى يسمح بالتدخل البريطانى بين الحين والآخر على النحو الذى تم به خلال أزمة الجيش .

وظلت تلك المحادثات التى عرفت باسم محادثات ثروت — تشمبرلين تدور على امتداد الشهور بين يوليه ١٩٢٧ ومارس ١٩٢٨ ، وقد سيطرت على الاوضاع السياسية فى مصر بحيث أصبحت الشغل الشاغل لكافة الاطراف المهتمة بهذه الأوضاع خاصة خلال الشهور الأولى منها .

ولكن قطع هذا الاهتمام حدث جلل هو وفاة سعد زغلول رئيس الوفد وزعيم الشعب مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ اذ ترتب على هذه الوفاة مجموعة من الأمور اثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على محادثات ثروت — تشمبرلين بل وعلى الوزارة الثروتية الثانية مما مهد لسقوطها فيما بعد .

أولى النتائج التى ترتبت على وفاة سعد ما أصاب الائتلاف الوزارى من اهتزاز وقد حدث هذا الاهتزاز لاكثر من سبب . منها أن ذلك الدور الذى قام به سعد فى رعاية الائتلاف والحفاظ عليه لم يتمكن خليفته من القيام به ، ومنها ان تلك الارادة التى كانت تمكن سعد من كبح جماح « الجناح المتطرف » من الوفد لم يكن خليفته يملكها .

ولم يمض وقت طويل على وفاة الزعيم المصرى حتى بدأ الائتلاف فى التشقق .

---

(٤١) F.O. 407/204 No. 43 Lloyd to Chamberlain May 19, 1927 Tel. No. 192.

(٤٢) لتفاصيل أزمة الجيش انظر الفصلين ١٢ ، ١٣ من كتاب .
Lloyd . Egypt since Cromer Vol. II.

يتحدث اللورد لويد فى بعض تقاريره عن مظاهر هذا التشقق فيسجل ملاحظاته عن الروح العدائية لرئيس الوزراء التى سادت مناقشات مجلس النواب حول بعض المسائل مثل الادارة الاقليمية والاجتماعات العامة وضريح سعد .

ويذكر المندوب السامى فى نفس التقرير أن الجناح المتطرف من الوفد (النقراشى وماهر) قد تمكن من السيطرة على جموح الطلاب الوفديين ورفضوا اقتراحا بتنظيم استقبال ودى لثروت لدى عودته من لندن ، أكثر من ذلك انهم أخذوا فى شن حملة على المفاوضات التى أجراها فى العاصمة البريطانية بالرغم من تحذير النحاس لهم بعدم التعرض لهذا الموضوع(٤٣) .

وبالطبع فان الاحرار الدستوريين أو جناحا منهم على الأقل ما كانوا ليقبلوا السكوت على ذلك مما بدا من المقالة التى كتبها رئيس تحرير « السياسة » الدكتور هيكل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ تحت عنوان « نريد ائتلافا خالصا ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة « والذى وضع قضية الائتلاف بكاملها موضع المناقشة ، أو كما ذكر كاتبه ـــ أحدث ضجة هو جدير باحداثها »(٤٤) .

النتيجة الثانية وهى تتصل بالنتيجة السابقة بل أنها قد ترتبت عليها ذلك أن دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة قد رأت أن مركز ثروت باشا يزداد ضعفا نتيجة لتشقق الائتلاف ، وأن هذا الضعف قد نشأ اما لتعرض وزارته للهجمات المستمرة من جانب جنـاح الوفد المتطرف واما لاذعانه لطلبات الاغلبية الوفدية فى البرلمان بالرغم من أن بعض هذه الطلبات قد اغضب البريطانيين والذى سجله اللورد لويد فى أواخر عام ١٩٢٧ منتقدا ثروت لقبوله ما قرره مجلس النواب من الموافقة على القانون رقم ١٤ لعام ١٩٢٣ والخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الشوارع والذى رأى أنه يتناقض مع ما جاء فى انذار ١٩٢٤ بمنع المظاهرات الشعبية التى تخل بالأمن العام(٤٥) .

وقد أدرك الجانب البريطانى بكل ثقله مدلول التطورات ، ورأى مع هذا الادراك أن بقاء وزارة ثروت بتشققاتها وبرضوخها لن يكون ذا قيمة مما دعا حكومة لندن ومندوبها السامى فى القاهرة الى وضع حد للموقف .

وبدت الخطة البريطانية نحو ثروت بوضوح عندما ضغط وزير الخارجية السير تشمبرلين على رئيس الوزراء المصرى فى أوائل فبراير ١٩٢٨ ليسرع بعرض « المعاهدة » على زملائه الوزراء والتعجيل بتوقيعها بالرغم من أن عددا من القضايا لم يكن قد تم الاتفاق عليها بعد .

---

(٤٣) F.O. 407/205 No. 57 Lloyd to Chamberlain Dec. 27, 1927 Tels. No.s 436, 437.

(٤٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢٨١ .

(٤٥) F.O. 407/205 No. 58 Lloyd to Chamberlain Dec. 28, 1927 Tel. No. 1439.



مصطفى النحاس باشا

— ولد عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية وتخرج فى مدرسة الحقوق .

— عين قاضيا بالمحاكم الاهلية وخدم بالسلك القضائى فترة طويلة .

— دخل غمار السياسة فاشترك فى الحركة الوطنية ١٩١٩ ونفى ١٩٢١ مع سعد زغلول الى سيشل .

— عين وزيرا للمواصلات فى وزارة سعد ١٩٢٤ .

— خلف سعد بعد وفاته ١٩٢٧ فى رئاسة الوفد ورئاسة البرلمان الائتلافى .

— الف وزارته الاولى ١٩٢٨ .

— أجرى مفاوضات ١٩٣٠ مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية على عهد وزارته الثانية .

— تراس الوفد المصرى فى المفاوضات التى انتهت بعقد معاهدة ١٩٣٦ .

— على عهد وزارته التى الفها بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بدأت مشاوراته بخصوص الجامعة العربية وتم التوقيع على بروتوكول الاسكندرية .

— فى عام ١٩٥١ الغى معاهدة ١٩٣٦ مما ادى الى نشوب معركة القنال واعقب ذلك حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) .

— اعتزل الحياة السياسية بعد قيام ثورة يولية حتى وفاته ١٩٦٥ .

وقد حققت هذه الخطة أكثر من هدف ، ذلك أنه لما كان واضحا أن المعاهدة المقترحة ليست مقبولة على الشكل غير النهائى الذى وصلت اليه من جانب ثروت باشا نفسه فقد كان حريا الا تقبل من جانب وزرائه واغلبيتهم من الوفديين .. اذن فقد كان المقصود احراج ثروت .. وقد تحقق هذا الهدف .. هدف آخر : فانه لما كان معلوما أن الزعامة الجديدة للوفد بحكم تمثيلها فى السلطة فى الوزارة والبرلمان سوفتدلى بدلوها فى مثل هذه القضية المصرية .. ولما كان مطلوبا أن تتم المواجهة مباشرة مع تلك الزعامة فقد رئى أن مثل ذلك العمل سيؤدى الى تلك المواجهة .. وقد تحقق هذا الهدف أيضا(٤٦) .

الهدف الأول تحقق باستقالة ثروت باشا بعد رفض مشروع المعاهدة من جانب زملائه الوزراء ومن جانب زعامة الوفد الجديدة .

والهدف الثانى بتأليف ثالث وزارات الائتلاف الوفدى وأول وزارة لمصطفى النحاس باشا رئيس الوفد الجديد .

٣٧ — وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى
١٦ مارس — ٢٥ يونية ١٩٢٨ :

على امتداد تاريخ الوزارات المصرية موضع الدراسة (٧٥ سنة) لم يتول رجل رئاسة الوزارة بالقدر الذى تولاها به مصطفى النحاس باشا (سبع مرات) مع ملاحظة انه ليس هناك من تولاها ست مرات ، وان واحدا فقط ، هو حسين سرى باشا ، تولاها خمس مرات .

ثم انه على امتداد نفس التاريخ صدر مالا يتجاوز خمسة أوامر خديوية أو ملكية باقالة الوزارات استأثر النحاس باشا بأربعة منها وكان الأمر الخامس لمصطفى فهمى باشا فى وزارته الثانية أثناء أزمة وزارة فخرى باشا الشهيرة(٤٧) .

بالاضافة الى كل ذلك فانه من بين ذلك العدد الوفير من الوزارات التى الفها النحاس كانت هناك وزارة ائتلافية واحدة هى تلك الوزارة الأولى موضع الدراسة ، ولعل ما عاناه فيها من جراء الائتلاف هو الذى دعاه بعد ذلك الى عدم القبول ، بأى شكل وفى أى الأحوال ، بتشكيل وزارات ائتلافية .

وكما أن اغلب الوزارات النحاسية كانت تنتهى بشكل درامى بقرارات الاقالة فان اغلبها أيضا كان يتم تشكيله تحت ضغوط شعبية ملحة وكان منها وزارته الأولى .

---

(٤٦) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ص ٦٤٥ — ٦٤٨ .
(٤٧) أنظر الفصل الثانى من الباب الثانى .

ففى ٤ مارس ١٩٢٨ تقدم ثروت باشا باستقالته متذرعا بالحجة التقليدية « حالتى الصحية التى تضطرنى الى تجنب الاجهاد عملا بمشورة الاطباء »(٤٨)

وفى اعقاب ذلك بدأت المظاهرات الشعبية تجتاح البلاد مؤيدة للدستور وللحزب الشعبى .. فى القاهرة واسيوط وشبين الكوم وطنطا الى حد اضطر اللورد لويد الى التنويه بخطــورتها والاعراب عن مخاوفه من اتساعها(٤٩) .

وقد حقق ذلك الضغط الشعبى هدفه بمنع الفكرة التى راودت القصر والوجود الاحتلالى آنذاك بحل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب(٥٠) .

أكثر من ذلك فان الملك فؤاد لم يلبث ان استدعى النحاس باشا زعيم الاغلبية البرلمانية يشاوره فى شأن الوزارة الجديدة ثم تبع ذلك قبول الرجل لتأليفها على نفس النسق الائتلافى الذى كان قائما من قبل .. اى من الوفد والاحرار الدستوريين .

على الجانب الآخر كان الأحرار الدستوريون يتشاورون فيما بينهم عن قبول الاشتراك فى الوزارة الجديدة أو عدم القبول بذلك .. وكان هناك تياران داخل الحزب .

التيار الاول يتزعمه نائب رئيس الحزب ووزير المالية فى الوزارة السابقة محمد محمود باشا ويرى وجوب الاشتراك فى الوزارة على اساس « ان العهد كله عهد ائتلاف ، وان البرلمان برلمان ائتلاف ، وان عدم اشتراكنا فى الوزارة ينتهى الى نتائج تجنى على هذا الائتلاف » . أما التيار الثانى فقد رفض ذلك الاشتراك وتزعمه صدقى وعبد الرازق بالاضافة الى الدكتور حافظ عفيفى والدكتور محمد حسين هيكل وكان رأيهم أن تكليف رئيس الاغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة يقتضى دستوريا ، أن تكون الوزارة كلها من حزبه ، ويقول الدكتور هيكل فى مذكراته تبريرا لهذا الموقف « كانت حجتنا أن اشتراكنا بثلاثة وزراء فى وزارة عددها ، اثنا عشر ، يجعلنا فى حاجة للدفاع عن رأينا ، والى أن يكون رئيس الوزارة من غير الاغلبية ، حتى اذا شاركنا الرأى واصرت الاغلبية الحزبية على رأيها استقالت الوزارة »(٥١) وقد تغلب التيار الاول وان كان ذلك قد ترك بصماته على الوزارة التى لم تعش طويلا نتيجة لتصدع الائتلاف .

على أى الأحوال فقد تشكلت الوزارة الجديدة على النحو الآتى :

- مصطفى النحاس باشا — رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية
- جعفر ولى باشا — وزيرا للحربية والبحرية

(٤٨) نص الاستقالة .. الوقائع المصرية العدد ٢٤ لسنة ١٩٢٨ .
(٤٩) F.O. 407/206 No. 34 Lloyd to Chamberlain March 8, 1928.
(٥٠) F.O. 407/206 No. Lloyd to Chamberlain March 9, 1928 Tel. No. 156.
(٥١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق جـ ١ ص ٢٨٤ .

- واصف بطرس غالى باشا — وزيرا للخارجية
- محمد نجيب الغرابلى باشا — وزيرا للاوقـــاف
- على الشمسى باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- أحمد محمد خشبه باشا — وزيرا للحقانية
- محمد محمود باشا — وزيرا للمالية
- ابراهيم فهمى بك — وزيرا للاشغال العمومية
- محمد صفوت باشا — وزيرا للزراعة
- مكرم عبيد أفندى — وزيرا للمواصلات(٥٢)

يتحدث اللورد لويد فى تقرير طويل له عن طبيعة تشكيل الوزارة الجديدة واهم التغييرات التى ميزتها عن سابقتها .

يذكر المندوب السامى أولا أن ما احرزه محمد محمود من نصر فى حزبه قد اعقبه بنصر آخر متمثلا فيما املاه من رغبة على النحاس باستبعاد ثلاثة من الوزراء الوفديين فى الوزارة السابقة هم فتح الله بركات ومرقص حنا وعثمان محرم واستجاب رئيس الوزارة الجديد لرغبة نائب رئيس الاحرار الدستوريين .

يذكر لويد أيضا أن زكى باشا أبو السعود قد تم استبعاده بناء على رغبة الملك ، وأن خشبه باشا قد حل محله فى منصبه وان منصب هذا الأخير قد تولاه مكرم عبيد الذى يراه متطرفا الى حد الازعاج وفى وزارة تمس على نحو مباشر المصالح البريطانية وان كان قد أعرب عن أمله أن يعدل المنصب الوزارى من سلوكهوأعرب عن نفس المشاعر ونفس الآمال بالنسبة لكل من واصف غالى ومحمد صفوت وزيرى الخارجية والزراعة .

أخيرا تشير المذكرة الى ضعف تمثيل الاحرار الدستوريين فى الوزارة الجديدة بوزيرين فقط . (محمد محمود وجعفر ولى) ، أكثر من ذلك فانها ترى غلبة الميول الوفدية على الوزير القوى منهما — محمد محمود(٥٣) .

وفى خلال ما يزيد عن ثلاثة شهور قليلا هى عمر الوزارة النحاسية الأولى كان عليها أن تعالج قضيتين . . تتصل أولاهما بالعلاقة مع الوجود البريطانى ، وتتصل ثانيتهما بامكان استمرار الائتلاف أو عدم امكانه . وكان ما أصاب النحاس من نجاح أو فشل فى هاتين القضيتين السبب الرئيسى وراء العمر القصير لوزارته الأولى .

---

(٥٢) الوقائع المصرية العدد ٢٥ لسنة ١٩٢٨ .
(٥٣) F.O. 407/206 No. 62 Lloyd to Chamberlain March 23, 1928 Desp. No. 265.

عن القضية الأولى فقد كان ميدان الصدام هو « قانون الاجتماعات والمظاهرات» الذى اقره مجلس النواب الوفدى فى أواخر عهد الوزارة السابقة والذى تتالت مذكرات الاحتجاج البريطانيه عليه .. مذكرة فى ٤ مارس يوم استقالة وزارة ثروت باشا ، ثم مذكرة ثانية فى أوائل ابريل ثم انذارات شفوية من جانب اللورد لويد للنحاس باشا فى ١٨ و ١٩ من نفس الشهر ، واخيرا تقدم المندوب السامى فى ٢٩ من الشهر نفسه بانذار نهائى لرئيس الوزراء المصرى يطلب منه فيه توكيدا كتابيا قاطعا بأن البرلمان لن يواصل نظر مشروع القانون ، وانه اذا لم تتلق دار المندوب السامى هذا التأكيد قبل السابعة من مساء ٢ مايو فانها ستكون حرة فى اتخاذ ما تراه من تدابير(٥٤) .

وأمام هذا الانذار البريطانى ردت الحكومة المصرية ردا طويلا فى اول مايو تمسكت فيه بموقف الوفد من انكار تصريح ٢٨ فبراير ورفضت تقديم التوكيد الكتابى المطلوب وانثنت من ذلك لتبدى سياستها فى المسالة بأنها قد طلبت من مجلس الشيوخ تأجيل المناقشة فى مشروع القانون الى دور الانعقاد التالى(٥٥) .
وبالرغم من أن هذا الرد لم يكن مرضيا من وجهة نظر اللورد لويد الا أن الخارجية البريطانية قد رأت فيه الكفاية لاجتياز الأزمة . وكان اجتيازها على هذا النحو نجاحا محسوبا للنحاس باشا كما ارتآه عديدون وتنذاك منهم المندوب السامى البريطانى(٥٦) .

وقد تتابعت ردود الفعل نتيجة لهذا النجاح مما عرض الائتلاف الوزارى الى التشقق ثم الانهيار ، وهى القضية الثانية التى كان على الوزارة النحاسية أن تواجهها .

ذلك أن نجاح النحاس قد أدى الى انهيار الآمال التى عقدها ذلك الجناح من الأحرار الدستوريين الذى حبذ الدخول فى الائتلاف الوزارى والذى كان يتزعمه وزير المـــالية . فقد كان محمد محمود باشا وجناحه يريان الفرصة سانحة لانتزاع زعامة الحزب الكبير بعد وفاة سعد زغلول ، وتصوروا أن سبيلهم لهذا هو استغلال ضعف الزعامة الجديدة والاطاحة بها والذى بدا فيما فرضه محمد باشا من آراء فى تشكيل الوزارة الجديدة ممـــا سبقت الاشارة اليه .

وكان رد فعل محمد محمود ازاء ذلك سريعا حين بادر بتقديم استقالته فى ٤ مايو ١٩٢٨ بعد يومين فقط من قبول الحكومة البريطانية لمذكرة النحاس باشـــا(٥٧) .

من ناحية أخرى فان موقف النحاس ونجاحه قد تركا نفس الأثر السيىء لدى القصر الذى شعر أن الوفد يسير على نفس طريقه أيام زغلول وانه ليس من

---

(٥٤) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ص ٣٨ .
(٥٥) المصدر السابق ص ٣٩ — ٤١ و F.O. 407/206 No. 102, Nahas Pasha to Lord Lloyd, May 1, 1928.
(٥٦) F.O. 407/206 ENC IN No. 102 Nahas Pasha to lord Lloyd 1er Mai 1928.
(٥٧) F.O. 407/206 No. 101. Lloyd to Chamberlain May 9, 1928 Tel. No. 275.

سبيل الا سرعة التخلص من الوزارة النحاسية قبل أن تقوى من الوجود الوفدى فى الادارة وفى البرلمان اذ انه كان قد تقرر اجراء التعيينات الجديدة فى مجلس الشيوخ خلال الفترة قبل انعقاد الدورة الجديده للبرلمان . بالاضافة الى ذلك فان الملك قد رأى أن الوفد يسعى بقدم ثابتة لاستصدار التشريعات الهادفة لأضعاف سلطاته(٥٨) .

ومن هنا التقى الطرفان .. محمد محمود والملك فؤاد .. وفى بداية اللقاء طلب الملك من وزير المالية سحب استقالته على اعتبار انها اذا قبلت فى ظروف نجاح النحاس باشا فلن يترتب عليها سوى استئثار الوفد بالسلطة مما لن يحقق أيا من أهداف القصر أو جناح محمد محمود باشا(٥٩) .

الا أن سحب محمد محمود باشا لاستقالته لم يكن الا اجراء مؤقتا يستطيع بعده هو والملك تدبير الأمور على نحو يسمح بسقوط الوزارة النحاسية أو اسقاطها مما تم على الصورة الآتية :

أولا : بافتعال مناقشات حادة بدأتها « السياسة » لسان حال الأحرار الدستوريين وردت عليها « البلاغ » لسان حال الوفد ثم شاركت فيها صحف وفدية أخرى مثل « كوكب الشرق » .

فى ميدان الصحافة ايضا . أمكن انتزاع صحيفة « الكشاف » التى كان يمتلكها « أحمد عبود » من صف الوفد لتكون مع « السياسة » فى شركة واحدة أصبحت بمقتضاها احداهما تصدر فى الصباح والثانية تصدر فى المســـاء .

ثم انتقل الخلاف الى البرلمان حيث اشترك الأحرار الدستوريون والوطنيون فى هجمات حادة على كثير من وجوه سياسة الوزارة مما بدا فى جلســـات ١٦ و ١٧ و ١٨ مايو(٦٠) .

ثانيا : بتقديم مجموعة من استقالات الوزراء بدأها محمد محمود باشا فى صباح ١٧ يونية(٦١) ، ثم تلاه فى ذلك الوزير الدستورى الآخر جعفر ولى باشا صباح ١٩ يونية(٦٢) ، أخطر من ذلك فان وزير الحقانية الوفدى أحمد خشبه باشا لم يلبث أن قدم استقالته بعد ذلك بأربعة أيام (٢٣ يونية)(٦٣) ، ثم لم يمض سوى يوم واحد حتى قدم ابراهيم فهمى بك وهو الوزير المستقل

---

(٥٨) F.O. 407/206 No. 97 Lloyd to Chamberlain May 4, 1928 Tel. No. 267.

(٥٩) F.O. 407/206 No. 100 Lloyd to Chamebrlain, May 26, 1928 Tel. No. 290.

(٦٠) F.O. 407/206 No. 101 Lloyd to Chamberlain, May 9, 1928 Tel. No. 275.

(٦١) Ibid No. 114 Lloyd to Chamberlain, May 19, Desp. No. 410.

(٦٢) Ibid No. 124 Lloyd to Chambrelain, June 18, Tel. No. 217.

(٦٣) Ibid No. 125 Lloyd to Chamberlain, June 23, 1928 Tel. No. 324.

الذى كان قد تم تعيينه فى وزارة الأشغال بناء على طلب محمد محمود نفسه . .. قدم هذا الوزير استقالته فى ٢٤ يونيو(٦٤) .

واستقالة أربعة وزراء من وزارة تضم عشرة أعضاء على هذا النحو المتتالى لا يدع مجالا للشك حول طبيعة الاتفاق بين هؤلاء بعضهم وبعض من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى فيما تأكد من تعيينهم جميعا فى الوزارة التالية .

ثالثا : بتفجير فضيحة شخصية للنحاس باشا نفسه بنشر الوثيقة التى عرفت بوثيقة سيف الدين ، وهى عبارة عن اتفاق معقود بين كل من النحاس باشا وويصا واصف وجعفر فخرى وبين والدة الأمير سيف الدين وهو أحد أمراء الأسرة المالكة وقد حجر على أملاكه لاتهامه بالجنون ووضعت تحت وصاية الملك فؤاد . وقد تضمن الاتفاق أن يسعى الثلاثة المشار اليهم بصفتهم محامين برفع الحجر عن ممتلكات الأمير المذكور مقابل ١٣٠ ألف جنيه أتعاب . ولما كان هذا المبلغ يعتبر خياليا آنذاك فقد رئى أن النحاس باشا كان سيستخدم نفوذه السياسى لتحقيق الاتفاق مما يعتبر رشوة لا شك فيها(٦٥) .

وبالرغم مما تأكد بعد ذلك من تزوير الوثيقة المذكورة الا أن الهدف من نشرها قد تحقق باعتباره الخطوة الأخيرة من مجموع الخطى التى وفرت الجو للقصر لاصدار أول قرار فى التاريخ (الوزارى) باقالة الوزارة النحاسية الأولى والذى جاء فيه أنه « لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد ، فقد رأينا اقالة دولتكم »(٦٦) والذى صدر فى ٢٥ يونية وانتهى به أول وآخر عهد وزارات الائتلاف الوفدية .

(٦٤) Ibid No. 133 Lloyd to Chamberlain, June 25, 1928 Tel. No. 327.
(٦٥) F.O. 407/206 No. 129 Lloyd to Chamberlain June 24, 1928 Tel. No. 326.

(٦٦) الوقائع المصرية العدد ٥٤ لسنة ١٩٢٨ .

الباب الرابع

الفصل الخامس

وزارة اليد القوية

١٩٢٨ — ١٩٢٩

٣٨ — وزارة محمد محمود الأولى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩ :

يقول « اسماعيل صدقى باشا » فى مذكراته « كانت الرغبة متجهة الى اختيارى لتأليف الوزارة على أثر اقالة النحاس باشا فى يولية سنة ١٩٢٨ . وخوطبت فى ذلك خطابا شبه رسمى ، وتهيأت لتأليفها ، بل وضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختيارى ليتعاونوا معى » .

ويفاجأ الرجل بالملك ينصرف عن ترشيحه ويكلف « محمد محمود باشا » بتأليف الوزارة الجديدة ولا يجد تفسيرا الا ذلك الذى ساقه فى نفس المذكرات بقوله « وكان المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين هو اللورد جورج لويد ، وكان من الطبيعى أن يكون أميل الى شخص تربى فى انجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة ، والمدرسة الانجليزية الواحدة ، وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار محمد محمود لتأليف الوزارة »(١) .

وتسجل مصادر أخرى نفس الرأى بأن ابدال محمد محمود بصدقى باشا قد تم بناء على تدخل من جانب المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فيما ذكرته صحيفة الديلى ميل البريطانية بعد ذلك أثناء المناقشات التى جرت حول عزل اللورد لويد(٢) .

ويجىء دور اللورد ليدلى بشهادته التاريخية فنلاحظ انه قد اهمل تماما الاشارة الى أى دور صغير أو كبير له فى تأليف الوزارة الجديدة وذلك فى كتابه المعروف « مصر منذ كرومر »(٣) .

الا أن الوثائق السرية تقول شيئا آخر ، يذكر لويد انه قد اجتمع مع الملك فؤاد فى نفس يوم اقالة الوزارة النحاسية وانه قد ساله عمن تتجه اليه نيته لتكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة . رد الملك على ذلك بأنه يفكر فى رجلين .. صدقى ومحمود .. وانه يرغب فى أن ينضم كلاهما الى الوزارة الجديدة الا أن الصعوبة التى تواجهه فى هذا الشأن أن أيهما لا يوافق على أن يشترك فى الوزارة تحت رئاسة الآخر(٤) .

وتؤكد هذه الوثيقة السرية أن اختيار « محمد محمود » كان فى النهاية اختيارا ملكيا مما يبدو من أنه حتى اللحظة الأخيرة والمندوب السامى لا يعلم ما استقرت عليه نية الملك .

---

(١) اسماعيل صدقى : مذكراتى (القاهرة ١٩٥٠) ص ٣٨ .
(٢) أحمد شفيق : حولية ١٩٢٨ ص ٤٩١ .
(٣) Lloyd, Lord : Egypt since Cromer, Vol. II 276.
(٤) F.O. 407/206 No. 136 Lloyd to Chamberlain, June 26, 1928. Tel. No. 331 Conf.



محمد محمود باشــا

- ولد ١٨٧٧ بساحل سليم بأسيوط والده محمود باشــا سليمان من كبار ملاك الأراضى بها .
- تعلم بأسيوط ثم استكمل دراسته فى اكسفورد بانجلترا
- بعد عودته عين مفتشا بالمالية فمديرا للفيوم ثم البحيرة .
- اشترك فى تأليف الوفد المصرى واعتقل مع سعد زغلول فى مالطة ١٩١٩ وسافر الى الولايات المتحــدة للدعاية للقضية المصرية .
- شارك مع بعض زملائه فى تكوين حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ حيث أختير وكيلا له .
- عين ١٩٢٦ وزيرا للمواصلات ثم للمالية ثم خلف عدلى فى رياسة الأحرار .
- شكل وزارته الأولى ١٩٢٨ واشترك اثناءها فى مفاوضات مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية .
- كان أحد اقطاب الجبهة التى مثلت مصر فى مفاوضـــات ١٩٣٦ .
- بعد وزارته الأخيرة تراس المعارضة فى مجلس النواب حتى توفى فى يناير ١٩٤١ .

وما دام الاختيار قد تم من قبيل القصر فلا بد أنه كان لديه من الأسباب ما دعاه الى تفضيل محمد محمود عن صدقى مما يمكن استقراؤه من مسيرة الاحداث خلال المرحلة التالية ..

كانت اهم متطلبات الاختيار أن يكون رئيس الوزراء الجديد رجلا مناسبا وقادرا على المواجهة مع الوفد ، وهى مواجهة بدت حتمية مع اقالة الوزارة النحاسية .. ولا شك أن محمد محمود كان يفضل صدقى فى هذا الميدان ولمجموعة من الأسباب يمكن أن نلخصها فيما يلى :

١ ــ ان لصدقى باشا تجربة سابقة فى صراع القصر مع الوفد لم يصادفه فيها التوفيق وذلك عندما كان وزيرا للداخلية فى وزارة زيور وأجرى الانتخابات التى استهدف منها ضرب الوفد فكانت النتيجة مخيبة للآمال(٥) .

ولا شك أن تصدى صدقى لمواجهة جديدة ضد الوفد برصيد الفشل السابق لن يكون بحال فى صالح قضية القصر فى هذه المواجهة .

٢ ــ قابل رصيد الفشل المحسوب لصدقى رصيد للنجاح محسوب للمرشح الآخر ، محمد محمود .. فمع تشكيل الوزارة النحاسية نجح فى املاء رغباته سواء بابعاد وزراء أو ضم آخرين ، ثم انه خلال العهد القصير لهذه الوزارة كان معلوما انه الرجل القوى بين رجالاتها ، وأخيرا فقد تم على يديه تدمير الوزارة المذكورة سواء باستقالته شخصيا أو باستقالة الوزراء الأحرار معه ، أو ما هو أكثر من ذلك بنجاحه فى اغراء أحمد خشبة الوزير الوفدى بمشاركته فى الاستقالة مما بدا معه الشخصية الغلابة لمحمود باشا سواء بين رجالات حزبه أو بين بعض الرجالات الوفديين ..

٣ ــ يضاف الى كل ذلك وضع كل من الرجلين بالنسبة للحزب الثانى فى البلاد .. حزب الأحرار الدستوريين .. فبينما لم يكن لصدقى علاقة رسمية بالحزب كان محمد محمود نائبا رسميا لرئيسه فى وقت كانت رئاسته شاغرة بعد استقالة عبد العزيز فهمى ولم يكن من مرشح لشغل المنصب الشاغر أنسب من محمد باشا محمود(٦) .

وقد حدث بالفعل وتولى الرجل رئاسة الأحرار الدستوريين بعد فترة وجيزة من توليه رئاسة الوزارة مما تم باتفاق جميع أجنحة الحزب ومما كان بلا شك من مصادر قوة محمد محمود فى صدامه المنتظر مع الوفد ومن أسباب تفضيله على صــدقى .

وبناء على كل هذه الأسباب تم تكليف « محمد محمود » بتشكيل الوزارة الجديدة وصدر يوم ٢٥ يونية المرسوم الملكى بهذا التشكيل على النحو الاتى :

---

(٥) انظر الفصل الثانى الباب الرابع .
(٦) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ص ٢٩٣

● محمد محمود باشا	وزيرا للداخلية
● جعفر ولى باشا	وزيرا للحربية والبحرية وللاوقاف مؤقتا
● عبد الحميد سليمان باشا	وزيرا للمواصلات
● أحمد محمد خشبة بك	وزيرا للحقانية
● نخلة المطيعى باشا	وزيرا للزراعة
● على ماهر باشا	وزيرا للمالية
● ابراهيم فهمى بك	وزيرا للاشغال العمومية
● حافظ عفيفى بك	وزيرا للخارجية
● أحمد لطفى السيد بك	وزيرا للمعارف العمومية(٧)

وتتحدث الوثائق البريطانية عن تكوين الوزارة الجديدة فتذكر أن بها اثنين من نواب رئيس حزب الأحرار الدستوريين هما محمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى بالأضافة الى اثنين آخرين من رجال الحزب هما جعفر ولى باشا ولطفى بك السيد ، كما شارك فى الوزارة الجديدة وزيران من رجال حزب الاتحاد هما نخلة المطيعى باشا وعلى ماهر باشا ، وتصف نفس الوثيقة التى تعرضت للحديث عن الوزراء الجدد كلا من ابراهيم بك فهمى وعبد الحميد سليمان باشا بانهما من الوزراء الفنيين المستقلين ، وتصل أخيرا الى أحمد خشبة فتسجل حقيقتين .. أولاهما : انه كان وفديا وأن حزب الوفد قد طرده مؤخرا بعد اشتراكه فى حركة الاستقالات التى أدت الى اقالة الوزارة الوفدية الأخيرة ، وثانيهما : ان جانبا من خطة محمد محمود كان يستهدف جذب المزيد من الأعضاء الوفديين الى وزارته لما يترتب على ذلك من دعمها وأضاف روح المقاومة المنتظرة من الحزب الكبير ، وكان هذا الهدف وراء ترك وزارة الأوقاف شاغرة الى حين العثور على الوفدى المناسب لملئها(٨) .

فى تقرير ممتع للسير برسى لورين بعد توليه منصب المندوب السامى البريطانى فى القاهرة خلفا للورد لويد بفترة وجيزة صنف الوزارات المصرية الى قسمين .. القسم الأول : وزارات وفدية أو تتمتع بالتأييد الوفدى ، والقسم الثانى : وزارات معادية للوفد .

ثم انثنى الى هذا القسم الأخير من الوزارات ليصنفه بدوره الى نوعين :

(أ) وزارات القصر وقد وصفها بالرجعية والخضوع التام للملك .

(ب) وزارات تتشكل من ساسة ذوى خبرة الا انهم يعادون الوفد ، وقد وضع وزارة « محمد محمود » ضمن هذا النوع الأخير .

---

(٧) الوقائع المصرية العدد ٥٦ لسنة ١٩٢٨ .

(٨) F.O. 407/207 No. 3 Lloyd to Chamberlain, June 29, 1928. Desp. No. 528.

ويعلق السير لورين على هذا النوع من الوزارات بقوله « انها تعـــانى من عداء الوفد الصريح من ناحية ، ومن المناورات الملتوية للملك فؤاد من ناحية أخرى ، والذى تتناقض شبهيته الفائقة للسلطة الشخصية مع الادارة المستقلة التى تنتهجها أى حكومة تحترم نفسها »(٩) .

ومعنى ذلك ببساطة أن مثل هذا النوع من الوزارات يمكن أن يبقى تحت ظروف معينة تتمثل فى الرغبة فى ابعاد الوفد عن الحكم فى نفس الوقت عدم القدرة على احلال وزارة ملكية محله ، وانه اذا ما تغيرت هذه الظروف لصالح أى طرف من أطراف الصراع السياسى فى مصر ورجحت كفة التوازن لهذا الجانب أو ذاك فانه لا يكتب لمثل هذه الوزارة الاستمرار .

ومعنى ذلك ايضا أن بقاء وزارة محمد محمود مرتبط بمدى قدرتها على اقناع سائر أطراف الصراع السياسى بأنها البديل الوحيد لمـا اسـمته بالدكتاتورية البرلمانية من ناحية ولاوتوقراطية القصر من ناحية أخرى كما أنه مرتبط فى نفس الوقت بقدرة الوفد على الضغط وتعبئة الجماهير واقناع أطراف السلطة ان الوزارة لا تكفل الاستقرار السياسى بقدر ما يثير وجودها المقاومة الشعبية ، كما أنه مرتبط أخيرا باقتناع القصر والانجليز بخطورة عودة الوفد أو بالعجز عن تأليف وزارة ملكية .

ومن منطلقات الاقناع والاقتناع السابقة وضعت وزارة محمد محمود الخطة التى اتبعتها خلال عهدها الذى قارب السنة والنصف وهو عهد طويل نسبيا اذا ما قورن بعمر بقية الوزارات خلال تلك الحقبة .

وكان لهذه الخطة ثلاثة جوانب :

ــ الجانب الأول : التأكيد على أن الوزارة ليست وزارة قصر ، كوزارات زيور مثـــلا .

ــ الجانب الثانى : تقديم بديل مقبول للشعب لحكم الأغلبية الوفدية البرلمـــانى .

ــ الجانب الثالث : كسب التأييد البريطانى ، على اعتبار أن هذا التأييد سوف يؤدى الى تدعيم موقف الوزارة تجاه القصر والحزب الشعبى .

وبدأت وزارة محمد محمود الأولى فى أعقاب تأليفها تنفذ هذه الخطـــة المتعددة الجوانب فيما يمكن رصده فيما يأتى :

فيما يتصل **بالجانب الأول** فقد تأسس موقف الوزارة فى هذا الصدد على حقيقتين :

---

(٩) F.O. 407/209 No. 53 Sir P. Loraine to Mr. A. Henderson, Oct. 4, 1929, Desp. No. 808.

١ ـ الوعى بالظروف التاريخية التى تميز بين التخلص من الوزارة الزغلولية ١٩٢٤ وبين التخلص من الوزارة النحاسية ١٩٢٨ . فالتخلص من الوزارة الأولى قد تم تحت ضغط وتدخل بريطانى سافر مما اطلق يد الملك تماما فى تشكيل الوزارة الجديدة (وزارة زيور الأولى) والتى كانت أول سابقة فى تاليف الوزارات الملكية ، اما اقالة الوزارة النحاسية فقـد تمت بمبادرة خالصة من جانب القصر .. حقيقة ان الجانب البريطانى لم يعترض الا انه لم يؤيد ايضا ، وتؤكد الوثائق الانجليزية فى هذا الصدد ان التعليمات التى كانت لدى موظفى دار المندوب السامى فى القاهرة كانت بالتزام الحياد الدقيق واعتبار ما حدث مسالة داخلية محضة . وكما جاء بالحرف الواحد فى هذه التعليمات « بالامتناع بشدة عن التدخل فى هذه الأزمة »(١٠) .

ترتب على ذلك ان الملك كان يتحرك هذه المرة بدون مظلة الحمـاية البريطانية التى كان يتمتع بها عند تشكيل وزارته الملكية فى الحالة الأولى ، وكان عليه والحال هذا بناء اختياره على أساس موضوعى لا على أساس تغليب مصلحة القصر ... بمعنى آخر ان اختيار محمد محمود قد نبع من حاجة ملكية اكثر مما نبع من رغبة ملكية . وقد فهم محمد محمود ووزراؤه هذه الحقيقة (!) .

٢ ـ ان الوزارة الجديدة قد تشكلت من مجموعة من الرجال (محمد محمود ـ احمد لطفى السيد ـ احمد خشبة ـ حافظ عفيفى) لا يمكن أن يكونوا بحكم طبيعتهم ، وبحكم تاريخهم ، صنائع للقصر . ولا شك أن مثل هؤلاء الرجال كانوا يعلمون أنهم يوم يتحولون الى صنائع للملك فانهم بالاضافة الى الاساءة البالغة التى يمكن أن تلحق بماضيهم السياسى فان حاضرهم بل ومستقبلهم السياسيين سوف يتعرضان لأخطار شديدة .

هذا عن **الاسباب** التى دعت وزارة محمد محمود الى عدم القبول بأن تكون « وزارة للقصر » أما عن **المواقف** التى تؤكد هذه الحقيقة فبالامكان تسجيل اكثر من موقف .

بدأ أول هذه المواقف مع تشكيل الوزارة ، فقد رفض « محمد محمود » وزملاؤه اصطناع نفس الأساليب التى اصطنعتها وزارات زيور الملكية فيما يتصل بالتعامل مع الأغلبية الوفدية فى البرلمان .

ويسجل الدكتور هيكل هذا الرفض فى جانب من مذكراته فيقول :

« كان محمد باشا ، والذين تضامنوا معه فى الوزارة يمثلون الأقلية فى برلمـان الائتلاف . فماذا عسى أن تكون سياستهم ؟ لقد بدأت الوزارة بتأجيل البرلمان شهرا وفق نص الدستور ، لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل . وجعل الوزراء جميعا يجتمعون بمنزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى ، قبيل الغروب من كل يوم ، يقلبون وجوه الراى المختلفة . أتراهم

(١٠) F.O. 407/207 No. 4 Chamberlain to Lloyd, July 7, 1928, Desp. No. 689.

يحلون مجلس النواب ، ويجرون انتخابات جديدة ، كما فعل صدقى باشا فى سنة ١٩٢٥ ؟ لكن تجربة صدقى باشا لم يصادفها التوفيق . فبعد أن خيل اليه انه حصل على كثرة فى مجلس النواب ، تبين فى انتخابات الرياسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة . هذا ولم يكن فى طبيعة محمد باشا محمود أن يتخذ من الأساليب فى الانتخابات ما أتخذه صدقى باشا(١١) .

موقف آخـر :

تمسك الوزارة بمبدأ « المسئولية الوزارية » وعدم السماح للقصر بالافتئات على حقها فى هذا الصدد .. ذلك أن محمد محمود كان قد قرر بالاتفاق مع الملك وفى أعقاب تأليف وزارته تعيين اسماعيل صدقى باشا رئيسا لديوان المحاسبة وذلك تعويضا له عن عدم تأليفه للوزارة من ناحية ومكافأة له على موقفه المساند للوزارة الجديدة من ناحية اخرى .

وبعد الفراغ من اعداد المرسوم الذى تضمن صلاحيات الوظيفة الجديدة والقرار بتعيين صدقى فيها دفع بهما الى القصر للحصول على التوقيع الملكى عليهما دون جدوى . ويذكر محمد محمود أن الملك لم يدل له بـ أى توضيحات يبرر بها هذا الموقف المفاجىء . ولا يرى تفسيرا لهذا سوى أن القصر يرغب فى العودة الى مسيرته فى الحكم الأوتوقراطى(١٢) .

ويصمم رئيس الوزراء على القيام بمسئولياته كاملة وتتدخل دار المندوب السامى لاصلاح ذات البين بين الطرفين ، ويتراجع الملك خطوة ويذكر أن اعتراضه لا ينصب على تعيين صدقى باشا بقدر ما ينصب على بعض المواد التى جاءت فى مرسوم انشاء الوظيفة الجديدة ، خاصة المادة التى تجعل شاغلها غير قابل للعزل لمدة خمس سنوات وما يمكن أن يترتب على القبول بها من تخويل صدقى سلطة مطلقة واوتوقراطية يصبح معها تهديدا مستمرا للحكومة كلهـا(١٣) .

ويستمر رئيس الوزراء على تصميمه ويرى ان المسألة ليست مسألة تعيين صدقى أو عدم تعيينه وانما مسألة من الذى يدير البلاد الحكومة أم القصر ؟ ويصل الأمر بمحمد محمود فى لقاء له مع اللورد لويد فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢٨ الى التهديد بأنه اذا استمر الملك فى تدخله فى شئون الوزارة فانه سوف يلجأ الى دعوة البرلمان الوفدى المعطل وتقديم استقالته بعد ذلك .

---

(١١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٩١ .

(١٢) F.O. 407/207 No. 45 Hoare to Lord Cushendun, Oct. 29, 1928, Tel. No. 433.

(١٣) F.O. 407/207 No. 63 Lloyd to Lord Cushendun, Nov. 18, 1928, Desp. No. 855.

وبالرغم من أن المندوب السامى البرلمانى فى القاهرة لم يأخذ هذا التهديد من جانب رئيس الوزراء مأخذ الجد الا أنه قرر الضغط على الملك للاستجابة لمطلب الوزارة فى هذا الشأن(١٤) .

موقف ثالث يتصل بتعديل محدود كان قد تقرر اجراؤه فى الوزارة .. ذلك ان « وزارة الأوقاف » التى كانت شاغرة مع تأليف الوزارة بهدف جذب بعض العناصر الوفدية للاشتراك فيها كانت فى حاجة الى وزير بعد الاخفاق فى تحقيق هذا الهدف .

فى نفس الوقت ونتيجة لسياسة الوزارة النشطة بالاهتمام بالشئون الصحية كاقامة المستشفيات وردم البرك والمستنقعات وما الى ذلك فقد اتجهت النية الى انشاء وزارة للصحة العمومية وكانت الوزارة الجديدة بدورها فى حاجة الى وزير .

يضاف الى ذلك ان منصب الوزير المفوض لمصر لدى الحكومة البريطانية وهو أهم مناصب السلك الدبلوماسى المصرى آنذاك كان قد خلا فى هذا الوقت ، وقد اتجهت النية أولا الى تعيين عدلى باشا فى المنصب المذكور الا أن الرجل قد اعتذر عن عدم قبوله ، فانجهت النية بعد ذلك الى تعيين وزير الخارجية نفسه « حافظ باشا عفيفى » فى المنصب الخالى وكان معنى ذلك أن وزارة الخارجية ايضا ستكون فى حاجة الى وزير .

وكان تعيين الوزراء الجدد ميدانا جديدا للصدام بين الوزارة وبين القصر ، فبينما صمم الملك على تعيين هؤلاء من صفوف حزب الاتحاد ، أى حزب القصر، فان محمد محمود قد رفض قبول المطلب الملكى قطعيا وذكر للمندوب السامى انه يكفيه فى هذا الصدد ما يلقاه من متاعب من كل من على ماهر وعبد الحميد سليمان الوزيرين الاتحاديين فى الوزارة وانه ليس على استعداد لتحمل مزيد من المتاعب من وزراء جدد من هذا الحزب(١٥) . وأدى هذا الموقف من جانب رئيس الوزراء الى تجميد مسألة التعديل الوزارى برمتها .

الجانب الثانى من خطة وزارة محمد محمود تتصل بموقفها من حزب الأغلبية الشعبية .. من الوفد ..

وكان لابد من بديل تتقدم به الوزارة الجديدة لما اسمته الدكتاتورية البرلمانية ، ولم يكن البديل هذه المرة أوتوقراطية القصر كما حدث خلال العهد الزيورى وانما كان ما اسماه محمد محمود فى مجموعة خطبه وأحاديثه « **باليد القوية** »(١٦) .

---

(١٤) F.O. 407/207 No. 74 Lloyd to Chamberlain ,Dec. 22, 1928, Desp. No. 953.

(١٥) Ibid.

(١٦) اليد القوية ، خطب واحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ اسندت اليه رئاسة مجلس الوزراء (الاسكندرية ١٩٢٩) .

وقد قامت هذه السياسة على الأسس الآتية :

١ ـــ تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويعلق الدكتور هيكل على الأمر الملكى الصادر فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ بهذا « التعليق » فيقول « رأيت فى هذه الخطة صراحة محددة . فالوزارة لا تدعى انها صاحبة الكثرة فى الانتخابات . وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحـــكم على الأشياء حكما ســـليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية وان تحفظ النظام والأمن ، وان تسير فى شئون الحكم سيرة عدل واصلاح »(١٧) .

ولم يعن ذلك أن الوزارة ضد الحياة النيابية ولكنها ترجو أن تقضى خلال هذه السنوات الثلاث على ما أسمته بالدجل السياسى واقرار الحكم النزيه فى البلاد ليقوم عليه بعد ذلك نظام برلمانى فى مثل نزاهته(١٨) . وقد تعددت المناسبات التى ظل محمد محمود يصرح فيها بأن « الدستور هو الكفيل بتأمين الشعب وأنا ديموقراطى بطبيعتى »(١٩) .

٢ ـــ مواجهة السياسة الوفدية للاثارة ومقاومة الوزارة ، وقد تمت هذه المواجهة بأساليب متعددة ، منها اعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر ١٨٨١ والغاء رخصة نحو مائه صحيفة وانذار وتعطيل عدد من صحف المعارضة ، ومنها اضافة مادة للقانون المالى الخاص بموظفى الحكومة بمنعهم من حضور الاجتماعات السياسية أو ابداء أى آراء أو نزاعات سياسية علانية ، ومنها قانون آخر بمعاقبة طلبة المدارس والكليات فى حالة الدعوة للقيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس(٢٠) .

٣ ـــ فى نفس الوقت قامت حكومة محمد محمود منذ أيامها الأولى بالاعلان عن حركة اصلاح واسعة بين الفلاحين ، فقد أعلن الرجل أن الوزارة تفكر جديا فى مشروع هام يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من أراضى الدواوين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل(٢١) . كما تعددت تصريحات رئيس الوزراء عن اصلاح أحوال العمال وعن صدور تشريعات « لتنظيم ساعات العمل وأجوره وتعويض الذى يلحقه ضرر واستخدام الأطفال وعلى العموم لتحسين حالة الرجل العامل » بالاضافة الى تصريحات أخرى عن العناية بالصحة « بردم البرك التى هى منبع دائم للامراض بين الفلاحين ، وفى امداد القرى بمياه الشرب .. وباقامة مستشفيات المراكز ليصبح استحضار الأطباء سهلا ومستطاعا حتى سكان الأجزاء النائية ، كما ستقام المساكن للعمال فى المدن الكبيرة »(٢٢) . ويعترف « عبد الرحمن

(١٧) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ج ١ ص ٢٩٢ .
(١٨) المصدر السابق ص ٢٩٢ .
(١٩) من تصريحات محمد محمود لجريدة المورننج بوست فى ينـاير ١٩٢٩ أحمد شفق : حولية ١٩٢٩ ص ٢ .
(٢٠) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية ج ٢ ص ٧٠ ـــ ٧١ .
(٢١) اليد القوية ـــ مجموعة الخطب السابقة ص ٢٧ .
(٢٢) من تصريحـات محمد محمود الســابقة للمورننج بوست ـــ أحمد شــفيق حوليات ١٩٢٩ ص ٣ ـــ ٤ .

الرافعى » برغم موقفه المعادى من وزارة « اليد القوية » انها قد أنجزت بالفعل كثيرا من الاصلاحات التى وعدت بها(٢٣) .

يبقى **الجانب الثالث** المتعلق بكسب التأييد البريطانى ، وتؤكد مصادر وزارة الخارجية البريطانية أن وزارة محمد محمود قد نجحت فى سعيها فى هذا الشأن فيما عبر عنه اللورد كشندون أحد كبار موظفى هذه الوزارة فى برقية له الى القاهرة فى أواخر أكتوبر ١٩٢٨ ، جاء فيها بالحرف الواحد : « أهم ما تحتاجه مصر هو الاصلاح الداخلى وتحسين علاقاتها مع بريطانيا العظمى . ومن الواضح ان الحكومة الحاضرة — أى حكومة محمد محمود — تبذل محاولة أمينة للوفاء بهذه الاحتياجات وانهـا تستطيع الاعتمـاد على الحكومة البريطانية فى هذا الصدد »(٢٤) .

وقد استمرت مظاهر المساندة البريطانية لوزارة « اليد القوية » تتوالى خاصة فى صراع هذه الوزارة مع القصر ، وتزخر الوثائق الانجليزية بهذه المظاهر والتى يمكن أن نسجل فيما يلى بعضها :

فى ٢٩ اكتوبر ١٩٢٨ يكتب القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الى المسئولين فى لندن يطلب منهم التصريح بالتدخل للضغط على الملك ليخضع لمطالب الوزارة الخاصـة بتعيين صـدقى باشا رئيسا لديوان المحاسبة وأقرار مسألة الأوقاف القبطية التى رأى القصر تعليقها(٢٥) .

وبالرغم من موافقة الخارجية البريطانية على طلب ممثلها بالتدخل الا أن محمد محمود نفسه هو الذى طلب ارجاء هذا التدخل وقصره على المسائل الأكثر أهمية ، ومع استجابة المستر هور لهذا المطلب لكنه حرص فى نفس الوقت على أن تصل الى القصر ، بطريق أو بآخر ، معلومات تفيد بأن دار المندوب السامى « تراقب الموقف بعناية »(٢٦) . ولعل ذلك ما دعا الملك الى أن يصرح للمستر هور عند لقائه الأول به بعد ذلك « بأنى أثق تماما فى دار المندوب السامى وفى حكومتى »(!)(٢٧) .

وقبل أن ينقضى وقت طويل على هذا التدخل « بالتلميح » تتدخل دار المندوب السامى فى القاهرة لحماية وزارة محمد محمود « بالتصريح » فى أواخر ديسمبر ١٩٢٨ ، ففى ٢٢ من هذا الشهر يرسل اللورد لويد الى توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى « يوبخه بشدة » ، على حد تعبير لويد ، بسبب موقف الملك من مسألة تعيين صدقى باشا ، مما دعا هذا الأخير الى أن يستدعى وزير

---

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ٧٢ .

(٢٤) F.O. 407/207 No. 46 Cushendun to Hoare, Oct. 30, 1928, Tel. No. 337.

(٢٥) F.O. 407/207 No. 45 Hoare to Cushendun, Oct. 29, 1928, Tel. No. 433.

(٢٦) F.O. 407/207 No. 47 Hoare to Cushendun, Oct. 31, 1928, Tel. No. 436.

(٢٧) F.O. 407/207 No. 48 Hoare to Cushendun, Nov. 3, 1928, Tel. No. 440.

الخارجية ، حافظ عفيفى ، ويشكو له من اللهجة البريطانية العنيفة ، ويعرب له عن رغبته فى أن يفعل أقصى ما يستطيع لارضاء الحكومة ولكنه لا يحب العمل « وسكين على رقبته » كما قال الملك بالحرف الواحد . وكان هـذا بالضبط ما أراد المندوب السامى فى القاهرة أن يشعر به الملك فؤاد(٢٨) .

* * *

بالطبع لم يكن من المتوقع أن تستمر وزارة « اليد القوية » سائرة فى تنفيذ سياستها دون مقاومة ، خاصة من جانب الوفد .

وبالرغم من أن الدكتور هيكل يهون كثيرا من قيمة هذه المقاومة التى يصفها بأنها كانت محدودة لا تخشى عواقبها(٢٩) الا أن سائر المصادر تجمع على شـدتها .

يتحدث « الرافعى » عن هذه المقاومة فيسجل البيان الذى أصدره النحاس فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ يدعو فيه الأمة الى النضال عن دستورها وحريتها(٣٠) ، كما يسجل نص قرارات مجلس النواب الذى اجتمع فى دار مراد بك الشريعى فى ٢٨ من نفس الشهر تعلن عدم الثقة بالوزارة وبطلان كل التشريعات التى تصدرها والاتفاقات التى تعقدها(٣١) .

ويتحدث « اللورد لويد » عن الاجتماع الذى عقده مجلس الشـيوخ الذى تسيطر عليه الأغلبية الوفدية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ويذكر ان كل الترتيبات كانت قد أتخذت من جانب الحكومة لمنع عقد هذا الاجتماع وذلك بحشد قوات من الشرطة حول مكانه قد أخفقت لأن ضباط البوليس ، لدهشة لويد ، لم يتمالـكوا سوى رفع ايديـهم بالتحية عندما دخـل النحاس الى مـكان الاجتماع (!)(٣٢) .

اكثر من ذلك أن « الوفد » قد مد نشاطه الى الخارج فقد بعث بواحد من اقطابه هو « مكرم عبيد » الى لندن ليشن حملة على وزارة محمد محمود ويهاجم تعطيل الحياة البرلمانية فى مصر(٣٢) ، وكان من الطبيعى أن تجد هذه الحملة آذانا صاغية لدى الرأى العام البريطانى .

وبينما الأمور تسير على هذا النحو اذا بحادثين كبيرين يغيران الوضـع ويقلبان الموقف تماما .

---

(٢٨) F.O. 407/207 No. 74 Lloyd to Chamberlain, Dec. 22, 1928, Desp. No. 953.

(٢٩) محمد حسين هيكل : المصدر السابق جـ ١ ص ٢٩٦ .

(٣٠) نص البيان فى الرافعى . المصدر السابق ص ٥٨ — ٦٠ .

(٣١) المصدر السابق ص ٦٦ .

(٣٢) F.O. 407/207 No. 65. Lloyd to Cushendun, Nov. 22, 1928, Desp. No. 860.

(٣٣) أحمد شفيق : حولية ١٩٢٨ ص ١١٨٧ .

الحادث الأول :

عزل المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، اللورد لويد .

الحادث الثانى :

اقتراح الحكومة البريطانية بفتح باب المفاوضات مع حكومة محمد محمود .

بالنسبة للحادث الأول :

فقد قامت حكومة العمال الجديدة التى تألفت برئاسة المستر مكدونالد فى بريطانيا بعد انتخابات مايو ١٩٢٩ باقصاء اللورد لويد عن منصبه فى القاهرة فى أعقاب تأليفها ، ومهما كانت طبيعة الأسباب التى دفعت وزير الخارجية فى الحكومة الجديدة ، المستر هندرسون ، الى اتخاذ هذا القرار الا انه كانت له دلالات عميقة على العلاقات السياسية المصرية ، وعلى وضع الوزارة على وجه الخصوص .

أهم هذه الدلالات ان سقوط اللورد لويد كان يعنى فى نفس الوقت سقوط تلك السياسة التى ارتبطت باسمه والقاضية بالتدخل فى الشئون المصرية . وكان معنى ذلك ببساطة أن تفقد وزارة محمد محمود أهم دعائم استمرارها .. وهى دعامة تأييد دار المندوب السامى ، أو على الأقل لا يكون هذا التأييد بنفس القوة طالما ان خلف اللورد لويد قد جاء مزودا بتعليمات أن يكون تدخله فى المسائل المحلية فى أقل نطاق ممكن . وقد عبرت صحيفة الديلى نيوز الانجليزية عن هذه الحقيقة عندما ذكرت فى ٢٦ يوليو ١٩٢٩ أن « النتيجة المنطقية لاستقالة لويد هى استقالة محمد محمود باشا وانهاء الدكتاتورية »(٣٤) .

الحادث الثانى تمثل فيما أقدمت عليه الحكومة الجديدة من اتخاذها لقرار بفتح باب المفاوضات مع مصر ، وعندما فوتح محمد محمود فى هذا القرار أبدى تخوفه على أساس أن عددا من الوزارات المصرية السابقة قد تحطم على صخرة المفاوضات وكان فى ذهنه آنذاك ظروف سقوط وزارة ثروت الأخيرة . ولكن ، وبالرغم من هذا التخوف لم يكن أمام رئيس الوزراء سوى قبول العرض البريطانى لأنه لم يكن له أن يرفض ويبقى رئيسا للوزارة(٣٥) .

وكان محمد محمود محقا فى هذا التخوف ذلك أن تلك المفاوضات التى اجراها مع المستر هندرسون ، بغض النظر عن مدى النجاح الذى أصابه فيها ، قد قاربت نهايتها فى نفس الوقت الذى كان عهد وزارة « اليد القوية » يشرف على نهايته .

---

(٣٤) احمد شفيق : حولية ١٩٢٩ ص ٥٨٢ .
(٣٥) محمد حسين هيكل . المصدر السابق ص ٣٠١ .

فما ان عرفت أنباء المفاوضات بين محمد محمود وهندرسون حتى بـدأ « مكرم عبيد » وكان لا يزال يبث دعايته فى لندن ضد الوزارة ... بدأ يشن حملة قوية ضد أن يتولى رئيس وزراء لا شعبية له تقرير مصير الأمة ، ففى تصريح له تنشره « المانشستر جارديان » يحتج باسم الأمة المصرية على اجراء المفاوضات مع حكومة لا تمثل الأمة(٣٦) ثم لا تلبث صحيفة أخرى هى الديلى هيرالد ان تنشر حديثا طويلا لمكرم تحت عنوان « تصريح لزعيم وطنى واحتجاج الوفد بأن بريطانيا يجب أن تتعامل مع حكومة دستورية »(٣٧) . اكثر من ذلك أن نفس الصحيفة « الديلى هيرالد » وهى لسان حزب العمال الحاكم تعرب فى مقالها الافتتاحى فى ٢٠ يولية عن ثقتهـا « من أن وزير الخارجية البريطانية سيمنح تقديره الجدى للتصريحات التى أدلى بها حديثا زعماء الوفد »(٣٨) .

فى نفس الوقت شن الوفد حملة فى داخل البلاد ضد المفاوضات الجارية . وقد بلغت هذه الحملة ذروتها باجتماع الشيوخ والنواب من أعضاء الهيئـة البرلمانية الوفدية فى ٢٢ يوليو وارسالهم لبرقيات الى الملك والى رئيس الوزراء البريطانى يعلنون فيها باسم الأمة المصرية سخطهم « على هذه المفاوضة العقيمة »(٣٩) .

ولا يمضى وقت طويل حتى تثمر تلك الحملة :

— ففى تصريح أدلى به المستر هندرسون فى ٢٦ من نفس الشهر فى البرلمان البريطانى انه « مهما كانت سياسة حكومة العمال حيال مصر فانها لن تدخل فى دائرة التنفيذ الا اذا وافقت عليها الامة المصرية »(٤٠) .

— ثم فى مشروع المعاهدة : وقد صاغه البريطانيون على انه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كما كان مصاغا عند بدء المفاوضات فقد الغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، والغيت فقراته الختامية « ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه »(٤١) على حد تعبير هيكل .

وقد أطلقت هذه التصريحات كما تمت تلك التغييرات انتظارا لمعرفة راى الوفد الا ان الزعامة الوفدية تبنت الموقف بعدم ابداء اى رأى فى الاتفاق طالما بقيت البلاد بدون برلمان منتخب وطالما بقيت وزارة « اليـد القوية » ، وقد عبر النحاس عن ذلك فى خطبة له فى القاهرة فى أوائل سبتمبر(٤٢) .

---

(٣٦) احمد شفيق : حولية ١٩٢٩ ص ٥٢٥ .
(٣٧) المصدر السابق ص ٥٢٨ .
(٣٨) المصدر السابق ص ٥٣٥ .
(٣٩) المصدر السابق ص ٥٥١ .
(٤٠) نفس المصدر ص ٥٤٣ .
(٤١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٠٦ .
(٤٢) F.O. 407/209 No. 20 Loraine to Henderson, Sept. 2, 1929, Tel. No. 310.

بعد تلك الخطبة بأيام قلائل يجتمع المندوب السامى الجديد فى القاهرة السير برسى لورين مع الملك فؤاد ليتفقا ان هناك بديلين للوزارة القائمة ، فاما وزارة وفدية خالصة ، واما وزارة ائتلاف يكون للوفد فيها وجود قوى(٤٣) .

وبدا واضحا خلال تلك الأيام أن وزارة محمد محمود لم تعد تقوى على عمل شيء أمام ادارة ظهر القصر والانجليز لها وهجوم الوفد عليها ، ويبدى الدكتور هيكل حسرته على أن « محمد باشا صاحب اليد القوية لا يقوى على شيء أمام هذا الهجوم » ثم يعترف بأن الوزارة فى آخر عهدها(٤٤) .

---

(٤٣) F.O. 407/209 No. 22 Loraine to Henderson, Sept. 4, 1929, Tel. No. 315.

(٤٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣١٠ .

الباب الرابع

الفصل السادس

الوزارات الدستورية ـــ المرحلة الثانية
١٩٢٩ ـــ ١٩٣٠

٣٩ ــ وزارة عدلى يكن الثالثة ٣ أكتوبر ١٩٢٩ ــ أول يناير ١٩٣٠ :

فى اليــوم التالى من تشكيل الوزارة اليكنية وبمناسبة انقضاء شهر كامل على تسلم السير « برسى لورين » المعتمد البريطانى الجديد فى القــاهرة لمهام منصبه كتب الرجل تقريرا طويلا يتحدث فيه عن أهم ماجرى خلال هذا الشهر وكان أهم ما جرى استقالة وزارة محمد محمود وتأليف وزارة عدلى يكن الثالثة مما يدعو الى تسجيل أهم ما تضمنه التقرير المذكور .

يتحدث السر لورين فى مطلع هذا التقرير عن « حتمية استقالة وزارة محمد محمود » باعتبارها الحقيقة الأساسية التى واجهها لدى وصوله الى مصر ويرى أن هذه الحتمية قد تمخضت عن السياسة الجديدة التى تبنتهــا الحكومة البريطانية بتحديد حجم تدخلها فى شئون مصر الداخلية ، كما رأى أن النتيجة الأخرى لهذه السياسة هى عودة الوفد الى الحكم على نحــو أو على آخر .

وقد اعتقد المندوب السامى الجديد ، انه لصالح ما تم الاتفاق عليــه فى مفاوضات محمد محمود ــ هندرسن ، فان أفضل تشكيل للوزارة يكون على صورة ائتلاف بين الوفد من ناحية وبين الحزبين المشتركين فى الوزارة السابقة (الأحرار الدستوريين ــ الاتحاديين) من ناحية أخرى على اعتبــار أن مثل هذا التشكيل سوف يترتب عليه تكوين حكومة تقدم أحسن الضمانات لتوقيع وتنفيذ المعاهدة المقترحة .

وبعد اتصالات جرى بعضها على نحو رسمى بين الملك فؤاد والنحاس وجرى بعضها الآخر على نحو غير رسمى بين أحد كبار موظفى دار المندوب السامى (المستر رونالدكامبل) والزعماء الوفديين يسجل السير برسى لورين انه « لسوء الحظ فقد اتضح تماما أنه من الصعب فى الوقت الحاضر حمل الوفد على قبول الاشتراك فى وزارة ائتلافية » .

فى نفس الوقت ، وبعد هذا الاخفاق ، بذل الرجل مساعيه للحصــول على موافقة من الزعماء الوفديين على ما تم التوصل اليه من تفاهم بين محمد محمود وهندرسن ، ولكن هؤلاء رفضوا التعهد بأى شىء ، وكان الشىء الوحيد الذى قدموه فى مقابل هذه الجهود هو الاعراب عن نياتهم الحســنة التى سجلها السير لورين أيضا فيمــا ذكره فى التقرير نفسه من أن النحاس ومكرم قد مرا على دار المندوب السامى وتركا له بطاقات تهنئــة بمناسبة توليه منصبه الجديد ، ومن قبول النحاس لدعوة غداء من الســير لورين أعقبها مناقشات طويلة وصفها الأخير بأنها كانت مفيدة وأنها أسهمت فى اذابة الثلوج التى كانت متراكمة على العلاقات بين الطرفين .

ومع شيوع أخبار هذه الاتصالات يذكر التقرير أن وضع وزارة محمد محمود

اصبح مهينا للغاية ، وان الرجل اصبح حساسا لحد كبير ، وان سير الأعمال فى الحكومة قد أصابه العطل ، وأن الصحافة قد اخذت تثبت شكواها من احتمالات الفوضى . وقد راى السير لورين أن استمرار هذا الموقف بالاضافة الى ما يترتب عليه من ظلم لمحمد محمود فانه يمكن أن يدمر كل احتمالات اقامة علاقات طيبة مع الوفد وما يمكن أن يترتب على ذلك من صعوبة لمقترحات المعاهدة المعروضة .

وبناء على ذلك فان المندوب السامى قد أبلغ محمد محمود بصراحة أن الوقت قد حان لاختفائه عن مسرح الاحداث(١) مما أدى الى أن يقدم الرجل استقالته فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ والتى سجل فيها اغتباطه بنجاح المحادثات التى قام بها مع وزارة الخارجية ، وأن الهدف من استقالته الا يكون وجود الوزارة عائقا دون قبول المشروع الذى تم التوصل اليه(٢) .

وكان مطلوبا أثناء ذلك تمهيد الجو لعودة الوفد الى السلطة ، وقد راى المسئولون البريطانيون فى القاهرة أن هذا التمهيد يتم بتاليف ما أسموه « وزارة انتقالية » تتوافر فيها الشروط الآتية : رئيس يحظى باحترام واسع من كافة الأطراف ، وأعضاء محايدون .

فى نفس الوقت فقد رأوا أن تشكيل مثل هذه الوزارة سيحقق أكثر من هدف : تهدئة الأعصاب ، وتقليل فرص الصدام بين الوفد من ناحية وبين محمد محمود وزملائه وأتباعه من ناحية أخرى ، كما انه سيمكن الوفد من دراسة الموقف بمزاج هادىء مما يؤدى الى زيادة فرص قبول المقترحات البريطانية بعقد المعاهدة(٣) .

وبناء على هذه الشروط وتحقيقا لهذه الأهداف تألفت وزارة عدلى باشا يكن الثالثة على النحو الآتى :

● عدلى يكن باشا	وزيرا للداخلية
● أحمد مدحت يكن باشا	وزيرا للخارجية
● عبد الرحيم صبرى باشا	وزيرا للمواصلات
● حسين درويش باشا	وزيرا للحقانية
● مصطفى ماهر باشا	وزيرا للمالية
● حسين واصف باشا	وزيرا للأشغال العمومية
● واصف سميكة باشا	وزيرا للزراعة
● أحمد على باشا	وزيرا للأوقاف

---

(١) F.O. 407/209 No. 53 Sir P. Loraine to Mr. Henderson, Oct. 4, 1929 — Desp. No. 808.

(٢) الوقائع المصرية العدد ٨٥ لسنة ١٩٢٩ .

(٣) FO. 407/209 No. 53 Loraine to Henderson, Oct. 4, 1929 — Desp. No. 808.

● حافظ حسن باشا وزيرا للمعارف العمومية
● محمد افلاطون باشا وزيرا للحربية والبحرية(٤) .

والملاحظ من تكوين الوزارة اليكنية الثالثة أنها قد تشكلت تماما من وزراء ليس لهم انتماءات حزبية من ناحية وأن كلهم ، فيما عدا أفلاطون باشا ، قد شارك فى وزارة سابقة أو أكثر كان لها نفس الطابع .. وزارات ادارية مستقلة مثل وزارة محمد سعيد الثانية ووزارة ثروت الأولى ووزارة توفيق الثانية ووزارة يحيى ابراهيم الأولى .

وقد تضمن خطاب عدلى يكن بقبول تأليف الوزارة الجديدة طبيعة المهمة التى كان على وزارته انجازها ، فقد قال « ستكون الغاية التى تترسمها الوزارة اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات لمجلس النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع بحيث تنقل صورة صادقة من ارادة البلاد لكى يتمكن البرلمـــان بعد ذلك من البت فى مصيرها(٥) .

وشرعت الوزارة اليكنية بالفعل بعد تأليفها بفترة قصيرة فى تنفيذ مهمتها ، فاستصدرت فى نهاية نفس شهر تأليفها أمرا ملكيا بانفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة منه واجراء انتخابات مجلس النواب .

وفى مطلع الشهر الحالى (٢ نوفمبر) أصدرت مرسوما آخر بتحديد موعد الانتخابات ودعوة البرلمـــان(٦) .

وتجرى الانتخابات فى ميعادها المحدد وان كان الحزب الثانى فى البلاد (الأحرار الدستوريون) قد قرر مقاطعتها . وكانت الحجة التى أدلى بها الدكتور هيكل تبريرا لهذا القرار أن حزبه « لا يريد أن يقيم أى عقبة فى سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين(٧) » يقصد الحقوق المصرية لدى بريطانيا . الا أن البعض يذهب فى تفسيره لهذا الموقف من جانب الأحرار الدستوريين مذهبين :

ـــ أولهما : خشية هؤلاء ، بسبب ما جرى فى أثناء حكمهم من ارهاب وضغط ، أن يسقطوا سقوطا فاضحا يذهب بسمعتهم أمام الانجليز .

ـــ ثانيهما : اظهار البرلمـــان الذى سينتخب فى صورة الذى « ينتخب لغاية خاصة » وهو ابرام المعاهـــدة ، وذلك ليتيسر لهم فى حالة فشل المفاوضات الجديدة المطالبة بحله(٨) .

على أى الأحوال فقد جرت الانتخابات فى موعدها المقرر ونال الوفد فيها أكثر من ٩٠٪ حيث نال ٢١٢ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة

---

(٤) الوقائع المصرية العدد ٨٧ لسنة ١٩٢٩ .
(٥) نفس العدد السابق .
(٦) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ص ٩٧ .
(٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٣١١ .
(٨) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٣١٥ .

٢٣٥ بينما نال الحزب الوطنى خمسة مقاعد والاتحاد ثلاثة وشغل المستقلون بقية المقاعد(٩) .

ولم يبق بعد ذلك ، وبعد أن بلغت الوزارة اليكنية الأخيرة « الغاية التى ترسمتها » الا أن تفسح الطريق للوزارة الجديدة فقدمت استقالتهـــا فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ بعد أن قضت أقل من ثلاثة شهور فى الحكم . ويقول السير لورين انها قد أدت مهمتها على خير ما يرام(١٠) .

٤٠ ــ وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية أول يناير ١٩٣٠ ــ ١٩ يونيه ١٩٣٠ :

خلال الشهور القليلة التى عاشتها وزارة عدلى يكن ، ولمـــا كان معروفا مقدما نتيجة الانتخابات التى تقرر اجراؤها بفوز الوفد ، فان كلا من القصر والانجليز قد حاول خلال تلك الفترة القصيرة أن يشكل نفسه ، أو يشكل الأحداث بما يراه مناسبا . .

القصر كان تواقا لاختيـــار رئيس وفدى للوزارة أقل تصلبا من النحاس ، وكان يرى امكان اختيار « على الشمسى » باعتباره زعيما لمـــا أسماه الملك « جناح الوفديين المعتدلين » لهذا المنصب .

ولعل الحديث الذى جرى بين الملك فؤاد وبين السير برسى لورين يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٩ يوضح هذه الحقيقة . فقد أراد الملك من خلال هذا الحديث أن يحصل من المندوب السامى البريطانى على موافقة على رأيه . فهو فى موضع من الحديث يقول للسير لورين أنه قد بلغه حدوث خلافات فى الوفد بشأن اختيار رئيس الوزراء ويسأله النصيحة فى هذا الشأن ، فيجيب المندوب السامى بدون تردد بأنه يشير بالنحاس طالما أنه زعيم أغلبية الحزب . ولا ييأس الملك فيتساءل فى موضع آخر من الحديث ماذا لو رفض النحاس رئاسة الوزارة لأسباب حزبية ؟ وهل يوافق السير لورين فى هذه الحالة على تولية الشمسى للمنصب . . . ويقول المندوب السامى انه رد بالايجاب ولكن فى فتور واضح(١١) .

دار المندوب السامى رسمت سياستها على أساس عدم التدخل لأبعد

(٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ص ٩٩ .

ــ يسجل المندوب السامى فى القاهرة احصاء مختلفا عن الاحصاء الذى ساقه الاستاذ الرافعى عن تمثيل كل حزب فى المجلس الجديد فيذكر أن الوفد قد حصل على ١٩٨ مقعدا لا على ٢١٢ كما يذكر الرافعى ، وأن الحزب الوطنى قد حصل على ثلاثة مقاعد لا خمسة وان المستقلين كان لهم ٢٨ بدلا من ١٥ .

F.O. 407/210 No. 11 Loraine to Henderson, Jan. 4, 1930 — Desp. No. 15.

(١٠) F.O. 407/210 No. 22, Loraine to Henderson, Jan. 19, 1930 — Desp. No. 69.

(١١) F.O. 407/209 No. 69 Loraine to Henderson, Dec. 6, 1929 — Tel. No. 498.

حد ممكن وذلك ضمانا لتوفر حسن النية بين الطرفين عند اجراء المفاوضات وتتضح هذه السياسة فى أكثر من موقف . .

١ — فى ذلك الحديث السابق بين الملك فؤاد والسير برسى لورين .

٢ — فى الرحلة التى قرر السير برسى القيام بها الى السودان خلال الانتخابات ، وعندما أبدى عدلى يكن قلقه للمندوب السامى البريطانى من عدم وجوده فى هذا الوقت الحساس أجابه الأخير بأن سببا من أهم أسبابه للقيام بهذه الرحلة الا يبدو وكأنه فى انتظار ما يتمخض عنه الموقف(١٢) ، باختصار فان الرجل رغب ألا يكون وجوده فى القاهرة أثناء الانتخابات قوة تأثير لهذا الجانب أو ذاك ، وهو موقف أمثل فى عدم التدخل لم تعهده مصر من السياسة البريطانية من قبل .

٣ — وحتى فى مسائل كانت تعتبر قواعد فى السياسة الانجليزية فى مصر تم تقديم تنازلات ، فقد ظلت تعليمات الخارجية البريطانية على امتداد السنوات الخمس السابقة (١٩٢٤ — ١٩٢٩) تحذر من اختيار أحمد ماهر أو النقراشى فى أى مناصب وزارية لوقوعهما تحت طائلة الاتهامات فى قضايا الاغتيالات ، ولكن لا تلبث سلطات لندن وتحت التوصيات المتعددة من السير لورين أن توافق على أن تضم الوزارة الوفدية الجديدة محمود فهمى النقراشى أفندى(١٣) .

وعلى ضوء هذه المواقف تشكلت الوزارة النحاسية الثانية على النحو التالى :

- مصطفى النحاس باشا — وزيرا للداخلية
- حسن حسيب باشا — وزيرا للحربية والبحرية
- واصف بطرس غالى باشا — وزيرا للخارجية
- محمد نجيب الغرابلى باشا — وزيرا للحقانية
- عثمان محرم باشا — وزيرا للأشغال العمومية
- محمد صفوت باشا — وزيرا للزراعة
- مكرم عبيد أفندى — وزيرا للمالية
- محمود فهمى النقراشى أفندى — وزيرا للمواصلات
- محمد بهى الدين بركات بك — وزيرا للمعارف العمومية
- محمود بسيونى أفندى — وزيرا للأوقاف(١٤)

---

(١٢) F.O. 407/209 No. 67 Loraine to Henderson, Nov. 25, 1929 — Tel. No. 469.

(١٣) F.O. 407/209 No. 81 Henderson to Loraine, Dec. 23, 1929, Tel. No. 391.

(١٤) الوقائع المصرية العدد ٢ لسنة ١٩٣٠ .

كان أهم ما استلفت نظر الدوائر السياسية فى مصر استبعاد « على الشمسى » من التشكيل الوزارى الجديد والذى وصفته الوثائق البريطانية بأنه « كان أكثر العناصر الوفدية استقامة سياسيا واداريا خلال عهد حكومات الائتلاف بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ »(١٥) .

وقد فوجىء الرجل ، كما فوجىء غيره ، بعدم اشتمال القائمة التى قدمها النحاس للملك على اسمه ، وبأن رئيس الوفد حاول بعد عودته من المقابلة اغراء الشمسى على قبول منصب وزير مصر المفوض فى روما الا أن الاخير لم يقبل المنصب(١٦) .

وتقيم دار المندوب السامى تشكيل الوزارة النحاسية ..

تتحدث أولا عن رد فعل تعيين النقراشي افندى وزيرا للمواصلات فتذكر أن هذا التعيين قد قوبل بعدم الرضاء سواء لدى المصريين أو لدى الاجانب المقيمين بمصر ، وغير مفهوم الاساس الذى بنى عليه السير لورين رأيه بعدم الرضاء المصرى عن هذا التعيين فيما عدا ما ذكره من أن المدير العام للسكك الحديدية عبد الحميد سليمان باشا قد أعرب عن تشاؤمه فيما يتصل بامكانية التعاون مع النقراشي .

تنتقل بعد ذلك الى الحديث عن « عثمان محرم » فتذكر أنه كان من المعارضين لاتفاقيات مياه النيل المعقودة ١٩٢٩ ، ويتساءل السير لورين عما سيكون عليه موقف الوزير الجديد .. هل سيبتلع الحجج التى كان يتذرع بها فى معارضته أم أنه سيجدد هذه المعارضة .

وبالنسبة « لبهى الدين بركات » يذكر المندوب السامى البريطانى أن تعيينه قد تم ارضاء لوالده فتح الله بركات وأن كان يسجل حسن سمعته ويصفه بالاعتدال .

أما « حسن حسيب » فيبدى السير لورين مخاوفه من أنه قد يسبب المتاعب لسبنكس باشا المفتش العام ، ويعتمد فى ابداء هذه المخاوف على ماضى حسيب باشا عندما كان وزيرا للحربية فى وزارة سعد زغلول .

ويعبر المندوب السامى عن شكوكه فيما اذا كان كل من بسيونى بك فى وزارة الاوقاف والغرابلى باشا فى وزارة الحقانية سيؤديان اى دور له قيمـــة .

ويتساءل السير لورين بالنسبة « لمكرم عبيد » عن موقف هذا الاخير من الاتفاقيات المـــالية المعقودة فى مارس ١٩٢٩ والتى هاجمها هجوما مريرا وقتذاك .

---

(١٥) F.O. 407/210 No. 3 Hoare to Henderson, Jan. 2, 1930 — Tel. No. 3.

(١٦) F.O. 407/210 No. 10 Loraine to Henderson, Jan. 4, 1930 — Desp. No. 12.

فيما يتصل « بواصف غالى » فلا يرى أنه سيلعب دورا مؤثرا فى المفاوضات المقبلة ، وأن دوره سيقتصر على السباحة مع التيار دون القيام بأى جهد لتوجيه الامور ، ثم عن تعيين صفوت يذكر المندوب السامى أن لا قيمة تذكر للرجل(١٧) .

* * *

لأسباب كثيرة يمكن القول أن الوزارة النحاسية الثانية هى فى حقيقتها **وزارة مفاوضات النحاس ـ هندرسون :**

١ ـ فمن ناحية فان تلك الوزارة قد تألفت خصيصا لمتابعة المفاوضات التى كانت قد جرت بين محمد محمود باشا ووزير الخارجية البريطانية وهو ما سجله النحاس فى خطابه بقبول تأليف الوزارة فى أول يناير ١٩٣٠ والذى جاء فيه أن من أهم ما سوف تسعى اليه وزارته « تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا ، والوصول الى أتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى »(١٨) ، ثم سجله مرة أخرى فى خطبة العرش فى ١١ من نفس الشهر التى قال فيها أن أمل حكومته « أن تسير بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين »(١٩) .

٢ ـ من ناحية أخرى فان شهرين ونصفا تقريبا (٣١ مارس ـ ٨ مايو) من عمر الوزارة الذى لم يتجاوز الخمسة شهور والنصف قد قضيت فى المفاوضات بين الطرفين ، ثم أن الفترة التى سبقت اجراء المفاوضات أو التى أعقبتها كان الشاغل الاساسى للحياة السياسية فى مصر هو الاستعداد لها أو تقييم الموقف بعد اخفاقها .

٣ـ من ناحية أخيرة فان العلاقات بين الوزارة النحاسية باعتبارها ممثلة للوفد وبين سائر القوى السياسية فى البلاد (الانجليز ـ القصر ـ الأحزاب المعارضة) قد تأثرت تماما بمسيرة المفاوضات المذكورة ، مما أثر بدوره على موقف الوزارة وقرر مصيرها .

* * *

يدعو ذلك الى أن نسجل ، وبايجاز ، كيف جرت هذه المفاوضات ؟ ثم ما انتهت اليه .

فى ٣ فبراير طلبت الحكومة من البرلمان تفويضا للمفاوضة مع الجانب

(١٧) Ibid.

(١٨) الوقائع المصرية العدد ٢ لسنة ١٩٣٠ .

(١٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ج ٢ .

البريطانى ، وفى ٦ منه حصلت على التفويض المذكور الذى تشكل فى أعقابه وفد المفاوضة من رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والاشغال والمالية(٢٠) .

وبدات المفاوضات فى ٣١ مارس وكان اهم ما تم التوصل اليه خلالها :

١ ــ اقر الوفد المصرى بمبدأ المحالفة وقبله .

٢ ــ وافق الوفد المصرى ايضا على وجود قوة بريطانية فى قناة السويس ، وقد حاول فى البداية قصر هذا الوجود على الضفة الشرقية الا انه تحت الضغط الشديد من الجانب البريطانى وافق على أن يمتد هذا الوجود الى الضفة الغربية من القناة بشرط أن يكون محدودا بمنطقة معينة بعيدا عن الاراضى المزروعة .

٣ ــ كانت مسألة السودان موضع الخلاف بين الطرفين اذ أن الجانب البريطانى صمم على أن تكون المواد الخاصة بالسودان فى الاتفاق غامضة وملتوية ، مثل مادة تقول « بالنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان » ، ومادة أخرى عن أن يكون حق المصريين فى دخول السودان والهجرة اليه « تحت الرقابة التى تفرضها حكومة السودان لصالح السودان(٢١) .. الخ .. مما دعا الوفد المصرى الى رفض هذه الصيغ ثم قطع المفاوضات فى ١٨ مايو والعودة الى أرض الوطن .

* * *

لحوالى شهر ونصف بين الاعلان عن اخفاق المفاوضات واستقالة الوزارة النحاسية تحددت مواقف القوى السياسية المؤثرة فى الوزارة على النحو الآتى :

أولا ــ الوفد : فقد وعى زعماؤه بما طرأ على موقفهم فى الوزارة من حرج نتيجة لفشل المفاوضات مما دعاهم الى وضع خطة متعددة الجوانب تحدث عنها المستر هور ، القائم بأعمال المندوب السامى فى القاهرة ، فى تقرير طويل بعث به الى وزارة الخارجية البريطانية بعد نحو تسعة أيام من انقطاع المفاوضات .

يتحدث المستر هور فى جانب من هذا التقرير عن أن الصحف المعبرة عن الوفد لم تفعل ما اعتادت أن تفعله فى أعقاب اخفاق كل جولة من جولات المفاوضات السابقة بين الطرفين بشن حملة على البريطانيين ، وأنها تلتزم هذه المرة بنشر الانباء التى تدور أكثر حول احتمالات استئناف المفاوضات من جديد .

---

(٢٠) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ــ البريطانية ص ٢٢٣ .

(٢١) محضر الجلسة الثانية والعشرين من مفاوضات سنة ١٩٣٠ (رياسة مجلس الوزراء صفحة ٨٤ عن السودان) .

وترى دار المندوب السامى فى القاهرة أن موقف الوفد فى هذا الشأن قد اتسم بالاعتدال ، ولا شك أن الزعامات الوفدية قد استهدفت من وراء ذلك تحييد الجانب البريطانى فى صراعها المنتظر مع خصومها الداخليين . ولا يمكن القول أنها قد نجحت فى ذلك .

تمثل الجانب الآخر من الخطة الوفدية فى العمل على تعبئة الجماهير التى تساند الحزب الكبير بهدف تحذير خصومها مما يمكن أن يترتب على سعيهم للعصف بها من نتائج وخيمة . ويتحدث نفس التقرير البريطانى عن الاستعدادات الكبيرة التى كانت تجرى وقتذاك لتدبير استقبال شعبى كبير لوفد المفاوضين لدى عودتهم الى أرض الوطن وعن النشاط الذى يقوم به مديرو المديريات وأعضاء مجالس المديريات التى كانت قد تشكلت مؤخرا وقتذاك ونشاطهم فى تعبئة الجماهير للزحف والاشتراك فى هذا الاستقبال(٢٢) .

الجانب الثالث من الخطة بالسير قدما فيما اسمته دار المندوب السامى « توفيد الادارة المصرية » ، أى جعلها وفدية ، ولما كان ما اقدمت عليه الوزارة فى أول عهدها من اقالة ثمانية من المدبرين وكبار الموظفين قد سبب استياء شديدا(٢٣) فانها لجأت الى أسلوب آخر فى هذا الصدد هو « تجميد كبار الموظفين غير الوفديين » فاذا كان هؤلاء من وكلاء الوزارات يتم تجاهلهم من جانب وزرائهم ، ثم ما يمكن أن يصحب هذا التجاهل من سحب الاختصاصات .

أخيرا فان الوفد كان يسعى لما اسمته الوثيقة الانجليزية « بقص أجنحة الملك » وما شبهته بأنه دور شبيه بالدور الذى لعبته من قبل « جمعية الاتحاد والترقى » فى تركيا(٢٤) . ولا شك أن المستر هور كان يعنى هذا مشروع محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب الدستور أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور(٢٤) .

ثانيا : يأتى دور المعارضة وبالذات حزب الاحرار الدستوريين الذى راى الفرصة سانحة لاقتناصها .

ففى ٢٧ مايو رفع زعماء هذا الحزب عريضة للملك فؤاد وصفوا فيها الاغلبية البرلمانية التى تستند اليها حكومة الوفد بأنها « أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة » أى لم يعد لوجودها مبرر بعد فشل هذه الغاية ،

---

(٢٢) F.O. 407/210 No. 41 Hoare to Henderson, May 17, 1930 — Desp. No. 476.

(٢٣) F.O. 407/210 No. 26 Loraine to Henderson, Jan. 25, 1930 — Desp. No. 93 Conf.

(٢٤) F.O. 407/210 No. 41 Hoare to Henderson, May 17, 1930 — Desp. No. 476.

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١٠٧ .

وقرروا أن الحالة فى مصر منافية للدستور والقانون ولأبسط قواعد العدل . وطلبوا فى النهاية من الملك ان « يتلافى الأمر بحكمته » (٢٦) .

وانثنى الأحرار الدستوريون بعد القصر يتصلون بدار المندوب السامى يسعون لاقناعها بعدم جدوى استمرار الوزارة النحاسية فى الحكم ، بل وبخطورة هذا الاستمرار .

احدهم وهو « عبد الملك حمزة بك » القائم بالاعمال السابق فى المفوضية المصرية بلندن يتحدث لبعض موظفى دار المندوب السامى عن سياسة القمع التى تسير عليها حكومة النحاس ، وعن المسئولية البريطانية عن هذه السياسة .. وكان رايه انه طالما ان السياسة الانجليزية هى المسئولة فى النهاية عن تأليف وزارات معينة فمن الواجب ان تضع حدودا لـما يمكن أن تتصرف فى نطاقه هذه الوزارات .. وينهى حمزة بك حديثه بقوله أنه عندما كان فى لندن أجرى بعض الاتصالات بنواب من حزب العمال الحاكم وأنهم مقتنعون بأنه « من الظلم بل من المستحيل تسليم تلك البلاد التعسة (يقصد مصر) لديمقراطية جامحة وغير متعلمة » .

آخر هو « سليمان بك فوزى » رئيس تحرير الكشكول اتصل بالسكرتير الشرقى بدار المندوب السامى بمناسبة محاكمته بتهمة الهجوم على بعض الزعماء الوفديين وشكا له مما اسماه « بالدكتاتورية النحاسية » وكيف أنه حكم على مواطن بالسجن ستة شهور لمجرد أنه تفوه ببعض ألفاظ انتقاد للناحس وذكر له أن ترك الوفد سادرا فى سياسته دون تدخل من الجانب البريطانى سيؤدى الى اقامة « نموذج كامل من الطغيان الفاشى » .

ثالث هو « حامد العلايلى بك » اشتكى للسكرتير الشرقى من الطغيان غير المحتمل من جانب الوفديين وكيف أنهم دبروا مظاهرة يتزعمها أحد العمد فى دائرة المنزلة التى كانت تجرى فيها انتخابات لمجلس الشيوخ دخلها ابن عم حامد بك عن الاحرار الدستوريين وهزم فيها من جانب المرشح الوفدى كيف أنهم دبروا مظـاهرة بعد هذه الهزيمة هاجموا فيها منزل حامد بك فى « برمبال الجديدة » الواقعة فى تلك الدائرة(٢٧) .

ثالثا ـ القصر : فقد وجد الملك فؤاد أن اخفاق مفاوضات النحاس ـ هندرسون قد قـدم له فرصة ذهبيـة للتخلص من الوزارة الوفدية يجب الا يفوتها .

وتسجل الوثائق البريطانية أنه ابتداء من ١٣ مايو ١٩٣٠ ، أى بعد خمسة أيام فقط من اعلان قطع المفاوضـات المصرية البريطانية ، عادت صحيفة « الاتحاد » الناطقة بلسان حزب القصر الى شن الهجوم على الوفد واتهام زعمائه بالعجز وسوء التصرف مما ادى الى فشل المفاوضات ،

---

(٢٦) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ص ٧١٩ .
(٢٧) F.O. 407/210 No. 55 Loraine to Henderson, June 7, 1930 — Desp. No. 548.

فى نفس الوقت اخذت « الليبرتيه » جريدة القصر الاخرى تشارك فى الحملة بسلسلة من المقالات .

وتسجل نفس الوثيقة أن الملك يقوم باعداد « هجوم مضاد » على الوزارة الوفدية بهدف الاطاحة بها(٢٨) .

فى نفس الوقت يقوم الشيخ المراغى شيخ الازهر بالاتصال بالسكرتير الشرقى ليبلغه أن مصر فى طريقها الى حالة من الفوضى المالية والادارية شبيهة بتلك التى حدثت أيام اسماعيل وعرابى .. وان مسئولية الانجليز عن هذا الوضع لا مراء فيها طالما أن سياستهم هى التى ادت الى تشكيل الوزارة الاخيرة ، وانهم اذا لم يتدخلوا فلن تستبعد احتمالات الحرب الأهلية(٢٩) .

وفى هذا الجو يصل التوتر بين سائر الاطراف الى مداه ويتحدث النقراشى عن الاحتمالات المخيفة التى يمكن أن تترتب على محاولة الملك طرد الوفد من الوزارة(٣٠) ويأتى الصدام حول مسألتين .. احداهما تعيين الشيوخ الجدد ، وثانيتهما قانون محاكمة الوزراء .

فقد حاول الملك تعطيل صدور المراسيم الخاصة بالاستجابة لمطلب الوزارة فى هاتين المسألتين مما دعا النحاس الى التهديد بالاستقالة(٣١) .

ثم تبع هذا التهديد بأن تقدم باستقالته فعلا فى ١٧ يونيه وكان الهدف الواضح من وراء ذلك الضغط على الملك مما اتضح بعد ذلك سواء فى الخطبة التى القاها النحاس فى نفس اليوم فى مجلس النواب يشرح فيها الاسباب التى ادت الى تقديمه لاستقالته والتى حققت هدفها باستنفار النواب الوفديين(٣٢) ، أو بتدبير مظاهرة شعبية يسير فيها الألوف تقرر لها يوم الجمعة ٢٠ مايو(٣٣) .

الا أن الملك كان أسرع من خصومه فقد أصدر أمره قبل يوم من المظاهرة (١٩ مايو) بقبول استقالة النحاس وتكليف اسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة مما طوى معه ليس فقط عهد الوزارة النحاسية الثانية انما مرحلة اخرى من مراحل الوزارات الدستورية أعقبه عهد جديد لم يكن حربا على الوزارات الدستورية فحسب وانما كان حربا على دستور ١٩٢٣ نفسه .. ذلك هو عهد دستور ١٩٣٠ والتجربة الثانية من الوزارات الملكية .

---

(٢٨) F.O. 407/210 No. 41 Hoare to Henderson, May 17, 1930 — Desp. No. 476.

(٢٩) F.O. 407/210 No. 55 Op. Cit.

(٣٠) F.O. 407/210 No. 41 Op. Cit.

(٣١) F.O. 407/210 No. 53 Loraine to Henderson, June 16, 1930 — Tel. No. 268.

(٣٢) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية — الحولية السابعة ص ٧٧٤ وما بعدها .

(٣٣) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ص ٧٢١ .

الباب الرابع

الفصل السابع

« دستور ١٩٣٠ والوزارات الملكية »
التجربة الثانية ١٩٣٠ ــ ١٩٣٤

أربع سنوات فقط كانت قد مضت على فشل تجربة الوزارات الملكية الاولى (يونيو ١٩٢٦) حين عاد القصر ليكرر التجربة (يونية ١٩٣٠) وكما نأ وجوه التشابه بين التجربتين قد تعددت فان مصيرهما كان نفس المصير ..

ويمكن تسجيل **وجوه التشابه** فيما يلى :

١ ـــ أن الوزارات الثلاث التى تم تشكيلها فى اطار هذه التجربة (صدقى الأولى وصدقى الثانية وعبد الفتاح يحيى الأولى) ، قد تمت بمبادرات ملكية صرفه ، فالملك فؤاد دون أى سلطة دستورية أخرى ودون أى قوة سياسية ذات تأثير قد انفرد باتخاذ القرار ثم بتنفيذه ، وذلك برغم ارادة البرلمان الوفدى الذى كان قائما وبدون علم الانجليز الذين اعتادوا على التدخل فى مثل هذه المسألة .

٢ ـــ اذا كانت المواجهة على نحو مباشر بين المعارضة الشعبية وبين القصر على عهد الوزارات الزيورية (التجربة الملكية الأولى) أوضح منها على عهد حكومة صدقى التى استأثرت بالنصيب الاوفى من هذه المواجهة فليس مرد ذلك الى ان السيطرة الملكية على الوزارات الصدقية كانت أقل منها على الوزارات الزيورية وانما مرده الى الفروق بين شخصيتى الرجلين .. زيور بشخصيته المرنة اللاهية مما يجعل من الصعوبة أن يكون طرفا فى خصومة عنيفة ، وصدقى بشخصيته الصلبة مما يغرى خصومه أو بالاحرى خصوم القصر على أن يكون هدفا لعنفهم .

وتتبدى طبيعة سيطرة الملك فؤاد على عهد صدقى بوزاراته الثلاث فى أمور كثيرة : فى اختيار صدقى نفسه ، فى الدستور الذى حاول هذا فرضه على البلاد والذى استهدف أساسا توسيع الصلاحيات الملكية ، فى نوعية الوزراء الذين تشكلت منهم الوزارات الثلاث ، ثم فى التخلص من صدقى واحلال عبد الفتاح يحيى محله على صورة لا يمكن وصفها الا بأنها مهينة للأول .

٣ ـــ ثم أن ما قام به القصر على عهد هذه التجربة الجديدة من الوزارات الملكية باقامة حزب جديد موال هو « حزب الشعب » يشبه الى حد كبير ما قام به قبل ذلك من اقامة « حزب الاتحاد » ، فكلا الحزبين قد تشكل بتدبير من القصر تعاونه الوزارة القائمة ، وكلاهما قد تشكل من رجال وقعوا تحت شكل من اشكال الاغراء أو شكل من اشكال التهديد أو بالأحرى تطلعوا الى القصر طمعا فى تحقيق مصلحة أو تجنبا لضياع مصالح .. ثم أن كليهما قد نظر الى الملك أو الى رجاله يستلهمهم الوحى فيما يصنعه ، ويتضح ذلك على وجه حاد وقاطع بما حدث لصدقى نفسه ، الرئيس الأول للحزب ، فما أن تم استبعاده عن رئاسة الوزارة حتى تبع ذلك استبعاده عن رئاسة الحزب واختير خلفه فى رئاسة الوزارة رئيسا للحزب .

٤ ـ وكما واجهت التجربة الملكية الأولى فى الوزارات تحالفا من اقوى حزبين فى البلاد (الوفد والاحرار الدستوريين) فانه بعد انقضاء فترة قصيرة على بدء التجربة الثانية عاد هذا التحالف للظهور بالرغم من اختلاف الزعامات فى المرحلتين وبالرغم من الاختلافات المريرة بين الطرفين التى شهدتها المرحلة السابقة لحكومة صدقى وذلك على عهد وزارتى محمد محمود والنحاس باشا بالتوالى .

الا انه مع كل وجوه الاتفاق السابقة بين التجربتين الملكيتين فان هناك بعض وجوه الاختلاف مما يجب تسجيله ونحن بصدد الحديث عن تلك التجربة الثانية من تجارب الوزارات الملكية .

الاختلاف الأول : انه بينما جرت التجربة الأولى فى ظل حماية بريطانية كفلها ذلك الصدام الذى جرى بين سعد زغلول والبريطانيين نتيجة لحادثة السردار المشهورة ، فان تلك التجربة الثانية قد ترتبت عن حياد بريطانى فى الصراع الذى شهدته الاسابيع الاخيرة من عهد الوزارة النحاسية الثانية.

حقيقة أن النحاس باشا قد اتهم الجانب البريطانى بأنه باعلانه الحياد فى هذا الصراع انما يغرى الملك فؤاد بالعصف بوزارته(١) الا أنه مما لا شك فيه أن الموقف يختلف عن الوقوف صراحة ضد الوزارة الوفدية أو التصميم على الاطاحة بها كما حدث على عهد وزارة الشعب .

وتتضح قيمة اختلاف الموقف البريطانى من طبيعة المقاومة الوفدية ضد عهد التجربتين الملكيتين .. فبينما كانت هذه المقاومة محدودة على عهد التجربة الاولى رغم وجود سعد نفسه على رأس الوفد خلال هذا العهد فانها كانت واسعة النطاق على عهد تجربة صدقى ، ولا شك أن الاحساس بالحياد البريطانى كان وراء اتساع نطاق تلك المقاومة الوفدية .

الاختلاف الثانى : بدا فيما تعلمه القصر كما تعلمه صدقى من التجربة الأولى ، ذلك أن تعطيل الدستور على عهد الوزارتين الزيوريتين ، وهو ما حدث ايضا على عهد وزارة محمد محمود قد منح الوفد ذريعة قوية يستند اليها فى مقاومة العهدين المذكورين ، وهى ذريعة الكفاح من أجل الدستور .

ولا شك ان مثل هذا الكفاح كان يمكن أن يجد باستمرار من يدعمه ويؤيده بل ومن يضحى فى سبيله من صفوف الشعب ، كما يمكن أن يجد فى نفس الوقت آذانا صاغية لدى الرأى العام الاوربى وبالذات الرأى العام البريطانى .

ومن ثم فان التجربة الثانية لم تكن تجربة تعطيل الدستور وانما كانت تجربة تنظيم الدستور على حد تعبير صدقى باشا ، أو كما قال فى مذكراته

(١) F.O. 407/210 No. 66 Loraine to Henderson, June 21, 1930 Tel. No. 282.



اسماعيل صدقى باشا

ـ ولد فى ١٨٧٥ والده أحمد شكرى باشا من كبار رجال الحكومة فى عهد اسماعيل وتوفيق .

ـ تعلم بمدرسة الفرير ثم التحق بمدرسة الحقوق الفرنسية حتى تخرج منها .

ـ اشتغل كاتبا للنيابة ثم مساعدا فى ايتاى البارود والمحلة وطنطا ثم رئيسا للنيابة بالاسكندرية .

ـ عمل بمجلس بلدى الاسكندرية حتى أصبح سكرتيرا عاما للبلدية بها .

ـ تولى منصب سكرتير عام وزارة الداخلية ١٩٠٨ ثم أصبح وكيلا لها ١٩١٠ .

ـ اختير ناظرا للزراعة فى فبراير ١٩١٤ .

ـ تولى رئاسة الوزارة أول مرة ١٩٣٠ وقد تولى هذا المنصب أكثر من مرة بعد ذلك .

« كانت سياستى ان أنظم الحياة النيابية والدستورية تنظيما جديدا يتفق ورايى فى الدستور واستقرار الحكم والقضاء على الفوضى »(٢) .

وعلى ضوء كل تلك الحقائق بدأت التجربة الملكية الثانية وتشكلت وزارة اسماعيل صدقى الاولى .

٤١ ــ وزارة اسماعيل صدقى الأولى
١٩ يونيه ١٩٣٠ ــ ٤ يناير ١٩٣٣

فى أعقاب عودة النحاس باشا ووفد المفاوضات من لندن بعد قطع مفاوضات النحاس ــ هندرسون فقد ساد التوقع بقرب سقوط الوزارة . وقد غذى الشعور بذلك تجارب سابقة لتحطم الوزارات على صخرة فشل المفاوضات (وزارة ثروت الثانية ووزارة محمد محمود الاولى) .

وقد حاولت الوزارة النحاسية تجنب نفس المصير بوسائل متعددة .. منها السعى لاستمرار التفاهم مع الجانب البريطانى سواء باطلاق التصريحات وأهمها التصريح الذى قال فيه النحاس « لقد خسرنا المعاهدة ولكن كسبنا صداقة الانجليز » ، أو بعدم قطع الاتصالات مع المندوب السامى فى القاهرة بهدف التوصل الى حل لمسألة السودان وهى المسألة التى قطعت بسببها المفاوضات .

على الجانب الآخر فقد سعت الوزارة الوفدية الى تقليم اظافر القصر مما بدا فى عمليتين .. أولاهما قانون بمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور وكان الهدف من ذلك منع تكرر تجربة زيور أو تجربة محمد محمود وثانيتهما منع الملك من تعيين عدد من أنصاره فى مجلس الشيوخ .

وكانت هاتان القضيتان محور الصراع بين الوفد والقصر خلال شهر يونيه ، وكان الموقف البريطانى فيصلا فى هذا الصراع . ولا شك أن السير برسى لورين قد اضاء النور الاخضر للقصر للاطاحة بالوزارة الوفدية عندما أبلغ الجانبين المتصارعين التزامه بالحياد بينهما(٣) . ولا شك أن الوفد قد وعى تلك الحقيقة وهو ما ذكره النحاس فى لقاء له مع المندوب السامى فى أعقاب قبول استقالته من أن الحياد البريطانى كان مستحيلا وأنه ليس له الا معنى واحدا هو ترجيح الكفة الى جانب الملك ، وقد اتهم الرجل الجانب البريطانى بتدمير المفاوضات وتحطيم الوفد نتيجة لمساعدة الملك على فعل فعلته(٤) .

---

(٢) مذكراتى لاسماعيل صدقى ص ٤٢ .

(٣) F.O. 407/210 No. 59 Loraine to Henderson June; 18, 1930 Tel. No. 275.

(٤) F.O. 407/210 No. 66 Loraine to Henderson June, 21, 1930 Tel. No. 282.

على أى الاحوال فقد قبلت استقالة الوزارة النحاسية الثانية فى ١٩ يونيه عام ١٩٣٠ واعلن فى نفس اليوم تشكيل وزارة اسماعيل صدقى الاولى على النحو الآتى :

● اسماعيل صدقى باشا	للرئاسة والداخلية والمالية
● محمد توفيق رفعت باشا	للحربية والبحرية
● عبد الفتاح يحيى باشا	للحقـــانية
● حافظ حسن باشا	للاشغال العمومية والزراعة
● على ماهر باشا	للمعارف العمومية
● محمد حلمى عيسى باشا	للاوقـــاف
● حافظ عفيفى باشا	للخارجية(٥)

وهناك ملاحظتان تتصل بهذا الشكيل الوزارى :

اولاهمـــا :

تركيز السلطة الشديد فى يد صدقى فهو لم يكتف أن يكون رئيسا للوزراء بل قرر فى نفس الوقت أن يكون وزيرا لوزارتين من أهم الوزارات العشر التى تتكون منها الوزارة المصرية وهما وزارة الداخلية ــ وهى نفس الوزارة التى كان وزيرا لها فى العهد الزيورى والتى قاد منها حملات للاستئثار بالسلطة ــ حدت بأحمد زيور والملك فؤاد الى الشعور بالراحة لدى التخلص منه اثناء أزمة « الاسلام وأصول الحكم » المشهورة(٦) . بالاضافة الى وزارة المالية التى كان توليها يعنى القدرة على انفاق الاموال لتدعيم سلطة الوزارة والقصر دون تعدد الشخصيات المسئولة عن ذلك .

ثانيتهمـــا :

ان الوزارة قد حرصت مع بداية عهدها على عدم اضفاء الصيغة الحزبية على نفسها ، حقيقة أن كلا من عبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفى كانا من الاحرار الدستوريين الا أن الاول كان قد استقال من الحزب منذ أوائل عام ١٩٢٩ كما أن الثانى قد تقدم باستقالته ايضا فى أعقاب قبوله لمنصب وزير الخارجية فى الوزارة الجديدة .

وبلاحظ المندوب السامى البريطانى فى القـــاهرة أن الرجلين كانا منذ وقت ، من الجناح الموالى للقصر من رجال الاحرار الدستوريين .. ويقول

(٥) الوقائع المصرية العدد ٥٨ لسنة ١٩٣٠ .
(٦) انظر الفصل الثالث الباب الرابع .

ان علاقة عبد الفتاح يحيى الودية بالقصر كانت علاقة قديمة اما حافظ عفيفى فقد تحول الى الالتصاق بالملك منذ عام ١٩٢٩(٧) .

نفس الموقف التزم به وزراء حزب الاتحاد الذين اشتركوا فى الوزارة الصدقية (توفيق رفعت وعلى ماهر ومحمد على عيسى) فقد استقالوا جميعا من الحزب قبيل الدخول فى الوزارة أما حافظ حسن باشا فقد كان الوزير الوحيد الذى لم يكن له انتماء حزبى من قبل ، وهو بالاضافة الى علاقته الطيبة بالقصر قد اشترك قبل ذلك فى وزارة عدلى الانتقالية وهو ما أهله للاشتراك فى الوزارة الجديدة(٨) .

* * *

يلاحظ أنه من بين جميع الوزارات التى تألفت منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى بلغت نيفا وأربعين وزارة فانه لم تحظ وزارة منها بما حظيت به وزارة اسماعيل صدقى الاولى من عداوة شعبية تفجرت فى اعمال عنف بالغة خصوصا خلال الجانب الأول من عهد هذه الوزارة .

ثم ان من وجوه التناقض الغريبة أن يكون رد فعل تلك العداوة الشعبية الجارفة عمرا مديدا نسبيا لتلك الوزارة ، ذلك أن عهدها قد طال حتى بلغ أكثر من عامين ونصف وهو عمر لم تعشه أى وزارة أخرى على امتداد الحقبة المذكورة .

ومثل هذا الوضع فى حاجة الى تفسير ..

فقد أبدى الوفد مع تشكيل الوزارة الصدقية مقاومة عنيفة لها .. على المستوى البرلمانى أولا ثم على المستوى الجماهيرى بعد ذلك .. وقد ترتب على هذه المقاومة مجموعة من النتائج يمكن القول بأنها قد أدت فى النهاية الى بقاء صدقى ورجاله فى السلطة على طول تلك السنوات .

تتصل النتيجة الأولى بموقف الجانب البريطانى .. ففى أعقاب قبول استقالة الوزارة النحاسية التقى الدكتور حامد محمود مستشار المفوضية المصرية بلندن ، ومن رجال الوفد .. التقى بالمستر هندرسون فى مجلس العموم يشكو له فيها من أن الأزمة قد نتجت عن التدخل البريطانى وانها تنذر بنتائج وخيمة ، وقد رد عليه وزير الخارجية البريطانى بأنه لو كان الوفد قد وقع المعاهدة لما حدث هذا ولما انتهك الدستور(٩) .

---

(٧) oF.O. 407/212 No. 10 Loraine to Henderson June 27, 1930. Desp. No. 622.

(٨) Ibid.

(٩) F.O. 407/210 No. 70 Note of conversation by Mr. Dalton, June 23, 1930.

تبع ذلك أن كتبت لندن الى ممثلها فى القاهرة تتحدث عن امكان عودة الوفد على أن تؤخذ عليه الضمانات الكافية بحسن السلوك(!)(١٠) .

رد السير برسي لورين على ذلك بمذكرة طويلة يعدد فيها سقطات الحكومة الوفدية الأخيرة .. منها فصل كبار الموظفين أو نقلهم الى مناصب قليلة الأهمية ، ومنها صبغ الادارة بالصبغة الوفدية مما أدى الى افتقاد النظام فيها ، ومنها قمع المعارضة ورفض أى نقد ، ومنها تعديل بعض القوانين لصالح الوفد مما صبغ الحزب الكبير بالصبغة الفاشية .

ثم خرج من ذلك الى الحديث عن الجهود التى بذلها الوفد لكسب تأييد الجيش المصرى وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج خطيرة(١١) .

وتبع المندوب السامى مذكرته السابقة ببرقيتين الى لندن يقترح فيهما السياسة التى ينبغى على بريطانيا اتباعها فى مواجهة الموقف الجديد وقد ظل ما جاء فى هاتين البرقيتين أشبه بدستور بقيت تتبعه السياسة الانجليزية فى مصر حتى انقضاء مدة خدمة السير برسى لورين فيها وبداية عهد السير مايلز لامبسون عام ١٩٣٣ .

جاء فى البرقية الأولى المؤرخة فى ٢٨ يونية عام ١٩٣٠ أن موقف الوفد المعارض للسياسة البريطانية قد بدأ يتضح .

ثم انتقل الى الرد على مطلب حكومته بتوجيه تحذير للملك بعدم الاعتداء على الدستور بأن مثل هذا المطلب سوف يعتبره الملك تدخلا فى الشئون الداخلية وان ذلك قد يؤدى الى سقوطه .

كما أنه ذكر أن التدخل على نحو أو آخر سوف يؤدى فى النهاية الى مظاهرة جانب على الجانب الآخر وهو ما يجب الا تتورط فيه السياسة البريطانية(١٢) .

أما البرقية الثانية فقد تضمنت تحذيرا مؤداه أن أى ضغط أو انذار للملك قد يؤدى فى النهاية الى قلب الميزان نهائيا لصالح الوفد وأنه سوف يترتب على ذلك الاعتماد تماما على الوفد بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من « آثار مميتة على سياستنا المعلنة »(١٣) .

---

(١٠) F.O. 407/210 No. 71 Henderson to Loraine June 24, 1930 Tel. No. 211.

(١١) F.O. 407/210 No. 72 Loraine to Henderson June 25, 1930 Desp. No. 569.

(١٢) F.O. 407/210 No. 15 Loraine to Henderson, June 28, 1930 — Tel. No. 292.

(١٣) F.O. 407/210 No. 76 Loraine to Henderson June 28, 1930 Tel. Unnumbered.

وكان معنى الالتزام بسـياسة عـدم التدخل التى تضمنتها البرقيتان السابقتان للسير لورين أن ترك الميدان للقصر وللوزارة الصديقة يمرحان فيه بقمع المقاومة الشعبية التى فجرها الوفد من ناحية وباصدار دستور ملكى وخلق حياة برلمانية كانت بدورها حياة برلمانية ملكية ، ووزارة صدقى صنعت بهذا ما لم تصنعه أى وزارة سابقة وما لم تصنعه أيضا أى وزارة لاحقـة (!) .

تدرجت سياسة القصر ووزارة صدقى فى مراحل متتالية نسجلها فيما يلى كما نسجل عليها مجموعة من الملاحظات .

١ ـ بدات الوزارة الصدقية عهدها باستصدار المراسيم القاضية بتأجيل جلسات مجلسى البرلمان الوفدى لمدة شهر ، وبالرغم من الحماس الجارف الذى اجتاح أعضاء المجلسين وهجومهم العنيف على الوزارة(١٤) الا أنه قد فاتهم سحب الثقة من الوزارة فى الجلسات التى قرئت فيها قرارات التأجيل مما مهد بعد ذلك لحل البرلمان ، بالطريق الذى اقره دستور ١٩٢٣ ثم التمهيد للاطاحة بهذا الدستور واحلال دستور بديل .

٢ ـ استتبع هذا أن بدأ الوفد يقود حركة مقاومة شعبية للوزارة الجديدة خلال الشهر التالى تفجرت فى احداث عنف بالغة فى الزقازيق فى أول يوليه وفى المنصورة فى ٨ من نفس الشهر ، ثم فى مدن القناة ، وفى السويس ، وفى الاسكندرية بعد ذلك بأسبوع حيث قتل بضع عشرات كما أصيب مئات آخرين اصابات بالغة(١٥) .

بالرغم من ذلك فقد سارت الوزارة فى طريقها لا تلوى على شىء وقد دعم من موقفها قبول الحكومة البريطانية لرد اسماعيل صدقى لتبليغها اليه ولرئيس الوفد بمسئوليتهما عن حماية أرواح الأجانب ، والذى جاء فيه بأنه « لا يمكن الا أن يؤول الا على أنه تدخـل بمعنى معين فى الشـئون الداخلية » . وكان لهذا القول « شأن كبير جدا فى انجلترا بل فى العـالم كله »(١٦) على حد تعبير صدقى باشا .

أما فى مصر فقد أدى تأكيد موقف الحياد البريطانى الى أن تتخـذ حكومة صدقى الخطوة التالية باصدار دستور جديد .

٣ ـ بالرغم من أن وزارات عديدة قد عمدت الى تعطيل دستور ١٩٢٣ فان وزارة واحدة هى التى لجأت الى استبداله بدستور جديد هى وزارة صدقى والدستور هو دستور ١٩٣٠ .

---

(١٤) بيان ما حدث فى جلستى مجلس الشيوخ والنواب ـ انظر أحمد شفيق : الحولية السابعة ص ٧٩٢ ـ ص ٨٢٣ .
(١٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ص ١٢٠ ـ ١٢١ .
(١٦) مذكرات صدقى ص ٤٠ ـ ٤١ .

يبرر الرجل الغاءه لدستور ١٩٢٣ بأنه كان « منقطع الصلة بالماضي فانه على وجه العموم ، وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخابات بدرجتين ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب »(١٧) .

الا أن الحقيقة التى تؤكدها دراسة الدستورين دراسة مقارنة هى أن الهدف من وراء وضع الدستور الجديد كان تدعيم سلطة القصر على الحياة السياسية فى مصر تماما . باختصار فانه كما كانت الوزارة الصدقية وزارة ملكية فان الدستور الذى وضعته هذه الوزارة كان بدوره دستورا ملكيا .. أو على حد تعبير صحيفة الأحرار الدستوريين ، (السياسة) التى شاركت فى الهجوم على الدستور الجديد فأسمته دستور الحكومة بينما أسمت دستور ١٩٢٣ دستور الأمة(١٨) .

٤ ــ لم يبق بعد ذلك سوى تطبيق دستور ١٩٣٠ . ولما كانت وزارة صدقى هى التى صنعت هذا الدستور فقد كان لزاما عليها أن تصنع برلمانا له ، ولما كان مطلوبا أن يشغل هذا البرلمان رجال من حزب الحكومة فقد كانت آخر خطى الوزارة صنع هذا الحزب .

وعلى هذا الأساس فقد تشكل فى نوفمبر هذا الحزب المنبثق من ارادة الحكومة والمعادى لكل مشاعر الشعب والذى لم يجد صدقى ، زيادة فى السخرية ، اسما للحزب الجديد سوى اسم الشعب فأسماه « حزب الشعب » . وقد الفه رئيس الوزراء وشغل منصب الرئاسة فيه واصدر له صحيفة هى صحيفة « الشعب » ويسجل أحد المعاصرين ممن اشتغلوا فى هذه الصحيفة رأيه فى الحزب فيقول « كان وجود رئيسه فى الحكم قد ساعد على أن يتهافت عليه العمد والأعيان وأصحاب المصالح وعباد السلطان وهم كثيرون لسوء الحظ »(١٩) .

وتجرى الانتخابات لتكوين البرلمان طبقا للدستور الجديد وتقاطعها الجماعتان السياسيتان الرئيسيتان فى البلاد .. الوفد والأحرار الدستوريون وتشارك فيها أحزاب القصر (الشعب والاتحاد) بالاضافة الى الحزب الوطنى الذى اتسمت علاقته بالقصر عموما بالود خلال تلك المرحلة .. ويصف نفس المراقب هذه الانتخابات بأنها كانت « أشبه ما تكون بالتمثيلية اشترك فيها رجال الادارة اشتراكا فعليا . ورتبوا الناجحين وغير الناجحين وجاء البرلمان طبقا لهوى الحكومة ولكنه أصبح فى واد والشعب كله فى واد »(٢٠) .

وقد انتهت الانتخابات بأن اتخذت الوزارة الصدقية فى النهاية شكلها الدستورى ، ولكن أى شكل هذا الذى اصطبغ بانعكاس الأوضاع .

---

(١٧) المذكرات السابقة ص ٤٢ .
(١٨) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص ٣٢٥ .
(١٩) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور « بيروت ١٩٧٣ » ص ٧٩ .
(٢٠) المصدر السابق ص ٨١ .

فبدلا من ان ينبثق البرلمان عن الدستور وتنبثق الوزارة عن البرلمان وهو الشكل الدستورى المعروف اذ بالدستور ينبثق عن الوزارة التى تقوم بدورها بتاليف برلمـــان **(على المقاس)** لها وللدستور الجديد (!) .

استمرت المقاومة الشعبية للوزارة خاصـــة بعد أن انضـــم الأحرار الدستوريون للوفد واستمرت فى نفس الوقت سياسة القمع من جانب الوزارة الصدقية لهذه المقاومة الى حد الف معه الطرفان هذه الأوضاع .. الحكومة الفت الحزبين الكبيرين يجاهدان ضدها . وزعماء الحزبين وجماهير الشعب الفوا أن تقوم الحكومة كل يوم بعمل من أعمال الارهاب .. من مصادرة الصحف الى تقديم أقطاب الحزبين للمحاكمة الى مصادرة حريات الجماهير المشتركة فى حركة المقاومة ضدها .

الا أن العامين التاليين (١٩٣١ ، ١٩٣٢) قد شهدا مجموعة من التغييرات كان لها أثرها سواء فى علاقة الأطراف المتصارعة (الوزارة وخصومها) أو فى وضع الوزارة نفسها مما يمكن تسجيله فيما يلى :

أولا : انّ استمرار ســـياسة الارهاب الحكومية قد أدت بالمقـــاومة الشعبية الى سلوك سبيل كانت قـــد لجأت اليه ابان ثورة ١٩١٩ وبلوغ الحركة الوطنية مداها . .ذلك هو سبيل الاغتيال السياسى وتدمير المنشآت العامة مما انتشرت محاولاته خلال عام ١٩٣١ (٢١) .

ثانيا : طفت فى أوائل ١٩٣٢ فكرة بتاليف وزارة قومية . وقد تزعم هذه الفكرة وأخذ يدعو لها محمد محمود رئيس الاحرار الدستوريين .

الا ان الوفد أو بالأحرى قسم من زعامته يضم النحاس ومكرم وماهر والنقراشى قد اعترض على الفكرة ورأى ضرورة المضى فى المقـــاومة الى أن تبلغ هدفها باسقاط الوزارة الصدقية .

وقد ترتب على هذا الاعتراض نتيجتان : أولاهما فض التحالف بين الوفد واحرار الدستوريين ، وثانيتهما خروج عدد من زعمـــاء الوفد عليه وهو الانشقاق الذى عرف فى تاريخ الحزب الكبير بانشقاق السبعة ونصف (!) .

وقد مهدت هذه الأحداث الكبيرة الى تغييرات فى الوزارة بل والى تأليف الوزارة الثـــانية .

٤٢ ــ وزارة اسماعيل صدقى الثانية ٤ يناير ــ ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ :

كان المفروض أن يعيد صدقى تشكيل وزارته مع اجراء الانتخابات وتشكيل البرلمان الجديد بهدف التقدم اليه لنيل ثقته وعرض سياسة وزارته الا أن

---

(٢١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ص ٧٥٠ ــ ٧٥١ .

شيئا من هذا لم يحدث مما يؤكد ما تمت الاشارة اليه من أن البرلمـــان كان وليد ارادة الوزارة لا العكس .

وفى مطلع عام ١٩٣٣ اعاد صدقى تشكيل وزارته ولكن لأسباب بعيدة كل البعد عن الرغبة فى نيل ثقة البرلمـــان .. ذلك أن عام ١٩٣٢ كما ذكرنا قد شهد انفضاض التحالف بين الاحرار الدستوريين من ناحية وبين الوفد من ناحية أخرى بالاضافة الى ما حدث خلاله من انشقاق كبير فى الوفد .. وقد أدى كل ما أصاب المعسكر المعادى للقصر والوزارة الى تفكك بعض التماسك الذى ظل الملك ووزارة صدقى يرون أنه سبيلهم لمواجهة موجات العـــداء الشعبى .

وقد حدث هذا التفكك لسببين :

أولهما : تقاذف الاتهامات بين الوزراء بتصرفات مالية مشبوهة(٢٢) .

ثانيهما : حادثة البدارى .. فقد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس ١٩٣٢ ، وعندما استأنف القاتلان الحكم الصادر على أحدهما بالاعدام وعلى الثانى بالاشغال الشاقة أمام محكمة النقض أصـــدر عبد العزيز باشـــا فهمى حكمه والذى كان ادانة كاملة للادارة وللعهد الصدقى بأكمله .. فقد صور هذا الحكم ما ترتب على تسامح الحكومة مع موظفى الادارة من « معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش . بطش تخطى العنف الى التعذيب فى أقبح صور التعذيب » على حد تعبير الدكتور هيكل(٢٣) .

وقد أدى ما تكشف فى تلك القضية واستقالة وزير الحقانية على ماهر بسببها بالاضافة الى التفكك الذى أخذ يصيب بنيان الوزارة الى تقديم صدقى لاستقالة وزارته الأولى وقد تضمنت الاعتراف بأن « الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام بأعباء الحكم ، فضلا عن كونهما من أهم عوامل نجاحها فيه قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن الأمر الذى يترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب الوطنى الاسمى الذى تفضلتم جلالتكم باسناده الى »(٢٤) .

وأعقب ذلك تكليف الملك لصدقى بتشكيل وزارته الثانية التى تألفت على النحو الآتى :

- اسماعيل صدقى باشا — وزيرا للداخلية والمالية
- محمد شفيق باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- أحمد على باشا — وزيرا للحقانية
- حافظ حسن باشا — وزيرا للزراعـــة

---

(٢٢) F.O. 407/216 No. 42 Loraine to Simon Dec. 10, 1932 Desp. No. 1983.

(٢٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٥٢ .

(٢٤) الوقائع المصرية العدد ٢ لسنة ١٩٣٣ .

- نخلة المطيعى باشا — وزيرا للخارجية
- محمد حلمى عيسى باشا — وزيرا للمواصلات
- ابراهيم فهمى كريم باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- على جمال الدين باشا — وزيرا للحربية والبحرية
- محمد مصطفى باشا — وزيرا للاوقاف(٢٥)

والواضح أن التشكيل الجديد لوزارة صدقى ـ أو ما أسمى وزارة صدقى الثانية ـ بينما استبعد العناصر المناوئة لرئيس الوزراء أو التى القى عليها بعض التهم فى قضية البدارى أو قضايا الفساد المالى فانه قد استبدلها بعناصر اكثر خنوعا وليس لها ماض سياسى يذكر ، هذا من ناحية ، كما أنها كانت أكثر اتصالا بالقصر من ناحية أخرى .

ولم تحظ الوزارة الصدقية الثانية بالاستقرار أو بطول العمر الذى حظيت به وزارة صدقى الأولى .

صدقى نفسه نتيجة للاجهاد وضغط العمل الذى حمل عبئه على كتفيه ما يقرب من ثلاث سنوات اعتلت صحته فى ربيع عام ١٩٣٣ وكان مطالبا بالسفر الى الخارج للعلاج .

فى نفس الوقت فان التحالف الذى كان قائما بين حزبى القصر فى البرلمان الصدقى (حزب الشعب وحزب الاتحاد) قد بدأ فى التمزق منذ نفجر قضية البدارى . وخروج على ماهر قطب حزب الاتحاد القديم من الوزارة(٢٦) .

دعا ذلك صدقى الى اجراء حركة تعديلات فى وزارته الجديدة ، ولم يكن قد انقضى على تشكيلها سوى أقل من شهرين .

وبمقتضى هذا التعديل خرج وزيران من الوزارة هما حافظ حسن باشا وزير الزراعة ومحمد مصطفى باشا وزير الاوقاف ، وقد تضمنت استقالتهما المبرر التقليدى لاستقالة الوزراء فى مصر .. الظروف الصحية (أ) .

ودخل بديلا عنهما ثلاثة وزراء .. محمد علام باشا وزيرا للزراعة وعلى المنزلاوى وزيرا للأوقاف ومحمود فهمى القيسى باشا وزيرا للداخلية .

وتفسر لنا الوثائق البريطانية كما يفسر لنا الكتاب الذى رفعه صدقى باشا للملك مطالبا بالتعديل الوزارى أسباب وطبيعة هذا التعديل .

---

(٢٥) الوقائع المصرية العدد ٣ لسنة ١٩٣٠ .

(٢٦) F.O. 407/217 (1) No. 39 Campbell to Simon March 13, 1933 Tel. No. 66.

علام باشا والمنزلاوى بك وكيلا مجلس النواب ويقول صدقى أنه اختارهما « لتوثيق عرى التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية(٢٧) » وتبرر المصادر البريطانية فى القاهرة التعديل بمخاوف كل من الملك وصدقى باشا من العجز عن السيطرة على مجلس النواب خلال فترة غياب الأخير فى الخارج للعلاج وأن تعيين علام والمنزلاوى قد يبدد هذه المخاوف على أساس أن الأول ذو تأثير قوى فى حزب الشعب بينما يتمتع الثانى بتأثير مشابه فى مجلس النواب(٢٨) .

فى نفس الوقت فان تعيين القيسى باشا فى وزارة الداخلية قد استهدف منه التخفيف عن رئيس الوزراء المريض الذى استمر محتفظا بوزارة المالية وحدها لأنه ، كما قال : « لا يزال أمامى عمل متواصل فى وزارة المالية حيث تدعو مشكلات الأزمة العالمية الى مزيد العناية(٢٩) » .

وسافر صدقى باشا للعلاج وخلال غيابه حدثت أشياء وأشياء كانت كلها تؤدى الى نهاية عهده فى الوزارة ثم الى نهاية عهد دستور ١٩٣٠ الذى وضـــعه ..

أول هذه الأشياء استفحال نفوذ القصر خلال غياب صدقى فى الخارج ، أو كما تقول مصادر دار المندوب السامى فى القاهرة فى ابريل أنه « بعـــد غياب صدقى للعلاج فان السلطة الوحيدة المؤثرة فى الوزارة قد أصبحت القصر(٣٠) » وكما يقول صدقى باشا فى مذكراته أنه أثناء غيابه برز رجل القصر « زكى الابراشى باشا » الذى « أخذ يبث نفوذه ويتدخل فى شئون الحكم . ولمــا عدت من أوروبا وجدت الحال لا يطاق(٣١) » .

فى نفس الفترة وفى أغسطس عام ١٩٣٣ على وجه التحديد قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسى لورين مندوبها السامى فى القاهرة وتعيين السير مايلز لامبسون محله ، واتخذ هذا النقل كدليل على قرب تغيير السياسة الانجليزية فى مصر ، كما حدث مع تغيير « لويد » من قبل مما دعا صدقى باشا الى أن يصرح وهو فى باريس بأنه يود أن يتابع المندوب السامى الجديد فى مصر سياسة الحياد كالسير برسى لورين فلا يتدخل فى السياسة المصرية لأن هذه الخطة وحدها أوجدت فى مصر كثيرا من السكينة والطمأنينة(٣٢) .

ونتيجة لكل ذلك فان صدقى قد قرر وهو فى الخارج أن يقدم استقالته حالما يعود الى مصر وهو ما عبر عنه لبعض المصـــادر البريطانية مبديا امتعاضه الشديد من اتساع نطاق تدخل القصر فى شئون الحكم(٣٣) .

---

(٢٧) الوقائع العدد ٢٤ لسنة ١٩٣٣ .

(٢٨) 407/217 (1) No. 46. Campbell to Simon, March 17, 1933. Desp. No. 265.

(٢٩) الوقائع ، نفس العدد السابق .

(٣٠) F.O. 407/217 (1) No. 55 Campbell to Simon April 25, 1933. Tel. No. 95.

(٣١) مذكرات صدقى، ص ٥٩ .

(٣٢) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ص ٧٦٣ .

(٣٣) F.O. 407/217 (1) No. 17 Simon to Campbell Aug. 28, 1933 Tel. 168 Most Secret.



عبد الفتاح يحيى باشا

— ولد ونشأ بالاسكندرية والده احمد باشا يحيى من كبار رجالها ومن انصار الوفد المصرى منذ تأسيسه .
— درس الحقوق وتقلب بين وظائف القانون ثم انصرف الى السياسة .
— انضم الى حزب الشعب لدى انشائه ١٩٣٠ وانتخب وكيلا له .
— عين وزيرا بوزارات اسماعيل صدقى واستقال فى يناير ١٩٣٣ بسبب حادثة البدارى .
— تولى رياسة الوزارة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ واستقال فى نوفمبر ١٩٣٤ .

وفعلا تقدم الرجل بهذه الاستقالة فى أعقاب عودته الى البلاد فى أوائل سبتمبر الا أن الملك استمهله لبعض الوقت ثم لم يلبث بعد نحو أسبوعين وفى ٢١ سبتمبر أن قبل استقالة وزارة صدقى الثانية نتيجة لاختلاف بسيط حول تعيين حسن صبرى باشا ، فبينما كان صدقى يرغب فى تعيينه وزيرا للمواصلات أو أى وزارة أخرى أصر الملك على أن يعين وزيرا للمالية ولم يرضخ صدقى لاصرار القصر فقدم استقالته وذهب لتتشكل ثالث وزارات عهد دستور ١٩٣٠ .

٤٣ — وزارة عبد الفتاح يحيى الأولى سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ :

يعجب المعاصرون من الطريقة التى نحى بها صدقى عن رياسة الوزارة ، ويرون أن أقل ما توصف به هذه الطريقة هو الجحود لرجل « سخر كل مواهبه وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذى ألقى عليه(٣٤) » .

ولكن لا تلبث الوثائق البريطانية أن تكشف لنا عن وجهة نظر الملك ، ففى لقاء تم بين الملك فؤاد وبين السير برسى لورين فى ٤ نوفمبر ١٩٣٣ بعد عودة الأخير من بلاده التى كان فيها أثناء التغيير الوزارى .. فى هذا اللقاء يسوق الملك سببا معقولا ، من وجهة نظره على الأقل ، لما قام به من التخلص من حكومة صدقى .

يقول الملك أن مركز صدقى كان قد زاد تأثيره فى البلاد الى الحد الذى أصبح يخشى معه أن يتحول الى دكتاتور ، وأنه — أى الملك — لم يكن ليوافق على تركيز السلطة فى أيدى شخص بعينه على النحو الذى تركزت به فى أيدى صدقى(٣٥) .

أما صدقى نفسه فانه قد شعر أن افتعال القصر للازمة التى أودت بوزارته على هذا النحو انما هو الثمن الذى كان عليه أن يدفعه نتيجة لسياسته هو شخصيا بتقوية السلطات الملكية على النحو الذى قويت به بمقتضى دستور ١٩٣٠ ، وهو ما صرح به بدوره للمندوب السامى البريطانى حين شكا من زيادة تدخل القصر فى تفاصيل الادارة وفى مختلف التعيينات فى مناصب الدولة « واختفاء الرقابة الدستورية الفعالة على أعمال الملك(٣٦) » .

وكان صدقى محقا فى هذه الشكوى لانه بعد التخلص منه تكونت فعلا وزارة قصر تماما سواء من حيث التشكيل أو من حيث السياسة .

وقد كلف رئيسها بتشكيلها وهو خارج مصر ، وكما يسجل المراقبون فى تلك المرحلة « عرف الناس اسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا فلما حضر وقع مراسيم التأليف(٣٧) » .

---

(٣٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٣٥٣ .

(٣٥) F.O. 407/217 (11) No. 45 Loraine to Simon Nov. 4, 1933 Desp. No. 967.

(٣٦) Ibid

(٣٧) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٥٣ .

على اى الاحوال فقد تشكلت وزارة عبد الفتاح يحيى الأولى على النحو الآتى :

● عبد الفتاح يحيى باشا	للرئاسة والخارجية
● أحمد على باشا	للحقانية
● محمد نجيب الغرابلى باشا	للاوقاف
● محمد حلمى عيسى باشا	للمعارف العمومية
● ابراهيم فهمى كريم باشا	للمواصلات
● محمود فهمى القيسى باشا	للداخلية
● على المنزلاوى بك	للزراعة
● صليب سامى بك	للحربية والبحرية
● عبد العظيم راشد باشا	للاشغال العمومية
● حسن صبرى بك	للمالية(٣٨)

والملاحظ أن كل رجال وزارة عبد الفتاح يحيى كانوا من أعضاء وزارتى صدقى فيما عدا ثلاثة .. محمد نجيب الغرابلى وعبد العظيم راشد وحسن صبرى .

بالنسبة للأول فقد كان من ضمن المنشقين عن النحاس وزعامة الوفد فى الانشقاق الأخير بل كان أولهم ان لم يكن أهمهم ، ومن ثم فان تعيينه فى الوزارة الجديدة كان بمثابة مكافأة له على سلوكه وكان فى نفس الوقت تشجيعا لغيره .

أما عبد العظيم راشد فلا يجد نائب المندوب السامى فى القاهرة وصفا يصفه به أقل من أنه « رجل الملك تماما(٣٩) » ، يبقى « حسن صبرى » وهو بالاضافة الى علاقة الولاء التى تربطه بالملك فؤاد فان رغبة الملك فى تعيينه كانت وراء الاصطدام بوزارة صدقى واستقالتها ومن ثم ما تم من تعيينه فى الوزارة الجديدة له دلالة خاصة وهى أن رغبة الملك هى العليا وهى التى تنفذ فى النهاية .

وسارت الوزارة الملكية الجديدة فى طريقها وقد شغل رئيسها فى بداية عهده بقضيتين ..

أولاهما : تقليم أظافر سلفه ــ صدقى باشا ــ فبعد ابعاده عن رياسة الوزارة كانت الرغبة قوية فى ابعاده عن رياسة حزبها ، أى حزب الشعب ،

---

(٣٨) الوقائع المصرية العدد ٨٧ لسنة ١٩٣٣ .

(٣٩) F.O. 407/217 (11) No. 31 Campbell to Simon Sept. 27, 1933 Tel. No. 186.

وقد نجح فى ذلك او كما عبر احد كتاب صحيفة الحزب وقتذاك بقوله « وشهد اسماعيل صدقى بعينه المولود الذى صنعه يعقه ويخرج عن طاعته ، بل ويبتعد عنه الى درجة أن يعاديه(٤٠) » . أما صدقى باشـــا فلم يكن له الا أن يقول أمام هذا التحول سوى انه « طلق الحزبية »(٤١) — على حـــد تعبيره .

ثانيتهما : السعى الى التقرب للأحزاب المعـــارضة ان لم يكن بهدف تعويدها على الوضع القائم فعلى الأقل بهدف الايقاع بينها .. الا أن هذه المحاولة لم تبلغ أهدافها ذلك أن تلك الاحزاب قد ظلت على معارضتها وعلى كشف مساوىء الوزارة(٤٢) .

وكان أهم ما كشف عنه فى هذا الصدد المقاولات التى دخلها المالى الكبير أحمد عبود فى هذا العهد وما ثبت من ان بعض الوزراء كان ضالعا معه فيها والتى وصل الأمر الى عرضها على ساحة القضاء فيما عرف بقضية « نزاهة الحكم » والتى أساءت كثيرا الى صورة الوزارة .

---

(٤٠) محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ص ٨١ .
(٤١) مذكرات صدقى ص ٥٧ .
(٤٢) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٦٢ — ٣٦٣ .

الباب الرابع

الفصل الثامن

الوزارات الدستورية ـ المرحلة الثالثة

١٩٣٣ ـ ١٩٣٧

خلال شهر اكتوبر عام ١٩٣٤ ، وكان المرض يشتد بالملك فؤاد بينما كانت رئاسة الديوان خالية فى ظل دستور صدقى المشهور الذى أعطى للملك صلاحيات كبيرة ، تفجرت الأزمة التى أودت بوزارة عبد الفتاح يحيى باشا بل أودت بعهد دستور ١٩٣٠ . وانتهت التجربة الملكية الثانية والأخيرة من تجارب الوزارات الملكية .

ذلك ان عناصر غـير مسئولة فى القصر قد انتهزت فرصة مرض الملك فاتخذت لنفسـها صلاحيات لا يخولها اياها وضعها الوظيفى . مما دفع المستر بيترسون نائب المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الى التدخل ليقدم طلبين محددين :

أولهما : شغل منصب رئيس الديوان الملكى ، الذى كان شاغرا وقتذاك وحتى يتمكن البريطانيون من التعامل مع شخصيات مسئولة فى القصر على حد تعبيرهم .

ثانيهما : اقالة وزيرين ممن عرفا بتبعيتهما الشديدة للقصر وبانهما أدواته فى الوزارة .

ولا شـك أن دوافع عديدة كانت وراء الجانب البريطانى فى تخليه عن سياسة الحياد التى التزم بها على امتداد سنوات عهد دستور ١٩٣٠ ، منها ما اتصل بضعف وزارة عبد الفتاح يحيى ، مما تمت الاشارة اليه فى الفصل السابق ، ومنها ، ذلك التدخل السافر ، من جانب القصر للسيطرة على الوزارة . . ثم ما يترتب على ذلك ، وهو ما أقلق الانجليز فعلا ، من احتمال عودة الاضطرابات الشعبية ، وقد عبر عن ذلك احد المسئولين البريطانيين فى القاهرة وقتذاك بقوله « من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة ، لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة(١) » ، وكان واضحا آنذاك أن جـو الهدوء والسكينة هذا على وشك التداعى نتيجة لعودة النشاط الوفدى فى مقاومة عهد دستور ١٩٣٠ فى صيف عام ١٩٣٤ . فقد قام النحاس فى اغسطس بجولة فى كل من بورسعيد والاسماعيلية والزقازيق تذكر التقارير البريطانية أنه قد ترتب عليها اضطرابات خطيرة(٢) .

* * *

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٣٦٨ .

(٢) F.O. 407/217 (IV) No. 5 Lampson to Simon Aug. 3, 1934 Desp. No. 698.

رد رئيس الوزراء على المطلب البريطاني بان سأل المستر بيترسون تأجيل بحث المسائل التى تضمنته متعللا فى ذلك بمرض الملك وبعدم ملاءمة الوقت لبحثها(٣) .

وفى هذا الوقت تصور القصر بدوره انه يستطيع ان يمارس نوعا من الضغط على الانجليز شبيها بذلك الذى يمارسه الوفد ، ذلك ان الوزيرين اللذين طلب الجانب البريطاني ابعادهما قد تقدما باستقالتيهما الا أن رئيس الوزراء أبى قبول هاتين الاستقالتين وطلب منهما البقاء فى الوزارة .

ثم تبع ذلك أن أخذ القصر وحزب الشعب فى تنفيذ خطته باثارة الجو ضد المطلب البريطانى باعتباره تدخلا فى شئون مصر الداخلية مما يتعارض مع استقلالها ومع ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٤) .

الا أن محاولة الاثارة هذه لم تنجح ، لأكثر من سبب :

١ — ان الوفد وهو الحزب القادر على تحريك المشاعر القومية رفض أى اسهام فيها ، ذلك ان تفاهما مسبقا كان قد تم بين الانجليز والحزب الكبير ففى ٥ أكتوبر وفى لقاء بين مكرم عبيد والسكرتير الشرقى لدار المندوب السامى اقترح الأول فرض حكومة برئاسة توفيق نسيم على الملك(٥) ، وبعد ذلك بأسبوع وفى لقاء بين النحاس والمستر بيترسون أكد زعيم الوفد ان حزبه لن يعترض على **تدخل بريطانى** لتشكيل حكومة برئاسة توفيق نسيم(٦) .

وقد اسمت صحيفة « البلاغ » الوفدية ما تدعيه حكومة عبد الفتاح يحيى بأنه : « تهديد مزعوم من جانب الحكومة البريطانية لاستقلال مصر(٧) » ، ونصحت صحف الوفد الأخرى الوزارة بان تتعاطى الدواء الذى تصفه وهو أن تستقيل (!) .

٢ — ان صحيفة « التايمز » البريطانية ذات العلاقات الوثيقة بوزارة الخارجية لوحت للملك فؤاد مهددة بأنه يجب أن يتخلى عن سلطته الأوتوقراطية(٨) ، وقد فهمت دوائر عابدين ما جاء فى مقال الصحيفة الانجليزية .

---

(٣) F.O. 407/217 (IV) No. 33 Peterson to Simon Oct. 20, 1934 Tel. No. 272.

(٤) جريدة الشعب فى ٢٧ ، ١٩٣٤/١٠/٢٨

(٥) F.O. 307/217 (IV) No. 33 Peterson to Simon Oct. 5, 1934 Desp. No. 867.

(٦) F.O. 407/217 (IV) No. 38 Peterson to Simon Oct. 12, 1934 Desp. No. 879.

(٧) البلاغ فى ١٩٣٤/١٠/٢٤ .

(٨) التايمز فى ١٩٣٤/١٠/٢٤ نقلا عن البلاغ بنفس التاريخ .

ووصل الأمر الى حد أن تواترت الاشاعات عن « تبليغ بريطانى » فى الطريق(٩) .

* * *

دعا كل هذا القصر الى التراجع ، وتمت أولى الخطوات فى هــذا الطريق عندما صدر « الأمر الكريم » بتعيين « أحمد زيور » رئيسا للديوان الملكى فى ٢٧ أكتوبر ١٩٣٤ .

وكان هذا التعيين بما عرف عن علاقات زيور الودية بدار المندوب السامى ما خفف من حدة الأزمة بعض الشىء ، وكما وصفه مراسل « الديلى هيرالد » فى القاهرة بأنه انثناء « عن موقف الصلابة وعدم التسليم الذى كانت تتخذه الحكومة والقصر »(١٠) .

الا أن هذه الخطوة التى تصورها القصر وتصورتها الوزارة كافية لانهاء الأزمة لم تنظر اليها دار المندوب السامى نفس النظرة . فقد ظل الجانب البريطانى مصمما على السير فى طريقه الى النهاية ومصرا على تنفيذ مطلبه الثانى بابعاد من طلب أبعاده من الوزراء يدفعه الى ذلك اليقين بأن الرأى العام المصرى لا يساند الوزارة أو القصر ، وعلى حد تعبير مراسل التايمز فى القاهرة أنه « لم يحدث قط من قبل فى تاريخ العلاقات المصرية — البريطانية أن أتيحت فرصة كهذه للحكومة البريطانية لعمل شىء يطابق أتم المطابقة احساس المصريين ويضـــع العلاقات بين الأمتين على قاعدة أبعث على الرضى »(١١) كما يدفعه فى نفس الوقت الشعور بأن استمرار التدخل فى هذه المسألة أقل خطرا على السياسة البريطانية من الاستمرار فى حيادها الذى احتفظت به خلال الحقبة السابقة ، يضاف الى ذلك المخاوف التى انتابت دار المندوب الســـامى فى القاهرة من احتمالات وفاة قريبه للملك فؤاد ، الذى كانت صحته فى تدهور مستمر آنذاك ، مما رأت معه أن عليها أن تواجه الموقف قبل تلك الوفاة لا بعدها(١٢) .

وتمت بالفعل الاســـتجابة للمطلب الثانى بأن وضع الوزيران المطلوب أبعادهما استقالتيهما أمام الملك(١٣) .

وتصور القصر أنه قد نجح بهذا فى تجاوز الأزمة ، ففى لقاء بين زيور والمستر بيترسون فى ٢ نوفمبر تساءل الأول عما اذا كان ما تم بالاستجابة للمطالب البريطانية قد أدى الى حل الأزمة ؟ ولدهشته كانت الاجابة بالسلب

---

(٩) البلاغ فى ١٩٣٤/١٠/٢٧ .
(١٠) البلاغ فى ١٩٣٤/١/٢٩ .
(١١) نقلا عن البلاغ فى ١٩٣٤/١٠/٢٠ .
(١٢) F.O. 407/217 (IV) No. 44 Peterson to Simon Oct. 25. 1934 Tel. No. 282.
(١٣) F.O. 407/217 (IV) No. 48 Peterson to Simon Nov. 2, 1934 Tel. No. 293.

فلم يعد يرضى البريطانيين أقل من استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى وتشكيل وزارة برياسة توفيق نسيم ، وهو ما أفضى به المستر بيترسون صراحة فى هذا اللقاء(١٤) .

من جانب آخر فان عبد الفتاح يحيى رفض أن يطلع القائم بأعمال المندوب السامى(١٥) على أسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش واخذت دار المندوب السامى تتلمس المآخذ على الوزارة وتتهمها بأنها شجعت على استعمال اللغة العربية فى المحاكم المختلطة ، وانها قررت حق القضاة المصريين فى رياسة بعض الدوائر فى تلك المحاكم ، وأنها رفضت تعيين موظف بريطانى كبير فى وزارة المعارف العمومية وانها حلت قومسيون بلدية الاسكندرية وأغلب أعضائه من الأجانب .. الخ .

ولم يكن هناك مناص على ضوء كل تلك الظروف من تقديم الوزارة لاستقالتها فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ بعد أن أشارت فى كتاب الاستقالة الى تدخل الانجليز بقولها « انه فى الشهر الأخير والمصريون جميعا يضرعون الى الله ان يتم لجلالتكم أسباب الصحة ، أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد .. » وقبل الملك الاستقالة فى ١٤ نوفمبر .

٤٤ — وزارة توفيق نسيم الثالثة ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ — ٣٠ يناير ١٩٣٦ :

أهم ما فى استقالة وزارة « عبد الفتاح يحيى » انها تؤرخ لنهاية العهد الذى عرف بعهد صدقى أو عهد دستور ١٩٣٠ ، فقد كان واضحا بعد كل الاضطراب الذى خلقه هذا العهد ، ومع معارضة أكبر القوى الشعبية والسياسية له ممثلة فى الوفد والأحرار والدستوريين ، ومع الأحداث التى ألمت بالجو السياسى الدولى من استيلاء هتلر على السلطة فى المانيا عام ١٩٣٣ ومن ظهور نيات موسولينى .. كان واضحا بالنسبة للسياسة البريطانية فى مصر انه لابد من التغيير .

وتبدو نوعية هذا التغيير والاصرار عليها من متابعة المناقشات التى دارت خلال الأيام التى أعقبت استقالة الوزارة والبحث فى تأليف الوزارة الجديدة ، فبينما عرض القصر أسماء مختلفة مثل « على ماهر » أو « حافظ عفيفى » الا أن الاتجاه الانجليزى من جانب واتجاه الحزبين الكبيرين من جانب آخر ظلا على تمسكهما بتوفيق نسيم رئيسا لها .

---

(١٤) F.O. 407/217 (IV) No. 49 Peterson to Simon Nov. 2, 1934 Tel. No. 294.

(١٥) F.O. 407/217 (IV) No. 37 Peterson to Simon Oct. 21 1934 Tel. No. 275.

وقد انبعث اختيار توفيق نسيم من دافعين ، فضلا عن ولائه الكامل للسياسة البريطانية(١٦) :

اولهما :

انه رفض تأييد دستور صدقى منذ البداية ، ويعنى ذلك أن توليه الوزارة يحمل معه النية على انهاء عهد هذا الدستور .

ثانيهما :

ان المعارضة وعلى رأسها الوفد أيدت الرجل باعتباره من العناصر القادرة على أن تقود مرحلة التحول والعودة الى دستور ١٩٢٣ .

وقد أذعن القصر لهذا الاتجاه الذى تبناه كل من المندوب السامى البريطانى والأحزاب المعارضة وكلف توفيق نسيم بتأليف الوزارة الجديدة .

الا أن الرجل علق قبوله للمهمة بشروط . تعطيل دستور ١٩٣٠ ، وحل البرلمان القائم ، واجراء انتخابات جديدة . وبعد مفاوضات بين القصر وبين نسيم باشا اتفق الطرفان على حل وسط يتضمن مسألتين :

أولاهما :

اهمال يمين الولاء لدستور عام ١٩٣٠ وهى اليمين التى يتحتم على الوزارة حلفها .

وثانيتهما :

تعطيل البرلمان(١٧) .

وصدر المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة الجديدة فى ١٤ نوفمبر عام ١٩٣٤ على النحو الاتى :

- محمد توفيق نسيم باشا — للرياسة والداخلية
- أحمد عبد الوهاب باشا — للمالية
- أمين أنيس باشا — للحقانية

(١٦) F.O. 407/217 (IV) No. 35, Lampson to Simon, April 37, 1934 Desp No. 380.

(١٧) F.O. 407/217 (IV) No. 60 Peterson to Simon Nov. 13 1934 Tel. No. 308.

- كامل ابراهيم بك — للخارجية والزراعة
- عبد العزيز محمد بك — للاوقــاف
- احمد نجيب الهلالى بك — للمعارف العمومية
- عبد المجيد عمر بك — للاشغال العمومية والمواصلات
- محمد توفيق عبد الله باشا — للحربية والبحرية(١٨)

وكان رأى توفيق نسيم باشا فى وزارته انه قد شكلها من مجموعة من الموظفين والمستقلين وذلك حتى يتجنب الصراعات الحزبية داخلها مما قد يهدد الاستقرار الذى تحتاج اليه البلاد فى فترة الانتقال التى أزمعت الوزارة القيام به(١٩) .

وكان رأى الجانب البريطانى الذى نتج عن تدخله التغيير الوزارى مختلفا ، فقد اعرب المستر بيترسون فى برقية له الى لندن فى أعقاب تاليف الوزارة عن خيبة أمله فى هذا التاليف وكان رأيه أن أغلبية الوزراء ليسوا من القــوة بقدر يكفى لوقوفهم سواء فى مواجهة القصر أو فى مواجهة الوفد(٢٠) .

اما قوة المقاومة الرئيسية ممثلة فى الوفد فقد كان رضاؤها واضحا عن تشكيل الوزارة النسيمية ، فتتحدث صحيفة البلاغ أقوى صحف الحــزب الكبير ومن اكثرها تعبيرا عن رأيه عن هذا التشــكيل فتذكر ما عرف عن « نجيب الهلالى » وزير المعارف من اتصال بالوفد ، كما تذكر أن كامل ابراهيم بك وزير الزراعة والخارجية كان عضو اليمين فى محكمة الجنــايات التى أصدرت حكمها ببراءة الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى فى قضية الاغتيالات السياسية ، ثم تتحدث عن أن محمد توفيق عبد الله وزير الحربية قد اشتهر أثناء فترة عمله بمصلحة السجون بحســن معاملته للمسجونين السياسيين(٢١) وكان أغلب هؤلاء من رجال الوفد .

ومع أن وزارة نسيم باشا الثالثة كانت وزارة انتقال من عهد الى عهد ، فان تطورات بالغة الأهمية حدثت ابان حكمها ، وأن لم يكن لها فضل فيها . فقد اعيد دستور ١٩٢٣ وتالفت الجبهة القومية تمهيدا للدخول فى مفاوضـــات لعقد المعاهدة ، واستعادت الأحزاب والتنظيمات الشعبية قدرتها وتأثيرها .

كان أول عمــل للوزارة ، الغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس النــواب والشيوخ القائمين على أساسه ، بيد أن هذا الالغاء لم يلحق فورا بأحياء دستور ١٩٢٣ بل بقى الأمر معلقا ثلاثة عشر شهرا دارت خلالها مشاورات ومفاوضات ومناورات بين الملك ورئيس الحكومة والمندوب السامى البريطانى،

---

(١٨) الوقائع المصرية العدد ١٠٠ لسنة ١٩٣٤ .

(١٩) F.O. 407/217 (IV) No. 60 Peterson to Simon Nov. 13, 1934 Tel. No. 308.

(٢٠) F.O 407ij217 (IV) No 62 Peterson to Simon Nov. 15, 1934 Tel. No. 311.

(٢١) البلاغ فى ١٩٣٤/١١/١٥ .

وانتهت بالنزول على رغبة الأمة ، بعد انتفاضة وطنية راح ضحيتها الكثيرون من أبناء الشعب .

وذلك لان نسيم باشا لم يكن راضيا عن دستور ١٩٢٣ ، قال هذا فى مذكرة رفعها الى الملك وهو رئيس لديوانه ، ولم يكن راضيا عن دستور ١٩٣٠ واكد فى حديثه مع سير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى ، انه يعتزم التقدم بمشروع دستور وسط بين القديم والجديد(٢٢) . .

وبعد تردد دام خمسة أشهر تقدم رئيس الوزارة بمذكرة الى الملك فى ١٧ أبريل يقترح فيها اعادة دستور ١٩٢٣ منقحا ، أو وضع دستور جديد وأجاب الملك فى ٢٠ أبريل بايثار دستور ١٩٢٣ وفزع نسيم باشا الى المندوب السامى وأطلعه بصفة سرية على هاتين الوثيقتين فأمر بمنع نشرهما وكان تعليق وزير الخارجية البريطانية على هذا التصرف أن نسيم باشا لم يكن موفقا فى اثارة هذا الموضوع ورغم هذا فان لندن ترغب فى الاحتفاظ به رئيسا للوزارة وتسأل عن مدى نفوذه وقدرته على مناهضة الملك فؤاد لمنع تصرفاته الضارة وذهبت حكومة لندن الى التفكير فى فرض وصاية على الملك فى حياته(٢٣) .

وتجمد الموقف طوال الصيف ، رئيس الحكومة يتجاهل القصر بناء على نصيحة الانجليز ويراوغ الوفد فى شأن الدستور أملا فى أن يتقدم بمشروع وسط بين دستور ١٩٢٣ — ودستور ١٩٣٠ الى أن هدده النحاس باشا فى ١٩ أكتوبر بسحب ثقة الوفد من الوزارة وتحديها تحديا سافرا اذا لم تعد دستور ١٩٢٣ فورا ، وتطلب الشروع فى مفاوضات لعقد المعاهدة .

واستمرارا فى مساندة الانجليز لنسيم باشا اقترح السفير البريطانى على حكومته اصدار تصريح لتهدئة الخواطر ، وجاء تصريح سير صمويل هور فى ٩ نوفمبر مخيبا للآمال . وخطب النحاس باشا فى ١٣ نوفمبر فاستعرض مواقف الضعف فى وزارة نسيم باشا وطالب باقالتها وأعلن مقاطعة الانجليز . أما محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين فقد وصف الوزارة بأنها « مكتب موظفين ملحق بدار المندوب السامى » .

وقامت فى القاهرة وفى طنطا وبعض المدن الأخرى مظاهرات صاخبة وتصدى البوليس لطلبة الجامعة يوم ١٤ نوفمبر عند كوبرى عباس ، وقتل طالبان وأصيب نحو عشرين شخصا ، وكانت كما وصفها المؤرخ عبد الرحمن الرافعى صورة مصغرة من ثورة ١٩١٩(٢٤) .

ازاء هذه الهبة الشعبية ، اضطر وزير الخارجية البريطانية الى تصحيح قوله بتصريح آخر فى ٥ ديسمبر ولكن المحاولة لم تجد نفعا . فقد تجددت

---

(٢٢) F.O. 407/218 No. Lampson to Simon January 17th 1935 Desp. No. 52.

(٢٣) F.O. 407/218 No. 59 Simon to Lampson, April 24 Desp No. 1935 Tel. No. 145.

(٢٤) فى اعقاب الثورة ، جزء ٢ صفحة ٢٠٢ .

مظاهرات الأحتجاج وبعث المندوب السامى الى حكومته يعترف بفشل السياسة البريطانية القائمة على التمادى فى تأييد نسيم باشا للبقاء فى الحكم بعد أن اصبح فى معزل عن القوى السياسية المؤثرة فى البلاد(٢٥) فقد تخلى عنه حزب الوفد وعارضه الاحرار الدستوريون وكذلك الحزب الوطنى ، بل أن حزب الشعب الذى الغى رئيسه دستور ١٩٢٣ ، انضم الى المطالبة بعودة هذا الدستور — فلم يبق لنسيم باشا من سند سوى ولائه للانجليز وعدائه للملك .

وتشير الوثائق البريطانية الى حديث جرى بين الملك والمندوب السامى يوم ١٠ ديسمبر أكد فيه الملك على أنه « ما كان يريد اطلاقا نعيين نسيم باشا رئيسا للحكومة وأن الانجليز هم الذين اختاروه » .

واستطرد الملك قائلا أن نسيم باشا « اخطأ فى تستره أولا وراء الملك ثم وراء المندوب السامى فى المسألة الدستورية وأنه لابد من اعتزاله(٢٦) .

وفى هذا الحديث انبرى المندوب السامى للدفاع عن نسيم باشا ولكنه انتهى الى الموافقة على أن « التغيير أمر مستحب » وهنا سأله الملك عمن يرشحه خلفا لنسيم باشا . ولم يشأ المندوب السامى ان يرتبط بشخص معين فقال له الملك « أنه متفتح الذهن ولذلك فقد يعين على ماهر أو محمد محمود أو حتى النحاس باشا » .

ولقد ادى ضغط الاحداث الخارجية . واضطراب الاحوال الداخلية الى تأليف الجبهة المتحدة وتم تشكيلها يوم ١٢ ديسمبر من مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى ويحيى ابراهيم وحافظ رمضان وعبد الفتاح يحيى وحمد الباسل وحافظ عفيفى .

وتقدمت الجبهة بكتابين أولهما الى الملك طالبت فيه باعادة الدستور والثانى الى المندوب السامى طالبت فيه بالشروع فى المفاوضات لعقد المعاهدة .

وصدر الأمر الملكى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ باعادة دستور ١٩٢٣ بناء على رغبة الأمة ، وقد أغفل الاشارة الى الكتاب المرفوع من نسيم باشا والذى تضمن دفاعا وتمجيدا لوزير الخارجية البريطانية . .

وبمجرد ورود موافقة الحكومة البريطانية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ على الدخول فىمفاوضات لعقد المعاهدة استدعى الملك نسيم باشا وأمره بتقديم استقالته « لأنه ليس لديه برلمان يؤيده(٢٧) » .

---

(٢٥) F.O. 407/218 No. 33 Lampson to Hoare, Nov. 26, 1935 Tel. No. 607

(٢٦) F.O. 407/218 No. 41 Lampson to Hoare, Dec. 10, 1935 Tel. No. 659.

(٢٧) F.O. 407/219 No. 15 Lampson to Eden, Jan. 22, 1936 Tel. No. 62.

وختاما لتاريخ هذه الوزارة فان المندوب السامى اقترح على وزير الخارجية البريطانية ان يبعث برسالة تقدير شخصي الى نسيم باشا . وقد اعتذرت لندن عن عدم الموافقة على هذا الاقتراح لأن ذلك « قد يضاف الى ما ينسب لنسيم باشا من ولائه الشديد للانجليز(٢٨) » .

٤٥ — وزارة على ماهر الأولى ٣٠ يناير — ٩ مايو ١٩٣٦ :

شهد عهد الوزارة النسيمية اضطراب الأحوال الدولية والغزو الايطالى الحبشى وتأثيراته القوية على الرأى العام المصرى من جهة وعلى السياسة الانجليزية من جهة أخرى وما ترتب على ذلك من امكانية أن يقدم الطرفان تنازلات معينة ليلتقيا فى منتصف الطريق .

وفى اطار هذه التطورات تكونت فى مصر « الجبهة المتحدة » لتضم جميع الأحزاب على أساس أن جولة جديدة من المفاوضات مع الحكومة البريطانية قادمة وأن هذه الجولة فى ظروف مختلفة .

وتقدمت الجبهة المتحدة فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بطلبات محددة الى دار المندوب السامى تطلب فيها العودة الى مشروع معاهدة النحاس — هندرسون عام ١٩٣٠ باعتباره أساسا للاتفاق بين الطرفين .

ولم تلبث الحكومة البريطانية ان ردت على طلب الجبهة فى ٢٠ يناير عام ١٩٣٦ تبدى فيه استعدادها للمفاوضة .

وكان هذا الرد كما سبقت الاشارة اليه ، ايذانا بتقديم استقالة وزارة توفيق نسيم بعد أن ادت مهمتها لاخلاء الطريق امام الوزارة القومية التى يراد تأليفها لتتولى المفاوضة وتعقد المعاهدة .

وتقدمت الوزارة النسيمية باستقالتها فى ٢٢ يناير عام ١٩٣٦ بعد أن عبر الملك عن رغبته فى تأليف حكومة تمثل الأمة دون حاجة لانتظار نتيجة الانتخابات .

وبالفعل دعا القصر النحاس باشا لتشكيل وزارة ائتلافية ، الا أن الوفد رفض هذا المطلب ، ، وقد بنى رفضه على حجتين : .

١ — ان الائتلاف يخالف مبادىء الوفد لأنه قد جربه قبل ذلك وفشل .

٢ — ان تمثيل الوحدة الوطنية سيتم فى اطار وفد المفاوضات لا فى داخل الحكومة ، وذلك بوعد من النحاس أنه اذا احرز الوفد الاغلبية البرلمانية وفاوض بريطانيا يكون فى وفد المفاوضة أعضاء من الجبهة المتحدة(٢٩) .

---

(٢٨) F.O. 407/218 No. 45 Hoare to Lampson, Der. 12, 1935 Tel No. 519.

(٢٩) فى ٣٦/١/٢٣ نقلا عن البلاغ بنفس التاريخ .



على ماهر باشــا

ـــ ولد ســـنة ١٨٨٢ ابن محمد ماهر باشـــا وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة .

ـــ تعلم بالمدرسة الخديوية وتخرج من مدرســـة الحقوق ١٩٠٥ .

ـــ اشتغل بالمحاماة ثم عين قاضيا بمحكمة مصر .

ـــ انضم للثورة ١٩١٩ وعين ١٩٢٣ ناظرا لمدرسة الحقوق فوكيلا لوزارات المعـــارف فالمالية فالحقـــانية ثم عين رئيســـا للديوان الملكى .

ـــ تولى رياسة الوزارة لأول مرة ١٩٣٦ وشـــكل وزارته الثـــانية ١٩٣٩ .

ـــ حددت اقامته ١٩٤٢ بتهمة عدم التعـــاون مع سياسة الحلفاء ثم رفع ذلك قرب أواخر الحرب .

ـــ عين فى ٢٣ يولية ١٩٥٢ رئيسا للوزارة وقام بتسلم تنازل الملك عن العرش . وفى ١٣ يناير ١٩٥٣ عين عضـــوا ثم رئيسا للجنة مشروع الدستور .

وقد جرت محاولات سعى فيها كل من الجانبين الى محاولة اقناع الجانب الآخر بوجهة نظره . فعلى ماهر باشا رئيس الديوان الملكى آنذاك يحاول اقناع الوفد بضرورة الحكومة الائتلافية على أساس أن أى اتفاق مع بريطانيا لابد أن ينال موافقة جميع الاحزاب(٣٠) ، ويرفض الوفد الفكرة ويصمم على موقفه . يؤدى ذلك بالقصر الى محاولة اعفاء النحاس من رئاسة الوزارة الائتلافية التى يرفضها على أن تكون برئاسة شخصية قوية من المحايدين ويشترك فيها الوفد . ويرفض الوفد هذه الفكرة بدورها(٣١) .

يدعو ذلك الملك الى التفكير لتأليف وزارة من كافة الاحزاب غير الوفدية ومن الشخصيات القيادية فى هذه الاحزاب ويوافق كل من صدقى ومحمد محمود على الفكرة(٣٢) .

رد الوفد على هذه المناورات بعملية « استعراض للعضلات الشعبية » فتفجرت مظاهرات من طلبة الجامعة والمدارس وانعقدت المؤتمرات الشعبية وقدمت العرائض للملك(٣٣) .

ايقافا لهذا التصاعد كان لابد من الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ بعد أكثر من أسبوع من تقديم نسيم باشا استقالته وقد تضمن هذا الاتفاق خمس نقاط هى :

١ ــ تكوين وزارة محايدة .

٢ ــ القيام فورا باجراء مفاوضات تستهدف عقد المعاهدة .

٣ ــ أن يتشكل وفد المفاوضين فى جانب منه من الوفد وفى جانب آخر من سائر الأحزاب على أن يكون برئاسة النحاس باشا .

٤ ــ أن تجرى الانتخابات لتشكيل برلمان جديد فى ٢ مايو .

٥ ــ أن يتولى رئيس الديوان « على ماهر » رئاسة الوزارة الجديدة لما أبداه من حياد فى اتصالاته خلال الأزمة الأخيرة(٣٤) .

وتشكلت وزارة على ماهر الأولى على النحو الآتى :

- على ماهر باشا — للرئاسة والداخلية والخارجية
- أحمد على باشا — للحقانية والاوقاف
- حافظ حسن باشا — للاشغال العمومية
- محمد على علويه باشا — للمعارف العمومية

(٣٠) F.O. 407/219 No. 17 Lampson to Eden Jan. 23, 1936 Tel. No. 72.
(٣١) F.O. 407/219 No. 20 Lampson to Eden Jan. 26 1936. Tel. No. 81.
(٣٢) F.O. 407/219 No. 22 Lampson to Eden Jan. 27 1936. Tel. No. 84.
(٣٣) البلاغ فى ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ١٩٣٦/١/٣٠ .
(٣٤) F.O. 407/219 No. 25 Lampson to Eden. Jan. 30, 1936. Tel. No. 97.

● حسن صـــبرى بك — للمواصلات وللتجارة والصناعة
● أحمد عبد الوهاب باشا — للمـــالية
● صادق وهبة باشـــا — للزراعـــة
● على صـــدقى باشـــا — للحربية والبحرية(٣٥)

وكانت أمام وزارة على ماهر مهمتان محددتان ..

أولاهما : تشكيل هيئة المفاوضات ، وقد تشكلت باتفـــاق بين الأطراف المعنية المصرية من رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد وثلاثة من المستقلين وخمسة من الوفديين .

وقد حاول الانجليز التدخل فى هذه المسألة ذات الصبغة المصرية تماما وذلك برفض قبول أحمد ماهر عضوا من أعضاء هذا الوفد . وقد جرت فى هذا الشأن اتصالات بين السير لامبسون وبين حكومته وقف هو فيها الى جانب عدم التدخل فى هذه المسألة بابعاد شقيق رئيس الوزراء تجنبا لاحراج هذا الأخير(٣٦) .

وقد جرت اتصالات فى هذا الصـــدد بين السير لامبسون وعلى ماهر انتهت بابلاغ المندوب السامى الانجليزى لرئيس الوزراء المصرى أن الحكومة البريطانية قد تخلت عن كل معارضة لها فى هذا الشأن(٣٧) .

ثانيتهما : اجراء انتخابات عامة حرة بهدف تشكيل برلمان جديد وكما كان منتظرا نال الوفد كالعادة أغلبية ساحقة .. ففى مجلس النواب حصل الوفد على ١٦٦ مقعدا بينما حصلت سائر القوى الأخرى من الحزبيين أو المستقلين على ٦٦ مقعدا فقط ، وفى مجلس الشيوخ نجح من الوفديين ٦٢ شيخا بينما نجح من غيرهم ١٥ شيخا فقط(٣٨) .

ومع أن مهمة الوزارة كانت انتقالية ، فان ماهر باشـــا أعد ونفذ برنامجا ضخما للاصلاحات الادارية والقانونية . كما وفق الى حسم الخلاف وتوقيع معاهدة أعاد بها العلاقات الودية مع المملكة العربية السعودية .

ولعل أهم مشكلة واجهت على ماهر هى الاجراءات المترتبة على وفاة الملك فؤاد وضرورة اتمام الانتخابات للنواب والشيوخ ، وتعيين الأوصياء ، وتعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ . كل ذلك فى ظرف عشرة أيام من تاريخ الوفاة كما يقضى بذلك دستور ١٩٢٣ .

وكان على الوزارة بعد أن أدت مهمتها المحدودة بمائة يوم ، التخلى عن الحكم لعودة وزارة وفدية أخرى .

---

(٣٥) الوقائع المصرية ، العدد ١٢ لسنة ١٩٣٦ .

(٣٦) F.O. 407/219 (1) No. 29 Lampson to Eden Feb. 1. 1936. Tel. No. 110.

(٣٧) F.O. 407/219 (1) No. 33 Lampson to Eden. Feb. 4, 1936. Tel. No. 113.

(٣٨) البلاغ فى ٨ مايو ١٩٣٦ .

٤٦ ــ وزارة مصطفى النحاس باشــا
الثالثة ٩مايو ١٩٣٦ ــ ٣١يولية ١٩٣٧ :

انتهى عهــد وزارة على ماهر المحايدة فى أواخر أبريل عــام ١٩٣٦ ، بحدثين كبيرين :

أولهما : ما سبق ذكره مما كان من صنع الوزارة وخطتها باجراء الانتخابات التى نال فيها الوفد الاغلبية الساحقة .

ثانيهما : كان من صـــنع القدر ومشيئته وذلك حين توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ وغاب عن ميدان السياسة المصرية شخصية رئيســية ظلت تلعب أدوار البطولة خلال اغلب السنوات السابقة منذ ان تولى العرش قبل ذلك بنحو عقدين من الزمان .

وكان لابد أن يتمخض عن تواكب هذين الحدثين صورة جديدة . وقد تبعت ملامح هذه الصورة أساسا من اعتقاد الوفد أن الجو قد خلا وانه قد أصبح القوة الرئيسية الداخلية على مسرح السياسة المصرية وان عليه أن يشغل دور البطولة الذى طالما حرمه منه البطل الذى رحل .

ومن هذا الاعتقاد ظهر موقف الوفد المتشدد خلال الفترة القصيرة التى انقضت بين وفاة الملك (٢٨ أبريل) وتأليف الوزارة النحاســية الثالثــة (٩ مايو) .

وقد بدأ هذا التشدد واضحا فى مسألة الوصاية ذلك أنه كان لابد بعد وفاة الملك من فتح الوصية التى تركها لتنفيذها .

وظهرت اتجاهات لاضفاء الدستورية على هذا العمل وهو : اما ان تتولى الوزارة القائمة (وزارة على ماهر) المهمة المذكورة على اساس انه لايوجد برلمان قائم بالفعل بعد أن الغت وزارة توفيق نسيم دستور عام ١٩٣٠ وحلت البرلمان الذى كان قائما على اســاسه وبالتالى تولت الوزارة مهام البرلمان ، واما أن يسمح بعودة البرلمان الملغى عام ١٩٣٤ ليقوم بفتح الوصية .

ورفض الوفد الاتجاهين ونقدم بأحد حلين : فاما العــودة الى برلمــان ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ باعتباره آخر البرلمانات التى انعقدت على أساس دستور ١٩٢٣ وهو الدستور القائم واما انتظار تشكيل البرلمان الجديد الذى كانت تجرى انتخاباته فى نفس الوقت الذى ودع فيه الملك الحياة . ونجح الوفد بالفعل فى فرض الحل الثانى .

وبعد اجراء الانتخابات عقد البرلمان الوفدى أولى جلساته لفتح وصية الملك الراحل ، وقد وجد أن تاريخها يعود لأربع عشرة سنة سابقة (٢١ يونية ١٩٢٢) ، وقد تضمنت ثلاثة أوصياء(٣٩) ، مات أحدهم مما دعا حزب

---

(٣٩) هم محمد توفيق نسيم وعدلى يكن ومحمود فخرى .

الاغلبية الى أن ينتهز الفرصة متعللا بقدم الوصية وعدم امكان تطبيقها ليختار أوصياء جدد .

وبالرغم من أن النحاس باشا لم ينجح فى تحقيق رغبته بوضع توفيق نسيم ضمن الاوصياء الجدد الا انه نجح فى منع ترشيح أحمد زيور باشا من ان يعين كأحد الأصياء ملوحا بأن البرلمان سوف يرفض قبول تعيين الرجل(٤٠) وأمام هذا تم اختيار كل من الامير محمد على وعزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا كأوصياء على العرش الى حين بلوغ الملك فاروق سن الرشد .

ولا شك أن مسألة اختيار هؤلاء الأوصياء والطريقة التى تمت بهـا بعد ابطال وصية الملك كان لها مجموعة من الدلالات يمكن رصدها فيما يلى :

١ ــ فهى بمثابة آخر انتصار دستورى أحرزه الوفد على الملك فؤاد ، ولو بعد وفاته .

٢ ــ وهى أيضا بمثابة تحذير للملك الجديد ، بأن الدستور هو الذى ينتصر دائما فى النهاية وأنه ليس أمامه سوى اتباع طريقه .

٣ ــ وهى أخيرا « فضل » أسبغه الوفد على أعضاء مجلس الوصاية الجدد على أساس أنهم من اختياره .

ومع كل هذه التغييرات تشكلت الوزارة النحاسية الثالثة فى ٩ مايو عام ١٩٣٦ على النحو الاتى :

- مصطفى النحاس باشا — الرئاسة ووزاة الداخلية ووزارة الصحة العمومية
- واصف بطرس غالى باشا — الخارجية
- عثمان محرم باشا — الاشغال العمومية
- محمد صفوت باشا — الاوقاف
- مكرم عبيد — المالية
- محمود فهمى النقراشى — للمواصلات
- أحمد حمدى سيف النصر بك — للزراعة
- محمود غالب بك — للحقانية
- على فهمى باشا — للحربية والبحرية
- عبد السلام فهمى محمد جمعة بك — للتجارة والصناعة
- على زكى العرابى بك — للمعارف العمومية(٤١)

(٤٠) F.O. 407/219 (1) No. 77 Lampson to Eden. May 5, 1936 Tel. No. 388.

(٤١) الوقائع المصرية ، العدد ٥٩ لسنة ١٩٣٦ .

وأهم ما يلاحظ على تشكيل الوزارة النحاسية الثالثة اصطباغها بالصبغة الوفدية تماما ، وهو شيء طبيعي ، الا أن ذلك دعا السير لامبسون الى انتقادها ووصفها بأنها تتسم بالشكل الحزبي الضيق(٤٢) .

لم توات وزارة وفدية ظروف مناسبة أو على الاقل كما تصور زعماء الوفد بقدر ما واتت وزارة النحاس الثالثة ، والاسباب ما ارتأته الزعامة الوفدية من أنه لاول مرة وفي صراع السلطة التقليدى ترجح كفة الحزب الشعبى عن كفة القوتين الاخريين .

القصر : كان مهيض الجناح آنذاك بحكم الوفاة القريبة للملك وصغر سن الملك الجديد الذى لم يكن قد تولى بعد سلطاته الدستورية وضعف مجلس الوصاية الذى يعلم أعضاؤه أن مهمتهم موقوتة وانهم لن يلبثوا أن يتخلوا عن أماكنهم بعد شهور قليلة .

الانجليز : فان ما تم التوصل اليه بعقد معاهدة الصداقة والتحالف والتى عرفت بمعاهدة عام ١٩٣٦ فى أغسطس من تلك السنة قد جعلت امكانيات تدخلهم فى المسائل المصرية الداخلية محدودة للغاية والا اتهموا بخرق المعاهدة التى كان مدادها لم يجف بعد .

ومن ثم فان ما جرى خلال عهد الوزارة النحاسية كان يستهدف تأكيد هذه الحقيقة وعلى أكثر من مستوى .

أولا : باهمال القصر تماما مما دفع بالأوصياء الى الشكوى لدار المندوب السامى من تجاهل الوفد لهم فى كل شىء وأن « النحاس باشا يهدف بوضوح الى اقامة دكتاتورية وأنه يعمل على التقليل من سلطة القصر الى أدنى حد بل أنه من المحتمل أنه يسعى الى القضاء عليها تماما »(٤٣) .

ثانيا : بالسعى الى الاستيلاء على السلطة فى القصر نفسه ، فقد تضمن الخطاب الذى وجهه النحاس الى مجلس الوصاية بمناسبة تأليف وزارته أنه يهدف توثيق العلاقة وتدعيم الثقة بين القصر والامة واقتداء بالأمم ذات التقاليد البرلمانية فانه ينوى اقامة « وزارة للقصر » .

ويرى المندوب السامى البريطانى أن الهدف من وراء ذلك أن يسيطر الوفد تماما على القصر حيث يصبح وزيره سياسيا يتبع الوزارة فى الاتجاه الذى تسير فيه كيفما كان(٤٤) .

وبالرغم من أن الاوصياء كانوا على وشك الاستسلام لارادة الوزارة الا أن التدخل البريطانى السافر قد منع ذلك وقد وصلت المسألة الى ما يشبه

(٤٢) F.O. 407/219 (1) No. 82 Lampson to Eden. May 11, 1936 Tel. No. 413.

(٤٣) F.O. 407/219 (11) No. 16 Kelly to Eden. Aug. 30, 1936. Tel. No. 86.

(٤٤) F.O. 407/219 (1) No. 82 Lampson to Eden. May 11, 1936.

الازمة بين الجانبين وان كان قد تم التوصل الى حل وسط بشأنها بانشاء منصب الوكيل البرلمانى لشئون القصر واختيار عبد الفتاح الطويل لهذا المنصب وتقرر أن يكون مقر صاحب هذا المنصب فى رئاسة الوزراء لا القصر . وأن يعمل كمعاون لرئيس الوزراء فى شـئون القصر بدلا من العمل على مسئوليته ، وهو بهذا يحقق الاهداف الاساسية من وظيفة وزير القصر دون أن يقلل من هيبة الملك(٤٥) .

ثالثا : السعى لأن يكون للوفد قوة شعبية ذات تنظيم شـبه عسكرى يضرب بها خصومه أو على الاقل يضرب بها أى محاولات متجددة للعبث بالدستور .

صحيح أن هذه الجماعة التى عرفت « بجماعة القمصان الزرقاء » قد تأسست منذ عهد وزارة توفيق نسيم وذلك لمقاومة استقطاب الشباب داخل جماعة « القمصان الخضراء » التى أسستها جمعية مصر الفتاة آنذاك الا أنها قد ازدادت من حيث الحجم وتنوعت من حيث أوجه النشاط خلال عهد الوزارة النحاسية .

وبالرغم من المحاولات الانجليزية لوقف النمو المتزايد لاصحاب القمصان الزرقاء بل لحل تنظيماتهم الا أن هـذه المحاولات قد ضعفت كثيرا بعـد التصديق على معاهدة ١٩٣٦ وسار الوفد فى طريقه لا يلوى على شىء ينفذ خطته بجعل أصحاب القمصان الزرقاء مليشيا مسلحة تدافع عنه ضد أعدائه وضد أعداء الدستور(٤٦) .

وفى هذا الجو وفى ٢٩ يوليه عام ١٩٣٧ تولى الملك الشاب فاروق الأول سلطاته الدستورية وانطوى عهد وبدأ عهد جديد كان للوزارة النحاسية بل وللتاريخ الوزارى فيه شأن آخر .

---

(٤٥) F.O. 407/219 (1) No. 132 Lampson to Eden. June 23, 1936.

(٤٦) انظر بحث د. يونان لبيب رزق : أصحاب القمصان الملونة فى مصر ١٩٣٣ — ١٩٣٧ ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد ٢١ .

الباب الخامس

الوزارات فى عهد الملك فاروق
١٩٣٦ — ١٩٥٢

الفصل الأول

استمرار المرحلة الثالثة
من ((عهد الوزارات الدستورية))
يوليو — ديسمبر ١٩٣٧

مع تولية « فاروق الأول » ملكا على مصر فى ٢٩ يوليو عام ١٩٣٧ ولخمس عشرة سنة كاملة بعد ذلك (حتى ٢٦ يوليه ١٩٥٢) فان عهدا جديدا قد بدأ فى البلاد واتسم بمجموعة من السمات الجديدة اثرت على نحو أو آخر فى الوزارة المصرية يمكن تسجيلها فيما يلى :

١ ــ ادى عقد المعاهدة فى أغسطس ١٩٣٦ الى التأثير على القوى المؤثرة فى الوزارة المصرية .

بالنسبة للجانب البريطانى فان تدخلاته لأسقاط وزارات أو تأليف وزارات جديدة قد تغيرت **ظروفه** .

فظروف التدخل البريطانى كدولة حليفة تقيدها مواد معاهدة تختلف على وجه التأكيد عن ظروف هذا التدخل سواء فى الفترة التى سبقت اصدار تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ أو فى الفترة التى تلت اصداره .

ففى الفترة السابقة على تصريح ٢٨ فبراير ظلت بريطانيا كدولة محتلة أو كدولة حامية صاحبة القرار الاخير فى مسألة تشكيل الوزارات أو اسقاطها وكانت غير مستعدة لقبول اشتراك اى قوة أخرى فى هذا القرار مما يتضح من مواقفها العديدة فى هذا الشأن والذى وصل الى حد تهديد الخديو عباس الثانى بالخلع سنة ١٨٩٣ أثناء أزمة وزارة فخرى المعروفة .

ثم انه فى الفترة التى تلت فبراير ١٩٢٢ ظلت الوزارات تتحطم سواء على صخرة التدخل البريطانى (وزارة سعد ١٩٢٤ ــ وزارة زيور ١٩٢٦ ــ وزارة عبد الفتاح يحيى ١٩٣٤) أو على صخرة فشل المفاوضات المصرية ــ البريطانية (وزارة ثروت ١٩٢٧ ــ وزارة محمد محمود ١٩٢٩ ــ وزارة النحاس ١٩٣٠) ، بمعنى آخر فان الوجود البريطانى ظل من أهم عوامل التأثير فى التاريخ الوزارى فى مصر .

وتختلف الظروف بعد ١٩٣٦ فقد أصبحت العلاقات البريطانية ــ المصرية تحــكمها معاهدة واضحة الشروط ، ثم أن مصر بعد دخولها عصبة الأمم فى أعقاب عقد المعاهدة قد امتلكت مقومات الدولة التى طالما حرمها منها الوجود البريطانى .. وكان التدخل السافر فى مسألة داخلية مثل اسقاط الوزارات أو تأليفها يمكن أن يثير عاصفة من الانتقادات داخل مصر وخارجها باتهام البريطانيين بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبانتهاء شروط المعاهدة التى وقعوا عليها وكانوا حريصين أشد الحرص على عدم الظهور بهذا المظهر .

ولا نكاد نعثر على أى محاولات للتدخل السافر من الجانب البريطانى فى مصر لتغيير الوزارات بعد ذلك الا أثناء الحرب العالمية الثانية (أسقاط



الملك فاروق

وزارة على ماهر ١٩٤٠ — حادث ٤ فبراير ١٩٤٢) الا أن هذا التدخل قد حكمته بلا شك ظروف الحرب . وفيما عدا ذلك لا نرى الانذارات التى تعود البريطانيون تقديمها من قبل كما لا نرى أيضا استخدام القوة المسلحة أو التلويح باستخدامها وهو ما رأيناه فى أكثر من مناسبة لاسقاط الوزارات قبل ذلك .

مع تقلص حجم التدخل البريطانى تصور الطرفان الآخران فى ميدان الصراع على الوزارات أن هذا التقلص قد تم لحسابه ، وكان من الطبيعى أن يترتب على ذلك حدة الصراع بين هذين الطرفين على نحو أقوى كثيرا مما كان خلال عهد الملك فؤاد وكان هذا الصراع أشد ما يكون خاصة خلال الفترة الأولى من عهد الملك فاروق فيما ظهر سواء فى اقالة الوزارة النحاسية الرابعة أو فى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ أو فى اقالة الوزارة النحاسية السادسة ١٩٤٤ .

ثم أن توقيع معاهدة ١٩٣٦ وما بدأ معه من أن القضية الوطنية قد حلت فان الوفد قد فقد سببا من أهم أسباب قوته بل من أهم أسباب وجوده .

ولا شك أنه مع مرور الوقت كانت هذه الحقيقة تزداد تأكيدا سواء نتيجة لظهور قوى سياسية أخرى ذات طبيعة شعبية (الاخوان المسلمون — الشيوعيون — مصر الفتاة) وهى طبيعة ظل ينفرد بها الوفد حتى عام ١٩٣٦ ، أو نتيجة لابعاد الوفد عن الحكم لفترات طويلة بلغت فى مرة من المرات نحو ست سنوات (أكتوبر ١٩٤٤ — يناير ١٩٥٠) .

٢ — يأتى بعد ذلك **اختلاف شخصية الملك** « فاروق الأول » عن شخصية الملك « فؤاد الأول » وأثر ذلك فى مواجهة كل منهما سواء للوجود البريطانى أو للوفد وما ترتب على هذا الاثر من تأثير فى التاريخ الوزارى .

فمما لا شك فيه أن قطاعات عريضة من الشعب المصرى قد استبشرت خيرا بتولية الملك الشاب صاحب الوجه الصبوح ، وزاد من شعبية الملك فاروق الخطة الناجحة التى استخدمها بعض رجال القصر فى أوائل عهده (على ماهر ثم أحمد حسنين) ، فى ابرازه بصورة الملك المصلح الذى يناضل ضد أوتوقراطية حزب الاغلبية .. وضد فساده أيضا .

ويبدو تأثير اختلاف الصورة بين الملكين فى ميدان الصراع حول الوزارة من اختلاف رد الفعل الناتج عن موقفين متشابهين من أجل تغيير الوزارة .

فرد الفعل الناتج عن التدخل البريطانى ضد الملك فؤاد لاسقاط العهد الصدقى فى نوفمبر عام ١٩٣٤ كان على النقيض من رد الفعل الناتج عن التدخل البريطانى ضد الملك فاروق فى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ . ومع أن التدخل فى المرتين قد تم لحساب الوفد الا أنه مما لا شك فيه أن الرضاء الشعبى عن التدخل البريطانى فى الحالة الاولى قد قابله سخط شعبى على هذا التدخل فى الحالة الثانية .. كما أنه مما لا شك فيه أنه قد كان وراء الرضاء فى الحالة الأولى رصيد من لا شعبية الملك فؤاد وكان وراء السخط فى الحالة الثانية رصيد من شعبية الملك فاروق .

٣ ــ شهدت تلك الحقبة استمرار عملية الانشقاق عن الوفد الا أن تلك العملية كان لها هذه المرة شكل مختلف جد الاختلاف عنها خلال الحقبة السابقة على عهد الملك فؤاد .

فان الانشقاقات المتعددة التى حدثت فى الحزب الكبير قبل ١٩٣٧ كانت لا تفت فى عضده لاكثر من سبب : منها أن العناصر المنشقة كانت فى الغالب من العناصر التى لا تتمتع بشعبية كبيرة كما حدث فى الانشقاق الاول بين سعد وعدلى والذى ترتب عليه تكوين حزب الاحرار الدستوريين ، ومنها تلك الشكوك التى ظلت تحيط ببعض هذه الانشقاقات وأنها قد تمت نتيجة لتواطؤ بينها وبين القصر كما حدث فى الانشقاق المعروف بانشقاق السبعة ونصف والذى تم فى العهد الصدقى .

تنعكس الصورة بالنسبة للانشقاقات التى حدثت فى عهد الملك فاروق ولاكثر من سبب ايضا .. فالعناصر المنشقة هذه المرة (النقراشى وأحمد ماهر ١٩٣٧ ثم مكرم عبيد ١٩٤٢) كانت العناصر صاحبة الشعبية الجارفة داخل الحزب الكبير بحكم ماضيها فى الجهاد الوطنى وبحكم تصديها لمركز القيادة فيه طوال الفترة التى تلت وفاة سعد زغلول .

ثم أنه قد صاحب خروج هذه العناصر دخول عناصر اخرى ممن وصفوا بالاقطاعيين وهى عناصر تملك بطبيعتها مقومات اثارة النفور الشعبى أكثر مما تملك من مقومات جذب الاعجاب الجماهيرى .

ويضاف الى كل ذلك أن خروج هذه العناصر من الوفد قد أثار تساؤلات حول سوء سمعة الحزب الكبير فى الحكم أكثر مما أثار من شكوك حول تواطؤ بينها وبين القصر .

أما أثر الانشقاقات عن الوفد خلال تلك الحقبة فى الميدان الوزارى فيتضح من أن أغلب الوزارات التى تشكلت فى فترات ابعاد الوفد عن الوزارة (١٩٣٨ ــ ١٩٤٢) ، (١٩٤٤ ــ ١٩٥٠) كانت تلك العناصر المنشقة هى التى تسيطر على الوزارة فيها .

وبعد استعراض هذه السمات الجديدة التى أثرت فى التاريخ الوزارى المصرى فى عهد الملك فاروق نعود لمتابعة هذا التاريخ .

٤٧ ــ وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة
(أول اغسطس ١٩٣٧ــ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧)

باشر الملك فاروق سلطاته الدستورية فى ٢٩ يولية عام ١٩٣٧ وكان على النحاس باشا أن يقدم استقالة وزارته الثالثة للملك الجديد ليترك له حرية اختيار الوزارة الجديدة تبعا لما تقتضيه الاجراءات الدستورية .

ومفروض أن التغيير الوزارى فى موقف كهذا لم يكن ليتعدى الجانب المظهرى استيفاء للشكل الدستورى بأن يعيد الملك تكليف زعيم حزب الاغلبية

بتأليف الوزارة الجديدة وأن يقوم هذا بالمهمة الموكلة اليه دون ادخال تغييرات تذكر على تشكيل وزارته .

الا أن ايماءات عديدة كانت تشير الى أن المفروض شيء وما يمكن حدوثه شيء آخر .

من هذه الايماءات ما اتصل بالعلاقات داخل زعامة الوفد مما ترك أثارا واضحة على تشكيل الوزارة الجديدة .. ومنها ما اتصـــل بالعلاقة بين الوزارة الوفدية وبين القصر فى عهد سيده الجديد ..

فيما يتصل **بالعلاقات بين مجموعة الرجال التى كانت تشكل الزعامة الوفدية** فقد كان واضحا أنها تتعرض لاهتزازات شديدة خلال الأســـابيع الاخيرة من عهد الوزارة النحاسية الثالثة .

يذكر « السير مايلز لامبسون » السفير البريطاني فى القاهرة أن النحاس باشا قد ذكر أن « النقراشى يجب أن يذهب » وذلك فى لقاء بينهما فى ١١ يولية ، وقد برر رئيس الوفد هذه الرغبة بأن الرجل لا يفتأ يعرقل سير العمل الوزارى بعد أن تحول من موقف التعاون كأحد الوزراء ، الى الالتزام بموقف المعارضة السافرة(١) .

ويبدو أن الخلاف بين الرجلين قد نشأ من الفهم المختلف لكل منهما لمعاهدة ١٩٣٦ .. النحاس باشا رأى الالتزام بتنفيذها وأن هذا التنفيذ سيكون لصالح مصر خاصة بعد النجاح الذى أحرزه بالمعونة البريطانية فى التخلص من الامتيازات الاجنبية فى المفاوضات التى جرت فى مونترو سنة ١٩٣٧ . أما النقراشى فقد رأى أن المعـــاهدة ليست الا خطوة للتخلص نهائيا من الوجود البريطاني مما بدا فى اضطراد سياسته « بالتخلص من أى انجليزى يعمل فى الحكومة المصرية » وهى السياسة التى شكا السير لامبسون منها الى حكومته(٢) .

أما فيما يتصل بالعلاقة بين الوزارة الوفدية وبين القصر فى عهد الملك الجديد فان هذه العلاقة قد بدأت باحتكاك بين الطرفين بسبب الرغبة التى ابدتها بعض دوائر القصر باقامة احتفال دينى بتتويج الملك فاروق الا أن الوفد قد رفض هذه الرغبة .

وقد دارت معركة بين صحيفة « البلاغ » الناطقة بلسان القصر وصحيفة « المصرى » الوفدية حول هذه المسالة استمرت طوال شهر يونيو ١٩٣٧ . البلاغ يذكر أن الدوائر الدينية تدافع عن الفكرة ، ويكتب « عباس العقاد » الذى كان قد خرج على الحزب الكبير آنذاك ، وأصبح من كتاب الصحيفة

---

(١) F.O. 407/221 (11) No. 4 Lampson to Eden, Jully 11, 1937 Tel. No. 82.

(٢) F.O. 407/221 (11) No. 12 Lampson to Eden, July 28, 1937 Desp No. 902.

الموالية للقصر يدافع عن الفكرة ويذكر انه طالما أن دين الدولة هو الاسلام فما المانع من اقامة حفل دينى ؟

ويهاجم « عبد القادر حمزة باشا » صاحب الصحيفة ورئيس تحريرها قرار الحكومة الوفدية بعدم اقامة الحفل الدينى ويرى انه يمثل تحديا للرأى العام الاسلامى .

على الجانب الاخر تدافع « المصرى » عن الحكومة وترفض فكرة الحفل الدينى فتعرب فى مقالة لها عن دهشتها من الفكرة لانه ليس لها أى شكل دستورى ، وتتحدث فى مقالة أخرى عن أن الاحتفال المقترح له وجه شبه كبير بالمراسم الوثنية ، ثم أخيرا من أن الحكومة مصممة على أن الملك يجب أن يستمد سلطته من البرلمان (الوفدى) وليس من السلطة الدينية(٣) وقد نزل الملك على رغبة الوزارة فاقسم اليمين الدستورية أمام البرلمان ولكنه حرص على استهلال حكمه بزيارة ضريح والده فى مسجد الرفاعى فى اليوم التالى حيث أدى صلاة الجمعة(٤) .

كان من الطبيعى أن ينسحب ذلك على تشــكيل الوزارة الجـــديدة فى ناحية القصر فقد سارع بالرد على موقف الحكومة الوفدية برفض قبول ترشيحالنحاس « ليوسف الجندى » وزيرا فى الوزارة الجديدة . وقد كان للاصرار على هذا الرفض ورضوخ النحاس لهذه الرغبة الملكية ما أدى الى شجب تقليـــد وفدى كان قد ارساه « ســـعد زغلول » فى وزارته ١٩٢٤ بالتصميم على حقه فى اختيار وزرائه برغم معارضة الملك فؤاد .

ومع ما يذكره المراقبون البريطانيون فى القاهرة آنذاك من أن القصر قد استند فى رفضه لتعيين يوسف الجندى على ما اشيع عن الرجل من تصرفات غير مرضية الا أنهم يذكرون فى نفس الوقت ان ذلك لم يكن السبب الحقيقى وأن الهدف قبل أى شىء توجيه ضربة الى هيبة النحاس باشا وأن الملك الشاب ، أو مستشاريه ، وعلى وجه التحـــديد على ماهر ، قد نجحـــوا فى ذلك(٥) .

أما بالنسبة للصراعات داخل الزعامة الوفدية فتتضح باستعراض تشكيل الوزارة النحاسية الرابعة وملاحظة الاختلاف الذى دخل عليها عن سابقتها ، فقد تشكلت الوزارة الجديدة . على النحو الآتى :

- مصطفى النحاس باشا — للرئاسة والداخلية
- واصف بطرس غالى باشا — للخـــارجية
- عثمان محرم باشا — للاشغال العمومية
- مكرم عبيد باشا — للمـــالية

---

(٣) F.O. 407/221 (11) No. 109 Memorandum Respecting the Egyptian Press for the Period June 2, 1937 July 2, 1937.

(٤) Marcel Colombe, l'Evolution de L'Egypte 1924 — 1950 P. 71.

(٥) F.O. 407/221, No. 14 Kelly to Halifax. Aug. 11, 1937 Tel. No. 456.

- الأستاذ محمود بسيونى — للاوقـــاف
- أحمد حمدى سيف النصر باشا — للحربية والبحرية
- عبدالسلام فهمىمحمد جمعة باشا — للتجارة والصناعة ، وللمعارف العمومية
- على زكى العرابى باشا — للمواصلات
- محمد محمود خليل بك — للزراعـــة
- الأستاذ محمد صبرى أبو علم — للحقانية
- الأستاذ عبد الفتاح الطويل — للصحة العمومية(٦)

الملاحظ أن قد جرى تعديل كبير كانت له ابلغ الدلالات فقد أخرج من الوزارة أربعة وزراء(٧) وحل محلهم ثلاثة وزراء جدد(٨) بعد أن رفض الملك تعيين يوسف الجندى .

ولا شك ان اخراج « النقراشى » بالذات من الوزارة وادخال محمد محمود خليل اليها كان من أهم ما منح لهذه الدلالات عمقا .

فالنقراشى قطب من أقطاب الوفد له فضل على النحاس لأنه هو الذى رشحه للرئاسة كما أن له صلة نسب بالسيدة أم المصريين الى جانب المكانة الخاصة التى كان يتمتع بها لدى الزعيم سعد زغلول .

ومن جانب آخر فقد كان من أهم العناصر النظيفة فى الوفد ، الوحيد من وزراء الوزارة السابقة التى سلمت وزارته من المحاباة والاستثناءات .. يضاف الى كل ذلك ما عرف عن الرجل من زعامة للشباب الوفدى ومن طاقة تنظيمية هائلة .

ومع كل هذا فقد كانت الذريعة التى استندت الزعامة الوفدية اليهـــا لاقصاء النقراشى عن الوزارة هى « عدم التجانس » وهى ذريعة مطاطة وان كان ما شاع وقتها ان السبب الرئيسى وراء هذا الاقصاء رغبة وزير المالية مكرم عبيد باشا فى أقصاء كافة العناصر القوية من الحزب املا فى ارث زعامته بعد النحاس .

على الجانب الآخر فقد تم اختيار « محمد محمود خليل بك » عضو مجلس الشيوخ وزيرا للزراعة فى الوزارة الجديدة بالرغم من أن خليل بك كان قد استقال من الهيئة الوفدية فى عهـــد دستور ١٩٣٠ ولكن كان معلوما أنه من أصحاب « الاطيان الواســـعة » .

---

(٦) الوقائع المصرية العدد ٧٠ لسنة ١٩٣٧ .
(٧) هم محمود فهمى النقراشى ومحمود غالب ومحمد صفوت وعلى فهمى .
(٨) هم محمد صبرى أبو علم ومحمد محمود خليل ومحمود بسيونى .

ثم ان البريطانيين بدورهم بالرغم من عدائهم القديم للنقراشى لم يسعدهم ادخال « محمد محمـــود خليل » فى الوزارة ذلك أن الرجل زوج لســـيدة فرنسية ، كما أنه يقضى أكثر من نصف السنة فى فرنسا فانه كما رآه الانجليز، « داعية للنفوذ الفرنسى فى مصر(٩) » .

ملحوظة اخرى تتصل باسناد وزارتين الى وزير واحد .. الوزارتان هما التجارة والصناعة ، والمعارف العمومية والوزير هو « عبد السلام فهمى جمعة » ويذكر القائم باعمال السفير البريطانى فى القاهرة أنه فى لقـــاء له مع امين عثمان فى اعقاب تشكيل الوزارة الجديدة اوضح له أمين عثمان ، ان النحاس باشا قد شعر بانه ارتكب خطأ بسبب استسلامه المتسرع للقصر فى مسألة « يوسف الجندى » ، دعاه ذلك الى أن يترك منصب وزير المعارف خاليا وهو المنصب الذى كان مفروضا ان يشغله الرجل على أساس ان رفض الملك ليس نهائيا وانه بالامكان أن يتراجع القصر عن موقفه خاصة وانه قبل الابقاء على يوسف الجندى فى منصب السكرتير البرلمانى لوزارة الداخليـــة(١٠) .

ولكى لا تلبث آمال الزعامة الوفدية ان تتهاوى فى هذا الموضوع أو فى غيره حيث شهدت الشهور الخمسة ، هى عمر الوزارة النحاسية الرابعة ، شهدت صراعا حادا بين تلك الوزارة وبين القصر انتهى بقرار آخر من قرارات اقالة الوزارات الوفدية .

وكان الانشقاق الذى أصاب الوفد نتيجة لاخراج النقراشى من الوزارة الجديدة ، بالاضافة الى الصراع الذى احتدم بين الملك وهذه الوزارة أهم ما أثر فى تاريخها .

وقد ارتبط كل من الحدثين بالآخر فبينما ادى انشقاق الحزب الكبير الى اغراء القصر بالوزارة النحاسية الرابعة وسعيه الى التخلص منها فان الاختلافات بين الملك والوزارة قد غذت هذا الاختلاف وادت الى توسيع شـــقته .

ففى خلال الاسابيع التى اعقبت تشكيل الوزارة الجديدة — بدون النقراشى — انتهزتها الصحف الموالية للقصر ، وبالذات البلاغ .. انتهزتها فرصة للهجوم على ما اسمته عصبة النحاس — مكرم ، أو « عصبة الشر » على حد تعبيرها ، وذكرت أن الهدف من استبعاد النقـــراشى هو تمهيـــد الطريق لفرض أوتوقراطية الرجلين(١١) .

---

(٩) F.O. 407/221 (11) No. 18 Kelly to Eden Aug. 7 1937 Desp. No. 937 Conf.

(١٠) Ibid.

(١١) F.O. 407/221 (11) No. 111 Memorandum Respecting the Egyptian Press fot the Period Aug. 3 to Sept. 1, 1937.

ومع اى احتمال يلوح بتسوية الخلافات داخل حزب الوفد كانت « البلاغ » تتدخل لافساد هذه الاحتمالات وكان ابرزها محاولة تعيين النقراشى فى مجلس ادارة شركة قناة السويس .

واستمر القصر فى طريقه لتعميق الخلاف ، وبدأت جهوده تثمر بتصريحات اخذ يدلى بها النقراشى ينتقد بها بعض سياسات الحكومة رغم أنه لم يكن قد خرج او اخرج من الوفد بعد .. ثم « بالبيان السياسى الخطير » ، على حد وصف البلاغ ، والذى وجهه النقراشى الى الشعب المصرى فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ يعلن فيه خروجه عن الزعامة الوفدية ، وقد تضمن البيان انتقادات شديدة لسياسة النحاس بالسعى لتقديس زعامته ، هذه السياسة التى صحبها « عصي ذوى القمصان الزرقاء تهوى على رءوس من لم يؤمن بها من الوفديين(١٢) » .

وتصور الملك الشاب أن الفرصة سانحة لما يمكن أن نسميه **بالاستيلاء على الوفد من الداخل** ، فالنقراشى وان كان قد هاجم « الزعامة الوفدية » الا أنه لم يهاجم الوفد ، كما أنه عندما اتخذ الحزب قراره بفصل النقراشى من عضويته فان زميله الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ادلى بتصريح يعرب فيه عن دهشته من هذا القرار وعن رأيه بانه لا زال يعتبر زميله عضوا فى الوفد .

وكان اصرار النقراشى وأحمد ماهر على بطلان قرار اخراج الأول من الوفد وراءه مما تكشفه لنا الوثائق البريطانية وما اسميناه بمحاولة « الاستيلاء على الوفد من الداخل » ، ذلك أنه قد جرت خلال تلك الأيام مشاورات بهدف تشكيل وزارة وفديه جديدة يقوم الرجلان بتأليفها مما يؤدى الى سقوط الزعامة النحاسية للوفد والى احلال زعامة جديدة محلها تدين بوجودها لمساندة القصر الا ان الانجليز حذروا من خطورة هذه المغامرة على الملك الجديد ، كما أن « على ماهر » المستشار الرئيسى للقصر آنذاك لم ترقه الفكرة وخشى من نتائجها(١٣) .

* * *

امام كل هذه المخاطر التى شعرت الوزارة الوفدية انها تحيط بها بدأت تتصرف ، وقد انصب هذا التصرف أساسا على السعى لتأكيد شعبية الوزارة والتلويح بامكان استخدام هذه الشعبية امام أى مؤامرات تبدو من جانب القصر . وتم ذلك بطريقتين :

---

(١٢) البلاغ فى ١٩٣٧/٩/٧ .

(١٣) F.O. 407/221 (11) No. 23 Kelly to Eden Aug 13, 1937 Tel. No. 483.

الطريقة الأولى :

فى تلك الجولات الواسعة التى اخذ يقوم بها النحاس باشا فى مختلف المديريات ليلقى الخطب فى المحلة الكبرى وفى المنصورة وفى الاسكندرية وفى المنيـــا(١٤) ، وهو لا يريد بذلك تأكيد شعبيته فحسب بل يريد ما هو أكثر من ذلك ، التحذير من أى محاولة للمساس به .

الطريقة الثــانية :

تدعيم تنظيم « القمصان الزرقاء » الموالى للوفد لاستخدامه فى المواجهة المحتملة . وتم هذا التدعيم بأكثر من وسيلة : منها تركيز ولاء الجماعة فى شخص النحاس بوضع قسم جديد لهـــا جاء فيه « أقسم بالله ان اظل مجاهدا لوطنى تحت لواء زعيمى مصطفى النحاس لآخر رمق من حياتى » ، ومنها الاسراع بزيادة عدد أصحاب القمصان الزرقاء ، وتذكر احد التقارير البريطانية أن مكرم عبيد قد حث زعيم هؤلاء على بذل كل جهد لرفع عددهم الى مائة الف ، ومنها الحصول على المبالغ التى تمكن من استيعاب هذه الاعداد الجديدة فى الجماعة ، وكان ســـبيل الزعامة الوفدية الى ذلك انفاق جانب من « المصروفات السرية » لوزارة الداخلية فى هذا الوجه(١٥) .



كان واضحا خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر أن الامور تسير بسرعة الى صدام ســـافر بين الوزارة الوفدية وبين القصر ، فالملك فاروق ورجـــاله لم يكونوا ليسمحوا بأن تحقق زعامة الوفد آمالها بالغاء أى دور مؤثر للقصر فى السياسة المصرية ، ثم انه على الجانب الآخر فان الوفد لم يكن ليسمح لنفسه بالتفريط فيما ارتأه حقوقا دستورية للوزارة والبرلمـــان لحســـاب اوتوقراطية الملك .

ففى خلال شهر اكتوبر بدأت الصحف المعادية للوفد أو الموالية للقصر تشن هجوما على الوزارة الوفدية نال رئيسها منه أوفر نصيب . وبدأت هذا الهجوم بانتقادات حادة وجهتها الى الجولات التى كان يقوم بها النحاس آنذاك بهدف تدعيم شعبيته ، فتقول مجلة « رُوز اليوسف » التى كانت قد انشقت عن الوفد انذاك ان تلك الجولات دليل على ضعف الحكومة ، وتحدثت عن الضغوط التى تمارسها جهات الادارة على الأهـــالى لاقامة الاحتفالات برئيس الوزراء ، ويكتب « عباس العقاد » فى « البلاغ » عن نفس الموضوع ويرى أن تلك الجولات دليل على اهتزاز الحكومة ويتهم النحاس باشا باهمال شئون الحكم واضاعة الوقت فى الخطب التى يلقيها هنا وهناك(١٦) .

---

(١٤) F.O. 407/221 (11) No. 47 Kelly to Eden Oct. 18, 1937 Desp. No. 1203.

(١٥) د. يونان لبيب رزق : اصحاب القمصـــان الملونة فى مصر — المجـلة التـــاريخية المصرية العدد ٢٢ .

(١٦) F.O. 407/221 (11) No. 113 Memorandum Respecting the Egyptian Press for the Period Oct. 5, Nov. 2, 1937.

ولـــا يعلن النحاس فى خطبة له بالاسكندرية ما انتوته الوزارة من القيام ببعض الاصلاحات لتحسين أحوال الطبقة العمالية(١٧) يسخر منه «العقاد» أيضا فى « البلاغ » ويذكر أن كل القوانين التى ذكرها رئيس الوزراء قد تم وضعها فى عهد الحكومات السابقة(١٨) .

وتدفع صحف القصر بالازمة خطوة أخرى عندما تذكر أن محادثات تجرى بين القصر والوزارة بهـــدف تعيين بعض الموظفين فى القصر ، وان هذه المحادثات تدور حول تعيين سائق أجنبى ، وأن وجهة نظر الوزارة أن أمرا مثل هذا يجب أن يحال الى اللجنة الحكومية المختصة بتعيين الموظفين الاجانب . ويعلق رئيس تحرير البلاغ على ذلك بأن الدستور يخول الملك الحق فى تعيين موظفيه دون استشارة الحكومة(١٩) . ويرى الوفد ، على لسان صحفه ، أن نشر مثل هذه الاخبار لا يقصد به الا مزيدا من تعكير العلاقات بين الملك والوزارة(٢٠) .

وواضح أن هذا الاستنتاج كان صحيحا بدليل ما فعلته « البلاغ » بعد ذلك ، والتى كانت على اتصال وثيق بالدوائر الملكية ، ففى ١٠ أكتوبر ١٩٣٧ نشرت جريدة « الاوبزرفر » البريطانية مقالة عن السياسة المصرية تحدثت فيه عن غيرة النحاس باشا من شعبية الملك وأنه منذ زيارته — أى النحاس — لروما وبرلين تراوده الآمال ليصبح دكتاتورا ، وتدلل الصحيفة البريطانية على ذلك بالجهود التي يبذلها للحفاظ على شعبيته لدى العمال واختياره لاعضاء جدد فى الوزارة ولجنة الوفد التنفيـــذية ممن يدينون له بالطاعة العمياء . وتتلقف « البلاغ » المقالة لتنشر لها ترجمة كاملة وتترك لكل من يريد أن يفهم منها ما يشـاء (!) .

* * *

وتدخل على الصراع أسباب أخرى تزيده حدة ، ففى ٢٠ أكتوبر يصدر « أمر ملكى » بتعيين « على ماهر » فى منصب رئيس الديوان الخالى دون موافقة الوزارة(٢١) .

وتهلل صحف القصر بهذا العمل وترى أن على ماهر الرجل المناسب فى المكان المناسب(٢٢) ، وتتحفظ صحف الوفد بل ان احداها تذكر أن هذا التعيين قد تم بناء على الصلاحيات التى حصل عليها القصر بمقتضى مرسوم ٨ فبراير عام ١٩٢٥ الذى أصدرته وزارة زيور باشا وأن الوزارة القائمة تنوى عرض هذا المرسوم على البرلمان بهدف تعديله أو الغائه(٢٣) .

---

(١٧) F.O. 407/221 (11) No. 37 Kelly to Eden Oct. 8 1937 Desp. No. 1165.

(١٨) البلاغ فى ٩ أكتوبر ١٩٣٧ .

(١٩) البلاغ فى ١٩٣٧/١٠/١٠ .

(٢٠) كوكب الشرق فى ١٩٣٧/١٠/١١ .

(٢١) البلاغ فى ١٩٣٧/١٠/١١ .

(٢٢) البلاغ فى ١٩٣٧/١٠/١٠ .

(٢٣) المصرى فى ١٩٣٧/١٠/٢٠ .

وبالرغم مما تؤكده الوثائق من ارتياح الدوائر البريطانية فى القاهرة لتعيين على ماهر فى منصب رئيس الديوان باعتباره شخصية مسئولة بدلا من مناورات الرجال غير المسئولين فى القصر(٢٤) فان الصحف الموالية للقصر شنت حملة واسعة على النحاس تتهمه فيها بأنه قد لجأ الى السفارة البريطانية طالبا العون فى موضوع على ماهر ، وانها لما حاولت التدخل فان رئيس الديوان الجديد ذكر للمسئول البريطانى أن هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده(٢٥) .

وقد انتهزت المعارضة الفرصة فكتب رئيس الاحرار الدستوريين « محمد محمود باشا » خطابا بعث به للسفارة يحتج فيه على التدخل الانجليزى فى شئون مصر الداخلية . كما كتبت « الاهرام » تنصح البريطانيين بعدم استغلال المعاهدة لكسب امتيازات جديدة فى البلاد فان ذلك سوف يثير حالة من السخط بين المصريين(٢٦) .

فى نفس الوقت وفى لقاء بين الملك ورئيس الوزراء فى قصر المنتزة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ يطلب الاول من الثانى حل جماعة « القمصان الزرقاء » ويسلمه بحثا قانونيا جاء فيه ان وجود هذه الجماعة ينافى الدستور(٢٧) .

* * *

وتدافع الوزارة الوفدية عن نفسها فيلقى « مكرم عبيد » بيانا طويلا فى مجلس النواب فى ١٠ نوفمبر يدفع عن الحكومة تهمة الاستمرار فى « الاستثناءات » لصالح انصارها ويذكر فيه احصاءات عن الترقيات الاستثنائية التى صدرت فى عهد الحكومات السابقة منذ ١٩٢٩ ، وقد ثبت أنها أكبر بكثير من الترقيات التى صدرت فى عهد الوزارة الوفدية والتى أكد مكرم أن صدورها كان بهدف تصحيح مظالم أنزلتها الوزارات السابقة على بعض الموظفين وتصف صحف الوفد بيان وزير المالية أنه « ضربة معلم »(٢٨) .

ثم بعد ذلك بأيام قليلة وفى ٢١ نوفمبر ١٩٣٧ يشن النحاس فى خطبة له فى اجتماع وفدى فى « السيدة زينب » هجوما عنيفا على المعارضة نتيجة لتقديمها لعريضة للملك تسوق فيها مجموعة من الاتهامات للوزارة(٢٩) وتصل المسألة الى حد التراشق بالاتهامات فى مقالات متبادلة كتبها محمد محمود فى « الأهرام »(٣٠) ومكرم عبيد فى « المقطم »(٣١) .

---

(٢٤) F.O. 407/221 (11) No. 45 Kelly to Eden Oct. 28, 1937 Tel. No. 595.
(٢٥) البلاغ فى ١٩٣٧/١٠/٢٢ .
(٢٦) الأهرام فى ١٩٣٧/١٠/١١ .
(٢٧) البلاغ فى ١٩٣٧/١٢/٢٣ .
(٢٨) المصرى ، الجهاد فى ١٩٣٧/١١/١١ .
(٢٩) المصرى فى ١٩٣٧/١١/٢٢ .
(٣٠) الأهرام فى ١٩٣٧/١١/٢٤ .
(٣١) المقطم فى ١٩٣٧/١١/٢٥ .

ويأتى شهر ديسمبر وتنفجر أســباب جديدة للخلاف بين القصر وبين الوزارة الوفدية تصنع أول أزمة وزارية فى عهد الملك الجديد تؤثر بما حدث فيها وما ترتب عليها ليس فقط على الوزارة النحاسية الرابعة بل على التاريخ الوزارى على طول عهد الملك فاروق .

وقد تمثلت أسباب الخلاف تلك فيما يلى :

١ ــ الخلاف حول تعيين بعض الأعضاء فى مجلس الشيوخ ، ذلك أنه كان قد خلا مقعدان فى هذا المجلس رشحت الوزارة لهما محمود فهمى باشا والأستاذ حسن نافع فوافق القصر على ترشيح الأول ولم يوافق على ترشيح الثانى . ولمــا استبدلت الوزارة فخرى بك عبد النور بحسن نافع ظل القصر على رفضه مقترحا عبد العزيز باشا فهمى .

٢ ــ لمــا عبر القصر عن رغبته فى أن يقسم الجيش يمين الولاء للملك رأت الوزارة أن يتضمن هذا القسم يمين الولاء للدستور . وكان معنى ذلك تخويل الجيش حق التدخل اذا ما انتهكت أى قوة سياسية الدســتور ، ولمــا كان معلوما أن الملك أول هذه القوى فان ذلك يعنى أن يتدخل الجيش ضــد الملك .

وبالطبع رفض القصر مثل هذا الاقتراح ورأى أنه سوف يؤدى فى النهاية الى تدخل الجيش فى السياسة ، وقد تزايدت شكوك القصر من اتجاه الوزارة فى هذا الشأن بعد تناثر الاشاعات عن اتصالات تتم بين زعماء الوفد وبعض كبار ضباط الجيش ، وبعد ما لوحظ من أن وزير الحربية الوفدى (حمدى سيف النصر باشا) قد دخل فى التشريفات الملكية على رأس الضباط يقدمهم الى الملك وهو تقليد لم يتبع من قبل(٣٢) .

٣ ــ تغيب بعض الوزراء عن حضور التشريفات الملكية فى عيد الفطر وبالذات كل من مكرم عبيد وعلى زكى العرابى دون مبرر معقول مما دعا القصر الى عدم الرد على برقيات التهنئة التى أرسلوا بها للملك بهــذه المناســبة(٣٣) .

٤ ــ رفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية اذ كان ينفق منها على القمصان الزرقاء أداة الوفد الرئيسية فى الضغط على القصر .

٥ ــ رفض الملك أيضا توقيع مرسوم بمشروع قانون بتخفيض نســبة النجاح لطلاب الجامعة عرضته الوزارة الوفدية مستهدفة مزيدا من الشعبية لأن مشروع هذا القانون لم يعرض على مجلس الجامعة بينما ينص قانون الجامعة على أن كل مرسوم بمشروع قانون يتعلق بها يجب أن يعرض على مجلسها قبل عرضه على الملك(٣٤) .

---

(٣٢) الديلى تلغراف فى ١٩٣٧/١٢/١٤ نقلا عن « البلاغ » .
(٣٣) البلاغ فى ١٩٣٧/١٢/٥ .
(٣٤) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٨٠ .

كما ان هذه الأزمة الوزارية كانت أولى الأزمات التى تواجه الملك فاروق فى أول عهده فانها كانت أيضا أولى الأزمات فى ظل الأوضاع الجديدة التى خلقتها معاهدة ١٩٣٦ ، وعلى ذلك فانها كما كانت فرصة لعجم عود الملك الشاب فقد كانت مناسبة أيضا ليتبين كل طرف من الأطراف السياسية الرئيسية فى البلاد (الملك ، الوفد ، الانجليز) موقعه الجديد .

وقد كان أهم ما تأكد نتيجة لهذه الأزمة أن الملك الجديد ذو عود صلب أو على الأقل ذو موقف متصلب ، كما تأكد أيضا أنه بالرغم من استمرار التأثير البريطانى فى تاريخ الوزارات المصرية الا أن هذا التأثير قد قل حجمه كثيرا .

فقد كان واضحا منذ البداية ان دار السفارة البريطانية كانت راغبة فى التوصل الى حل يبقى على الوزارة النحاسية ويمنع الملك الجديد من استخدام سلاح الاقالة فى مطلع عهده ، وقد بذلت فى سبيل ذلك الجهود ولوحت بالتهديدات ، ولكن لا الجهود اثمرت ولا التهديدات أخافت وهو شىء جديد فى الواقع على ميدان السياسة المصرية .

الجهود بدت فى اكثر من اتجاه .. منها السعى لاقناع النحاس لتوسيع قاعدة وزارته وذلك لتجنب اتهامات القصر بأن الوزارة قد أصبحت تتكون من مجموعة من الرجال الخاضعين تماما لمكرم عبيد ، وبالرغم من موافقة رئيس الوزراء المصرى على ضم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب لوزارته الا أن الأخير رفض الانضمام(٣٥) .

اتجاه آخر بالسعى لاقناع طرفى الأزمة بتقديم تنازلات كل من جانبه وذلك لتجاوزها . وأبدت الوزارة استعدادا طيبا فى هذا الشأن سواء بقبول حل جماعات القمصان الزرقاء أو بقبول الابقاء على قسم الجيش دون أن يدخل عليه تعديل بأن يتضمن يمين ولاء للدستور ، وان كانت قد تمسكت بحقها فى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ كذا بحقوقها فى اقتراح القوانين دون موافقة مسبقة من الملك وفى تعيين أو فصل الموظفين على مختلف درجاتهم(٣٦) أما القصر فقد غلب على موقف رئيس الديوان « على ماهر » والذى مثل الملك فى المحادثات التى جرت لحل الأزمة .. غلب على هذا الموقف ، المراوغة والمناورات ، التى سجلها السير لامبسون فى تقاريره الى لندن(٣٧) .

التهديدات أبلغها السفير البريطانى سواء لرئيس الديوان أو للملك نفسه فى لقائه بهما فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ من أن الملك قد يفقد ثقة الحكومة

---

(٣٥) F.O. 407/221 (11) No. 80 Lampson to Eden Dec. 19, 1937. Tel. No. 722.

(٣٦) F.O. 407/221 (11) No. 83 Lampson to Eden Dec. 20, 1937. Tel. No. 729.

(٣٧) F.O. 407/221 (11) No. 87 Lampson to Eden Dec. 28, 1937. Tel. No. 745.

البريطانية وتأييدها اذا ما استمر فى سياسته وانه بذلك يعرض عرشه للخطر(٣٨) .

وبينما تجرى هذه الاتصالات كان كل طرف يستخدم ما بين يديه من وسائط التأثير .

الوفد استخدم ما أسميناه من قبل سلاح « استعراض العضلات الشعبية » فسارت المظاهرات الوفدية تهتف فى الشوارع « النحاس باشا أو الثورة »(٣٩) .

ولكن كان واضحا أن الحزب الكبير قد خانه التقدير فى هذه المرة فهو عندما كان يستخدم هذا الأسلوب من خارج موقع السلطة كان فى الامكان قبوله على أساس أنه يعبر أساسا عن شعبية جارفة ، اما استخدامه وهو فى السلطة فقد بدأ فيه الأختلاق أو « الصنعة » لاسيما اذا ما لوحظ أن فرق القمصان الزرقاء هى التى كانت تقود المظاهرات الوفدية .

من جانب آخر فأن القصر كان قادرا بدوره على انتهاج نفس الأسلوب فسارت مظاهرات كبيرة مؤيدة للملك ، وكانت تتشكل على الأغلب من طلبة الأزهر(٤٠) ، واتجهت الى قصر عابدين ليخرج الملك لتحيتها أكثر من مرة ايماءة منه لموافقته عليها ورغبته فى استمرارها(٤١) .

وفى وسط الأزمة خرج الدكتور « أحمد ماهر » رئيس مجلس النواب الوفدى ببيان يدين فيه الوزارة الوفدية ، يقول فيه أنها أفسدت الأمن ، والتعليم ، والعمال ، وخنقت الحريات ولم تضرب مثلا صالحا للحكم(٤٢) .

وقد بذلت محاولة أخيرة للخروج من الأزمة عندما اقترح « على ماهر » رئيس الديوان الملكى تأليف « لجنة تحكيم » من رؤساء الوزارات ، ووزراء الحقانية ورؤساء مجالس النواب والشيوخ ورؤساء محكمة النقض ورؤساء المستشارين الملكيين السابقين والموجودين وقتذاك(٤٣) ، ومع قبول الوزارة لفكرة التحكيم الا أنها رفضت تشكيل اللجنة على هذا النحو ورأت أن تقوم اللجنة البرلمانية التى يغلب عليها (الوفدية) بدور التحكيم ، وكان من الطبيعى أن يرفض القصر اقتراح الوزارة(٤٤) ووضح من ذلك أن الأزمة قد وصلت الى طريق مسدود وتقرر اقالة الوزارة .

---

(٣٨) F.O. 407/221 (11) No. 82 Lampson to Eden Dec. 20, 1937. Tel. No. 725.

(٣٩) الجرائد المصرية فى ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ .

(٤٠) F.O. 407/222 (1) No. 69 Memorandum respecting the Egyptian Press for the Period Dec. 4. 1937 to Jan. 5. 1938.

(٤١) البلاغ فى ٢١ ، ١٩٣٧/١٢/٢٢ .

(٤٢) البلاغ فى ١٩٣٧/١٢/٢٤ .

(٤٣) F.O. 407/221 (11) No. 87 Lampson to Eden Dec. 28, 1937. Tel. No. 745.

(٤٤) البلاغ فى ١٩٣٧/١٢/٣٠ .

الباب الخامس

الفصل الثانى

وزارات الائتلاف اللاوفدية
المرحلة الأولى
١٩٣٧ - ١٩٤٢

٤٨ — وزارة محمد محمود الثانية ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ — ٢٧ ابريل ١٩٣٨ :

كان فى مقدمة المرشحين لتشكيل الوزارة الجديدة الدكتور احمد ماهر رئيس مجلس النواب .

وكان وراء هذا الاتجاه سياسة قديمة تبناها القصر .. تلك هى سياسة الاستيلاء على الوفد من الداخل . وقد نظر الى الدكتور أحمد ماهر باعتباره الفارس الذى يمكن الاعتماد عليه فى تنفيذ هذه السياسة خاصة أنه والنقراشى ظلا يشكلان قوة من اهم قوى الحزب الكبير .

ولكن لم تلبث أن تبددت المحاولة كما تبددت فى كل مرة من قبل ، ففى الاجتماع الذى انعقد أثناء المرحلة الأخيرة من مراحل الأزمة الوزارية ألتى اطاحت بوزارة النحاس ، وهو الاجتماع الذى ضم الهيئة الوفدية البرلمانية وانعقد يوم ٢٣ ديسمبر ، فى هذا الاجتماع تحدث النحاس بافاضة عن موقفة من الأزمة وقال انه قد وافق علي موضوع حل جماعة القمصان الزرقاء وعدل عن مسألة اليمين الدستورية لرجال الجيش ، أما تعيين عبد العزيز فهمى عضوا بمجلس الشيوخ فهو ما تمسك برفضه . وتبع ذلك أن شرح مكرم عبيد قرارات لجنة الوفد المركزية فى شأن الأزمة . ثم أعطيت الكلمة لأحمد ماهر فأبدى وجهة نظرم واوصى بالاعتدال والحكمة . ولم يؤيده من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء ، أكثر من ذلك فقد واجهته جماعة من هؤلاء بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس .

وأخذت الأصوات فوافقت الهيئة بأغلبية ٢٢٨ ضد ثلاثة أصوات بالثقة بالنحاس باشا وفصل كل وفدى يقبل تأليف الوزارة أو يشترك أو يؤيد وزارة لا يرأسها النحاس(١) .

أيقن القصر من ذلك اخفاق المحاولة الجديدة لابعاد الزعامة الوفدية المناوئة وانصرف نتيجة لذلك عن فكرة تكليف أحمد ماهر بتاليف الوزارة واتجه الى (محمد محمود) صاحب اليد القوية المشهور وزعيم المعارضة فى مجلس النواب ورئيس حزب الأحرار الدستوريين .

ولا شك أن القصر كان يدرك انه بعد أزمة وزارية بالحدة التى ادت الى اقالة الوزارة النحاسية فقد كان مطلوبا تأليف وزارة على مستوى يناسب حجم الأزمة .

---

(١) الموقف السياسى فى مصر فى مطلع الحرب العالمية الثانية — دراسة غير منشورة لمركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة — بالاهرام ص ٨٨ .

وتألفت الوزارة المحمودية الثانية على النحو الآتى :

● محمد محمود باشا	رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية
● اسماعيل صدقى باشا	وزير دولة ويتولى وزارة المالية
● عبد الفتاح يحيى باشا	وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية
● أحمد محمد خشبة باشا	لوزارة الحقانية
● عبد العزيز فهمى باشا	وزير دولة
● محمد حلمى عيسى باشا	لوزارة الأوقاف
● أحمد لطفى السيد باشا	وزير دولة
● محمد بهى الدين بركات بك	لوزارة المعارف العمومية
● حسن صبرى باشا	لوزارة المواصـــلات
● حسين رفقى باشا	لوزارة الحربية والبحرية
● حسين سرى باشا	لوزارة الأشغال العمومية
● مراد وهبه باشا	لوزارة الزراعة
● أحمد كامل بك	لوزارة التجارة والصناعة
● محمد حافظ رمضان بك	وزير دولة
● محمد حسين هيكل بك	وزير دولة
● محمد كامل البندارى بك	لوزارة الصحة العمومية(٢)

ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات على الوزارة الجديدة فيمايلى :

اولا : انها قد ضمت ١٦ وزيرا بزيادة خمســة وزراء عن الوزارة السابقة (١١ وزيرا) بهدف تضمينها لكافة الاتجاهات « اللاوفدية » .

ثانيا : ان هذه الاتجاهات قد مثلت من مستوى القمة محمد محمود رئيسها زعيم الأحرار الدستوريين واسماعيل صدقى وزير المالية فيها زعيم حزب الشعب وحافظ رمضان وزير الدولة زعيم الحزب الوطنى .

ثالثا : وحتى على مستوى المنصب ، فيلاحظ انها قد جمعت ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين الى جانب أن أغلب من اشتركوا فيها قد اشتغلوا قبل ذلك بالوزارة .

رابعا : وعلى المستوى الوطنى فقد مثل فيها الرعيل الأول من الوفد .. عبد العزيز فهمى أحد ثلاثة رجال يرتبط اسمهم بثورة ١٩١٩ وبيوم الجهاد الوطنى الى جانب اسماعيل صدقى وأحمد لطفى السيد .

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٢٢ لسنة ١٩٣٧ .

ومحصلة كل هذه الملاحظات ان وزارة « محمد محمود » الثانية كانت حقيقة وزارة **الشخصيات الكبيرة** كنتيجة حتميـــة للموقف العنيف للملك الشـاب ضد الوزارة الوفدية صاحبة الأغلبية الشعبية .

وكان على الوزارة بعد تشكيلها أن تؤدى دورا محددا باقامة نظام وزارى مستقر . وكان واضحا أن القصر ومحمد محمود كانا قد تعلما من التجارب السابقة .. تجربة تعطيل الدستور التى أخفقت فى عهد زيور (١٩٢٤ ـــ ١٩٢٦) وفى عهد محمد محمود (١٩٢٨ ـــ ١٩٢٩) ، وتجربة تغيير دستور ١٩٢٣ التى أخفقت فى عهد صدقى (١٩٣٠ ـــ ١٩٣٤) ومن ثم فقـــد كان مطلوبا تجربة جديدة دون تعطيل دستور ١٩٢٣ أو تغييره ، وتمثلت التجربة الجديدة فى تدخل الادارة فى الانتخابات مما ترتب عليه سلسلة طويلة من المجالس النيابية أنبثق تشكيلها من رغبة القصر ..

وقد بدأت وزارة محمد محمود فى تنفيذ خطتها باستصدار المرسوم الملكى بحل البرلمان الوفدى فى ٣ يناير ١٩٣٨ ، وقد هاج النواب الوفديون الا أن الشرطة تمكنت من اخراجهم من المجلس بعد قراءة المرسوم(٣).

تبع ذلك أن أخذت الوزارة فى القيام بعمليات فصل واســـعة للموظفين الوفديين واحلال موظفين معروفين بولائهم لها محلهم(٤) .

فى نفس الوقت كانت الحكومة تقوم بالاعداد لانتخابات مجلس نواب جديــــــد .

وقد استخدمت وزارة « محمد محمود » كل ثقل الادارة لتشكيل مجلس نيابى « لا وفدى » وكانت أهم القوى الكبيرة التى دخلت الانتخابات التى جرت فى ابريل عام ١٩٣٨ :

١ ـــ الحكومة التى تسمى مرشحوها بالمرشحين القوميين على أساس ان الوزارة تمثل ائتلافا قوميا بدون الوفد ، وقد نال بالطبع هؤلاء كل معونة من الادارة .

٢ ـــ الهيئة السعدية التى كانت قد تشكلت خلال هذه الشهور يقودها أحمد ماهر والنقراشى بعد انسلاخهما عن الحزب الكبير . وقد تحرك هؤلاء بحرية فى عدد كبير من الدوائر الانتخابية .

وقد انبعث توفير هذه الحرية من رغبة كل من القصر ومحمد محمود فى التنصل من تهمة تزوير الانتخابات ، ومن الرغبة أيضا فى هدم الوفد على أيدى المنشقين عنه واظهار ان الحزب الكبير قد انقسم على نفسه الى « وفد سعدى » يمثل أغلبية الوفديين ، و « وفد نحاسى » يمثل اقليتهم .

---

(٣) F.O. 407/222 (1) No. 3 Lampson to Eden Jan, 4, 1938 Tel. No. 4.

(٤) F.O. 407/222 (1) No. 13 Lampson to Eden Feb. 8, 1938 Iel. No. 81.

٣ ــ الوفديون . وقد بلغت الضغوط من أجل اسقاطهم ذروتها طــوال أيام الانتخابات .

وظهرت نتيجة الانتخابات وقد حصل مرشحو الحكومة على ٩٣ مقعدا بينما فاز السعديون بثمانين مقعدا والوفد بـــ ١٢ مقعدا فقط الى حـــد أن زعيميه الكبيرين ــ النحاس ومكرم ــ قد سقطا فى دائرتيهما(!) .

ومع ظهور هذه النتيجة قدمت وزارة محمد محمود استقالتها للملك لتفسح له اختيار وزارة جديدة على ضوئها .

٤٩ ــ وزارة محمد محمود الثالثة ٢٧ ابريل ١٩٣٨ ــ ٢٤ يونية ١٩٣٨ :

تدمت وزارة محمد محمود الثانية استقالتها لسببين :

أولهما : سياسى لأنها كانت قد تألفت لغرض معين أساسه « اشعار الناس بقوتها وحمل العناصر التى تثير القلق على أن تلزم السكينة(٥) » ، وقد تحقق هذا الهدف .

ثانيهما : دستورى ليترك للملك حرية اختيار الوزارة الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات وان كان مفهوما ان هذا الاختيار سيقع على محمد محمود نفسه على أساس أن مرشحيه قد حصلوا على الأغلبية فى المجلس الجديد

ومن ثم تقدم رئيس الوزارة باستقالته فى ٥ ابريل ١٩٣٨ فأشار عليه الملك ان يؤجل هذه الاستقالة لاجراء مشاورات لتأليف الوزارة الجديدة .

وقد استمرت هذه المشاورات لثلاثة أسابيع كاملة مما خلق جو « أزمة وزارية » .

انبعثت هذه الأزمة فى البداية من رغبة محمد محمود فى أن يضم الى الوزارة عددا أكبر من أعضاء حزبه (الأحرار الدستوريين) فرفض القصر على أساس ان مثل هذا العمل سوف يؤدى الى اضعاف الصفة القومية للوزارة وهى الصفة التى تقدم بها فى الانتخابات .

وبالرغم من عدول رئيس الوزارة عن رغبته تلك الا أن الأزمة ظلت مستمرة نتيجة للاختلاف على المقاعد الوزارية .

وقد اكتسبت مسألة « توزيع المقاعد الوزارية » أهمية خاصة فى تلك الوزارة لأكثر من سبب . .

---

(٥) د. محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ ص ٥٨ .

ـــ فمن ناحية شهدت الفترة السابقة (١٩٣٦ ـــ ١٩٣٨) اختلافا حول أهمية الوزارات ، فقد كانت وزارات الداخلية والمالية والزراعة تعتبر قبل ذلك المراكز الرئيسية الثلاثة فى كل وزارة ، ومن ثم كان يختار لهذه الوزارات خاصة الأولى والثانية أكفأ الوزراء .

فى نفس الوقت حظيت وزارات المعارف والأشغال والمواصلات بقدر من الأهمية وان كان بدرجة أقل . أما وزارة الحربية فقد كانت قليلة القيمة ، فطالما أن انجلترا كانت تشرف على وسائل الدفاع عن البلاد فلم يكن ثمة حاجة لاهتمام كبير بالجيش .

غير أن هذا الوضع تغير بعد معاهدة عام ١٩٣٦ وما ترتب عليها من زيادة الاهتمام بالجيش المصرى فقد ارتفعت أهمية وزارة الحربية بعد ذلك الى مكانة لا تقل عن وزارتى الداخلية والمالية .

ـــ من ناحية أخرى فبالرغم من أن هذا الوضع قد بدأ قبل ذلك منذ عام ١٩٣٦ الا انه لم يسبب أى « صداع » للوزارة النحاسية لانها كانت وزارة الحزب الواحد ، كما أنه لم يسبب خلافا يذكر فى الوزارة التى تلت العهد الوفدى على أساس أن كافة المشتركين فيها كانوا يدركون انها « وزارة انتقـــالية » .

ولكن مع الشروع فى تأليف الوزارة الجديدة ذات صبغة « الدوام » من جانب وصبغة « الائتلاف » من جانب آخر كان لابد أن يتفجر الصراع حول وزارة الحربية بالذات بعد كل ما اكتسبته من أهمية .

وقد واجه محمد محمود مشكلة اختيار وزير جديد كفء لهذه الوزارة حتى وقع بالفعل على « حسن صبرى » وزير المواصلات فى الوزارة السابقة وسفير مصر السابق فى انجلترا وقد جمع الرجل الصفات المطلوبة لشغل منصب وزير الحربية ، فهو أولا بحكم عمله فى لندن قد نجح فى عقد كثير من أواصر الصداقة مع المسئولين البريطانيين ، ثم أنه بحكم ولائه للملك فقد كان موضع ثقة القصر ، وهو أخيرا بحكم عمله كوزير سابق قد توفرت له الكفاءة المطلوبة(٦) .

ومع ما ترتب على النجاح فى اقصاء الوفد من صراع على المواقع الوزارية فقد ترتب عليه أيضا غيرة أخذت تدب بين القصر يمثله رئيس الديوان على ماهر ورئيس الوزراء محمد محمود ، فقد تصور كل من الرجلين انه صاحب النجاح وعليه أن يجنى ثماره .

ومن الواضح أن تلك الغيرة هى التى دعت القصر الى مساندة السعديين فى انتخابات الوجه البحرى على حساب الأحرار الدستوريين الذين كانوا قد أحرزوا قبل ذلك أغلب المقاعد المخصصة للصعيد ، ذلك ان الحكومة

---

(٦) Ten Egyptian Gazette April 28, 1938.

أجرت الانتخابات على يومين حتى تستطيع أن تنقل قواتها من الصعيد الى الدلتا لتسيطر على الانتخابات فى كل منهما(٧) .

وقد أدى التناقض فى تصور كل من الطرفين ـــ القصر والوزارة ـــ ، هذا من جانب ، ثم الحساسيات التى خلقها موقف القصر من الانتخابات فى الوجه البحرى ، من جانب آخر ، أدى كل ذلك الى ظهور بوادر **أزمة** عدم ثقة بين الطرفين ظهرت فى مسألة « كامل البندارى باشا » وزير الصحة فى الوزارة السابقة ، فبينما لم يرشحه محمد محمود باعتباره رجل الديوان فى الوزارة ، ينقل الى على ماهر كل ما يجرى فيها من مناقشات بالرغم من كونه حرا دستوريا صمم القصر على أن يبقى فى الوزارة الجديدة(٨) .

وبينما هذه الخلافات تتوالى والأسابيع تمر دون تأليف الوزارة الجديدة شرع الوفد فى استغلال الموقف وسارت المظاهرات هنا وهناك تهتف بسقوط الحكومة وتعلن تزوير الانتخابات .

وسارع المعسكر « اللا وفدى » يجمع صفوفه ، وتقرر تعيين البندارى وكيلا للديوان الملكى وتم تأليف الوزارة الجديدة على النحو الآتى :

- محمد محمود باشا — للرئاسة والداخلية
- اسماعيل صدقى باشا — وزيرا للمالية
- عبد الفتاح يحيى باشا — وزيرا للخارجية
- أحمد محمد خشبة باشا — وزيرا للحقانية
- محمد حلمى عيسى باشا — وزيرا للمواصلات
- أحمد لطفى السيد باشا — وزير دولة
- حسن صبرى باشا — وزيرا للحربية والبحرية
- حسين سرى باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- مراد وهبه باشا — وزيرا للتجارة والصناعة
- أحمد كامل باشا — وزيرا للصحة العمومية
- محمد حسين هيكل باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- رشوان محفوظ باشا — وزيرا للزراعة
- الشيخ مصطفى عبد الرازق بك — وزيرا للاوقاف(٩)

أهم ملاحظة عن وزارة محمد محمود الثالثة انها لم تعمر أكثر من شهرين بالرغم مما كان يبدو مع تشكيلها انها سوف تتمتع بعمر طويل على اعتبار

(٧) محمد التابعى : من اسرار الساسة والسياسة ص ٢٠٤ ـــ ٢٠٥ .
(٨) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ج ٢ ص ٨٧ ـــ ٨٨ .
(٩) الوقائع المصرية العدد ٥١ لسنة ١٩٣٨ .

انها تستند الى اغلبية برلمانية لا بأس بها وفى ظل دستور ١٩٢٣ الذى ظل الوفد وغيره يتمسكون به .

وحتى هذين الشهرين فانهما لم ينقضيا فى محاولات لتدعيم الوزارة او اصلاح أداة الحكم أو وضع برنامج محدد بهدف تنفيذه .. بالعكس فقد انقضيا فى صراع بين رئيس الديوان الملكى على ماهر باشا وبين رئيس الوزارة محمد محمود باشا وما صاحب هذا الصراع منمناورات قام بها كل طرف .

ووراء هذا الصراع سببان .. أولهما ان التعجيل بتشكيل الوزارة لم يؤد بأى من الطرفين الى نصر حاسم يحرزه على الطرف الاخر فى مشكلة البندارى مما يمكن القول معه أن تلك المشكلة قد خلقت جوا من التربص لدى كل طرف بالاخر .

السبب الثانى ما يجمع عليه العارفون ببواطن الأمور وقتذاك من أن على ماهر كان قد وضع عينه على منصب رئيس الوزراء وانه بالتالى لم يدخر جهدا فى احراج صاحب هذا المنصب بهدف ازاحته والحلول محله(١٠) .

وتبدأ المناورات من جانب « على ماهر » حين يسعى الى تدعيم مركزه « فى مواجهة منافسيه داخل القصر وخارجه » من خلال حركة مسرحية قام بها فى أعقاب تأليف الوزارة الجديدة .

ففى ٩ مايو ١٩٣٨ تقدم رئيس الديوان باستقالته للملك مدعيا انه بعد النجاح فى تجاوز الأزمة الوزارية وبعد أن استقرت الأمور فقد انتهت المهمة التى أنيطت به(١١) .

ويحدث ما كان متوقعا من رفض الملك للاستقالة وما يصحب هذا الرفض من تدعيم مركز الرجل فى مواجهة خصومه ... أحمد حسنين داخل القصر ، ومحمد محمود خارجه(١٢) ..

ويدرك رئيس الوزراء طبيعة المناورة ويدرك أيضا ان موقف الوزارة او على وجه التحديد وضعها البرلمانى لن يجعلها تصمد أمام مناورات على ماهر الى ما شاء الله . فبينما كان للاحرار الدستوريين فى مجلس النواب نيف وثمانين نائبا كان للسعديين عدد قريب من ذلك ولم يكونوا ممثلين فى الوزارة .

وكان التحالف الذى أقامه الدستوريون مع الأحزاب الصغيرة الأخرى (الشعب والاتحاديين) لا يمكن أن يشد أزر محمود باشا لوقت طويل لا سيما

---

(١٠) محمد التابعى من اسرار الساسة والسياسة .

(١١) F.O. 407/222 (1) No. 49 Lampson To Halifax May 9, 1938 Tel. No. 315.

(١٢) F.O. 407/222 (1) No. 50 Lampson to Halifax May 11, 1938 Tel. No. 321.

ان هذين الحزبين كانت لهما أقلية من النواب بينما كانت الأكثرية من غير الدستوريين والسعديين من المستقلين .

والمستقلون قد ساندوا حقيقة الوزارة خلال الشهرين اللذين انصرما من عمرها الا أن استمرار هذه المساندة لم يكن مضمونا خاصة وان السعديين بدورهم وقفوا منها موقفا وديا فماذا لو انقضت الشهور ووقف هؤلاء الاخيرون منها موقف المعارضة الصريحة ؟ وماذا يكون الموقف لو انضممت غالبية المستقلين للحزب السعدى وسقطت الوزارة « بعدم ثقة » وهو احتمال وان لم تعرفه السياسة المصرية قبل ذلك الا أنه كان بادى التحقيق على ضوء العلاقات داخل المجلس ، وعلى ضوء ما قد ينجح فيه على ماهر من الوقيعة بين الأحرار الدستوريين وبين السعديين .

ومن هنا جاءت الفكرة التى وصفتها الوثائق الانجليزية بالذكاء .. فكرة تأليف وزارة جديدة من الحزبين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب .

٥٠ ــ وزارة محمد محمود الرابعة ٢٤ يونية ١٩٣٨ ــ ١٨ اغسطس ١٩٣٩:

رأى محمد محمود باشا أن تأليف وزارة من الحزبين صاحبى الأغلبية (١٧٠ نائبا) ما يكفل للوزارة الجديدة غالبية قوية حتى اذا لم يؤيدها احد من المستقلين .

من ناحية أخرى فقد رأى رئيس الوزراء انه بهذا الأجراء سوف يتمكن من الحد من دسائس القصر ودسائس على ماهر ، وقد ذكر محمد محمود فى لقاء له مع السفير البريطانى فى ١٥ يونية ان هذه الوسيلة خير من الرد على كل عمل من القصر بمثله وما يترتب على ذلك من اشتداد النزاع بين الطرفين(١٣) .

من ناحية أخرى بعد أن أخفقت محاولات الزعامة الوفدية فى الغاء الانتخابات التى جرت بتهمة التزوير فقد أخذت فى السعى الى الايقاع بين الحزبين صاحبى الأغلبية فى البرلمـــان .

وسعيا لتفويت الفرصة على الوفد جاءت فكرة تاليف الوزارة الجديدة وهى الفكرة التى عبرت عنها صحيفة « البلاغ » الوثيقة الصلة بالقصروقتذاك بقولها ان الهدف من تأليف الوزارة الجديدة « القضاء على أمل للنحاسيين فى اثارة خلافات ومنازعات بين الحزبين الكبيرين اللذين يستند اليهما بنـــاء العهد الحاضر تقضى عليهما وعلى عهدهما ، ومن البديهى أيضا ــ والكلام لا زال للبلاغ ــ ان استقرار العهد الحاضر معناه القضاء الأخير علـــى النحاسيين(١٤) .

---

(١٣) F.O. 407/222 (1) No. 57 Lampson to Halifax June 15, 1938 Tel. No. 375 Most Confidential.

(١٤) البلاغ فى ١٩٣٨/٦/٢٣ .

من ناحية ثالثة فان زعماء السعديين لما كانوا من أقطاب الوفد فانهم قد شاركوا فى العمل الوزارى وكانت لهم سمعتهم العريضة التى اكتسبوها من ممارسة هذا العمل .

وكان معنى ضم هؤلاء الى الوزارة بما اتصفوا به من « الذكاء والحنكة والخبرة الادارية وصدق الوطنية »(١٥) ما يعزز الوزارة ويقويها .

بالوعى بكل هذه الاعتبارات بدأ محمد محمود اتصالاته بالسعديين يعرض عليهم اشراكهم فى وزارته ونجح فى الحصول على موافقتهم بالرغم مما كان يمكن أن تعنيه هذه الموافقة من دخول احمد ماهر زعيم الهيئة السعدية فى صراع مع أخيه على ماهر رئيس الديوان الملكى(١٦) .

وبينما يسعى محمد محمود الى تدعيم مركز وزارته من خلال الاتصالات التى كان يجريها مع السعديين كان على ماهر يناور لافساد هذا السعى .

ففى ١٧ يونيه ، وبعد يومين فقط من معرفة نية رئيس الوزراء على تعديل وزارته .. فى هذا اليوم يلتقى على ماهر بالنحاس باشا على كورنيش الاسكندرية ثم يزوره فى داره بالرمل .. ويظل هذا اللقاء وتظل تلك الزيارة موضع تكهنات كثيرة حتى تكشف لنا الوثائق البريطانية عما دار فيهما وكيف انهما كانا جزءا من مناورة كبيرة ضد خطة محمد محمود لتأليف الوزارة الجديدة .

فقد ابلغ على ماهر النحاس فى هذين اللقاءين ان الوزارة الحاضرة ليست محل الرضا ولا مفر من سقوطها عاجلا أو آجلا .. وسأل النحاس عما يرتضيه لكى ينسى الماضى فأجاب هذا بان كل ما يطلبه هو تعيين وزارة محايدة تكون مهمتها اجراء انتخابات عادلة وتكليف الحزب الفائز بالأغلبية بتأليف الوزارة الجديدة .. ثم جرى حديث بعد ذلك عمن يتم ترشيحه لتأليف الوزارة المحايدة ولم يكن على ماهر على أى حال(١٧) .

ولا شك أن رئيس الديوان الملكى لم يعن ما قاله فى هذا اللقاء بقدر ما كان يعنى ابعاد محمد محمود واخلاء الجو له ، الا أن المناورة لم تنجح لسببين أولهما : ان رئيس الوزراء سار فى طريقه لا يلوى على شىء ، وقد وضع القصر أمام أحد احتمالين .. أما بوزارة يرأسها على ماهر ولا تتمتع بتأييد أى حزب من الحزبين الكبيرين فى البرلمان واما بوزارة يرأسها هو وتتمتع بهذا التأييد ، وثانيهما : ان مناورة على ماهر قد فهمت على حقيقتها لدى الزعامة الوفدية ، ومن ثم لم تجد استجابة كبيرة عندها مما أدى فى النهاية الى احباطها(١٨) .

---

(١٥) المقطم فى ١٩٣٨/٦/٢٣ .
(١٦) F.O. 407/222 (1) No. 57. Lampson to Halifax June 15, 1938 Tel. No. 375 Most Conf.
(١٧) F.O. 407/222 No. 58 Lampson to Halifax June 24, 1938 Tel. No. 385.
(١٨) Ibid.

ولم يكن امام الملك فى مواجهة هذا الموقف سوى الموافقة على تأليف وزارة محمد محمود الرابعة على النحو الآتى :

● محمد محمود باشا	للرئاسة
● عبد الفتاح يحيى باشا	لوزارة الخارجية
● الدكتور أحمد ماهر	لوزارة المالية
● احمد محمد خشبة باشا	لوزارة الحقانية
● محمود فهمى النقراشى باشا	لوزارة الداخلية
● حسن صبرى باشا	لوزارة الحربية والبحرية
● محمود غالب باشا	لوزارة المواصلات
● حسين سرى باشا	لوزارة الاشغال العمومية
● محمد حسين هيكل باشا	لوزارة المعارف العمومية
● رشوان محفوظ باشا	لوزارة الزراعة
● الشيخ مصطفى عبد الرازق بك	لوزارة الاوقاف
● الدكتور حامد محمود	لوزارة الصحة العمومية
● سابا حبشى بك	لوزارة التجارة والصناعة(١٩)

وأهم الملاحظات عن تشكيل وزارة محمد محمود الرابعة والأخيرة يمكن تسجيلها فيما يلى :

أولا : فقد تخلصت من ممثلى الاحزاب الصغيرة حيث خرج منها ممثل حزب الاتحاد (حلمى عيسى) ، كما خرج منها ممثل حزب الشعب (أحمد كامل) .

ثانيا : أنه قد غلب عليها طابع التوازن بين الحزبين الكبيرين اللذين شكلاها .

ولتوفير هذا التوازن تم اخراج احد الوزراء الدستوريين وهو أحمد لطفى السيد لاتاحة الفرصة لعدد متكافىء من الوزراء السعديين لدخول الوزارة .

ولتوفيره أيضا حصل كل حزب من الحزبين الكبيرين على خمسة من المناصب الوزارية .. الدستوريون تولوا الرياسة والحقانية والمعارف والاوقاف والزراعة ، والسعديون تولوا المالية والداخلية والصحة والتجارة والمواصلات .

وفى نفس الوقت تولى المستقلون ثلاث وزارات هى الحربية والخارجية والأشغال وكانوا بذلك عامل توازن آخر بين الحزبين الكبيرين المؤتلفين

---

(١٩) الوقائع المصرية العدد ٧٨ لسنة ١٩٣٨ .

ثالث الملاحظات التى تسترعى النظر أن يتولى وزيران من الحزب السعدى أهم وزارتين فى الوزارة (المالية والداخلية) وقد ذكر محمد محمود لرجال حزبه أنه قد وافق على ذلك نزولا على رغبة ماهر والنقراشى وان كان آخرون قد ذكروا ان زعيم الاحرار الدستوريين قد قصد التنازل عن هاتين الوزارتين لأن « اتصالهما بالمصالح المادية للجمهور يسرع بمن لم تتحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين(٢٠) » .

* * *

ولم يمض وقت طويل على تشـــكيل الوزارة حتى عاد « على ماهر » الى مناوراته . فبعد شهور قليلة ساءت صحة محمد محمود ورآها القصر أو رئيس الديوان فرصة للتحرك ضد الرجل .

وأخذت الاشاعات تنتشر مع مرض رئيس الوزراء . مرة بالقول أنه فى طريقه الى الاستقالة ، ومرة أخرى بالقول أنه فى طريقه لاجازة طويلة يحل محله خلالها عبد الفتاح يحيى ، بل أن بعض الاشاعات قد حددت على ماهر باعتباره الخليفة المنتظر للرجل فى منصـــبه .

وقد علم محمد محمود بكل تلك الأقوال كما علم أن القصر مصـــدرها وكان رده عليها مزيدا من التعاون بينه وبين السعديين وزعيمهم الدكتور أحمد ماهر والتى تمثلت فى اصدار التصريحات من الرجلين يتحـــدثان فيها عن الاستقرار الوزارى وعن الانسجام بين الدستوريين والسعديين(٢١) .

ولكن ، ومع الوقت ، أخذ هذا الاستقرار الوزارى فى الاهتزاز ولأكثر من سبب .

١ ـــ وقوع أحمد خشبه باشا وزير الحقانية تحت التأثير الكامل لرئيس الديوان الملكى وما ترتب على ذلك من قيامه ببث العراقيل فى وجه العمل الوزارى .

٢ ـــ استقالة رشوان باشا محفوظ وزير الزراعة فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٨ بعد اثارة قضية استغلال النفوذ فى احدى مزارع الحكومة .

ورشوان محفوظ صديق وقريب لمحمد محمود ، كما انه فى نفس الوقت نائب ورئيس الاحرار الدستوريين . ولا شك ان القضية التى أدت الى استقالة الرجل كانت فى نفس الوقت ضربة موجهة الى رئيس الوزراء ، رغم أن التحقيق فيها قد حفظ .

٣ ـــ تبع ذلك استقالة حسن باشا صبرى وزير الحربية والبحرية ، وقد تمت هذه الاستقالة نتيجة لاصطدام الرجل مع القصر الذى لم يقبل ترشيحه

---

(٢٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ١٤٠ جـ ٢

(٢١) F.O. 407/222 (11) No. 52 Lampson to Halifax Nov. 30, 1938 Tel. No. 181.

للواء صالح حرب مديرا لادارة الحدود وهو المنصب الذى كان خاليا آنذاك ، ونتيجة أيضا لاصطدامه مع وزير المالية بسبب الاختلاف حول تطبيق كادر جديد على رجال الجيش(٢٢) .

وقد ظل الصراع بين محمد محمود وبين على ماهر بين مد وجزر ، فى نفس الوقت كان رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الرجل الى تقديم أولى استقالاته فى ٦ يوليه ١٩٣٩ ولكن الملك يرفض قبولها ويطلب ان يتحمل زملاء الرجل بعض أعبائه مما اضطره الى سحب الاستقالة .

٥١ ـ وزارة على ماهر الثانية ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ـ ٢٧ يونية ١٩٤٠ :

أدى الاحساس بأن محمد محمود لن يتمكن من الاستمرار فى منصبه الى طرح التساؤلات عمن يخلفه . وكان « أحمد ماهر » أقوى المرشحين الا أن ما شاع وقتذاك عن أنه يؤيد منح عبود باشا اعانة من الحكومة لشركة البوستة الخديوية ، وأن وزيرى التجارة والداخلية يعارضان بالاضافة الى ما اشتهر به أحمد عبود من سمعة غير مرضية . كل ذلك أدى الى اثارة الشكوك حول أحمد ماهر مما اضعف فرصته . ولا شك ان الوفد الذى كان يحمل آنذاك قدرا هائلا من الكراهية لأحمد ماهر قد بذل جهده لترسيخ هذه الشكوك لدى الرأى العام المصرى(٢٣) .

على هذا فقد عادت النيات تتجه الى أن يتولى « على ماهر » المنصب الذى أوشك على الخلو وهو ما تحقق بالفعل عند تقديم محمد محمود لاستقالته فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ .

وقد اختلف المؤرخون حول مسألة قبول استقالة محمد محمود هذه المرة بعد رفضها قبل ذلك بأكثر من شهر ، فالرافعى يتحدث عن تكليف القصر لأحد رجاله لمقابلة رئيس الوزراء وابلاغه رغبة الملك فى تقديم استقالته(٢٤) ، والدكتور هيكل يتحدث عن أن محمد محمود أبلغ الملك برغبته فى الاستقالة بعد ان علم بان على ماهر يتصل ببعض الاشخاص ليعرض عليهم الاشتراك معه فى الوزارة الجديدة(٢٥) . أما محمد محمود نفسه فيقول للسير لامبسون غداة تقديم استقالته أنه ليس من سبب لذلك سوى ظروفه الصحية وأنه فى جلسة مجلس الوزراء الأخيرة لم يتمكن من البقاء أكثر من ربع ساعة(٢٦) .

وتبدأ المشاورات لتاليف الوزارة الجديدة ويتصل على ماهر بكل من الدستوريين والسعديين ويطلب هؤلاء أن يكون تمثيلهم فى الوزارة طبقا

(٢٢) F.O. 407/223 No. 4 Lampson to Halifax Jan. 16, 1938 Desp. No. 41.

(٢٣) F.O. 407/223 (11) No. I Lampson to Halifax July 13, 1939 Desp. No. 871.

(٢٤) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ٦٩ .

(٢٥) محمد حسين هيكل : المصدر السابق جـ ٢ ص ١٦٢ .

(٢٦) F.O. 407/223 (11) No. 11 Bateman to Halifax Aug. 25, 1939 Desp. No. 10 66.

لتمثيلهم فى مجلس النواب(٩٩ للدستوريين ، ٨٤ للسعديين من ٢٦٣) . ولكن على ماهر يوضح منذ البداية أنه لن يكون لأى منهم اكثر من أربعة مقاعد فى الوزارة الجديدة وانه يرغب فى أن يكون لرجاله الأغلبية فى الوزارة حتى لو اضطر الى زيادة عدد الوزارات ثم أضاف أن الوزارات ذات الأهمية ستكون من نصيب هؤلاء الرجال .

ومع أن الحزبين الدستورى والسعدى لم يستسيغا شروط على ماهر الا أنهما قد تبلاها ، ولكن لم تلبث المشاورات ان انقطعت مع الاحرار الدستوريين نتيجة لاصرار على ماهر على اعتبار (عبد القوى أحمد) المرشح لوزارة الاشغال من الاحرار الدستوريين ولم يكن منهم ، مما أدى الى انسحاب هؤلاء ليتركوا على ماهر والسعديين يتدبرون الأمر ويشكلون الوزارة الجديدة(٢٧) . على النحو الآتى :

- على ماهر باشا — للرئاسة والداخلية والخارجية
- محمد على علويه باشا — وزير دولة للشئون البرلمانية
- محمود فهمى النقراشى باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- محمود غالب باشا — وزيرا للمواصلات
- حسين سرى باشا — وزيرا للمالية
- الدكتور حامد محمود — وزيرا للصحة العمومية
- سابا حبشى بك — وزيرا للتجارة والصناعة
- عبد الرحمن عزام بك — وزيرا للاوقاف
- الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — وزير دولة للشئون البرلمانية
- مصطفى محمود الشوربجى بك — وزيرا للعدل
- عبد السلام الشاذلى باشا — وزيرا للشئون الاجتماعية
- عبد القوى أحمد بك — وزيرا للاشغال العمومية
- محمد صالح حرب باشا — وزيرا للدفاع الوطنى
- محمود توفيق الحفناوى بك — وزيرا للزراعة(٢٨)

وتتعدد الملاحظات على تشكيل الوزارة الماهرية الثانية فيما يلى :

١ ـــ انها قد تشكلت أساسا من المستقلين (٩ من ١٤ وزير) أما الحزبيون فيها وكانوا من الحزب السعدى فقد شكلوا أقل من النصف ـــ (حامد محمود ـــ محمود غالب ـــ النقراشى ـــ سابا حبشى ـــ ابراهيم عبد الهادى)

ويلاحظ فى هذا الشأن أيضا ان « أحمد ماهر » رئيس السعديين لم يشترك فى الوزارة الجديدة ، ولاشك أنه كان وراء ذلك التحاسد الذى ظل قائما

---

(٢٧) Ibid.

(٢٨) الوقائع المصرية العدد ٨٢ لسنة ١٩٣٩ .

بين الاخرين منذ أن قبل زعيم الهيئة السعدية الانضمام الى وزارة محمد محمود الثالثة واحبط خطط أخيه للاطاحة بمحمود باشا .

٢ ــ الملاحظة الثانية أن هيئة الوزارة الجديدة قد زادت وزارة هى وزارة ــ الشئون الاجتماعية ــ لأنه كان من « أهم اغراض الوزارة أن تخص الشئون الاجتماعية فى البلاد بأقصى ما يستطاع(٢٩) » .

٣ ــ ضمت الوزارة الجديدة عددا من الوزراء من المعروفين بعدائهم للانجليز فى جو دولى متوتر كان ينذر بكل المخاطر وهو ما أشار اليه لامبسون عند حديثه عن تشكيل الوزارة وعن أنها تضم كلا من محمد صالح حرب وعبد الرحمن عزام فى نفس الوقت الذى يتولى فيه عزيز المصرى رئاسة أركان الجيش وللرجل نفس ميول زميليه .. كل ذلك دعا السفير البريطانى فى القاهرة الى ابداء مخاوفه حول تشكيل الوزارة(٣٠) .

٤ ــ يضاف الى كل ذلك أن رئيس الوزارة استمر فى نفس الوقت وكأنه « رئيس للديوان الملكى » ليتمتع من خلال هذا المنصب الأخير بنفوذ غلاب فى القصر .

ولم يكن قد انقضى اسبوعان على تشكيل وزارة على ماهر الثانية حين بدأت الحرب العالمية الثانية وانجلترا طرف من أهم أطرافها .

ومع قيام الحرب ، دخل تاريخ مصر وتاريخ الوزارة حقبة جديدة تأثرت أساسا بموقف البلاد من تلك الحرب .

وقد حاولت بريطانيا خلال الأسابيع الأولى من النزاع أن تدفع بمصر الى اعلان حالة الحرب ضد أعدائها الا أن على ماهر ظل يناور الجانب البريطانى ببراعة لا شك فيها ، ولعل ذلك ما دعا السير لامبسون الى أن يكتب لوزير خارجيته فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ ، بعد شهر واحد من قيام الحرب يصف وزارة على ماهر بانها « وزارة غير صحية(٣١) » .

وتزداد حدة العداء بين وزارة على ماهر وبين الجانب البريطانى نتيجة لاستمرار الوزارة فى سياستها العدائية للبريطانيين والتى أحصى السير لامبسون بعض مظاهرها التى تمثلت فى : العمل الدائب من جانب « عزيز المصرى » لتقويض مركز البعثة العسكرية البريطانية عمدا ، وفى تشجيع رئيس الوزراء لحملة ضد الوضع الانجليزى ــ المصرى فى السودان ، وفى طرد عدد من موظفى الحكومة المعروفين بميولهم الودية نحو بريطانيا ،

---

(٢٩) من نص جواب على ماهر على تكليف الملك له بتأليف الوزارة الوقائع المصرية العدد ٨٢ لسنة ١٩٣٩ .

(٣٠) F.O. 407/223 (11) No. 11 Bateman to Halifax Aug. 25, 1939 Desp. No. 1066.

(٣١) F.O. 407/223 (11) No. 33 Lampson to Halifax Oct. 2 No. 1929 Tel. No. 298.

وفى تشجيع المنظمات شبه الفاشية وبالذات جماعة « مصر الفتـاة » التى تحولت فى هذا الوقت الى « الحزب الوطنى الاسلامى » والمعروفة باتجاهاتها المعادية نحو بريطانيا(٣٢) .

وتتعقد الأمور أكثر بعد دخول ايطاليا الحرب فى يونية عام ١٩٤٠ ، ومع ما ترتب على هذا من زيادة المخاطر على مصر والوجود الايطالى رابض على حدودها الغربية فقد صحبه تشجيع الوزارة والملك على انتهاج خطة العداء نحو الوجود البريطانى والسعى الى الاتصال بدولتى المحور .

وعند هذا الحد تحرك السير مايلز لامبسون فكتب الى لندن فى ١٥ يونيه يصف على ماهر بأنه « غير متعاون ولايمكن الاعتماد عليه بل ولا احترامه فهو بالرغم من وعوده المتكررة قد فشل تماما فى توجيه الرأى العام الى الوجهة السليمة . ولم يبق فى طاقتى أو فى مقدورى ان يظل فى منصبه أكثر من ذلك(٣٣) » .

٥٢ ـــ وزارة حسن صبرى الأولى ٢٧ يونية ـــ ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ :

شهد النصف الثانى من يونيه ١٩٤٠ ما يمكن ان نسميه « بحادثة ٤ فبراير الصغيرة » . فقد وضع البريطانيون هدفا امامهم يتمثل فى السعى لاخراج « على ماهر » من الوزارة ومن الديوان الملكى على أن يحل محله أحد ثلاثة من المعروفين بولائهم للحليفة من طراز حسن صبرى أو حـافظ عفيفى أو حسين سرى .

وكانت وجهة النظر البريطانية فى ذلك أن يكون رئيس الوزارة الجديدة « غير وفدى » ولكن يتمتع بثقة الوفد ، على أساس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغضاب القصر وبعض الدوائر السياسية الأخرى مما يهم انجلترا أن نظل على تعاونها معهم ، هذا بالاضـافة الى ما يتمتع به الوفد من شهرة سيئة من ناحية « انعدام الكفاءة الادارية(٣٤) » .

يتبع ذلك ان يضغط البريطانيون لاخراج « على ماهر » ويتخذ هذا الضغط صورا متعددة من كلمات التهديد المبهمة حين يلتقى لامبسون بالملك فى الاسكندرية فى ١٧ يونيه ويلوح له باحتمالات التدخل العسكرى البريطانى ان لم يخرج رئيس الوزراء(٣٥) الى التلويح بأن بريطانيا قد تفرض « الأحكام العرفية البريطانية » على مصر كما حـدث فى الحرب العالمية الأولى(٣٦) ثم

(٣٢) F.O. 407/225 Enc. No. 3 Political Review of the Year 1940 Desp. No. 59.

(٣٣) F.O. 407/224 No. 51. Lampson to Halifax June, 15 1940 Tel. No. 525.

(٣٤) F.O. 407/224 No. 53 Halifax to Lampson, June 16, 1940 Tel. No. 468.

(٣٥) F.O. 407/224 No. 55 Lampson to Halifax, June 17, 1940 Tel. No. 536.

(٣٦) F.O. 407/224 No. 57 Lampson to Halifax, June 19, 1940 Tel. No. 544.



حسن صبرى باشــا

— ســـياسى مصرى اشـــتغل بالمحاماة وتدرج فى المناصب القضـــائية .

— عين وزيرا مفوضا فى لندن عام ١٩٣٥ .

— تولى رياسة الوزارة مرة واحدة خلفا لعلى ماهر باشـــا عـــام ١٩٤٠ .

— توفى وهو يلقى خطاب العرش امام البرلمان فى نوفمبر عـــام ١٩٤٠ .

اخيرا الى التهديد بانزال الملك فاروق عن العرش ووضعه تحت الرقابة حتى لا يلجأ الى ايطاليا(٣٧) .

ولا يجد القصر أمام هذا السيل من التهديدات سوى الانصياع والموافقة على أن يشكل أحد الرجالات ، الذين رشحتهم السفارة ، الوزارة الجديدة التى سرعان ما تألفت فى ٢٧ يونيه على الشكل الآتى :

- حسن صبرى باشا — للرئاسة والداخلية
- عبد الحميد سليمان باشا — وزيرا للمالية
- محمد حلمى عيسى باشا — وزيرا للعدل
- محمود فهمى النقراشى باشا — وزيرا للداخلية
- محمود فهمى القيسى باشا — وزيرا للدفاع الوطنى
- صليب سامى بك — وزيرا للتموين
- محمود غالب باشا — وزيرا للمواصلات
- حسين سرى باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- محمد حافظ رمضان باشا — وزيرا للشئون الاجتماعية
- محمد حسين هيكل باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- الشيخ مصطفى عبد الرازق بك — وزيرا للاوقاف
- الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — وزيرا للتجارة والصناعة
- أحمد عبد الغفار بك — وزيرا للزراعة
- الأستاذ على أيوب — وزير دولة
- الأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح — وزير دولة
- على ابراهيم باشا — وزيرا للصحة العمومية(٣٨)

واذا كانت وزارة على ماهر قد افتقدت عنصر الائتلاف الحزبى حيث لم يدخلها من الأحزاب سوى السعديين فان وزارة حسن صبرى قد توفر فيها هذا العنصر .

وكان عدد المستقلين فى الوزارة الجديدة ستة وزراء فقط والبقية من المنتمين الى الاحزاب منهم اربعة من السعديين (النقراشى وغالب وابراهيم عبد الهادى وعلى ايوب) وأربعة من الدستوريين (هيكل ومصطفى عبد الرزاق وأحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح) وممثل لحزب الاتحاد (حلمى عيسى) وآخر للحزب الوطنى (حافظ رمضان(٣٩)) .

وكما يتصل هذا بالاختلاف بين شخصية على ماهر وشخصية حسن صبرى فانه يتصل فى نفس الوقت بالقاعدة التى كان يتحرك من عليها كل

---

(٣٧) F.O. 407/224 No. 60 Halifax to Lampson, June 22, 943.

(٣٨) الوقائع المصرية العدد ٨٤ لسنة ١٩٤٠ .

(٣٩) F.O. 407/224 No. Lampson to Halifax June 29, 1940 Tel. 109.

منهما .. على ماهر صاحب النفوذ فى القصر وخارجه غير حسن صبرى الذى تولى المنصب فى ظروف غير عادية .

وبالرغم من أن حسن صبرى قد انتهج حيال الحرب نفس الموقف الذى انتهجــه على ماهر **بتجنيب مصر ويلاتها** الا أن خطة التعـــاون التى التزم بها حيال الحليفة قد أدت الى تحسن الأمور بين الطرفين وعلى نحو واضح ، ولكنه فى نفس الوقت أدى الى توتر العلاقات مع السعديين الذين كانوا يشكلون أهم المجموعات الحزبية التى تتألف منها وزارته .

فبعد أسابيع قليلة من تشكيل الوزارة بدأ الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ورئيس مجلس النواب فى شن حملة سياسية تستهدف أن يكون لمصر دور أكثر تحديدا فى الحرب .

وتعزو المصادر البريطانية هذه الحملة الى عدة دوافع .. منها ايمانه حقيقة بأن ذلك سيكون من مصلحة مصر ، ومنها انه كان يأمل من خلال هذه الحملة فى الوصول الى رياسة الوزارة .

وقد نتج عن الأهداف المتعارضة لسياسة كل من حسن صبرى والسعديين تتالى الأزمات بين الطرفين .

أولى هذه الأزمات نتج عن القرار الخاص بنقل النقراشى من وزارة الداخلية الى وزارة المالية . وبينما يرى المراقبون أن القرار المذكور كان معقولا للغاية فانهم يرون أن طريقة رئيس الوزراء فى تنفيذه كانت فجائية وفظة الى درجة كادت تؤدى الى استقالة كل الوزراء السعديين بل أكثر من ذلك الى استقالة بعض الوزراء الدستوريين .

الأزمة الثانية صاحبت محاولات التقدم الايطالى فى الأراضى المصرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٤٠ والتى وصل الايطاليون خلالها الى سيدى برانى . فقد أصدر أحمد ماهر عدة بيانات يتحدث فيها عن أن هذا الغزو يستلزم اشتراك مصر فى الدفاع عن أراضيها . وقد أدت المناقشات حول هذه البيانات فى مجلس الوزراء انتهت بالتصويت حول سياسة رئيس الوزراء وحصل الرجل من خلال عملية التصويت على ثقة وزرائه ولم يكن هناك مندوحة امام الوزراء السعديين سوى الانسحاب من الوزارة فى مواجهة هذا الموقف وهو ما فعلوه فى ٢١ سبتمبر وما أدى الى تعديل فى وزارة حسن صبرى(٤٠) .

وبخروج السعديين من الوزارة بما لهم من أغلبية فى البرلمـــان كان لابد أن يتمخض عن ذلك حرج لوزارة حسن صبرى الا أن هذا الحرج قد تأجل لنحو شهرين الى حين افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ .

---

(٤٠) فقد تولى حسين سرى وزارة المواصلات بالاضـــافة الى وزارة الاشـــغال وعهـــد الى عبد الحميد سليمان بوزارة المالية ، كما تولى صليب سامى وزارة التجارة والصناعة بدلا من وزارة التموين ، وتولى عبد المجيد صالح وزير الدولة وزارة التموين ــ الوقائع المصرية العدد ١٢٠ لسنة ١٩٤٠ .

وفى تلك الاثناء كان واضحا ، وبالرغم من ضعف مركز الوزارة ان احدا لم يكن راغبا فى التخلص منها .

القصر : كان راغبا فى بقائها خوفا من أن يؤدى سقوطها الى عـودة الوفد أو رياسة أحمد ماهر للوزارة ، وكان القصر يعارض سياسته النشطة فى الحـرب .

الاحرار الدستوريون : كانوا فى حالة انقسام بعد افتقاد القيادة القوية .

الوفد : لم يكن شغوفا بتحمل مسئولية الحكم فى هذه الأوقات الحـرجة من تاريخ البـلاد .

السعديون وحدهم هم الذين استمروا يهاجمون الحكومة مطالبين بتوضيح سياسة مصر ودعوة البرلمان لدراسة الوضع الجديد(٤١) .

وانعقدت الدورة الجديدة للبرلمان وذهب حسن صبرى ليواجه ما قدر له ان يواجهه من حرج كان متصورا أن السعديين سيسببونه له ، ولكن القدر أعفاه من هذا الحرج حين توفى وهو يلقى خطاب العرش ليكون ثانى رئيس وزراء مصرى يلقى ربه وهو فى منصبه ، وليكون رئيس الوزراء المصرى الوحيد الذى توفى وفاة طبيعية وهو فى هذا المنصب .

٥٣ ــ وزارة حسين سرى الأولى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ ــ ٣١ يوليه ١٩٤١ :

حتى لا يفاجأ البريطانيون بتعيين رجل لا يرغبونه فى المنصب الذى خـلا بوفاة حسن صبرى باشا فقد بادر السير لامبسون الى الالتقاء برئيس الديوان أحمد حسنين باشا وحذره من تعيين « محمد محمود خليل بك » رئيس مجلس الشيوخ كرئيس جديد للوزارة وذلك بعد أن ترددت الأقوال عن أن النية تتجه الى هذا التعيين .

وقد ساق السفير البريطانى فى القاهرة لحسنين باشـا الاسباب التى تدعو بريطانيا الى عدم الثقة فى مرشح القصر وكان منها ما هو معروف من علاقة وثيقة بين خليل بك وعلى ماهر باشـا ، كما كان منها أيضا ما هو معروف من آراء الرجل التى يدافع فيها باستمرار عن المصالح الايطالية فى مصر .

وحين سأل حسنين عمن يرشحه السفير البريطانى أجاب لامبسون ان هذا ليس من شأنه ولكنه يطلب رجلا محل ثقة وقدرة ، والحرب على أبواب البلاد . ثم أن أفضل الصيغ قيام حكومة تتكون من ائتلاف من الأحزاب ، ولكن اذا تعذر ذلك فبالامكان اقامة حكومة محايدة تسندها كل الاحزاب

---

(٤١) F.O. 407/225 Enc. In No. 3 Political Review of the Year 1940.



حسين سرى باشـــا

— ولد ١٨٩٢ والده اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال .

— تخرج من المدرسة السعيدية ١٩١٠ ونال دبلوم الهندسة من لندن ١٩١٥ وتخصص فى شـــئون الرى .

— عين مساعدا لمدير اعمال شئون الرى بوزارة الاشـــغال وتدرج فى مناصبها حتى أصبح وكيلا لهذه الوزارة .

— عين وزيرا لأول مرة فى وزارة الاشغال ١٩٢٨ ثم وزيرا للدفاع فالمالية فالأشغال فالمواصلات .

— تولى رياسة الوزارة لأول مرة فى نوفمبر ١٩٤٠ .

— عين ١٩٥٠ رئيسا للديوان الملكى .

— تولى رياسة وزارته الأخيرة فى ٢ يوليه ١٩٥٢ ولم تدم سوى عشرين يوما واستقال قبل قيام ثورة ٢٣ يولية بيوم واحـــد .

أو على الأقل لا تعارضها . ثم يشير السير لامبسون من هذا الى وجود عدد من الرجال القادرين على تأليف حكومة من هذا النوع مثل حافظ عفيفى أو على الشمسى وهما معروفان باخلاصهما للمعاهدة بالاضافة الى تمتعهما بثقة الشعب المصرى والحكومة البريطانية(٤٢) .

فى صباح اليوم التالى يتصل رئيس الديوان بالسير لامبسون ويبلغه بصورة سرية للغاية أن النية قد استمرت على تكليف « حسين سرى باشا » وزير الأشغال فى الوزارة السابقة بتأليف الوزارة الجديدة . وقد ابدى السفير البريطانى ارتياحه للاختيار ووصف سرى باشا بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم بالرغم من بعض ميوله الاوتوقراطية .

شىء آخر دعا السير لامبسون لابداء ارتياحه لاختيار سرى وهو ما كان يجهر به دائما من أقوال تنضح بالكراهية لعلى باشا ماهر العدو اللدود آنذاك للبريطانيين(٤٣) .

وتشكلت الوزارة السرية الأولى على النحو الآتى :

● حسين سرى باشا	للرئاسة والداخلية والخارجية
● محمد حلمى عيسى باشا	وزيرا للعدل
● صليب سامى باشا	وزيرا للتجارة والصناعة
● محمد حسين هيكل باشا	وزيرا للمعارف العمومية
● الشيخ مصطفى عبد الرازق بك	وزيرا للاوقاف
● عبد القوى أحمد بك	وزيرا للاشغال العمومية
● أحمد عبد الغفار بك	وزيرا للزراعة
● الأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح	وزيرا للمواصلات والتموين
● الدكتور على ابراهيم باشا	وزيرا للصحة العمومية
● حسن صادق بك	وزيرا للمالية
● محمد عبد الجليل سمره بك	وزيرا للشئون الاجتماعية
● يونس صالح باشا	وزيرا للدفاع الوطنى(٤٤)

والوزارة على هذا النحو قريبة الشبه جدا بالوزارة السابقة فيما عدا بعض التغييرات الطفيفة بدخول بعض الوجوه الوزارية القديمة مثل عبد القوى أحمد بك أو وجوه جديدة محدودة هم حسن صادق بك وكيل

---

(٤٢) F.O. 407/224 No. 193 Lampson to Halifax Nov. 14, 1940 Tel. No. 1517.

(٤٣) F.O. 407/224 No. 154 Lampson to Halifax Nov. 15, 1940 Tel. No. 1530.

(٤٤) الوقائع المصرية العدد ١٥٤ لسنة ١٩٤٠ .

وزارة المالية وعبد الجليل سمره وهو من الاحرار الدستوريين ويونس صالح الذى كان مستشارا ملكيا ومديرا ســـابقا(٤٥) .

وبعد اقل من أسبوعين دخل على الوزارة تعديل محدود نتيجة لوفاة وزير الدفاع الوطنى فحل محله وزير المـــالية حسن صادق بينما تولى عبد الحميد بدوى باشا رئيس قلم قضايا الحكومة وزارة المالية .

وكان على حسين سرى أن يواجه فى البرلمان ما كان مفروضا أن يواجهه سلفه حسن صبرى من مطالبة السعديين للحكومة باعلان تصريح محدد عن سياستها حيال الحرب .

وقد نوقشت بالفعل سياسة الحكومة بعدم الاشتراك فى الحرب فى ثلاث جلسات سرية لمجلس النواب انتهت بحصول سرى على ثقة المجلس بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد ٦٨ مع عدد مناسب من الممتنعين عن التصويت .

وقد اظهر سرى تعقلا فى هذا الموقف فهو بدلا من أن يجعل من هـــذه المناقشات بداية عداء بين وزارته وبين السعديين سعى فى أعقابها لعقـــد صلح مع أحمد ماهر بقصد تجنب أى عقبات برلمانية فى المستقبل وان كانت جهوده لضم السعديين الى وزارته قد أخفقت بسبب تناقض موقف الطرفين من مسألة الحرب(٤٦) .

ويأتى عام ١٩٤١ بمزيد من تطورات الحرب مما ترك أثره على السياسة الداخلية المصرية وعلى الاوضاع الوزارية .

فمن ناحية شهد شهر مارس زيادة النشاط العسكرى لدولتى المحور فى البحر الأبيض المتوسط ، ومن ناحية أخرى أحرزت القوات الالمانيـــة الايطالية تقدما فى أبريل فى زحفها من الغرب . يضاف الى كل ذلك ما خلقه انقلاب رشيد عالى الكيلانى فى العراق من مخاوف على الجبهة الشرقية .

دعا ذلك رئيس الوزراء الى الدعوة لمؤتمر شاركت فيه جميع الاحزاب عدا الوفد وذلك لبحث سياسة الحرب . واتفق فى هذا المؤتمر على اصدار بيان بالموافقة على سياسة الحكومة بالتعاون مع بريطانيا وذلك بحماية طرق المواصلات ومؤسسات الخدمات العامة والحفاظ على الروح المعنوية للشعب . وقد ادلى رئيس الوزراء بهذا البيان فى جلسة سرية لمجلس النواب فى ١٤ أبريل ١٩٤١ .

ويزداد الموقف الدولى تعقيدا نتيجة للانتصارات الألمانية فى البلقان خلال أبريل ومايو واقتحام القوات الألمانية للحدود المصرية .

---

(٤٥) F.O. 407/224 No. 157 Lampson to Halifax Nov. 16, 1940 Tel. No. 1541.

(٤٦) Political Review of the Year 1940.

وفى مواجهة هذه التطورات يرى حسين سرى أن استمرار اعتماده على الأحرار الدستوريين وحدهم بينما تمزقهم الخلافات الداخلية ليس من الصواب فى شىء مما يدعوه الى الاتفاق مع القصر على تشكيل وزارة جديدة(٤٧) .

٥٤ ـ وزارة حسين سرى الثانية ٣١ يولية ١٩٤١ ـ ٤ فبراير ١٩٤٢ :

فى مايو عام ١٩٤١ دعا الملك زعماء جميع الاحزاب للالتقاء به حيث جرت الاحاديث عن الموقف الدولى وعن ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة قومية .

تبع ذلك ان بدأ سرى باشا فى اجراء اتصالات واسعة لتحقيق هذا الهدف الا أن هذه الاتصالات لم تؤد الى نتيجة مع أهم الأحزاب واكبرها .. مع الوفد..

فقد رد النحاس باشا على ما عرضه القصر ورئيس الوزراء بالموافقة على حكومة ائتلافية تحت رياسته أو حكومة برئاسة سرى باشا الا أنه على أى الحالين علق قبوله بشرط حل مجلس النواب القائم واجراء انتخابات جديدة ولم يكن رئيس الوزراء ليقبل مثل هذا الشرط .

وبفشل تحقيق التعاون مع الوفد سعى رئيس الوزراء الى التقارب مع السعديين وبالرغم من تعثر هذا السعى فى البداية الى أنه قد انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة هى الوزارة السرية الثانية من خمسة من المستقلين وخمسة من الاحرار الدستوريين وخمسة من السعديين(٤٨) على النحو الآتى:

- حسين سرى باشا — رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية
- أحمد محمد خشبة باشا — وزيرا للمواصلات
- عبد الحميد بدوى باشا — وزيرا للمالية
- صليب سامى باشا — وزيرا للخارجية
- محمود غالب باشا — وزيرا للعدل
- محمد حسين هيكل باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا — وزيرا للاوقاف
- الدكتور حامد محمود — وزيرا للصحة العمومية
- الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — وزيرا للاشغال العمومية
- عبد القوى أحمد باشا — وزيرا للوقاية المدنية
- حسن صادق باشا — وزيرا للدفاع الوطنى

---

(٤٧) F.O. 407/466 Enc. In No. 4 Review of Political Developments in Egypt of the Year 1941, Feb. 12, 1942 Desp. No. 152.

(٤٨) Ibid.

- الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظه وزيرا للشئون الاجتماعية
- محمد راغب عطية بك وزيرا للزراعـــة
- الدكتور عبد الرحمن عمر بك وزيرا للتجارة والصناعة
- الأستاذ محمد حامد جوده وزيرا للتموين(٤٩)

وقد اثار تشكيل الوزارة السرية الثانية على هذا النحو غضب الوفد الذى رأى ان السعى لاتفاق وطنى قد تمخض عنه ضم السعديين الد خصومهم الى الائتلاف الوزارى .

نتج عن ذلك أن اخذ الوفد فى شن حملة عنيفة على الوزارة وعلى الانجليز بدأها النحاس بخطبة عنيفة فى الاسكندرية فى ٤ أغسطس اتهم فيها الجانب البريطانى بخرق المعاهدة وتحطيم استقلال البلاد واقتصادياتها .

فى نفس الوقت فان النكســـــات التى واجههـــا البريطـــانيون آنذاك بالاضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية قد اعطت وقودا للحملة ضد الانجليز .

يضاف الى كل ذلك أن القصر قد وجدها فرصة ليبدى الملك الوانا من التعاطف مع الحملة التى يقودها الوفد ضـــد الانجليز سواء استمرارا للسياسة التى ظل يتبعها منذ وقت او رغبة فى كسب شعبية من خلال تحالفه مع الحزب الكبير .

ولا يجد السير مايلز لامبسون فى نهاية عام ١٩٤١ بدأ من أن يضمن تقريره السنوى عن مصر هذه الصورة القاتمة التى نسجلها هنا بنصها .. قال السير لامبسون فى تقريره الذى أرسله للمستر ايدن ما يلى :

« بتلخيص التغييرات السياسية الأساسية خلال هذه السنة يتضح منها أن هيبة الحكومة قد تدهورت الى حد بعيد . وقد بدأت الوزارة عهدها بتأييد من العناصر غير الحزبية وكان من المعتقد انها تتمتع بمعونة الملك ، ولكن مع نهاية السنة بدا أن لا صديق لها ـــ سوى البريطانيين ، فخصومة الوفد لها زادت حدتها ، كما أن سياستها بعدم التعاون مع الأحزاب الأخرى قد أصبحت أكثر وضوحا . أكثر من ذلك فقد زاد الاعتقاد بقدرة النحاس على اجبار أعضاء البرلمان الوفديين على الاستقالة اذا رغب فى ذلك . اما بالنسبة للسعديين فقد تم مؤخرا تهدئتهم بمنحهم منصبين وزاريين هامين ، وزارة التموين ووزارة الاشغال العامة ، وبالرغم من ذلك فهم لا يتعاونون مع الحكومة بقدر كاف . اما الأحرار الدستوريون فلا يزالون يعانون من انشقاقاتهم الداخلية التى يغذيها اقارب محمد محمود باشـــا(٥٠) » .

---

(٤٩) الوقائع المصرية العدد ١٠٢ لسنة ١٩٤١ .

(٥٠) Review of Political Development in Egypt of the Year 1941.

ويختم السير لامبسون تسجيله لهذه الصورة القاتمة بحديثه عن الوضع في القصر فيقول :

« ان رئيس الوزارة لم يعد يتلقى عونا يذكر من الملك وانه لن يمضى وقت طويل حتى يصبح لعلى ماهر اليد العليا فى السراى(٥١) » .

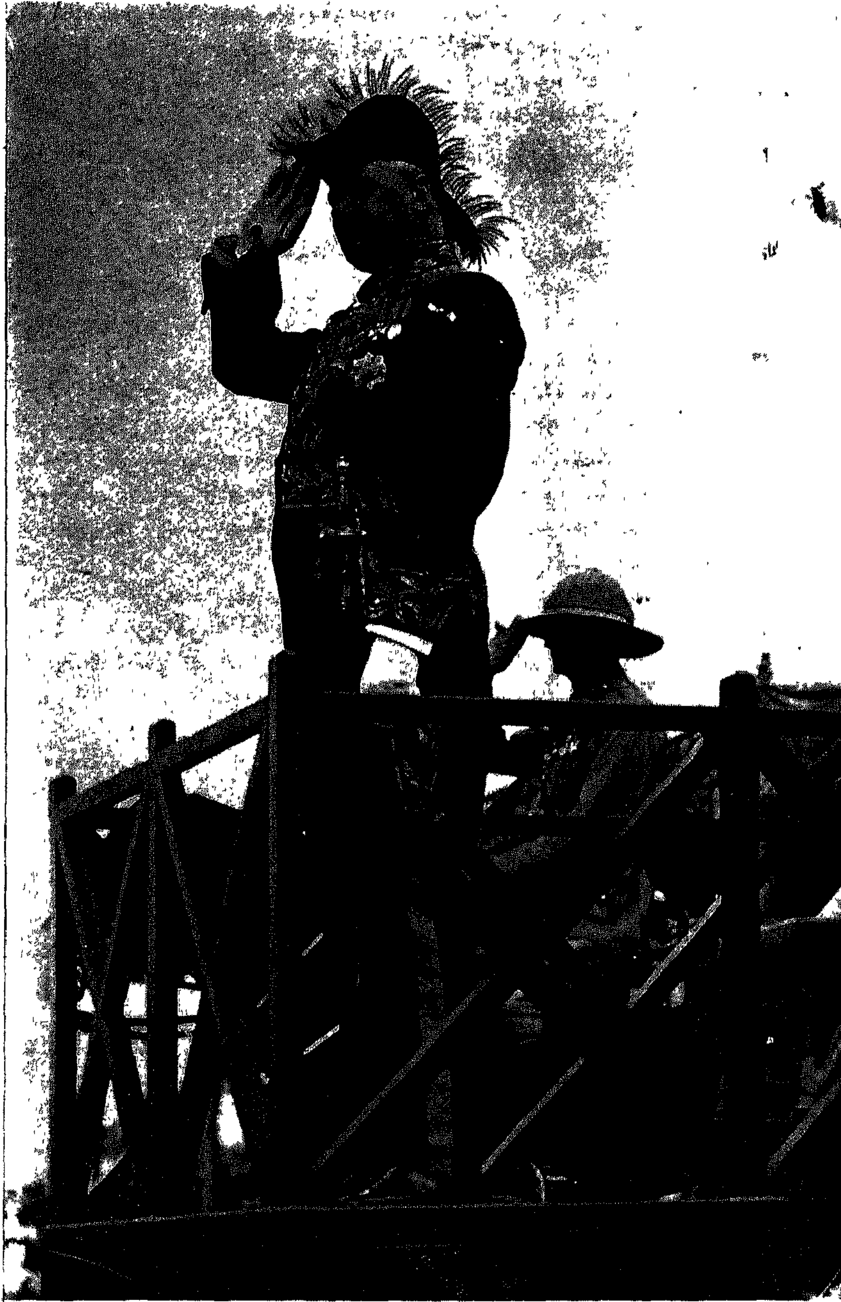
ومع كل هذه التطورات تحركت انجلترا فكان حادث ٤ فبراير المشهور ، ثم كان العهد الوزارى الذى يمكن أن يطلق عليه نفس الاسم .

الباب الخامس

الفصل الثالث

وزارات ٤ فبرايـــر

١٩٤٢ ـــ ١٩٤٤



لورد كيلرن السفير البريطانى

فى الساعة التاسعة من مساء يوم الأربعاء ٤ فبراير ١٩٤٢ طوقت قـوة بريطانية قصر عابدين واقتحم السير مايلز لامبسون السـفير البريطـانى فى القاهرة مع بعض كبار الضباط البريطانيين ، القصر الملكى حيث خيروا الملك بين التنازل عن العرش وبين استدعاء النحاس باشا لتأليف وزارة برئاسته وبشروطه .. وأذعن « فاروق الأول » لطلب السفير باستدعاء زعيم الوفد لتشكيل الوزارة رقم (٥٥) .

ولا يمكن مقارنة هذا الحدث فى تاريخ القصر او فى تاريخ الوزارة الا بالحدث الذى سبقه بنحو نصف قرن (١٨٩٣) حين وجه الانجليز انذارا مشـابها للخديو عباس الثانى خلال الأزمة الوزارية المعروفة بأزمة فخرى باشا .

ولا شك أن الظروف التى جرت فيها هاتان الأزمتان قد اختلفت كل منهما عن الأخرى اختلافا كبيرا . فبينما كانت مصر بلدا تابعا للدولة العثمـانية وخاضعا للاحتلال البريطانى فى المرة الأولى فانها كانت تتمتع بكثير من رموز الاستقلال بل من واقعه خلال الأزمة الثانية ، وبينما كانت الحركة الوطنية غير موجودة فى السلطة فى ١٨٩٣ ناهيك عن وجودها أصلا (الحزب الوطنى الذى قاد العمل الوطنى فى تلك المرحلة لم يبدأ التفكير فيه الا عام ١٨٩٤) ، فان الحركة الوطنية يمثلها حزب الوفد كانت موجودة بلكانت طرفا منأطراف الأزمة ، ثم ان الأزمة الأولى قد نشأت لأسباب داخلية تماما ، أما الأزمة الثانية فقد لعبت تطورات الحرب الثانية خلال الأيام التى نشبت فيها .. لعبت هذه التطورات الدور الاساسى فى حدوثها .

اذن ينفرد ٤ فبراير بمكانة خاصة بالنظر للظروف التى وجدت ، وتزداد قيمة هذا التفرد بالنظر للاثار التى ترتبت عليه ، وعلى مختلف المستويات ..

١ ــ لعل أهم هذه المستويات ما اتصل بالعلاقات المصرية الانجليزية فان ذلك الحادث قد أكد لجموع الشعب المصرى أن الوجود البريطانى فى مصر انما هو انتهاك خطير للاستقلال الوطنى مهما اتخذ هذا الوجود من اشكال (احتلال ــ حماية ــ تصريح من طرف واحد ــ معاهدة تحالف) .

٢ ــ ثم على مستوى العمل الوطنى كان الحادث بداية النهاية للشعبية التى ظل يتمتع بها الوفد على امتداد العقود الثلاثة السابقة ، فان الحـزب الكبير ظل يستمد الجانب الأهم من شعبيته من وقفاته الوطنية المتتالية ضـد الوجود البريطـانى ، أما أن يصـل الى الحكم على حراب الانجـليز وبشبهة التواطؤ معهم فهو أمر لم يألفه المصريون وكان من الصعب عليهم ، أن يتقبلوه خاصة مع مرور الوقت ومع تبين أبعاد الواقعة .

ومن الواضح أن القصر قد استغل هذه الحقيقة بذكاء فيما حدث بعـد ذلك حين أخذت الصحف ذات « العلاقة الخاصة » به فى تذكير الرأى العام المصرى فى كل مناسبة بالحادثة . وهناك المثل على هذا فى « أخبار اليوم » التى بدأت فى الصدور منذ نوفمبر ١٩٤٤ والتى لم تفتأ فى كل عدد من اعدادها تذكر الحادثة على نحو أو على آخر (مقال ــ كاريكاتير ... الخ ...) وكانت (٤ فبراير) بذلك عار الوفد الذى أراد أعداؤه أن يلاحقوه به فى كل مناسبة ، وفى كل وقت .

٣ ــ وعلى مستوى مصير « نظام الحكم » كله يمكن القول ان حادث ٤ فبراير كان بداية النهاية ايضا لهذا النظام . فان القصر فى سعيه لتدمير شعبية الوفد لم يفكر فى البديل ، أو على الأقل تصور نفسه بديلا وهو بحكم تكوينه يمكن أن يكون مؤسسة سياسية لكن لا يمكن أن يكون تنظيما شعبيا .. ربما ايضا يكون قد تصور فى أحزاب الأقليات الأخرى بديلا (السعديون ــ الدستوريون ــ الكتلة الوفدية ..) ولكن هذه الأحزاب بدورها وهى فى كل الأحوال خارجة عن الحزب الكبير تصطنع أساليبه وتعتنق ايديولوجياته .. هذه الأحزاب كانت لا تصلح بديلا .. فاذا كانت صورة الأصل (الوفد) قد أخذت فى الاهتزاز فالأولى أن تكون الصور المنقولة اكثر اهتزازا .

وفى هذا الجو اخذت قوى سياسية أخرى (الاخوان ــ الشيوعيون ــ الاشتراكيون) تنتزع نصيبا من الشعبية التى فقدها الوفد ، واخذت قوى تنظيمية أخرى بدأ تكوينها نتيجة لحادث ٤ فبراير (الضباط الأحرار) تتحفز للانقضاض على النظام والاطاحة به وهو ما تم لها بعد عشر سنوات .

ومع كل هذه الآثار التى خلفتها احداث ٤ فبراير كان هناك ما خلفته على الوزارة المصرية باعتبارها أخيرا أزمة وزارية ، أو نتجت عن أزمة وزارية .. وهذه هى قصة الأزمة ثم ما تمخض عنها من الحادثة الشهيرة .

يقدم السير لامبسون فى تقريره السياسى عن عام ١٩٤٢ وصفا لوضع حكومة حسين سرى خلال الأسابيع الأولى من هذه السنة .

ولما كان هذا الوضع هو الذى ادى أخيرا الى الأزمة الوزارية التى أطاحت بوزارة سرى الثانية فسوف نسوق فى السطور التالية ما جاء فى تقرير السفير البريطانى فى القاهرة عنه ..

يبدأ التقرير بالتنبؤ ، بأن ايام سرى فى الوزارة قد أصبحت معدودة ويحدد خمسة أسباب وراء هذا التنبؤ على النحو الآتى :

١ ــ ان رئيس الوزراء قد اصبح عرضة فى الأيام الأخيرة لهجوم مستمر من جانب القصر ، وان هذا الهجوم يقوده على ماهر الذى نجح فى اقناع الملك فاروق أن رئيس وزرائه يوجه كل اخلاصه للمصالح البريطانية فقط ..

٢ ــ ان وزارة سرى اصبحت عرضة ، وبصورة منتظمة ، للهجوم من جانب من اسماهم لامبسون ، بالعناصر الرجعية داخل القصر وخارجه ، ويشارك فى هذه الحملة الطلاب والمنظمات الدينية والأزهر وصنائع على ماهر فى الادارة .

٣ ــ انعكست تلك التغييرات على وضع وزارة سرى فى البرلمان ، فبعد أن شعر النواب أن خصوم الوزارة قد اصبحت لهم اليد العليا فى القصر بدأت الأحزاب التى يمثلها هؤلاء (السعديون والأحرار) فى السعى للكسب من الموقف بالتطلع الى المنصب الكبير .. منصب رئيس الوزراء .

٤ ــ ومن خارج البرلمان ، وعلى حد تعبير التقرير أيضا ، حول الوفــد فوهات بنادقه من الاتجاه نحو البريطانيين الى الاتجاه نحو رئيس الوزراء الذى وقف وحيدا محروما من معونة القصر ، ومن أى سلطة فعالة على برلـــان ليس له فيه من يشد أزره .

٥ ــ يضاف الى كل ذلك تعرض سرى باشا للانتقادات المستمرة من كافة الأطراف بسبب فشله فى علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب ، مثل نقص الأغذية والزيادة العامة فى تكاليف المعيشة .

٦ ــ فى أواخر ديسمبر استقال « عبد الحميد بدوى باشا » وزير المالية من الوزارة .

وقد اضافت تلك الاستقالة مزيدا من أسباب الضعف لوزارة سرى ، حيث ان بدوى باشا مع كل أخطائه ، كان عنصرا من عناصر القوة فى الوزارة كما أن استقالته من ناحية أخرى ادت الى اثارة المنافســـات بين الحزبين المشتركين فى الوزارة (السعديين والأحرار الدستوريين) اذا أن كل حزب منهما اخذ يسعى للاستئثار بمنصب وزير المالية الهام . وقد اضطر حسين سرى باشا فى مواجهة هذا الصراع أن يحتفظ بالوزارة الخالية لنفسه .. وهو بذلك بدلا من ان يرضى الحزبين المتنافسين قد أثار سخطهما(١) .

وفى هذه الظروف تفجرت الأزمة . وهآ أزمة تبدو فى ظاهرها وكأنها تنازع على الاختصاصات بين القصر والوزارة وهو تنازع تقليدى طالما شهده تاريخ الوزارات المصرية من قبل الا أن ما أحاط به من ظروف وملابسات قد أدى فى النهاية الى استقالة وزارة سرى وتأليف وزارة النحاس الخامسة فى جـــو اصطبغ بطابع درامى .

(٥٥) وزارة مصطفى النحاس باشا الخامسة ٤ فبراير ــ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

فى يوم ٦ يناير ١٩٤٢ اتخذت وزارة حسين سرى قرارا بقطع العلاقات مع حكومة فيشى فى اطار السياسة التى ظلت تتبعها والتى اسمتها الـــوثائق البريطانية « مطاردة كل نفوذ معادى لبريطانيا » .

وتؤكد نفس الوثائق ايضا ان هذا القرار تم اتخاذه بناء على طلب السير مايلزلامبسون نفسه ، فقد ترتب على تعيين الجنرال « كاترو » مندوبا عاما للجنرال « ديجول » فى القاهرة فى أواخر نوفمبر عام ١٩٤٠ قيـــام تمثيلين متناقضين لفرنسا فى مصر احدهما يرأسه مسيو جان بوتسى يمثل حكومة فيشى المتعاونة مع المانيا ، وكان على صلة وثيقة بدوائر القصر ، والآخر يرأسه جنرال كاترو يمثل ديجول ويسانده السفير البريطانى خصوصا بعد أن انضمت الفرقة الفرنسية الحرة الى صفوف الحلفاء فى الصحراء الغربية(٢) .

---

(١) F.O. 371/413 No. 26 Desp. No. 1190 Lord Killearn to Mr. Eden, Dec. 22, 1943.

(٢) الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير ــ الاهرام فى ١٩٧٣/٥/٤ .



محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية

من ثم كان من الطبيعى أن تضغط بريطانيا لقطع العلاقات المصرية مع فيشى وكان من الطبيعى أن تستجيب حكومة سرى .

وحول هذا القرار تفجرت الأزمة فقد اتخذت الوزارة قرارها فى غيبة الملك الذى كان يقوم برحلة طويلة على ساحل البحر الأحمر . وما أن عاد من هذه الرحلة حتى سعى على ماهر ورجاله فى القصر الى تصوير الموقف له باعتبار ان الوزارة قد تجاوزت اختصاصاتها ، أكثر من ذلك انها تعدت على حقوق الملك المقررة باشرافه على العلاقات الدبلوماسية الخارجية الأمر الذى دعا الملك فاروق الى استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى ١٩ يناير وعنفهما تعنيفا شديدا لما اقدما عليه دون استشارته(٣) . ولم يكن أمام وزير الخارجية (صليب سامى) أمام هذا التعنيف سوى أن يقدم استقالته الى رئيس الوزراء فى اليوم التالى(٤) .

ومن هنا تصاعدت الأزمة .. صليب سامى اعتكف فى بيته بعد تقديم استقالته ، وحسين سرى يرى أن اقالة أو استقالة وزير الخارجية بسبب قرار مسئول عنه هو أيضا ، بل مسئولة عنه هيئة الوزارة بأكملها ، لابد أن يصحبه استقالة الوزارة ، والسفارة البريطانية ترى أن اجراء قد اتخذ بناء على طلبها لا يجوز تحديه من جانب القصر على هذا النحو .

ويتحرك السير لامبسون ويلتقى برئيس الديوان الملكى (أحمد حسنين) يوم ٢٢ يناير ١٩٤٢ ليبلغه أن استقالة أحد الوزراء أو الوزارة نفسها لهذا السبب يدفع الانجليز مباشرة وعلى نحو تلقائى ليكونوا طرفا من أطراف الأزمة . وأن معنى ذلك ان هناك عناصر سيئة فى القصر (يشير الى على ماهر ورجاله) تصر على التخلص من سرى وانه يطالب باستبعاد هذه العناصر بالاضافة الى استبعاد أفراد الحاشية الايطاليين(٥) .

ويتراجع القصر ويلتقى الملك مع حسين سرى يوم ٢٧ يناير ويبلغه بأن وزير الخارجية سيبقى فى منصبه ، ويطلب منه فى نفس الوقت أن يتوسط لدى البريطانيين حتى يتنازلوا عن طلباتهم بشأن استبعاد من طلبوا استبعاده من القصر(٦) .. ويوافق سرى ويلتقى مع لامبسون ويبذل مساعيه الحميدة ويبدو كأن الأزمة قد حلت فى أواخر ينـاير .

لم يكن قد انقضى يوم واحد على انتهاء الأزمة حين نجحت قوات روميل فى احراز انتصار كبير فى الصحراء الغربية والاستيلاء على بنغازى يوم ٢٩ ينـاير .

ولم ينقض وقت طويل على وصول تلك الأخبار الى القاهرة حتى طافت بها المظاهرات فى ٢ فبراير ١٩٤٢ ليتردد من خلالها أسوأ هتاف عدائى لانجلترا

---

(٣) Evans, Trefor (edited by) Lord Killearn Diaries 1934 — 1946.
(٤) مذكرات صليب سامى ص ٢٧٣ .
(٥) F.O. 371 Tel. No. 290 Lampson to Eden Jan. 22, 1942.
(٦) Ibid Tel. No. 389 Lampson to Eden Jan. 27, 1942.

فى تلك المرحلة .. واشهر هتاف عدائى أيضا .. هتاف بحياة روميل .. و « الى الامام يا روميل » .

وكما تجمع المصادر البريطانية على أن « على ماهر » والقصر كانا وراء تدبير المظاهرات والصياح بهذا الهتاف توافق أيضا الكتابات العلمية الحديثة التى تناولت هذه الفترة مؤخرا على نفس الاستنتاج(٧) .

وأمام سياسة بث المتاعب التى رأى سرى أن « على ماهر وعصبة القصر » — على حد تعبيره — سادرين فيها ، وفى مواجهة ما تومىء اليه هذه السياسة من أن الوزارة لم تعد تحظى بثقة الملك ، يضاف الى ذلك ما يعنيه هذا من عدم امكان مواصلة الاعتماد على تأييد النواب الاحرار والسعديين فى البرلمان وما سيترتب على ذلك من هجوم ساخن منتظر فى مجلس النواب الذى كان مقررا انعقاده يوم ٣ فبراير .. أمام كل هذا عقد حسين سرى باشا العزم على تقديم استقالته(٨) .

وبتصميم رئيس الوزراء على الاستقالة ، وبادراك السير لامبسون أن الرجل ووزارته قد استنفدا اغراضهما وأن أيا منهما لم يعد قادرا على الاستمرار فى تأدية دوره فى خدمة المجهود الحربى للحلفاء .. من هذا التصميم ومن هذا الادراك بدأت المشاورات بين الرجلين حول الوزارة الجديدة . وفى البداية رشح سرى عددا من الشخصيات (بهى الدين بركات ، أحمد ماهر ، محمد حسين هيكل) رفضها جميعا السفير البريطانى ورأى انها لا تناسب الموقف . وكانت آخر مقترحات رئيس الوزراء للسير لامبسون أن يرغم هذا الملك فاروق على استدعاء الوفد ورد لامبسون بأن هذا بالضبط ما انتهى اليـــه(٩) .

وهنا يفرض السؤال نفسه .. ما الذى جعل لامبسون ينتهى الى هـــذا الرأى ؟ يجيب الرجل على ذلك فى تقريره السنوى الذى كتبه عن احـــداث ١٩٤٢ فيقول .. « كان الدرس المستفاد من سقوط سرى واضحا وهو أن حكومة لا تملك المساندة البرلمانية لن تستطيع أن تحكم بروح المعـــاهدة الانجليزية المصرية وذلك بالنظر الى الحقيقة بأن اى جهد يبذل فى هـــذا الطريق لابد وأن يصطدم بمعارضة القصر ، ولن تستطيع أى حكومة بدون المساندة الشعبية أن تحارب القصر »(١٠) .

وبادر السفير البريطانى فى القاهرة الى العمل وتقدم فى تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم ٢ فبراير بمجموعة من الطلبات للملك فاروق حددها فيما يلى :

---

(٧) عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٨ الجزء الثانى ص ١٨٩ — ١٩٠ .

(٨) الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير — الاهرام فى ١٩٧٣/٥/٤ الوثيقة الآتية :
Tel. No. 442 Lampson to Eden Feb. 1. 1942.

(٩) نفس الملف السابق — الوثيقة الآتية :
Tel. No. 443 Lampson to Eden Feb. 1, 1942.

(١٠) Review of Political Developments in Egypt during the Year 1942.

١ ــ ان تتألف وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة وتقدر على تنفيذها نصا وروحا ، مع لفت النظر خاصة للمادة الخامسة منها .

٢ ــ وزارة قوية تكون قادرة على الحكم وتحظى بتأييد شعبى كاف .

٣ ــ ان هذا يعنى الارسال فى طلب النحاس باشا بوصفه زعيما لحزب الأغلبية فى البلاد والتشاور معه بقصد تشكيل الوزارة .

٤ ــ ان يتم ذلك فى موعد أقصاه ظهر غد .

٥ ــ ان الملك سيكون مسئولا شخصيا عن اى اضطرابات قد تحدث خلال ذلك(١١) .

وتشهد الساعات التالية بين الواحدة ظهر يوم الاثنين ٢ فبراير حين تقدم لامبسون بطلباته الآنفة الذكر وبين الساعة التاسعة مساء يوم الأربعاء ٤ فبراير حين استسلم الملك وقرر تكليف النحاس بتأليف الوزارة .. تشهد تلك الساعات الأحداث الجسيمة التى كونت ما عرف بحادث ٤ فبراير وهى الأحداث التى نتجت عن اختلاف وجهات نظر الأطراف الثلاثة المعنية بتشكيل الوزارة الجديدة .. القصر والوفد والانجليز ..

كانت **وجهة نظر القصر** التى أبداها كل من الملك ورئيس الديوان فى لقائهما بالسفير البريطانى ظهر يوم الاثنين ٢ فبراير الموافقة على استدعاء النحاس لرئاسة وزارة جديدة ، على أن تكون وزارة قومية ، وقد رأى الملك فاروق امكان قبول رئيس الوفد لذلك على أساس التحسن الذى كان قد بدا آنذاك فى العلاقات بينهما .

ورأى القصر أيضا التمهيد لتأليف هذه الوزارة القومية بوزارة انتقالية على أساس أنه اذا تم استدعاء النحاس فورا فسوف يؤدى ذلك الى اكتساحه لسائر أطراف العمل السياسى مما قد يترتب عليه ، كما قال « أحمد حسنين » أن « نفقد فرصة قيام معارضة منظمة تنظيما سويا (السعديين) لتكون بمثابة (فرملة) متى تشكلت الوزارة فى آخر الأمر »(١٢) .

ووجهة نظر الوفد عبر عنها النحاس سواء فى لقائه مع الملك الذى تم الساعة الثالثة ظهر يوم الثلاثاء ٣ فبراير ، أو فى اتصالاته مع السير لامبسون التى تمت من خلال أمين باشا عثمان .

رفض الوفد فكرة وزارة قومية أو وزارة ائتلافية ، يرأسها النحاس باشا وقد استند فى هذا الرفض على أساسين :

---

(١١) الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير ــ الاهرام فى ١٩٧٣/٥/١١ ــ الوثيقة الآتية :
Tel. No. 449 Lampson to Eden Feb. 2, 1942.

(١٢) نفس الملف السابق ــ الوثيقة الآتية :
Tel. No. 449 Lampson to Eden Feb. 2, 1942.

١ — ان الناس يضعون اللوم بالنسبة للموقف القائم على نظام الحكم ، وكل ما يسوؤهم يلصقونه بهذا النظام ، وأنه اذا قبل الارتباط بالنظام المذكور فسوف يفقد ثقة الشعب ولن يتمكن من الحكم على نحو يحقق أية مكاسب .

٢ — الدسائس التى أكد النحاس انها سوف تحدث داخل وزارة تشكل على الأسس التى يقترحها القصر(١٣) .

الا انه على الجانب الآخر فقد تقدم النحاس باقتراحين محددين حتى لا يبدو الوفد فى موقف المتصلب ضد الآخرين .

الاقتراح الأول :

بتخصيص بعض المقاعد لسائر الأحزاب فى مجلس النواب المزمع اجراء الانتخابات لتكوينه بعد تشكيل الوزارة .

الاقتراح الثانى :

بتشكيل مجلس استشارى يختار اعضاؤه من سائر الأحزاب كرمز للائتلاف(١٤) .

تبقى **وجهة النظر البريطانية وهى** التى فرضت نفسها فى النهاية وبقوة السلاح ، على وجهات النظر الأخرى .

تمثل الجانب الأول من وجهة النظر البريطانية فى التعليمات التى أرسلها وزير الخارجية المستر ايدن الى سفيره فى القاهرة بعدم قبول أى مرشح للقصر لا يدعمه التأييد الشعبى « فمثل هذا التعيين سيكون بمثابة انتصار للملك فاروق ولست على استعداد لتصور مثل هذا الموقف فى الظروف القائمة »(١٥) .

الجانب الثانى : بأن يتولى حزب الأغلبية الحكم بكل ما يترتب على ذلك من تنفيذ روح المعاهدة « بالتعاون المتبادل بين الجانبين بكل ما فى هذا من معنى » ، ومن اطلاق يد الوفد فى التعامل مع القصر بهدف كبح جماح الملك الذى اثبت أنه غير متعاون مع الحليفة فى أحرج الأوقات التى تواجهها . وقد تعهد النحاس بكل ذلك(١٦) .

---

(١٣) الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير — الاهرام فى ١٩٧٣/٥/٢٥ — الوثيقة الاتية :
Tel. No. 466 Lampson to Eden Feb. 3, 1942 Very Urgent.

(١٤) نفس الملف السابق — الاهرام فى ١٩٧٣/٥/١٨ الوثيقة الآتية :
Tel. No. 462 Lampson To Eden Feb. 3, 1942.

(١٥) الملف السرى — الاهرام فى ١٩٧٣/٥/١١ الوثيقة الاتية :
Tel. No. 602 Eden to Lampson Feb. 3, 1942.

(١٦) الملف السرى الكامل — الاهرام فى ١٩٧٣/٥/١٨ الوثيقة الآتية :
Tel. No. 462 Lampson to Eden Feb. 3, 1942.

الجانب الثالث : بارغام الملك على قبول وجهة النظر البريطانية حتى وصل هذا الارغام الى حد خلعه عن العرش ، بل اكثر من ذلك الى حـــد اعادة النظر فى النظام الملكى نفسـه .

وقد بدأ هذا الارغام بتقديم انذار للقصر الساعة الثانية عشرة والنصف ظهر يوم ٤ فبراير وكان نصـه :

« اذا لم اعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم ان النحاس سيشكل الحكومة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل النتائج »(١٧) .

وتتوالى الأحداث بسرعة رهيبة بعد هذا الانذار . فالملك يدعو ١٧ من كبار الشخصيات المصرية فيهم النحاس ويحاول الجميع اغراء زعيم الوفد على قبول رئاسة وزارة ائتلافية الا أنه يبقى عند تصميمه بالرفض .

يتناقش المجتمعون فى الانذار ويتخذون قرارا برفضه ، ويرفضه النحاس معهم ، ويوقع الجميع قرار رفض الانذار(١٨) .

وتقع الواقعة فى الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم ويضطر الملك فاروق الى التراجع ودعوة النحاس باشا لتأليف وزارته الخامسة فى ظل أغرب ظروف لتأليف وزارة مصرية .

وتتشكل الوزارة النحاسية الخامسة على الوجه الآتى :

- مصطفى النحاس باشا — رئيســا للوزراء ووزيرا للداخليــة والخارجية
- عثمان محرم باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- مكرم عبيــد باشا — وزيرا للماليــة
- أحمد نجيب الهلالى بك — وزيرا للمعارف العمومية
- أحمد حمدى سيف النصر باشا — وزيرا للدفاع الوطنى
- عبدالسلام فهمى محمد جمعهباشا — وزيرا للزراعة
- على زكى العرابى باشا — وزيرا للمواصلات
- الأستاذ محمد صبرى أبو علم — وزيرا للعدل
- الأستاذ عبد الفتاح الطويل — وزيرا للصحة العمومية
- على حسين باشا — وزيرا للاوقاف
- كامل صدقى بك — وزيرا للتجارة والصناعة(١٩)

---

(١٧) F.O. 371 Tel. No. 481 Lampson to Eden Feb. 4, 1942.
نقلا عن محسن محمد : تاريخ للبيع ص ٦٢ .

(١٨) F.O. 371 Tel. No. 487 Lampson to Eden Feb, 4 1942.
نقلا عن المصدر السابق ص ٦٤ .

(١٩) الوقائع المصرية العدد ٢٥ لسنة ١٩٤٢ .

واذا كانت ظروف تأليف الوزارة النحاسية الخامسة ظروفا غير طبيعية فان « جواب حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا »(٢٠) ردا على الأمر الملكي بتكليفه بتأليف الوزارة كان جوابا غير تقليدى . وقد سجل النحاس باشا فى جوابه هذا مجموعة من الاراء والأفكار الهامة :

١ ــ فهو أولا دمغ الوضع القائم بالانهيار وأنه يتحمل مسئولية « تطورات علم الله ان لم يكن لى يد فيهـــا ، بل جلبها على البـــلاد غيرى بأعماله أو باهماله » .

٢ ــ وهو ثانيا لا يرغب أن تؤخذ عليه أو على الوفد أنه قد تولى الوزارة « على حراب الانجليز » كما صاح فيه أحمد ماهر عندما دعا الملك الزعماء للاجتماع به ، لهذا فقد ضمن « الجواب المذكور » خطابين متبادلين بينه وبين السير لامبسون .

أولهمـــــا :

ارسله النحاس الى السفير البريطانى . وجاء فيه « كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوما ان الاساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو انه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ، وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها » .

ثانيهمـــــا :

رد لامبسون على النحاس وقد جاء فيه « أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم ، وانى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية ، من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها » .

٣ ــ الاشارة الى النية على توطيد الحياة النيابية الصحيحة وان تكفل احكام الدستور صيانة الحريات وان ذلك سيتم « بحل مجلس النواب الحاضر لكى يكون للأمة ممثلة فى ناخبيها الكلمة الفاصلة فى تقرير مصيرها وتدبير أمورها » .

٤ ــ يتحدث ــ أيضا عن استمرار الوزارة فى سياسة « تجنيب مصر ويلات الحرب وشرورها » وهى السياسة التى وضعتها وزارة على ماهر ثم سارت عليها كل الوزارات التالية خاصة بعد ان رأى الجانب البريطانى ان اعلان مصر للحرب على دول المحور لن تكون لـــه فائدة ذات قيمـــة للحليفـــه .

---

(٢٠) نص الجواب المذكور ــ الوقائع المصرية ــ نفس العدد السابق .

٥ ـ اخيرا يتضمن « الجواب » ما حدث من اختزال الوزارات بضم شئون التموين لاختصاصات وزارة المالية ، وشئون الوقاية لاختصاصات وزارة الاشغال والشئون الاجتماعية لاختصاصات وزارة الصحة « تحقيقا لسياسة القصد فى المصروفات ، وتخفيفا لاعباء الميزانية » .

واذا كان وراء ما حدث فى ٤ فبراير رغبة بريطانيا فى ايجاد حكومة متعاونة فى الظروف العسكرية الحرجة التى كانت تواجهها فى الصحراء الغربية فان وزارة النحاس الخامسة قد حققت هذه الرغبة بلا شك .

يقر السير لامبسون هذه الحقيقة فى تقريره السرى عن عام ١٩٤٢ ، فيقول فى جانب من هذا التقرير « لقد تبنى النحاس باشا خطاً واضحا فى التعاون مع بريطانيا ، واستمر فى أتباع هذا الخط باخلاص وشجاعة فى اسود الأيام التى اعقبت تأليفه الوزارة والتى استغرقت بقية السنة . وقد أدى هذا الموقف الى شيوع التعاطف نحو قضيتنا ، وتوقفت تقريبا كل أعمال الاثارة التى كانت توجه ضدنا فامتنعت المظاهرات وأصبحت المنشورات العدائية نادرة » . ويقول فى موضع آخر ان النحاس شدد قبضته على الطابور الخامس الذى استفحل شأنه خاصة بين مجموعة من كبار المصريين المتعاطفين مع المحور « فقد تم حل البوليس الخاص الذى اسسه محمد طاهر باشا والذى كان ذا طبيعة عسكرية فاشية ، وتم بناء على طلب السفير اغلاق نادى السيارات والذى كان مركزا للأحاديث المتعاطفة مع المحور ، كما تم وبناء على طلبنا أيضا اعتقال كل من على ماهر والنبيل عباس حليم والأمير عمر الفاروق ومحمد طاهر باشا وبعض الشخصيات الأخرى الأقل اهمية . وقد أدى هذا العمل بالاضافة الى تصريحات النحاس باشا المؤيدة للمعسكر الديمقراطى الى المعاونة بصورة واضحة فى حفظ هدوء البلاء وراء خطوطنا الخلفية »(٢١) .

جانب آخر من مهمة الوزارة النحاسية الخامسة كان باجراء انتخابات جديدة لتشكيل برلمان يحل محل البرلمان الذى تم حله .

وقد جرت محاولة من جانب الوفد مثله فيها مكرم عبيد للتفاهم مع احزاب الأقلية لتخصيص عدد من المقاعد لهذه الأحزاب . وقد دار الخلاف بين الطرفين حول نصيب كل منهما ، فبينما رأت تلك الأحزاب أن يخصص لهـا ١/٣ مقاعد مجلس النواب الجديد كان الوفد يرى الاكتفاء بـ ١/٤ هذه المقاعد فقط .. من ناحية أخرى فان الأحرار الدستوريين والسعديين قد وضعوا شروطا لدخولهم الانتخابات الجديدة كان واضحا استحالة قبولها ، فالأحرار الدستوريون طالبوا بحرية المعركة الانتخابية وأن يقول كل من يرغب ان يقول شيئا فيها حتى لو كان هذا الشىء الخوض فى تفاصيل ما حدث فى ٤ فبراير ورفض النحاس ذلك بالطبع(٢٢) وأحمد ماهر رئيس

---

(٢١) Review of Political Developments in Egypt and of the Egyptian Government During the Year 1942.

(٢٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

السعديين طالب برفع الأحكام العرفية فى كل ما له علاقة بتوجيه الرأى العام فى الانتخابات وفى اجرائها ، وكان مآل هذه المطالبة الرفض بدورها(٢٣) .

على أى الأحوال فان عدم التوصل الى تفاهم بين الطرفين قد أدى الى أن تقرر الأحزاب المعارضة مقاطعة الانتخابات وان كانت قد سمحت لأعضائها بدخولها مستقلين تبعا لرغبتهم الشخصية . وجاءت النتيجة كما كان منتظرا بفوز ساحق للوفد الذى حصل على نحو ٨٩٪ من مقاعد مجلس النواب .

ولكن وعلى الجانب الآخر يبدو وان الوزارة النحاسية الخامسة لم تتمكن طويلا من الوفاء بالسياسة التى قررها رئيسها فى جوابه للملك باختزال عدد الوزارات .

حقيقة لقد صدر فى أعقاب تشكيل البرلمان قرار بتولية عثمان محرم لشئون الوقاية المدنية بالاضافة للاشغال العمومية وبتولية مكرم عبيد شئون التموين بالاضافة للمالية وبتولية عبد الفتاح الطويل الشئون الاجتماعية بالاضافة الى الصحة(٢٤) . الا أن هذا الوضع لم يستمر لأكثر من شهر ونصف حين تقرر تعيين وزراء لهذه الوزارات الثلاث(٢٥) ، ثم انه قبل ذلك وبعد اختيار عبد السلام فهمى جمعه وزير الزراعة رئيسا لمجلس النواب فقد تقرر ان يعين محله فى وزارة الزراعة محمد فؤاد سراج الدين(٢٦) .

وكان تعيين سراج الدين أولا ثم ما استتبع ذلك من تعيين وزير للتموين وتحديد عمل مكرم بوزارة المالية .. كان كل هذا بداية للخصومة ثم للقطيعة بين أشهر صديقين فى السياسة المصرية .. النحاس ومكرم .. وكانت هذه الخصومة ثم القطيعة السبب الاساسى فى تكوين الوزارة النحاسية السادسة .

٥٦ — وزارة مصطفى النحاس السادسة ٢٦ مايو ١٩٤٢ — ٨ أكتوبر ١٩٤٤

جاء فى كتاب الاستقالة الذى رفعه النحاس باشا للملك فاروق فى ٢٦ مايو ما نصه « نظرا لما قام بينى وبين حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية من خلاف جوهرى طال أمده ، وتعددت مظاهره ، وتعذر على علاجه ، بالرغم مما بذلته من الجهود ، ولما كان هذا الخلاف قد أدى الى استحالة استمرار التعاون بيننا ، فانى اتشرف بأن أرفع الى جلالتكم استقالة الوزارة راجيا .... »(٢٧) .

---

(٢٣) عبد العظيم محمد رمضان : المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٢٢ — ٢٢٤ .
(٢٤) الوقائع المصرية العدد ٦١ لسنة ١٩٤٢ .
(٢٥) الوقائع المصرية العدد ٨٩ لسنة ١٩٤٢ .
(٢٦) الوقائع المصرية العدد ٥٩ لسنة ١٩٤٢ .
(٢٧) الوقائع المصرية العدد ٩٦ لسنة ١٩٤٢ .



مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد المصرى

وتطرح هذه الاستقالة تساؤلين ..

اولهمـــــا :

ما الذى ادى بالعلاقة بين الرجلين الى هذا الطريق المسدود بالرغم من كل ما كان بينهما من علاقة وثيقة قلما شهدتها ميادين الحيـــاة العـــادية ناهيك بميدان السياسة ؟

ثانيهمـــــا :

ما الذى دعا الى استقالة الوزارة من أجل اخراج وزير مهما بلغت قيمة هذا الوزير .. ألم يكن بالامكان قبول استقالة مكرم باشا أو اقالته دون استقالة الوزارة بأكملها ؟

ردا على التساؤل الأول .. فلا شك أن اسبابا كثيرة ومعـ ـة ادت أخيرا الى نهاية صداقة العمر وزمالة الجهاد بين الرجلين ..

أهم هذه الأسباب ، فيما تجمع عليه سائر المصادر ، تلك الغيرة التى دبت بين مكرم عبيد وبين السيدة زينب الوكيل حرم النحاس باشـــا ويقول السير مايلز لامبسون أن زوجة رئيس الوفد قد « سعت ما وسعها الجهد الى استقلال زوجها عن الرجل الذى استمر لسنوات طويلة مستشاره الرئيسى والمدير الحقيقى لحزب الوفد »(٢٨) ولا تنكر السيدة زينب الوكيل دورها فى هذا السبيل وان كانت قد حاولت ان تؤكد انها قد قامت به لصالح الوفد حيث أن تفرد مكرم بهذه المكانة لدى النحاس هو الذى أدى فى اغلب الأحوال الى الانشقاقات التى حدثت فى الحزب الكبير وما ترتب على هذه الانشقاقات من وهن أصابه .

سبب آخر باشراك بعض العناصر الطموحة ، وبالذات فؤاد سراج الدين، فى الوزارة الوفدية ، ولاشك ان هذه العناصر برغم تنصلها من كونها قد شاركت بأى جهد لاساءة العلاقات بين الرجلين .. لا شك أنها قد أضافت عنصرا جديدا زاد الأمور تعقيدا بين النحاس ومكرم .

سبب ثالث كان وراءه القصر الذى لم يدخر جهدا لضرب الوفد بعـــد ما أصابه فى ٤ فبراير ولاشك ان تفتيت تماسك زعامة الحزب الكبير ممثلة فى النحاس ومكرم كانت من اهم الأهداف الملكية .

ويقدم واحد ممن اتصلوا بأحمد حسنين رئيس الديوان الملكى آنذاك شهادته فى هذا الصدد فيقول **« لم يكن أحمد حســنين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد السيد مصطفى النحاس والأستاذ مكرم عبيد**

---

(٢٨) Review of Political Developlents in Egypt 1942.

.. ولكنه كان أحد الذين عملوا بمهارة وشطارة على توسيع شقة الخلاف »(٢٩) .

وهناك سبب آخر يتمثل فى طموح مكرم نفسه الذى يكون قد رأى فى خروجه عن الوفد لحساب القصر ما قد يصل به الى رئاسة الوزارة بغض النظر عن انتمائه للأقلية الدينية .. وقد عبر عن هذا الطموح صراحة فى أكثر من مناسبة بعد ذلك(٣٠) .

هذه هى أسباب الصدام بين الرجلين أما ميدان هذا الصدام فقد كان فى جانب منه فى الاستثناءات التى طلبها النحاس لبعض العاملين معه فى وزارة الداخلية فكان مصيرها الرفض فى اللجنة المالية بوزارة المالية التى يرأسها الوزير .. وهو مكرم عبيد .. ثم أردف ذلك بنشر مذكرة اللجنة المذكورة وكانت أشبه بوثيقة تشهير بالنحاس باشا .

ثم كانت طلبات تراخيص الاستيراد والتصدير التى طالب بها أقارب حرم رئيس الوزراء جانبا من جوانب الصدام بين الرجلين فقد تشدد مكرم عبيد فى رفض هذه الطلبات ورآها صورة من صور استغلال النفوذ .

وكان تعيين آخر هو « أحمد حمزه » وزيرا لوزارة التموين فى ١٤ مايو والتى كان يقوم مكرم بتولى شئونها .. كان هذا التعيين جانبا آخر من جوانب الصدام حيث كان مكرم يرى انه يتولى أعمال الوزارة المذكورة بكفاءة وانه ليس ثمة حاجة لتعيين وزير جديد لها .

التساؤل الثانى عن استقالة الوزارة من أجل التخلص من وزير واحد فيها .. لماذا حدث هذا ؟

الرد بسيط وهو أن الذى يملك اقالة الوزارة أو وزير فيها هو الملك وليس رئيس الوزراء .. ولما كان مكرم عبيد قد رفض تقديم استقالته ولما كان النحاس يعلم ان أى مسعى لاستصدار قرار باقالة وزير المالية من القصر لن ينتهى الا بالاخفاق سواء بسبب حسن علاقة مكرم بالملك أو سوء علاقة النحاس به فلم يكن أمام الأخير من سبيل سوى تقديم استقالة وزارته واعادة تشكيلها بدون وزير المالية .. وهذا ما حدث بالفعل فى تأليف الوزارة النحاسية السادسة على النحو الآتى :

- مصطفى النحاس باشا — رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية
- عثمان محرم باشا — وزيرا للأشغال العمومية
- أحمد نجيب الهلالى باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- أحمد حمدى سيف النصر باشا — وزيرا للدفاع الوطنى

---

(٢٩) محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .
(٣٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٢٩٤ — ٢٩٥ .

- محمد صبرى أبو علم باشا — وزيرا للعدل
- عبد الفتاح الطويل باشا — وزيرا للمواصلات
- كامل صدقى باشا — وزيرا للمالية
- محمد فؤاد سراج الدين باشا — وزيرا للزراعة
- محمد عبد الهادى الجندى بك — وزيرا للأوقاف
- الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — وزيرا للشئون الاجتماعية
- الأستاذ أحمد حمزه — وزيرا للتموين
- الأستاذ مصطفى نصرت — وزيرا للوقاية المدنية
- الدكتور عبد الواحد الوكيل بك — وزيرا للصحة العمومية
- الأستاذ محمود سليمان غنام — وزيرا للتجارة والصناعة(٣١)

وفيما عدا تغيير بعض المواقع الوزارية فان نفس الوزراء الذين كانوا يشكلون الوزارة النحاسية السابقة هم الذين ظلوا يشكلون وزارته الجديدة فيما عدا مكرم باشا الذى خرج من الوزارة ليدخلها محمود سليمان غنام .

ولا شك ان النحاس باشا فى وزارته السادسة قد عانى كثيرا مما ترتب على خروج مكرم عبيد منها على هذا النحو ، وقد تعددت وجوه معاناة رئيس الوزراء على النحو الآتى :

١ — الهجمة الضارية التى شنها مكرم على النحاس فى العريضة المشهورة التى رفعها الى الملك فى ٣١ مارس ١٩٤٣ والتى طبعت على نطاق واسع وأخذت اسم « **الكتاب الأسود** » (٣٢) ، وقد امتلأت بالمطاعن على رئيس الوزراء وأقارب السيدة زينب الوكيل ، وكان الهدف من هذا الكتاب النيل من نزاهة النحاس باشا وهى النزاهة التى ظل الوفديون قبل ذلك يفاخرون بأنها فوق مستوى الشبهات ، ولا شك أن عريضة مكرم المعروفة باسم « **الكتاب الأسود** » قد نالت من هذه النزاهة ولو بصورة جزئية .

٢ — دفع الخوف من تأثير اخراج مكرم على التأييد القبطى للوفد الى تعيين قبطى آخر مكانه فى وزارة المالية ، وهو « **كامل صدقى** » وزير التجارة والصناعة فى الوزارة السابقة .

ولسوء الحظ فلم يكن الرجل كفؤا للمنصب الجديد ، وكما وصفه السير لامبسون « **كان بمثابة عقبة فى حسن ادارة الأمور لطرقه الصغيرة(٣٣)** » وبالرغم من ذلك ، كما يقول السفير البريطانى أيضا ، فان النحاس لم يتمكن من فصله مخافة اثارة الاقباط ضد الوفد .

---

(٣١) الوقائع المصرية العدد ٩٧ لسنة ١٩٤٢ .
(٣٢) انظر جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم فبراير ١٩٤٢ يوليو ١٩٤٤ .
(٣٣) Review of Political Developments in Egypt, 1942.

٣ ــ بالاضافة الى ذلك فهناك بعض أصدقاء مكرم المقربين الذين لم يتركوا الوفد أو الوزارة وبقوا كحجر عثرة فى طريق انتظام العمل ويشير السير لامبسون أيضا فى هذا الصدد الى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية الذى استمر « **فى أحداث المتاعب للحكومة بمعارضته لبعض تشريعاتها** »(٣٤) .

* * *

كانت وزارة النحاس باشا السادسة أطول وزاراته عمرا (عامان ونحو خمسة شهور) ، واهم ما يسجل على تاريخ تلك الوزارة على امتداد هذه الفترة .. ملك متحفز للتخلص من حكومة فرضت عليه ، ولديه ألف سبب وسبب لتبرير هذا التخلص ، ثم على الجانب الآخر .. السفير البريطانى السير « مايلز لامبسون » الذى أصبح « اللورد كيلرن » والذى ظل يقف بصلابة أمام محاولات القصر للتخلص من الوزارة النحاسية ، وكان مبرره دائما فى منع الملك فاروق من اتخاذ الخطوة التى ظل يتوق الى اتخاذها باقالة الوزارة . كان هذا المبرر « ظروف الحرب » .

ولا شك أن كل طرف قد اصطنع كل الوسائل المتاحة لتمكينه من بلوغ أهدافه مما يمكن أن نراه فى أزمات ثلاث كان الملك يهم فى كل منها بالتخلص من الوزارة الوفدية لولا موقف السفارة البريطانية .

أولى هذه الازمات تلك التى صاحبت صدور الكتاب الاسود ، ففى اعقاب صدور الكتاب وانتشاره تقدم « أحمد حسنين » رئيس الديوان الملكى باستقالته فى ١٤ ابريل ١٩٤٣ . وقد سبب هذه الاستقالة بان « استمرار الوفد فى الوزارة بعد أن ثبت فساده سوف يؤدى الى تجمع الشعب ضد النحاس باشا أو ضد البريطانيين مما سيجعل مركزه مستحيلا »(٣٥) .

وقد ادرك اللورد كيلرن ما وراء هذه الحركة المسرحية ، كما اسماها ، من أهداف ، من ثم فقد سعى الى ابطال مفعولها فى لقاءين متتاليين مع الملك ومع رئيس الديوان ..

فى اللقاء مع الملك الذى تم فى ١٥ أبريل حذره كيلرن بتعليمات مع حكومة لندن ، من اتخاذ أى اجراء متهور(٣٦) .. والمقصود طبعا بالاجراء المتهور اقالة النحاس .

وفى اللقاء مع رئيس الديوان الذى تم بعد ذلك بثلاثة ايام كرر السفير البريطانى تحذيراته بأن أى اجراء متهور من جانب الملك قد تكون له عواقب ليست فى الحسبان(٣٧) .

---

(٣٤) Ibid.

(٣٥) F.O. 371/41237 Desp. No. 207 General Political Review, 1943 Dated Feb. 25, 1944.

(٣٦) Tel. No. 375 Cairo to Foreign office April 16, 1943.

(٣٧) Tel. No. 393 Cairo to Foreign office April 22, 1943.

ومع هذه التحذيرات توقف القصر عن السير في الشوط الى آخره وانتهت أولى المحاولات الملكية للاطاحة بوزارة النحاس السادسة وسحب رئيس الديوان استقالته اذ رفضها الملك . الا أن السفارة سرعان ما طالبت بثمن موقفها من النحاس ، وقبضت الثمن على صورة تعديل وزارى صدر به مرسوم ملكى فى ٢ يونية ١٩٤٣ على النحو الآتى :

مادة ١ ـــ قبلت استقالة :

كامل صدقى باشا وزير المالية .

محمد عبد الهادى الجندى باشا وزير الأوقاف .

مادة ٢ ـــ عين :

- محمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة وزيرا للداخلية ، مع قيامه مؤقتا بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية .
- الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية وزيرا للأوقاف
- الأستاذ مصطفى نصرت وزير الوقاية المدنية وزيرا للزراعة .
- أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة وزيرا للمالية
- فهمى حنا ويصا بك عضو مجلس الشيوخ وزيرا للوقاية المدنية(٣٨)

ويعترف اللورد كيلرن ان هذه التغييرات قد تمت بناء على طلبه لتوفير الكفاءة اللازمة وارضاء الجاليات الأجنبية فى البلاد التى أزعجتها البيانات المثيرة التى يدلى بها عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية .

وتوفير الكفاءة تم باستبعاد كامل صدقى « الناقص الكفاءة » على حد تعبير السفير البريطانى ، وتولية وزير مستقل لوزارة الداخلية هو « فؤاد سراج الدين » هو « اصلاح طال انتظاره » أما ارضاء الجاليات الأجنبية فقد تم بابعاد عبد الحميد عبد الحق الى وزارة الأوقاف « حيث تكون قدرته على الايذاء اقل مما لو بقى فى وزارة الشئون الاجتماعية التى تولاها فؤاد سراج الدين أيضا »(٣٩) .

تأتى « الأزمة الثانية » بعد الأزمة الأولى بنحو عام ويلاحظ فى خلال هذا العام انه بينما كان الملك يسعى لاضعاف شعبية الوفد . كانت تتراكم أسباب اكثر للخلاف بين الطرفين :

مساعى الملك لاضعاف شعبية الوفد بدت من ذلك النشاط المتزايد الذى شهدته الشهور الأخيرة من عام ١٩٤٣ لتنظيم الطلاب والعمال تحت راية القصر ، وكان شهر رمضان فرصة ليقوم حسنين باشا باقناع المئات

---

(٣٨) الوقائع المصرية العدد ٦٥ لسنة ١٩٤٣ .

(٣٩) General Political Review, 1943.

من ممثلى هؤلاء الذين اعتادوا أن يقصدوا القصر خلال هذا الشــــهر .. اقناعهم بأن النحاس باشا مصمم على سلب الملك سلطاته ، وعلى وضـــع نفسه على رأس الدولة بدلا من أن يقنع بدوره فى زعامة الحزب السياسى ورئاسة الوزارة .

ويسجل اللورد كيلرن أن الملك فاروق قد كسب ارضا من الوفــد بين الطبقات العاملة وان عددا كبيرا من الطلاب قد أخذ فى التحــول عن الوفد الى الملك ويستشهد على ذلك بمظاهرات الولاء المستمرة التى قام بهـــا الطلاب والعمال عندما أصيب الملك فى حادثة سيارة خطيرة فى القصاصين فى نوفمبر عام ١٩٤٣(٤٠) .

أما تراكم أسباب الخلاف فقد بدت فيما يلى :

أولا :

الصدام الذى حدث فى سبتمبر ١٩٤٢ حول تنظيم احتفالات العيد الألفى للأزهر ، فبينما ساند القصر طلب شيخ الأزهر (المراغى) برئاسة الاحتفال ، فان الوزارة صممت على أن هذه الرئاسة من حق وزير الأوقاف وحده ممـــا أدى الى تجميد الاحتفال المذكور(٤١) .

ثانيـــا :

فى أثناء التعديل الذى جرى فى يونيه ١٩٤٣ أبدى القصر رغبته فى التخلص من حمدى سيف النصر وزير الدفاع الوطنى الذى اتهمـــه الملك بالأدلاء بتصريحات لا تتسم بالاخلاص للعرش وذلك فى حضور ضباط الجيش ، كذلك أبدى نفس الرغبة فى التخلص من الهلالى باشا وزير المعارف لمـــا قام به من شن هجوم على رئيس الديوان فى مجلس النواب .

ولكن حدث التعديل الوزارى وتم النزول على كل رغبة للسفارة كمـــا سبقت الاشارة ، وتجاهل كل رغبة للملك .

ثالثـــا :

نتج عن جهود الوزارة لاضعاف مركز الشيخ المراغى اضرابات بين طلبة الأزهر مما أدى الى استقالة الشيخ احتجاجا على أعمال الحكومة ضـــده . وكان النحاس تواقا لقبول استقالة شيخ الأزهر ولكن ، ونتيجة لاعتراض القصر ، تم التوصل الى اتفاق يبقى الشيخ بمقتضاه فى أجازة مرضـــية مفتـــوحة .

---

(٤٠) General Political Review, 1942.
(٤١) Ibid, 1943.

واستمرت هذه المسألة من اهم أسباب التوتر فى العلاقات بين الطرفين وقد بلغ هذا التوتر مداه نتيجة لاصرار القصر على أن يقوم الشيخ المراغى بالصلاة فى أيام جمع رمضان (اغسطس سنة ١٩٤٤) فى المساجد التى يؤدى فيها الملك فاروق صلواته ، خاصة وان أيا من الوزراء لم يحضر هذه الصلوات مخافة أن يترجم مثل هذا الحضور على انه اعتراف بعودة استئناف الشيخ لمهام منصبه(٤٢) .

رابعـا :

وصلت الأزمات بين القصر والحكومة الى مداها نتيجة لانتشار الملاريا .. الوباء الذى اجتاح مناطق واسعة فى مديريتى قنا وأسوان خلال شهور الشتاء (٤٣ — ١٩٤٤) ، وقد زادت المجاعة من نسبة الوفيات فى تلك المناطق . وأدى فشل الوزارة فى اتخاذ الاجراءات المناسبة فى الوقت المناسب الى أن يحاول القصر استخدام هذا الفشل كورقة لصالحه .

وقد قام الملك بزيارة المديريات المنكوبة فى فبراير ١٩٤٤ حيث أحيطت زيارته بهالة من الدعاية عن العطف الملكى على الفلاحين المنكوبين بالمقارنة بالحكومة المهملة .

وحاول النحاس الرد على ذلك بالقيام بدوره بجولات فى الصعيد ، وقد أغضبت هذه الجولات القصر الذى رأى انه قد قصد بها تقليد الجولات الملكيـة .

وقد زاد الأمور سوءا التصريحات التى أدلى بها النحاس مؤكدا ان ابناء الصعيد فى حالة صحية جيدة وانهم سعداء بادارة الحكومة ، فقد رأى الملك فى هذه التصريحات انتقادا مقنعا لاهتمامه بسكان مديريتى قنا وأسوان(٤٣) .

كل ذلك أدى الى محاولة فاروق الثانية فى أبريل ١٩٤٤ للتخلص من الوزارة النحاسية السادسة .

ففى ١٢ ابريل استدعى الملك فاروق السفير البريطانى وأبلغه بنيته على اجراء تغيير فى الحكومة وكانت حجته فى ابداء تلك الرغبة تفشى الفساد وسوء الادارة وان عناصر معينة من الأمة أصبحت لا تنظر باحترام كاف للعرش واستطرد الملك يتحدث عن الحكومة الجديدة وكيف أنها ستشكل من رجال لا حزبيين ، معروفين بنياتهم الطيبة نحو بريطانيا(٤٤) .

(٤٢) F.O. 371/45921 No. 3 Enclosure — General Political Review 1944.
(٤٣) Ibid.
(٤٤) Ibid.

أما هؤلاء الرجال فقد كان على راسهم احمد حسنين رئيس الديوان وحسن صادق وزيرا للحربية وحسن رفعت وزيرا للداخلية والدكتور شوشه وزيرا للصحة وسابا حبشى وزيرا للتجارة وعدد آخر من الشخصيات المصرية المستقلة ، أمثال عبد الفتاح عمرو ومحمود محمد محمود وطراف على ، والأستاذ شفيق غربال .

وبالرغم من الاتفاق الذى تم بين الرجلين على انتظار رد لندن فان الملك فاروق حاول أن يضع اللورد كيلرن أمام الأمر الواقع باصدار الأمر الملكى باقالة الوزارة ولكن السفير البريطانى نجح فى الضغط على الملك لانتظار رد تشرشل الذى جمع وزارة الحرب لبحث المسألة .

وجاء قرار الحكومة البريطانية الذى تم ابلاغه الى القصر وفحواه أن مجلس الحرب يرى أن رغبة الملك فى اقالة حكومة يتمتع رئيسها النحاس باشا باغلبية كبيرة فى البرلمان الذى لا زال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعتبر عملا محفوفا بالمخاطر . ولكن اذا أراد الملك حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فان لندن لن تتدخل بشرط الا يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الاغلبية البرلمانية(٤٥) .

وكان معنى القرار البريطانى ببساطة أن يحتكم النحاس باشا الى الشعب فاذا جدد المصريون ثقتهم فيه يعود الى الوزارة وهو حل ما كان القصر ليرتضيه .

وعند هذا الحد انتهت الأزمة بالرسالة التى بعث بها حسنين باشا فى ٢٤ ابريل الى السفير البريطانى يبلغه فيها « أن الملك فاروق على استعداد للابقاء على الوزارة الوفدية فى الوقت الحاضر »(٤٦) .

ولا يمضى وقت طويل حتى يعود القصر الى مساعيه بالتخلص من وزارة النحاس خلال شهر سبتمبر — اكتوبر ١٩٤٤ وهى المحاولة التى نجحت وادت الى انهاء عهد وزارات ٤ فبراير وبداية المرحلة الثانية من مراحل وزارات الائتلاف اللاوفدية ، ومكان الحديث عنها فى الفصل التالى . .

---

(٤٥) Lord Killearn Diaries pp. 291 — 301.
(٤٦) General Political Review 1944.

الباب الخامس

الفصل الرابع

وزارات الائتلاف اللاوفدية
المرحلة الثانيـــة
١٩٤٤ ـ ١٩٤٦

امتدت المرحلة التالية من تاريخ الوزارات المصرية التى أعقبت خروج الوفد ١٩٤٤ لنحو خمس سنوات ، وكانت أطول المراحل التى بقى فيها الوفد بعيدا عن الوزارة منذ عام ١٩٢٤ .

من ناحية أخرى فان تلك المرحلة قد شهدت مجموعة من التغييرات انعكست بشكل أو بآخر على التاريخ الوزارى فى مصر ، ويمكن تسجيل تلك التغييرات فيما يلى :

١ ــ ما نتج عن الحرب العالمية الثانية من استنزاف الموارد البريطانية مما ترتب عليه هزال أصاب الأسد البريطانى رغم انتصاره ، ولا شك أن هذا الهزال الذى أصبح باديا للعيان قد أغرى به شعوب المستعمرات التى طالما أرهبها فهبت تسعى الى تحقيق استقلالها الوطنى ولا شك أيضا أن المصريين قد أدركوا هذه الحقيقة ووعوها .

من ثم فقد رأى أبناء الشعب المصرى أنه وفى ظل الظروف الجديدة فلا أقل من انهاء الوجود العسكرى الأجنبى من البلاد ورأوا فى نفس الوقت يسر المهمة ، فان شعوبا أقل أهمية من مصر قد نالت مثل هذا المطلب (سوريا ولبنان) وشعوبا أخرى كان مكانها فى تاج الامبراطورية البريطانية أعز مكانة قد استطاعت أن تنتزع نفسها من هذا التاج (الهند) .

ولقد كان فشل الوزارات المصرية التى تعاقبت خلال هذه المرحلة فى بلوغ ما رآه المصريون هدفا ميسورا مما يؤجج جذوة الحماسة الوطنية ضدها ويجعلها فى موقف حرج أشد الحرج .

٢ ــ يتصل التغيير الثانى بالتغيير الأول ، فان ما أصاب بريطانيا من ضعف وان لم ينه وجودها العسكرى فى البلاد فانه أضعف الى حد كبير قدرتها على التدخل وعلى توجيه شئون السياسة الداخلية وهى القدرة التى ظلت تمارسها بشكل أو آخر منذ عام ١٨٨٢ حين احتلت البلاد ، بل قبل ذلك منذ نشأة نظام النظارة وتأليف نظارة نوبار كنتيجة من نتائج هذا التدخل .

ثم ان التدخل البريطانى بعد عام ١٩٢٤ ظل ينم مستهدفا استمرار التوازن بين القصر والحركة الوطنية ، وكانت الوزارة ميدان هذا التوازن ، فبينما لم يسمح البريطانيون للوفد ، ممثلا للحركة الوطنية ، بالاستئثار بالسلطة من خلال الوزارة (١٩٢٤ ــ ١٩٣٧ و ١٩٤٤) فانه لم يسمح فى نفس الوقت للملك بالسيطرة على الوزارة واستبعاد الوفد منها (١٩٢٦ ــ ١٩٣٤ ــ ١٩٤٢) .

وبتوقف أو بضعف التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية فقد استأثر القصر بالسيطرة على الوزارة بعد اخراج النحاس من الحكم ١٩٤٤ .

ولم يتوقف الاستئثار على استبعاد الوفد من الوزارة وانما امتد ليشمل التدخل فى الشئون الوزارية الى حد بدأ واضحا أن المبدأ الدستورى بأن « الملك يحكم بواسطة وزرائه » قد تنوسى الى حد كبير . ويروى لنا الدكتور هيكل ، الذى كان قد أصبح آنذاك رئيسا للاحرار الدستوريين كثيرا من الانتهاكات الملكية لما كفله الدستور للوزارة من سلطات مما سيرد ذكره ونحن نتابع تاريخ كل وزارة على حدة .

٣ — وتتضافر الاسباب لتشهد مصر خلال تلك المرحلة فترة عصيبة من فترات افتقاد الأمن وعدم الاستقرار . كان هناك الحبوط النفسى الناتج عن الفشل فى تحقيق المطالب الوطنية ، وكان هناك الوفد .. فبالرغم مما أصابه من وهن خلال تلك المرحلة الا أنه ظل أقدر القوى التقليدية على تحريك جماهير الشعب .. ولا شك أن ابعاده عن السلطة تلك الفترة الطويلة قد دعاه الى بذل كل جهد فى هذا الصدد ، وكان هناك أيضا الجماعات السياسية الجديدة (الاخوان — الشيوعيون — الاشتراكيون) الذين حرموا من قنوات شرعية يمارسون من خلالها نشاطهم السياسى ، فالتجأوا الى العنف تعبيرا عن وجودهم .

وكان من المحتم أن ينعكس ذلك على الوزارة ، وتكفى الاشارة فى هذا المجال الى أن رئيسين من اربعة رؤساء للوزارة فى تلك المرحلة قد اغتيلا (أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ — محمود فهمى النقراشى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) وان وزارتين على الأقل من الوزارات الست فى تلك المرحلة (النقراشى الأولى وصدقى الثالثة) قد استقالتا لأسباب تتعلق بالأمن ؛ بالاضافة الى الوزارتين اللتين سقطتا بسبب اغتيال رئيسيهما .

وفى ظل هذه الظروف تألفت وعاشت وسقطت وزارات الائتلاف اللاوفدية فى مرحلتها الثانية بين عام ١٩٤٤ و ١٩٤٦ .

٥٧ — وزارة أحمد ماهر باشا الأولى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ — ١٥ يناير ١٩٤٥ :

لم تكن الأزمة التى أطاحت بوزارة النحاس السادسة وأنهت عهد وزارات ٤ فبراير أزمة وزارية بالمعنى المفهوم .. وانما كانت تلمسا لنهاية الصراع بين القصر والوفد .

ففى يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٩٤٤ بينما كان الملك فى موكب للصلاة الى جامع عمرو لاحظ بعض لافتات الترحيب وقد كتب عليها « يحيا الملك مع النحاس » وكان اقتران اسم رئيس الوزراء بالملك مما أثار الأخير ودعاه الى اصدار أوامره لمدير الأمن العام « غزالى بك » بنزع اللافتات والذى نفذ الأمر الملكى على الفور .



أحمـــد ماهر باشــــا

— ولد عام ١٨٨٨ والده محمد ماهر باشـــا وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة فيما بعد .

— تخرج من مدرسة الحقوق ١٩٠٨ ونال درجة الدكتوراه من جامعة مونبلييه بفرنسا .

— عين أستاذا بمدرسة التجارة العليا .

— اشتغل بالحركة الوطنية وانتخب ١٩٢٤ عضوا بمجلس النواب وعين وزيرا للمعارف .

— انشأ الهيئة السعدية ١٩٣٨ والف وزارته الأولى فى ١٩٤٤ .

— اغتيل فى حرم البرلمان فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بسبب نيته اشراك مصر فى الحرب فى صف الحلفاء .

فى مساء نفس اليوم أصدر وزير الداخلية قرارا بايقاف مدير الأمن عن العمل وصدر خبر الايقاف فى الصحف صبيحة اليوم التالى .

وكان من الطبيعي أن يثير مثل هذا الاجراء الملك الذى صمم بدوره على ابقاء غزالى بك فى منصبه . وتمسك كل طرف بموقفه مما أدى الى استفحال الأزمة(١) .

وتطلع كل من جانبى الصراع الى دار السفارة البريطانية فى قصر الدوبارة ينتظر موقفها من الأزمة الجديدة ، ولا شك أنه قد تحكم فى هذا الموقف مجموعة من الاعتبارات .

١ ـ ظروف الحرب وقد قاربت الانتهاء بعد أن خرجت ايطاليا منها وأحدقت قوات الحلفاء بألمانيا من كل جانب ، لذا فقد كان التدخل فى هذه الأزمة لصالح الوزارة الوفدية مرة أخرى بحجة ظروف الحرب تدخلا من الصعب تبريره من ناحية ، كما أنه لم يكن ضروريا من ناحية أخرى خاصة وأن الوزارة الوفدية قد أصابها الكثير من سوء السمعة .. بسبب ما تردد عن أعمال سوء ادارة ومحسوبية ورشوة أو ما حدث من استخدامها للاحكام العرفية لضرب خصومها بعد أن كانت تستخدمها لضرب خصوم الحلفاء ، فيما ظهر فى اعتقال « مكرم عبيد » مثلا . وبدأت الوزارة النحاسية نتيجة لهذه الاعمال وقد اعتمدت على قوة السلطة أكثر مما اعتمدت على قوة التأييد الشعبى .

٢ ـ ان اللورد كيلرن بطل حادث ٤ فبراير وصاحب الانذارات المتتالية للابقاء على الوزارة الوفدية لم يكن موجودا بالقاهرة آنذاك . وبالرغم من أن وجوده أو عدم وجوده ما كان يغير من السياسة البريطانية التى تقررت فى الازمة الجديدة الا أن غياب الرجل قد أضعف من الاعتبارات الأدبية التى ظلت تربطه بتأييد الوفد ضد الملك ، وهو الرأى الذى سجله فى مذكراته(٢) .

٣ ـ ثم ان الرجل موضع الخلاف ـ غزالى بك ـ كان من الشخصيات المقربة للانجليز ، ومن ثم فان الاجراء الذى اتخذته الحكومة الوفدية ضده كان بالقطع لا يروق دار السفارة البريطانية وهو ما عبر عنه المستر شون القائم بأعمال السفير آنذاك فى خطاب شخصى منه الى النحاس باشا جاء فيه أن « غزالى بك قد ظل يتعاون تعاونا جديا مع السلطات البريطانية(٣) » .

وعلى ضوء كل تلك الاعتبارات السابقة اتخذت الحكومة البريطانية قرارها الذى أبلغه المستر شون لكل من حسنين باشا رئيس الديوان ،

---

(١) General Political Review 1944.

(٢) The Killearn Diaries 1934 - 1946 p. 315.

(٣) F.O. 371/41319 Weekly political and Economic Report No. 96 secret 28th Sept. to 4th Oct. 1944.

وامين عثمان باشا وزير المالية وهمزة الوصل بين السفارة والنحاس باشا ، فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٤ وكان نصه « ان حكومة صاحب الجلالة لا تريد ان تتورط فى هذا الخلاف الداخلى(٤) » .

وكان معنى هذا القرار ببساطة تفويض القصر فى اقالة الوزارة النحاسية وهى فرصة كان الانجليز يدركون ان الملك لن يفوتها ، ولا شك أن الوفد قد أدرك نفس الحقيقة .

لعل هذا الادراك من جانب الوفد هو الذى دعا النحاس باشا الى التفكير فى القيام بعمل سياسى استهدف من ورائه أن يكون خروجه من الحكم على نحو وطنى يكفل له استرداد جانب من رصيد الشعبية الذى فقـــده خلال وزارته الأخيرة .

ذلك أن النحاس كان قد تبادل مع المستر شون أكثر من خطاب شخصى تناولت أزمة مدير الأمن العام وأوضحت الموقف الانجليزى من غزالى بك . وقد حدد رئيس الوفد اجتماعا لمجلس الوزراء فى الساعة السابعة من مساء ٨ اكتوبر يتقدم فى أعقابه باستقالته للملك متذرعا فى ذلك بالتدخل البريطانى ، ورأى أن يصحب هذا أو يعقبه نشر الخطابات الشخصية المتبادلة بينه وبين المستر شون تؤكد هذا التدخل(٥) .

ولكن ، وقبل أن ينفذ النحاس خطته ، يفسدها له القصر ، اذ وجه اليه ، قبيل اجتماع مجلس الوزراء أمرا ملكيا باقالته . وقد صيغ فى عبارات جافية بل وقاسية ، وكان نصـــه :

« لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديمقراطية ، تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات ، وتقوم بتوفير الغذاء الكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم(٦) » .

تبع ذلك تكليف الدكتور أحمد ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة ، والتى تقرر أن تشترك فيها الأحزاب التقليدية عدا الوفد ، بمعنى آخر أن يجمع بين عناصرها اللاوفدية » .

وبالاضافة الى الأحزاب الثلاثة القديمـــة « الســـعديون ــ الأحـــرار الدستوريون ــ الحزب الوطنى » كان مكرم عبيد قد شكل آنذاك حزب الكتلة الوفدية المستقلة الذى تسمى بعد ذلك بحزب الكتلة الوفدية .

ويحتاج مكرم باشا وحزبه الى وقفة صغيرة لأنهما كانا وراء كثير من أسباب التصدع الذى أصاب عهد وزارات الائتلاف الوفدية .

---

(٤) F.O. 371/41319 Weekly political and Economic Report No. 94 Secret 14th. To 20th. Sept. 1944.

(٥) F.O. 317/41319 Weekly political ...... Report No. 97.

(٦) الوقائع المصرية ، العدد ١١٧ لسنة ١٩٤٤ .

فان « المجاهد الوطنى » وابن سعد زغلول البكر ، بعد خروجه عن الوفد أو اخراجه منه ، لم يستطع أن يتفهم حقيقة أنه كان كبيرا بالحزب الكبير وظل على تصوره أن الحزب الشعبى كان كبيرا به . وهو فى هذا لم يستطع أن يعى الدرس الذى لابد وأن يكون قد وعاه كل الذين خرجوا عن الوفد أو أخرجوا منـــه .

بالاضافة الى ذلك فان مكرم باشا قد جانبه التوفيق وهو ينظر الى الوزارة نظرة الغنائم أو الأسلاب ، ذلك أن الدور الذى قام به فى التمرد على الزعامة الوفدية ثم محاولة التشهير من خلال الكتاب الأسود ظل يتملك عليه نفسه ويصور له الأمور باعتباره « بطل اقالة الوزارة الوفدية » ، والبطل لابد أن يستأثر بالنصيب الأوفى من الغنيمة ، وقد استمر هذا النوع من التفكير يحكم تصرفات الرجل مما أثر اشد التأثير فى تاريخ الحقبة الأولى من المرحلة الثانية « للوزارات اللاوفدية » بل يمكن القـــول أنه كان ســـببا من أهم أسباب ضعف التجربة .

ولعل استعراض تاريخ تلك الحقبة يوضح كثيرا هذه الحقيقة ، فما أن اقيلت الوزارة النحاسية السادسة حتى استدعى جميع زعماء الاحزاب اللاوفدية للاتفاق على تاليف الوزارة الجديدة .

يروى لنا الدكتور هيكل بعض أسرار المشاورات التى جرت فى هذه المناسبة، وكيف أن مكرم عبيد صمم على أن يحصل « حزبه الناشىء » على عدد مساو لكل من الحزبين الكبيرين الآخرين « السعديون والدستوريون » وكيف أنه صمم على أن يتولى وزارة المالية ، وكيف كاد أن يؤدى ذلك الى فشـــل مشاورات تأليف الوزارة ، لولا تدخل القصر المستمر وضغطه من ناحية(٧) ، ولولا الرغبة من جانب المجتمعين فى انجاح تلك المشاورات كيدا للوفد من ناحية أخرى .

وقد تمخض عن هذا النجاح تشكيل الوزارة الماهرية الأولى على النحو الآتى :

- أحمـــد ماهر باشـــا — رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية
- مكرم عبيـــد باشـــا — وزيرا للماليـــة
- محمود فهمى النقراشى — وزيرا للخارجية
- محمود غالب باشـــا — وزيرا للاشغال العمومية
- حافظ رمضـــان باشـــا — وزيرا للعـــدل
- محمد حسين هيكل باشا — وزيرا للمعارف العمومية والشـــئون الاجتماعية
- الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا — وزيرا للاوقاف
- الأستاذ ابراهيم عبد الهـــادى — وزيرا للصحة العمومية

---

(٧) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٢٩٠ — ٢٩٣ .

- احمـــد عبد الغفار باشــــا — وزيرا للزراعة
- الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظه — وزيرا للمواصلات
- طه محمد عبد الوهاب السباعى بك — وزيرا للتموين
- راغب حنـــا بك — وزيرا للتجارة والصناعة
- الأستاذ السيد سليم — وزيرا للدفاع الوطنى(٨)

وقد تشكلت الوزارة على هذا النحو من أربعة من كل من الاحزاب الثلاثة (السعديون — الدستوريون — الكتلة) بالاضافة الى وزير من الحـــزب الوطنى .

السعديون الأربعة هم ماهر والنقراشى وغالب وابراهيم عبد الهادى والدستوريون الأربعة هم هيكل وعبد الرازق وعبد الغفار ودسوقى أباظه واعضاء الكتلة الأربعة هم مكرم والسباعى وراغب حنا والســــيد سليم ، اما ممثل الحزب الوطنى فقد كان رئيسه حافظ رمضان .

الملاحظة الاخرى على تشكيل وزارة أحمد ماهر الأولى ان وزيرا واحدا فيها هو « حسين هيكل » قد تولى وزارتين (المعارف والشئون الاجتماعية) ويفسر لنا الدكتور هيكل فى مذكراته أسباب هذا الوضع الغريب فيقول انه هو الذى طالب بأن يتولى وزارتين فى وقت واحد وهو يستهدف من وراء ذلك أن يكون رفض طلبه ، وهو ما توقعه سببا فى عدم الاشتراك فى الوزارة الا أن زعماء الاحزاب الأخرى قد خيبوا ظن الرجل واستجابوا الى طلبه(٩) .

* * *

كان مفهوما أن الوزارة الجديدة تسعى الى التخلص من آثار عهــــد وزارات ٤ فبراير الوفدية واقامة عهد جديد من (اللاوفدية) محله .

بالنسبة للجانب الأول ، أى التخلص من آثار عهــــد وزارات ٤ فبراير الوفدية فقد كان لخطة الوزارة فى هذا الصدد شقان :

أولهما : تدمير الوفد وعلى كل المستويات ، فقد شن أحمد ماهر منذ تشكيله لوزارته حملة ضد النحاس باشا وأتهمه فى احد تصريحاته بأنه كان أســـوأ الديكتاتوريين وبأنه كان يريد أن يحكم مصر بأساليب « هتلر وموسولينى » من جهة أخرى فان مكرم عبيد أعلن عن عزمه على نشر « كتاب أسود » جديد أشد سوادا من سابقه . وفى ٨ نوفمبر صدر أمر ملكى بالغاء كافة الترقيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التى تمت فيما بين فبراير ١٩٤٢ واكتوبر ١٩٤٤ . واعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس باشا الى وظائفهم وأحيل الى المعاش كل من يعرف عنه تعاطفه مع الوفد(١٠) .

---

(٨) الوقائع المصرية العدد ١١٨ لسنة ١٩٤٤ .
(٩) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٩٢ — ٢٩٣ .
(١٠) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ (ترجمة زهير الشايب) ص ٢٦٢ .

ووصلت الحملة ضد الوفد الى ذروتها عندما تقرر تشكيل لجنـــة تحقيق يرأسها مكرم عبيد لتقدم تقريرا عن أعمال الفساد المنسوبة الى النحاس باشا ووزرائه وأقاربه . وعند هـــذا الحد بدأ تدخل اللورد كيلرن بهـــدف منـــع الاستمرار فى تلك الأعمال التى نعتها بعدم الحكمة(١١) ، وقد استجابت حكومة أحمد ماهر بالفعل للتدخل البريطانى .

ثانيهما : حل مجلس النواب الوفدى القائم ، فقد استصدرت الوزارة فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ مرسوما بحله ، ودعوة مجـــلس النـــواب الجـــديد الى الاجتماع يوم الخميس ١٨ يناير ١٩٤٥ ، ثم حددت للانتخابات يوم الاثنين ٨ ينـــاير(١٢) .

يبدأ تنفيذ الجانب الثانى من خطة وزارة أحمد ماهر باقامة « العهـــد اللاوفدى » ، وكان أهم ما فى هذا الجانب تكوين برلمان جديد تعتمـــد عليه الحكومة على أن يكون برلمانا لا وفديا .

وقد جرت مشاورات بين الأحزاب التى تؤلف الحكومة حول توزيع المقاعد عليها ، واضطر القصر الى التدخل أكثر من مرة ليتوصل زعماء هذه الأحزاب على اتفاق فيما بينهم ، وقد توصلوا الى اتفاق فعلا يقضى بتخصيص ٥٥ دائرة مغلقة لكل من السعديين والدستوريين والكتليين و ١٦ دائرة للحزب الوطنى و ٢٠ دائرة للمستقلين ، وتركت باقى الدوائر وعددها ٦٣ مفتوحة للمنافسة الحـــرة(١٣) .

ورأى الوفد بعد أن يئس من استجابة القصر لمطلبه بحـــرية الانتخابات وبايقاف الرقابة على الصحف خلال اجرائها .. رأى الاعلان عن نيته عدم دخول تلك الانتخابات ، وقد أثر فى قرار الزعامة الوفدية اصدار الوزارة لقانون جديد باعادة تقسيم الدوائر الانتخابية كان واضحا أنه يستهدف فوز مرشحى الحـــكومة(١٤) .

وجرت الانتخابات فعلا فى موعدها المحدد وتمخضت عن فوز ١٢٥ نائبا من السعديين و ٧٤ من الدستوريين و ٢٩ من الكتلة الوفدية وسبعة من الحزب الوطنى و ٢٩ من المستقلين ومجموعهم ٢٦٤ نائبا(١٥) .

وكان مطلوبا أن يشمل التغيير مجلس الشيوخ بدوره . وكان سرى باشا قد عين ١٩٤١ عددا من أعضاء مجلس الشيوخ تبعا لمواد الدستور القاضية بتجديد المجلس ، ولكنه كان قد أجل انتخاب الشيوخ الجدد طبقا لهـــذه المواد . ولما جاء الوفد الى الحكم ١٩٤٢ ألغى تعيينات حكومة سرى واستصدر مرسوما بتعيين شيوخ جدد ، وجاءت حكومة أحمد ماهر لتستصدر مرسوما

(١١) General Political Review 1944.
(١٢) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ١٤٦ .
(١٣) General Political Review 1944.
(١٤) Ibid.
(١٥) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ص ١٤٧ .

بالغاء تعيينات حكومة الوفد والعودة الى تعيينات حكومة سرى . وذلك فى أواخر ديسمبر ١٩٤٤(١٦) .

وبالطبع لم يبق الوفد ساكنا فى مواجهة اجراء هذه التغييرات بل ظل يحرك بعض قواعده ، وبالذات الشباب من طلاب الجامعة ، الا ان ذلك التحريك لم يكن بالاتساع الذى تخشى منه الحكومة لأكثر من سبب .. فمن ناحية كان القصر بدوره قادرا على تحريك هؤلاء الشباب فيما بدا من مظاهرات الابتهاج التى قاموا بها بمناسبة اقالة الوزارة الوفدية فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، ومن ناحية أخرى فان رئيس الوزراء بحكم خبرته القديمة فى العمل فى المجال السياسى قد استطاع أن يتصدى لتيار تظاهرات الشباب وأن يوقفه أو على الأقل يضعف من قيمته ، وهناك الحادثة المشهورة التى ذهب فيها الدكتور أحمد ماهر دون أى حراسة لحرم جامعة القاهرة (فؤاد الأول) فى ٢٣ ديسمبر ليخطب فى طلابها المتظاهرين ويتمكن من اقناعهم بفض مظاهراتهم(١٧) .

وبعد التغييرات التى أجراها « أحمد ماهر » فى مجال السلطة التشريعية ، وبعد أن أثبت قدرته على الامساك بزمام الأمور بين يديه كان عليه تأليف وزارة جديدة لتسير قدما فى تنفيذ السياسة الموضوعة .

٥٨ ــ وزارة أحمد ماهر باشا الثانية ١٥ يناير ــ ٢٤ فبراير ١٩٤٥ :

تقدم أحمد ماهر باستقالة وزارته فى أعقاب ظهور نتيجة انتخابات مجلس النواب «التى دلت بأجلى بيان ونطقت بأفصح لسان على صدق النظرة السامية، التى شملتم بها الموقف عندما أمرتم جلالتكم باقالة الوزارة الماضية ».(١٨) .

ومرة أخرى ، وعلى ضوء الأغلبية الكبيرة التى حصل عليها السعديون فى الانتخابات ، يكلف الملك أحمد ماهر بتأليف وزارة جديدة هى وزارة الرجل الثانية .

وكان الاتجاه مبنيا على أن تتألف الوزارة الجديدة مطابقة للوزارة السابقة الا أن هذا لم يحدث تماما فيما يمكن تبينه بتقديم التشكيل الجديد :

- أحمد ماهر باشا — رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية
- مكرم عبيد باشا — لوزارة المالية
- محمود فهمى النقراشى باشا — لوزارة الخارجية
- محمود غالب باشا — لوزارة الأشغال العمومية
- حافظ رمضان باشا — لوزارة العدل
- الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا — لوزارة الأوقاف
- الأستاذ ابراهيم عبد الهادى — لوزارة الصحة العمومية

(١٦) Ceneral Political Review 1944.

(١٧) Ibid.

(١٨) الوقائع المصرية العدد ٩ لسنة ١٩٤٥ .

- احمد عبد الغفـــار باشـــا — لوزارة الزراعة
- الأستاذ ابراهيم الدسوقى اباظه — لوزارة المواصلات
- طه محمد عبد الوهاب السباعى بك — لوزارة التموين
- راغب حنـــا بك — وزير دولة
- الأستاذ السيد سليم — لوزارة الدفاع الوطنى
- عبد الرازق السنهورى بك — لوزارة المعارف العمومية
- حنفى محمـــود بك — لوزارة التجارة والصناعة
- عبد المجيـــد بدر بك — لوزارة الشئون الاجتماعية(١٩)

وكان أهم ما فى التعـــديل الجديد خروج هيـــكل باشا رئيس الأحـــرار الدستوريين من الوزارة ليخلفه فيها من أعضاء حزبه حفنى بك محمود وان كان لم يعين وزيرا للمعارف أو للشئون الاجتماعية انما عين وزيرا للتجارة والصناعة ، أما المعارف فقد تولاها وكيلها الســـنهورى بك ، والشـــئون الاجتماعية تولاها عبد المجيد بدر بك .

ويعزو الدكتور هيكل خروجه من الوزارة وشغله لمنصب رياسة مجلس الشيوخ الى عدم الرضاء الذى شعر به نتيجة لتدخل السعديين فى مجرى الانتخابات مما ترتب عليه غلبتهم على حلفائهم الأحرار الدستوريين وهى غلبة كانت من قبل للآخرين على عهد وزارات الائتلاف اللاوفدية الأول(٢٠) . وان كان يحلو للبعض على الجانب الآخر تفسير ما حدث بانقلاب الموازين على ضوء نمو حجم البورجوازية المصرية التى يمثل السعديون مصالحها ، خلال الحرب الثانية وأعقابها وذلك على حساب طبقة كبار الملاك التى يمثلها الأحرار الدســـتوريون(٢١) .

* * *

كانت القضية الملحة التى واجهتها وزارة « احمد ماهر » الثانية فى أعقاب تشكيلها هى قضية « دخول مصر الحرب » .

فقد ظلت مصر منذ قيام الحرب الثانية فى سبتمبر عام ١٩٣٩ دولة غير محاربة بالرغم من كل ما أحاط بها من مخاطر القتال وصل فى مرحلة ما الى غزو بعض أراضيها من جانب قوات المحور .

واستمرت الوزارات المتعاقبة على اختلاف هوياتها تنفذ سياسة « تجنيب مصر ويلات الحرب » حتى عهد وزارة أحمد ماهر الثانية وبينما كانت الحرب قد قاربت نهايتها اذ عادت قضية دخول البلاد الحرب تفرض نفسها .

ذلك انه كان قد تقرر بين الثلاثة الكبار فى مؤتمر يالتا عدم اشتراك اى دولة فى مؤتمر سان فرنسيسكو لتكوين الأمم المتحدة الذى تقرر انعقاده فى ٢٥

---

(١٩) الوثائع المصرية العدد ١٠ لسنة ١٩٤٥ .

(٢٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٠٠ .

(٢١) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ص ٢٠ .

ابريل ١٩٤٥ ان لم تكن هذه الدولة قد أعلنت الحرب على المحور قبل اول مارس .

ولم يكن امام احمد ماهر وحكومته الا الاستجابة لطلب تقدم به السفير البريطانى فى منتصف فبراير ١٩٤٥ باعلان مصر « دولة محاربة » اذا رغبت فى الاستمناع بعضوية مؤتمر سان فرنسيسكو(٢٢) .

ويبدو لأول وهلة ان استجابة الحكومة الائتلافية للمطلب ليست اكثر من « تحصيل حاصل » الا ان التجربة التى خاضتها هذه الحكومة فى مواجهة تلك القضية اثبت لين عود نظام « الائتلاف اللاوفدى » .

فمن ناحية شن الوفد حملة عنيفة على اتجاه الحكومة الى اعلان الحرب تضمنها بيان من النحاس باشا فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥(٢٣) ، والواضح أن تلك الحملة قد لقيت صدى واسعا الى حد ادخل المخاوف لقلوب الحكومة ودار السفارة البريطانية مما عبر عنه اللورد كيلرن فى تقاريره(٢٤) .

ومن ناحية اخرى فان احراب الائتلاف لم تتخذ خطا واحدا نحو القضية .

السعديون كانوا يرون ان تتخذ الوزارة القرار دون استشارة البرلمان بينما صمم مكرم وحزب الكتلة على ان يكون اتخاذ القرار من خلال البرلمان .

اكثر من ذلك فان « الحزب الوطنى » الذى كان يمثله حافظ رمضان داخل الوزارة اعتنق موقف المعارضة بعدم دخول مصر الحرب وقدم استقالته احتجاجا على الخطوة المقترحة لولا ضغط من القصر عليه لسحب هذه الاستقالة(٢٥) .

وفى هذا الجو المليء بالمحاذير القى الدكتور أحمد ماهر بيان الحكومة فى جلسة سرية لمجلس النواب فى مساء يوم السبت ٢٤ فبراير ١٩٤٥ باعلان حالة الحرب ضد اليابان والمانيا ، وبينما كان الرجل ينتقل من قاعة مجلس النواب الى قاعة مجلس الشيوخ لقى مصرعه على يد أحد الشبان الذين رأوا أنه قد ضحى بمصالح مصر فى خطوته هذه . وانطوى عهد وزارة احمد ماهر الثانية ولم تستكمل من عمرها اكثر من اربعين يوما .

٥٩ ــ وزارة محمــود فهمى النقراشى الأولى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ــ ١٥ فبراير ١٩٤٦ :

كانت حادثة اغتيال الدكتور أحمد ماهر باشا ثانى حادثة اغتيال لرئيس وزراء فى تاريخ الوزارات المصرية ، وكانت الأولى حادثة اغتيال بطرس باشا غالى فى شهر فبراير ايضا ، قبل ذلك بخمس وثلاثين عاما (١٩١٠) .

---

(٢٢) F.O. 371/45930 No. 348 Report No. 117 secret.

(٢٣) نص البيان فى : البلاغ فى ١٩٤٥/٢/٢٤ .

(٢٤) Report No. 117 secret.

(٢٥) F.O. 371/54930 No. 304 Report No. 116 Secret.



محمود فهمى النقراشى باشا

— ولد بالاسكندرية ١٨٨٨ وتعلم حتى انتهاء المرحلة الثانوية بها ثم التحق بمدرسة المعلمين الخديوية بالقاهرة وحصل على شهادة فى التعليم من نوتنجهام بانجلترا ١٩٠٩ .

— عمل بالتدريس بوزارة المعارف وشارك فى ثورة ١٩١٩

— أتهم مع أحمد ماهر ١٩٢٤ فى قضية اغتيال السردار .

— تولى عددا من المناصب الوزارية حتى اختلف مع النحاس ١٩٣٧ وخرج من الوفد ليؤسس مع أحمد ماهر الهيئة السعدية.

— تولى رياسة الوزارة بعد اغتيال احمد ماهر ١٩٤٥ ثم استقال منها وعاد الى رياستها ١٩٤٦ .

— رفع قضية مصر فى مجلس الأمن ودخلت مصر حرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ فى عهد وزارته الثانية واغتيل فى ٢٨ ديسمبر من نفس السنة .

وقد ترتب على اغتيال الدكتور ماهر مجموعة من النتائج انعكست بشكل أو بآخر على مسيرة الوزارة .

كانت أولى هذه النتائج البحث عمن يحل محل رئيس الوزراء الراحل ، وقد استقر الرأى أخيرا على محمود فهمى النقراشى رفيق الدكتور ماهر ونائب رئيس الهيئة السعدية بالرغم من كل المحاذير التى أحاطت بهذا الاختيار .

وقد اتصل بعض هذه المحاذير بمخاوف القصر بعدم سهولة التعاون مع شخصية مثل النقراشى اشتهر بالتصلب عند رأيه وانه لا يملك من المرونة ما كان يملكه ماهر باشا ، وقد بدد الدكتور هيكل فى لقائه بالملك الذى تم فى أعقاب الحادثة .. بدد هذه المخاوف واكد لفاروق « ان أعباء الرياسة ستغير الكثير من طباع النقراشى عما قريب »(٢٦) .

محذور آخر اتصل بامكانية التعاون بين النقراشى ومكرم باشا وبين الرجلين ما بينهما منذ أن كان الأخير سببا فى اخراج الأول من الوفد عام ١٩٣٧ ، ولا شك ان رئيس الكتلةالوفدية كان مستعدا ببعض المرارة للعمل تحت رئاسة الدكتور ماهر اما العمل تحت رئاسة النقراشى فقد كان له شأن آخر يملأ نفس مكرم باشا بكل المرارة .

وقد تحققت كل المخاوف المتعلقة بهذا المحذور وكانت من اهم أسباب ضعف الوزارة النقراشية الأولى .

النتيجة الثانية التى ترتبت على مقتل رئيس الوزارة رقم (٥٨) تتصل بتشكيل الوزارة الجديدة ، وهل تكون فرصة للتخلص من بعض عناصرها التى ثبت ان وجودهم فيها أدعى الى ضعفها أكثر من أن يكون سببا من أسباب قوتها ، ونعنى هنا بالذات حزب الكتلة برئاسة مكرم باشا والحزب الوطنى يمثله حافظ رمضان .

لقد رجحت اعتبارات الأمن على اعتبارات الانسجام الوزارى لدى تشكيل الوزارة النقراشية ، فقد رئى أن أى تغييرات فى الوزارة قد تبدو وكأنه قد حكمها الخوف لدى السلطة من حادثة الاغتيال مما قد يترتب عليه مزيد من حوادث الاغتيال .

ومن ثم فقد تقرر أن تتشكل الوزارة الجديدة على نفس نسق الوزارة السابقة وعدم اجراء أى تغيير فيها عدا تولية النقراشى لرئاستها(٢٧) .

نتيجة أخرى بدت فى رغبة القصر فى تخويل نفسه فى هذه المناسبة مزيدا من الحقوق التى لا يخولها اياه الدستور والتى بدت فيما أسره الملك لرئيس مجلس الشيوخ عن نيته على عدم تأليف وزارة جديدة ، وانما مجرد أن يقوم

---

(٢٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٠٨ .
(٢٧) المصدر السابق ص ٣٠٨ .

بتعيين رئيس جديد للوزارة القائمة مما أسماه الدكتور هيكل « بدعة لم يعرفها دستور برلمانى فى العالم ، ولم تعرفها مصر منذ سنة ١٨٧٩ حين أصدر الخديو اسماعيل ارادته بأن يحكم مصر مع وزرائه وبواسطتهم »(٢٨) .

على اى الأحوال فقد استطاع هيكل باشا والوزراء ورئيس لجنة القضايا. استطاعوا اقناع القصر بالعدول عن الفكرة وتألفت الوزارة النقراشية الأولى على النحو الذى تألفت عليه بقية الوزارات بمرسوم ملكى على النحو الآتى :

● محمود فهمى النقراشى باشا	رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية
● مكرم عبيد باشا	وزيرا للمالية
● محمود غالب باشا	وزيرا للاشغال العمومية
● حافظ رمضان باشا	وزيرا للعدل
● الشيخ مصطفى عبد الرازق باشا	وزيرا للاوقاف
● الأستاذ ابراهيم عبد الهادى	وزيرا للصحة العمومية
● احمد عبد الغفار باشا	وزيرا للزراعة
● الأستاذ ابراهيم الدسوقى أباظه	وزيرا للمواصلات
● طه محمد عبد الوهاب السباعى بك	وزيرا للتموين
● راغب حنا بك	وزير دولة
● الأستاذ السيد سليم	وزيرا للدفاع الوطنى
● عبد الرزاق احمد السنهورى بك	وزيرا للمعارف العمومية
● حنفى محمود بك	وزيرا للتجارة والصناعة
● عبد المجيد بدر بك	وزيرا للشئون الاجتماعية(٢٩)

لم تنقض شهور قليلة بعد تكوين الوزارة النقراشية الأولى حتى انتهت الحرب العالمية الثانية (مايو ١٩٤٥) ، وكان على تلك الوزارة أن تواجه موقفا فى غاية التعقيد .

جانب من هذا الموقف يتمثل فيما ترتب عن الحرب من زيادة حجم المدينة المصرية باتساع قاعدة العمال والطلاب والموظفين وأصحاب المهن الحرة وقد اتصل بهذا بالطبع زيادة جموع المصريين المهتمين بالسياسة والمشتغلين بها(٣٠) .

جانب آخر يتمثل فى أن هؤلاء لم يروا فى برامج الاحزاب التقليدية او أيديولوجياتها ، انكان لها برامجاو ايديولوجيات غير السعىللحكم ، لميروا

---

(٢٨) المصدر السابق ص ٣٠٨ — ٣٠٩ .
(٢٩) الوقائع المصرية العدد ٣٣ لسنة ١٩٤٥ .
(٣٠) Vatikiotis, R.J. The Modern History of Egypt. p. 270.

فيها ما يتناسب مع آمالهم فى اصلاح أوضاعهم الاجتماعية او فى تحقق أمانيهم الوطنية مما أدى الى نمو سريع للتنظيمات السياسية العقائدية ، الاخوان والشيوعيون ومصر الفتاة ، وكانت أساليب هذه التنظيمات فى العمل السياسى تختلف عن أساليب الأحزاب التقليدية القديمة ، فقد اصطبغت تلك الأساليب بصبغة من العنف كانت وراء كثير من أسباب الاضطراب خلال تلك الحقبة .

وفى هذا الموقف الصعب كان على النقراشى ووزارته أن يبدأوا بعلاج القضية الوطنية فى طورها الجديد بعد الحرب ومع كل الآمال العريضة التى أخذت تداعب المصريين بالتخلص من الوجود العسكرى البريطانى وانهاء معاهدة ١٩٣٦ .

ويبدو مدى دقة موقف الوزارة النقراشية فى هذا الصدد من أن الصحف المعارضة بعد رفع الرقابة عن الصحف فى يونيه ١٩٤٥ قد أخذت تتربص بالحكومة وتطلق على النقراشى التعليقات اللاذعة كما حدث عندما أسمته « رجل الوقت المناسب » تعليقا على تصريح له بأنه ينتظر الوقت المناسب للعمل على تحقيق الأمانى الوطنية ، وعندما أطلقت عليه « أبو خطوة » ردا على قوله بأنه اتخذ خطوة فى سبيل تحقيق الأمانى الوطنية »(٣١) .

هكذا كان يعانى النقراشى وهو لم يتحرك بعد ، وعندما تحرك ازدادت الأمور سوءا من كل ناحية ، وقد انحصر هذا التحرك فى مذكرة قدمتها الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ للجانب البريطانى تطلب فيها فتح باب المفاوضات وقد رأى المصريون ان هذه المذكرة شديدة التساهل ، ولم ترد الحكومة البريطانية على الطلب المصرى الا بعد أكثر من شهر (٢٦ يناير ١٩٤٦) وقد رأى المصريون الرد البريطانى ماسا بكرامة مصر وسيادتها خاصة عندما ربط بين مصر ومجموعة الأمم البريطانية(٣٢) .

ويمكن رصد أثر تحرك الوزارة النقراشية عليها فيما يلى :

١ — استقالة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ووزير العدل من الوزارة فى ٩ ديسمبر(٣٣) احتجاجا على اتجاه الوزارة الى المفاوضات قبل الجلاء مما يناقض مبدأ الحزب العتيد ، وخرج بذلك الحزب الوطنى من الائتلاف اللاوفدى .

٢ — زيادة التظاهرات الشعبية خصوصا التظاهرات الطلابية والصدامات بين الشرطة والمتظاهرين ، وقد حدث أسوأها فى حادثة كوبرى عباس الشهيرة فى ٩ فبراير ١٩٤٦ .

٣ — ما ترتب على هذه التظاهرات من زيادة الجراح بين مكرم وحزب الكتلة وبين النقراشى والهيئة السعدية ، بعد أن كانت الاختلافات بين الطرفين

---

(٣١) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٢٣ .

(٣٢) نص المذكرتين فى : مارسيل كولمب : المصدر السابق ص ٢٧٦ — ص ٢٨٠ وفى الصحف المصرية فى ٣٠ يناير ١٩٤٦ .

(٣٣) الوقائع المصرية العدد ١٦٩ لسنة ١٩٤٥ .

محصورة فى صراعات محدودة بين مكرم والنقراشى تؤثر بالطبع فى الانسجام الوزارى ، انفجرت فى خلاف مكشوف أثر فى الوجود الوزارى وأدى الى ان يقدم مكرم وزملاؤه استقالاتهم من الوزارة النقراشية فى ١٤ فبراير مما كان من أسباب نهاية الوزارة ، كما كان فى نفس الوقت آخر العهد بدخول مكرم او حزب الكتلة فى الوزارة .

٤ ـ فى نفس الوقت ، وفى خلال زيادة المد الوطنى المعادى للبريطانيين تم اغتيال رجل من أهم رجالهم فى مصر هو أمين عثمان باشا وزير المالية فى الوزارة الوفدية السابقة ، وقد أغتيل الرجل فى يناير ١٩٤٦ وبعدها ثارت ثائرة اللورد كيلرن .

وتصرف السفير البريطانى فى القاهرة بمنطق قريب من منطق ٤ فبراير وهو فى هذا قد تناسى اختلاف الظروف خاصة بعد أن انتهت الحرب وبعد أن أطلقت الحريات وبعد أن تألفت فى انجلترا نفسها وزارة عمالية .

فغداة اغتيال أمين عثمان طلب كيلرن موعدا من الملك الا أن القصر استمهله حتى انتهاء زيارة الملك عبد العزيز آل سعود الذى كان فى ضيافة الملك فاروق آنذاك .

وتم اللقاء المنتظر بين السفير البريطانى والملك فى ٢٩ يناير ، واعرب كيلرن عن عدم ارتياحه لاستمرار الوزارة النقراشية فى الحكم وانه لا يستطيع التعاون معها .

وقد طلب الملك فاروق من السفير الانجليزى مذكرة مكتوبة تتضمن طلبه بالتخلص من وزارة النقراشى ، وحدث ما توقعه الملك وأرتكب اللورد كيلرن الخطأ الذى كلفه منصبه فى القاهرة وذلك حين تقدم بالمذكرة المطلوبة فى ٣١ يناير ١٩٤٦ .

ورآها القصر فرصة للضغط على الحكومة البريطانية من خلال عمرو باشا السفير المصرى فى لندن الذى قدم الاحتجاجات للخارجية الانجليزية على استمرار تدخل السفير البريطانى فى الشئون الداخلية المصرية ، وقد لقيت تلك الاحتجاجات آذانا صاغية وكانت أهم الأسباب وراء استبعاد كيلرن أو السير مايلز لامبسون عن منصبه فى مصر فى مارس ١٩٤٦ بعد ١٢ عاما من الخدمة فيها اكتسب خلالها شهرة لم يكتسبها قبله ممثل بريطانى فى مصر سوى اللورد كرومر(٣٤) .

وكان محصلة كل تلك النتائج التى ترتبت على تحرك النقراشى نحو حل للقضية الوطنية ان سقطت الوزارة النقراشية الأولى وسقط معها عهد الائتلاف اللاوفدى .

---

(٣٤) اعتمدنا فى هذه المعلومات على مذكرات غير منشورة للاستاذ حسن يوسف ، وكان يشغل خلال تلك الحقبة وحتى عام ١٩٥٢ منصب وكيل الديوان الملكى ، كما شغل منصب رئيس الديوان بالنيابة فترات غير قصيرة من نفس الحقبة .

الباب الخامس

الفصل الخامس

محـــاولات الوزارة القومية

١٩٤٦ ــ ١٩٤٩

شهدت الفترة بين ١٥ فبراير ١٩٤٦ حين استقالت وزارة النقراشي الأولى و ٣ نوفمبر ١٩٤٩ حين استقالت وزارة حسين سرى الثالثة ما يمكن ان يطلق عليه فى تاريخ الوزارة المصرية « محاولة اقامة الوزارة القومية » .

صحيح ان هذه المحاولة لم تنجح الا عند تاليف الوزارة الأخيرة (السرية الثالثة) من وزارات أربع شهدها تلك الفترة(١) ، الا انها كانت قائمة طول الوقت .

فقد جرت محاولتان لتأليف « الوزارة القومية » المطلوبة فى أعقاب استقالة وزارة النقراشي الأولى وانتهاء عهد الائتلاف اللاوفدى فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ومرة أخرى عند استقالة الوزارة الصدقية الثالثة فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وقام « شريف صبرى » بالمحاولتين ولكنهما أخفقتا .

ثم انه لما كلف صدقى باشا بتأليف وزارته الثالثة كان مطلوبا منه أن يشكلها على أساس قومى ، ولكنه أخفق ايضا .

أكثر من ذلك فان « ابراهيم عبد الهادى » عندما ألف وزارته الأولى والأخيرة فى ديسمبر ١٩٤٨ بعد اغتيال النقراشي فقد كان مكلفا بتاليفها على نحو قومى ايضا مما دعاه الى أن يترك الباب مفتوحا طوال عهد وزارته لاشتراك سائر أطراف العمل السياسى ، وبالذات الوفد .

اذن فمحاولة تأليف الوزارة القومية ظلت قائمة وملحة حتى تحققت أخيرا فى وزارة حسين سرى الثالثة وان لم تحقق نجاحا أو تعمر طويلا .

يؤدى ذلك بنا الى طرح تساؤلين يتصل أولهما بمفهوم الوزارة القومية خاصة لدى القصر الذى ظل يحاول من أجل بلوغها ، ويتصل ثانيهما بطبيعة الاعتبارات التى دعت الملك الى استمرار السعى لتحقيق هذا الهدف حتى تمكن أخيرا من تحقيقه .

ردا على التساؤل الأول هناك المفهوم العام للوزارة القومية بمعنى الوزارة التى يكون ممثلا فيها جميع أطراف العمل السياسى والتى تتألف عادة لمواجهة مخاطر قد تقرر مصير الوطن لسنوات أو لأجيال تالية .

لا شك أن القصر لم يتصور المسألة على هذا النحو بدليلين :

١ ــ انه لم يفكر أبدا ، وفى أى وقت ، فى ضم أى قوة سياسية من القوى الجديدة للوزارة ، سواء كانت هذه القوة من قوى اليمين مثل الاخوان المسلمين أو كانت من قوى اليسار مثل الشيوعيين .

---

(١) هى على التوالى وزارة اسماعيل صدقى الثالثة ووزارة النقراشى الثانية ووزارة ابراهيم عبد الهادى الأولى ووزارة حسين سرى الثالثة .

٢ ـــ انه أيضا ولأسباب تتعلق بالانسجام الوزارى هذه المرة ، لم يفكر كذلك فى ضم بعض القوى السياسية التقليدية الى الوزارة القومية المقترحة وبالذات مكرم عبيد وحزب الكتلة ـــ ربما لما عرف عن الرجل من روح المشاغبة ، وربما لما عرف عن حزبه من ضآلة .

لقد كان القصر يرى اضفاء صبغة الوزارة القومية من خلال أمر محدد وهو ضم الوفد على صعيد واحد مع سائر الأحزاب التى تألفت منها الوزارات اللاوفدية وبالذات السعديون والدستوريون والحزب الوطنى .

ويبقى بعد ذلك الرد على التساؤل الثانى المتعلق بالاعتبارات التى دعت القصر الى تبنى هذا الاتجاه الجديد فى تأليف الوزارة .

الاعتبار الأول من هذه الاعتبارات وراؤه الرغبة فى توحيد الصفوف لخوض جولة من المفاوضات مع الجانب البريطانى لا شك أن مصر كلها ارادتها الجولة الأخيرة التى يتمخض عنها انهاء الوجود العسكرى الانجليزى من البلاد ، وقد بدت هذه النتيجة فى ظل الظروف الجديدة فى حدود الممكن .

وبادراك هذه الحقيقة من جانب ، وبشعور القصر بعجز أحزاب الأقلية عن بلوغ هذا الهدف الوطنى من جانب ثان ، وبالخوف من أن يستأثر الوفد بصنع هذه الانجازة الوطنية بكل ما قد يترتب على ذلك الاستئثار من نتائج من جانب ثالث ... لكل هذه الأسباب كان حل الوزارة القومية هو الحل الأمثـــل .

صنع الاعتبار الثانى الظروف العامة التى سقطت نتيجة لها وزارة النقراشى والنمو السريع لتنظيمات سياسية جديدة قادرة على التحكم فى الشارع المصرى تصنع المظاهرات وتدبر الاضرابات وتثير الكثير من أسباب الشغب ، ولعل أشهر هذه التنظيمات « لجنة العمال للتحرر الوطنى » ، « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » فى القاهرة والأسكندرية(٢) .

ثم ان التنظيمات الوفدية فى صفوف الشباب كان لها بدورها ضلع فى اثارة الاضطرابات وبث المتاعب أمام حكومات الائتلاف اللاوفدية التى شهدتها الفترة التى أعقبت اقالة الوزارة الوفدية فى أكتوبر ١٩٤٤ .

ولو حدث وانضم الوفد الى ما أسماه القصر « حكومة قومية » فســـوف يترتب على ذلك أكثر من نتيجة ، احداها بتوحيد كافة الهيئات السياسية التقليدية مما قد يمكنها من مواجهة التيارات الجارفة الجديدة ، والثانية سحب جماعات الشباب الوفدى من صفوف المعارضين للحكومة الى صـــفوف مؤيديهـــا .

* * *

(٢) Vatikiotis, J. The Modern History of Egypt p. 359.

بدأت المحاولات لتشكيل الوزارة القومية المرجوة حتى قبيل استقالة النقراشي باشا ، وقد رشح للقيام بهذا العمل رجل من أربعة شريف صبرى أو اسماعيل صدقى أو حافظ عفيفى أو على الشمسى .

وقد بدىء بشريف صبرى على اعتبار انه محل ثقة الجميع ، فهو خال الملك وعلاقته بجميع الأحزاب بما فيها الوفد علاقةطيبة ، ثم أن عضويته لمجلس الوصاية قد أضفت عليه هيبة مطلوبة فى هذه الظروف .

وراى القصر أن « شريف صبرى » بهذه الامكانيات سوف يستطيع أن « يجعل البلد كتلة واحدة فى المفاوضات » .

وجرت الاتصالات لتاليف الوزارة الجديدة ، وكلما خطا الرجل خطوة فى هذه الاتصالات ازداد الموقف تعقيداً .

كان المصدر الأساسى لهذا التعقيد ان « الوفد » لم يقبل الاشتراك فى الحكم الا على أساس حل مجلس النواب القائم فى حين أن السعديين والدستوريين لم يقبلوا الاشتراك فى الوزارة الا على أساس بقاء مجلس النواب .

وقدم اقتراح آنذاك بتأجيل انعقاد مجلس النواب لمدة شهر أو حله بعد انتهاء المفاوضات واستفتاء الأمة فى المعاهدة التى يوقعها جميع الزعماء . ولكن هذا الاقتراح لم يصادف قبولا من جميع الاطراف المدعوة للاشتراك فى الوزارة الجديدة ، وفديين كانوا أو سعديين أو دستوريين(٣) .

وعند هذا الحد توقفت أولى المحاولات ليتجه القصر الى الرجل الثانى من مرشحيه لتاليف الوزارة القومية وكان السياسى القديم اسماعيل صدقى باشا .

٦٠ ـ وزارة اسماعيل صدقى الثالثة ١٦ فبراير ـ ٩ ديسمبر ١٩٤٦ :

يبدو من الغرابة بمكان وقوع الاختيار على صدقى باشا لتاليف « الوزارة القومية » على ضوء ماضى الرجل فهو من رؤساء الوزراء القلائل الذين يذكر لهم أن كافة الأحزاب قد وقفت فى وقت ما (١٩٣٠ ـ ١٩٣٣) ضد استمراره فى الحكم ، فكيف يمكنه تاليف وزارة من كل الأحزاب .

يفسر الأستاذ حسن يوسف ، الذى كان وكيلا للديوان آنذاك ، وهو الذى ابلغ صدقى برغبة الملك فى تكليفه بتشكيل وزارة قومية غداة استقالة وزارة النقراشى ، يفسر أسباب وقوع الاختيار الملكى على اسماعيل صدقى من زاويتين :

---

(٣) اخبار اليوم فى ١٩٤٦/٢/١٦ .

أولاهما : حالة عدم استقرار الأمن التى شابت نهاية عهد النقراشى ، وقد رأى الملك أن يكون رئيس الوزارة الجديدة شخصية قوية ، وقد رئى أن صدقى باشا تتوافر فيه الصفات المطلوبة .

ثانيتهما : ان شرطا أساسيا كان يجب توفره فى رئيس الوزراء المكلف بتأليف الوزارة القومية وهو أن يكون سياسيا لا حزبيا ، وكان صدقى باشا من هذا الطراز خلال تلك المرحلة من تاريخه السياسى(٤) .

ولكن ما أن شرع صدقى باشا فى اجراء المشاورات لتأليف وزارته حتى تأكد للقصر أن أمله لم يتحقق ، ذلك أن الرجل لم يستطع أن يؤلف وزارته من الحزبين الكبيرين اللذين ارتكز عليهما العهد اللاوفدى .

فالحزب السعدى أبى الاشتراك فى الوزارة الجديدة ، وقد فسر النقراشى قراره فى تصريح أدلى به للصحف صبيحة تأليف الوزارة الجديدة قال فيه « أن هناك من اختلاف الخطة والأسلوب بيننا وبين دولته فى الأعمال العامة ما لا يسمح لنا بأن نتعاون معا »(٥) .

ولكن يفسر الدكتور هيكل موقف النقراشى تفسيرا آخر ، بناء على أقوال النقراشى نفسه ، اذ أن هذا الأخير قد أبلغ رئيس الأحرار الدستوريين أن سبب عدم اشتراك السعديين فى الوزارة الجديدة ناتج عن أن « تأليفها خروج على التقاليد الدستورية المألوفة »(٦) ، يقصد بهذا تكليف شخصية سياسية ليس لها أى سند برلمانى ، الا أنه كان لا يستطيع الادلاء بمثل هذا الرأى مخافة اغضــاب القصر .

يبقى تفسير الأستاذ حسن يوسف الذى يذكر أن النقراشى فوجىء بطلب القصر اليه أن يقدم استقالته بعد ثلاثة أيام فقط من مظاهر التكريم له ولأعضاء حكومته فى مناسبة عيد ميلاد الملك (١١ فبراير) ولم يكن يعلم أن السفير البريطانى هو الذى طلب اخراجه من الحكم . فكانت المفاجأة من أســباب رفض النقراشى الاشتراك فى الوزارة . وهو لم يلبث أن عدل عن رأيه كمــا سيأتى ذكره فى حينه(٧) .

على أى الاحوال فان الحزب الوحيد الذى قبل أن يشترك فى وزارة صدقى الثالثة كان حزب الاحرار الدستوريين فقد تولى أربعة من أعضاء هذا الحزب مناصب وزارية فى الوزارة الجديدة أما بقية الوزارة بما فيها رئيسها فقد تكونت من المستقلين ، وكان تشكيلها على النحو الآتى :

اسماعيل صدقى باشا	رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والمالية .

---

(٤) مذكرات حسن يوسف ــ المصدر السابق .
(٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ١٨٣ .
(٦) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ ص ٣١٨ .
(٧) مذكرات حسن يوسف ــ المصدر السابق .

- احمد لطفى السيد باشـــا — وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية
- ســـابا حبشى باشـــا — وزيرا للتجارة والصناعة والتموين
- عبد القوى احمـــد باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- محمد عبد الجليل سمره باشا — وزيرا للشئون الاجتماعية
- ابراهيم دسوقى اباظه باشـــا — وزيرا للاوقاف
- حفنى محمـــود باشـــا — وزيرا للمواصلات
- لواء احمد عطيه باشـــا — وزيرا للدفاع الوطنى
- محمد كامل مرسى باشا — وزيرا للعدل
- محمد حسن العشماوى باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- حسين عنـــان باشـــا — وزيرا للزراعة
- الدكتور سليمان عزمى باشا — وزيرا للصحة العمومية(٨)

فى مستهل عهد الوزارة الصدقية الثالثة تم نقل اللورد كيلرن من وظيفته سفيرا لبريطانيا فى مصر ، وكان حدثا ضخما فى ميدان السياسة المصرية ترك بصمانه على الوزارة .

فقد أدى خروج اللورد كيلرن الى أكثر من نتيجة :

١ ـــ أن ينفرد القصر تماما بالسيطرة على الوزارة ، وتبدى هذا فى مجموعة التصرفات التى تصرفها الملك فاروق دون استشارة حكومته .

لعل اشهر هذه التصرفات ، ابتداع منصب المستشار الصحفى للملك وتعيين كريم ثابت فى هذا المنصب دون استشارة الوزارة ، وعند ما ابلغ رئيس الوزراء الملك ـــ تلميحـــا بالاعتراض ـــ بأن كريم ثابت يتقاضى مبلغا من المصروفات السرية وأن كرامة منصبه الجديد تقتضى عدم صرف هذا المبلغ له كان قرار الملك مضاعفة المبلغ الذى يستولى عليه مستشاره الصحفى من المصروفات السرية(٩) .

تصرف آخر حين دعا الملك ـــ بغير رأى الوزارة ولا علمها ـــ الملوك والرؤساء العرب فى انشاص وصدر عن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات لم يشارك فيها رئيس الوزراء أو وزير الخارجية(١٠) .

تصرف ثالث : بدعوة مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى للجوء الى مصر دون علم رئيس الوزراء .

وكان صدقى باشا يعتذر عن سكوته عن مثل هذه الأمور ، بأن عليه أن يتجاوز اى أزمة مع القصر ليتسنى له انجاز المهمة الأســـاسية بانجاح المفاوضات مع الانجليز وتحقيق الجلاء .

---

(٨) الوقائع المصرية العدد ١٩ لسنة ١٩٤٦ .
(٩) محمد حسين هيكل : المصدر السابق جـ ٢ ص ٣١٩ .
(١٠) مذكرات حسن يوسف ـــ المصدر السابق .

٢ ــ خلف اللورد كيلرن فى منصبه السير رونالد كامبل ، وبالاضافة الى أن الرجل كان من موظفى السفارة القدامى فقد كان معروفا أنه من أصدقاء صدقى باشا ، وقد شجع هذا الملك والوزارة على الاسراع بفتح باب المفاوضات مع الجانب البريطانى .

* * *

عادت فكرة « التمثيل القومى » تطرح نفسها مع الاتجاه الى التفاوض ذلك أنه اذا كان القصر وصدقى باشا قد عجزا عن تأليف وزارة قومية فلا أقل من تأليف وفد مفاوضات قومى ، وهى على أى حال سابقة ليست جديدة ، فمفاوضات سنة ١٩٣٦ جرت فى ظل وزارة حزبية ولكن الذى اجراها كان وفدا قوميا .

ولاشك أن الأحداث التى حفلت بها الأسابيع الأولى من عهد وزارة صدقى قد جعلت هذا المطلب أكثر الحاحا ، ففى ٢١ فبراير اضربت جميع الطوائف فى القاهرة تهتف بالجلاء ، وهو اليوم الذى عرف بيوم الجلاء وقتل وجرح فيه عدد غير قليل من المتظاهرين دهمتهم سيارات الجيش البريطانى ، وبعد ذلك بأقل من اسبوع (٤ مارس) وبينما يحتفل الشعب بشهداء ٢١ فبراير حدثت صدامات أخرى ترتب عليها قتل واصابة عدد كبير آخر(١١) .

وقد بذلت محاولات مع الوفد لضمه الى هيئة المفاوضات الا أن النحاس باشا اشترط لقبول الاشتراك فى المفاوضات ثلاثة شروط هى :

١ ــ أن يرأس هو وفد المفاوضات .

٢ ــ أن يكون للوفد نصف عدد أعضاء الوفد المقترح .

٣ ــ الموافقة على حل مجلس النواب فور انتهاء المفاوضات سواء نجحت أم فشلت(١٢) .

ولم يكن بالامكان قبول هذه الشروط مما أدى الى صدور الأمر الملكى بتشكيل وفد المفاوضات من مجموعة من الشخصيات المستقلة بالاضافة الى ممثلين عن أحزاب السعديين والاحرار الدستوريين والكتليين(١٣) .

ومضت المفاوضات المصرية ــ البريطانية تسير حينا وتتعثر أحيانا حتى شهر سبتمبر . وفى خلال تلك الفترة حدث تقارب واضح بين السعديين وبين صدقى نتيجة لمساعى القصر ، وقد أدى ذلك فى ١١ سبتمبر الى تعديل فى الوزارة دخلها بمقتضاه أربعة من السعديين هم ابراهيم عبد الهادى باشا

---

(١١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ج ٣ ص ١٨٤ ــ ١٨٧ .
(١٢) أخبار اليوم فى ١٩٤٦/٣/٩ .
(١٣) تكونت هيئة المفاوضات من : اسماعيل صدقى ــ على ماهر ــ حافظ عفيفى ــ شريف صبرى ــ حسين سرى ــ أحمد لطفى السيد ــ مكرم عبيد ــ عبد الفتاح يحيى ــ على الشمسى ــ حسين هيكل ــ محمود فهمى النقراشى ــ ابراهيم عبد الهادى .

وزيرا للخارجية والسنهورى باشا وزير دولة وعبد المجيد بدر باشا للشئون الاجتماعية ومحمود حسن باشا للعدل(١٤) .

ومن بين الاعتبارات التى مهدت للتقارب بين صـــدقى والسعديين أن المفاوضات وقتذاك كانت تسير سيرا حسنا وتبشر بالتوصل الى عقد المعاهدة فرأى السعديون الاشتراك فى هذا الفضل(١٥) .

ولكن لم يمض وقت طويل على اشتراك الهيئة السعدية فى الوزارة حتى اختلف أعضاء هيئة المفاوضات عند بحث مسألة السودان اختلافا أدى بصدقى الى تقديم استقالة وزارته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦(١٦) .

* * *

فى هذه المناسبة طفت مرة أخرى فكرة تأليف الوزارة القومية برئاسة شريف صبرى ، وقد رأى القصر أن تتألف هذه الوزارة الجديدة من أعضاء هيئة المفاوضة الاثنى عشر بالاضـــافة الى ثلاثة من الوفديين ليس منهم النحاس باشا .

ويبدو أن طول ابتعاد الوفد عن الحكم ، ثم التغييرات التى حدثت بخروج كيلرن من مصر قد جعلت الزعماء الوفديين أكثر استعدادا لقبول الفكرة هذه المرة ، فقد قبل هؤلاء الاشتراك فى الوزارة المقترحة بشرط حل مجلس النواب القائم ، وكانت دورته قد أوشكت على الانتهاء فى نوفمبر ، ثم أنهم من ناحية أخرى قد اظهروا ثقتهم فى مرشح القصر شريف صبرى باشا ، وأبلغوا الرجل أثناء مشاوراته معهم أنه حتى لو طالت المفاوضات بعد نوفمبر فيمكنه الحكم بدون انتخابات جديدة .

ولكن المحاولة أخفقت مرة أخرى .

فمن ناحية أخطأ القصر فى اتصاله بالوفد لأن هذا الاتصال بدلا من أن يتم من خلال فؤاد سراج أو النحاس باشا شخصيا تم من خلال زكى العرابى باشا مما لم يكسبه القوة المطلوبة .

ومن ناحية أخرى فان الاحرار الدستوريين قد رفضوا تماما الاشتراك فى وزارة تحل مجلس النواب القائم(١٧) .

وتخلى شريف صبرى مرة ثانية عن محاولة تأليف الوزارة القومية وتقرر بعد ثلاثة أيام من المشاورات (٢٨ سبتمبر — أول أكتوبر) رفض استقالة الوزارة الصدقية وتكليفها بالاستمرار فى العمل على تحقيق أهداف البلاد الوطنية ، كما جاء فى الأمر الملكى برفض الاستقالة(١٨) .

---

(١٤) الوقائع المصرية العدد ٩١ لسنة ١٩٤٦ .
(١٥) مذكرات حسن يوسف — المصدر السابق .
(١٦) الوقائع المصرية العدد ٩٧ لسنة ١٩٤٦ .
(١٧) مذكرات حسن يوسف — المصدر السابق .
(١٨) الوقائع المصرية العدد ٩٧ لسنة ١٩٤٦ .

وقد عاشت وزارة صدقى الأخيرة بعد ذلك نحو شهرين وجهت جل اهتمامها خلالهما للتوصل الى حل مع الانجليز ، وقد تم بالفعل فى خلال تلك الحقبة التوصل الى المشروع المشهور بمعاهدة صدقى — بيفن والذى تم توقيعه فى لندن بالاحرف الاولى فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٦ (١٩) .

ولكن بدلا من أن يتوج هذا الاتفاق أعمالها اذا به يؤدى الى نهايتها .

فمن ناحية رفض سبعة من الاعضاء الاثنى عشر لوفد المفاوضات مشروع المعاهدة مما أوقع حرجا شديدا بحكومة صدقى ومما ادى الى حل هذا الوفد .

ومن ناحية أخرى سارت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها تحتج على مشروع صدقى — بيفن وترفضه(٢٠) .

ومن ناحية أخيرة فقد اختلف الطرفان المصرى والبريطانى على تفسير بروتوكول السودان الملحق بمشروع المعاهدة .

وكان معنى ذلك فشل حكومة صدقى فى بلوغ ما تألفت من أجله ، ولم يبق أمامه بعد أن اعتلت صحته وبعد أن فاض به الكيل من دسائس غير المسئولين فى القصر الا أن يقدم استقالته .

٦١ — وزارة محمود فهمى النقراشى الثانية
٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ :

لم تؤد استقالة صدقى الى العودة الى بحث موضوع الوزارة القومية مرة أخرى ، ولأكثر من سبب :

١ — محاولة اضفاء الطابع القومى على هيئة المفاوضات التى تشكلت فى عهد وزارة صدقى بدلا من أن تكون سببا من أسباب قوة هذه الهيئة كانت سببا من أسباب الخلاف بين أعضائها .

٢ — أنه عند استشارة صدقى عندما تقدم باستقالته ، فيمن يخلفه — وهو ما يحدث لاول مرة فى تاريخ الوزارات المصرية — اشار بالنقراشى باشا وكانت العلاقات بين صدقى والهيئة السعدية قد توطدت خلال المشاورات التى جرت لعقد معاهدة صدقى — بيفن(٢١) . ومن ثم فقد ساد الراى أن تكون الوزارة الجديدة امتدادا فى تشكيلها للوزارة السابقة ، أى تتألف من السعديين والاحرار الدستوريين .

٣ — تصور القصر والسعديون آنذاك أنهم ولديهم أساس طيب للتفاهم مع الانجليز هو مشروع صدقى — بيفن فليس عليهم الا بذل بعض الجهد

---

(١٩) نص مشروع المعاهدة : الرافعى : المصدر السابق ج ٣ ص ١٩٥ — ١٩٩ .
(٢٠) طارق البشرى : المصدر السابق ص ١٢٨ — ١٢٩ .
(٢١) مذكرات حسن يوسف — المصدر السابق .

لتذليل الصعاب التى نشأت فى وجه هذا المشروع يصبح لهم بعده فضل تحقيق الأهداف الوطنية دون اشراك الآخرين فى هذا الفضل .

وكان هذا من اقوى الاسباب فى الانصراف عن فكرة الوزارة القومية فى أول عهد النقراشى بدليل أنه ما أن فشلت محاولات التوصل الى الاتفاق بعد اخفاق المفاوضات التى أجراها النقراشى وخشبه مع الجانب البريطانى .. ما أن فشلت المحاولة حتى عاد القصر الى فكرة « الوزارة القومية » وترك لرئيس مجلس الشيوخ (حسين هيكل) ان يجرى المشاورات للسعى الى ضم الوفد للوزارة المقترحة ، ولكن زعماء الوفد عادوا لرفض الفكرة ورأوا فيها خدعة من جانب القصر يستهدف منها تحقيق الاهداف الوطنية بالجلاء والوحدة مع السودان ثم ابعاد الوفد بعد ذلك عن السلطة .. ونتج عن هذا الموقف أن فشلت المحاولة مرة أخرى(٢٢) .

ولكل هذه الاسباب كلف محمود فهمى النقراشى بتأليف وزارته الجديدة التى تشكلت على النحو الآتى :

- محمود فهمى النقراشى باشا — رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية
- أحمد محمد خشبه باشا — وزيرا للعدل
- محمد على علوبه باشا — وزيرا للاوقاف
- ابراهيم عبد الهادى باشا — وزيرا للمالية
- احمد عبد الغفار باشا — وزيرا للزراعة
- عبد المجيد ابراهيم صالح باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- ابراهيم دسوقى أباظه باشا — وزيرا للمواصلات
- عبد الرزاق احمد السنهورى باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- عبد المجيد بدر باشا — وزيرا للتجارة والصناعة
- لواء احمد عطيه باشا — وزيرا للدفاع الوطنى
- محمود حسن باشا — وزيرا للشئون الاجتماعية
- دكتور نجيب اسكندر — وزيرا للصحة العمومية(٢٣)

الملاحظة الاولى على تشكيل الوزارة النقراشية أنها كانت وزارة حزبية تماما فقد تكونت من ستة وزراء من السعديين (النقراشى) عبد الهادى ، محمود حسن ، عبد المجيد بدر ، السنهورى ، نجيب اسكندر وستة وزراء من الاحرار هم بقية اعضاء الوزارة .

الملاحظة الثانية وتتصل بالملاحظة الاولى وهى أن هذا التشكيل كان مطابقا لرأى النقراشى بأن « الوزارات الحزبية تنتج خيرا من الوزارات

---

(٢٢) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ج ٢ ص ٣٢٥ — ٣٢٦ .
(٢٣) الوقائع المصرية العدد ١٢١ لسنة ١٩٤٦ .

القومية »(٢٤) وهو لهذا استبعد بعض الشخصيات المستقلة ذات الوزن ممن اشتركت فى وزارة صدقى لصفتها القومية .

الملاحظة الثالثة أن النقراشى قد اسبعد حزب الكتلة من تشكيله لوزارته الجديدة على أساس « أن سر فشل وزارته الاولى كان عضوية مكرم باشا بهـا(٢) » .

كانت وزارة النقراشى الثانية اطول وزارات ما بعد الحرب الثانية عمرا ، فقد طال عهدها لعامين وبضعة أيام ولم ينه هذا العهد الا اغتيال رئيسها فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

وفى خلال هذين العامين الم بمصر من الاحداث الجسام ما جعل عهد هذه الوزارة نقطة تحول فى التاريخ المصرى المعاصر عموما .

١ ــ فمن ناحية العلاقات مع الجانب البريطانى فان التفاؤل الذى ساد الاسابيع الاولى لعهد الوزارة النقراشية الثانية لم يلبث أن اختفى ليحل محله رنة من التشاؤم والقطيعة بين الطرفين وصلت بالرجل الى هيئة الأمم المتحدة يشن فيها حملة عنيفة ضد ما اسماه « بالقرصنة البريطانية » .

وكما اخفقت المفاوضات المباشرة فان هيئة الأمم المتحدة عجزت بدورها عن ايجاد حل للنزاع بين مصر وبريطانيا العظمى .

٢ ــ ومن ناحية العلاقات بين الوزارة والقصر فهناك اكثر من ملاحظة فى هذا الصدد .

احدى هذه الملاحظات تتصل بشعبية الملك فاروق ، ذلك أن الصورة التى ظل الملك يتمتع بها وهى صورة الملك الصالح المهتم بقضايا شعبه مما منح الملك قدرا كبيرا من عطف الشعب وحبه . . هذه الصورة أخذت فى الشحوب . وقد صحب هذا التحول ، زيادة قوة ونفوذ الموظفين الخصوصيين فى القصر على حساب قوة ونفوذ رجال الديوان المسئولين .

ولا شك أن النقراشى قد تحمل الكثير من تصرفات القصر خلال عهـد وزارته الثانية ، يذكر التاريخ منها على سبيل المثال :

١ ــ تعيين ابراهيم عبد الهادى وكيل الهيئة السعدية رئيسا للديوان دون استشارة رئيس الحكومة .

٢ ــ وتعيين « كريم ثابت » مستشارا للاذاعة رغم معارضة النقراشى .

---

(٢٤) آخر ساعة فى ١٩٤٦/١٢/١١ .
(٢٥) آخر ساعة ــ العدد السابق .

٣ — لجوء الامير عبد الكريم الخطابى ، اثناء عبور الباخرة الفرنسية التى كانت تقله ، قناة السويس فى أول يونية ١٩٤٧ مما أغضب الحكومة الفرنسية وكان لجوء الرجل الى « حمى الفاروق » قد تم تدبيره دون استشارة النقراشى أو موافقته(٢٦) .

٤ — أدرج القصر اسم علوبه باشا ضمن اعضاء الوزارة النقراشية وصدر الامر الملكى ليجد الرجل نفسه وزيرا للاوقاف دون علمه . ولاسباب شخصية يرفض علوبة باشا قبول المنصب ولا يجد القصر بدا من اعفاء الرجل من منصبه بعد قليل حفاظا على ماء وجهه(٢٧) .

٥ — وهناك تصرف آخر نتج عنه استقالة أو اقالة وزيرين من وزراء الوزارة النقراشية الثانية هما اللواء احمد عطية باشا وزير الدفاع وعبد المجيد بدر باشا وزير المالية . فقد كان الرجلان فى احدى الليالى بصحبة وزيرين آخرين بملهى (حلمية بالاس) عندما دخله الملك فغادر الوزيران الاخران الملهى اما عطية باشا وبدر باشا فقد بقيا مما دفع الملك الى أن يطلب من النقراشى اخراج الرجلين من الوزارة(٢٨) ! .

ولا شك أن النقراشى قد استهجن هذا الطلب وراى وضع استقالته تحت تصرف الملك لولا أن سعى القصر بكل جهده للابقاء على الرجل وذلك بمحاولة ترضية الوزيرين بمناصب أخرى ، الا انهما اخرجا من الوزارة على أى حال .

٣ — مع فشل الوزارة النقراشية فى التوصل الى حل للقضية الوطنية سواء من خلال المفاوضات المباشرة او من خلال التحكيم الدولى ، ومع نقصان شعبية القصر وزيادة أوتوقراطيته ، ومع خيبة الأمل التى اصابت جموع المصريين نتيجة لما وقع للجيش المصرى فى حرب فلسطين مع كل هذا كان طبيعيا أن تزداد المقاومة الشعبية بصورة هائلة والتى عبرت عن نفسها فى جانب منها بمظاهرات مستمرة واضرابات متتالية وصلت الى حد اضراب رجال الشرطة ، فى وقت ما ، وعبرت عن نفسها فى جانب آخر تمثل فى مجموعة من اعمال العنف راح ضحيتها عدد من رجال الامن والقضاء والسياسة(٢٩) ووصلت الى ذروتها باغتيال النقراشى نفسه فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

٦٢ — وزارة ابراهيم عبد الهادى الاولى
٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليو ١٩٤٩ :

حدث اغتيال النقراشى فى اسوأ ظروف يمكن أن تواجه النظام السياسى الذى كان قائما قبل ١٩٥٢ .

---

(٢٦) مذكرات حسن يوسف المصدر السابق .
(٢٧) الوقائع العدد ٢٠ لسنة ١٩٤٧ .
(٢٨) محمد حسين هيكل : المصدر السابق جـ ٢ ص ٣٢٤ .
(٢٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق جـ ٣ ص ٢٦٢ — ص ٢٧٢ .



ابراهيم عبد الهادى باشا

— ولد ١٩٠٠ بالزرقا بالدقهلية

— اشتهر بنشاطه الطلابى وشارك فى ثورة ١٩١٩ وحكم عليه بالاشغال الشاقة ١٩٢٠ واطلق سراحه ١٩٢٤ .

— أصبح من ابرز أعضاء الهيئة السعدية بعد تشكيلها ١٩٣٨ .

— عين وزيرا للدولة للشئون البرلمانية فى وزارة على ماهر فى اغسطس ١٩٣٩ ثم وزيرا للتجارة والصناعة ١٩٤٠ .

— تولى فى فبراير ١٩٤٧ رئاسة الديوان الملكى ثم تولى رياسة الوزارة بعد اغتيال النقراشى باشا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ .

حال الأمن مضطرب فى الداخل ،والجيش المصرى فى فلسطين يواجه النكسات الى حد حصار بعض قواته ودخول القوات الاسرائيلية فى بعض الاراضى المصرية .

وفى هذه الظروف ، وعشية يوم اغتيال النقراشى حدث اجتماع فى القصر رأسه الملك وضم رئيس الديوان أبراهيم عبد الهادى ووكيله حسن يوسف بالاضافة الى حيدر باشا وكريم ثابت .

ويروى وكيل الديوان أن شعورا بالكآبة قد خيم على جو الاجتماع كما أن احساسا بخطورة الموقف قد تملك المجتمعين الذين رأوا أنه لم يعد سوى مخرج واحد للوضع المتأزم هو الوزارة القومية(٣٠) .

ولكن الملك فاروق قرر اختيار رئيس الديوان « ابراهيم عبد الهادى » رئيسا للوزارة الجديدة ، لتكون امتدادا للوزارة السابقة ، وتمهيدا لوزارة قومية تضم مختلف الاحزاب التقليدية أملا فى تحقيق أمنيـة القصر « نحو توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية »(٣١) ، مما جاء فى الامر الملكى بتكليف رئيس الوزراء الجديد بتأليف الوزارة .

ولم تكن ظروف اغتيال النقراشى وأوضاع البلاد تسمح بالتأخير فى تأليف الوزارة الى حين « توحيد الصفوف » ومن ثم فقد تقرر تأليفها على وجه السرعة من السعديين والدستوريين وبعض المستقلين على النحو الآتى :

- ابراهيم عبد الهادى باشـــا — رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والمالية
- احمد عبد الغفـــار باشـــا — وزيرا للاشغال العمومية
- ابراهيم دسوقى أباظه باشـــا — وزيرا للخارجية
- الأستاذ عبد المجيد عبد الحق — وزيرا للتموين
- طه محمد عبد الوهاب السباعى باشا — وزير دولـــة
- عبد الرزاق أحمد السنهورى باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- محمود حســن باشـــا — وزير دولة
- د. نجيب اسكندر باشـــا — وزيرا للصحة العمومية
- الأستاذ ممدوح رياض — وزيرا للتجارة والصناعة
- على عبد الرازق باشـــا — وزيرا للاوقـــاف
- الفريق محمد حيدر باشـــا — وزيرا للحربية والبحرية
- جلال فهيم باشـــا — وزيرا للشئون الاجتماعية
- أحمد مرسى بدر بك — وزيرا للعدل
- رياض عبد العزيز سيف النصر بك — وزيرا للمواصلات
- عباس ابو حســـين باشـــا — وزيرا للزراعـــة
- مصطفى مرعى بك — وزير دولة(٣٢)

---

(٣٠) مذكرات حسن يوسف المصدر السابق .
(٣١) الوقائع المصرية العدد ١١٩ لسنة ١٩٤٨ .
(٣٢) الوقائع المصرية العدد ١٩٩ لسنة ١٩٤٨ .

وتعلق « اخبار اليوم »(٣٣) على تشكيل وزارة « عبد الهادى » فتقول « كان أبرز ما فيها ضم وجوه جديدة ، والالتجاء الى الشبان ، والاستعانة ببعض المستقلين الذين كانت لهم فى بعض الاوقات ميول معروفة ، السباعى باشا كان عضوا فى حزب الكتلة ثم استقال ، والاستاذ عبد الحميد عبد الحق كان وفديا ثم استقال ، ومصطفى مرعى بك كان من رجال الحزب الوطنى ثم التحق بمنصب القضاء »(٣٤) .

يبقى بعد ذلك محاولة لتفسير تشكيل الوزارة على هذا النحو من منطلق السعى الى تأليف الوزارة القومية أو ما يسمى « بتوحيد الصفوف » والجهود التى بذلت فى هذا الصـــدد .

أولا : فيما يتصل بمحاولة التفسير فان التقليل من اشتراك السعديين والدستوريين فى الوزارة الجديدة وزيادة عدد المستقلين فيها قد استهدف من ورائه أن يكون هؤلاء الاخرين بمثابة احتياطى مؤقت يمكن أن يتركوا مناصبهم لاخلاء الطريق لاشـــتراك أى حزب من الاحزاب غير المشتركة فى الوزارة ، وذلك حتى لا يتم هذا الاشتراك على حساب وزراء حزبيين مما قد يؤدى الى فشل المحاولة .

ثانيـــا : فيما يتعلق بالجهود التى بذلت للوصول الى الوزارة القومية فقد كان هناك ثلاثة من الاحزاب التقليدية لم تشترك فى الوزارة الجديدة هى على توالى أهميتها التصاعدية الكتلة والحزب الوطنى والوفد .

١ ـــ عن حزب الكتلة فقد تواترت الاخبار فى الاسبوع الاول من يناير عن احتمالات اشتراك بعض رجال مكرم فى وزارة عبد الهادى وقد نتج عن ذلك أن قال بعض الوزراء الدستوريين بأنهم على غير استعداد للتعاون مع مكرم وأنهم سوف يخرجون من الوزارة اذا هو دخلها .. وقد رد رئيس الوزراء « بأن التفكير فى دخول مكرم باشا فى الوزارة لم يخطر على بال أحد »(٣٥) معنى ذلك أن حزب الكتلة كان مستبعدا عن الوزارة القومية .

٢ ـــ الحزب الوطنى .. بذلت جهود من اجل ضمه الى الوزارة ، وقد بدأت هذه الجهود مع تشكيل الوزارة ، فقد عرض على حافظ رمضان رئيس الحزب الاشتراك فى الوزارة الجديدة فاشترط وزارة الخارجية ، كما كان واضحا أن الحزب كان يطمع فى أكثر من منصب وزارى بدعوى أن « الرأى العام أصبح أكثر تأييدا للحزب الوطنى ومبادئه فى السنوات الخمس الأخيرة »(٣٦) ولذلك فقد أخفقت المحاولة فى بدئهـــا ، ولكن بعـــد سويعات قليلة من تشكيل وزارة عبد الهادى وفى يوم ٣٠ ديسمبر امكن ضم احد أعضاء الحزب الوطنى للوزارة وهو « محمد زكى على باشا » وزير

---

(٣٣) تمت الاستعانة فى هذه الحقبة بصحيفة « أخبار اليوم » لما كان لها من علاقة وثيقه بالقصر آنذاك مما ظل يمكنها من معرفة اسرار بعض التحركات الوزارية ونشرها أولا بأول .

(٣٤) أخبار اليوم فى ١٩٤٩/١/١ .

(٣٥) أخبار اليوم فى ١٩٤٩/١/٨ .

(٣٦) أخبار اليوم نفس العدد السابق .

دولة(٣٧) . ثم بعد ذلك بنحو شهرين وعلى وجه التحديد فى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ تم ضم رجل آخر من رجالات الحزب الوطنى للوزارة هو الأستاذ عبد العزيز الصوفانى » وزير دولة أيضا(٣٨) .

٣ — يبقى « الوفد » وقد اتصل ابراهيم عبد الهادى ببعض رجالاته « زكى العرابى وعبد السلام فهمى جمعة » يحثهم على اشتراك الحزب الكبير فى وزارته ، وبعد المشاورات رأى الوفد عدم الاستجابة للدعوة متعللا بالاسباب الاتية :

١ — أنه يخشى أن يترتب على ذلك التسليم ، أن تطلب الاحزاب المساواة مع الوفد ، فى تقسيم الدوائر الانتخابية .

٢ — أن تسليم الوفد بالمساواة مع الاحزاب هو نزول صريح عن دعواه بأنه صاحب الاغلبية .

٣ — أنه يخشى أيضا الا يحصل الوفد على الاغلبية بسبب ضغط حكومة رئيسها رجل حزبى ، على الناخبين .

٤ — انه يخشى أخيرا ان تصبح الوزارة قومية دائمة وبذلك لا يتمكن النحاس من تأليف وزارة وفدية خالصة وهو ما يرمى اليه الحزب الكبير فى النهاية .

وبناء على كل هذه الأسباب فقد رد الوفد على دعوة عبد الهادى باشا بأن وضع شروطا لاشتراكه فى الوزارة بأن يكون عدد الوزراء الوفديين فى الوزارة مساويا لوزراء باقى الاحزاب ، وان تتألف وزارة جديدة يرأسها رئيس وزراء محايد(٣٩) .

وقد ابدت الصحف المعادية للوفد عجبها من أن يدعو ابراهيم عبد الهادى الوفدللاشتراك فى وزارته فيكون رد الأخيراشتراط رحيل عبدالهادى(٤٠)(!) ، وهو على اى حال عجب لم يدم طويلا لأن المطلب الوفدى قد تحقق بعد شهور قليلة قضتها « الوزارة الابراهيمية » الاولى والاخيرة نفذت خلالها بعض الاهداف التى طلب منها تنفيذها وان كانت لم تنجح فى تحقيق الهدف الكبير بتشكيل الوزارة القومية .

من بين الاهداف التى نفذتها الحكومة الحملة التى شنتها لمواجهة الاخوان المسلمين والعناصر المعادية للنظام ، فقد امتدت الحملة الى الشيوعيين الى حد ان أحد الوزراء وهو رياض عبد العزيز سيف النصر بك وزير المواصلات قد ترك منصبه فى ٢٧ فبراير ١٩٤٩(٤١) لاتهام ابن أخ له بالشيوعية .

---

(٣٧) الوقائع المصرية العدد ٢ لسنة ١٩٤٩ .
(٣٨) الوقائع المصرية العدد ٣٢ لسنة ١٩٤٩ .
(٣٩) أخبار اليوم فى ١٩٤٩/١/٨ .
(٤٠) أخبار اليوم فى ١٩٤٩/١/١٥ .
(٤١) الوقائع المصرية العدد ٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

ايضا واجهت وزارة ابراهيم عبد الهادى المازق الذى كانت تعـانى منه مصر فى فلسطين والذى انتهى فى عهدها بتوقيع الهدنة الدائمة فى فبراير ١٩٤٩ .

أما الهدف الاسمى « بتوحيد الصفوف » فقـد قصر جهد الوزارة عن بلوغه ، اخطر من ذلك فان وحدة الصف التقليدية بين الدستوريين والسعديين أخذت فى التشقق .

وقد بدأ الخلاف بين الطرفين حول تقسـيم الدوائر بسبب قرب ميعاد انتخابات مجلس نواب جديد ، وقد تحول هذا الخلاف الى أزمة عندما تبين الدستوريون أن السعديين يسعون الى اجذاب عدد من الأحرار الى الهيئة السعدية لترشيحهم بعد ذلك كسعديين .

وادلى هيكل باشا بتصريحات ذكر فيها أن ما حـدث انما يمس كرامة الحزب وانه اذا سارت الوزارة الابراهيمية فى طريقها لتعديل الدوائر فان الاحرار لن يدخلوا الانتخابات الجديدة(٤٢) .

ولا شك أن هذه الخلافات قد ادت الى اضعاف الوزارة ثم الى سقوطها فى ٢٥ يولية ١٩٤٩ .

٦٣ ـ وزارة حسـين سرى الثـالثة
٢٥ يوليـو ـ ٣ نوفمبـر ١٩٤٩ :

كان اختيار القصر لحسين سرى باشا لتاليف الوزارة القومية اختيارا محسوبا حسابا دقيقا . ذلك أنه لما كانت فكرة الوزارة القومية تتحطم كل مرة على صخرة رفض الوفد لها فانه كان مطلوبا اختيار رئيس وزراء يثق فيه القصر ويقبله الوفد .

وكما يؤكد التاريخ السياسى لحسين سرى أنه كان من السياسيين موضع ثقة الانجليز فقد كان أيضـا من السياسيين الذين يثق فيهم القصر ويراهم من الرجال المفيدين فى الملمات ، ودوره فى هذا الصدد معروف على عهد وزارتيه الاولى والثانية (١٩٤٠ ـ ١٩٤٢)(٤٣) .

ثم أنه كان من الوجوه السياسية المقبولة من الوفد ، سواء لانه لم يكن فى أى وقت سياسيا حزبيا وانما ظل على استقلاله طول تاريخه ، أو لأن ماضيه لا بأس به مع الوفد فهو الذى أشار أثنـاء أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢ باستدعاء الوفد للحكم ، أو لانه كان على علاقة وطيدة باحمد عبود وفؤاد سراج الدين ، والأول ذو علاقة وثيقة بالوفد والثانى سكرتيره(٤٤) .

---

(٤٢) اخبار اليوم فى ١٩٤٩/٧/١٦ .
(٤٣) انظر الفصل الثانى من الباب الخامس .
(٤٤) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٢٨٨ .

وعلى ذلك جاء تكليفه بتشكيل الوزارة رقم ٦٣ من الوزارات المصرية ، وجاء فى نفس الوقت قبول الوفد للاشتراك فى هذه الوزارة التى تألفت على النحو الاتى :

● حسين سرى باشا	رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية والخارجية
● أحمد محمد خشبه باشا	وزيرا للعدل
● عثمان محرم باشا	وزيرا للاشغال العمومية
● محمود غالب باشا	وزير دولة
● أحمد عبد الغفار باشا	وزيرا للزراعة
● الأستاذ على أيوب	وزيرا للشئون الاجتماعية
● ابراهيم دسوقى أباظة باشا	وزيرا للاوقاف
● محمد فؤاد سراج الدين باشا	وزيرا للمواصلات
● الأستاذ مصطفى نصرت	وزيرا للتجارة والصناعة
● الدكتور نجيب اسكندر باشا	وزيرا للصحة العمومية
● الفريق محمد حيدر باشا	وزيرا للحربية والبحرية
● أحمد مرسى بدر بك	وزيرا للمعارف العمومية
● مصطفى مرعى بك	وزير دولة
● محمد زكى على باشا	وزير دولة
● حسين فهمى بك	وزيرا للمالية
● الأستاذ محمد محمد الوكيل	وزير دولة
● عبد الرحمن الرافعى بك	وزيرا للتموين
● أحمد على علوبه بك	وزير دولة
● الدكتور محمد هاشم	وزير دولة(٤٥)

وكانت الوزارة تضم على هذا النحو أربعة من الوفديين ، وأربعة من السعديين ، وأربعة من الاحرار الدستوريين ، واثنين من الحزب الوطنى ، وأربعة من المستقلين(٤٦) .

ومنذ البداية كان واضحا الإختلاف بين نظرة كل من القصر ومعه أحزاب الاقلية من ناحية وبين نظرة الوفد من ناحية أخرى .. الاختلاف بين النظريتين حول الهدف من الوزارة الجديدة .

القصر رأى أن تأليف الوزارة السرية الثالثة على الشكل القومى الذى تألفت عليه انما يستهدف تكريس هذا الشكل والابقاء على هذا التوازن الحزبى داخل الوزارة .

---

(٤٥) الوقائع المصرية العدد ٩٧ لسنة ١٩٤٩ .
(٤٦) عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ج ٣ ص ٢٨٣ — ٢٨٤ .

يؤكد هذا ، القصة التى يرويها الدكتور هيكل عن اجتماع جرى بينه وبين كل من سرى باشـــا وحيـــدر باشا وحسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة أثناء المشاورات التى جرت لتأليف الوزارة . يذكر رئيس الاحرار الدستوريين أنه قد عبر عن مخاوفه من تشكيل الوزارة الجديدة على أساس أنه لا خير فيها اذا تنافست الاحزاب التى تؤلفها فى الانتخابات . وكان رد سرى على هذه المخاوف أن سياسته الا يكون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان ، ثم تدخل حسن يوسف فى الحديث وقال : « أنا اصرح لك باسم الملك انه لن يكون لحزب اغلبية فى البرلمان »(٤٧) .

ومعنى ذلك ببساطة أن يستمر هذا الشكل الذى تضمنته وزارة سرى باقيا .. ائتلاف بين الاحزاب التقليدية التى لا يملك أى منها أغلبية مطلقة فى البرلمان . وهو ما قبلته أحزاب الاقلية ودخلت على أساسه الوزارة .

الوفد كان له رأى آخر . فقد تحقق بالوزارة الجديدة شرطاه التقليديان اللذان طالما تمسك بهما وهما تولى سياسى محايد لرئاستها مع كونها وزارة مؤقتة هدفها اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب . وبهذين الشرطين كان لابد أن يشارك فى الوزارة ليراقب اجراء الانتخابات من داخلها وليعرف من داخلها أيضا نشاطها التنفيذى ويساهم فيها لصالحه(٤٨) . وهو يرى أن نهاية هذه المشاركة سوف تكون لصالحه حتما بانتخاب مجلس نواب وفدى وتأليف وزارة وفدية .

يؤكد هذه الحقيقة أنه أثناء المشاورات التى جرت لتاليف الوزارة الجديدة حاول الدكتور هيكل أن يحصل من فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد على أى موافقة مبدئية على تقسيم الدوائر بين الاحزاب الا أن سراج الدين رفض اطلاقا تقديم مثل هذه الموافقة ، بالعكس فقد ذكر لرئيس مجلس الشيوخ « أن الوفد يأبى كل الاباء أن يتفاهم فى هذا الموضوع ، وأنه مصمم أن يرشح فى كل الدوائر ، وأن يحارب للفوز بالاغلبية المطلقة(٤٩) .

وكانت بداية الوزارة القومية على هذا النحو بداية غير مشجعة على الاطلاق ، وكانت التجربة بهذا الشكل محكوما عليها بالفشل الذى سرعان ما جاء بعد ثلاثة شهور فقط حين تحول الائتلاف الى اختلاف وحين انهارت وزارة سرى الثالثة لتفسح الطريق لعودة الوفد الاخيرة .

---

(٤٧) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ج ٢ ص ٣٤٧ — ٣٤٨ .
(٤٨) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٢٩٠ .
(٤٩) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ج ٢ ص ٣٤٧ .

الباب الخامس

الفصل السادس

عودة الوفد الأخيرة
١٩٤٩ — ١٩٥٢

تشير المفكرات غير المنشورة للاستاذ حسن يوسف الذى كان رئيسا للديوان بالنيابة وقت استقالة الوزارة السرية الثالثة فى نوفمبر ١٩٤٩ ، الى بعض الملابسات التى أحاطت بهذه الاستقالة التى تعتبر فى الواقع نقطة التحول الرئيسية فى عودة الوفد الى الحكم فيما أسميناه « عودة الوفد الاخيرة » فقد نشأ فى القصر اتجاهان كل منهما كان يتبنى سياسة معينة نحو الوزارة ، وكان لكل منهما اعتباراته فى السياسة التى نبناها .

ـ الاتجاه الأول .. كان أصحابه « المسئولين فى الديوان » والذين ظلوا فى متابعتهم لتلك السياسة التى وضعها كل من أحمد حسنين وعلى ماهر بالرغم من أختلاف أساليب الرجلين .

تتمثل السياسة المذكورة فى النظر للوفد باعتباره المنافس الشعبى للقصر وبالنظر لخطورة استيلاء الحزب الكبير على الوزارة على أساس أن هذا الاستيلاء على ضوء التجارب السابقة كان يؤدى دائما الى السعى للانتقاص من سلطات الملك .

وانطلاقا من هذه النظرة فقد كان رجال الديوان لا يقبلون على ترشيح الوفد لتولى الوزارة الا تحت ضغوط لا يستطيعون مقاومتها .

دخل على هذه السياسة بعض التعديل منذ عام ١٩٤٦ بما اسماه رجال الديوان « الوزارة القومية » والذى لم يكن فى حقيقته سوى محاولة لتقليل حجم الوفد أو ما يمكن تسميته بالمصطلحات الحديثة « احتواء الوفد » .

ومثل هذه السياسة تحقق أكثر من هدف .. استمرار سيطرة القصر على الوزارة ، تقليم أظافر الوفد ، امتصاص الغضب الشعبى الذى أخذ يعبر عن نفسه بمختلف وسائل التعبير فى تلك الفترة .

وقد رأى رجال الديوان فى وزارة حسين سرى ، ثم ما افترض من اجرائها لانتخابات يترتب عليها مجلس نواب متوازن ، على حد تعبير مفكرات حسن يوسف رأوا فى كل ذلك ما يحقق سياستهم « المعدلة » نحو اشتراك الوفد فى الوزارة(١) .

ـ الاتجاه الثانى تزعمه المستشار الصحفى للملك والمستشار الاقتصادى للخاصة الملكية ومجموعة من الموظفين اللصيقين بالملك ممن يمكن أن نسميهم « بالموظفين غير المسئولين » وكان واضحا أن أصحاب هذا الاتجاه قد كسبوا أرضا واسعة لدى الملك خلال السنوات التى تلت وفاة أحمد حسنين .

---

(٣٣) مفكرات حسن يوسف ـ المصدر السابق .

وبالنسبة لهؤلاء « كمركز تأثير » فى القرارات الملكية ظل يزداد نفوذهم عاما بعد آخر ، فقد تحكم قبل أى شىء فى مواقفهم الرغبة فى تحقيق مصالح محدودة دون الالتزام بسياسة وطنية عامة .

على اى الأحوال ففى تلك القضية .. قضية الوزارة القومية تبنى « الموظفون غير المسئولين » سياسة مختلفة عن سياسة « الديوان » متأثرين فى ذلك بمجموعة من الاعتبارات :

١ — ما ارتأته دار السفارة البريطانية آنذاك من اصطناع وتكلف فى الوزارة (القومية) التى الفها سرى باشا ، وفى اجراء انتخابات متوازنة .

والواضح أن الجانب البريطانى الذى كان يتوق الى اقرار علاقاته بمصر على أسس جديدة من التحالف كان يرى أن الوزارة الوفدية ستكون أقدر أطراف السياسة المصرية على ارساء هذه الاسس ، مما يختلف معه الموقف لو كان فى السلطة وزارة ائتلافية تتنازعها اسباب الخلاف والوان المزايدة .

٢ — ان هذا الجناح من رجال القصر كانوا من رجال الاعمال أكثر منهم رجال بلاط تقليديين ، ثم انه على الجانب الاخر وفى نفس الوقت كان يزحف الى زعامة الوفد نفس الطراز من الرجال أصحاب المصالح . وقد ترتب على ذلك أن ظل التقارب والاتصالات تزداد بين الطرفين .. الموظفين غير المسئولين فى القصر والزعامة الوفدية اليمينية الجديدة ، فقد كان كلاهما يتحدث لغة واحدة .

٣ — انهم رأوا أن تغييرا وزاريا قد يترتب عليه عودة الوفد الى السلطة سيكون ذا فائدة للقصر أكثر مما يمكن أن يشكل خطرا عليه .. ويكفى فى هذا الصدد ما يمكن أن ينتج عن تكوين وزارة وفدية من امتصاص الغضب الشعبى المتزايد ضد القصر .

وبالنظر الى كل هذه الاعتبارات ، وبعد اتصالات جرت بين كل من كريم ثابت وسراج الدين وتشابمان أندروز وسرى باشا رأىجميع الأطراف أنتجربة « الوزارة القومية » قد آن لها أن تنتهى ونجح جناح « الموظفين غير المسئولين » فى اقناع الملك بهذا الرأى(٢) .

٦٤ — وزارة حسين سرى باشا الرابعة
٣ نوفمبر ١٩٤٩ — ١٢ يناير ١٩٥٠ :

يتحدث عبد الرحمن الرافعى وكان أحد وزراء الوزارة السرية الثالثة عن استقالة هذه الوزارة فيقول انه « عندما ثار الخلاف فى هذه الجلسة (جلسة مجلس الوزراء المنعقدة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩) بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على تحديد دائرة من دوائر المنوفية — وكان ممكنا حسم الخلاف

---

(٢) مفكرات حسن يوسف — المصدر السابق .

فى الجلسة ــ ترك حسين سرى ثورة المناقشة تزداد عنفا ولم يرجع الى مجلس الوزراء ليفصل فى هذا الخلاف المحدود ، بل وقف غاضبا وخاطب الوزراء فى عنف وشدة قائلا : « سأعرض الامر على جلالة الملك » .

ويستطرد الرافعى فى رواية قصة استقالة الوزارة السرية فيقول « لم يكد سرى يغادر اجتماع مجلس الوزراء حتى قصد توا الى السراى الملكية ، وقدم استقالته ، فعهد اليه الملك فى الحال بتأليف الوزارة فألفها على الفور ، ولم تنقض ساعتان على المناقشة الطارئة التى حدثت بين الوزير الوفدى والوزير الدستورى حتى كانت الوزارة المحايدة قد تم تأليفها »(٣) .

ويعجب الرافعى ، كما قد يأخذ العجب بتلابيب المؤرخ خاصة ، اذا ما لاحظنا ذلك التناقض بين الوعد الذى كان كل من سرى وحسن يوسف قد قطعاه على نفسيهما نيابة عن الملك للدكتور هيكل بأن تبقى الوزارة القومية لتأتى بمجلس نواب متوازن ينتج عنه تأليف وزارة قومية جديدة(٤) ، وبين الموقف الجديد لكل من سرى باشا والقصر . الا أن هذا العجب لا يلبث أن يتبدد على ضوء تفسير الموقف بالنظر للصراع السياسى الذى كان قائما آنذاك بين جناحى القصر .

وقد تألفت وزارة سرى المحايدة على الشكل الآتى :

- حسين سرى باشا — رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية
- صليب سامى باشا — وزيرا للتجارة والصناعة
- محمد حسن العشماوى باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- حسين عنان باشا — وزيرا للزراعة
- الفريق محمد حيدر باشا — وزيرا للحربية والبحرية
- الدكتور محمد هاشم — وزير دولة
- محمد المفتى الجزايرلى بك — وزيرا للأوقاف
- محمد عبد الخالق حسونه باشا — وزيرا للشئون الاجتماعية
- عبد الشافى عبد المتعال بك — وزيرا للمالية
- الدكتور ابراهيم شوقى بك — وزيرا للصحة العمومية
- محمد على راتب بك — وزيرا للتموين
- مصطفى فهمى باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- سيد مصطفى باشا — وزيرا للعدل
- محمد على نمازى باشا — وزيرا للمواصلات(٥)

---

(٣) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ٢٨٧ .
(٤) أنظر الفصل السابق .
(٥) الوقائع المصرية العدد ١٤٠ لسنة ١٩٤٩ .

وكان معروفا منذ البداية أن الوزارة السرية الرابعة قد تشكلت بهدف محدد وهو اجراء الانتخابات وتأليف وزارة جديدة تعبر عن الرأى الشعبى وهو ما تضمنه الأمر الملكى لحسين سرى بتأليف الوزارة وجواب الأخير على هذا الأمر .

فقد جاء فى الأمر الملكى رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٩ بتكليف حسين سرى بتأليف الوزارة ما نصه « نكلفكم بتأليف وزارة تركز الجهود لمواجهة الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد ، وتقوم باجراء الانتخابات لتعرف رأى الشعب »(٦) ، وجاء فى جوابه مانصه « وانى يا مولاى لشديد الادراك لعظم المهمة الملقاة على عاتقى من ضرورة اجراء انتخابات حرة فى جو من الأمن والنظام وتيسير مهمة الناخبين للقيام بواجبهم فيعطون أصواتهم لممثليهم الحقيقيين من غير ضغط أو اكراه ، وبهذا يكون مجلس النواب القادم خير ممثل للأمة تمثيلا صادقا »(٧) .

وقامت الوزارة بمهمتها المنتظرة باجراء الانتخابات فى ٣ يناير عام ١٩٥٠ الا أنها فى خلال الشهرين اللذين انقضيا بين تأليفها وبين الانتخابات قد تصرفت بما لايدع مجالا للشك أن الوفد قادم ..

وزير من أعضاء هذه الوزارة هو وزير التموين كرس الفترة القصيرة التى قضاها فى الوزارة فى اجراء تحقيقات تناولت أحد الوزراء السعديين ، واخذت الصحف ــ الوفدية خصوصا ــ تنشر أنباء هذه التحقيقات بطريقة يستخلص منها أن السعديين كانوا السبب فيما حاق بالبلاد من الغلاء(٨) .

وزير آخر قام أثناء المعركة الانتخابية بجولات فى بعض الدوائر التى اشتد عليها التنافس بين الأحزاب ، وكان يصرح باسم الحكومة أحيانا وباسم القصر أحيانا ، بتوجيهات شجعت الناخبين على أيثار الوفد على من عداه من الأحزاب(٩) .

رئيس الوزراء نفسه سرى باشا ، يقول عنه الدكتور هيكل فى مذكراته ، أنه يوم الاقتراع دخل الى المركز الانتخابى المسجل فيه اسمه لينتخب المرشح الوفدى ، وبصوت عال(١٠) .

ولكن كل ذلك لا يعنى أن الوفد ما كان ليفوز لو لم تسانده الوزارة السرية ولكن يعترف زعماء الوفد أنفسهم انهم لم يكونوا يتوقعون الفوز بالأغلبية الساحقة التى تم لهم الفوز بها .

---

(٦) الوقائع المصرية ــ العدد السابق .
(٧) الوقائع المصرية ــ العدد السابق .
(٨) عبد الرحمن الرافعى ــ المصدر السابق جـ ٣ ص ٢٩٠ .
(٩) مذكرات حسن يوسف ــ المصدر السابق .
(١٠) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ ص ٣٥٠ .

وبالاضافة الى تأييد الوزارة ، وبالاضافة الى ان الوفد قد استمر أقوى الأحزاب التقليدية القائمة وأكثرها شعبية ، فقد عاونت اسباب أخرى فى صنع الفوز الوفدى الساحق .

الاخوان المسلمون والشيوعيون قدموا كل معونة للوفد فى معركته الانتخابية ، وقد رأوا أن التخلص من حكم احزاب الاقليات الذى عانوا فى ظله ما عانوا واجب مقدس يجب أن يبذلوا كل جهد لاتمامه .

رجال الادارة ، وبينهم وبين حكومات احزاب الاقليات ، وبالذات السعديون منهم ، ثأر نتج عن عدم استجابة هذه الحكومات لمطالبهم .. وقف هؤلاء بدورهم ضد هذه الأحزاب(١١) ..

وجاء الفوز الوفدى الساحق فى ظل كل هذه الظروف حين ظفر الوفد بـ ٢٢٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ التى حصل على بقيتها المستقلون (٣٠) والسعديون (٢٨) والأحرار (٢٦) والوطنيون (٦) واشتراكى واحد (١٢) .

ولم يبق بعد ذلك الا أن يشكل النحاس وزارته السابعة .

٦٥ ـ وزارة مصطفى النحاس باشا السابعة ١٢ يناير ١٩٥٠ ـ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ :

انزعج القصر أيما انزعاج ليس لحصول الوفد على أغلبيته بين النواب الجدد فانه كان يعلم بذلك بل انه كان ضمن المساهمين فى التوصل الى هذه النتيجة .. انما كان مصدر انزعاج الملك أن تكون الأغلبية كبيرة على هذا القدر .

ولاشك أن هذا الانزعاج قد دفع الملك الى التعجيل بتعيين « حسين سرى » رئيسا للديوان ، وكان المنصب لا يزال خاليا بعد تعيين ابراهيم عبد الهادى رئيسا للوزارة ، وذلك ليواجه معه الموقف المترتب على وجود مجلس نواب ذى أغلبية وفدية ساحقة .

على الجانب الآخر كان هناك الوفد ، وقد ظل على عهد وزارته الجديدة والأخيرة التى شكلها النحاس يقدم تنازلا وراء آخر للملك مما سنبينه فى دراسة العلاقة بين الطرفين بعد تشكيل الوزارة ، ولعل هذه التنازلات المتوالية هى التى طمأنت الملك فاروق وجعلته يرى أنه لم يكن هناك من الأسباب ما يدعوه الى كل ذلك التخوف الذى أبداه مع تشكيل مجلس النواب مما دعاه الى ابعاد سرى باشا عن رئاسة الديوان ولم يكن قد انقضى عليه فى هذا المنصب اكثر من شهرين .

---

(١١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ج ٣ ص ٢٩٠ .
(١٢) المصدر السابق ص ٢٩١ .

وقد حصل القصر على أول تنازل من الوزارة أثناء المشاورات التى جرت لتأليفها . فقد أصر الملك على تعيين الفريق محمد حيدر باشا وزيرا للحربيــة اســتمرارا لــه فى نفس المنصب الذى ظل يشـغله منذ ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

وكانت التقاليد الوفدية لا تسمح بأن تتضمن وزارة يؤلفها الوفد وزيرا غير وفدى ، وبدلا من أن يصر النحاس على التمسك بهذه التقاليد فانه قد تنازل بالموافقة على انشاء منصب جديد هو منصب القائد العام للقوات المسلحة بدرجة وزير وله حق الاتصال المباشر برئيس الحكومة وتعيين حيــدر فى هــذا المنصب . ويعلق « محمد زكى عبد القــادر » على ذلك التنازل فيقــول « كان هذا التعيين خسارة أخرى وخسارة خطيرة من وجهة النظر الدستورية »(١٣) .

ويعلق آخر ممن اهتموا بالكتابة عن تاريخ نفس الحقبة بأن الوزارة بهذا قد « احتفظت بحقها الدستورى من الناحية الشكلية ولكنها تنــازلت عن هذا الحق من الناحية الموضوعية ، وتخلت بهذا عن أحد التقاليد الثابتة للوزارات الوفدية وهو الاستمساك بحقها الدستورى فى اختيار من يتولون المناصب الكبرى(١٤) » .

وقد تشكلت الوزارة النحاسية السابعة بعد هذا التنازل المبدئى على النحو الآتى :

- مصطفى النحاس باشا — رئيسا للوزراء
- عثمــان محــرم باشــا — وزيرا للأشغال العمومية
- على زكى العرابى باشا — وزيرا للمواصلات
- عبد الفتاح الطويل باشا — وزيرا للعدل
- محمد فؤاد سراج الدين باشا — وزيرا للداخلية
- الأستاذ أحمــد حمــزه — وزيراً للزراعة
- الأستاذ مصطفى نصرت — وزيرا للحربية والبحرية
- الأستاذ محمود سليمان غنام — وزيرا للتجارة والصناعة
- الأستاذ محمد محمد الوكيل — وزيرا للاقتصاد الوطنى
- الدكتور أحمــد حسين — وزيرا للشئون الاجتماعية
- مرسى فرحات بك — وزيراً للتموين
- يس أحمــد باشــا — وزيرا للأوقاف
- عبد اللطيف محمود بك — وزيرا للصحة العمومية
- الأستاذ ابراهيم فــرج — وزيرا للشئون البلدية والقروية
- الدكتور حــامد زكى — وزير دولة

(١٣) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور (الطبعة الثانية ١٩٧٣) ص ١٧٨ .
(١٤) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٤ ص ٣٠٩ .

● محمد صلاح الدين بك — وزيرا للخارجيــة
● الدكتور طــه حســين — وزيرا للمعارف العمومية
● الدكتور محمد زكى عبد المتعال — وزيرا للمــالية(١٥)

ويعلق « طارق البشرى » على هذا التشكيل فيقول انه لم يكن كلا منسجما وان الغلبة فيه كانت للجناح اليمينى ــ المعتدل فى وفديته والذى قاده فؤاد سراج الدين وان كان فيه من شباب الوفد القديم من كان لا يزال محتفظا بتقاليد الدعوة الوفدية فى العمل من أجل الاستقلال والدســتور كسليمان غنام وابراهيم فرج ومحمد صلاح الدين .

ويلاحظ نفس الكاتب ان الوزارة لم يدخلها احــد من الجيــل الوفدى الجديد وان كانت دخلتها عناصر لم تكن من الوفد أصلا ولا عرفت كشخصيات سياسية ، وانما روعى فى اختيارهم ما رآه مشكلو الوزارة فيهم من كفاية علمية أو فكرية يواجه بها مطلب الجماهير فى التجديد والاصــلاح الاجتماعى مثل زكى عبد المتعال والدكتور أحمد حسين وحامد زكى .

ويستطرد البشرى ليسجل أكثر من ملاحظة على هذا التشكيل :

أولاها : ان الوزارة قد عزفت بهــذا عن دعوة التجديد الحقيقية يحملها بعض التيارات المتقدمة من رجال الحزب نفسه ، مكتفية بواجهة التجديد فحسب .

ثانيتها : ان الوزارة أرادت بالاســتعانة بهذه العناصر الخارجيــة حديثة الارتباط بالحزب أن تؤكد طابعها الوفدى المعتدل .

ثالثتها : ان الوزارة حملت بهذا بذور التفكك بين اتجاهين فى قيادة الحزب وبين عناصر لم تلتحم بالوفد من قبل(١٦) .

يتفق كافة من أرخ للوزارة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠ ــ ١٩٥٢) ان وفد الخمسينيات ليس هو وفد العشرينيات أو الثلاثينيات أو حتى الأربعينيات .

ولعل أهم مظاهر التغيير التى اعترت الوفد تتمثل فى مظهرين :

١ ــ ظاهرة التشرذم أو الانشطار بين اليمين واليسار ، وهى ظاهرة تفشت فى الحزب الكبير على مختلف المســتويات .. مســتوى الوزارة أو مستوى التنظيمات الحزبية .

ويصف « محمد زكى عبد القادر » هذه الظاهرة فيسجل انه « لأول مرة فى تاريخ الوفد ، نشرت مساجلات بين أعضاء منه ، ونشرت مقالات تحمل على سياسة الوفد وتصيبها بما يشبه وخز الابر من وفديين لا شك فى أمانتهم وماضيهم .

---

(١٥) الوقائع المصرية ــ العدد ٧ لسنة ١٩٥٠ .
(١٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٣٠٧ ــ ٣٠٨ .

« وبدأ هذا الخلاف فى كل منظمات الوفد ، فى الهيئة الوفدية وفى الشباب الوفدى وفى اللجان القومية ، ووضح أن الأمور تسير داخل الوفـــد ، لا فى طريق التكتل ولكن فى طريف التفكك(١٧) .

٢ ــ ظاهرة المهادنة الكاملة للقصر مما جعل الكتاب المعاصرين يطلقون على وزارة الوفد الأخيرة بانها « وزارة الاستسلام للملك »(١٨) .

ويفسر الوفد مجاملاته المستمرة للملك وارضاء طلباته وتنفيذ ما يستطيع منها .. يفسر ذلك بأنه كان ينوى الغاء المعاهدة .. وكان يعلم ان الملك لن يرضى عن هذه الخطوة .. ولمـــا كان لا يجرؤ على اقالة الوزارة بسبب محاربتها الانجليز فانه ســيعمد ولا شك الى التمحك فى أى أزمة داخلية لاخراج الوزارة وتفويت فرصة الغاء المعاهدة . لذلك قرر الوفد أن يتجنب أى أزمة داخلية مهما كان الثمن(١٩) .

ويفسر « أحمد بهاء الدين » هذه السياســـة الوفدية الجديدة تفسيرا آخر فيقول « ان بنيان الوفد القديم كان يتحلل تدريجيا . وان هـــذا التحلل اتاح للعناصر الغريبة عنه أن تتسرب اليه .. كما يتسرب المـــاء الى شقوق الجدار حتى يهوى متصــدعا .

ويتناول الأوضـــاع التنظيمية للحزب الكبير التى اتاحت لهذه العناصر أن تتسرب اليه وما نتج عن ذلك من مصلحة لقيادته جعلت « البقاء فى الحكم فى ذاته غاية » ، ويخرج من هذا ان الوفد قد أصبح « طبعة شعبية من حزب السعديين ، أو الأحرار الدستوريين »(٢٠) .

***

ومن هذا المنطلق ، وفى اطار العلاقة بين الوزارة الوفدية والملك ، توالت وتعددت درجات تنازلات الوزارة للملك ..

جانب من هذه التنـــازلات كان ميــدانه القصر .. مثـــال ذلك تعيين « حافظ عفيفى » رئيسا للديوان ، دون علم الوزارة أو استشارتها(٢١) .

مع ذلك فان الوزارة لم تحتج على تعيين حافظ عفيفى ، على الأقل ، كما احتجت قديما على تعيين على ماهر . ولم تغير خطتها فى مهادنة القصر ومحاولة « مسايرته ومساومته وارضاء طلباته(٢٢) » .

فى نفس الميدان ايضا صدر قانون « أنبــاء القصر » فى عهـــد الوزارة النحاسية ، ويصفه « محمد زكى عبد القادر » بأنه قانون مخـــالف للدستور

---

(١٧) محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ص ١٨٧ .
(١٨) جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم ص ١٣٧ .
(١٩) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ص ٤٢ .
(٢٠) المصدر السابق ص ٤٣ .
(٢١) مذكرات حسن يوسف ــ المصدر السابق .
(٢٢) احمد بهاء الدين : المصدر السابق ص ١٨٩ .

مخالفة صريحة ، فقد حظر نشر أنباء القصر الا باقرار من السلطات المختصة « وكيف يقبل ان تحجب أنباء الملك عن الشعب ، والملك سلطة دستورية لابد أن يعرف الشعب أخبارها »(٢٣) .

ووصل الأمر بالوزارة الوفدية الى أن شرعت من خلال أحد النواب الوفديين فى تقديم مشروعات قوانين ثلاثة أحيلت بالفعل الى اللجان البرلمانية . لولا الثورة الشديدة التى واجه بها الرأى العام هذه القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، لنجح القصر فى تنفيذ مأربه من خلال حكومة الوفد(٢٤) .

ومن علامات استخداء الوزارة للملك ، انها أقالت شيخ الجامع الأزهر من منصبه ، دون سؤال أو استجواب لما نسب اليه من قوله « تقتير هنا واسراف هناك » وما أن أطلع الملك على حديث الشيخ مع مجلة آخر ساعة حتى أمر بعزله فورا .. وكان الشيخ عبد المجيد سليم باجماع أهل العلم ، الرجل الصالح فى المكان الصالح(٢٥) .

وفى ميدان (الوزارة) أصبح للقصر رأى قاطع فى تعيين الوزراء الجدد وهو أمر لم تجر عليه عادة الحكومات الوفدية السابقة ، ويؤكد الكتاب المعاصرون أن تعيين عبد الفتاح حسن وزيرا للشئون الاجتماعية قد تم « برأى السراى ، وليس برأى الحكومة وربما رحبت الحكومة بذلك ، بل أنها على التحقيق رحبت به »(٢٦) .

وفى ميدان « البرلمان » فقد نصبت الحكومة الوفدية نفسها مدافعا عن القصر وجميع تصرفاته حتى تلك التى جرت فى عهد غير عهدها .

يحدثنا الدكتور هيكل الذى كان آنذاك رئيسا لمجلس الشيوخ عن الاستجواب الذى قدمه « مصطفى مرعى » بشأن ما تناوله تقرير رئيس ديوان المحاسبة ، عن استيلاء كريم ثابت المستشار الصحفى للديوان الملكى على خمسة آلاف جنيه من أموال جمعية المواساة بالاسكندرية ، وما كان من عبث فى صفقات الأسلحة والذخائر التى اشتريت من أوروبا للجيش المصرى المحارب فى فلسطين .

ويروى لنا رئيس الأحرار الدستوريين ورئيس الشيوخ كيف أن فؤاد سراج الدين قد دافع عن تصرف كريم ثابت ، ثم ما قاله أن الوزارة قد أجرت تحقيقا فى مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة فنفى التحقيق المسئولية عن كل من كان لهم يد فى هذه المسألة(٢٧) .

---

(٢٣) محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ص ١٨٩ .
(٢٤) محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ص ١٨٩ .
(٢٥) مذكرات حسن يوسف ــ المصدر السابق .
(٢٦) الوقائع المصرية العدد ٥٦ لسنة ١٩٥١ .
(٢٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٣٥٢ .

اكثر من ذلك فان الوزارة الوفدية اخذت تدافع فى البرلمان عن تمرير قرارات تستهدف قبل أى شىء تحقيق مصالح مالية لبعض رجال القصر(٢٨).

وقد وصل الاتفاق بين الوزارة النحاسية وبين القصر فى ميدان الحياة السياسية فيما جرى فى أعقاب استجواب مصطفى مرعى باصدار عدد من مراسيم اسقاط العضوية عن ١٩ من أعضاء مجلس الشيوخ ليحل محلهم آخرون . وهى المراسيم الصادرة فى ١٧ يونية سنة ١٩٥٠ .

صحيح ان هذه المراسيم قد اتاحت للوزارة النحاسية اغلبية كانت تفتقدها فى المجلس المذكور الا أنها أتاحت فى نفس الوقت ادخال بعض الشخصيات المعروفة بولائها للقصر .

* * *

مع هذه التنازلات المستمرة كان المتصور ان تقضى الوزارة الوفدية مع القصر شهر عسل طويلا .. ولكن المتصور شىء والواقع شىء آخر .

فبالرغم من دفاع الحكومة الوفدية عن رجال الملك فى قضية الأسلحة الفاسدة الا انها تحت الضغوط الشديدة للرأى العام والصحافة قد اضطرت الى فتح باب التحقيق الذى سار حثيثا حتى وصل الى داخل القصر(٢٩) .

وكان الملك فاروق آنذاك فى رحلة الى الخارج فى صيف عام ١٩٥٠ ، ولما عاد لم يكن ليقبل ما حدث فصمم على ابعاد « عبد الفتاح الطويل » وزير العدل الى وزارة أخرى ، هى وزارة المواصلات(٣٠) .

ولا شك أن مثل هذا الحدث كانت له أسوأ النتائج على العلاقات بين القصر والوزارة الوفدية حيث خلف جرحا غائرا فى هذه العلاقات .

مسألة أخرى هى مسألة « تشريعات الصحافة » كانت بدورها سببا من أسباب سوء العلاقات بين الملك والوزارة النحاسية .

ففى أواخر ١٩٥١ تقدم النائب الوفدى اسطفان باسيلى بتشريعات وضعها أحد رجال القانون لتقييد حرية الصحافة ، فيما يتعلق بشئون القصر .

وما ان قدم الرجل التشريعات حتى انبعثت أعنف صور المقاومة لها من بين الوفديين أنفسهم التى تزعمها الدكتور عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح

---

(٢٨) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٣١١ .
(٢٩) أحمد بهاء الدين : المصدر السابق ص ١٠١ .
(٣٠) الوقائع المصرية — العدد ٨٣ لسنة ١٩٥١ .

ويقول الأستاذ أحمد بهاء الدين أن بعض أعضاء الوزارة الوفدية كانوا يشجعون النواب على المقاومة ، ولا شك أن القصر قد علم بذلك الى حد أن أحد رجاله فى الوزارة صرح للصحف بتصريحات مشهورة جاء فيها « أن هذه التشريعات يجب أن تطبق فى مصر مهما كان الأمر اذ لا يمكن ان تحكم وزارة بيضاء شعبا أحمر » .

ويرد على ذلك بعض الوزراء الوفديين وبالذات وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين ليؤكد « اننى عارضت كل مشروع مقيد للحرية . وذهبت فى المعارضة الى أقصى الحدود التى ترسمها مسئوليتى كوزير ، وسأعارض كل مشروع من هذا القبيل وأذهب فى معارضته الى أبعد الحدود ، سواء فى هيئة الوزارة أو فى الهيئة الوفدية أو فى مجلس الشيوخ »(٣٢) .

وكان مثل هذا الموقف للوزارة الوفدية أو من بعض أعضائها شرخا عميقا آخر فى العلاقة بينها وبين الملك كان محتما أن تظهر آثاره بعد فترة وجيزة .

* * *

بينما كانت تجرى الأمور على هذا النحو فى علاقة الوزارة النحاسية الأخيرة بالقصر كانت تجرى على نحو آخر فى علاقة هذه الوزارة بالانجليز

فقد استأنفت الحكومة الوفدية مباحثاتها مع الجانب البريطانى بعد شهرين فقط من تشكيلها ، وقد استمرت تلك المباحثات لنحو تسعة عشر شهرا (مارس ١٩٥٠ — اكتوبر ١٩٥١) وانتهت بالغاء معاهدة ١٩٣٦ — واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان — بقرار منفرد اتخذته وزارة الوفد(٣٣) .

وقد اتخذت الوزارة هذا القرار الخطير نتيجة لمجموعة من الاعتبارات يمكن رصدها فيما يلى :

١ — ان الوفد قد استمد شعبيته من قبل من مصدرين ، أحدهما التصدى لأوتوقراطية القصر ، والثانى صلابة التعامل مع الوجود الاحتلالى وبدا فى هذا الوقت وقد فقد المصدرين سواء باستسلامه للأول أو بتاريخه الذى ظل يعيره به خصومه مع الثانى ، ونعنى هنا حادث ٤ فبراير بالذات .

ولا شك أن هذه الصورة كانت تتأكد نهائيا اذا وقف الحزب الكبير موقفا مائعا من تعثر المفاوضات الطويلة بين وزارته وبين الخارجية البريطانية ، من ثم لم يكن أمامه سوى اتخاذ ذلك « الاجراء القوى » بالغاء المعاهدة انقاذا لبعض صورته القديمة .

---

(٣٢) أحمد بهاء الدين : المصدر السابق ص ١١٢ .
(٣٣) Yatikiotis J. The Modern History of Egypt p. 369.

٢ ــ ان شهر العسل بين القصر والوزارة كان قد انتهى خلال النصف الثانى من عام ١٩٥١ بعد غضب الملك مما حدث فى قضية الأسلحة وتشريعات الصحافة .

وبدات سياسة « وخز الابر » التقليدية بين الجانبين مما يمكن تبينه من رغبة القصر فى اصدار قانون « من اين لك هذا » واصراره على تطبيق هذا القانون بأثر رجعى منذ ١٩٣٩ . وتبدو قيمة هذا الاصرار على ضوء ماكان يتردد وقتــذاك من أن بعض الوفــديين وانصــارهم قــد اثروا ثراء فاحشا من وراء استغلال النفوذ .

ولا شك ان فتور العلاقة بين القصر والوزارة قد خلق لونا من التوقع من أن اقالة جديدة للوفد فى الطريق ، وهو ما أشارت اليه احدى الصحف فى سبتمبر ١٩٥١ من أن « ولاة الأمور يبدون رغبــة صــادقة فى اصــلاح شامل كامل يتناول كل شىء »(٣٤) .

وكان من الطبيعى واحتمال الاقالة يلوح فى الأفق أن تمضى الوزارة فى طريقها الى نهايته فلم يعد ثمة ما تحرص عليه ، ذلك أنها اذا خرجت بعد الغاء المعاهدة تخرج بثوب بطولة وطنية افتقده الوفد منذ وقت غير قصير ، بل ان هناك احتمالا آخر بعد هذا العمل وهو أن يبقيها القصر فى السلطة لتتحمل تبعات مسئولية عملها .

٣ ــ ان الوفد اخذ فى الانزعاج نتيجة لأن مناخ الحرية السياسية الذى وفرته للشعب وزارته الأخيرة قد أتاح للحزب الكبير أن يتبين ان القوى السياسية العقائدية قد نمت نموا هائلا وان شعبيته التقليدية قد أصبحت موضع تساؤل بل تساؤلات .

وبالادراك لهذه الحقيقة لم تر الوزارة الوفدية الأخيرة من طريق سوى ان تضرب « ضربة وطنية كبرى » تمكنها من أن تســتعيد بها بعضا من شعبية الوفد التى فقدها لحساب تلك الجماعات العقائدية أو على الأقل أن يستبقى ما لديه من شعبية .

يضــاف الى ذلك الاعتبارات الوطنية مما يمكن أن ندخله فى حســاب العلاقات المصرية البريطانية على وجه العموم .

* * *

أغفلت الوزارة الوفدية فى اتخاذها لقرارها المشهور بالغاء المعاهدة النتائج التى يمكن أن تترتب على هذه الخطوة ..

---

(٣٤) اخبار اليوم فى ٨ سبتمبر ١٩٥١ .

١ ــ بينما أرادت بهذا العمل كسب أرض من التى فقدتها من رصيدها الشعبى لحساب الجماعات السياسية الجديدة (الاخــوان والشيوعيون والاشتراكيون) تسير الأمور على نحو يتناقض مع ما ارادته . .

ذلك أن موجة المد الوطنى التى ارتفعت على نحو هائل فى أعقــاب الغاء المعاهدة قد وجدت فيها هذه الجماعات الجديدة مناخا ملائما لمزيد من بث دعواتها ، كما ان أعمال الكفاح الوطنى التى بدأت فى منطقة القناة ضد الوجود البريطانى كانت سبيلا ملائما لتأكيد هذه الجماعات لوجودها من خلال اشتراكها فى تلك الأعمال ، واتاح ذلك مزيدا من الفرص للاخوان والشيوعيين والاشتراكيين بتنمية قواهم وتنظيمها .. وجاءت بذلك الرياح على غير ما اشتهت سفينة الوفد (!) .

٢ ــ بالنسبة للجانب البريطانى فبينما أرادت الوزارة النحاســية أن تفرض واقعا جديدا يتحرك من منطلقه المفاوض المصرى ويعطى ميزة لهذا المفاوض فقد تداعت الحوادث فى أعمال عنف بين القوات البريطانية فى القناة وبين الجانب المصرى بدأ معه العجز التام لحكومة الوفد ، وقــد كشف هذا العجز فى نفس الوقت عن قصور ساسة الوزارة حيــال القضية الوطنيـــة .

وقد تعددت مظاهر العنف من الجانب البريطانى .. بين الحجر على حرية بعض المواطنين المصريين بحجة أو باخرى ، وبين دخول القوات البريطانية لمدن القناة واحتلال بعض مناطقها .. الا انها قد وصلت الى مداها بالمذبحــة التى أجروها فى قــوات بلوكات النظام فى مبنى محافظة الاسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

وكان لهذه المذبحة ردود فعل واسعة كان اخطرها ما حدث فى القاهرة فى اليوم التالى (٢٦ يناير) من احراق عدد من المؤسسات والبنايات فيما هو معروف (بحريق القاهرة) والذى كان بمثابة نقطة النهاية لعودة الوفد الأخيرة ، كما كان بمثابة بداية الاحتضار للنظــام كله ، وهو ما عبر عنـــه أحد الكتاب الغربيين بقوله « ان النظام القديم قد احترق مع شبرد »(٢٥) !

---

(٢٥) Issawi, Charles : Egypt af Mid Century (London 1954) p. 271.

الباب الخامس

الفصل السابع

وزارات الاحتضـــار

٢٧ يناير ١٩٥٢ ـــ ٢٣ يولية ١٩٥٢

أكد ما حدث خلال يومى ٢٥ و ٢٦ يناير ١٩٥٢ العجز الكامل « للنظـام القديم » فى مصر .

والواقع أن بوادر هذا العجز كانت قد بدت بعد الحرب العالمية الثانيـة وظلت تتأكد عاما بعد عام حتى انكشفت السلطة نهائيا فى شـتاء ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ واصبح مؤكدا أن النظام قد تسيب وانه فى انتظار احدى القـوى السياسية الجديدة لتنقض عليه وتنهى استمراره الذى اصبح عبئـا على الأمـة .

ويتأكد انكشاف السلطة وتسيبها مما جرى خلال الشهور القليلة بين حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبين انتفاضة الجيش فى ٢٣ يوليو من نفس السنة .

فقد ظلت حركة الوزارات فى عهد الملك فاروق تقوم على قاعدة اذعانه لضغط من الشعب أو من الاحتلال ، لترك الوزارة للوفد ثم اقالة الوزارة الوفدية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٤ ـ ١٩٥٢) الا أنه كان كل مرة يلجأ فيها الى سلاح الاقالة يكون مستعدا لمـا بعد ذلك .. وكان هذا الاستعداد فى العـادة يتمثل فى تشكيل وزارات من الأحزاب أو من الشخصيات الكبيرة اللاوفدية .. بمعنى آخر فقد كان هناك على أى الأحوال بديل للوفد .. ليس بنفس قوته ولكنه يستطيع بوسيلة أو بأخرى استقطاب جانب من الرأى العام .

فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ كانت سلطة القصر قد وصلت الى طريق مسدود ذلك انه مع اقالة الوزارة الوفدية فى اليوم التالى تذرعا بأن « جهد الوزارة قد قصر عن حفظ الأمن والنظام »(١) .. مع هذه الاقالة لم يكن ثمة بديل ، ولأكثر من سبب .

البديل التقليدى بائتلاف من احزاب الأقليات (السعديون ـ الدستوريون الوطنيون ـ الكتليون) أصبح بلا قيمة ، ولعديد من الاعتبارات .

من هذه الاعتبارات أن تلك الأحزاب كانت قد انتهت من الناحية الواقعية خلال تلك الحقبة ، ذلك أن الجانب الشعبى الذى ظلت تحاول اجتذابه من الوفد كانت قد فقدته تماما ، اذ كانت شعبية الوفد نفسه تتآكل يوما بعـد آخر خلال تلك الحقبة .

اعتبار آخر .. أن تلك الأحزاب قد احرقت مركبها الوحيد الذى كان سبيلها للوصول الى شاطىء الوزارة .. ونعنى به القصر .

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٢٠ لسنة ١٩٥٢ .

ففى أعقاب عودة الملك من رحلته الى الخارج فى صيف ١٩٥٠ تقدم له زعماء المعارضة بكتاب مشهور كان من أصرح ما قيل للملك فاروق(٢) ، فقد تضمن اشارة الى افساح مكان « فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساءوا النصح وأساءوا التصرف » كما تضمن القول بأن « النظام النيابى قد أضحى حبرا على ورق » وأخيرا لوح بتهديد بأن « احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته الى حد . واننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد الى افلاس مالى وسياسى وخلقى » .

ويقول الدكتور هيكل فى مذكراته أن الملك قد غضب غضبا شديدا على أولئك الذين وقعوا هذا الكتاب ، وانه قد احتفظ بأسمائهم فى حافظته يخرجها بين الحين والآخر . . حتى لا يغفر لهؤلاء أبدا(٣) .

من ناحية أخرى فان بديلا آخر غير البديل التقليدى لم يجده القصر أو بالأحرى لم يكن بالامكان أن يرتضيه .

كان « البديل الآخر » خلال تلك المرحلة يتمثل فى هذه القوى النامية والتى أخذت تمد تأثيرها بين صفوف الشعب لتصبح من أهم مراكز الضغط فى ميدان السياسة المصرية ، نقصد بها الجماعات العقائدية .. الاخوان والشيوعيين والاشتراكيين ، باعتبار أن المعارضة الأساسية للوزارة الوفدية الأخيرة قد نبعت من بين صفوف هؤلاء .

ومن الواضح أن السراى قد نظرت للجماعات السياسية العقائدية بعد أن نما عودها على هذا النحو ليس من منطلق قدرتها على معارضة الوفد فى وزارته الأخيرة وانما من طبيعة هويتها باعتبارها جماعات ضد النظام القائم(٤) .

* * *

من هنا جاء الطريق المسدود الذى واجهته الوزارة فى مصر بعد اقالة الوزارة النحاسية السابعة . فقد شهدت الفترة القصيرة التى تلت هذه الاقالة أربع وزارات تكونت من المستقلين أو من المعروفين بأنهم من رجال القصر .

ومثل هذا النوع من الوزارات عرفته السياسة المصرية كوزارات انتقال بين عهد وآخر . . عهد الوفد وعهد غيره .

وحقيقة أن تلك الوزارات قد جاءت بعد عهد وفدى ولكن ماذا بعدها .. وهنا سد الطريق وبلغ التخبط أشده ولم يكن بد من احتضار النظام وهو ما يؤرخه عهد الوزارات الأربع .

---

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٢ ص ٣٥٨ ــ ٣٦٠(نص الكتاب).
(٣) نفس المصدر صفحة ٣٦٧ .
(٤) مذكرات حسن يوسف ــ المصدر السابق .

بعد تعيين الدكتور حافظ عفيفي باشا رئيسا للديوان الملكى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ فان الانقسام فى داخل القصر بين « جماعة المسئولين فى الديوان » وجماعة « الموظفين غير المسئولين » كان قد بلغ مداه .

ويميل بعض المؤرخين الى اعتبار هذا التعيين بداية لعمل القصر من أجل تصفية الكفاح الوطنى المتزايد فى منطقة القناة والذى لم يلبث أن تحقق بالفعل بعد حريق ٢٦ يناير الا أن الحقيقة التاريخية تقول شيئا آخر ..

فقد أدلى حافظ باشا بحديث للأهرام فى ١١ ديسمبر ١٩٥١ — اى قبل تعيينه بأسبوعين — قال فيه أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت اغراضها واصبحت غير ذات موضوع .

ولعل فى شهادة الدكتور حافظ عفيفى أمام محكمة الغدر فى مايو ١٩٥٣ ما يلقى كثيرا من الضوء حول هذا الأمر . وكان رئيس المحكمة يردد قوله « أنتم تشهدون للتاريخ » — قال حافظ باشا « أنا لم اعين رئيسا للديوان باختيارى وانما صدر مرسوم بتعيينى قبل أن يؤخذ رأيى . ولكن نيل لى قبلها بسنة عن ترشيحى لهذا المنصب وقلت أنى مستعد لأى خدمة بشرط أن أمكن من تأدية واجبى . وقبل التعيين بثلاثة أيام قيل أن الملك يرغب فى مقابلتى ولكن الملك لم يقابلنى .. وأبلغنى حسن يوسف تليفونيا بتعيينى . ولما سأله رئيس المحكمة عن السر فى اختياره قال « أنا لم أفهم السر فى هذا الاختيار » فقال رئيس المحكمة أن حسن يوسف قرر أن الملك أراد — والوفد فى الحكم — أن يستعين بشخصية قوية فى الديوان فكان تعليق حافظ باشا « أن الملك لم يستفد من هذه الشخصية ولم يمكنها من عمل أى شىء .. وأخيرا قال انه أبعد عن بنك مصر ليحل محله الياس اندراوس ، مستشار الخاصة الملكية(٥) .

على أى الأحوال يمكن القول أن « حافظ عفيفى » كان أقوى رجل يتولى منصب رئيس الديوان بعد أحمد حسنين .. ولسنا هنا بصدد تقييم شخصية « حافظ عفيفى » وللرجل ماض سياسى طويل فى الكفاح الوطنى وأنما نرغب فى التأكيد بأن ترأسه للديوان الملكى خلال تلك الحقبة قد أضفى على الصراع الذى نشب بين جناحى القصر ، والذى سبقت الاشارة اليه فى الفصل السابق ، حدة واضحة ، وقد انعكست هذه الحدة على الوزارة .. بل يمكن القول أن ذلك الصراع كان ميدانه الرئيسى الوزارة .

***

قضيتان فرضتا نفسيهما خلال الشهور الستة بين حريق القاهرة وتنازل الملك فاروق عن العرش تتصل أولاهما بالتعامل مع الوجود البريطانى فى البلاد وعرفت « بقضية التحرير » ، وتتصل الثانية بالتعامل مع الفساد الداخلى فعرفت « بقضية التطهير » .

---

(٥) محاضر جلسة محكمة الغدر فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ .

وكان على كل وزارة من الوزارات الأربع التى تولت الحكم خلال تلك الشهور أن تختار طريقا لتسلكه .. التحرير أو التطهير .. وكان الجمع بين الطريقين صعبا للغاية فبينما يستلزم الطريق الأول الوحدة الوطنية فان الطريق الثانى ينكأ جراحا كثيرة لابد وأن تصيب هذه الوحدة .

وكان من الطبيعى ، والقضايا قد تصورها معسكرا القصر على هذا النحو ، انه بينما خشى « الموظفون غير المسئولين » وزارات التطهير فقد تبنت جماعة المسئولين فى الديوان مثل هذه الوزارات !

* * *

من هذا الادراك نستطيع أن نفهم سر تلك المساندة التى حظى بها رجل مثل أحمد نجيب الهلالى من (جماعة المسئولين فى الديوان) باعتباره الرجل الذى اختار طريق التطهير ، فقد ألف الوزارتين الثانية والرابعة من الوزارات الأربع ، وبلغ عمر أولى هاتين الوزارتين ، وهى الوزارة التى رفعت شعار التطهير أكثر من أربعة شهور من مجموع الشهور الستة التى عاشتها الوزارات الأربع .

ومن هذا الادراك أيضا نستطيع أن نفسر ظروف قيام كل وزارة ثم ظروف سقوطها .

٦٦ — وزارة على ماهر الثالثة ٢٧ يناير — أول مارس ١٩٥٢ :

تصور « على ماهر » وتصور الآخرون معه أنه قد ألف « وزارة تحرير » وقد بدأ الرجل مناسبا لهذا الهدف لأكثر من سبب ، فهو قد أعلن تأييده لالغاء المعاهدة .. ورأس فى مجلس الشيوخ لجنة اقرار تشريعات الالغاء وسار فى المظاهرة الصامتة التى نظمت حدادا على شهداء القنال . ورشح ليرأس هيئة قومية تدير المعركة فى القنال(٦) .

وكما ذكرنا فان اختيار « طريق التحرير » كان يستلزم العمل من أجل الوحدة الوطنية وهو ما عبر عنه بالفعل على ماهر فى جوابه على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة والذى جاء فيه :

« وانى لآمل أن تكون الشدائد حافزا على ضم الصفوف ، وتوحيد الكلمة وتطهير النفوس ، وتنسيق الجهود فى سبيل مجد الوطن .

« ومن الآن قد أخذت فى التفاهم مع الأحزاب المختلفة على معاونتى فى جبهة سياسية ، أرجو أن أتمكن من عرضها على جلالتكم فى وقت قريب »(٧) .

---

(٦) احمد بهاء الدين : فاروق ملكا ، ص ١٢٧ — ١٢٨ .
(٧) الوقائع المصرية : العدد ٢١ لسنة ١٩٥٢ .

ومن هذا المنطلق شكل على ماهر وزارته الثالثة على النحو الآتى :

● على ماهر باشـــا	رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والحربية والبحـــرية
● صليب ســـامى باشـــا	وزيرا للزراعة
● محمد عبد الخالق حسونه باشا	وزيرا للمعارف العمومية
● الدكتور ابراهيم شوقى باشـــا	وزيرا للصحة العمومية والشئون البلدية والقـــروية
● محمد على نمازى باشـــا	وزيرا للعـــدل
● د. محمد زكى عبد المتعال	وزيرا للمالية والاقتصاد
● أحمد مرتضى المراغى بك	وزيرا للداخليـــة
● ابراهيم عبد الوهاب بك	وزيرا للتجارة والصناعة والتموين
● الأستاذ ســـعد اللبـــان	وزيرا للأوقاف
● محمود حســـن باشـــا	وزيرا للشئون الاجتماعية
● حامد ســـليمان باشـــا	وزيرا للأشغال العمومية والمواصلات(٨)

وتتعدد الملاحظات على وزارة على ماهر الثالثة :

١ ـــ نتيجة لظروف تكوينها المتعجلة ، ومحاولات اطفاء الحـــرائق فى العاصمة لا زالت تجرى هنا وهناك ، فقد رأينا أكثر من وزير يتولى أكثر من وزارة الا انه لم يمض وقت طويل (عشرة أيام فقط) حين أجرى الرجـــل تعديلا فى وزارته دخل بمقتضاه أربعة وزراء جدد هم محمد على رشدى بك وعبد الجليل ابراهيم العمرى بك والفونس جريس بك ومحمد زهير جرانه بك الى الوزارة .

ونلاحظ فى هذا التعديل الذى جرى فى ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ أن على ماهر لم يتخل عن سياسته القديمة بانشاء وزارات جديدة وهو ما فعله حين قسم وزارة الشئون البلدية والقروية الى وزارتين احداهما للشئون البـــلدية والثانية للشئون القروية(٩) .

٢ ـــ ان على ماهر كعادته الف وزارته من وزراء غير حزبيين من الفنيين ذوى العلاقات الشخصية ، وذلك عدا وزيرين فرضتهما السراى عليـــه فرضـــا(١٠) .

٣ ـــ ان على ماهـــر رفض تعيين كريم ثابت وزيرا فى وزارته ، وكان الياس اندراوس قد اتصل به وقت تشكيل الوزارة وأبلغه أن الملك يسره أن يضم كريم ثابت الى وزارته(١١) .

---

(٨) المصدر السابق .
(٩) الوقائع المصرية العدد ٣٥ مكرر لسنة ١٩٥٢ .
(١٠) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـــ ١٩٥٢ ص ٥٥٩ .
(١١) مفكرات حسن يوسف ـــ المصدر السابق .

ومع أن الظروف — بعد حريق القاهرة — لم تكن مواتية لمطالبة الانجليز بالجلاء ، فقد اجتمع رئيس الحكومة بالسفير البريطانى يوم ١٢ فبراير وفاتحه فى ايجاد حل للقضية المصرية .. ثم اجتمع به مرة ثالثة وسلمه برنامجا للمفاوضات .. فما كان جواب السفير البريطانى الا أن قال فى مذكرة رسمية انه يطالب أولا بسؤال وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية (فى وزارة الوفد) عن حوادث ٢٦ يناير .

ولم يعبأ ماهر باشا بما تضمنته مذكرة السفير هـذه .. وصمم على الدخول فى المفاوضات . وتحـدد أول مارس ١٩٥٢ لاجتماع الرجلين ، بيد أن رئيس ديوان الملك كان أسرع الى مقابلة السفير وابلاغه أن وزارة على ماهر لم يبق لها حظ من البقاء .. فما كان من السفير الا أن اعتذر عن هذا اللقـاء .

ويسجل التاريخ انصافا للرئيس السابق على ماهر انه كان صـادقا فيما وعد به فى بيانه الى الشعب يوم ٢٥ فبراير وهو يتأهب لحل القضـية المصرية ، اذ قال « انه لا يفاوض الانجليز فى مبدأ الجلاء ولكنه يفاوض فى تنفيذ الجلاء وفى تحقيق الوحدة . وكان جادا فيما وعد به من الرجـوع الى القادة وذوى الرأى فى كل مرحلة وانه سيضع النتائج بين يدى الأمة وانه اذا لم يحقق أهدافه سيمضى متعاونا فى كفاح يشترك فيه كل مواطن ».

وفى الفترة القصيرة التى أمضاها فى الحكم كانت قد تجمعت لديه ثلاث مذكرات مستفيضة وكاملة . احـداها عن كيفيـة الجلاء قدمهـا الخبراء العسكريون والسياسيون . والثانية عن السودان والدفاع الاقليمى . والثالثة عن تقسيم العمل أثناء مراحل المفاوضات .

ويبدو أن ماهر باشا كان متأثرا بالنجاح الذى لازمه سنة ١٩٣٦ عندما رأس وزارة تهدئة بقيت فى الحكم مائة يوم تمكن فيها من استمالة الانجليز الى عقد المعاهدة وتشكيل هيئة للمفاوضة مثلت فيها جميع الأحزاب كمـا تمكن من اجراء انتخابات سليمة ، ولكنه لم يحسب حسابا دقيقـا لتغير الظروف .. ففى سنة ١٩٣٦ كان الانجليز يواجهون ازمة دولية خطيرة بسبب الحرب الايطالية الحبشية فاقبلوا على التحالف مع مصر . أما فى سنة ١٩٥٢ فقد راحوا يطالبون أولا ، وقبل كل شىء بالثأر وبالتعويضـات وبمحاكمة المسئولين بعد الذى كان من الغاء المعاهدة وحوادث القتـال وحريق القـاهرة .

وكذلك اتضح لمـاهر باشا زهد الأحزاب فى التعاون معه فى الحـكم ثم هو بمهادنة الوفد والاخوان المسلمين أغضب القصر وأغضب الأحزاب .. وتمشيا مع مهادنة الوفد تقاعس فى تحقيق حوادث ٢٦ يناير بينمـا كان القصر ينادى بالاسراع فيه بل أن وزير الداخلية فى وزارته كان يشـكو من هذا البطء .. وفوق كل هذا وذاك لم يكن على ماهر صريحا فى معاملته لرئيس الديوان وهو يعلم — عن خبرة — أن القصر شريكه فى الحكم(١٢) .

---

(١٢) مذكرات حسن يوسف — المصدر السابق .

ورغم هذه الصعوبات صمم ماهر باشا على السير فى طريقه واجتمع يوم ٢٧ فبراير برؤساء الأحزاب السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والاخوان المسلمين وحزب العمال وأوضح لهم برنامج عمله وهو مقبل على مفاوضات مع السفير البريطانى .

وكان يوم أول مارس يوما مشحونا بالمفاجآت . ففى التاسعة والنصف صباحا تلقى رئيس الحكومة من السفير البريطانى كتابا يعتذر فيه عن المقابلة لاصابته ببرد شديد .. وفى العاشرة والنصف اجتمع مجلس الوزراء فجأة عقب زيارة رئيس الديوان لرئيس الوزراء .. وفى الاجتماع دارت مناقشة حادة حول مرسوم تأجيل البرلمان وكان الملك وقد وقعه بدون تاريخ ولم ير ماهر باشا حاجة لاعلانه بعد أن وافق البرلمان على اعتماد الخمسة ملايين جنيه لتعويضات حريق القاهرة ولكن « اخبار اليوم » نشرته صباح ذلك اليوم وترتب على المناقشة فى هذا الأمر استقالة وزير المالية ووزير الداخلية . وطلب رئيس الحكومة مقابلة الملك فأحيل الى رئيس الديوان .. فلم يبق أمامه الا أن يذهب الى القصر وهو حانق ويقدم استقالته وهو واقف .. وينصرف دون أن يودعه أحد(١٣) وقد سجل فى كتاب استقالة الوزارة « ان عقبات تقوم فى سبيل مهمتها » .

وكذلك يسجل التاريخ لوزارة ماهر باشا أنها أعادت الأمن الى نصابه وشرعت فى اصلاح ما دمره حريق القاهرة ، وأعادت النظام الى الجامعة ومعاهد التعليم ، وصححت الأوضاع بالنسبة للشيخ عبد المجيد سليم باعادة تعيينه شيخا للأزهر . وباستقالتها انفسح الطريق أمام النوع الثانى من الوزارات .. وزارات التطهير .

٦٧ — وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الأولى أول مارس — ٢ يوليو ١٩٥٢ :

كان الهلالى باشا أحد أعداء القصر الالداء منذ سنة ١٩٤٢ وتمر السنوات، وفى عام ١٩٥٠ يرفض الهلالى الاشتراك فى الوزارة النحاسية الأخيرة ، بدعوى أنه اتخذ قرارا بعدم الدخول الى قصر الملك أو حلف يمين الاخلاص له .

وفى العام التالى — ١٩٥١ — ينقلب الموقف تماما ، ويذكر أحد الكتاب المعاصرين أن الهلالى ، قضى تلك السنة فى اتصالات مع رجال القصر الذى اقسم أن لا يدخله . ومقابلات مع المسئولين الانجليز الذين مروا بمصر مثل المستر ستوكس وزير الدولة البريطانى فى حكومة العمال(١٥) .

---

(١٣) مذكرات حسن يوسف ، المصدر السابق .
(١٥) أحمد بهاء الدين : المصدر السابق ص ١٢٩ — ١٣٠ .



احمد نجيب الهلالى باشـــا

— ولد ۱۸۹۱ بأسيوط وأتم مرحلة التعليم الثانوى ثم دراسته القانونية بالقاهرة ۱۹۱۲ .

— تقلب بين وظائف النيابة العامة وعمل بالتدريس بمدرسة الحقوق ۱۹۲۳ .

— انضـــم للوفد وتقـــلد وزارة المعـــارف فى عامى ۱۹۳۷ و ١٩٤٦ .

— تولى رياسة الوزارة لأول مرة خلفا لعلى ماهر فى أول مارس ۱۹٥۲ واستقال فى ۲۹ يونية .

— فى ۲۲ يولية ۱۹٥۲ شكل وزارته الأخيرة التى عاشت يوما واحدا بسبب قيام الثورة .

وتراءى لرجال الديوان المسئولين ان الصلابة المعروفة عن الرجل ، بالاضافة الى ماضيه النظيف ، يمكن أن يقدما صورة لرئيس الوزارة القادر على انقاذ البلاد مما هى فيه .

بل رأى القصر ما هو أكثر من ذلك .. بالخروج من الطريق المسدود الذى يواجهه وذلك بأن يؤلف الرجل حزبا جديدا من بعض الشخصيات الكبيرة التى اشتهرت بالأمانة والنزاهة من بينهم بهى الدين بركات والدكتور احمد حسين وسابا حبشى وحسين فهمى وعبد القوى احمد وعبد السلام الشاذلى وطه السباعى وزكى عبد المتعال وعزيز اباظه وابراهيم مدكور ، وهم جميعا من الساسة المستقلين غير الراضين عن الوفد(١٦) .

ويضيف الينا « طارق البشرى » فى هذا الصدد ان قيام الهلالى باشا بدور بطل التطهير قد تم بناء على « ايحاء أمريكى » بعد اتصاله بأحد كبار المسئولين الأمريكيين كان قد بعث به « دين اتشيسون » وزير الخارجية لكتابة تقرير عن حالة مصر(١٧) .

على أى الأحوال فان اختيار « أحمد نجيب الهلالى » جاء متفقا تماما مع معسكر « جماعة المسؤولين بالديوان » خاصة وانه — اى الهلالى — كان قد رفض قبول رياسة الوزارة للمرة الأولى بعد اقالة وزارة النحاس فى ٢٧ يناير لمجرد أن « الياس اندراوس » كان قد صاحب رئيس الديوان عند عرضها عليه(١٨) .

وتشكلت الوزارة الهلالية الأولى على النحو الآتى :

- أحمد نجيب الهلالى باشا — رئيسا للوزراء
- صليب سامى باشا — وزيرا للتجارة والصناعة والتموين
- طه محمد عبد الوهاب السباعى باشا — وزيرا للشئون البلدية والقروية
- محمد كامل مرسى باشا — وزيرا للعدل
- محمد المفتى الجزايرلى باشا — وزيرا للأوقاف
- محمد عبد الخالق حسونة باشا — وزيرا للخارجية
- الدكتور محمد زكى عبد المتعال — وزيرا للمالية والاقتصاد
- أحمد مرتضى المراغى بك — وزيرا للداخلية وللحربية والبحرية
- محمد رفعت باشا — وزيرا للمعارف العمومية
- الأستاذ محمد فريد زعلوك — وزير دولة للدعاية
- طراف على باشا — وزيرا للمواصلات
- نجيب ابراهيم باشا — وزيرا للأشغال العمومية

---

(١٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٥٦٥ .
(١٧) المصدر السابق ص ٥٦٧ .
(١٨) موسى صبرى : قصة ملك و ٤ وزارات ص ١٠٠ .

- محمود عثمان غزالى باشا — وزيرا للزراعــة
- راضى أبو سيف راضى بك — وزيرا للشئون الاجتماعية والصحة العموميــة(١٩)

وجاء جواب الهلالى باشا على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة وقد امتلأ بالحديث عن الفساد والرشوة والمحاباة والمحسوبية والوساطة والشفاعة ، وعن النية على السير فى « طريق » القضاء على كل تلك المســاوىء .. طريق التطهير .

وتشكلت الوزارة الهلالية وقد تصور رئيسها انه سينجح بالتحالف مع « جماعة المسؤولين بالديوان » فى اقامة معسكر قوى يستطيع به انتزاع الملك من احضان الموظفين غير المسؤولين ويحقق أهدافه فى « التطهير طريقا للتحرير » ، ويؤكد هذا التصور ما طلبه الهلالى ، فى أول جلسة من جلسات وزارته ، من وزرائه بأن يكون اتصالهم فيما يتعلق بشئون القصر بحــافظ عفيفى أو حسن يوسف . . ولا أحد غيرهما(٢٠) .

ولكن لم تتحقق الآمال التى عقدها « المتحالفون » على الوزارة الهلالية ، فبالرغم من أن هذه الوزارة كانت أطول الوزارات الأربع عمرا ، كما ذكرنا ، الا أن القوى التى تجمعت ضدها كانت أكبر من أن تواجهها :

أولا : بالنسبة للقصر .. بدلا من أن يؤدى قيام هذه الوزارة واتباعهــا طريق التطهير الى اضعاف قوة جماعة « الموظفين غير المسؤولين » أو تقلص نفوذها اذا بها تؤدى الى ضراوة هذه الجماعة دفاعا عن نفسها وقد نجحت أخيرا فى هدفها بتصوير الموقف للملك على أن سير الوزارة فى « طريق التطهير » سيؤدى فى النهاية الى وصول يد الدطهير الى بعض موظفى القصر ذاتــه .

ثانيا : فى نفس الوقت كانت الوزارة الهلالية تخسر معركتها خارج القصر فقد انكشفت الوزارة كوزارة معادية للدستور حين استصدرت من الملك قرارا بحل مجلس النواب فى ٢٤ مارس ١٩٥٢ تمهيدا لانتخابات مجلس جديد فى ١٨ مايو(٢١) . ثم بتأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى ، أملا فى تأليف حزب جديد يجمع الأخيار من كافة الأحزاب . فى نفس الوقت فان محاولة الرجل الاستعانة ببعض زعماء أحزاب الأقليات فى وزارته(٢٢) قــد حول شكل وزارته أمام الشعب من وزارة للتطهير الى وزارة للانتقــام . وان هذا الانتقام يستهدف أساسا الوفد .

ثالثا : صحب هذا الفشل فى داخل القصر وخارجه أن أغلقت تمــاما كافة المسالك التى أرادت الوزارة الهلالية اجتيازها نحو التطهير ذلك انه

---

(١٩) الوقائع المصرية العدد ٤٥ لسنة ١٩٥٢ .
(٢٠) موسى صبرى : المصدر السابق ص ١٠٩ .
(٢١) عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص ١٤٤ .
(٢٢) موسى صبرى : المصدر السابق ص ١١٠ .

بعد أن تألفت لجانه اذا بأوراق خطيرة تختفى من الملفات الحكومية . واذا بالموظفين العاملين بالخبايا والأسرار يراوغون ويحاورون . وشكا الوزراء . وشكا رؤساء لجان التطهير(٢٣) وكان واضحا أن الوزارة قد اختارت طريقا مسدودا .

وتحدث الناس عن صفقة مالية ، دفعها عبود باشا للتخلص من وزارة الهلالى(٢٤) .

ولا شك أن استقالة الوزارة الهلالية فى ٢٨ يونية ١٩٥٢ كانت نصرا حاسما لتلك الجماعة الى الحد الذى دعا رئيس الديوان الملكى (حافظ عفيفى) الى تقديم استقالته مع استقالة الوزارة لولا أن الملك رفضها خوفا من أن يؤدى قبولها الى تأكيد ما تردد من اشاعات .

٦٨ ــ وزارة حسين سرى باشا الخامسة ٢ ــ ٢٢ يوليو ١٩٥٢ :

أدى رفض استقالة « حافظ عفيفى » من رئاسة الديوان الى استمرار حدة الصراع بين جناحى القصر .

تصور معسكر « الموظفين غير المسؤولين » أن النصر الذى أحرزه بالتخلص من وزارة الهلالى لابد أن يترجم الى عالم الواقع . وكانت الوسيلة الى ذلك تأليف وزارة لا تسلك طريق التطهير من جانب ويمثل فيها هذا المعسكر من جانب . ووجد هذا المعسكر ضالته فى « حسين سرى باشا » الذى قبل كل شروطه .

ولكن كانت « جماعة المسؤولين بالديوان » على الطرف الآخر لا تزال تصارع وتحاول بث العقبات فى طريق بلوغ الجماعة الأخرى لأهدافها .

وبين يوم الثلاثاء ٢٨ يونية حين قدم الهلالى استقالته ، وحتى يوم السبت ٢ يولية كادت « جماعة المسؤولين فى الديوان » تفلح فى مساعيها بتقديم بديل لحسين سرى هو « بهى الدين بركات باشا » تصحبه سمعته الطيبة ، وقد فاتحه رئيس الديوان وشرع الرجل فى تأليف وزارته فعلا وفجأة وللمرة الثانية ينجح الجناح المناوىء فى أن يفرض رجله « حسين سرى » .

وتكونت الوزارة السرية الخامسة والأخيرة على النحو الآتى :

- حسين سرى باشا — رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والحربية والبحرية
- محمد هاشم باشا — وزيرا للداخلية
- محمد على راتب باشا — وزيرا للشئون البلدية والقروية

---

(٢٣) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٥٦٩ ــ ٥٧٠ .
(٢٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ص ٣٧١ جزء ٢ .

- نجيب ابراهيم باشـــا — وزيرا للأشغال العمومية وللمالية والاقتصـــاد
- محمد سامى مازن بك — وزيرا للمعارف العمومية
- كريم ثابت باشـــا — وزير دولة
- الدكتور سيد عبد الواحد بك — وزيرا للمواصـــلات
- الدكتور احمـــد زكى بك — وزيرا للشئون الاجتماعيـــة
- الدكتور محمد على الكيلانى بك — وزيرا للزراعة
- حسين كامل الغمراوى بك — وزيرا للتمـــوين
- الدكور عبد المعطى خيال بك — وزيرا للتجارة والصناعة
- الدكتور محمود صلاح الدين بك — وزيرا للصحة العموميـــة
- على بدوى بك — وزيرا للعـــدل
- الشيخ محمد احمد فرج السنهورى — وزيرا للأوقاف(٢٥)

يعلق « طارق البشرى » على هذا التشـــكيل فيرى ان الوزارة قـــد « ضمت عددا من كبار رجال القانون من المحامين والقضاة ومن رجـــال فنيين لم يشتغل معظمهم من قبل بالسياسة . ولكن لم يلفت الأنظار من أسماء الوزراء الا اسم كريم ثابت ، الذى غطى تعيينه وزيرا ، على كل شىء باعتباره من حاشية الملك ولمـــا يحوط اسمه وشخصيته لدى الجماهير من مشاعر غير كريمة(٢٦) .

واذا كان « على ماهر » رجل التحرير و « احمد نجيب الهلالى » رجل التطهير فقد آثر سرى باشا أن يختار بدوره طريقا آخر هو طريق الاصلاح الاقتصادى والذى حظى بالجانب الأهم من جواب قبـــوله لتأليف الوزارة .

فقـــد جاء فى هذا الجواب : ولما كانت البلاد تواجه حالة اقتصـــادية خطيرة ، فان الوزارة ستبادر الى اتخاذ كل ما يقتضيه الموقف من تدابير عاجلة حاسمة .

وتعتزم الوزارة فى جد وحزم أن تولى شـــئون التموين اكبر قسط من عنايتها ، حتى يتحقق ما تريدونه جلالتكم لشعبكم الوفى من تيسير سبل المعيشة .

« ويكون للمشروعات العمرانية الاصلاحية ، والتوســـع فى الانتـــاج الزراعى والصناعى ، حظ موفور من اهتمام الحكومة ورعايتها ، لمـــا لها من صلة وثيقة باقتصاديات البلاد ، وسعادة الشعب ورفاهيته(٢٧) » .

---

(٢٥) الوقائع المصرية : العدد ٩٩ لسنة ١٩٥٢ .
(٢٦) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٥٧٨ .
(٢٧) الوقائع المصرية — العدد ٩٩ لسنة ١٩٥٢ .

وكان اصطناع مثل هذا الطريق غير مقنع بدرجة كافية للرأى العــام المصرى ، ولعل ذلك ما دعا السيدة « فاطمة اليوسف » الى أن توجه الى رئيس الوزراء الجديد خطابا مفتوحا بعنوان « من أنت ! » تكلمت فيه عن كونه رجلا غامضا ليس له موقف واضح(٢٨) والواقع أن كثيرا من تصرفات تلك الأيام قد بدت وكأن لا تفسير لها .. اللهم الا اذا كانت من قبيل مقدمات الاحتضــار !

***

لم تعمر الوزارة السرية الأخيرة أكثر من عشرين يوما تفجرت خلالهــا أزمة الجيش بحل مجلس ادارة نادى الضباط الذى كان قد تم انتخــابه برئاسة محمد نجيب تحــديا لارادة القصر ، وكان هــذا التصرف بمثابة اشارة البدء لثورة ٢٣ يولية .

وقد عاشت الوزارة رقم (٦٨) من الوزارات المصرية أغلب أيامهــا العشرين تواجه هذه المشكلة . وبينما يحاول رئيس الوزراء ووزير داخليته تهدئة حدتها كانت تصرفات القصر ، أو ممثليه ، أو القائد العام للجيش « حيدر باشا » تراكم من أسباب حدة المشكلة .

وقد جاءت محاولات التهدئة من جانب الهلالى عندما عرض تعيين « عزيز المصرى » وزيرا للحربية ، ولكن استبعد اسمه لأن صحته لا تحتمل جهــد المنصب . فعرض تعيين « محمد نجيب » فى المنصب فرفض الملك ذلك وأخذ فى اعداد حركة سريعة للتخلص من العناصر المعــادية له فى الجيش .

وما أن تولى حسين سرى الوزارة حتى ووجه بمذكرة بعثها اليه الملك تتضمن انذارا لمحمد حيدر القائد العام بأنه يعتبر مفصولا اذا لم يعمل خلال خمسة أيام على حل مجلس نادى الضباط ونقل أعضائه ، وسارع حيــدر لتنفيذ الأمر الذى أثار الضباط وأدى الى تقديم « محمد نجيب » لاستقالته وحاول رئيس الوزراء انقاذ الموقف بأن طلب من الملك تعيين اللواء نجيب وزيرا للحربية(٢٩) .. ورفض القصر مطلب سرى باشا مما دعاه الى تقديم استقالته فى ٢٠ يولية ١٩٥٢ .

وبالرغم من المحاولات التى بذلت من جانب الملك وحاشيته لاثناء حسين سرى عن استقالته ، فانه قد صمم عليها مما دفع الملك فاروق اخيرا الى قبول هذه الاستقالة بلهجة جافة سجلها الأمر الملكى « لقــد كنا نود أن تعملوا على تذليل الصعاب التى من أجلها قدرتم عدم امكانكم الاستمرار فى مهمتكم ، فتحققون بذلك ما عقد عليكم من أمل عندما حملتم أمانة الحكم ، الا انكم آثرتم أن تتخلوا عن هذه المهمة فى الظروف الدقيقة التى تواجهها البــلاد ، والتى أخذ يتزايد فيها الشعور بثقل التبعات ، ولم يعد يسعنا الى أن نجيبكم الى ملتمسكم »(٣٠) .

---

(٢٨) طارق البشرى : المصدر السابق ص ٥٧٨ .
(٢٩) موسى صبرى : المصدر السابق ص ١٨٩ .
(٣٠) الوقائع المصرية ــ العدد ١٠٧ لسنة ١٩٥٢ .

٦٩ ـ وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الثانية ٢٢ ـ ٢٤ يولية ١٩٥٢

أدت بوادر حركة الجيش من ناحية واستقالة وزارة حسين سرى من ناحية أخرى الى حبوط كامل لمساعى جماعة « الموظفين غير المسؤولين » الذين آثروا السلامة فى تلك الظروف .

ورأت « جماعة المسئولين فى الديوان » ان عودة الهلالى بسمعته فى التطهير مع ما قد تحققه من تهدئة الضباط والخروج من الورطة التى أخذ يواجهها النظام ، بل العهد كله ، سوف تحقق هدفا آخر بتوجيه ضربة نهائية للحاشية غير المسئولة .

وتتضح هذه الحقيقة من شروط الهلالى بقبول الوزارة والتى تمثلت فى :

١ ـ اخراج كريم ثابت من الاذاعة .

٢ ـ أن يكون حافظ عفيفى هو الرسول الوحيد بين الوزارة والقصر .

٣ ـ أن يختار الهلالى وزراءه كما يشاء دون تدخل .

٤ ـ ابعاد العناصر الفاسدة من رجال الحاشية .

٥ ـ الغاء الأحكام العرفية على أن تقرر الوزارة الجديدة موعد الانتخابات بدون تدخل القصر(٣١) .

وفى الظروف التى واجهها الملك لم يكن امامه سوى قبول كل هذه الشروط التى تألفت بمقتضاها الوزارة الهلالية الثانية على النحو الآتى :

● أحمد نجيب الهلالى باشا	رئيسا للوزراء
● طه محمد عبد الوهاب السباعى باشا	وزيرا للتموين
● محمد كامل مرسى باشا	وزيرا للعدل
● محمد المفتى الجزايرلى باشا	وزيرا للاوقاف
● محمد عبد الخلق حسونه باشا	وزيرا للخارجية
● الدكتور محمد زكى عبد المتعال باشا	وزيرا للمالية والاقتصاد
● أحمد مرتضى المراغى باشا	وزيرا للداخلية
● محمد رفعت باشا	وزيرا للمعارف العمومية
● محمد فريد زعلوك باشا	وزيرا للتجارة والصناعة

---

(٣١) موسى صبرى : المصدر السابق ١٩٥٩ .

- طراف على باشـــا — وزيرا للمواصلات
- راضى أبو سيف راضى باشا — وزيرا للشئون الاجتماعية
- اسماعيل شيرين بك — وزيرا للحربية والبحرية
- حسن كامل الشيشينى باشا — وزيرا للزراعة
- يوسف ســعد بك — وزيرا للاشغال العمومية
- مريت غالى بك — وزيرا للشئون البلدية والقروية
- الدكتور سيد شكرى بك — وزيرا للصحة العمومية(٣٢)

والملاحظ فى تشكيل الوزارة الهلالية الثانية انها قد تألفت أساسا من نفس أعضاء وزارته الأولى فيما عدا بعض استثناءات قليلة .

من هذه الاستثناءات ما استهدف ادخال بعض الوزراء أصحاب السمعة الاصلاحية مثل « مريت غالى بك » وهو من أوائل المصريين الذين قدموا برنامجا محددا للاصلاح الزراعى فى كتابه المشهور (سياسة الغد) .

منها أيضا ضم اسماعيل شيرين بك وزيرا للحربية وكان القائمقــام شيرين بك يعمل ضابط اتصال برئاسة مجلس الوزراء ، وكان مندوبا لمصر فى مفاوضات رودس لعقد الهدنة ١٩٤٩ وجاء ترشيحه للوزارة من جانب حافظ عفيفى ، ولم يكن بناء على رغبة من الملك فاروق ، فقد رأت جماعة المسئوولين فى الديوان فى ضم شيرين بك الى صفوفها ما يدعم مركزها(٣٣) .

من عهــد الى عهــد

ولكن المسألة هذه المرة كانت أكبر من مجرد صراعات بين أجنحة القصر وأكبر من تنازع الأحزاب التقليدية وغير التقليدية على الحكم وأكبر من أن تتدخل فيها سلطات الاحتلال ، وهى القوى الثلاث التى ظلت تؤثر فى اختيار الوزارات المصرية طوال الحقبة التى يؤرخ لها .

فلم تكد تمضى ثمانى عشرة ساعة على تشكيل الوزارة ، حتى كانت الثورة قد قامت فعلا فى القاهرة ، واستولت على محطة الاذاعة وبدأت فى الساعة السابعة صباحا ، تذيع بياناتها منها .

وحوالى الظهر توجه الهلالى الى قصر المنتزه حيث شرح للملك ما حدث منذ الساعة العاشرة والنصف من مساء اليوم السابق ، وأنه (أى الهلالى) اتصل باللواء محمد نجيب فى مركز القيادة وفهم منه ان الثورة تفضل وزارة يرضى عنها الجميع وان الاختيار متجه الى على ماهر .

وفى ٢٤ يوليو تألفت الوزارة الماهرية الرابعة على النحو الآتى :

---

(٣٢) الوقائع المصرية ــ العدد ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ .
(٣٣) مذكرات حسن يوسف ــ المصدر السابق .

مرسوم بتاليف الوزارة (رقم ٧٠)

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ،

وعلى الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ ،

وعلى أمرنا رقم ٥٩ الصادر فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — عين :

- على ماهر باشا — وزيرا للداخلية والخارجية والحربية والبحرية
- الدكتور ابراهيم شوقى باشا — وزيرا للصحة العمومية
- ابراهيم عبد الوهاب بك — وزيرا للتجارة والصناعة والتموين
- الاستاذ سعد اللبان — وزيرا للمعارف العمومية
- محمد على رشدى بك — وزيرا للعدل
- عبد الجليل ابراهيم العمرى بك — وزيرا للمالية والاقتصاد
- الفونس جريس بك — وزيرا للزراعة
- الدكتور محمد زهير جرانه بك — وزيرا للشئون الاجتماعية والمواصلات
- محمد كامل نبيه باشا — وزيرا للاشغال العمومية
- فؤاد شيرين باشا — وزيرا للاوقاف
- عبد العزيز عبد الله سالم بك — وزيرا للشئون البلدية والقروية

مادة ٢ —

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم

صدر بقصر المنتزه فى ٢ ذى القعدة ١٣٧١ (٢٤ يوليو ١٩٥٢)(٣٤) .

فاروق
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
على ماهر

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

---

(٣٤) الوقائع المصرية ، العدد ١١١ لسنة ١٩٥٢ .

وفى يوم الجمعة ٢٥ يوليو انتقل القائد العام وفريق من قادة الثورة الى الاسكندرية ، وزحفت اليها قوة من الجيش تمهيدا لاملاء ارادة الثورة بعزل الملك .

وفى الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٢٦ يوليو ، سلم القائد العام الى ماهر باشا انذارا للملك فاروق بالتنازل عن العرش . وفى السادسة من مساء ذلك اليوم غادرت المحروسة ميناء الاسكندرية تقل الملك السابق .

ونادى مجلس الوزراء فى نفس اليوم بالامير « احمد فؤاد » ملكا ، وأعلن المجلس انه سيباشر سلطات الملك الدستورية الى ان يسلمها الى مجلس الوصاية .

وفى ٢ أغسطس قرر مجلس الوزراء ، تأليف هيئة الوصاية المؤقتة على العرش(٣٥) وتعدلت الوزارة فى ٦ سبتمبر بقبول استقالة محمد كامل نبيه ، وعبد العزيز عبد الله سالم وتعيين خمسة وزراء جـدد هم مريت غالى للشئون القروية ، ومحمود محمد محمود للمواصلات ومراد فهمى للاشغال العمومية والدكتور ابراهيم بيومى مدكور للانشـاء والتعمير والدكتور نور الدين طراف للشئون البلدية .

ولم يكد يحدث هذا التعديل حتى استقالت الوزارة كلها فى اليوم التالى (٧ سبتمبر) ويبدو أن الثورة رأت أن على ماهر قد أبطأ فى اصـدار قانون تحديد الملكية الزراعية ، وهو أول مشروع اصلاحى تقدمت به ، فلم تر الثورة بدأ من تنحيته ، تحقيقا لأهدافها ومشروعاتها .

واسندت رياسة مجلس الوزراء الى اللواء محمد نجيب ، وصدر بهـا المرسوم الاتى :

مرسوم بتاليف الوزارة (رقم ٧١)

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان
هيئة الوصاية المؤقتة

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور ،

وعلى الأمر الكريم الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩(*) :

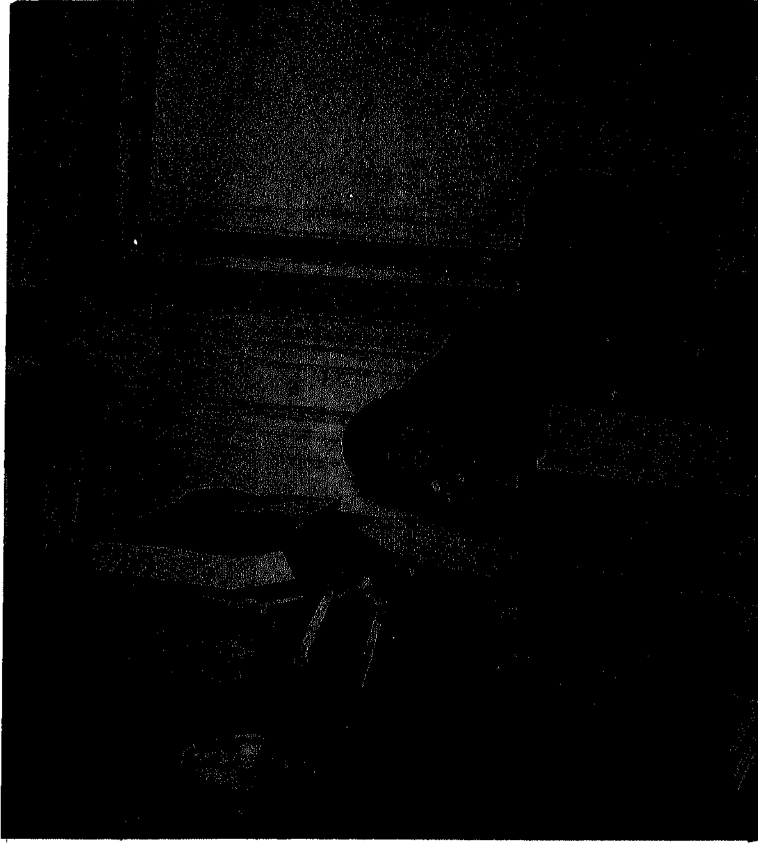
وعلى الأمر الملكى رقم ١٠ الصادر فى ٧ سبمبر سنة ١٩٥٢ ،

وبناء على ماعرضه رئيس مجلس الوزراء

---

(٣٥) الوقائع المصرية العدد ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

(*) وتلك هى المرة الاخيرة التى يشار فيها الى هذا الأمر فى مراسيم تشكيل الوزارات المصرية .



اللواء (أ٠ح) محمد نجيب

ولد فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٠١ بالخرطوم .

التحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة سنة ١٩١٧ وبعد تخرجه عين بالخرطوم وفى سنة ١٩٢٢ نقل الى الحرس الملكى بالقاهرة .

حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٢٧ .

تدرج فى الرتب العسكرية حتى رتبة الأميرالاى سنة ١٩٤٨ اشترك فى حملة فلسطين ورقى الى رتبة اللواء سنة ١٩٥٠

عين مديرا لسلاح الحدود سنة ١٩٥٠ ثم لسلاح المشاة .

كان رئيسا لحركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ وعين قائدا عاما للقوات المسلحة وتولى رئاسة الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

رسمت بما هو آت :

مـادة ١ ـ عين :

● اللواء اركان الحرب محمد نجيب	وزيرا للحربية والبحرية مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة
● السيد المحترم سليمان حافظ	نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية
● السيد المحترم عبد الجليل ابراهيم العمرى	وزيرا للمالية والاقتصاد
● السيد المحترم عبد العزيز عبد الله سالم	وزيرا للزراعة
● السيد المحترم مراد فهمى	وزيرا للاشغال العمومية
● السيد المحترم الدكتور نور الدين طراف	وزيرا للصحة العمومية
● السيد المحترم أحمد حسنى	وزيرا للعدل
● السيد المحترم اسماعيل محمود القبانى	وزيرا للمعارف العمومية
● السيد المحترم حسين أبو زيد	وزيرا للمواصلات
● السيد المحترم أحمد محمد فراج طايع	وزيرا للخارجية
● السيد المحترم عبد العزيز على	وزيرا للشئون البلدية والقروية
● السيد المحترم الشيخ أحمد حسن الباقورى	وزيرا للاوقاف
● السيد المحترم محمد فؤاد جلال	وزيرا للشئون الاجتماعية
● السيد المحترم الدكتور محمد صبرى منصور	وزيرا للتجارة والصناعة
● السيد المحترم فريد أنطون	وزيرا للتموين
● السيد المحترم فتحى رضوان	وزير دولة

مـادة ٢ :

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم
صدر بقصر عابدين فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٧١ (٧ سبتمبر ١٩٥٢)(٣٦)

رئيس الوزراء
محمد نجيب

محمد عبد المنعم
محمد بهى الدين بركات
محمد رشاد مهنا
بأمر هيئة الوصاية المؤقتة
رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب

(٣٦) الوقائع المصرية ، العدد ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ .

وكان أول عمل لهذه الوزارة هو اصدار قانون الاصلاح الزراعى وهو القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وقانون تنظيم الاحزاب السياسية (رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) وقد صدر فى ٩ سبتمبر .

وفى ١٤ أكتوبر انشئت وزارة للقصر وندب وزير العدل للقيام بأعمالها وفى ١٠ نوفمبر انشئت وزارة للارشاد القومى .

وتعدلت الوزارة فى ٩ ديسمبر على النحو الآتى :

مادة ١ ــ قبلت استقالة :

- حضرة عبد العزيز عبد الله سالم — وزير الزراعة
- حضرة احمد محمد فراج طايع — وزير الخارجية
- حضرة عبد العزيز على — وزير الشئون البلدية والقروية
- حضرة فريد انطــون — وزير التموين

مــادة ٢ ــ عين :

- حضرة محمد فؤاد جلال — وزير الشــئون الاجتماعية ، وزيرا للارشاد القومى
- حضرة الدكتور محمد صبرى منصور — وزير التجارة والصــناعة ، وزيرا للتموين
- حضرة فتحى رضــوان — وزير الارشاد القومى ، وزير دولة
- حضرة الدكتور محمود فوزى — وزيرا للخارجية
- حضرة الدكتور حلمى بهجت بدوى — وزيرا للتجارة والصناعة
- حضرة الدكتور وليم سليم حنــا — وزيرا للشئون البلدية والقروية
- حضرة الدكتور عباس مصطفى عمار — وزيرا للشئون الاجتماعية
- حضرة الدكتور عبد الرزاق صدقى — وزيرا للزراعة(٣٧)

وأعلن القائد العام للقوات المسلحة ، بصــفته رئيس حركة الجيش ، فى ١٠ ديسمبر باسم الشعب ، سقوط دستور ١٩٢٣

وفى ١٨ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم بقانون بحل الاحزاب الســياسية ومصادرة أموالها .

وفى ١٨ يونيو من تلك السنة ، صدر اعلان دستورى من مجلس قيادة الثورة بالغاء النظام الملكى وسقوط أسرة محمد على ، واعلان الجمهورية ، وبذلك انتقلت مصر من عهــد الى عهــد .

---

(٣٧) الوقائع المصرية العدد ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ .

ثبت المصـــادر

اولا : وثائق غير منشـــورة

ـــ وثـــائق وزارة الخارجيـــة البريطانيـــة Foreign Office
مصـــورة من دار الوثـــائق العـــامة بلنـــدن Public Record Office
وقد تم الاستعانة من هذه الوثائق بالمطبوعات السرية Confidential Prints
التى تضمها مجلدات تحت عنوان Further Correspondence respecting
The Affairs of Egypt and the Sudan

وفيما يلى أرقام وتواريخ هذه المجلدات التى تم استخدام وثائقها :

No.	Date
F.O. 407/175	1910
F.O. 407/178	Jan. — June 1912
F.O. 407/180	Jan. — June 1913
F.O. 407/181	July — Dec. 1913
F.O. 407/182	Jan. — Aug. 1914
F.O. 407/183	Aug. 1914 — Dec. 1918
F.O. 407/184	Jan. — June 1919
F.O. 407/186	Jan. — June 1920
F.O. 407/188	Jan. — March 1921
F.O. 407/189	Apr. — June 1921
F.O. 407/190	July — Sept. 1921
F.O. 407/194	July — Sept. 1922
F.O. 407/195	Oct. — Dec. 1922
F.O. 407/196	Jan. — June 1923
F.O. 407/197	July — Dec. 1923
F.O. 407/199	Jan. — June 1924
F.O. 407/198	July — Dec. 1924
F.O. 407/200	Jan. — June 1925
F.O. 407/201	July — Dec. 1925
F.O. 407/202	Jan. — June 1926
F.O. 407/203	July — Dec. 1926
F.O. 407/204	Jan. — June 1927
F.O. 407/205	July — Dec. 1927
F.O. 407/206	Jan. — June 1928

No.	Date
F.O. 407/207	July — Dec. 1928
F.O. 407/209	July — Dec. 1929
F.O. 407/210	Jan. — June 1930
F.O. 407/216	July — Dec. 1932
F.O. 407/217 (I)	Jan. — June 1933
F.O. 407/217 (II)	July — Dec. 1933
F.O. 407/217 (III)	Jan. — June 1934
F.O. 407/217 (IV)	July — Dec. 1934
F.O. 407/218 (II)	July — Dec. 1935
F.O. 407/219 (I)	Jan. — June 1936
F.O. 407/219 (II)	July — Dec. 1936
F.O. 407/221 (I)	Jan. — June 1937
F.O. 407/221 (II)	July — Dec. 1937
F.O. 407/222 (I)	Jan. — June 1938
F.O. 407/222 (II)	July — Dec. 1938
F.O. 407/223 (I)	Jan. — June 1939
F.O. 407/223 (II)	July — Dec. 1939
F.O. 407/224	Jan. — Dec. 1940
F.O. 407/225	Jan. — Dec. 1941

تمت الاستعانة ايضـا من وثائق وزارة الخارجيـة البريطانية F.O. بالتقارير الاسبوعية التى بدأ اللورد كيلرن يكتبها الى لندن منذ ديسمبر ١٩٤٢ وحتى آخر ما سمح بتصويره عام ١٩٤٥ تحت عنوان
Weekly Political and Economic Reports

وقد استخدمت التقارير رقم ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ١١٦ و ١١٧ منها

اخيرا فقد تم استخدام التقارير السرية السـنوية التى كانت ترسـلها السفارة البريطانية عن احوال مصر ايضا فى الفترة بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٥ وكانت تحت عنوان
Review of Political Developments in Egypt of the Year (1940 - 1945)

٢ ــ مفكرات غير منشورة للاستاذ حسن يوسف عن الفترة التى قضاها بالقصر الملكى (١٩٤٢ ــ ١٩٥٢) .

ثانيـــا : وثائق منشـــورة

١ ـــ الكتب الزرقاء Blue Books الانجليزية وقد تمت الاستعانة منها بالكتب الآتيـــة :

Egypt No. 2 (1879)
Egypt No. 5 (1879)
Egypt No. 1 (1880)
Egypt No. 3 (1882)
Egypt No. 7 (1882)
Egypt No. 8 (1882)
Egypt No. 17 (1882)
Egypt No. 18 (1882)
Egypt No. 1 (1884)

٢ ـــ التقارير السنوية التى كان يعدها المعتمد البريطانى فى القـــاهرة تحت عنوان :

Report by His Agent and Consul General on the Finances, Administration and Conditions of Egypt and the Sudan.

وقد تم استخدام تقارير السنوات من ١٩٠٦ حتى ١٩١٣ .

٣ ـــ الكتب الصفراء الفرنسية : Livres Jaunes 1882 - 1884.

٤ ـــ رئاسة مجلس الوزراء :

السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ القاهرة ١٩٥٣ .

٥ ـــ مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين :

دور انعقاد ١٩٠٩ ـــ ١٩١٠ .

٦ ـــ الجمعية التشريعية :

مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول ١٩١٣ ـــ ١٩١٤ القاهرة ١٩١٤ .

٧ ـــ مجلس النـــواب :

مجموعة محاضر دور الانعقاد الأول ١٩٢٤ .

٨ ـــ مذكرات عرابى :

كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية

٩ ـــ مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى ـــ المصرى مايو ١٩٥١ .

١٠ــ الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير ــ الأهرام مايو ١٩٧٣ .

١١ ــ وزارة الثقافة (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر) :
النظارات والوزارات المصرية ــ جمع وترتيب فؤاد كرم القاهرة ١٩٦٩ .

١٢ ــ اليد القوية ــ خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ اسندت اليه رياسة مجلس الوزراء ــ الاسكندرية ١٩٢٩ .

ثالثــا : مذكرات شخصية

١ ــ **احمد شفيق** ــ مذكراتى فى نصف قرن ــ الجزء الثانى ــ القسم الثانى ــ القاهرة ١٩٣٦ .

٢ ــ **اسماعيل صدقى** ــ مذكراتى ــ القــاهرة ١٩٥٠ .

٣ ــ **صليب سامى** ــ ذكريات سياسية ــ القاهرة ١٩٥٢ .

٤ ــ **فخر الدين احمد الظواهرى (دكتور)** ــ السياسة والأزهر ــ من مذكرات شيخ الاسلام الظواهرى ــ القاهرة ١٩٤٥ .

٥ ــ **محمد حسين هيكل** ــ مذكرات فى السياسة المصرية ــ (جزءان) الأول ــ القاهرة ١٩٥١ ــ الثانى ــ القاهرة ١٩٥٣ .

٦ ــ **محمد على علوبه** ــ مبادىء فى السياسة المصرية ــ القاهرة ١٩٤٢

رابعــا : دوريــات

١ ــ الوقائع المصرية ــ ١٨٧٩ الى ١٩٥٣ .

٢ ــ الأهــرام ــ ١٨٩٣ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ .

٣ ــ المقطم ــ ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .

٤ ــ اللواء ــ ١٩٠٧ .

٥ ــ الجــريدة ــ ١٩٠٧ .

٦ ــ القطر المصرى ــ ١٩٠٨ .

٧ ــ السياسة ــ ١٩٢٥ .

٨ — البـلاغ — ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٥ .

٩ — المصرى — ١٩٣٧ .

١٠ — الجهـاد — ١٩٣٧ .

١١ — اخبار اليوم — ١٩٤٤ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١

١٢ — آخر ساعة — ١٩٤٦ .

خامسا : مصـادر متنوعة

اجنبيـة

1 — Baer, Gabriel
A History of Big Landownership in Modern Egypt 1800 - 1950.
Oxford, 1962

2 — Blunt, W.S.
Secret History of the English Occupation of Egypt.
London, 1907

3 — Colombe, Marcel
L'Evolution de l'Egypte (1924 - 1950)
Paris, 1951

4 — Cromer, The Earl of
Modern Egypt
London 1908 (2 Vols)
Second Edition London 1911

5 — Cromer, The Earl of
Abbas II
London 1915

6 — Deny, G.
Sommaire des Archives Turques du Caire, Publications Spéciales de la Société R. de Géographie.
Le Caire, 1930

7 — Dicey, Edward
The Story of the Khedivate.
London, 1902

8 — Evans, Trefor (Edited by)
Lord Killearn Diaries 1934 - 1946.
London, 1972

9 — Goldschmidt, Arthur
The Egyptian Nationalist Party 1882 - 1919.

10 — Gooch, I.P.
A History of Modern Europe 1978 - 1919.
London, 1929

11 — Hamont, Pierre N.
L'Egypte sous Mehemet Ali, 2 Vols.
Paris, 1843

12 — Issawi, Charles
Egypt at Mid-Century.
London, 1954

13 — Lloyd, Lord
Egypt since Cromer (2 Vols).
London, 1933

14 — Lutfi Al-Sayyid Afaf
Egypt and Cromer.
London, 1968

15 — Malet, Sir Edward
Egypt 1879 — 1883.
London, 1909

16 — Milner, Alfred
England in Egypt.
London, 1893

17 — Safran, Nadav
Egypt — in search of Political Community.
Harvard, 1961

18 — Wavell, Viscount
Allenby in Egypt.
London, 1943

19 — Zetland, The Marques of
The Life of Lord Cromer.
London, 1932

20 — Ziadeh, Farahat
Lawyers — The Rule of Law of Liberalism in Modern Egypt.
Stanford 1968

21 — Vatikiotis, P.J.
The Modern History of Egypt.

عربيـــة

١ — **ابراهيم أمين غالى** — مقتل السردار والمؤامرة البريطانية فى السودان مجلة السياسة الدولية — العدد ٢٣ يوليو ١٩٧٣ .

٢ — **احمد أمين** — زعماء الاصلاح — القاهرة ١٩٤٨ .

٣ — **احمد بهاء الدين** — فاروق ملــكا — القاهرة ١٩٥٢ .

٤ — **احمد شفيق** — حوليات مصر السياسية — تمهيد — القاهرة ١٩٢٧

الحولية الأولى ١٩٢٤ — القاهرة ١٩٢٨

الحولية الثانية ١٩٢٥ — القاهرة ١٩٢٨

الحولية الثالثة ١٩٢٦ — القاهرة ١٩٢٩

الحولية الرابعة ١٩٢٧ — القاهرة ١٩٢٨

الحولية الخامسة ١٩٢٨ — القاهرة ١٩٣٠

٥ — **احمد عبد الرحم مصطفى (دكتور)** — مصر والمسألة المصرية — القاهرة ١٩٦٥ .

٦ — **احمد عزت عبد الكريم (دكتور)** — تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على الى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ — ١٨٨٢ — القاهرة

٧ — **احمد فتحى زغلول** — المحـــاماة — القاهرة ١٩٠٠ .

٨ — **احمد بك قمحه ، عبد الفتاح بك السيد** — نظام القضاء والادارة — الطبعة الثالثة — القاهرة ١٩٢٥ .

٩ ــ **البرت شقير** ــ الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ حتى الآن ــ القاهرة ١٩٢٤ .

١٠ ــ **أمين سامى** ــ تقويم النيل ــ المجلد الثانى ــ الجزء الثالث ــ القاهرة

١١ ــ **جرجس حنين** ــ الأطيان والضرائب فى القطر المصرى القاهرة ١٩٠٤

١٢ ــ **جلال الدين الحمامصى** ــ معركة نزاهة الحكم ــ فبراير ١٩٤٢ ــ يوليــو ١٩٤٤ ــ القاهرة ١٩٥٧ .

١٣ ــ **جمال زكريا قاسم (دكتور)** ــ موقف مصر من الحرب الطرابلسية ــ المجلة التاريخية المصرية ــ المجلد ١٣ .

١٤ ــ **جورج جندى ، جاك تاجر** ــ اســماعيل كما تصــوره الوثائق ــ القــاهرة ١٩٤٧ .

١٥ ــ **حسن الشريف** ــ الرجال أسرار ــ العدد التاسع من سلسلة كتاب اليــوم .

١٦ ــ **روتشتين ، تيودور** ــ ترجمة عبد الحميد العبادى ، محمد بدران ــ تاريخ المسألة المصرية ١٩٧٥ ــ ١٩١٠ ــ القاهرة .

١٧ ــ **ريتشاردز ، دونالد** ــ الادارة القبطية فى عهد المماليك ــ أبحــاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة الجزء الأول ــ القاهرة ١٩٧٠ .

١٨ ــ **ريفلين ، هيلين آن** ــ (ترجمة دكتور احمد عبد الرحيم مصطفى) ــ القضاء والادارة فى مصر ــ القاهرة ١٩٦٧ .

١٩ ــ **سليم خليل نقاش** ــ مصر للمصريين ــ ٧ أجزاء ــ القاهرة .

٢٠ ــ **طارق البشرى** ــ الحركة السياسية فى مصر ــ ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ــ القــاهرة .

٢١ ــ **عباس العقاد** ــ سعد زغلول ــ سيرة وتحية ــ القاهرة ١٩٣٦

٢٢ ــ **عبد الخالق محمد لاشين** ــ سعد زغلول ــ دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ــ القاهرة ١٩٧٠ .

٢٣ ــ **عبد الرحمن الرافعى** ــ عصر اسماعيل ــ جزءان ــ القاهرة
ــ الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ــ القاهرة ١٩٣٧ .
ــ ثورة ١٩١٩ ــ القاهرة ١٩٥٥ .

ــ فى أعقاب الثورة المصرية ــ ٣ اجزاء ــ القاهرة ١٩٥١ .
ــ مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ــ القاهرة .

٢ ــ **عبد العزيز رفاعى (دكتور)** ــ فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة القاهرة ١٩٦٤ .

٢ ــ **عبد العزيز الشناوى (دكتور)** ــ حادث جريدة البوسفور اجبسيان ــ المجلة التاريخية المصرية مجلد ٩ ، ١٠ .

٢ ــ **عبد العظيم رمضان (دكتور)** ــ تطور الحركة الوطنيــة فى مصر ١٩١٨ ــ ١٩٣٦ القاهرة ١٩٦٨ .

تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨ ــ جزءان بيروت ١٩٧٤ .

٢١ ــ **عثمان خليل ، سليمان الطماوى** ــ القانون الدستورى القاهرة ١٩٥١

٢/ ــ **فيليب جلاد** ــ قاموس الادارة والقضاء ــ ٦ أجزاء .

٢٩ ــ **مارسيل كولمب** ــ (ترجمة زهير الشايب) ــ تطور مصر ١٩٢٤ ــ ١٩٥٠ ــ القاهرة ١٩٧٢ .

٣٠ ــ **محسن محمد** ــ تاريخ للبيــع ــ كتاب اليوم يولية ١٩٧٢ .

٣١ ــ **محمد أمين عبده المحامى** ــ قضية الوردانى عام ١٩١٠ ــ مجــلة الشباب العدد ١٠ فى ١٩٣٦/٤/٢٠ .

٣٢ ــ **محمد انيس (دكتور)** دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ــ القاهرة١٩٦٣

٣٣ ــ **محمد التابعى** ــ من أسرار الساسة والسياسة ــ كتاب الهلال ــ فبراير ١٩٧٠ .

٣٤ ــ **محمد حسن الفريق** ــ القانون الدستورى المصرى وتطور نظام الدولة الحديثة ابتداء من الفتح العثمانى (عام ١٥١٧ الى الوقت الحاضر) القاهرة ١٩٢٤ .

٣٥ ــ **محمد خليل صبحى** ــ تاريخ الحياة النيابية فى مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا ــ ٦ أجزاء ــ القاهرة ١٩٣٦ .

٣٦ ــ **محمد زكى عبد القادر** ــ محنة الدستور ــ القاهرة ــ طبعة ثانية بيروت ١٩٧٣ .

٣٧ ــ **محمد سيد كيلانى** ــ السلطان حسين كامل ــ القاهرة ١٩٦٣

٣٨ ــ **محمد شفيق غربال** ــ تاريخ المفاوضات المصرية ــ البريطانية ــ القاهرة ١٩٥٢ .

٣٩ ــ **محمد فؤاد شكرى (دكتور) ــ وآخرون** ــ بناء دولة مصر محمد على القـــاهرة ١٩٤٨ .

٤٠ ــ **محمد نجيب أبو الليل (دكتور)** ــ الاحتلال البريطانى فى والصحف الفرنسية ــ القاهرة ١٩٥٣ .

ــ الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنســية ــ القـــاهره ١٩٥٣ .

٤١ ــ **محمود عزمى** ــ اسماعيل راغب باشا ــ مقال فى كتاب ٩٠ سنة على الثورة العرابية اعداد عايدة عز العرب موسى ــ القاهرة ١٩٧٢

٤٢ ــ **مركز الوثائق والبحوث التاريخية (الأهرام)** ــ ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ــ القاهرة ١٩٦٩ .

٤٣ ــ **موسى صبرى** ــ قصة ملك و٤ وزارات ــ القاهرة كتاب اليوم أكتوبر ١٩٧٣ .

٤٤ ــ**ميخائيل شاروبيم** ــ الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ــ ٤ أجزاء القاهرة ١٩٠٠ .

٤٥ ــ **يونان لبيب رزق (دكتور)** ــ الحقيقة التاريخية وراء حادثة السردار مجلة الهلال ــ سبتمبر ١٩٦٨ .

ــ قضية الحماية البريطانية على مصر ــ مجلة السياسة الدولية العدد ٢٨ .

ــ اثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية فى مصر ١٩٠٩ ــ ١٩١٢ المجلة التاريخية المصرية ــ المجلد ١٤ .

ــ أصحاب القمصان الملونة فى مصر ٣٣ ــ ١٩٣٧ ــ المجلة التاريخية المصرية ــ المجلد ٢١ .

ــ الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ــ ١٨٨٢ ــ ١٩١٤ ــ القاهرة ١٩٧٠ .

مطابع الأهرام التجارية

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٧٥ / ٣٩٥٣